



A0625



## هنا كتاب جواهر الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب النكاح

يقال للمقدور في محكي المغرب أصل النكاح الوطى ثم قبل التزويج نكاح مجاز لا ينسب للوطى ولا ينسب القاموس من أن الوطى العقد لأنه كثر ما يجمع بين الحقيقة والمجاز واللغة والشرع بل قيل أنه في الشرع أيضا كذا لا صلا للعدم العقل قبل أنه العقدية ما ذبح استعماله كذا فاطلاقه على الوطى إطلاقاً لا نسب على السبيل عن الراغبين محال أن يكون في أصل الجماع ثم استعمل العقد لأن الجماع كذا يأتى بها هم بقا طبع محال أن يستعمل في قصد تحت اسم ما يفسد معنى ما يستعمل ويقتل به مشترك بينهما لا استعماله بينهما كذا والاصل الاستعمال البقعة قبل أصله الالغاء يقال نكاح المجاز إذا التقيا وعن الفران نكاح المرأة بالضم بضمها أي فرجها وقيل أصله الضم وعن الأصحاب المنه يقال أنه ما خور مدعى الداء إذا خوره وغلبه ومن نكحت الأشجار إذا ضم بعضها إلى بعض ومن نكح الماء الأرض إذا خلط بينهما وأصل هذا فيكون النكاح مجازاً في العقد الوطى لا ما خور من غيره ويؤيد أنه لا يميز العقد لا بقوله نكح في بئران ولا يميز الوطى لا بقوله نكح زوجته وذلك من علامات المجاز وإن قيل أنه ما خور من شيء يخرج الاشتراك لأنه لا يميز واحد من شبيهه إلا بقوله وقيل من قال بالأحد فاما يقول كونه حقيقة في عرف اللغة فما أرى في أحدهما ولا في الآخر ما يفسد أصله على أن لزوم التخييل ما دام لا يمكن إطلاقه على الوطى من جهة كونه ضمناً واختلاطاً ومخاطرة وغلبة والنقاء وهو ثم إذا تجاوز من الاشتراك على كماله فقد عرفنا أن النكاح الوطى لغة كما أن النكاح الوطى لغة مقدس عال عن إنسانه وليس في الخلاف بينه بل عن بن مفلح والشيخ والفخر الإجماع به لعلمه استعماله من حق قبل أن يهرس لفظه نكاح في الكتاب العزيز بمعنى الوطى إلا في قوله تعالى نكح زوجاته قبل أن ينهيهما بعض العقدية وارتباط الوطى إنما علم من دليل آخر نعم في المصالح للعقدية الطباطبائي الظاهر أن النزاع في المسئلة مبني على الخلاف في منشأ الحقيقة الشرعية على القول بالثبوت يكون النكاح حقيقة في العقد مجازاً في الوطى على العقد يكون الأمر بالعكس القول بثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ النكاح خاصة دون سائر الألفاظ الصلوة والصود والركوة وغيرها على ما هو به الإجماع مع بعد في فسخ غير معروف لا منفول عن أحد مع أن الظاهر كون له دعوى هناك تقبلاً وإثباتاً للوجه الكلي وإن لنا في الحقيقة الشرعية يدعى التلب الكلي فهو مما في لفظ النكاح على الإيجاب الجزئي يناقضه ذلك هذا حاصل كلام الأصحاب في المام لكثرة أن لا يتحقق الإجماع لا في بحث ضرورة استعمال لفظ النكاح المقابل للسفاح قبل الشرع نحو استعمال لفظ البيع والاحتاج ونحوها بل ظاهر عنوانها وجعل كل منها في كتابها جبراً وأودوا وحدها عقد البيع وعقد البيع الإجماع وعقد النكاح بمعنى واحد بل لو دعي مدعى أن لا صفة في شخص الآخر بها يبرهن دون غيرها كان من الغرائب فذكرت في كتاب البيع أن الأصح كونه اسماً للعقد لا للاستعمال للعقد كما أوضحنا على وجه لا يكاد يعترف به شئ فلنا أنه المطر في سائر استعماله لأن لفظة في لفظة الوطى في الإيجاب عقد ضروري عدم صحته إرادة العقد منها بعد فرض كونها إيجاباً له فلا يرد من بحث إيجاباً عقدية لا الانتقال بجلال العقل وذلك كله جاني لفظ النكاح إيجاباً فإن أرادوا العقد منها وأصل لفظة العقد الوطى فليس جديداً الانتقال للسلطة على البضع إثبات السلطة على هذا هو المراد بالنكاح نحو البيع الصلح الإجماع وغيرها والعقد هو ما هي سبب حصولها ولو كان في ذلك وقوع سماع هذا فلا يثبت عدم ثبوت حقيقة شرعية ليرد بل هو لغة شرعية استعماله عقد الوطى خصوصاً والضابط في الحقيقة الشرعية ما كان حقيقة في لسان المشتري بمعنى أنه ما كان كذلك عند من قبل هو حقيقة عند الشارع لا ولا يثبت عند من قبل الحقيقة الشرعية في لفظ النكاح عند من كونه بمعنى العقد على وجه لو استعماله في الوطى لجلال الوطى في حق الإجماع بل يستعمل في إثباته على ما عرفت من الإجماع في العقد عدم معاملة العقد النكاح معاملة غير من المعايير الشرعية الجملة نحو الصلوة وغيرها على وجه ما في البحث فيما شك في جزمه وشرطه من ما يقسمه بل عامل معاملة غير من العقود المسندة بالطلاق لا ينعى في جميع ما يدعى شرطه من الغريب نحو عدم شيوع النكاح بمعنى الوطى في لسان العرب

الفصل  
في بيان  
الغنى  
والفقر

اغذ<sup>2</sup>

انعت





العبادات فانها وان كانت بحسب الظاهر من نفس الفعل لانها في الحقيقة متعلقة به من حيث انه مأمور به ومزاد للشارع لتوقف محض على ذلك عند حصول  
الامتناع بها من ذلك في ذلك من ان يكون لعبادة من قبل الافعال كالصلوة والزكاة والترك كالصيام والاحرام اذ كما لا يخفى لفعله وقوة العباد  
الوجود به على ان وجه الفقه وكذا لا يخفى ترك كذا العبادات لاعتدائه بل لا بد من كل من الفعل والترك من جهة القربة وصدا الامتناع اذ كان عادة وانما  
العبادات تعلق الامر به لصلته حاصله بنفس الماهية والطبيعة من غير توقف على قصد الامتناع اذ ارادة الطاعة كالامر بازالة الاجناس عن الشوارع والبلدان المطا  
من بهارها حال الصلوة وغيرها مما يشترط فيه الطهارة ولا يستلزم حصول هذا الغرض لاجل الامتناع وان لم يقصد بهما التعريف طاعة الامر بل لو كان  
غافلا عن الجاسة غير شاعرها وانفق لزالها فانه يمثل بذلك ويخرج عن عمد التكليف كالامر بانقاذ الغريق لا لاطع في المحض وفي عام الحديث  
الغرض منه ابقاء النفس الحية وانقاذها من الهلكة ولا فرق في ذلك بين تحقيقه بقصد القربة والابتناء به لوجها النفع ولجزم الزيادة ولا غير ذلك من الغرض  
فان لم يرد من العهد حاصل على جميع هذه الوجوه ومن هذا القبيل اكثر الترك المطلوبة فان لم يقصد منها عدم صدور الافعال القبيحة من المكلف  
لو يمكن الترك بقصد الامتناع الكف عن الفعل القبيح فان من ترك الزنا بدفع عنه ثمه وان كان متناعه عنه للجماد والحياء او لئلا يظن على الحياء ويؤثر  
من الغرض فان ذلك كله من سبب العتية عن العتية ووقع الاثم والعقوبة وبالجملة فامتناع الامر عن غير العبادات لا يتوقف على قصد الطاعة واذا لم  
لا مريد ان يتوقف على موافقة الغرض ترتيب المصالح المقضية للامر ان لم يكن شاعرها وان كان كما في من المخطوطات الغمانية نعم صبر في ذلك المص  
عبادة وترتيب الاجر والثواب عليها موقوف على حصول القربة وصدا الامتناع هي من هذا الوجه داخله في العلم الاول فان ترتب لاجر والثواب عليها ليس  
لامتناع الامر لصلته بها لما عرفت من انه لا يوجب ذلك بل الامتناع لا ينافي الامر بجعلها عبادة وعلمها من حيث انها مرادة للشارع وقد علمها  
ذكرها وان استحبها التكاح على القول ببعضه فمقتضى الواقع على وجه الامتناع ضد الطاعة فان ذلك مما يتجده لو كان التكاح من العبادات الموقوفة على  
وصد القربة وليس كذلك لاجتماع على انه ليس عبادة والاصل ان مكسبه من كل البنية وقد عرفت ان الطلقة غير العبادة سواء كان على وجه الوجوه والنداء  
بدل للعلم بالواقع والنية وبذلك لا ينافي استحباب التكاح كماله من وجوه وقوعه على بعض الوجوه الا اذا قصد التبدل به واراد به فعله الاجر والثواب فاستحب  
رفعه بقصد الطاعة والامتناع هو من هذا الوجه يندرج في العلم الاول بالمتكاح العبادات والتزام في استحبابها ليس من حيث كونه عبادة لان الكلام  
احكام المعاملات بذلك كله يعلم الجواب عن الاستدلال بالامر من غير جاحل في تخصيص محل النزاع والى الالتزام التخصيص في ذلك من حيث هو لا من حيث  
التكاح اما الجواب عن دليل الثالث فبان محتمل الحق والحاصل بالزوج يندرج في الاجر المترتب عليه في مطلق الاجر وهو في محل الحقوق من الممتلكات  
في الحديث النبوي لكانا على عياله كالحا فلهما سبيل الله وفيه العبادة سبعون جزءا فاضاها طلب الخلائق عن علي حصة من طلب الدنيا استغفار عن  
الناس سبعا على اهله ونفسه على جان لقي الله عز وجل يوم القيمة ووجه مثل القربة اليه البكر وعن علي عليه السلام انه قال رجل والله اننا نطلب الله بنا  
ان نفوق بها فقال يغفل نضع بها ما اذا قال عود على نفسي عدا الاصل منها واتصدق واج واعترضا قال ابو عبد الله ليس هذا من طلب الدنيا هذا طلب  
الآخرة فلا ينافي التعرض لمحل الحقوق ليجازي التكاح الذي هو واسطة في حصوله بل هو ما يؤكله الرجلان ويتحقق ان حصل الاشتغال بطلب الحقوق  
عن بعض المطالب له بدنية لان مانع الطاعات تضادها لا يجتمعها عن كونهما عبادة فان لا فعل لا يجتمع غالبا كالترك ولا يقدح في ذلك كون الامور  
عنه ما يحتمل الحقوق كثيرة ولا كونها افضل من التحمل المذكور اذ الكلام مهمنا في استحباب التكاح فضيلة كافي كونه افضل من غيره وما ذكره على تقدير تسليمنا  
بنا في الثاني دون الاول بل يدعي ان محتمل الحقوق يرتب الاجر فلا يضرب احسان طلبا للثواب رغبة في الطاعة ونقصه للمعصية اذ لا يمنع عن احسان  
كافي سائر التكليفات لالتكاح من الطاعات والامور الدينية عند لقائل استحبابه فلا يفتقر للاشتغال ببعض المطالب له بدنية استحباب تركه وكونه  
موجوبا لما عرفت من مانع الطاعات تضادها فالباقى لم يكن التكاح مطلوبا ولا مأمورا به ممكن القول بموجوبته من ذلك الوجه وان لم يكن بنفسه  
لثبوت الحسن القبح بالوجوه والاعتبارات الخارجة عن ذات الشيء صفاته اللازمة كما حققه محله بدلك كما ظهر من قوة القول بالاستحباب مطلقا فان  
عرفت والحكمي عن من جزم من ان ثبوت نفسه كان قادرا على استحباب التكاح من من يتوقف نفسه لم يكن قادرا على استحبابه لكونه من كان قادرا على شئ  
ناثرا لم يقدر على تركه ولو لم يستحب لكان التكاح له مباحا وذلك لان واحد الوصفين اي الشهوة والقدر جامع بينهما من يقتضيه كل منهما التكاح  
يكون مستحبا له واما ما عرفت من مقتضى كل منهما احسن تركه لقوله تعالى وسيدا وصوفي مدح محبي بيتنا والله وعلم وقوله عز وجل ليس يحقق  
لا يحسن تركها لا يكون مكرها واما ما كان واحدا للاحد الوصفين وان لاخر هو جامع بين محبي حسن التكاح حسن تركه فيعارض الوجها فند  
له حكم الاصل لئلا يرضع المعارض اعني الاخذ منه منع امتناع كل من عدم الشهوة وعدم القدرة حسن ترك التكاح والاستدلال لا ينبغي على ذلك قد  
عرفت ضعفه ما تقدم وكيف كان فهل هو افضل الفعلي للعبادة فاولا فانها في ترك التكاح والاشتغال بالعبادة والابتناء من الرتبة الثانية  
في هذه الشريعة في تفسير علي بن ابيهم في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طبقات الحج انها ثلث امير المؤمنين وبلال عثمان بن مطعون فاما  
امير المؤمنين فخلع الانام بالليل ابدأ واما بلال فخلع الانام لا يعطى بها ابدأ واما عثمان بن مطعون فانه حلق لا يترك ابدأ فذلك امر عثمان على  
وكانت مرة جملة فقال لا عيشه الى الزمر متعلقة فقال له لم اتر من هؤلاء ما تترى وحي من كذا وكذا فانه قد مره لبل الموح وهذا الدنيا  
فلما دخل رسول الله اجتمعوا عليه بذلك فخرج فنادى الصلوة جامعة فجمع الناس فصعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال ما بال اقوم تحبون علي بن ابيهم  
الطيبات في ايام بالليل انكم وانظروا اليها من غيب عن سببها في مقام هؤلاء الوفا والابا رسول الله قد خلقنا على ذلك فانزل الله ابو اخذكم الله باللفظ  
في ايامكم الابد وفي جبر عبد الله من يهون لعدا علي بن عبد الله قال جاشت امرأة عثمان بن مطعون الى النبي فقال يا رسول الله ان عثمان يصوم النهار ويقوم

استحباب  
في الشريعة

الافعال  
في استحبابها

استحباب  
في الشريعة





بسم الله الرحمن الرحيم

خاتمة الأثر في بيان الحقائق

کتاب الشکاح

[illegible]

کتابخانه

ملک الشام فتحی

کونین

بسم الله الرحمن الرحيم

وہم

نہج الصالحی

والتفاهة

بِقَوْلِهِ بَرْفَجْ  
عَا

فوق







في النشر: إلى الوحدان والعدان ولا نفوذ واحد عنهم يحاسبه لكن إثباتهما بمثل ذلك كما نرى على كل حال لكل ما تقرر في الاعراس جائز بلا خلاف ولا إشكال إلا  
في النشر: بشاهد الحال الذي عليه التبرع في سائر الاعصا والامصا عن غيري بين جعله عاما وخالصا بقوله معين وإن خضع الجواز في مثل ذلك القول كما

لو وضع بين يدي القراء ونحوهم فاجتمعوا عليهم لكان منه الاباؤن لئلا يكادوا يهملون نقل الاباؤن الى بابهم بظن او بشا هذا الحال  
الحاصل من نحو ربيعة على جهة العموم غير ربيعة على جهة النوع والامر يخرج من استنباط الحال لان الاصل المنع من التصرف في مال الغير الاباؤن فما  
عزكم من جوار اخذ ما لم يعلم الكرامة لا ينبغي ان يروى عن النبي انه حضر في ملاك فلي باطلاقه لم يجوز ولو فرضت بقضنا اليه بنافعا او  
لكم لا اخذ من قالوا لانك تهب عن الميت انما اخبركم عن هذا العساكر واصل اسم الله فجاؤنا به وجاءنا عن ثياب وعلى خديهم عن غير ال على ذلك  
كافوا واضرب وكف كان فهل عليك المساء هذه ما اخذ الذي هو من ذلك الحان لئلا ياصلوا اليه بالحققة الاطمة فاعطوا الامن والاشارة

وذكر الشبهة الفطرية في الاعضا والامضاء على معاملته معاملته المملوك بالبيع الهبة والارث وغير هائله كل كل مال اعرض عنه صاحب فضل اعلم الله  
مع ذلك بها اباها التملك التي هي مخفية فيها اخرى في خلاف الثاني التملك الذي جعله بائنا على ملك ما لكان اصل حق يحصل بسبب بيعه الفلان ما وقع  
انما يعلم منه فاده الا باحة قال الفرق بينه وبين مباح الاصل في اصح لان الملك احدث عليه فاشان لم يدع عليه مع هذا التملك كان في تملكه خلاف  
المملوك اذا ابيع بالاذن فان ذلك لا يخرج عن اصل الملك لثبات يد الما دون له فيه لغير من الاستا النافلة شرعا فانه لا يستحق ان يعلم المولى  
ومنه ان الاصل مقطوع عما عرفت ولعل من الانفال التي اباها هو عليه الاستا لشعبه فانه لا يرضى بملكه بها المحاذرة في الاباحة دون ذلك

[illegible][illegible][illegible]

الصفراء واليوس واللبلة الذين يكونونهم الزلزلة قد بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندهم بعض من الغلبة انكسب منها القرف فبكروا منه تلك الليلة ما كان يكون منهم في غير ما حتى اجمع فقال له يا رسول الله ايقع كان هذا ما نكسب هذه الليلة قال لا ولكن هذا الابر ظهر من هذه الليلة فكهش انكسبوا واليهما قد عجز الله امانة الجبل دعني كتابه وان اريد اكفام السما انما يقولوا سواكم فكم فذرحم يلا فوي يومهم الذي يعضون ثم قال بوجه صفو واهم الله لا يجمع احده هذه الاربع التي هي رسول الله عنها وقد نكسب التي اليها البحر فبرق ولدا فبرق ولدا ذلك ما يجي كذا ذكر عند

الزواج بعدة جهات على نحو ما يوم تجلس للبحث في القبط الاطريحي في بعضي هذه الجهات بسبب كثرة زعماء الدين في القبط والذين يمسكون بالدين  
 الشك من فيها حتى يذهب الشقاق مع من البر العنصر بما ورد في الجماع في انشاءه الاولى من الليل من ان الولد يكون ساحرا أموزة الدين بما على الاخرة  
 وفي الحان مثلهما وليد ان ولدت اخر الشهر جذا من الاثنا وخون لول وخيله وجذا مخصوصا اخر ليلة منها التي يجمع فيها اكره ان من حيث كونهما  
 من الحان فكونها اخر الشهر فانه يكره الجماع في الليلة الاخيرة منه فتندكر اكره لذلك كما انه افشركم من من شعبة الدين ان زوجهما ولد  
 يكون كذبا او عتارا او عونا للظلمين او يكون هلاك فنام من الناس على يد المراكمة الوطى في هذه الدنيا سواء كان ليلة الدخول وغيرها كقولها

سمح صديقه من خرج في تخاف انهم لم يعلم لسقط الولد بالترجيع جميعه في القدر بمكن الحركه كرهها معا لئلا يضره وبعد طلوع النجوم طلع من  
 الخبر السابق ولا يرى في اول ليلة من كل شهر جدا من السقاط والجحش والليل والحمد خصوصا ليلة العطر التي يكون الولد فيها كثير الشرو  
 يلد الاكبر النش الا في الليلة الاولى من شهر رمضان انكر اهت بل شجى بعد الصبا واجراء السنة الابنة وفي المرسلة قال هل علي السكرا السخب لئلا يانه  
 اهله واليلة من شهر رمضان فعول الله عز وجل احل له اخرها والزنت الجماعه في ليلة الصفر من كل شهر للاسقاط والجحش والليل والحمد خصوصا  
 صفت شجيا قال الولد منها يكون مشوما اذا شامة في جهة في السفر الزركي ومعها الغنسل به الا ان تخاف على نفسه في الحشر في اخرها على الانجام اهلك

# كتاب النكاح

اذا خرجت الى سفر مبررة ثلثة ايام او اقل لم يمتنع من ان تحضى بغيرك ولا يكون عونا لكل ظالم وعندها يوجب الحج السنوء والصفاء والحج والوقوف كما  
عرفت بل عن سائر ارباب سبيل كل امة مخوفة ودم اولى اليها من السابق والجماع وهو غيران لدى هو من فعل المحارم ونحو ذلك الملتزم من بينهما ويكون بالولد  
جلاله وعقبه لا خلاف قبل الفصل خوفا من جنون الولد في الدنيا محكي به والمذهب الواسعة وغيره او الوضوء وضوء الصلوة وله نفعه سند  
كما عرفت في كشف الشكوك نعم لا باس ان يجمع مرات من غير غسل بخلها ويكون غسله خيرا للاصل من فعل النبي بل فرق في الخبر ان الاطلاق من الشبهة  
بخلافه لكن يبيح غسل الفرج وضوء الصلوة بلا حائض كما عرفت وروى الوشا الموضوع عن رضا وكذا ابن نجاشي من سائر ارباب الصفاق في الجارية بانها تملك  
ابن اخر في من سئل النبي عن بيعه الله اذا اتى الولد جارية ثم اراد ان ياتي الاخرى فوضا عن الوسالة الذهبية المنوعة الى الوضوء الجماع بعد الجماع من  
غير فصا بينهما بغير بورث الولد الجنون والظاهر من قوله ان يجمع وعنده من ينظر اليه من روى العقول على وجهها وراها جميع  
كلامها وفيها كما في النكاح اربعة اشياء في خبر يدعي الصفاق قال قال رسول الله والذي نفسي بيده لو ان رجلا بغشي امرته وفي البيت صبي سقط  
برأها وجميع كلامها ونفسها ما اطلع به ان كان غلاما كان زانبا او جارية كانت زانية وكان على من احبس عليها علم اذا اراد ان يغشي امه اطلق  
الباب اخرج السنور وخرج الخبر في خبر اشد سمعت ابا عبد الله يقول لا يجمع الرجل امرته ولا جارية وفي البيت صوفان ذلك ما بورت الزنا نعم  
لا فرق بين المتبر وغيره كما هو مقتضى اطلاق المتن غير اطلاق الضم وبما خص بالا ولبنه خبر النعمان بن علي بن جابر عن الباقر ع اياك والجماع حيث  
برك صبي محبس بصفته قال قلت يا رسول الله كراهة الشبهة قال لا فانك ان ردفت ولدا كان شهرا علميا في الضيق فيقولون لا ينافي في الاطلاق  
التابع يمكن ان يراد ما استبرأ الخبر وعن بعض الكتب عن الصادق ع ان نوط المرأة والفتية البتة في غيرهما وبما احتمل ردة غير المتبر من الضيق والعدا  
والجارية في اكثر النصوص كونه الذي لا يمتنع غالبا ويعرف منه حكم الكبر بالاولوية وكذا يكره النظر الى فرج المرأة خصوصا باطنه في حال الجماع ولا يكره  
بل عن بريرة حرمة غلبه النهي المحكي على الكراهة خصوصا بعد موثوقها عنه مسئلة عن الرجل ينظر فرج المرأة وهو يحامى ما قال لا باس به الا ان يورث  
الغنى جبر اجزه مسئلة باعبد الله انظر الرجل الى فرج امرته وهو يحامى معها فقال لا باس في خبر اسحق بن عمار عن ابي في الرجل ينظر امرته وهي شا  
قال لا باس بذلك هل للذة الا ذلك لكن يمكن ان يراد ما عدا الفرج وهذا الامر سهل في ذكره الجماع مستقبل القبلة ومسند من الخبر في بعض  
مسئل باعبد الله فقال الجماع وانما يراد به ان لا مستقبل القبلة ولا مستقبلها والكرس على رسول الله ص عن الجماع مستقبل القبلة ومسند  
وفي خبر عات بن برهم عنه انه ذكر ان يجمع الرجل مقابل القبلة في كشف اللثام عن النبي صلى الله عليه له لعن المستقبل في ذكره ايضا الجماع في السبعة للغة  
عن لثة المرسال ما قيل من عدم استقرار النظرة والكلام عند الجماع بغض كراهة خصوصا الكثرة خصوصا اذا كان من الرجل للنهي عن في النصوص  
وفي بعضها انه يؤثر الخرش في الولد الى غير ذلك مما اشتمل عليه النصوص كانه يحول بالمرأة ليلته الاربع والجماع وهو في غضب بل في غضب من يرضى له الحرس  
لا يجمع الرجل بغيره ولا يجمع المرأة بغيره في الامتلاء والجماع في المرسال عن الصادق ع ثلث بهما من البتة وبما خالف في قول الحام على البتة  
والفتية على الامتلاء ويكفي العجا في خبر الوصايا با على لا يجمع اهلك بعد الظاهر فانه ان قضى بغيرك وانما ذلك الوقت يكون حول الشيطان  
بفرج ما حول في الانسان الى ان قال با على لا يجمع امرتك ثم هو امره غيرك فاني اخشى ان قضى بغيرك ولدا ان يكون تحت او يحل ايا على لا يجمع امرتك  
الامر معلل خروفا ولا هلاك خروفا ولا تمسح بخر واحد فنفق الشهوة على الشهوة فان ذلك يعقب العدا بغيرك ثم يورد في الفرية والطلاق با على  
لا يجمع امرتك من دنيا فان ذلك من فعل المحرم فان قضى بغيرك ولد كان بوالا في الفرس كالحبر يقول في كل مكان با على لا يجمع امرتك ليلته ليلته  
فقدان قضى بغيرك ولد يكون له ستة اصابع او اربعة اصابع با على لا يجمع امرتك شجرة مثمرة فانه ان قضى بغيرك ولد يكون جلدا او اربعة اصابع  
لا يجمع امرتك وجه الشمس تلوها الا ان تخرج ستر افسر كانه ان قضى بغيرك ولد كان بوزن بوس فخر حتى يكون با على لا يجمع امرتك من الاذن  
والاقامة فانه ان قضى بغيرك ولد يكون حرم با على امرتك اذا لم يبا على ازلها امرتك فلا يجمعها الا وان حل في وضوء فان قضى بغيرك ولد يكون على الغلب  
البدن با على لا يجمع اهلك على سقوط البتة فانه ان قضى بغيرك ولد يكون منافعا امرتا مبتدعا با على اذا خرجت فلا يجمع اهلك تلك البتة فانه ان  
قضى بغيرك ولد بغنى ماله في غير حج وقوم رسول الله ان البتة بركا نواخوان لشياطين با على لا يجمع اهلك اذا خرجت لثمة ايام ولدت  
فانه ان قضى بغيرك ولد يكون عونا لكل ظالم عليك با على ان يجمع ليلته الاشهر فانه ان قضى بغيرك ولد يكون حافضا لكتاب الله ورضاهما با على الله  
وحل له با على ان جامع اهلك ليلته الثلثا فغضى بغيرك ولد فانه يروق الشهادة بعد شهادته ان لا يدا الله وان تحمد رسول الله ولا يعتد به  
لشركين ويكون طبائفة لثمة ورجم الغلب حتى البتة امر لك من الغيبة واليهما با على ان جامع اهلك ليلته الحنيفة فغضى بغيرك ولد يكون  
من الحكماء اعدا لما من العلماء وان جامعها بوم الخبيث عند الزوال عندك الدنيا فغضى بغيرك ولد فان الشبهة لا يفرقه حتى يشبه يكون قمارا بركا  
في الدين الدنيا با على ان جامعها ليلته الجمعة وكان بغيرك ولد فانه يكون خطبا او لا مغفوا وان جامعها بوم الجمعة بعد العصر فغضى بغيرك ولد فانه  
معروفه سبوا عالما وان جامعها ليلته الجمعة بعد الغشاء الاخرة فانه يرحى ان يكون لولده في الابدال لثمة الله لكنه في هذه الوصية فخرج راحة  
الوضع وقاصح به بعض التقاد في لوان لا يخفى ما في هذه الوصايا وبعد مناسبتها للجلد في الخطاب لعل ذلك بعض فهمنا انها ما منه  
راخا الوضع قلت لعل سوء التعبير من لوان واما نفس الحكمة فان الله لا يبيح من الخوض في ذلك احاصله ان التعارض في هذا النص لا يقطع الو  
دخله وجدانه بخلافه فيفرض اختصاص الكراهة في جماع يمكن فيه حصول ذلك ما اذا كانت ايات مثله فانه يعقود عدم الكراهة في اذ ليس البتة  
غير ما ذكر من النصوص ليس فيها الحكم الكراهة مطلقا لاعتقها وانه لا يخفى على المتأمل ان الغلام وغيره ان المراد من نحوه التعارض في بعض

في الخبر  
في الخبر  
في الخبر

في الخبر  
في الخبر  
في الخبر

في الخبر  
في الخبر  
في الخبر



الحكمة في هذا الحكم المبني على القول بالارادة من ادراك الحكم مدارها وجوده عدمه وان لم يكن احد من المفسرين انما فذلك لعدم كونهما مثالا بل الثاني  
يقطع بعدم ارادة ذلك كما ان الخبر المار في قولهم يعلم ذلك منها ايضا ثم انه قال بعد ذلك وما ذكرناه من تفسير البعض في نظر الفرج ذكره جماعة من المحققين  
ويجوز ان يكونا من غير معنى الناظر اذ ليس هناك ما يدل على ارادة معنى الولد ولا هو مختص بماله وهذا هو الذي واه العامة في كتبهم ومن هو عليه  
بحسن عموما كونه وفيه ان حديثا اوصيا بما صرح في التعليل يعني الولد مضافا الى حصول التعليل بغیر ذلك مما يرجع الى الولد خصوصا كالأول  
الذي يورث خريسه يكون المراد هنا معنى الولد رد بابا للامام وفيه لم يزل على خلاف الحق لا على هذا المقادير من الكلام في هذا المقام كان لكونه  
من الكراهة والامر فيها به مانع لا فلا يتحقق كثرة فروع المقام وكثرة شعب الكلام **الثالث** في الموقوف هو ثلثة **الأولى** لا خلاف بين المسلمين  
انه يجوز النظر الى جهة مرة يريد نكاحها وان لم يستأذنها وكيفية ابل الاجماع بقية عليه بل الحكم منها ما استفيض واستواتر ان النصوص من الطرفين تفيد  
محاذير سلم سئل ابا جعفر عن الرجل يريد ان يتزوج المرأة ينظر اليها قال نعم انما ينظر اليها باقل الثمن في المرسى المروي عن ابي جعفر ان النبوة للسبيل  
انه صلى الله عليه وآله قال لا ينظر الى وجهها الا في ثوبها ولا في ثوبها الا في ثوبها ولا في ثوبها الا في ثوبها ولا في ثوبها الا في ثوبها ولا في ثوبها الا في ثوبها  
ووجهها وكيفية فانه اخرى ان يؤتمر بينكما المودة والالفة وفي ثالث من تأت نفسا نكاح امرأة فلينظر منها الى ما يدعو الى نكاحها وفي جمل الحسن السرة  
عن الصادق سئل عن الرجل ينظر الى المرأة قبل ان يتزوجها قال نعم فلم يعط ماله وفي غيره الاخر عشرة آية عن الرجل يريد ان يتزوج المرأة وينظر الى  
والوجهها قال نعم لا بأس بان ينظر الرجل الى المرأة اذا اراد ان يتزوجها ينظر الى خلفها والى وجهها وفي صحيحه يورث المرنى عن العدل عند الرجل يريد  
ان يتزوج المرأة يجوز ان ينظر اليها قال نعم وتوفى له الشاب ان يريد ان يشترى بها باقل الثمن في جبر عنها بل يهرم عن جبر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة  
بنظر الى المحاسن لا يريد ان يتزوجها قال لا بأس انما هو مستأمن فان ينظر من يكون وفي مرسى الفضل عن ابي عبد الله ذلك ان ينظر الرجل الى المرأة  
من وجهها فنظر الى شعرها وحاسنها قال لا بأس بذلك انما هو مستأمن فان ينظر من يكون وفي مرسى الفضل عن ابي عبد الله ذلك ان ينظر الرجل الى المرأة  
الى شعرها فقال نعم انما يريد ان يشترى بها باقل الثمن في جبر عنها بل يهرم عن جبر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة بنظر الى المحاسن لا يريد ان يتزوجها  
اذا اراد ان يتزوجها الى غير ذلك من النصوص التي يمكن استفاضة التدليل منها في بعض الامور في بعضها والتعليل بالمودة والالفة الذي من غير نفع  
ان اختيار ارادة الاباحه منه باعتبار كونها في مقام توهيم النظر في الاربع اعتبارا كونهما من يجوز له نكاحها حال النظر لا يجوز ان يكون البعد العدة ومكانها  
عادة لا المعلوم عدمها بل يتل باعتبار احتمال اعادة النظر لا يعرف مثله ولا مانع من اقتصار على المشقة لشعره التعليل ضرورة عدم الغرر بالنسبة اليه  
الأولى لا فصلا على من يدين بهما خاصية فلا يمكن ارادة اصل التزوج في الجواز كما لا يمكن اعادة النظر على وجهها بعد النظر وانما اعتبارها بذلك  
فبني القطع بعد ذلك لا خلاف في اعادة النظر لا يعرف مثله ولا مانع من اقتصار على المشقة لشعره التعليل ضرورة عدم الغرر بالنسبة اليه  
الفتنة بل لا المتفق على ان النظر مع التلافة قال بعد الحكم بجواز النظر بعد التزوج والشروط لا يحل ان ينظر الى وجه المرأة ليست له في النظر بذلك  
دون ان يراها العقد عليها لا يجوز له ايضا النظر الى امة لا يملكها للفتنة برؤية ما من غير عزم على ذلك لا يبايعها بل قد يشعره ما ورد في اامة عند ارادة  
الذي يشعره ما نحن فيه بها بقوله مستأمن ويخوفه خبير جيب على الصادق اني اعترض حواشي المدينة فامني فقال ما لم يرد الشراء فليس يرأس تاما مولا  
يريد ان يشترى ما في كرهه والثلاثة المذكور في الخبر المزبور انما يراه منه النظر للفتنة لا ما يشمل حصول الفتنة به وان كان الغرض منه اختيار النكاح والثلثة  
وكذا ما في المسالك من انه ينبغي ان يكون للنظر قبل الخطبة ان لو كان بعد ما ورثها شئ من ذلك عليها واوجها وكان تبع بذلك الكركي حيث قال في وقت النظر  
اجتماع هذه الشروط لا عند الاذن في العقد ولا عند كون كل منهما الى صاحبه هو وفي تحريم الخطبة على الخطبة حال البعض الغاية ويبنى الى اخرها  
من ذلك ان لا يخفى عليك ان ذلك كله من الاجتهاد في مقابلة النص الذي المتفق عليه من ان ينظر الى وجهها وكيفية باقل الثمن وان كان لا ينظر خصوصا  
بعد ما في قوله لا بأس ان ينظر الى وجه المرأة بعد العقد عليها بنظر محاسنها ويجوز ان ينظر الى مشتها جسد ما من فوق ثيابها ولا يجوز له شئ من ذلك  
اذا المراد العقد عليها في الوسيلة واذا اراد ان يملك امرأة جاز له النظر الى محاسنها ومبها جسد ما من فوق ثيابها ولا يجوز له شئ من ذلك  
الى وجهها وبها بارادة من الثوب اليها ما شئت في ثيابها وفي الكفاية بتجمل العان لفتنة النصوص من النظر الى الشعر والحاسن واذا كان ايضا القدادة  
وستبدل المداك والحدود الجهر في الرابض العمل بها متجرفا للشايع الثلاثة لاسيما القديمين جمع من الاحتجاج انما قد عرفت خلوا التصحيح  
التخصيص المزبور انما في حسن جنس نفي الياس عن النظر الى الوجه والمعاصم وهو مع كون المعصية في محل الشروع الكف المحذور عندك بمحصل الزينة  
غيره ان لباق النصوص المتعاضدة بعضها مع بعض المشرك في التعليل الموافق للاعتبار المقتضي جواز النظر الى جميع بدنها احد العون الذي ينزل  
الفرق والمطر عنه لا نه متساخا باخذ باقل الثمن معط ماله ومريد الالفة الدائمة والمودة المستمرة بل قد يراه باحسان ذلك لا خصوص موضع الزينة ولا ما  
قابل المشايخ خصوصا بعد ظهور بعض نصوص ثلثة الامة المشبهة ما نحن فيه بشا ذلك بل يمكن ان يراه ما يشتمل جميع ما وجد به من الوجه به كما يشعره خبر ابن  
السري المقابل للوجه به بالخلاف مضافا الى ما في التخصيص المزبور من منافاة الحكمة التي شرع لها الحكم المزبور من عدم تفسيره لخص النظر اليها  
فقط باعتبار عدم انفكاك ذلك عن النظر الى الشعر والعنق وغير ذلك مما هو خارج عرجان الوجه فلا يحصل التعليل الذي كلفه عن بصيرة عن القول بجواز  
النظر الى جميع جسد ما بعد تعاضد تلك النصوص وكثيرا منها الصريح الموثق وغيرها الدالة بانواع الدلالة على ذلك وان لعان بنات ما وان بكر بن  
اليها اذا لم يكن قد عرفت في الاول جواز استفادته منه مالم يكن قد استفادته من النظر السابق وان ينظرها فانه وما شئت بل قوله منها متساخا ويخو صريح  
كونه كالشترى الذي يبالغ في النظر للفتنة به بدشواها يستقصي بالنظر كل موضع مطلق في وضع الثوب بل قد يتكفل الغرض من المقام والنظر الى الامة

فيها والله  
يعلم  
فيها والله  
يعلم

عدم تبشيره

فيها والله  
يعلم









في فقه الشافعي  
في كتاب  
الزنا

على ان محل البعث ان الوجه واليد من الكتفين عورت بالنسبة الى النظر وليس بعورت كما في لصلوة وان يزيد القدماء بها معهما فذعوى كونهما البنا  
بعورت في النظر الاول العمدى دون الثاني واضح الضعف على ان محل البعث مع الامن من الفتن فلا وجه للفرق بينهما بل ان كان له لوجه المحرم على اطلاق  
تلك الادلة كما بارستنه بالمراستل الغير الظاهرة الدالة بل يمكن دعوى ظهورها في رادته التي عن ابلع النظر الانفاق بالنظر العمدة كما هو الواقع  
غالباً فيكون ذلك دليلاً للتحقق وكيف كان ففي المتن وعينه وكذلك في المحرم في نظر المرأة الى الرجل وان عجز جازاً الا الى وجهه كعنه مرة عند المص ومرة اخرى  
لوجود المعصية فيها والفتنة تعادل للمؤمن لكن فيه بعد لا غصاً عن فضاء ذلك الغفيل الذي كره المصان مفضي المنع من الابه وعجزها معصية ما الكا  
في الاستثناء وليس الدعوى الثلاثية وان من جازله النظر في ذلك منها جازها النظر اليها من غير منع ان لم يكن اجاعاً كما ادعاه في المراسن في تحريم المرأة  
مع الرجل فتمنع في محل المنع ولا تمنع في غيره اجاعاً وفي محكم كره منع اكثر علمائنا نظر المرأة الى الرجل كالعكس فلا يجوز لها النظر الا الى وجهه كعنه بل قد  
يتم له ان يشق انحاء المارد من لفظ من الابه في بناء على ابداه الوجه والكتفين من ماله في المؤمن بغير ابداه ذلك في المؤمنات مضافاً الى دعوى العجز الحج وان  
كان فيها معانع الا انهم هل المظن عندنا ما عرفت من ان لا قوى له في فتح ذلك منها ابداً كما يحرم من ماله مع التلذذ والفتنة فلا استكانة ولا حلا  
في منعه ولعل من المروي في عقاب الاعمال في الشدة غضبه على امرأة ان جعل ملاك عهدها من غير زوجها وغيره في محرم منها فانها ان فعلت ذلك اجاب  
كل عمل عهده في ذلك بغيرها مع المقاصد لا بد من استثناء الضعيف التي ليست مظنة الشهوة من الحكم وكذا العجز المستثنى بالاعذار هذا بنفي الفتن التلذذ  
بنظرها غالباً على الاقوى لقوله تعالى والنواصي من النساء ومن استثناء غير المهر بالنسبة للمرأة وهو الذي لم يبلغ مبلغاً بحيث يصلح ان يحكم ما يرى  
لعولتها او لظفل الذين يظهروا الى اخره ولا يدرج بمنزلة سائر الجملات واما التبرهان كان فيه ثوران شهوة فيشوق فهو كالبالغ في النظر فيلحق بال  
منعه من وعلى الاجنبية الشريعة والافق جواز قول من يدا ان سبباً من لم يبلغ الحرام في الاوقات الثلاثة التي هي مظنة الكشف لتبديل دون غيرها  
بالجواز ومعلومه تعالى والظفل الذين لم يظهروا واهل عورتان التثايد بدل عورتى التي عن ابداً الزينة لهذا هذا اقوى الامر بالاستيناف في الاوقات  
لا يقضي جواز النظر كما لا يخفى هناك مع الاختيار اما مع الاضطرار فيقال ان حكم العون في الصبي الصبية محرم وبالبلوغ الذي هو اول  
محقق المومن المومنة والرجل المرأة فقبله لبنا بعورت لكل من الرجل المرأة مظنة محرمة التلذذ لكل منها ونحوه مما البعث من حيث حكم العون كما  
الجل سالت ابا ابراهيم عن جارية التي لم تزل مقبلة على ان تقطع راسها لم يمس يدها او يمس يدها حتى يقطع راسها بالصلوة قال تعظي راسها  
حتى يقطع راسها بالصلوة يعني حتى يقطع راسها على المارد من عدم حرمة النظر على من ليس به وبها محرمة قال في الرضا صحيح النزيل جعلا بعض  
على صحيح ما يصح عنه واخره بالفتنة المروية الفقه يؤخذ الغلام وهو من سبع سنين ولا تقطع المرأة شعرها حتى يقطع راسها ويحرم من غيره  
الاستدلال عن الرضا ايضاً لا تقطع المرأة راسها على الغلام حتى يبلغ الحرام متم ذلك لعدم القول بالفضل في معتقدا بالاصل على الاستصحاب بغيره بناء على  
غير القبول الصبية من الادلة مؤيداً بما يشهد به اية الاستيناف في الاوقات الثلاثة دون غيرها المحرم على ضرب من مفهوما الادلة الثلاثة مضافاً الى قوله تعالى  
واذ بلغ الاطفال منكم الحلم فليست اذنوا بل لعل ذلك هو المارد من الظاهر على عورتا النساء بعون القوة على تكاثر فلا ينافي في ما يستفاد من الآية الثانية من كونه  
الاعتبار في التسعة والاستيناف في الاوقات الثلاثة الحرام بل لانه على ذلك ومن اجل الصحيح على غير المهر الذي يحل بصف كونهما كالصغيرين  
بخلل عونه ينبغي عدم وضع الصبية في المحرم قبلها اذ كان قد انما است سنين بل حتى ان ذلك بما يميز الشهوة في مصر ابا احمد الكاهل سالت عن  
جارية ليس ينفق يدها محرمة تشار في فاحلها وابذلها فقال اذا انى عليها ست سنين فلا تضعها محرمة ودواه في الفقه عن ابنه قال سالت احمد النخعي ابا عبد الله  
فقال لا يجوز له يمس يدها محرمة ولها ست سنين قال لا تضعها محرمة وفي خبره عن ابي عبد الله قال اذا بلغت الجارية الحرة ست سنين فلا ينبغي ان تظلمها  
وفي خبره من بن مسلم عن جابر عن الحسن الرضا ان بعض من هاشم دعا من عجم من اهل فلاة فيصير لرفادها اهل الجبل جمعاً اليهم فلما كانت منه سئل  
عن ستمها فقبل جس فخا عنه وفي كرسى عقبة قال كان بالحل المباح عند محمد بن ابراهيم لم يكره وهو زوج فاطمة بنت ابي عبد الله وكان محمد بن ابراهيم  
بنت بليها الشاب يتحقق الى الرجال فيأخذها الرجل بغيرها البنا انها الى الحسن كما يمس يدها مرددين قال اذا انى عليها ست سنين  
يجوز ان يقبلها رجل ليس محرمة ولا بغيرها البنا في موضع ذكرها المؤمن قال ابو عبد الله اذا بلغت الجارية ست سنين فلا يقبلها الغلام والقلم لا يقبل  
المرة اذا تجاوز سبع سنين ولا يقبل عليها في تخصيص القبلة والوضع بالحج بالنهي مع التعبد لفظ لا ينبغي من الملوغ بجواز النظر الذي يدل عليه الاصل  
بمعنى الاستصحاب وغيره خصوصاً عدم امر الرضا بالاعتصام الجارية بل يخفى ان النبي عزه للمؤمنين من تحريم الفتن مخوف على في خبره عن ابي ابراهيم  
عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهم السلام مباشرة المرأة بغيرها اذا بلغت ست سنين شعيرة من اذنا كل ذلك مضافاً الى ما جاء من تقبل الرجل بنت خمس سنين  
وبالحيلة يمكن اشتراط حرمة النظر من حيث العون بالبلوغ ان لم يكن اجاعاً وبما ايدته لك التبر المخرمة نعم لا يمكن رجحان التجنب عن الفتن التبر الغالب  
للتلذذ لاعتداله كما ينبغي فيقول لا بد من طاعة واحد من الاصحاب المرفوعين وجوب التستر عليه منع الولي اياه بل في جامع المقاصد في الخلاف فيه  
من اهل الاسلام كان فيه ايضا الاجماع على عدم جواز النظر البالغ الاجنبية التي بلغت مبلغاً صارت به مظنة الشهوة من دون حاجة الى نظر فان لم يدر  
كان هو الحجة والا كان محل بحث لكن لا ريب ان احوط ويمكن ان يرد بالبلوغ في مقعد الاجماع بل ينبغي تجبزه كان مما يحسن بصفه يرى لعدائانه  
وكان كان وسيلة بوصف حصول الفتن بل بما يكون من مصدا الشيطان ولحد ابوابه ورسالة الى الصانع سئل امير المؤمنين عن الصبي يحرم المرأة  
قال ان كان يحسن بصفه واما القواعد من النساء الذي يظهر عقاب حكمه العون بالنسبة ما بعد ان في ستمه من الاجتناف في مثلها من المبطر ونحوها  
نعم لا بأس به ووجوده من بعض شعوره من اذع عن تحريم ذلك مما يثبت في العجائز المستفاد من الاوقات الثلاثة لا يجوز ان يكون





# كتاب النكاح

فانما شئنا بجلاله مثلثه ههنا شئنا ان جعلت تحتنا وانكسرت تحتنا فارتفع وتدرى بان بين جليلها مثل الفتح فقال رسول الله لا راكم  
الا ما ولا الازمة من الرجال فامرهم رسول الله فغضبهم في مكان يقال له الغزاة وكانا يتسومان في كل جمعة فلما نظر ان هذين الرجلين كانا يجتمعان  
ودعوى كونهما الحصى مقطوعا الشهود بينهما منع كونهما باقيا مكران وان قلنا باخصاص محل البحث مقطوع الذكر والانشي من منه فان قطعنا  
منه ايضا مع ان لظن صدقهم الخص على الجميع عن النساء والفاوس والجميع غيرها انزوت من حصنها فاعرض عنهم من الخاف من يفرق في بالخل  
مجرد شئنا في كذا العرفان قبل المراهبة الشيوخ الذين سقطت شعورهم وليس لهم حاجة الى النساء وهو مروي عن الكاظم عليه السلام والاذية الحاجز  
فهل لهم البلية الذين لا يعرفون شئنا من اموال النساء وهو مروي عن الصادق وابن عباس رضي الله عنهما في هذا القول من  
الى جنفهم العبد الصادق هو كما نرى من يفرق الشافعي ما سمعته قد ظهر من ذلك ان المراهبة الى الازمة من النكاح كبريت وعقوبة  
القواعد من النساء الا لا ترجو نكاحا ولا تنقطع فيه على ان الظن جواز ابداء الزينة لئلا يعمق عدم وجوب وضع نحو المحلة والحد ونحوها على شئنا  
الزينة وحليها الا انظر الى ارتفاع حكم العون بالنسبة للزوج بالمتحدة الذي يمكن دعوى ركن المذهب الذي لا بد من خلافه  
وقد سمعنا سابقا اطلاق القول في معناه الاجماع على عدم جواز النظر الى الاجنبية عند الزوج والكعبة في جميع النكاحات وكان شيخنا كبري الجليل  
ففي جواز نظره لثمان مثل العتق المختة وهو مشبه بالنساء واخا في كثر انهم كان الفحل لعمو الازمة وهو قوي بما نزل على الابل الذي لا يحتاج الى النساء  
ولا يعرف شئنا من اموالهم هو كما نرى في حكمه شئنا لعل ذلك من غير من غيره مؤيدا ذكرناه سابقا من حرم نظر الوجه والكعبة من الاعمال والاذية  
حتى يكون موضوعا للآية التي لها دفع على مرقا لانهما منقوضا بالآية الغض على القول بالجواز لغيرهم فضلا عنهم وعدم جواز غيرها لهم انهم فلا يكون  
لاستثنائهم منهم اللهم الا ان يلزموا بجواز نظر من اراد به زنا على الوجه واليد من كما هو مقتضى كلام جماعة منهم في ان شئنا وغيره خصوص ما كان  
في باب الاحكام فيكون ذلك استثنائهم على نحو استثناء القواعد من الاجنبية واغري من ذلك كله عدم استثنائهم من الخص من الآيات مع  
انما جاز في غير ذلك الا ان عند هذا القائل استثنائهم من الآيات ما ملكها من بعد ما سمعنا من طواف وقفا القرآن للراوند في قوله في خبره  
الى رواية اصحابنا بل روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يزوج الا من لا يملكها الا ان كان من المعلوم عدم اندراج الاما في لئلا ذكرها  
كون حال الزينة مثل العون لهم نظرهما على الرجال الثالث والواجب من هاهنا الا ان لما كان من المعلوم عدم اندراج الاما في لئلا ذكرها  
بالمخصوص فلا تفرح كما توهم بل الظاهر ارادة خصوص المملوك بالنسبة ما كان له بالمراد المملوك ولو لغيرها وكذا النساء مع اجمال ارفه خصوص ذلك  
قيم الباقى بعد القول بالفصل كل ذلك بعد الاغصاء وهو معلوم من دين من دين الامامية من عدم ذلك فلا يحل لمومن الزنى في ذلك مما ان يكون  
ذلك من سبب الجرم من غيره ومن ذلك العلم الحال بما في هذه ايضا واستاء ما كان الكفاية وعجزها بل جعل ما في اوباش النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاصل بالباحل على  
بغض حرية النظر في المقام وفيما سبق من المقامات مع انه يمكن دعوى الضرر في فضلاء الاعمال والضيوع على ان المراهبة جيبها عون اى يحكم بها في النظر  
وجوب التستر على وجه القاعدة كما سمعنا من القائل في الذكر ما بقا حكم الوجوه والمكثبات **المسئلة الثانية** الا ان ضلوع البصر لا يجوز  
سماع صوت المرأة الاجنبية مع اللذة والذرية ونحوه لفتنة ضلوعها مع عدم ذلك فظهر من المتن وهذا الخبر في الارشاد والتشجيع لغيره لا ينعى  
في سماعه ويجب عليها ستره على كل حال بل انما لم يزل انه مفسق المشغف من محكي الاجماع ولعل رايه ما تقدم في الفصل من حرمه للجمهور على جميع  
سماع الابواب فان في كشف اللثام وعبر الاتفاق على ان صوتهما عون ولذا لم يعل ذلك بل جعله صلحا كما حرمناه في محله قال الصادق في خبره قال ابر  
للمؤمنين ولا يبدوا النساء بالسك ولا يظهروا الى الطعانان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النساء في عورة فاستروا عنهن السكون واستروا عنهن السكون وقال النبي  
في خبره عاتق بن ابراهيم كاشم على الزينة وعنف ذلك ما سمعته وغيره الذي منتهى عن الجهر بالنسبة بل قد تقدم في كتاب الصلوة ما يفتي فيه المهر وغيره من  
الجهر عليها بالقرآن مع سماع الاجانب بدون عتق وكذا الكلام في الاذان كذا في ذلك كله بشكل بالنسبة المتفرقة في الاعضاء والامساك والعدا والمقد  
وعجزهم على خلاف ذلك وبالنسبة المتكلمة وما روي عن الزهراء رضي الله عنها من انهم سلكوا من محاطة النساء للنسبة والامانة على وجه ذكره احصا  
ولا تنزله على الاضطرار الذين وعين بل قوله تعالى لا يفتنهم بالقول ان على خلاف ذلك ايضا ولعل هذا وعجزهم صريح جماعة كذا في الفاضل في المحرم  
عن تركه وغيره مما يترجمه من الجمل من الجمل بل ملاحظة ذلك يحصل للفتنة القطع بالجواز فضلا عن ملاحظة احوالهم في ذلك الزمان من كونهم لهم  
بأذية ونظام الماتم والاعراس وغيره اجتمعتهم ولا زالت الرجال منهم مغلطة مع النساء في المعاملات والمخاطبات وغيره انهم يعني للزينة من اجتنابها  
الصوت الذي فيه يهيج السامع ويحبه ترققه فيما اوى اليه الله تعالى انه يقول ولا يفتنهم بالقول كذا كما ينبغي للمؤمنين في سماع صوت الشابة الذرة  
شار الفتنه فيما اوى اليه المؤمنين في تعليم الناس فيما رواه عنه الصادق قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النساء يردن عليه كان من المؤمنين يهلم  
على النساء يكن ان يسلم على الشابة منهم ويقول تخوفن بعين صوتهما فدخل على من لا ثم اكثر ما اطلب الى البريد يعني قوله ما زلت على كذا  
فما لا بد من المحل على الكراهة قطع الصنف سندها واما على كثير من النواهي ليرد منها ذلك وكما لا بد من جواز الازمة مع الضرر وفي المروي عن  
المختصين جعفر بن محمد عن ابيه ان قال قال رسول الله اربعة منبى القلب جدها كثر منافسة الشافعي مما شئنا في غير ذلك مما لا يخفى على من عاها الله تعالى  
معهن لسانهم وروى عنهم ظهور اذ الكراهة وبالجمل سماع صوتهن كما عهدهن الرجال في قطع الجواز ما لم يكن احدا الامور السابقة من غير من بين العتق  
البصر كما انه لا يفرق بينها وبينه وهو في سبغ في لانه لا يجوز للمرأة النظر اليه لانه يفتن البصر في سائر التي استفاد من آية الغض وغيره في المرسل عن  
ابن سمية قال كنت انا بومر عند النبي فقبل ابرام مكتوبها العجب عن غفلتنا انه عرض قال اعبدوا ان انما التماسه لانه نعم باسرها

منه  
منه  
منه

منه  
منه  
منه



الامراة الاجنبية للرجل من وراء الثياب بالعكس فلا يصح ان يصاحف كانهما متاهلة مع عدم التلازم كما صرح به بعضهم قال سماحة سلكنا باجلد الله عن مصحح  
الرجل المروءة قال لا يحل للرجل ان يصاحف المرأة الا امرته بحجهم عليه بنزوحها اخا وابنة او عمه او خالة او بنت اخا ونحوها فانما المروءة التي يحل له ان يتزوجها  
فلا يصاحفها الا امره وراه الثوب لا يغير كنهها وقال ابو بصير هلك وعبد الله هل يصاحف الرجل المروءة ليلته بذي محر هذا لا الامر وراه الثوب هذا  
وفي عدل العضو المبين كالمفضل على الشكال فلهذا لعل وجهه من ظهوره لا دلالة في ان ينعوت حاله الا انصاف الاحوال انصاف الذي يكون فيه كالحج واستباحته  
النظر الى مثل الاطراف ولها التي الفخر خصوصا بعد ما ورد من النهي عن الوصل بشعر الغير مع عدم التعرض فيه كحرمته والنظر اليه الذي هو مظنة  
الاخير من ثبوت حرمته قبل الانصاف فيستصحب عدم مدخلية الانصاف في حكم العون واستلزام حواجز النظر للمسلم الخجوع المقطع اجزاء ومصادره اليه  
ونحوه على المقطوع ولعل لا خسر في كونه كاصح به في جامع المقاصد لا يخفى عليك ان كل موضع حكنا فيه بحججه النظر في حق المسلم اولى كما صرح به فيهم  
بل لا اجد فيه خلا فابل كما ضروري على وجهه يكون محرما لنفسه في خبرهما بينهما للتبني لا للغيره لذا امر بقبح من الماء فوضع يده ثم وضع يده اليمن  
مضافا الى ما سمعته من النهي عن انصافه الامن وراء الثياب غير ذلك لو توقفا العلاج على مثل الاجنبية دون نظرها فحق في النظر بحال وكذا العكس  
فانه لا يلزم بدنه في جانب العكس وحجوز النظر الى وجهه الاجنبية وكيفية الوقلان لا يسبغ منها نعم لا بأس بلس لحام على حساب معنى النظر من  
غير حلال بعند به بل يمكن تحصيل الاجماع عليه لولم يلاحظ التهمة القطعية واما الخشخشة المشككة في جامع المقاصد انما بالنسبة الى الرجل الخشخشة كالمروءة  
وبالنسبة الى المروءة كرجل يتوقع يقين امثال الامر بغض البصر والتمسك على ذلك ثم حكى من بعض العامة حواجز النظر المروءة والرجل المبين بالعكس  
استصحابا لما كان تابا في الصغر من رجل النظر حتى يظهر خلافه وليس في لوجود الناقلة عن ذلك الاشتباها غير محل متعلق الحكم لكن لو شكك المروءة  
في كونها لظاهر جلا واشك الرجل كونها منظور اليه امره يلزم القول بالتحريم وهو محل تامل يمكن الفرق بما كان استعماله محال بخلاف الخشخشة  
ومن ثم وجب الاحتياط في التكاليف المتعلقة به فقلت لا يخفى عليك ما في الفرق المربوكة انما لا يخفى عليك ما في جريان المعقولة في نظر كل من الرجل المروءة  
الهمزة في كون ذلك من محال اصل البرائة لا شرط المحرم بالنسبة الى كل منهما بالرجول والاشبهة والعرض عدم العلم به والشك الشرط سلك  
الشرط ولا يجب عليه كل منهما انك النظر مقدمه لمصلحة تكليف شخص اخر غيره ولعله لذا حكى عن جماعة من العامة الجواز معتدلا به بالاستصحاب في جملة  
الصغير بل يذهب بعضهم بما ذكره في الجنازة من ان يفصله الرجال والشباب بما يجتنب جريان اصل البرائة في تكليفه بنفسه فيجوز لرجل النظر الى كل من الرجل والمرأة  
وان علم تحقق احد الخطابين بالنسبة اليه الا ان كلا منهما مشروط ايضا بغيره غير معلوم التحقيق فتكون تلك فيه شكبا بالشرط ولهم هو من الشبهة المحصورة  
التي تحقق فيها شرط التكليف لكن اشبه عليه خصوص الغرض اشباها لا يسيغ التكليف في الفرض لم يعلم فيه حصول شرط احد التكليفين فيستباح  
باصل البرائة على انه يمكن دعوى كون ذلك من الشبهة الغير المحصورة ولو باعتبارها العسر والحرج عليه اجتنابا لكل من الرجل والمرأة والاحتياط في التكليفات فيكون  
بعد القطع بالشك لا مقلد ولا يجب عليه ترجيع بدنه في الصلوة كالمروءة مقدمه لمصلحة يقين الفرض من يقين الشغل بخلاف محل الفرض الذي لا يقين فيه فيجوز  
الشغل وان كان هناك يقين في الشغل لا انه قد يمنع وجوبه من علامة فلا يجب المعقولة له لكن فيمنه من خاطط قطع بحججه نظر الرجل والامراة فيجب الاجتناب  
معتدلا بما يجب عليه من شعور به بعد ان كان مكلفا في الواقع بشرح احدهما ونحوه وجوب كشف وجهه ورائته الاحرام وجوب ترك ذنب الرجل والمرأة عليه  
وغير ذلك مما يجري فيه المعقولة باعتبار العلم بحصول الخطاب احدا الامر من المعقولة الواقعة الشبهة الظاهرة لا يجب عليه تركه عند العون من الرجل المروءة  
لعدم العلم بالاشغال بناء على عدم وجوبه لستر على الرجل والمرأة وان حرم عليها النظر والعرض عدم العلم بكونه امرأة فلا يقين بالشغل بخلاف الاول الذي  
قد علم فيه تحقق الخطاب بالقبض الا انه لم يعلم من بعضه عن وقد كان دأرا من الرجل المروءة فلا يلزم الاجتناب مما بل الخشخشة معها لانها اما رجلا امراة  
والفرض وجوب اجتنابها ما عليها صلاته ومقدمة ما نظر كل من الرجل والمرأة اليه فلا يقين بالشغل بالنسبة الى كل منهما فيجب لكل منهما النظر اليه بل لا  
وهكذا الكلام في حكم الخشخشة في جميع المقامات فمضى تحقق الشغل فكان مكلف من مشبهها باعتبار اشباهاها وجب له المعقولة والافلا من ذلك  
عدم نكاحها وعدم انكاحها ومنه وجوب تركه في الصلوة نحو الامراة وان وجب عليها الجهر بالقرائة فيجب فيها مع عكسها مع الاجتناب ما معه  
فان امكنها الاحتياط ولو تبرك والصلوة او الصلوة مكان لا يسميها الاجتناب عنه فالاولى لها امر اعانة والا كانت مخيرة قبل قد يقال بخبرها بل الجهر  
بالقرائة لا يخاف من مطر باعتبار اجملها به المفضل فيلوطه بشا على تناول ليله لمثل الفرض الذي هو الوجه لكونه رجلا وامراة ولعله لذلك طلقوا بعضهم  
تجربا بينهما ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه **الثاني** من الواجبات مسائل متعلقة بهذا الباب وهي مسائل حمل الؤلى الوطى الذية للجار طمحا  
وقضى

نحو ذلك

نحو ذلك

تزيين

نحو ذلك

وقضى



الكتبي معارض يكاد النجاشي بعد تعارف راده الامام من طلاق ثمة في كتب رجال كما هو محرز في محله وافعال على من الحكم فالتقاءه وعلى تفكير  
اشترائه فالظن كما في تعينه كما في غيره من الاسماء المشتركة ودعوى عدم كفاية الظن باضطرار منع بل هادته لكثير من العقيدة ثم ان طلبة المناقشة  
الان بدعوى اشتراك اللفظ في بين معنى ابن مغيث كقول الذي لا يدل دعوى على نقده لا يمكن بل بقية الهيئة الشاملة لا يتأمن من قبل او برنة  
بها قبل كما ورد في سبيل الخزل والمشرية لا يحل على احاد معنيك بدون قريته والقرينة بمنا اما منقصة عن هذا المعنى وموجودة في الجانب الاخر هو  
الحديث المقتضى للترجع وقوله وقادمو لا تفكر فان لم ارضه على ما قيل لطلب الولد قوله فانه هو من حيث لم يرضه فان لم يرضه فانه لم يرضه  
واما ما ورد في نسبة زهرا من فعل عمر ذلك انه جاء الى رسول الله فقال له لعلك فترامه من غير ما يرضي من ان سببه لود على الهوى وكلاهما  
مردى من طرفي الحاشية كما سمعته صحيح من حمل المشرك على معنيك كما وقع للطبرسي فقال المعنى ان شئت وكيف شئت لم يرضه عند المحققين  
ان المصرح به في كلام ائمة اللغة ان في للكان فاستعمالها في غير مجاز لا اشتراك وعلى نفسه وفهموا لا اشتراك عملا بالقرينة من غير منع بل  
المعجم كما سمعته من الطبرسي لم يرضه بل بقية هاهنا على ما هذا ان لم يرضه ان يرضه الكيفية بغض المعنى المكان كما مر على ان المكان  
هو مطلق بالنسبة الى الكيفية وجوب مع مع موافقة للعامة معارض في خبر ابن ابي يعقوب بناء على ارادة الاستدلال بالان في نفسه على ذلك على  
المراء بقوله من حيث امره ان الله الولد الحاصل من اقل ما في لك ههنا وحدها بالبحال للنظر واغبر انه مع اطنا يخرج من المسئلة بالاحاصل مع انه لا  
محصل للمقتضى من القول بالمعنى بعد الاجماع على الحكمة والروايات ١. خبر ان الله المتعدي قبل لعل قوله تعالى مضافا الى ما سمعنا لا على ان لا  
ما يمكن الخ وان الله يقول ان الله ان الله المتعدي قد دون ما خلق كونه من زواجهم وان نوحش فيها والله العالم ثم ان الظاهر من قوله  
في الموثق هو احد ما يتبع غيره ما صرح به الفاضل في غيره بل حكى عن الشيخ وكثير من كونه كالعقل في جميع الاحكام حتى ثبوت النسب ولو وطئته  
القبير ان الله يولد منه اشهر فضا على الحق بالولد مع بعد جذا وتقر المسمى فلو طئها بعد زمر تمامه وحدا وان في وطن الاجنبية لا يشترط  
لو وطئها مع فضا العقد والمهر العدة فلو طئها كانت عليها عدة المدخول بها وعجزه المصاهرة فمهره عليه منها ابدا والاضحى المملوك اجعا الا  
التحليل فلا محل للمطالبة بالاب الوطئ بغير الاخلان كما عبط قال لقوله حتى تد في عسله ويد في عسله هي لا تد في عسله بها  
والاحضا فلا يشترط به الاضطرار خلاف كما عبط ايضا فلا يحد من بقية على وطن وجهه الا في العترة ان ازاها المحلل يستلزم في النكاح فلول  
به بكماله فكيف سكونها في الرضا بالنكاح مع احكام الله كما تمتع بما في بطل الا في بعض الصور وجوب لكن انما به وجوب الفصل فخلت خلفا  
قلت لكن قد عرفت مساواة للفصل ذلك قبل الا في عدم الفصل عليها بخروج المعنى من برها اختلاف ما لو وطئت بغيره فان به وجهها بوجوب  
الفصل الا ان تعلم ان ليس الخارج من منها شيء قلت قد يقال ان لا وجه خلافة لا يستلزم الظاهر على ان ذلك من العقيدة خارج عن احكام  
الوطئ فلا حاجة الى استثناءه قبل الا في الخروج عن الاية فانه لا يتصل القصة الا بالوطئ في الفصل فذلك ذلك ان لا يلازم لا يقع الا به دون الوطئ والى  
حاجته الى استثناءه المسئلة انما يشترط في الخروج عن الحق في التكويد واما اذا لم يشترط في العقد لانه فان قبل في القائل الشطرنج فاعدا  
وصريح الحكم عرفت وطا وجامعه هو محرم بانه الثاني الاجماع عليه لما روى عن النبي انه يرضى عن الحر الا باذنها بل عنه ايضا انه لو اذنت  
اي قبل الولد وان به فوات الغرض من النكاح وهو الاستيلاء للمعنى الذي للزوج وهو الا لا تد قبل بما كان به اذنا لها بل يحرم مع ذلك  
دينه النطفة للزوج عشرة دنانير للاجماع عن الشيخ ولما روى صحيح على ان من وجبها على من فزع بها ما فزل قال صفوان بن ابي مريم في الرجل  
يفزع عن عرسه فيفعل عنها الماء ولير ذلك بنصف خمس مائة عشرة دنانير الظاهر كونه في الدية كاشا ما كان السبب في ذلك اختصاصا بالزوجة يكون  
الاب هو السبب في العترة فكان كالعاقلة الذي وما البلاء بنو الزور فلا يرضى منها بل يحرم بالام وعلى كل حال بل لعل ذلك في انما الى الحرمة لذا  
رب بعضهم الدية على الحرمة بانه لكانه انسابا لعناسه قبل العاقلة المتفق وتخيلا وهو مكروه وان وجب الدية وهو اشبه بالاصول في المحرم  
مضافا الى عدم وجوبه صل لوطي عليه قبل الاربعة والى المعتدلة المستفيض كغير البصر سئل ما عبد الله عن العزل فقال لا للرجل خير من  
اي جعفره لا باس بالعزل عن الحرمة الا ان كان حراما على ما في الامور شي والصحيح سئل ما عبد الله عن العزل فقال لا للرجل خير من  
حيث يشاء وجبر الحدا قال كان على من الحسب يرى العزل باسا ويقر هذه الاية واذا اخذ ذلك من مبدء ادم من ظهورهم ورتبهم واشهدهم على انهم  
السبب تركه فالويل فكل شيء اخذ الله منه الدنيا فهو خارج ان كان على صفة صفا وخبر محمد بن مسلم فذلك وجعفر الرجل يكون تحت الحر العزل فاعا  
ذلك ليدان شاء عزه ان شاء لم يعزل وصححه الاخر عن احمد انه سئل عن العزل فقال ما الاية فلا بأس اما الحر فاني اكره ذلك الا ان يشترط عليها  
حين يرضى عنها في جعفره الاخر عن جعفره مثل ذلك وقال ابنه الا ان رضى ويشترط ذلك عليها حين يرضى عنها وخبر جعفر بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير  
الذي سئل ما في العزل فقال لا بأس الا ان كان على لا يرضى فقلت هذا خلاف فقال ما خذواوه ان خالفه سليمان والله تعالى يقول  
فمنها ما سئلها وخبر الجعفي سمعت ابا الحسن يقول لا بأس بالعزل في سنة وجرة في المرأة التي اعقت لها لانك المستنة والمرأة السليطة والبدنة في الزوجة  
التي لا ترضع ولها ولا اية الذي يسفاد ما عن الفجر من تعبد محل البحث عما اذا كان في الجماع في الفرج دون الدية الذي قل ما يتولد منه بل في موضع  
الطمانع عن العزل لولا الاستيلاء كقول النبي انه لو ارضى لكان الحضي لكونه مقتضى ما سمعته فخير ان مسلم من في الباس مع رضى المرأة او الشرا ان ذلك حق  
الامر كما صرح به جامع المقاصد كما في العرقه يجمع من لا يستحقه على ذلك فيخرج ارتفاع الكراهة ويشترطها كما استعرف وعلى كل حال فمن هذا  
النصوص يعلم ارادة الكراهة من المروي عن النبي حتى الثاني منها وفوات الغرض مع انه حكمه غير مطروقة قد عرفت ما كشف عنه على بن الحسين لانه الزوجة

بجواب السؤال











# كتاب النكاح

بما في قوله تعالى فمضى بينهما وطراؤهما قوله ولا تنكوا ما تنكوا أباءكم من النكاح المراد منه العقد مطلقا للجماع وغيره على غير معقوده الإجماع  
الابن نعم ربي منكم خلاف تردد من كون النكاح والذوق في الأجل الثابت أو من كونه حقيقة المنقطع محاذيا للذوق والعقود الأربعة  
نفع بالمجاز واللام محصور مضافا إلى ما عن الطبراني من الإجماع عليه هذا إلى ما في النكاح من شوب العادة التي لا تنفي الأمن الشارح ولكن مع ذلك جواز  
عندنا أريج منع المجازية بل هو للقد المشترك كلفظ حيث تقر به يقع مراد استعماله في الكتابات التنبيه في مطلق الاستعمال والاستفاد المنع  
أعيا الحقيق في العقود اللازمة بل تكفي بها المجازة للنعارة ومنه ما يستلزم إيراد نوايا العقود وغيره من كون من جملة المقاصد التي تعتبر في  
الإنسان مكملا بنعارة في التعبدية وفي الدلالة عليه كان فيه كغيره من المعاني والمقاصد بما كان ذلك هو الترتيب في خصوص النكاح من غير  
الانقطاع إلى السامع فيما ورد منها في خصوص النكاح بشرط التعبدية على القطع بذلك لا ينبغي على من لاحظ عدم اعتبارهم خصوص لفظان خصوص من  
ذلك يعلم قوة ما ذكره المفيد عنه في باب البيع من عدم اعتبار اللفظ خصوص في ما عرفت بذلك حيث استبعد أن حكم على النكاح أنهم عنوانه لفظ  
اللزوم الفاظهم بنواهم على المضايقة بمجمل العقود الحاضرة قال الذي يظهر من النصوص أن المراد من ذلك المحل لكن لا ينبغي  
أننا لا احتياط لا ينبغي تركه خصوص النكاح الذي فيه شوب من العبادات المستفادة من الشارع والأصل تحريم الفرج إلى أن يثبت سبيل شرعا وإن  
من المحتمل كون الأمر بالوفاء للمعارف من العقود التي لا طرئ في معرفتها إلا بضبط القم الذي يرضو على اعتبار اللفظ الصحيح بضبط العقد اللازم  
أنه لا ينبغي فيه المجاز وبذلك نحوه قد جحدنا ذلك في عقد البيع قد اطمئنا هناك وحكمنا كتمان الاحتياط لعدم خلو القول الأكفأ بكل لفظ  
لا يستكر العقدة في ذلك العقدة التي فيه وبالقربة على القصد الخاص من دون اعتبارها فيه خاصة من قوة ولو لم يلحظ خلو النصوص عن التعرض  
لفظها المخصوص بل اشتما لها خصوص في المقام على المضارع والامر غيرهما في العقد أنفسهم لغيرهم من هنا عرف قوة ما ذكره المقام وإن كان شيئا  
ما استعمل منه كما نعرف ما نوقش فيه بانطلاق هذا اللفظ على الدائم مجاز لأن المسألة المنقطع كما هو معلوم وما ذكره من أن المقام في الأمر  
وهو عدم ذكر الأجل بل ظاهرهم أن الأجل جزء من موقوف فاستعماله بغيره من موقوف فاستعماله بغيره من موقوف فاستعماله بغيره من موقوف فاستعماله بغيره من موقوف  
والفرق بينه وبين ذلك واضح لأن زوجة جنة في العقد المشترك بين الأمرين أو مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا وعلى المفيد يرتب فاستعماله في كل  
سابق الحقيقة بخلاف اللفظ الآخر الذي قد عرفت مجازية قد عرفت فيها بمنع المجازية ولا يمنع عدم كفاية مثل هذا الجواز ثانياً ومثلها  
على ذلك ممنوعة عنهم كدعوى الإجماع على عدم العقدة بالمخصوص من الطبراني الأصل يكفي في قطع ما سمعنا من خلو النصوص في كون ذلك من جملة المقاصد  
التي خلو الله اللفاظ للإنسان في شأنها بالطرق التي هي أباؤه ودل عليها من غير فرق بين المجاز والحقيقة والأصل عدم الاشتراط لاطلاق الأدلة  
ومعارف العقلاء من بيان المقاصد بل ذلك تعرف لكلام في كثير مما سمعنا من الأحاديث والعقول وإن ذكره المقام غير أنه هو يقول قبل النكاح أو  
قبل الترتيب أو ما شابهها ما مثل ضبط نكاح لكن بلا حصة ما ذكرناه تعرف عدم احتشائي لفظ مخصوص لأهية مخصوص بل يكفي في كل لفظ والعلية  
ما يطبق للمعارف في بيان فعاله من المقاصد على كل حال فلا خلاف في الاستكاث حصوله باللفظ المذكورين وإن تخالف مع الإجماع بأن كان  
زوجك فقال قبل النكاح أو بالعكس فترد قيام اللفاظ المترتبة بعضها مقام بعض على أن المراد ذكر ما يدل على المقصود من غير اشتراط  
دال بالاختلاف عندنا ولا اشكال في أنه يجوز الانفصال قبل كونه من العقود حاداً للمعارض بعض السابقة مع ما لا يكاد يصحح كما عرفت  
فعال قبله في دمج عدم صراحة كان لفرض من اللفاظ الدلالة على الإرادة واللفظ قبل صريح في الدلالة عليها والشبهة التي فيها لو أن قبلت  
الزوج أو النكاح ولو بصفة اليها لاحتمال إرادته غير الزوج المطلوب بدفع بانعدام ظاهره في العهد الخارج على أن وقت الحال كافي في مثل  
ذلك كما هو واضح والله العالم ثم لا ينبغي عليه أنما ذكرنا يعرف البيت فيما ذكره المقام وعبر به في الدلالة التي من أن لا يلزم من وقوعهما إلى الإجماع  
القبول بلفظ الماضي الدال على صريح الانشاء مضافاً إلى المتفق في المرجح على أصل عدم الانفصال خصوص في الفروع المطلوبة بهما عند الاحتياط  
ومحفظاً من الاشتغال بالنسبة بلا حجة التي لا يغير فيها لفظ مخصوص فضلاً عن أهية المخصوص فلو فرض عدم اعتبار الماضي هنا والاكفأ بكل لفظ دال  
من غير فرق بينه وبين المضارع والامر كان النكاح غير من العقود اللازمة كالإباحات على أن المضارع محتمل للوعد الأمر للطلب فلا صرح به  
الإنشاء المخصوص فترد إمكان المناقشة في ذلك كله بالاكفأ في المرجح على الأصل لاطلاق ذلك العقدي وما سمعنا من النصوص المؤيدة بما بالمفهم  
من العقد الدال على قصد الباطن بلفظ دال عليه من غير فرق بين اللفاظ وجميع صورها الماضية الإنشاء لاحتمال الاختيار وغيره ومع فرض لاجته  
النقل وترتبات الأحوال يرتفع الاحتمال عن الجميع بل الأمر ببعض إرادة الإنشاء فهو أولى لفصل قصد الإنشاء والافتاء والانفصال على المتفق عليه لا مطلقاً  
طريق الأدلة في السائل على أنه قد عارض أصل الاحتياط كما إذا انفق زوج على العقد الأمر المضارع وأصر الزوج على البقاء على العقد قال لا ينبغي  
الزوجية ورجعها لهم مما للاحتياط والتحفظ من الاستيلاء يمكن بحمل الضابط اللفظ الدال على قصد الباطن بالطريق المعارف فامارة في  
عنده وقد جازى المسالك بقوله من غير اللفاظ المنقول للمعنى والمنة في ذلك يجد الأمر مع ما قاله من سماع ذكر المقام ولو أن اللفظ الآ  
وقصد به الإنشاء للصياغة المقام لفظ القبول كقول زوجتها فقال وجعل قبل الغافل المني وإبصاره وجره مباحين عنهم يصحح كما يستبر  
سبل السائق المروي بطريق من الخاصة العامة بل في ذلك ما ذكرناه في الصحيح هو أن السائق قال رسول الله في حديث لا ينبغي  
فيما أطول مقام رجل قال رسول الله في حديثها أن لا يكون لك ما حاجته فقال رسول الله هل عندك من شيء تصد بها ما كان غنياً غنياً لا  
أزاري هذا ما قال أن عظمها أن ذلك جلت كما أن العنق لوجهاً من جديد فلم يعد شيئاً فقال رسول الله صل من العنق شوقاً أن من سوف

في كتاب النكاح  
من كتاب النكاح  
في كتاب النكاح



كذا وسون كذا سوها فقال رسول الله زوجتك ما معك من القرآن ولست الخ في شيء من طرفة انة اعادة القول لما عن الشرع والجامع ولعن المنع  
استحبابا بالعصمة الفرج وعدم العلم بالاجزاء بما في الخبر مع احتمال ان يكون ذلك للفظ منه ايجابا وبنوة لثبوت الوكالة له على المؤمنين فهو متجاوز  
واضح الضعف لان الاستصحاب لا يمارض الدليل كقائه الظن بالاجزاء من الاقتصار على ذلك جميع طرق الخبر وبعد الاحتمال المزبور على انه لم يذكر  
ذلك من خواصه مضافا الى ان المعرفته في التصغير بل اذ اوضح بينهما التلخيص بكل ما لا يجازي القبول بل انك ان لم تضع وفان ومن هنا قال  
وهو اي القول بالصحة في الفرض حسن لكن لا انصاعا عدم خلوه لانه الخبر المزبور على ذلك من الاشكال ضروري عدم انشاء القبول من الامر فيه وان  
كان طلبا لتكامل ذلك طلب منه التبع المهر على انه لو كان قبولا لزم جواز القتل بين الايجاب القبول بالكلية الكثير الذي ليس من متعلقات  
الايجاب مثلا ان كان المعهود من عقوبة النسخ الاثمة عليه السلام المنقولة عنهم خصوصا عقد الجود ثم على انه المأمورون باعتبار عدل ذلك لما  
يتعلق بمصلحة العقد ليس على اعتبار المقارنة المصنعة بل على صالح والقدر المعلوم اعتبارا ان بعد القبول جواز الايجاب يظهر من كراهة جواز الترخيص  
الايجاب القبول لا يزيد من ذلك فانه لا يغير الصحة وتوقعها في مجلس واحد وان رخص احد ما عن الآخر واضح الصفة ما عرفت من عدم ارادة القبول من  
السابق لا انشاء منه عقد الفصل الذي لا يقدح انما هو فيما كان متعلقات الايجاب كالشرط ونحوه لا يفضل بما لا مدخل له في ذلك وان كان  
هو من مصلحة المتناكحين لترتيب احدهما في الآخر مثلا ونحوه لكن هو من الخطأ عدم انحصار الدليل على ذلك بل ان ما بني الاكفاء بذلك على  
استفادة الرضا من الطلب الاول على كل حال فاما ينظر من المصنف من الاقتصار في الاجزاء بالامر على هذه الصنوع بترتيب ما سمعته منه من اعتبار انشاء  
فيهما في لوقا الامارة زوجتي منذ ان كان الايجاب فقال الزوجتك ما معك من القرآن وهو كما ترى فان لم يقدح الفرق بل جعل هذه الصنوع اولى لسلامتها  
عرفت ومن يقدم ما هو بمعنى القبول على الايجاب كذا الكلام فيما ذكره ابنا من انهم لو لم يلفظ المستقبل لقوله الزوجتك فقولوا وحيث جاز  
وفاقا للحكمي عن الحسن بن علي الفاضل في حقه وسعيد الفاضل الحكمي عنهم لا بد بعد ذلك من تليظ بالقبول للاستصحاب والافضل على المتفقين فيه انه  
لما في رواية ابن بن تغلب عن الصادق في المتعة الزوجتك فقلت نعم في امرنا لك فانه . . . كيف قول لها اذا خلوت بها قال يقولون  
متعة على كتاب الله وستة اشهر ولا موتة كذا وكذا هو ما وان شئت كذا وكذا سنة بكذا وكذا ذواتي من اجل ما ترصها معا عليه فليكن  
او كثير فاذا قال نعم فقد رضيت فهي امرنا لك انت اولى الناس بما قلت في استحيائي اذكره شرط الايام قال هو اضر عليك فقلت كيف قال فانا ابر  
تشرط كان تزويج مقام ولزمك المتعة في هذه وكانت وان اردت لم تفكر ان تظلمها الاطلاق السنة وما في رواية ابن بن تغلب عن قوله يقولون  
متعة على كتاب الله وستة اشهر نكاحا غير سفايح على ان لا ترضي كذا وكذا ابوما بكذا او كذا ذواتي من اجل ما ترصها معا عليه فليكن  
سالم قال قلت كيف تزويج المتعة قال يقولون انما الله اوجع كذا وكذا ابوما بكذا وكذا ذواتي من اجل ما ترصها معا عليه فليكن  
المص واضح الضم كاحتمال احصاء ذلك بالمعنى ضروري انه مني جازيها جازي في الذم لعقد الفارق ولما سمعته في الاول من انه اذا اولا الشرط كان تزويج  
دوام كما ان اشكال ما في الخبر انه يلزم من صحة العقد بهذا اللفظ صحة بدونه ايجابا نعم في جواب القبول لا يكون ايجابا وذلك باطل قطعا واضح الضم  
انه لكونه مصادرة واضحا في القائلين انك يحصل نعم ايجابا انتم في جميع الجملة التيمم وحيث لقيامها مقامها على انه يمكن ان يكون لنكاح كالمصلحة  
بفتح وقوع ايجابه من كل من الطرفين فيكون نعم قائمه نعم القبول وبما كان في التصريح بها الخبر الاول اشارة الى ذلك والمأصل انه لا ينكر قوة القول  
بالاكفاء بكل لفظ دال على قصد العقد على الوجه المتعارف في الدلالة على مثله من غير فرق بين الماضي وغيره وبين المحبقة وغيرها وعلى كل حال فقد  
عرفت دلالة الخبر المزبور على انه لو قال الولي والزوج متعة بكذا ولو لم يكن الاجل لثبوتها وانما هو ظاهر في الدلالة على ما سمعته من انما انشأ الله  
بلفظ التمتع الذي قد عرفنا من العقد المشترك وهو تملك الاستمتاع بالبيع فلا يثبت للتمتع الا بالذكر لاجل كلفه وحيث انما انشأ الله تعالى  
في المنقطع عرفنا من ذلك انشاء الله تعالى في الاصل الذي هو التمتع والانتفاع من دون قصد الانقطاع بكونه انما بل دعواه لا تتم مع عقد الدلالة  
على ذلك من حال ومقال داني انشاء الله تعالى في المسئلة في محلها وكيفية قد عرفت انما لا يشترط في لفظ القبول مطابقة لبيان الايجاب بل يجب  
الايجاب بلفظ القبول لا غير فلو قال الزوجتك فقلت لكماح وانك ان قال الولي مثلا انك ان فقال بلفظ التزويج اوجع زوجك على خلاف ذلك  
اشكال الاطلاق الاول ولو قال اجني مثلا زوجتك بكذا من فلان مستفها على انشاء التزويج بينك فلان قال لا بل مثلا نعم فاصدا انشاء التزويج بل  
فقال الزوج بكذا في الحكمي عن الشيخ وابنه في النافع والارشاد وعبد على اشكال في الاجزاء نعم تضمن عادة السؤال ولوليه بعد اللفظ فكان قال  
زوجك ابني من فلان منشاء فقال الزوج بكذا من فلان مستفها على انشاء التزويج بينك فلان قال لا بل مثلا نعم فاصدا انشاء التزويج بل  
ومن اجل اعتبار الفاظ خاصة على وجهها بغير مقامها ما صنعتها فلا يخرج عن الاصل لا يمارض الضعف للتصريح المزبور وانحصارها بالمتعة مضافا  
الى ما في الرضا من ان مقتضى تضمين السؤال الاستصحاب وقوع المسئلة في الماضي مراعاة التطبيق بينه وبين الجواب ليس من كونه اجابا عن الوقوع لا انشاء  
للتزويج فلو صرح بغيره لا يرفع السطابق للامر بالمراعاة ومن هنا يمكن ان يكون لعدم وقوع التزويج لو ابدى نعم بالصريح الا انه قد عرفت قوة القول بغيره  
خصوصا لفظ بل يعني كل لفظ دال على الانشاء على وجهه بغيره كاستعماله في العقد غير المتشترط في القول بالبيع لا يوجب من قوله نعم لو صدق ذلك الاجابة  
كذا . . . وصدقه بغيره قطعاً واضح ضعفاء التصريح المزبور غير قاطع وكذا انحصارها بالمتعة من ان لا قال بالفضل المطابق لا يجب مراعاته مع انه يمكن  
فرضه الاستصحاب الغير على ان يرد منه وقوع العقد على ان مفروض البحث ضد الانشاء الذي يحصل به جواب المستفهم من القريب ما سمعته من  
الرباض من اجل عدم الاكفاء لو ابدى نعم بالصريح والله العالم ولا يشترط من تقدم الايجاب على القبول لوقا التزويج تزويج منشاء في لوقا

في العقد  
نعم

في حاشية  
عليه السلام

# كتاب النكاح

فجعلنا من وفاء الذكور كافي لبل عوط الانفاق عليه اطلاق لادله وطهرو نصوا السابقه من خير الساعه وغيره مؤبدا ذلك مراءاه الساعه الحاشية  
 المكر ولذا الكافي عن بصاها بالنكاح ولا ريب في المنفعة عندها من جهه بائناهما بالاحباب بحالات ما لو ابدا الزوج وذكر ما انشأه ارادة النكاح والتمس  
 والمهر ونحو ذلك فانه يهون عليه باح قول زوجك مثله وما يوق من حقه حقيقة القول لوصاها بالايجاب يعني بجدته لم يكن قوله لعقد معاهده به  
 مع كون المراد بالقول قبول الاجاب بل بقول السكاح وهو متحقق على العقد بر على ان القول حقيقة ما وقع بلقط القول ولا اشكال في عدم جواز زوجه  
 بهذا اللفظ الذي يمنع ما تدعى تحقق معناه من دون تقديم الاجاب انما الكلام في ما وقع بلقط وزوجه ونحوه مما هو بمعنى الاجاب له من غير قول  
 اصطلاح بل قد عرفنا سابقا احتمال كونه اجابا وان السكاح كالصريح في اجاب من كل من المتعاقدين كما يؤول اليه قوله فاذ قال نعم فقد ثبت  
 العلم كون ذلك قبولا ما هو الايجاب على كون عقد النكاح اجابا وقبولا لانقصي نفس كل واحد من كل واحد بل يكر ارادة العاقل بتقديم القول له  
 لان مراده التقديم قبولا ان قد منع تحقيق معناه منفدا ما عتبا كونه كالافعال الذي يحصل بها المحلل لعمل سائر النكاح المتفق لكونه انما  
 عدم اعتبار معنى القبول في النكاح المتفق للاجتماع في نفسه بل في الصوص فلا يكتفى في انفراد ذلك التراضي بينهما بالنكاح بل لا بد من اتصال احدهما  
 بالآخر لكونه على الوجه الذي يور من اتيها كان من جهة ولا يجوز العقد على غير هذا ما ساهى من اللفظ العربي الى ترجمتها بغير العربية من القار  
 والتركيب وغيرها اتفاقا متناكرا على ذكره للاصل الساعه من معارضة الاطلاق المنصرف الى اللفظ العربي لو يفسر كونه المحاط بالخطاب في القرآن عينا  
 الامع العبر عن العربية على وجه يشق عليه التعلم لغوي ما ورد في الاخرى كما اوضحنا ذلك كله في كتاب البيع وذكرها هناك بالجمع المادة والاعوان انما  
 اولى من الترجمة على الطه وان لا يجب التوكيل ان يمكن منه روح بل هو غير احد المتعاقدين تكلم كل منهما بما عساه بعد فرض علم كل منهما بمقصود الآخر ولو عجز  
 عن النطق صم واحدهما اخر من صلي او عارضى فضر العار على الاشارة الى العقد الايمان فان ذلك منه يقوم مقام اللفظ وكشف اللثام هو مما  
 قطع به الاحكام تقدم ذلك كما في كتاب البيع بالامر بدله في لفظ ما هناك في ذلك في غيره من المسائل التي ذكرنا هناك وان كان بينهما نوع محال فلما  
 هو كذلك لا يعقد بالكتابة للقادر على المطبق بل لا للعاج عنه الا ان يصح للمهاويرة تدل على القصة فتحتاج من قوى الاشارة والله العار وكيفية  
 فلا يعقد النكاح بلقط البيع لا الهة وان حوزاها المتيقن من ان يصحها الكتاب يثبت الى عدمها في غيره بما يقدر به تدلي العقد في غيرها اتم ولا  
 التملك ولا الاحاق ولا غيرها من اللفظ التي لم يترافوا استعمالها عقده بل هي مكر في عرفنا لشرع ذلك انه موضع فاق وامانة بدل ذلك على  
 بعض العاقل جوت بكل واحد من هذه اللفظ سواء حرد عن المهر ولا وافق استراط اخر انه من لخص اللفظ للنكاح لكن الجمع كما ترى وذلك  
 بنائي ما سمعنا من عدم اعتبار لفظ مخصوص ان المراد ما عدا اللفظ التي لم يعلم عدم العقد بها ما هو مستكر في عرفنا لشرع فلو استعمل  
 النكاح في البيع بالعكس وغيره بل باعد بعضهم من الاعلاط بل عارض وجه عرفنا قانون اللغة حقيقة ما يحارها نعم قد باقتى خصوص ملكك فانه يمكن القول  
 بجواز مع فرض ارادة معنى النكاح من تملك ساطنة البضع فانه لا يفسر من اللفظ التي يستكر في عرفنا لشرع عقد النكاح بها الا انه هو ما علم على  
 بل رد التعبير بغير العقد في عبارات الاصطلاح فلا يعقد اندا حتم اطلاق لادله والامر بهصل بعد توضيح المراد ومعرفته الضابط ولكن مع ذلك  
 فطريق الاحتياط لا يمنع ان يترك سلوك الاحتياط وقا طبنا في تحيزه ذلك كله في كتاب البيع فلا حظا فاق من ذلك اعتبار القبول فلو علفه ولو  
 بما هو المتيقن ببل كشف اللثام لا يصح وان لم يرد التعليق لا غير صريح فهو بغير الكتابة وفيه ما لا يخفى من القطع بالصحة لوقا ان كان بغير العقد  
 ربحنا على فرض عدم ارادة التعليق منه هذا وقد يرتفع فيه ايضا اتحاد المجلس لوقا فالت وحش من بلان وهو عاقل ببلغه ببلل لم يعقد وكذا  
 لو اقر القبول مع الضميمة لا يعتد العرف مطابقا للايجاب فيه انه لا دليل على اعتبار اتحاد المحكم فيه وفي غيره من العقود وكشف اللثام لعل لير  
 فيه انه ما لم يتحقق الطرفان حال كل منهما الاعراض فاذا اتفق في مجلس احدهما العقد لعدم الاعراض طاهر بخلاف ما لو فاقا لادله في نفسه على عقد  
 الاعراض لا يلزم ان لا يوجب انه امر قلبي وبالجملة فمع الثنار صريح ومع الامة ان بمنزلة الكتابة كما لا يخفى ان قصد المراد في العقد بلكامع لادله  
 وان لم يرض في البهر في منه منع عدم الاعتقاد عند ذلك كما عرفنا بغير ضرورة تأخر القول على وجه ترتفع المطابقة بتلك الكلام اسكون احبارا او  
 اضطرا ان لا يبعد عدم الانفاذ مع بلان مما هيئة التخاليف للعقد لا يمنع ابتداء الربح ونحوه ما لا يربح تلك المبهمة التي عليها المدار والله العا  
 واما النظر في الثاني الحكم فغير مسائل **الاو** في الاعراض في السكاح كعدم العقود بعاره الصلة بجانا ببول لعد في لعد ولا بعاره الحق المطبق  
 ولا الادوار في دون من الخلاف عند واحد بل عكر فيحصل الاجماع عليه بل ما كان من الضرر باسلفه حكمه العاقل بما جميع العقول كانت كما هو  
 اليها من بالنسبة الى ذلك كما يؤول الى التبع الجاهل خبر رفع العالم المتبناء على ارادة ما يثبت من ذلك مخصص التكليف نعم في عقد النكاح الذي يحصل  
 ولا يثبت ما يجاط به خطاطه وردد خلاف من كونه كالمجمل الذي قد عرفنا سلفه كعبارة فلا تحده الا حان المناظره ومن اطلاق لادله في الساعه معار  
 ما يقضى سلفه كعبارة ان لا يمكن كونه كالمكر الذي يصح عقده رضا المناظره طهر عند المهر وجا غيرة لا يفسد لوقا فبعد ذلك فاجاز لاصل ولا يخفى  
 قصد كلف العقد الفرض عدمه والجاره انما تفي بالصحة بغيره الماطل ولكن رواية عجمي لا يثبت من ربح في الصحة اذ في ذلك الشك في نفسها  
 فان ذلك رضى من دخل بها فان لم يرضه كان ما صبا قال سئل بالخشع عاقله ابلت شر لم يثبت فكرت ورضت فيها واصل في سكرها ثم قال  
 فاكترت في ذلك طفت انه بلزها ورضت منه فاقامت مع الرجل على ذلك الزوج احل هو طام النرويج فاسد كان النكاح لا سبيل للزواج عليها  
 قال اذا قامت معه بعد ما افاضت في موطنها ذلك يجوز ذلك الزوج عليها قال نعم بل هي الشك في ربحه لعلها بل جكر ذلك لا يخفى  
 الصلح في العقد والمقنع ما يما الى غير واحد من مناخرى المناخرى كمنه الدار واصلها ككافة المحل في المحل بل لا الاخير في المحل قلت

سواء ذكره  
المهر او غيره

في النكاح  
منه ما لا يفسد

في النكاح  
منه ما لا يفسد

لا يعبى الله الغلام لعشر سنين فزجره بوجهه في صغره ايجوز طلاقه وهو ان عشر سنين قال فقال اما الزوج فصحيح وانما طلاقه فينبغي ان يعبى عليه  
حتى يدرى فعله انه كان قد طلق قال فقولنا ان فامضه في واحدة بائنة وهو خاطب من الخطاب ان انكر ذلك بان يعبى به في امره بالحد  
ان كان هو كائز في محكمات نزلها على سكر لا يبلغ حد هذا التفصيل فانه اذا كان كذلك صحيح العقد مع نكاحها في ذلك فانه نظر بين كائز  
يبلغ ذلك العقد صحتها صحيح ان لم يزوج في صحتها بعد ذلك فالجمع بين اعتبار بطلانها مع السكوة غير مستقيم بل اللازم اما طرح الراجح  
راسا او العمل بمضمونها ولعل الاول اولى قلنا لعل الامر بالعكس لعمري فبعد من محكي به كمد بثوث سلب حكم عبات السكران وكونه كائزا  
ويمكن ان يكون مراد العلامة بالنسبة الى الزور عدم بلوغ السكران في حد يفسد الكلام على وجه هذا بان كان النوم ونحوه بل هو باطل على قايده  
العقد كما هو في قوله فزجره فنبهنا الا انه لما عطي السكر عقوله لم يفرق بين زنى الصلح والمفسد فموجب فاصد للعقد انه لا يورث صفة تعذر  
السكر الذي يوجب صفة الرشد فاذا تعقبنا الاجازة صحيح وانما جاز في اية او نوايا العفو وغيرها بل لعله اولى من المنع من بل الكره في ذلك فانه  
فاصد للعقد لكنه غير باطل فانه اذا ارتفع الاكراه وحصل الرضا كفى في ذلك العترة لو فرض سكره على وجه يصير اللفظ كما لم يدان بان يخرج عدم  
ولو تعقبنا الاجازة لعدم العقد حال النطق وكذا الكره الذي يبلغ فيه الاكراه الى ان والى العقل حتى يصير اللفظ من على وجه هذا بان فان  
عدم الصلح وان تعقبنا الاجازة ولا ينافي ذلك بامكانه في صحة الجواز لا مكان دفعها بالايجاع وغيره على سلب بانه لا يجوز بيع غيره ودرعوا  
جميع افراد من نال عقوله من غير نية من المجنون وغيره بنكره من غير قصد مثل السكران الذي كان سكره بشو خبابا في معامل معاملته الخ ولذا كان  
في المعاصي الصادقة من عقاب المختار بل بما اوجب عليه الحد ثم يترك بطلان الصلح الزور على نكاحها في الزوج كما هو الغالب في الدعا في نكاح  
بل لعل قوله في نكاحه يشترطه ولا ينافي الا انكار في السؤال المراد به الوضوء ما قلناه لعدم الرضا بل لا قوله في نكاحه من ضمن الخ اذ هو مع انقضاء  
يمكن كونه من الدواعي لمصالح الرضا ومن ذلك يعرف ما في رايه من ان يرضى بغيره من ضعف الرواية عن مقابلة الفوائد انه لا يمكن الاحتكام بالقبول  
المذكور فيها الا انكار بعد الاقامة للملازم لعدم الرضا قال فظننا راسا ارجحها علم في وقت وعزوان بعد متعجب من ماعرف مضاعفا الى  
مخالفة ما في لفظ طلاق الاول لانه المقيد بالصلح لم يورث جديدا والله تعالى العار **المسئلة الثانية** لا يشترط في نكاح الرشد ان كان كائزا  
حضور الولي على الاصح كما سنعرف تحققة انشاء الله وكذا لا يشترط عندنا في نكاح مولا النكح الدائم والمنقطع التحليل الملك حضور شاهدين خالفنا ما  
العامه في سلبه عقيل منا فاشترط في الدائم خبر ضعيف وانما العامة محمول على الاستصحاب كما تقدم سابقا لفقهاء عن معارضة ما يقتضيه الصريح من طلاق  
وعنه من المعبرة المستفيضه ولذا حكم الاجماع على خلاف محكم الانصاف والتأصلا والخلاف الغيرة والسرور وكذا في قوله في الزوجان والاولا سيرة  
جاء كثير من العقود لما عرف ولو تولوا اياكم ان لم يطل عندنا خلافا لما لا ندر ان وافقنا على عدم اشتراط الاشهاد كمن شرط عدم قواطعها على الكفا  
**المسئلة الثالثة** اذا اوجب الموجه النكاح او غيره ثم جاز او غير ذلك من شرطه في العقد الذي هو بطل النكاح بغير العقد الجائر بالنسبة الى  
بلا خلاف واجد فيه كما اعترف به بعضهم مضافا الى ما دل على شرطية العقد القصد الرضا ونحوها في العقد الذي هو عبارة عن الاجازة بالقبول لا الاية  
وحد والمراد من اشتراطه مثلا بالنسبة الى الموجب بقاؤه ماعدا الى قبوله لاقباله حال صلا الاجازة منه فانه ليس شرط في العقد فاذ فرض ان  
القبول بعد الاجازة بطل القبول يحصل الشرط في تمام العقد الذي هو من شرطه على الحال الذي حصل له حال طعنه بالاجازة في قول من قبل القصد  
بعد ذلك كان لقوا نحو قوله في الجواز وكذا لو سبق القبول بناء على جوان وذلك عقوله فلو اوجب لولي بعد كان لقوا وكذا الكلام في البيع  
من العقود بطلان الظاهر انما هو في لوفرض فانه بطل القبول على وجه لا ينافي في انصاف بطلان حكم الاجازة بل قد ظهر لك ما قد علمنا ان لو نام بعد  
الاجازة بطل القبول لم يصح القبول ان كان لنوم غير فادح في العقد الجائر ضرورة انفسا ما دل على صحته عدم فاشتر النكاح في بقاءه لكونه ماعدا  
بخلاف ما نحن فيه الذي قد عرفنا اعتبار عدم استدامه ما ثبتنا شرطه من بخود ذلك في تمام العقد لا ريب في انفسا مع النكاح لكونه بطل بعد ذلك  
ان الاجازة بطل القبول كالعقد الجائر يجوز دفعه في بطل ما يبطل به الجواز قال لا يضره عرض النكاح كما لا يضره ذلك الوكالة ونحوها لكونه بطل  
البيان بالقبول لا الاية حاله بطله وبه قطع في كثر لان الخطاب بين المتعاقدين معتبر وهو متوقف مع نكاح صاحب من ثم لو خاطب شخصه بالعقد  
فقبل الاخر لم يصح بمحتمل لعمري هنا لان الاجازة وجب في هذا الغايل بطل النكاح والاصل الصحيح مع ان في كونه في موضع اخر لو قال المتوسط المولى  
زوج ابنتك من فلان فقال زوجت ثم اقبل على الزوج فقال بئس نكاحها قال لا يضره صحة العقد هو صحيح وجميع ما مضى لوجود ركني العقد الاجازة  
والقبول من راسا احدهما بالآخر والثاني لا يصح لخطاب من المتعاقدين وبه تقيمان ان تحلل مثل هذا الكلام بين الاجازة والقبول لا يضره كونه  
اجتبا صرا فقلت في موضع على وجه لا يقدح في القوية المعترف في العقد لا اشكال في هذا الجهة كما انه لا اشكال في البطلان مع فرض حصول القبول  
الاقبال بعد نكاح الموجه طعننا انما الكلام في زمان بعد الاجازة ثم استيقظ فضل القابل فانه يمكن القول باطلان لفتا حكم الاجازة بالنسبة  
الشرط الذي هو الاستدامة التي قد عرفنا ويمكن القول بالصحة باعتبار كونها العقد الجائر الذي يضر بطل النكاح ولعل الاول اقوى وان كان قد سلب  
من ذلك المعززة من العقد في الغرض وانما جعل البحث في القبول حال النوم الذي قد عرفنا في غير هذا من بطلانه ونسب ما نحن فيه بالعقد الجائر لانه  
عليه ان تشارك في بعض الاحكام للقبول المقصود في النكاح هو اوضح والله تعالى العار **المسئلة الرابعة** يطرح شرط الجواز للزوج في  
اوجعها على حصة البيعة الى مدة مضطحة او مطلقا كما احكمه في كشف اللثام قال لا خلاف للباران وان فرضه طوقا والفتك خبا الشك فيه  
ان لا يطلق مساقاة اصل قول الجاني في مقابلته عدم قبوله بالنسبة الى الزوجة فالظن باعتبار ضبط المدة بنكر كل مقام شرطه كلاجل على كل حال فصح

تم  
في  
المسئلة  
تابع

تم  
في  
المسئلة  
تابع

# كتاب النكاح

في الأصل خاصه للمؤمنين عند شوطهم بعد معاونه عدم شرطية ذكره في صحة العقد اذا اشاح جواز منحه وبقاء العقد بغیر كرمه ونصير كالمعونه  
للمنع وهو جاز نعم لا يصح اشتراط ابطال العقد انفا في كسف النكاح وعبره وقد ادى اليه المعصم بقوله خاصه لا نه ليس معاونه محضه ولذا لم يغير فيه العلم  
بالمعصم عليه رتبة ولا وصفه لرفع الجمله ويصح من غير شبهة العوض مع العوض الفاسد لان فيه شائبة العبادۃ التي لا يدخلها الجواز لان من غير اشتراط  
الجواز فيه بقضی في ابطال المروه وهو ضررها وهذا وحسب الطلاق قبل الدخول نصف المهر جبراً لا بد من قوله جبراً لان كان تزويج مقام اشحا  
به كقوله في غير تزويج البتة ونحو ذلك بل العلم منافاة لعقد النكاح من ضرر الدنيا الفقير بل قد يتوهم عدم صحة اشتراط المهر فضلاً عن العقد اطلاق  
العبارات عدم الجواز في النكاح مؤثلاً بان المهر المذكور في العقد من واقع علة اشتراط الجواز فيه بقضی لزل الجودون لكل وهو غير مؤيد والا  
لافتنى جواز اشتراطه فيما يعرض فيه عوض من العفو والحب كما قلنا في المعوضه المهر لان لا يلزم ذلك ويقر بانها وان كان العوض غير جبرياً وان كان  
جبراً لم يكن حكمه حكم غيره في العادى ولذا يبطل العقد لو ظهر مستحاضاً مثلاً بحال النكاح في تزويج المهر دون الكمال فهو في البيع غير مستحل النكاح  
كما لو اشترط الجواز في بعض اركان السبع متلادون لباقي فيفسخ العقد في غير دون غيره فكذلك هنا انفسخ عقد النكاح بالنسبة للمهر دون الزوجه  
المرد من الجواز في المهر من غير عدم نصوح المهر فيه كما هو واضح بل يمكن القول بصحة اشتراطه في غير المهر بما لم يرد عليه العقد غير الزوجه كما لا خلاف  
بعنده بقضی في الجواز في المهر بل بما يمكن دعوى في الخلاف فيه والاجماع عليه مضاف الى عدم الاشكال فيه من حيث القواعد على كل حال فاشترط  
العقد بقضی في العقد بناء على ما عرفه متنا في كتاب البيع من ان في كل شرط فاستدعى بقضی في العقد لان الرضا وقع مقرراً به خلاف الابن ادر يس صفي  
العقد ابطال الشرط لوجود المفضي هو العقد وانما شرطه بغيره في العقد قد تقدم تحقيق الحال هناك بما لا امر به بل يقول المعصم  
ولا يستلزم العقد بحمل عود الضم فيه الى شرط الجواز في العقد المدلول عليه بقوله خاصه يعني انه فاسد ولكن لا يفسد العقد بكونه موافقاً لما سمعته  
من اراء بعض هو غير معروف ذلك على انه يشترط الخلاف في المسئلة مع ان القول فيها بطلان العقد بطلان الشرط معروف في كسف النكاح  
المسألة هو نفس قدره في الضم عليه ما بالمر المهر لان ان يكون النكاح له خصوصية فهو وان خالف ابن ادر يس غير المقام لكسفي في باب النكاح  
ولو لم يصرح في المهر الذي لا يقضى كره على اشتراطه وما نوقش فيه ولا بان انظر من عرض للمسئلة عند الفرق بين النكاح غير من العقود من انفا  
في الشرط بها في العقد عدمه الامتراج بالدليل ثانياً بان يكون ذلك للدليل المهر لا يقضى العقد بعد من القياس وجهاً لمالك يقولون  
الرضا الفرقان بالشرط هو له وذلك ان مكنتهم في المهر لكن الدليل خرج جاعه من هنا احتمال عود الضم فيه الى شرط الجواز في المهر وتجميع وجه  
غيره ان الشرط الصحيح لا يقضى في العقد لكنه كما ترى حال على التمكن من الحكم بصحة الشرط لا يقضى عدمه في العقد فلا فائدة في كرهه خصوصاً كان  
المناقشة المزبورة واضحة الدفع خصوصاً بما لا حظنا ذكرنا في البيع نعم قد يقال ان الضم فيه مما عائد الى ذلك والمرد عدم افساده العقد وان قلنا بان  
اد اشاح في المهر الذي لا يستلزم في العقد فكون النكاح في الشرط الفاسد المهر لا يقضى في العقد قلنا ان الشرط الفاسد العقد يقضى  
فناه لكن لما ظهر من الدليل عدم فساد العقد بهما المهر فحق في ذلك بغيره عدم فساد العقد في المهر بالشرط الفاسد او بغيره لا يفسد العقد والاعيان  
الصفي في المهر كافي غيره من عقود المعاوضة لما سمعته عدم اعتبار المهر في النكاح بخلاف باقي عقود المعاوضة التي متى منع العوض فيها انفسخ العقد  
ولعل بها عقد المتعة الذي يبيته السمتي مع فرض صحة اشتراط الجواز فيه موقوف انفسخ عقد المتعة في المتعة بها لعدم صحة عقد المتعة بدونه  
ابتداء واستدراكه كما انتمى مع فرض صحة اشتراط الجواز في معاها صحة اشتراط الجواز لمعروض كصاح كفا في المعاوضة انما لان يدعى معاونه  
لعدم قابلية العقد البضع لو منع الجواز في غير عدم صحة اشتراط معاها الاستلزام الضم فيها فحق في المسئلة المقام في المهر الدائم فجدد وانفك العالم  
**المسئلة الخامسة** اذا اعترف الزوج بغيره مرة واحدة او اكثر من هي فسادها فحق في الزوجية طاهر او نواز الا ان الحق منحصر فيها او في غيرها  
بالعلاء على انفسهم حار من غير فرق في ذلك بين الغريب والبلدين خلافاً لما عر بعض العامة في صحة الاقرار منها بالغيرين واعتبر البلدين اقامة  
سما على اشتراط الاشهاد به وبموله انما هما بلدين او غريبين في بيع الشرط او وضع افضال ذلك ثانياً صرون له على فسادها بغيره  
اصل وقوعه عليها الناس باقرارهما على الوجه الصحيح على ان الشاهد لا يعتبر كونهما بلدين في اقراره بلدين او غريبين في اقراره فانما هما  
فيؤدي ذلك لقطب الحق بغيره وجب كالمعروض ولو اعترف احداهما فحق في العقد وبنا لآخر المتكرد القول قوليه بغيره نعم اقام المدعي بينه  
او حلف بغيره بل المردود في النكاح ظاهر او جبراً للمراهة الحكي في نقل الامران كان المثبت الزوج فله الطلب طاهر او عليها المهر بل طاهر وهكذا  
وان لم ينفق احد الامرين وحلف المتكرد في النكاح ظاهر او جبراً للمراهة الحكي في نقل الامران كان المثبت الزوج فله الطلب طاهر او عليها المهر بل طاهر وهكذا  
خاصة وانما لا ينفق احد الامرين في النكاح ظاهر او جبراً للمراهة الحكي في نقل الامران كان المثبت الزوج فله الطلب طاهر او عليها المهر بل طاهر وهكذا  
المهر كسب المكان واما النفقة فلا يجزى له العقد المتكبد الذي هو شرط وجوبها وان كانت المدعية الموهبة لم يصر لها الزوج بغيره ولا يصل ما يوقع  
اذ لم يزوج بل دونته كالتفرق والعبادان للشوكة عليه في ذلك وفي ثبوت هذا الاحكام بين حلفه لغيره كانهما تفرق على فسخ  
الزوجية بل قبل لا بين تكذيب المدعي دعواه بين ذلك وعده فله هو كلك فذيقا ان ذلك كله جاز للمدعي في الاعتراف بعدة الدلائل  
فذلكان مبطل في الدعوى انفسى اهل الامر بجملة مع احتمال الالزم باقراره فنه جبراً به فنفق عدم تحقيق المسئلة كمال الحق عند فرضه في الشرط  
بما اذا اختلف الزوجان فادعى احدهما وقوع النكاح فيه وانكروه الاخر والله العا لم يوقع الزوجان المكرهون الطلاق ولو يقول ان كانت زوجتي  
طالق فانه انفا الزوجية منها ارجاها فاعترف الزوج بغيره لا يثبت به مطلقاً اعترافها بما جوبج حرة الصاهر الاصل الموجب لذكرها **المسئلة السادسة**

في النكاح  
بغيره



إذا كان للرجل عدة بنات فزوج واحدة ولو دعيها بعد العقد لا فروعها بغير الإسم فإن لم يقصد معينة بطل ما استعمله من أختها أو بنتها أو غيرها  
 على وجه يحصل التميز فلا يكفي فيه المطلق وإن كفي في البيع نحو هو أن قصد معينة لكن كان قصد لها بالنية صح وإن وافقه الزوج عالمًا بالمواقة  
 أم لا اتفاقا دون قصد الملقا وقد أزيل أو وكل الفصل يبيّن قول خنبل بن كحاح من نواها وان لم تكن متميزة لدهم فغدا فان الأول إلى العقد كاف لا فروع  
 الأول ولكن لا يجزئ من شرطه إنشاء الله أن خلفا في المعقود عليها بعد الاتفاق وإنما على صحة العقد المستوفى ولو ردد الطرفين على واحدة معينة  
 بالنية المتفق عليها ما كان كل منهما مدينا مكرهًا فالحق الفاسخ وبفتح العقد إذا لم يكن الزوج مثلاً فلا ذكر من العقد الآخر وقيل ما نواه ولا كان  
 قول القبول بالنية لا بد من علم بعقد ولا من غير له ولا ينعزل به قوله بالتقوى عليه في قوله بفتح حق ولو دعي عليه في قصد صح بما يكمل العقد نكره أن ينعزل عليه  
 العين بهذا ما تقتضيه الضوابط في العتق ولكن ذكرنا المص وغيره وإنما أن خلفا في المعقود عليها فإن كان الزوج راضياً بكنهه فالتقوى قول الأربعة  
 الظاهر أنه وكل التعيين البطلان على ما علم البطلان التي نواها وان لم يكن راضياً كان العقد باطلاً والأصل فيه جرحه في عتقه عن الباقي استلزاماً عن جرحه  
 كونه ثلث بنات فزوج واحدة من جرحه جرحاً لا ينعزل به الزوج لا لك هو وقد كان الزوج فرضها صافداً فكذا باع أن يدخل بها على الزوج ويلزم  
 الزوج أنها الكبرى فقال الزوج لا يهيم بها انما زوجت بنتاً الصغيرة من بناتك فقال أبو جعفر إن كان الزوج راضياً بكنهه من رضى بكنهه من رضى بكنهه  
 منهم فالقول ذلك قول الأربعة على ما بينه وبين الله أن يدفع إلى الزوج الجارية التي نوى أن يزوجها إياه عند عقد النكاح قال إن كان الزوج  
 كلفه من رضى بكنهه واحدة منهم عند عقد النكاح فالنكاح باطل بالشئ واتباع العمل بهذا الصحيح ما بين عليه من غير ما قبل ما المص عقد سمعت عليه  
 إياه وبقعه عليه لفساد بل يمكن عدم الاحتياج إلى التبيين في تقديم قول الأربعة إطلاقاً الصحيح إن كان لا تقوى خلافه لمصلحة توفيق لقطاع الكثرة  
 عليه والبنية في سائر المقامات ولو فرض موافق لأب قبل تعيينه حيث يكون القول قوله بلا جرح في مقعته حلف على صحة معينة غير أنه ادعاه الزوج  
 فالجرح القرينة كافي لكل وجه شبهة بغيرها لأنها لكل أمر مشكل باب مقدم مع اختلاف الأحكام في الأثر وعدمه ودخول الوطى من غير وجود  
 لا يجزئ الإلزام بالطلاق لا دليل عليه بل لا الأدلة خلافه بل يمكن دعوى لأجماع على اعتبار القرينة في تخلف المقام وعلى كل حال فوجرة الإشكال في الخبر  
 يدلح على أن الزوج كافي في الصحة والزوج إلى قول الأربعة أن خالفوا نواه الزوج وعدمها كانت البطلان وإن توافقا مع الرؤية لمدخلها في صحة  
 العقد عدمها ولا نفيد التعيين في عدمها ينافي به لا يقصد ما ناله الفصلية لأن التعويض في الأب كفي من تولية الفلوس من غير أن يقصد معينة فلا فرق  
 بين الرؤية وعدمها فلهذا الصحيح على المتقدمين وإن لم يكن بطلان على المتقدمين ولا دلالة للرؤية ولا عدمها على شيء من الأمرين وإن كان ظاهر المص  
 ذلك بل كذا الحكم على خلافه فانه قال في التخرج في هذه الزاوية أن الزوج إذا كان قد ظهر كلفه فقد رضي بما يقصد عليه الأب من رضى باختیاره وكل  
 الأمرية فكان في الحقيقة وكيله وقد نوى الأب واحدة معينة فبعض من العقد لها وان لم يكن قد ظهر كلفه كان العقد باطلاً لعدم الرضا بما يهيم الأب  
 في صميمه والأصل ذلك أن نقول إن كان الأب قد نوى واحدة معينة وكان رضى الزوج ليقبل على الرضا بما يهيم صح العقد وكان القول قول الرضا  
 عنه إلا أن لا فهو كما صرح في أن العقد هو التعويض والرؤية دليل عليه إن كان فيه نظر بل منع ضرورة أنه خصه من الرؤية من ذلك إنما هو أن كان  
 من يتولى الزوج مع إجماع الأب أن ظاهر القول الرضا بما أوجبه لا زيادة وعلى كل حال فظاهر كون الرؤية دليلًا لا كفاً كثره الشك  
 بها يجوز التعويض وعدمه أو إتمامه للرؤية وعدمها إلا أن الرؤية دليل التعويض وعدمه لا دليل على أن قال لا لا ينعزل أن يكون التعويض  
 جازاً في النساء راضياً من يقين عنه دون من لم يقين كثره الجهالة إلا أن الرؤية دليل على التعويض وإن لم يقين جازاً من يقين عنه رضى الزوج  
 خاصة كان الظاهر على غيره من يخالف بها الرؤية وإن تعدت التعويض تعيين واحد منهم فإن دعي الأب بغيره لم يسمع منه الظاهر خلاف ذلك كان ذلك  
 دعاه إلى ذلك فهو كونه لغيره أو ما قصد الأب صوت الرؤية وعدمه ما مع أن الإمام فصل بينهما فاعلم من أن التعويض مع الرؤية صحيح  
 غيره لكن لا يفتي عليك بعد اختصاص جواز التعويض في ذلك ضرورة عدم اعتبار المصلحة في النكاح فأي مدخل للرؤية بعد ما منعها فإن  
 بعد ذلك استلزم الشربل المربور بما سمعنا من اللزوم أما العمل بعدول الرؤية من غير جرح كما فصل الشيخ وأوردناه من الحكم بالبطلان كما فصل  
 أدريس ولعله يجوز لأن العقد يقع على هيئة مخصوصة منها وهو شرط في صحته وإن كان قد ناقش بناء على شربل الخبر على أن عرف بأن الخبر حاصل  
 على الوجه المعبر فإن الزوج ينوي قول كحاح من نواها الأب هو وصف من شرطها أعادها في فرق بين هذا الوصف الوصف بالكبري والصغر  
 ونحوها نعم بفتح البطلان مع فرض عدم التعويض وعدم التعيين من كبري العقد فالتجيز في شربل الخبر على ذلك لا بأس به جمعاً بينه وبين  
 القواعد المعترضة حتى بالنسبة إلى الرؤية في التعويض بحيث يكون الزوج مدعيًا مخالفة العقد وبذلك ظهر لك جميع الصور وهو البطلان فيما إذا لم  
 يقصد معينة أو مخالفاً للعقد لا يعرف أحدهما ما قصد الآخر الضيق لوصف معينة عالين بالمواقة وفيما لو قصد الزوج مثلاً يقول من قصد  
 الأب بتعويضه بغيره مع فرض قصد معينة في قول التحالف لو خلفا في المعينة التي راضا العقد عليها نعم قد يتوقف في بعض الصور على تعيين  
 العقد صدقاً مساوياً للزوج من الذي استعمله عياناً بالاسم والصفة والإشارة ضرورة أن يكون المقصود للأب مثلاً ما إذا لم يوصف بمسمى إلا أن  
 بخلاف الكبرى مثلاً لا تخفى لخصاص جواز ذلك معصوم بصح بناء على العلم به دون غيره إلا أن المراد من شربله أن ذلك جاز في نفسه قطع النظر عن  
 الصحيح لكونه مفتي القواعد أن ذلك شكل جاز بل لو قبل بفتح الخبر على وجه مجزئ في غير موضوعه كان مستكراً لهم لكونه كما لا يزال بالنسبة إلى ذلك  
 مقوسه لنقصه في راضاً لا يجزئها على الحكم بما سبنا في ما عرفت والله العاظم هذا ولو ادعى الزوج عدم التعيين حاله ادعى الأب التعيين بتعويض الزوج  
 أو باطلاً كان القول قول الأب لأنه مدعي التحالف وكذا لو ادعاه باختلاف العقد التعيين وادعى الأب العقد بالطلاق والله

## كتاب النكاح

**المسئلة السابعة** متى النكاح باؤامه امبنا الزوجة عويها انفا في كشف النكاح وغيره كما انه يشترط امبنا الزوجة انك ذلك بالاشارة او التسمية او الضمة او غيره لا اشتراك او غير ذلك مما يميزها وبشخصها الواقع وان لم ينعينها حال العقد بل قد يقر بالاجاز بالفرقة مع فرض التميز في الواقع والاشباه في الظاهر اذ احتمال اعتبار الشخص المستلزم معرفة الشخص الظاهر ولو بعد العقد لا يطل فلا يجدى في اناطة العقد بمشخص في الواقع محال في الظاهر لا دلالة المقصود للزوج عنه على التميز وهو العقد على غير المتميز في الواقع مع احتمال اصاله لا صال عدم النقل المقصود في الخرج عنها على المتيقن بعينه هو المتميز وانما ظاهر انهم لا يعرفونه ذلك حال العقد بل يكفي فيه التميز بعد بل يوافق عروضا لاشتباه استحي بالفرقة لا انك في بناء العقد على الشخص في الجملة ظاهر على ان يستخرج بالفرقة كالعقد على الكبرى مثلا المعلوم عدم التمكن من معرفتها طاهر المجهل تاريخ الولادة و نحوه لهذا لا يوجب من قوة وربما كان هو الظاهر من عيان المص وعيها وان كان التعزيز خاصا بل سعة انفا في كشف النكاح بل كما يكون صريح نافي التميز في ذلك فانه في شرح العيان كما كانت الزوجة معقودا عليها وعيها بمقصود فلا استثناء استرط بقينها في حي النكاح كما في كل معقود عليه سواء عينة كالبيع او منقعة كالعقود الموحدة وكذا اشترط في النكاح لان الاستماع يستدعي فاعلا ومنعلا معين لثبث فلو زوجه احد في غيره وهذا الحمل اوزوج بعده من احد مدعي او من مدعي الحمل يصح العقد بل الثاني اولى لما ذكرته لان ذلك في عدم التمييز لا يحمل كونه واحدا وان به مضاعفا الى انما كونه غير قابل لنكاح الخاطبان يكون ذلك او ان ينفى ويختص مشكلا وان كان قد ينافى بالفرض بل النكاح بين البيع والاجارة باعيا قدح الجملة فيهما دونه فليست عينا والتخصيص النكاح لذلك لا تكون الزوجة معقودا عليها فان العقد عليها لا ينفى اعتبارا لشخصها التخصيص في غيره من عقد العقد على الكلي في البيع والاجارة فضلا عن غيرهما نعم الاجماع المحكي به هو بطلان التخصيص في النكاح على وجه يقطع بعدم صحته غير او بطلان سائر الاطراف له ينفى اصاله عدم النقل بالجملة وبيع اولية عدم الصحة الحمل ضررون عدم البناء العقدية على عدم التمييز احتمال حصوله بالنكاح لا ينفى البطلان حيث كان عدم معلومته كونه صالحا للنكاح او نكاح الخاطبة يقتضي ذلك ضررون عند عينا معرفة ناسر العقد حال وقوعه بل يكفي فيه مصادقة النكاح كما في سائر العقود لعدم الصحة في الجملة لا يبرهن ذلك بل ان كان فهو العقد قبله الجملة بطلان مثل هذا العقد عليه كذا البيع منه والهيلة و غيرها ولو يقبل ان ينفى بالنية ذلك معاملة الجارات لا ما خرج بالنداء بل كالموصلة ونحوها والعقد فيه الاجماع انتم ولا ينفى بالضمير لاعترا بقاءه وبيع النكاح عام منافية التسمية بالنكاح لاطلاق الادلة اللهم لان بطلان تناولها مثل ذلك ينفى اصل عدم النكاح وانما العادة وكيفية كان فلا يتوهم من العيان في نكاحها وجوب كماله في نكاحها في العقد على وجه لا يجوز عينا نفاها في التميز والعقد المحكوم عند ذلك احدهما فان لم يقطع بغير ذلك كما صرح به في كشف النكاح وانما ذلك استدل به بعد عدم اشتراطها عند غير قاض نعم في ذلك من شرط التمهاده ابطال هنا لان الشاهد انما يشهد على اللفظ المستخرج دون البينة وفيه ان يمكن التمهاده عليها بغيرها بالقرائن المعينة لها او بالاشارة فيها بعد العقد وغير ذلك على كل حال فليس المراد اعتبارا ذكر ما به التمييز العقد قطعا بل المراد عند اعتدال التبيين عند ما بل قد عرف انه يجري على النكاح ما سمعته من يتوهم هذا الى الاخر قد وبنوى ما نواه نعم لو لم يسمي الكبرى مثلا باسم الصغرى غلط وقبل الزوج نكاح الصغرى في صحيح بخلاف ما لو قال وبنى فاطمة وهذه فاطمة وكانا مطلقين فانه لا اشكال في صحة ذلك الثاني في كفاية او اما اذ لم يكن منطابقين بان كانت المشار اليها نكاحا وكانت بينة ولكن سماها غير اسمها ففي صحة العقد ترجيح للاشارة او انطلاق لعدم بطلان ذلك الاسم او بطلان الحاضر والمنع والاحتمال وجهان فوجه الاول لو قال زوجنا بنتي الكبرى او الصغرى او الوسطى او البسما او التمر او له بنات متعددة معتبرة بذلك فلا اشكال في الصحة ولو لم يكن له الا واحدة فالوصف كونه غير ما يكتفى به لو كان الوصف الكبري اخص لا يشك بطلان سواها ما سمع من عدم وجود بينة كبرى مع ان الوصف الصحيح ترجيح الاسم مباغوض اذ لا يتحقق الوصف منه العادة **المسئلة الثامنة** من يوادعي زوجة امرأة فاكفرت وانعت اخها زوجة فان لم يقع منها بينة على عوا حلف في امره على نفي عوا وحلف في امره على نفي دعواها ان لم يكن قد دخل هو بها لوروث الاول عليه المهر مثلا لحلف هو فهل لورث المهرين على المدعيه وجمان وعلى الاول فاذ حلف كان حكمه كالواقم كل منهما بينة على اشكال ان كان قد دخلها ففي كور المهرين عليه لانه المنكر بمواضة الاصل وعليها بما اظهره الظاهر وجمان فوجه الاول ح ملو له احدهما خاصة بينة فتولى بها وان كان لورث الداخل بالزوجة والاحتمال عدم سماعها من لكتبة اياها بعد مدفعه عليه الدخول من النكاح المدعي مع فرض عدم الفرائض واصله الاخص لا يخص جميعه نعم لا دلالة من المهرين على نفي ما ادعته الاخرى فان للشهد ضررون كونه منكر البينة الى عواها واليه على زوجة اخها لا يفتضح لعدم بكتها ضررون امكان صدق البينة مع العقد عليها كما انها لو اقامت في البينة حلف هي معها البينة على نفي العلم بسوق عقده على اخها مع فرض عوا عليها ذلك البينة اللهم لان بينة فاد من نفي الخبر الا ان عدمه هنا بناء على عدم ثبوت عوى كل منهما في نكاح الاخرى على وجه لا يحتاج الى المهرين ولا استيعا في سقوط مهر المنكر مثلا مع فرض انما بينة على عوى تفتضح فلا دعوى لمدعي بينة منكر لا حظ وامل وان قام كل منهما بينة فان كان قد دخل بالمدعيه كذا الزوج ليشهدا لانه مصدق لها بظاهر عقدهما اذ انكره وكذا لو كان تاريخ بينة اسبق لانه في حكم من لا بينة لضررون بطلان بينة بالبينة السابقة لئلا ينافى بينة المعروض بانتهما عن الاول المراد بها انها زوجة له لان منذ زمان كذا ومع عدم الامر من بان نفي الدخول انفق للبينة بالشارع او اطلنا او سبق تاريخ بينة على تاريخ بينة يكون لترجيح بينة قبل رجحان ما على بينة بانها منكر ما هو موضح الذي هو اعلم به من غيره لانه علم عقد على الاول قبل العقد عليها وهي لا تعلم ان كان هو مع انه اخص من المدعي لا يوجب من نظر بل منع والخبر الزهري عن علي بن الحسب عليه السلام في رجل ادعى على امرأة انه تزوجها بولي شهيد وانكرت المرأة ذلك واقامت هذه المرأة على هذا الرجل البينة انه تزوجها بولي

الستة

عليه السلام  
في  
الملك

وشهود ولو ثبت ثبوتها لان البينة بين الزوج ولا يقبل بينة المرأة لان الزوج قد استغنى بضع هذه وترباها فاستأجر هذا النكاح فلا يقبل  
ولا يقبل بينة الابوة قبل ثبوتها او دخول بها والمنافقة بينه بالانصاف يدفعها عمل الاصحاب به من غير خلاف يعرف على العرف به غير  
واحد وعدا ما عوى المصطفى لتكذب بل عن بعض عوى لا جاع عليه على كل حال نصف بطلان التصريح في ثمانية البنتين اثني عشر لانهما اما ان تكونا  
مطلقتين او موزعتين او واحدة منهما مطلقة والاخر موزعة على بعد ركوعها موزعتين اما ان ينفق النازحان او يقدم تاريخ بينة او تاريخ بينهما او  
المقادير الستة انما ان يكون قد دخل المدعى ولا يقدم قوله في سبعة منها وهي الستة الجامعة للدخول مطلقا باعينا ظهور في الزوجية وان كان قد  
ينع ظهور في ذلك اليقين الا ان يفرض ثبوتها بما يقيد ذلك واحدة من الستة الخالية عنه وهي ما لو تقدم تاريخها ويقدم قوله في الجنسية الباقية كما ظهر  
لك ايضا ان اصور في غير الحال المفروض سنة هي عدم اقامة احدهما البينة او اقامة الرجل ومنها او بالعكس الثلثة مع الدعوى عليه وقد عرف الحكم  
فيها جميعا تكون لصوت ثمان عشرة كبرية ذلك شرح قول المصنف هذا الحكم منه بين الاصطلاح لا يظهر فيه خلاف بينهم وهو في الف بقوله لا يشترط  
في تقديم بينة الرجل مع اطلاق البنتين او تاريخها لانه منكر ويقدم قوله مع عدم البينة ومن كان لقول قوله فالبينة بينة صاحبها  
انه منكر بالنسبة الى عوى المدعية لا بالنسبة الى ما عوى عليها الزوجية المفروض انكارها فانه مدعى صرفه في تاريخ هذه البينة على ثبوتها  
بصدقه من عدم امكان الجمع بينهما للثنائي بانها على فعل لا يعلم الا من قبله بل لو فرض تصديق الاول يمكن ترجيح بيننا ببيان بان قوله  
متداعبان كل منهما يدعي زوجية الرجل فمع فرض تصديقه لاحدهما ترجيح بيننا على الاخرى باقرار له بان تاريخه نعم لولم يكن قد اقر منه شكل  
لعدم احكام البنتين على الاخرى مع فرض الثاني وعدم الترجيح ووجه الترجيح الى الفرقة التي هي لكل امر مشكل والتحقيق ان الترجيح لما سطر في  
لذلك نعم قد يشكل ترجيح بينهما بالدخول الذي قد عرفنا عنه من النكاح خصوصا مع سبق بينة الرجل في التاريخ لثبوتها فليس كذلك لا للثبوت  
الزبور ولا للقواعد اللهم لان يفرض اقراران لدخول جوارتن يقتضي ثبوت بينة وكيف كان ففي عدم دمج المفاصل ذلك وعبرها ان اقرب  
الاختلاف في قطع الدعوى الى اليقين من قبلت بينة اما الرجل فلان بينة انما هي لا يثبت ما ادعاه على المرأة الا بزوجية وبين خيانتها ودعوى اخرى فيها  
منكر فلا بد من اليقين لقطع دعوىها ولا يضر اقامتها البينة لعدم المسافة لا مكان سبق العقد على الاول اما المرأة فبينها على نفي العلم لاحتمال علمها  
يقدم العقد على الاول لغرض البينة في نفسها بالنظر الى الوثيق وان كانت هي مدعية خاصة والدخول انما كان مرجحا لاسقاط البينة للمنفقة  
فيبقى التعارض الى ان تحلف للبينة والآخر من النقص انما بينة ترجيح البينة وهو لا يثبت في ايجاب اليقين نعم لا يمين مع كون البينة بالسبق ضررنا ايضا  
ح بطلان البينة القابلة وقد يشكل ذلك المزدبان يمينها على نفي العلم الذي لا يبعد رفع الاحتمال انما يشهد به ادعى عليها العلم على الاصح على انه  
لا وجه لليمين مع البينة المرجحة بشرعا بالدخول ضرور كونها في مرجحات البينة من الاعدية وغيرها التي لا يحتاج معها الى عيب بالنظر في اصرار  
سبقها قوله فلا يصدق في عدم الحاجة الى اليقين الا لكان بينة ما خبر بيان عن ذلك الحاجة لفعل القول بعدم الحاجة اليه مع قبول بينة الا بزوجية  
ودعوى عنه وجوب يمين على كل من قوى جانبه دليل علمها مع ان مقتضاها اليقين على ضمنون البينة كما عايناهم بعض عبارات وهو واضح  
البطلان ولذا صرح في كشف اللثام بكون اليمين من نفي البينة على الوجه الذي تقدم وبه ما عرفت واحتمال كون المراد صيرت قوى الجاحد منكر  
ببطلان البينة لان ذلك واضح للفتايل كذا بالنسبة الى الرجل ايضا حال ثبوت بينة الماعرف كون منكر بالنسبة الى عواها لا يستلزم ثبوت اليقين  
بعد ان قام بينة تشهد على صحة النكاح وصحة فيه خصوصا مع فرض سبق تاريخها هذا ومن الشا من قبلنا ذكرنا العلم ان الوجه الصحيح في المسئلة  
مثل الام والبنت لو ادعى زوجية احدهما وادعى الاخرى تنبيهه من عدم المدخلية للاخوة فيه بل انما هو تخمين وهو مشكوك في اليقين  
الى ما عرفت من موافقة الحكم للقواعد الشرعية التي لا فرق فيها بين الجميع كما يوجب اليقين في التحليل في الخبر ضرور ظهور في ذلك لا التقيد ولعله لا يراه  
من الزوج باعينا دعواه استحقاق بضع الاخت كان هو المدعى الذي خطبته البينة بخلاف ما نادى ودعواها زوجية لبنته عوى عليه من عصى  
النكاح الذي هو بمعنى مملوكة بضعها له وهي لبنت عوى عليه من هذه الجهة نعم هي مدعية من جهة اللوازم المشتركة بينهما وبينة وبزواج الرجل مدعى  
الملكبة للبضع بخلاف ما مر من ان قال البينة بينة الرجل تنبيهه من عدم المدخلية للاخوة فيه بل انما هو تخمين وهو مشكوك في اليقين  
ويحتمل في ذلك من احتمال عدل الشا بل جزم به في جميع المقاصد ككشف اللثام كون الحكم على خلاف الاصل فيقتصر على مودة لا يخفى ما فيه بعد الاطاحة  
بما ذكرناه والله العالم **المسئلة التاسعة** اذا عقدت امرأة قاضي او غيرها زوجية لها لم يثبت في دعواها عليها الا مع البينة قال ابو  
سئدة عن رجل تزوج امرأة من بلدان مسلمها الاك وج فقال له اخبرني بها ان رجلا انا ضال هي امراني فانكرت للمرأة ذلك ما لم يدع الزوج  
هي امراته الان بغير البينة ونحوه مكانة الحبس سبعين خبر عبد العزيز بن المهدي سئل عن رجل تزوج امرأة من بلدان مسلمها الاك وج فقال  
انه كان زوجا مسلمها عن ذلك فانكرت شدا لانكاره وقات ما كان بيني وبينه شيء ففعل بالمرء امرها وبلغت انكارها ولا ينافي ذلك  
مضمرة سماعة سئل عن رجل تزوج امرأة او تمنعها تحت رجل ففعل وعبر عنه فقال ان هذه امراني ولبنتي بينة فقال ان كان غفيرة فلا يجرها وان  
النسب والقول ان كان غفيرة فلا يقبل بعد ان كان محمولا على ضربين من الاستحسان الاحتمال اذ لم يجد عاملا به وعلى كل حال فظ المصنف بل لا اكثر له لو فرض عدمها  
كانت دعواها عليها مثلنا باطلا لا يتوجب لها عليها اليمين وان كانت هي منكرة اذ اليمين مما يشوبه على المنكر الذي لا يثبت له ولا يثبت له باعتراف ولا  
هنا ليس كذلك ضرور انها لو صادفت المدعى على دعواه لم يثبت الزوجية تكون في حق الغير وهو الزوج المالك بضعها بالعقد المبرور فلا يقبل قوله  
الغفيرة اسقاطه ومنه يعلم عدم امكان ردّها اليمين عليها لا اليمين بل ردّها ان كانت كالاقرار وقد عرفت حكمه وان كانت البينة في النسبة

# كتاب النكاح

المستلعبين دون غيرها وهو هذا الزوج لكن قد يفتن بأنه متى التمس قوله البينة على المدعى العيين على من انكر ونحوه ودعوى كونه المبادر من الورع  
 الحلف لقطع اصل الدعوى المعلوم عدمه هنا لمكان حق الزوج الموانع منوعه على مدعيها وانما سعت على من باع المال نحو كونه على المدعي  
 النقطة الى الموانع الاجماع وليس لغيره اطلاق عبارة الاكثر ونحوه التماع مظهر من كونه البينة لظاهر الموضوع ستمر من الموانع باطلا في الآ  
 ولين في النص لا قوله هي امرية حتى يثبت البينة وهو كذا فان البين المروعة لا يخرج من الزوجية التي تعلق بها حق الزوج فيلجئ الى البين  
 بتوجيه لها الرذيلة ان لو يسمع ذلك لمحق الزوج لكن فائدة على تقديمه لا قرار وما في حكمه بثبوت المصلحة على الزوجية المدعى لمجاولتها فيه  
 وبين البضع بالعقد الثاني كما لو باع شيئا على ان يتردد في يد فانه يغير ملكه بغير عوضه مثلا او يفتته وحل فبذلك البين على المدعي او نكولها  
 عن البين بالبضع المدعى بالنكاح ومع البين فاحذر كل من هذا ذهب جماعة كما قبل في قبول الدعوى ان لو تكن ثم يثبت موانع البينة ذلك  
 لكن قال مني القول بغير ان منافع البضع هل تضمن بالنفوس ام لا وقد اختلفت فيه تحكوا بضمانه فان وبعد اخرى نظرا الى ان حق البضع سقوط  
 شرعا في نفسه وجب عليه عوضه هو المهر والنفقة الى ان ليس بالزوج وانما حق الانتفاع به منافع المهر لا تضمن بالنفوس كما لا بد من ذلك في البينة  
 على الاول حكمهم بوجوب المهر في من فضي نكاحها بارضاها من بعد النكاح وجوب دفع المهر بغير مسالة الى زوجها الكافر المهر المجلول لا ينفرد  
 بغيرها بالاسلام وهو قائم هنا على الثاني عدم وجوب مهر الزانية ولا زوجها بثبوت المهر في طلاق الشبهة ونحوه قال القول بجمع الدعوى وثبوت  
 الغرض بغير عملا بالفاضة المستمرة من ثبوت البين على من انكر وزجر اخي الاقدام على مثل ذلك فلتستمر في الرضا على لا قوى عدم ما ليد البضع  
 ثبوت المهر في بعض المواضع للدليل بعد عدم ما لا لغة ولا شرعا ولا عرفا كذا يثبت بجمع الدعوى ان لو فصل عا لينة ولا بثبوت الغرض المجلول بل  
 للقول السابق لان قراره حقيقيا وكما يثبت ثبوت الزوجية مع توجيه الدعوى على الزوج فثبت الزوجية باقرارها ونكولها او البين المروعة  
 بل قد ثبت في حقها وبترتيب على ذلك احكام كثيرة ولو بانها اقرب الى الزوج الثاني وموت عنها او غير ذلك كما انها لو اقرت هي مثله بكنى مطالبة  
 العاقبة بمر لا تقف ولا تهم لان تدعى الشبهة الممكنة في حقها فلينسخ القول بجمع ما ذكره ومن ذلك بطلان الدعوى بتوجيه الزوج المرأة مع  
 بغير المدعى عليه لا اتحاد فان انقضى الحلف او الرضا فلا كلام وان اختلفا كان لكل كما لا قرار منها من احدهما ولا فرق في ذلك بين ان  
 الحلف عدمه كما هو واضح كان منه يعلم ما في المتن كان مراده عدم سماع الدعوى الصامع البينة على وجهه فيكون له عين لا على الزوج وعلى  
 المروعة كاجرم من ذلك حتى قال بما جعل المقام موضوع المسئلة الدعوى على المعقولة لغير الجرم بعدم سماع الدعوى نظرا لما سعت ولا فاما لو  
 كانت خلية لمعت تقاضا وتثبت عليها البين مع انكار الزوج والعقد بالاقرار وثبوت النكاح لو نكحت ودعوى البين فحلف فيه انه يمكن اذارة  
 المقام هنا والنافع وغيرهما سمعت في النص مرده بثبوت عوامع الامع البينة فانها جدي على كل من الزوج والامرية بخلاف البين من كل واحد منهما فان  
 النكاح عنه انما يثبت في حقه لا في حق الآخر ولعله لذا فان عدا لودعي وجبة امرية لم يثبت له الا بالبينة سواء عقد عليها غيره ام لا ضرورة  
 معلوم بتوجيه البين عليها مع عدم العقد مع انه نفى القفان الى الدعوى الامع البينة وحل كل حال في المسئلة انما يفرع على حل  
 الاول جواز العقد على هذه الخلية لغير المدعى قبل ان يناء الدعوى عدمه فان قلنا بجمعها بعد الزوجية وشرها فانه السامع مع العقد الثاني  
 الدعوى بما لها الحق العقد الثاني يثبت سقوط المدعى على البضع فيحصل ذلك عدم جواز العقد حتى يمتلئ الاول عوا لسبق محرم ولا ينفذ  
 العقد لغيره لغيره الدعوى وسكت عنها فليخذ العقد جود حدث من الاضرار المترتبة على منع فان الزوج اذا علم بعدم اوله احد عليها انكر ان  
 يوضح عوا لمد لا يطلو الا لمر عليها وتوجب عليها الضرر بغير العرف فيكون وسيلة الى الرجوع اليه هو بطلان الزوج والاضرار المترتبة بالامر  
 الرواية وان قلنا بعدم سماع الدعوى على المعقولة عليها اسم كادها لجمع آخر عدم جواز توجيه الى ان يخرج من حقه وانما الدعوى بتكامل امر  
 لو ما طالعها وضد ما ذكرناه ولعل الجواز مع مقتضى قوت قلنا في عدم سقوط الدعوى بالزوجية عندنا وان عقد المدعى عليه في عقد سلط  
 على البضع لو فرض نكول المروعة البين لا ينعى عدم جواز الزوجية للامرية الخلية شرعا بل لو قلنا بسقوط الدعوى منه امك القبول بجواز الزوجية  
 واقضا ان يزوج لمد لا امرية الى اسقاط دعوى بطريق محله ان الرجل قد تزوج امرأة خلية شرعا وان ترتب على ذلك سقوط دعوى المدعى فاحتمل  
 ان يجرى الدعوى بينهما من الزوجية وحل الاقام عليها كما ترى ان لو بطل النكاح الذي تخبر به المروعة والله العا لمسئلة العا لار الزوج  
 بماله ثم ان لم يمول في اعتناء فان شراوه لا يراه العقد بان لا اصل وان شراها لغيره لانه املاكة اياها بعد بيعها له فان قلنا بالعقد بانك  
 مع ان في غير العقد بطلان نكاح الحر لانه او ان شراها لغيره لانه او ان شراها لغيره لانه او ان شراها لغيره لانه او ان شراها لغيره لانه  
 بغيره ما يكون كل واحد منهما مأمورا بما في احد الوطين في حال الاجتماع اما ان يرفع تاثيرهما وهو معلوم الفتا او يكون الموتر واحد وليس هو الا انكار  
 فان ليس المناقشة في ذلك بان عدل الشريعة فانما خلاف اجتماعها بغيره ما عرفت من ظهور الاوله في كونه في الغرض كما لعل العقيلة بال  
 الى ذلك قد يفتن في ترجيح الطاري بعدمه انما يفرج جبه بل لعل الاول راجح باعتبار سبق انبه فلا يصادف الثاني موضوعا للمناقشة في  
 بطلان بيع لا النكاح اللهم الا ان يبق الاجماع على صحة البيع ورفع ذلك او يبق ان السبب في قوته للناس من مستدلة الاول وغيره ذلك بما يفرج  
 بطلان النكاح فيما عرفت به بناء على ملكة العقد لا يثبتها بغيره ان جدي من المولى ملكا الملك او بالاذن لغيره المستدلة من المان في شرها  
 لغيره لا وجه اقواها الاخير لغيره القصر ان قلنا بملكه والاذن في شرها لانه لا ينعى الاول في القصر لا مع القرائن التي لا شك ان اعتبارها  
 الجواز ولا يشك بانها وقت من حال عدم الاذن باعتبار كونها ملك غير متخوما قبله الوكالة على الاملاكة الوكيل ضرر من انهم فيها

بأنه لا ينفذ  
 العقد الثاني  
 بطلان النكاح







# كتاب النكاح

قال اذا كان بواها الذان زوجها فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 سبقت الصبي تزوج الصبية هل يوثان فقال ان كان بواها الذان زوجها جازين نعم قلنا هل يجوز طلاق الاب قال لا اذا لو كان نكاحها  
 موقوف على ايجازها بعد البلوغ لم يوثانما صغيرين لكن فيه ان يجوز البكر الصبي التوارث لا بد له في نفق الجارية لان ما فيه الجارية نكاح صحيح بغير علم  
 الاحكام من توارث وغيره بخلاف الفصول الذي لا يترتب عليه الاحكام حتى يبرأ اليهم لان بقا طلاق الصبي الاقتصار وشاعرا على طلاقها بعد البلوغ  
 ظاهر في لزوم الذي يكتفى به كونه موقوف الاستصحابا وانه وفوق غيرها خلافا للحكمي عن الشيخ بانه وبني التراجيح وحرز وادريس من ان له الجارية بعد البلوغ  
 لنظر في الضرر باله باعثا اشد من الضرر من غير ضرر من تقضي لك حازا لصبا بخلاف الصبية التي يثبت لها ذلك لا عليها والخبر الكفا  
 عن الباقر ان لغيره ان لا يزوجها اذ اذ كان له الجارية اذ ادرك او بلغ خمس عشرة سنة الا ان الاول يجوز اعتبار بدنه منع عدم المصلحة في ذلك  
 خصوصا مع كونه مهنه في الاربعين مع ضعفه من دلاله لاحتمال الجارية بالطلاق والعبث بخلاف ذلك فداءه من غير المصلحة مثلا  
 مختصين بقاءه في الزود المؤبد بالاشعار والتمتع المنفصلين بل يملكون من المسائل التي هي في خلافها البكر الصبية نعم في صحيح مسلم  
 عن الصبي يزوج الصبية قال اذا كان بواها الذان زوجها فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 النصوص لا يجمع على نفق الجارية على الجارية بالطلاق والعبث ان العقد بعنوان الفصول لا يلازمه ان يتزوج ذلك فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 فمهل يثبت ولا يثبت على البكر الرشيدة منه روايات اظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لغيرها في الدائم والمقطوع وح فلور زوجها ما لم ينقض  
 الابرضاهما لا يجزي كالمولد الرشيدة كما ثبت الرشيدة التي لا خلاف في جديها على ما اعترف في ذلك في قضاء الولاية عليها اذ هو في خصوص كونه النكاح  
 البكر الكاملة التي لا تزوج او تزوجت له قوطا او طقة وراو فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 اذ البركة او اذ كانا غائبين عنه من مطعنة وناضين يجزوا وراو فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 البعث فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 النصوص لا يجمع على نفق الجارية على الجارية بالطلاق والعبث ان العقد بعنوان الفصول لا يلازمه ان يتزوج ذلك فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 فمهل يثبت ولا يثبت على البكر الرشيدة منه روايات اظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لغيرها في الدائم والمقطوع وح فلور زوجها ما لم ينقض  
 الابرضاهما لا يجزي كالمولد الرشيدة كما ثبت الرشيدة التي لا خلاف في جديها على ما اعترف في ذلك في قضاء الولاية عليها اذ هو في خصوص كونه النكاح  
 البكر الكاملة التي لا تزوج او تزوجت له قوطا او طقة وراو فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 اذ البركة او اذ كانا غائبين عنه من مطعنة وناضين يجزوا وراو فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح  
 البعث فمهل يجوز طلاق الاب قال لا خير عبيد زواج عبيدة المولى في حكم الجارية كتاب النكاح

على النكاح  
 على النكاح

عليه

او حسنه

المعتمد

اخري









# كتاب النكاح

امكان كونها مثله قبل البلوغ انقضت عدم انحصار المصلحة النكاح الوطى بل له مصالح اخرى كثيرة ما يستدعي قوله تعالى انكحوا ما بينكم وبينكم من اجل ان  
اصلاح لهم غير محذور ودعوى عدم المصلحة الصلح النكاح للصغير ونداء المهر الحاد والوصى منحوها من غير تقييد تصرف المصلحة التزوج بخلافه لا يخلو  
الذي يبيح نكاحها ذلك بل يكفي عدم الفساد والوطى فعلا هو المنفعة المقصود من النكاح وهو مستغنى في الصغير بخلاف البالغ بدفعها ما عرفت من  
الاصلاح في النكاح بمعنى العقد فلو لم يجره الوطى كما هو واضح فالقوى ج شون لا يثبت على الصغير في النكاح مع القبط كذا في المقررات  
للحكم عرفت في الجامع غايه المرام وموضع من لفت والكركي بل لا فرق بين صريح الموصى به في طلاقه الا بالاعتراض والظهور وهو غير بعيد اعتبار  
معانعه لو فرض من الشايعين ذلك منه انما عدم وهو غير محل البحث كما ان لا قوى عدم الفرق في الصك المستثنى من الذكر لا في فاعا يظهر من  
بعضهم من تخصيصه لا يستثنى اعتبارا في الذكر كما وجه له واما المحجوز عليه للصغير فلا يجوز ان يزوج غير مضطر اذا كان فيه خلاف لما قبله  
اجده قبل ذلك اشكال عند بل لو وقع كان العقد فاسدا وان اذن له الولي لعدم جوازها لغيره فلا يؤثر اثره في انقضائه النكاح كما لا يخفى  
اوعتبه بان جب عليه ان ياذن له منه دفعها بالمصلحة من الضرر في الدنيا والاخرة وفيها مقتصر على ما شذخ به الضرر مما يليق بحاله والظلمه  
يكفي الولي الاذن له بذلك سواء عين الزوجه او اطلق اذ لا يرد حجر على المملوك الذي يكفي صورة تديج الاذن له بذلك بعد علمه بتقدير  
جواز ذلك له شرعا بما لا ينافي مصلحه ما له وولي له سواء فلا تعريض لمصلحة بالطلاق لاداء المعلوم بتقديرها بغير الاذن بل يمكن منه التقييد  
لو لم ياذن الولي اصلا وان قلنا بانما ضررون عدم استلزام ترك الاذن الا لثالثها المضر وان كونه اى السفيه مكلفا عاقل لا يحرم عليه بتدبيره بالنظر  
لمع عدم اذنا الولي اذ ما لم ينافي ما لا ينبغي بل فحاشا سقوط اعتبار اذنا واستعمال الوكيل الحاكم في تزويج من تدفع به المهر الذي لا يقتضي تبذيرا  
فان خالفه فعل غير مكلف على وجه اذنا الا لثالثها وهو جاز على نفسه دون الولي هذا كله مع عدم الاذن ص فضلا عن عدم القيد فواقع من  
بعضهم من وجوبه لتعريضه عليه ان يترك مفرطان لم يفعل اذ فرض صدره بالترقيج من المبتدئ بالمهر فينفق لثلاثه وله ولويسبب الخول بها  
جهتها غير محذورون اصالة وانه ذم الولي من ذلك وانما عليه ان ياذن بما فيه المصلحة وان لا يجبر ما يحالها بعد الوقوع على ان عقد السفيه  
ويبدل مصلحته اما فاسد قطا او مع جعلها بالحال لا يفرق حال هذا العقد بالاذن والاجازة وعدمها مع الفسخ اما ان يلزم بالدخول في المهر  
او اصله الاول ان سلمنا التفریط مع اذنا فلا خلاف في اذنا لطلق خصوص مع انصرف الى ما فيه المصلحة وجوب اذنا على الولي لا يوجب وجوب  
واستحفا في مثل عليه انها هي بانه كذا لانه ما لا يعبر على الشان فلم يضر ديشي وكذا الكلام على ما في النكاح فلا يباح في عدم وجوب التعيين  
التعيين عليه الا كفاه عند تعيين الشارع لم يجره المبتدئ بعد كذا كان فلو يادد المبتدئ الى التزوج قبل الاذن من الولي حال هذه الاضطرار  
البرص العقد وان اثم بعد مراعاتها عند العقد والفاصل عند كذا لانه الصريح مع عدم كون التزوج من الشرع انما لانه المصلحة لا لم يجره لان  
في العقد النفقة تابعه كغيره لانه لا فاصل بينهما فيشكل بكونه كالنكاح المسمى بل كالمهر فيه فنه فقط لا يخرج عليه فيه مع عدم الضرر على  
الغرض من الحجر عليه حفظ ماله وهو لا يبره الا به فلا بد من صحة العقد من اذنا سابقا او الاجازة لاحقا كما صرح به في جامع المقاصد بل هو الحق من  
الحالات كما ذكره بل على الاول في الخلاف يبره بل وجهه على بعد عدم اعتبار اذنا لولي ضرر من معلوم عند المنع منه بتدبيره ومهره في  
القوة من عدم اعتبار اذنا من اعتبارها اخرى مع تزويجها بتدبيره في غير ما فلا حظ واملح على كل حال فان زاد الى المهر على مثل ذلك  
صح العقد بطلان اذنا وان فيه الولي ان لم يضره دفع الضرر بذلك لكونه يبره منها عنه لكن لا يطل العقد بذلك العقد اعتبار انصح  
جاء النكاح بدنه فنه اذنا لا سيما اذ علمت المهر بالحال انها اذنت على ذلك مع احتمال انفسا لم تكون المراضى غائبة على المهر ولا يعلم  
ضرر كونها كالمعاملة الفاسدة المعلومه لدى المتعاملين وفي خصوص الجاهلة التي لم تر طر الا بالسمع تكليفها بالعقد مع الاذن منه اذ لم يمارو  
تزوج من غير علمها بما له مع وجود اللائحة بما علمه لم يبر كل من كان قد اذن له المولى في مطلق التزويج كذا انه يبره من غير انفسا  
هنا اوضح ضرر انه على الصحيح لم يكن للمهر شيء يفتقر وكفى محتج بتدبيره كما في خصوص الجاهلة وكذا الزوج الى مهراته في حصول المهر  
نعم قد يمتنع ان العالم انها يثبت لها مغلدة مثل اللائحة بحال لانه الذي يفتقر ويضربون غيرا ويتحققها شيئا في ذم من غير معلوم فيجب الصلح  
ونحوه ولو وطى في الحال هذه وجب لها مهر المثل مع جعلها بالتزويج وان استفرق ماله لكونه كوطى الشهنة ولا يشكل ذلك بالاصل بانه لو وجب له  
العقد لانه انما يطل لثلاثه مهر المثل في الزينة انشئ المقتضى لثلاثه كما انه اذا اشترى شيئا فثالثه قد فانه تضيق على البائع ضرر من انفسا  
الطلع بالوطى المحل للوجوب لانك وجوب المهر بالمجانبة لا بالعقد فمات الشيء من عدم وجوب مهر المثل في الفرض فغيره جاز كما ماعن القاضى على المهر  
بالدفع والمهر اذ كسفت للنام بعضي مع الجهل بالتزويج في الحال التي هو انما يبره اذ علمت بانها لا تشق المهر بالوطى الا انما يبره بانفسا مقابلة العوض  
وعلى كل حال فلو لم ياذن له الولي في النكاح مع الجاهلة اذن له الحاكم فان تعذر استئصال الاقوى لكونه مضطرا لحي لا سيما في اذنا لغيره  
ينفس بل قد يقال ان لا يجوز امتناع الولي من تزويجها الى استئصال الحاكم وان تمكن من ذلك كان لا حوط له ذلك في جدار الشان في اللوحه بعينها  
الاولى اذ انكح المهر فنه مثلا في العقد عليها الزوج بعينه فخالف عهده من نفسه حتى كان تضيق لولده في العقد فنه بانه  
لانه وكفى على ان تزويج من جل ولا يكون بغيره لان زوجها من نفسه لانه اذنها فان فعل كان تضيق لعقد اذ رجح الطلاق النكاح على ذلك  
هو احد اذنا المطلق من حيث عقول الوكا له الظاهر في اذنا الزوج من غير اذنها في الظاهر فيها في مثل بانه في الخلاف في ذلك لانه لا يبره من غير  
الوكا لانه قال ان كل على تزويج من رجل كان وكفى او كفى كان وبالجمله جعل موضوع الوكا له لفظا عام اما لانه لم يبره من غير









[illegible]



هذا  
مما  
يحتاج  
إليه  
المتأمل  
في  
هذا  
الموضع

الرضا

المولى عليه على الوجه الذي قد عرفت أنه هو العالم ومن لك يعرف لكلامه أيضاً فمما ذكره الله وغيره من أنه لو زججهما بملوك لم يكن لها الحب إلا بلفظ  
لعد اعتبار المحبة في الكتابة وعدم كونها أحد القبول الموجبة للغير وكذا الكلام في الطفل كزوجته بملوكه بشا على عدم اعتبار خوف العنت في  
الأمة وما عليه من المصلحة ما يملك المنع فيه أي الطفل لأن الزوجان تكاح الأمة مشروط بخوف العنت لا خوف في جانب الغير كما هو واضح المسئلة العن  
لا يجوز تكاح الأمة إلا إذا نزلت ما لكها المذكور جماعة أو ضررت من المذهب الذي يملك لو كان له المصلحة في الدائم وأما المنقطع فالعرف بين الأصحاب  
حوال وهو الذي استقر عليه المذهب بل يمكن عوى تحصيل الإجماع عليه لغيره في النظر في مال الغير الأمر بملكه من أذن هله من مظاهر من النصوص لا يكون  
مع ذلك قبل الفاعل الشخ في محكي النهاية وبسبب يجوز لها أن تزوج منعة إذا كانت امرأة من غير أن ينزلها خبر سفت بن عمر الذي رواه تاذ معن الصافي  
بالأصل وأخرى بواسطة عن النبي وثالثه بواسطة أو دين من قد مر هنا من بعض هؤلاء الخبايا كونه لك أن مسئلة اضطراب في العند يصعب  
الرواية لو كانت صحيحة فضلاً عن مثل هذه الرواية وبناقته ذلك بعضهم وعلى كل حال فالحال مشكك بالعبارة على الرجل يقع بانته من غير أن يملكه  
بأسره ولا ريب أن الأدلة شديدة بأصول المذهب فتأخذ أن لا يجوز عليك مسئلة هذه الأختيا المتألفة لخاصة في النظر في مال الغير والتكاح بالإجماع الأصحاب  
صحيح الرضا سئل ينبغي أن لا يزوجها من أهلها قال نعم إن الله عز وجل يقول فأنكحوا من أذن هله من غير ذلك ما لا ينبغي إلا لفعل أهل هذا القوم الذي  
قد أثارنا بطرحه في الأعراف عنه بل يكما كان هو مما رشح كتب الشيعة لإدراة افتاد منهم من القريب غلبا بعض الناس ذلك أعرب به مسئلة المولى العون  
وليس لك لا من أنه نفوذ بالله منها ولو أن مثل هذا الاختيار لم يزل ما استقر عليه المذهب كما كان مثل ذلك لم يبق منه حتى مسند وقد قال الله تعالى  
نحن نرسلنا الذكر وأناه له لحافظون فلا بد من أن يهاج ولو قلنا بأننا مولى عليها مع كونها بالغه رشيدة إلا أن لا بد من أن يملك من أهلها من القوت إلى الغير  
المنع عنه منه قطعاً وأنه العالم المسئلة الشامة إذا تفرق الأبوان الصغيرين من غير ما يعجز عن جواز ذلك لهما لزمهما العقد للأصل في قيام الوفاة  
المولى عليه للصق العشر بل لا خلاف فيه في نصيبه بل يمكن تحصيل الإجماع عليه فيها نعم خالف من جماعة من الأصحاب في النصيب فاعتدوا الإجماع  
ببعض الأختيا الفاصر عن معارضة غيره من وجوه كما عرفت سابقاً فهو إما مطر أو محمول على الخبايا بالطلاق أو أحد القبول أو براه بالخيار وفي الإجازة  
مع فرض وقوع ذلك من المولى على جهة الفضول لعدم الغبطة وأصول المضارة وأخذ ذلك مما لا بأس به في مقام الجمع بين الروايات والموجوح وعلى كل  
حال فإن ما لا خلاف فيه من الرواية الأخرى على القول بالخبايا كما حكى عنه الصغيرين به ضرر عن عدم منافاة لتعلق موجب الارت الذي هو زوجة ولو عرفت  
غير الروايات بما لا يجوز له أن يزوجها كما من القبول بناء على عدم اعتبار الحجر له في الحال وبفرض جود المولى لها لم يلزم له العلم والحكم صحيح أنه إذا كان  
معاً أو أحدهما قبل البلوغ بطل العقد قطعاً لعدم تمامية ولو من طرف أحد سقط المهر والارتح لعدم تحقق موجبها كما هو واضح ولو بلغ أحدهما  
تزوج العقد من جهته بناء على الإجازة كما شغلنا المراد بالزوج من جهة عدم جواز فخره لونه عن عقد من المواقف المصاهرة عليه بل في كتب الأئمة  
في الإشكال فيه فلا يجوز له أن كان الزوج تكاح الأخت الخاصة وكل من الأم والبنت إلا أن افتخ الزوج من طهره على إشكاله في الأم وفي الكتب  
الصحيح كما شغلنا أنفساً وأوقع له من جهته ثم قال فيها ومع الطلاق نظر لثبته على عقد لا من فاعل المصاهرة إلى أن قال فيها وإن كان الزوج قد  
لها تكاح غيره من مطلق إلا أن افتخ والطلاق هنا معترف في الكتب هل لها تكاح بغيره وبينه وبين الإجماع في باخذ الأم بالفسخ كنهها فتر باعتبار  
التكاح في غير ذلك ليس إلا الفرص عدم حصول الإجازة من الآخر واحتمال حصولها من غيره كانت غفيرة ما لا أصل فيه لعدم بل بغيره فلو كان  
ذلك كله له حتى يحصل أن تكشف بعد حصولها بطلان العقد فالحاصل بين العقد بينهما فتر باع ماله من نصيبه لم يمنع عليه الاستماع ولو قلنا  
الآثم إلا أن يعرف بينه وبين التكاح المطلوبية الاحتياط لاكتشافها أو يترك فيها معاملة من باب القدر ضرر من أصل الكف بالمعنى العرف  
عندهم بكون الأمر توابين كونهما امرأة مثلاً أو غيرها في غير مظهرها مقدرة لأنها لا تكاح أم أو زوجة يحرم عليه النصيب في المال بعدد ما بين  
ماله وما لا غير من جهة مقدرة الأمثال حرة النصيب مال الغير بل لا يقطع استحقاق الميراث السابق فانه لا يعارض أباً بقدره بل على موجب  
المستصحب حتى يحقق بعد من ماحمل النسبية من جهة المخرج له عنه كما أنه لم يعلم ما إذا كان له الحق في تزوجها في تكاح غيرها إلا أنه لم يعلم كونه كما هذا  
انصافاً يمكن أن يكون إلا أن تصادف خلوه مع ذلك عن الإشكال حصولاً بعد ملاحظة أصل عدم حصول الإجازة واستصحاب الأحكام الموضوع الشا  
مثلاً جريان هذا العقد في قولنا خبر هذا أنها هو الاحتياط في حفظ المال كما لعزل الحمل فهو مخصوص في محله ولذا صرحوا بأعطائه ولو أن يقع  
طول الانتظار ونحوه يجوز أن ينفذ فديق بما عارضه أصل عدم الإجازة فيما صلا عدم حصول المطل العقد المناهض للدين لا يستصحب  
انقطاع قطعاً من ندرها في المعقود التي هي غير نافذة العقد في محله كونه من في العقد المقبول والمردود ولا أصل في ذلك في غير الاحتياط  
مقدرة كالمعقود الشبهة بغيرها مؤيداً ذلك بنسبنا إلى الميراث بال عقد شامل مثل هذا العقد للأصل مثلاً وليس الوفاة إلا الميراث لحاله  
إجراه حكم المصاهرة وهو ما عليه أن لو فاه بكل شيء جاز له بل لعزل الغير إلى أن في الصحيح إلا أن ذلك نعم من الغريب ما سمعنا من أختنا في الميراث  
والأخت إلا أن يجوز صلب العقد من ذلك الذي يعرض عدم الإجازة ولو من طرف أحد حالاً كان العقد من جهة كونه مخصوصاً ولا فائدة ولا  
فتوى بل يمكن تحصيل الإجماع أو الضعف في بطلان الطلاق غير محذور في اعتبار تعقب التكاح والفرض عدم تمامية لعدم حصول الإجازة  
أن قلنا بكونها كاشفة بناء على مدخلها في تأثير الغير ولو على جهة الكشف الشرعي فلا يؤثر الطلاق في نسخها نعم على ما حققنا سابقاً من عدم  
لها في المعقودات بغيره فيما أن رضوا الذي هو في علم الله كالمعقودات في تأثر الطلاق لو صادف العقد على الأصل لعدم اعتناء العلم بما فيه من جهة  
فانه دفتي كيف كان فان مات هذا الذي قد اجاز عزله من جهة نصيب الغير بل البلوغ احتياطاً لاحتمال كونه فارقاً بالإجازة الكاشفة



# كتاب النكاح

نحو ما قبله نصب الحمل فان بلغ فاجاز العقد اختلف فيه لم يجز للمهر في الميراث وورث لانك ان صح العقد من حين وقوعه فنقص الزوجية الموهبة  
للزوت والمهر غيرهما من احكامها ولو مات الذي لم يجز قبل البلوغ او بعد قبل الاجازة بطل العقد لعدم تحققة روح فاجازته ولا مهر ولا غيره  
من احكام الزوجية والاصل هذه الاحكام صحيحة لهذا قال سئل يا جعفر عن رجل لم يجز له مهرها قبل ان يملكها او غيرها من كس فقال النكاح جاز  
وايهما ادرك كان له المهر وان ما قبل ان يدرك كان له مهرها ولا مهر لان يكون قد ادركها ورضاها فان ادرك احداهما قبل الاخر قال يجوز ذلك  
عليه من هو رضى قلت وان كان الرجل الذي ادرك قبل الجارية ورضي النكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية اثره قال نعم يعزل مهرها خاصة حتى  
يخلف الله ما وعدها الى الحد الميراث لادضاها بالترجيح ثم يدفع اليها الميراث ورضي المهر قلت فان ماتت الجارية ولو تزوجت ادركت ارضا الزوج  
المدة قال لا لان لها المهر اذ ادركت قلت فان كان زوجها هو الذي وجب قبل ان تدرك قال يجوز عليها تزوج الا ان يكون على العلم والبر  
على الاب الجارية والمهر بالولي حتى يصدق بغيره ما في بلد من بلاد الولاية عرفا كالعلم والايح وفي المال خاصة وفي النكاح اية ولكن لم يرع العبطة  
المعبر في نصرة وشاملة على نصب المهر بالولي نحو غيره من الاجناب الدالة على ذلك في تاريخ نجد مع احتمال تقدم النصف الاخر ثم ان ظاهر كالعقود  
اعطاء البهائم الارث غير من الاحكام فلو لم يخل في ارث ولا مهر ولو عارض من موث غيره فاني لك من انهما اخل مع موث قبل البهائم شرب كانت  
حيث انه اثر مقدار العقد الكامل هو هنا حاصل الاجازة من الطرفين في عتاد ما قبل المهر بعد الاجازة فاشكال كما ترى صرون منع كمال  
العقد بدونه ولو كان كذلك لم يوثق على المهر بل يتأبى على ان الخلفه جعل على الاصل باعينا فوضوح صحة العقد على الرضا وانما غلط  
بحيث لو كان جبارا لرضيته زوجا لا انما اظهر الرضا عن المهر والافق غير بلصديقه زوجها وان كان هو كما ترى لو جازت المهر  
على غير من المعين ان مكروه الا في مثل والقوة وقيل لو خيف الغير على الوارث والمال دفع اليه ضمن المهر وان كان اجازة وحلف ان ينفق  
الآن غير معلوم الاصل عدمه وفيه ان استحقا كل منهما غير معلوم ولذا امر الفرائد كما عرفت سابقا فالمنجزة لا تنظر ولو لم تجز وكما عرفت في المهر  
عليه تسكال من مواخذة العقلاء بالا فرائد من مخرج الزوجية التي لم تثبت الا باليمين فصلا فتدبر في استقرار النكاح من غير ان يخطأ  
ولعل الاول هو لان جزاها لا يجزى الا بالاجازة لا بغيره والافتقار الى اليمين للرفع التهمة حيث لا بد من اتيان حق على الغير من ان خارج عن النص  
لكونه في الزمة خاصة عليه ففيه شبهة شك من توقف الارث على اليمين من ان لا تزوج الا بوجوب المهر واحدة لا بصفت المهر ان غاية ما يلزم تحقيق الزمة  
في طرده وهو لا يسلم هنا لا يجوز نفي المهر ولا دليل على الزمة اذ اية هو اما صادق او كاذب ان كان الاول فليس عليه الا نصف المهر وان كان كاذبا  
فلا مهر ولا يسلم هو كالاخر بما يشبهه مثلا كرامة ثم ادعى لها مهر نكاح برت شبهة صرون ووضوح الفرق بينهما احكامهن وبما حكمه المصنفين في قدس كل  
جواب الحكم في المسألة ان الزوجية الفصولية ومن في بعض حكماء ما هو على خلاف الاصل فينقصه على مورد كس في ذلك الجاني  
المقاصد ان هذا القوي يحكم بطلان العقد اذا ملك احد للعقد عليه ما بعد اجازته وقبل اجازة الاخر سواء قلنا ان الاجازة جزء لا يتجزأ من  
النكاح من حين العقد اما على الاول فقل ان موث حد المتعاقدين قبل تمام التسيبيل كما لو مات احداهما قبل تمام القول تاما على الثاني فلا يلزم  
بعدهما لا تكفي في ثبوت هذا العقد بل يدمها من اليمين قد حصل الموت قبل تمام التسيبيل ما ودر في النص هو العقد على الصغيرين في نكاح  
ولا ان لا ارث لا يثبت لاليمين كما في جامع المقاصد ومضاف الى كون معين اليمين انما هو بعد الموت لا قبله من اليمين لا مدخلية التثبوت وانما لا يثبت  
وانما هو كاشف عن اتيان الاجازة عن غير من الميراث اخبار عن رضا الباطن بالعقد انما اظهر الرضا للغير في الميراث وبما هو كالاخر في كشف لانه  
من تمام السبيل فليكن بطلان المهر قبله على ان المهر سأل على عدم عتبا بقا العقود عليه على صفة الغايلة في صحة الاجازة العتق من غير حاجة  
اليمن برون تمامية العقد بل انه لا بطلان للعقد بل كذا قلنا بل عتبا اليمن في التهمة الذي مدخلية في العقد كما هو واضح وما كذا التهمة  
ان يقع مثله للغير عليها ثم يقوى في النظر عتبا بقا عليه العقود عليه انما هو المهر الضريح بشرطه لا رشا خصوصا على ما ذكرناه  
مختصا للكشف في الفصول من جملة الاجازة لها مدخلية الناشئة ان كان هو اذ هو اذ كان كاذبا فمحل وجع يكون على الصريح العا للمنفق على نفسه  
عليه لا يتقن كنهه الا لما علمه لوليه واولاده واعني ما سمعت واقع من تاليفها من احتمال النقص في العرض عتبا الا لوليه من المنصوص بان هو العقد  
اذا كان له مجزى الحال فلا شك ان هذا العقد لا يثبت ان يكون له مجزى في الحال فهو على شكل عقد الكبير فهو من القسم الاول من عقد الصغيرين  
فاذا ثبت الحكم في الاصفى ثبت في الاقوى طريقا الى هذا من جهة جديده على حدك لا يخفى عليك انه اما اوله فلا للعقد على الصغيرين قد يكون من العلم الاول  
كما اذا كان له مهر في نكاح كمن عتبه عليها الفصول قبل قد سبق انما لا يخلو من الميراث الحال بناء على عموم كذا في الحكم كذلك لك لعل مراده ان عقد الصغيرين  
فصوله لا يكون له مجزى في الحال بناء على المهر فلا يبرأ عليه من هذا المهر واما ان لا شك ان النقص بعد ما لا مدخلية في الاول لوليه التي تكون سببا  
لانيان حكمه شرعي من ذلك العلم الحال انما ذكره فيها اية تبعا لغيره من ان يبرأ من مود النقص كونه لعا على الصغيرين حايما الولي الا رضيا فانما عتد  
له الولي لا قبل بلوغ الاخر طر المهر لان الجاز من الطرفين اضعف كما ان لازم من ايهما اذ ان الحكم في الاصفى ثبت في الاقوى بطريقا الى ذلك  
يخرج عن القياس المنع وكذا ما ذكره اية منها لو كانا بالغير او بعد احد معا غير في الفصول على الاخر او كالاخر سببا فان وقع له الولي  
انه وان كان خارجا عن الفصول كونهما معا صغيرين لكن لا يجزى الاول لوليه الزوجين ويظهر من المهر بالحكمة هذا اية وهو من غير التام في غير ما عرفت  
القياس المنع ما لم يصل الى حد القطع بالولوية الحكم من مود النص ومثاله وان عتبه من ذلك ايتها اية من الاقوى انما اليمين ان لا ينفق  
التي هي ليست علمه نافي عن اية بل بحكمة ويجب طردها راجع فلا يستحق شيئا في عتبا الزمة بدونه وان كان ما عتبه من مود منه وفي حين المهر

فيكون انما  
في حقه

خروج











وكيف كان يستفاد من الآية مضافا الى ذلك ان مثل من الرجا المحرم على النشأ فيرم على الاب وان علا على النسب والولد من سفلى على الام والابن  
فان الابن على الابن والعمة والحالة والعمة وان علا وكذلك الحال على بنت الابن وبنت الابن والسبط من لو كان امرته وهي رجل كان محرم ما مع بها النسب  
لان المحرم من احد الطرفين هنا يستلزم التحريم من الطرف الاخر ولهذا ذلك هو السبب في تخصيص الله تعالى في الآية المحرم على الرجال وله ذكر العكر بعد بانفس فيها  
ذكره بعضهم دليلا لذلك من ان النكاح مثلا امر واحد بسيط فلا يكون حلالا او حراما وانما اختلفت باختلاف الطرفين فان ذلك لا يخرج عن وحدته لما ساعد  
من اجزاء الحكمين المتشابهين بان ان ارد من النكاح العقد وهو الايجاب لقبول وهما اعلان فائمان بحلين مختلفين اذا ايجاب فعل الموجب لقبول فاعمال  
فلا يكون شيئا واحدا وان ارد من العقد على فلا يشترط ان المعنى العام بالوطى غير المعنى القائم منه في الموطوفان والوطى مع الفاعلية وفي الموطوف مع المعقولة  
وهما صعبان متغايران فلا اجتماع للصديق في محل واحد بل ذلك يظهر لانه على غير النكاح من المعاملات كالبيع والصلح والاجارة وغيرها وح فلا مانع  
من اختلاف الحكم بينهما ولعله لانه جماعا الى اختلاف حكم المتعاقدين في البيع وفلان اذا كان احدهما حائضا بالجمعة دون الاخر فخصوا المبيع من خطب بالسحر وحكموا  
بجواز البيع من ذلك الاخر نعم وجع ساعدة اخرون عموم المنع من حيث الاعانة على الاثم وليس الحكم بالتحريم في المقام منها قطعاً للفرق الظاهر في تحريم العقد على احد الطرفين  
في نفس الامر عند تحريم على الاخر وتحريم العقد لكونه اعانة على ما يحرم على الاخر فالتحريم على الاول كثير ما يكون ثانيا للتعاقدين بالاجتماع من غير ان يكون ثبوته  
ناصبا لثبوت الاخر وان كان العلم بثبوت واحد هاهنا موقوفاً على العلم بثبوت الاخر لان توقف العلم على العلم لا يستلزم توقف الحكم على الحكم فان العلم بتحريم الابن على  
الام من قوله تحريم عليكم انهما انكم وان توقف على العلم بتحريم الام على الابن الا ان التحريم في الاول ليس موقوف على التحريم في الثاني ولا نابع له بل تحريم الابن على  
الام تحريم اصلي تحريم الام على الابن وان كان ناصبا للعلم والتشدد من المعكول التحريم بهذا الوجه لا يمكن اثباته بتجريح الاعانة لكونه ناصبا للتحريم بالفعل المعان  
وموقوف فاعلمه اذا الاعانة على الاثم في تحقق التكليف للوجوب الاثم على تقدير الحاجة وايضا فان التحريم من جهة الاعانة مقصود على صورة العلم بغير العلم الاثم  
اذنع لعمال الانشاء في الموضوع واعتقاف التحريم على وجهه غير متحقق هناك ثم تحريم الاعانة عليه بخلاف التحريم من جهة الزوم فانه لا يخص بذلك بل يشترط  
مطلوع المحل كالحال كما هو مقتضى حكمه بالتحريم من جهة ما لا يحل له من جهة ما لا يحل له في التحريم هنا الاعانة لا تكون في الاصل لا الاستدلال على  
المطلوب العام بان تحريم الحاملة ان كان لوجبه التي لوجبه او وصفها الاثم كافي في البيع المنة ونكاح الحارم فالحر من احد الطرفين يستلزم التحريم من  
لان تحريمها على الوجه المذكور يقتضي فسادها وهو يقتضي تحريمها من الطرف الاخر لكون التحريم من لوازم الفساد وكون الوجه الذي فيها الى ارجاء كافي في البيع  
النداء في الامنة قبل استبرائها والعقد على المحظور ان قلنا تحريمه فالحر من احد الطرفين لا يستلزم التحريم من الاول الا من جهة الاعانة على الاصل التام  
عن المعارض نعم قد يدعى كراهة وجع تحريم فانه على تحريم معظم ما يقتضيه من النشأ اعانة وهو امران العقد والوطى فان ارد بالعقد كاهول الله من وقوعها  
في ثبوت احكام النكاح الذي هو حقيقة فيه شرعا فذلك لانه على فساد النكاح المذكور او ثبوت التحريم من الطرف الاخر معلومة متسقة وان ارد بالوطى فالوجه في  
ولا لهما ان المراد من تحريمه على المذكور انما لا يعمل بسبب محل العقد والافا لحره بدونه ثابت لجميع النشأ ولا بد ان تحريم الوطى بذلك الحظر يقتضي فساد  
وفساد العقد يقتضي تحريمه من طرف الموجب لاقباله على ان يثبت المطلق المذكور من التحريم من طرف الحر من طرفه لا من لزوم العقد من احد الطرفين لا يستلزم  
لزومه من الاخر لان الزوم معناه امتناع الضيق ولا يشترط جواز اختصاصه باحدهما وكون العقد من الاخر جازا مسوغا لوفقه في كل عقد ثبت فيه الجواز  
احدا الجانبين فانه لا من جانب الاخر كما صرح به لا في اول ذلك عليه الضوم فاقبل او عاين ان العقد الاول انما يلزم من الطرفين لان جوزه من قبل  
مناف للزوم العقد وانما الضعف والله العالم **فروع ثلثة الاول** التنبه بفتح النكاح الصحيح نفس الامر والمراد به هنا على ما ذكره وغيره وهو  
المستحق في نفس الامر باصل الشرع وان حرم بالعارض لم يحرم او عتق او احرام او غير ذلك مما يمتنع مع الزوجية والملك فيدخل فيجرح على الجمل  
بالاستحراق من وطى حليله باعتراف اهل الجنبية العقد عليه بالسبب كالزوجه او الكل لو اولى او لظنه او وقوعه على وجهه فاسدا كالزوجه الفتيق ونوم فساد  
فان ذلك لا يفسد في كون الوطى صحيحا وانما باطله عليه معتقدهم تحريمه وانما فساد النكاح بالوطى في العقد لا يدخل فيه ملك اليمين والقبول على قول جماعة  
فان التنبه بفتح النكاح مع انتهاء العقد منها وحمل على ابيها والعقد مجاز لا يقع معه نصفه بالقبول للملك لا ينصف طوارا لانه سبب مع قيامه من العقد  
والحالف لما هو المعلوم من الاستناد الى الملك نفسه انما يقع معها الوصف في السبب لا في خياري كالمبيع دون الفهمي كالارث الذي يجري فيه التقييم الى الصمد  
الفاسد كما لا يجري في اصل الملك وعلى كلا الوجهين مضايح اعلامه الطامحات المراد من حرم الوطى كونه مستحقا باصل الشرع كاهو مقتضى النصير المزبور فان  
تعريف المشتق بالمشتق يكون في الاكثر تعريفا بعبارة الاشتقاق اذ العقد في التعريف غالبا الى بيان المفهوم غالبا دون المصداق وليس المراد من الصحة  
ههنا المعنى المعروف المقابل للفساد بل هو كون وطى التنبه صحيحا وهذا المعنى قطعاً لا يقع بطله متبادلا للنكاح في المنع وغيره الامع تعقيداً بالمتبع  
للاشراط هو تكلف مستغنى عنه ومع ذلك فهو خلاف المسمى في الحد من ارادة المفهوم في اولى الحدود ولا يخرجه من النكاح الصحيح بالوطى المستحق على هذا  
التقدير من قبل تعريف احد المتلازمين في الاستدلال الاخر كغيره المتكلم بالكتاب قصد الى بيان المصدرون المفهوم وح فلا يتوقف العلم بالنسب على العلم  
بكون الوطى صحيحا بل على العلم بكونه فروعاً للوطى المستحق وعلى تقديره فالعلم بالصحة لا يتوقف على العلم بثبوت النسب بل دور والله العالم وقد اثبت النسب  
التنبه لتمامه بقسميه انما الكلام في المراد به فقد يقال انه الوطى الذي ليس مستحقاً في نفس الامر مع اعتقاده اعله الاشتقاق او صدوره عنه بحالة  
في الشرع لوعه ارتفع التكليف بسبب غير محرر والمراد بالجهل المغفلة ان لا يعلم الاشتقاق او يكون النكاح مع ذلك جازا كاستنباه المحرم من الشقاق غير  
المحرم بما يجزى منه من القول على اخبار المرته بعدم الرجوع او بانفسا العقد او على شهادة العدلين بطلاق الزوج او منة او غير ذلك من القول على اطلاقها  
الحكام لا يمتنع شرعا وان كان قد ينافى الوطى في التعريف بمنزلة الجنس يدخل فيه الوطى التنبه وغيره وبغنى الاستحقاق يخرج النكاح الصحيح فانه الوطى المستحق

اشارة الى ان  
فعلية التنبه  
بفتح النكاح  
بفتح النكاح









[illegible]

مستطاب

فنادون

کتابخانه

[illegible]

الكم والاختلاف في الشبهة من الطرفين والافني فيثبت الحكم من حيث الدية هو ان لم يحاصف ذلك والا امكن التوفيق بينهما اذا كان المثل في  
بعض ما ساعد في الزمان من عدم الفحل شرعا وغيره وكيف كان خلاصته اعني العلم بالامتنان في الحرة فلو ارتفع من من حيثي مشكل وان كان قد مضى في  
لزم من شره التخصيص هو ما ان الرضاع بما ذكرناه فانه لا يكاد يشك من لفظ التخصيص خصوصا نحو قول الباقية لا يجرى من رضاع اقل من رضاع يوم طفله و  
خمس عشر سنة متواليات من امره واحد ونحوه ما كان ظاهره ارادة القيد من جمع ما ذكرناه فلهذا في اعتبارنا الاثر في الاثر الذي ذكره الخارج عنه  
كما يشهد له بعض ما ساعد من بعض من دعوى الوفاق على عقد النكاح الرضاع منها فم لا يعتبر في النشر قبله الاثر في جبال الرجل فلعنا واجامنا وطلق الزوج  
وهي حامل منه ثم وضعت بعد ذلك ولنا وارضعته هي حامل بنا على كونها لو اذنت او طلقها وهي مريض وما من عنها كل ما رخصت ولذا نشر هذا الرضاع في  
كما لو كانت في حال خلاف احد من قبل الاجماع بقية عليه بل في ذلك غير ان لا فرق بين ان يرضع في العدة وبعد ما ولا بين طول المدد وقصرها ولا بين ان  
ينقطع اللبن ثم يعود وعدمه لانه لم يحدث ما يحال اللبن عليه فهو على استمراره منسوبا اليه لكن بشرط ان يكون الرضاع ولذا لم يرضع في الحمل واعتبر كونها  
قبلها من حين الولادة والافلا وكذا لو تزوجت دخل بها الزوج الثاني ولم يحمل منه بل ان حملت منه مع كون اللبن بحاله لم ينقطع ولم يحدث منه فانه  
فانه لا الاول ايضا بخلاف اجده بانه كما عرفت في الاعراف به الاصل الذي مقتضاها ذلك بقية حتى مع زيادة المكنة كونه للثاني وعرفنا القطع به بل في  
اجده بخلافه عندنا فلم يحكم عن الشافعي احد قوله ان زاد بعد اربعين يوما من الحمل الثاني فهو لها ماعلا الظاهر ان زيادة سبب الحمل الثاني فيكون  
للمن الزوجين في ذلك وهذا قول موجه على القول بالاكتفاء بالحمل وان كان العمل على الاول فلهذا من كنه بالحمل في حال الذي ينفذ العمل على  
الاول اما لو انقطع اللبن انقطاعا دائما ثم عاد في وقت يمكن ان يكون للحمل من الثاني ودرما حادثة بعض اربعين يوما لم يقطع على عودته ومع كان اللبن لم يرد  
الاول بلا خلاف جده عندنا بل في ذلك نسبة الى قطع الاحتيا نفع عن الشافعي قوله انه لا اول ما لم تلبس الثاني قط لان الحمل لا ينقطع اللبن وانما خلفه الله  
للولد من وجب حاجته اليه هو غذاء الولد لا غذاء الحمل الذي يغذي بهم الغرض قول اخر انه يكون لها ما مع انتهاء الى حال ينزل معه اللبن فلهذا رجحوا  
بوما لان اللبن كان لا اول فلما عاد وجد الحمل فالنظم ان يرجع بسبب الحمل الثاني فكان مضافا اليها كما لو لم ينقطع واما اصحابنا فنقد عرفت انما هم على  
كونه للثاني نعم لو اتصل اللبن لم ينقطع اللبن حتى تنضع الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع لا اول فادعوا جبال الحمل ولا لان الاصل عدم الحدوث ان كان  
وكما يزيد بالحمل زيد بدنه وما بعد الوضع للثاني خاصة اجماعا من الكل من كنه قوله انه لا اول فادعوا جبال الحمل ولا لان الاصل عدم الحدوث ان كان  
حاجة للولود الى اللبن يمنع كونه لتغيره في كنف اللثام نسبة الى اجماع أهل العلم لان الولادة اقوى من صالة استمرار اللبن وهذا حاصل ما عندنا من مقتضا  
من الاصحاب لكن لا يخفى عليك اشكاله في كنه من افاده ضرورة عدم معذرية العقل في ذلك لا دليل شرعي قاطع القيد يؤخذ بعلمه لداق في كنف اللثام  
في الاول الذي اخلاف فيه عندهم ولم يتجدد منه سبب غير السبب الاول بعد ان حكم عن كنهه ما ذكرناه فامل ان يدعوا ما طال حتى علم انه قد رخصه على الاول  
بجنوه يخرج من خصمه من الافراد ودعوى ان لا يرد في كنف اللثام هذه النسبة جيدة ان تمت في وقت ما ذكرناه ضرورة ان مكان دعوى كون اللبن لها بغيره  
الافراد ومع يمكن ان يكون حكمه نشر الحرة بالنسبة اليها معا لاطلاق اول الرضاع وحده مع ما يظن به اعتبارا هذه اللبن الا كما ان من يضع من لبن في اشيا  
كل وضعة من لبن اخر ولعل هذا اقوى كيف كان فالمدار على صدق نسبة اللبن اجزاء الحكم عليه الله العالم **المشقة الثانية** الكنية ان لا يكره في الحمل  
مع الرضاع اجماعا بغيره خصوصا مستفيضه ومتواتر بل لا الرضعة الكاملة على اللبن لا الاحتياط في عظمة كارت تكون اجماعا على كنهه في حكمه  
وفي الحق وعدة مواضع من كنهه للصوص المستفيضه والمتواترة الواردة في القيد بغيره ابل صرح جملة منها بعدم الاعتناء بالرضع والرضع من كنهه  
فلا عكس كثير من العامة كما في حديثه اصحها وما لذلك الاوزاعي والثوري والبطي واليبس سعد بن الجهم وعطوف الرضاع وان قالوا بل ذلك عن علي بن عيسى  
واما هو علمه بالطلان وما اقر به دعوى اللبث منهم اجماع أهل العلم على نشر الحرة بمثل ما يظن به الصائم مع ان الحكم عن اكثرهم مواظبا واغرب  
مشوعا عن الشيخ الثباني وابو ادريس ثم من حكاه ذلك عن بعض اصحابنا ولو عرفه نعم على الصكر في عائم الاسلام انه دعوى هو امير المؤمنين انه فان عجم  
من الرضاع كثير وقيل له حتى المقتضى الواحد ثم قال هذا قول ابن صوابه لم يندبره ولا قوله بل لا ندين بقوله انما انكره الذي ارضعته وارضعها  
يعتق على القليل والكثير وعن ابن الجبلة انه قال هذا خلفه في رواية من الوجهين جميعا في عهد الرضاع الحرة الا ان الذي وجبه الفتنة في احتياط الامر  
فمنه كتمان روع عليه لم يرضع ملة بطر القليل ما بالفضل والوجود في كنف الكاح الا انه قد استمر المدد على خلافها وعلى بينهما بالاشتماع  
لا دليل لها الا العمومات في مكانة علي بن هزبل في الصحيح لا في الحسن يشبهه اجماع من الرضاع فكذلك اليه قليله وكثيره ولو الضميف جبال العامة  
الزيد بن عبد بن علي بن ابي بصير على انه قال الرضعة الواحدة كالمقتضى في محل له ابداء لقوى الرضاع الذي يثبت اللحم والدم هو الذي يرضع منه  
عقل يستفعل والحسن الغمر مسئلة عما يحرم من الرضاع قال اذا رضع حتى يمتلئ بطنه فان ذلك يثبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم لكن الجميع في ضرورة  
تخصيص العمومات وتصورها من معارضة النصوص الصحيحة لضيق الشهادة رواية وفوقها ما من الشدة في الصفات والرسا والاختلاف في مكانة وموقفه  
أهل الخلاف في مخالفة أهل الحق في ذلك كمنه الاولين والحق الاخير يتخذ بعد الرضعة لا الضميفها واما مكان حمل الصحيح على ما يبلغ اللحم بعضه خصوصا  
بالقيد سواء كان قليلا او كثيرا بل يمكن تنزيله على الحرة بعد العظم كل ذلك مضافا الى ان من الغافل واستقر في الاجماع جدها على خلافها  
قطع الاحتياط في ذلك من دون النشر في ذلك انما تكلم به وعدا لا عندنا به فلا ينبغي الشك في من هذا الوجه وكيف كان فلا احتياط في ذلك  
الوضاع الحرة بقدره ان ثلثة الاشهر الزمان العدة والمثبوت التحريم بكل منها خلافا للحكم عن القيد والديلمي خصوصا الحكم بالعدة والمثبوت تحريم  
فيما حكم من ههنا على الزمان والمقتضى على الاثر من عند الاخير بل لا روية والحكم عن ابن سعد من تخصص النارية بما عدا الاثر لان الاقوى

المصنف

الاشهر في ذلك

















بنیاد رکھیں  
فلاحی کاموں کے لیے

فیضانِ اقبال







النسبين نعم  
هي تحققة

من الرضاعة ولا من الاخت منه ولا من غيرها بل هو لغة وعرفا كما ان الفاظ النسب جميعها في اللغة والعرف قاذرون من الرضاعة والاب منه فالأخت منه مثل هذه  
يرجع فيها اليها على حسب الرجوع اليها في سائر النسب قوله بجرم من الرضاعة الخ لا يثبت في الابان ما جرم بالرضاعة اي كل شخص من شخص المحرم مما كان موضوعا  
منها النسب يظهر من هو مسمى باسمه من الرضاعة غير فرق بين موضوع الختم النسب المصاهرة وغيره فيكون المصاهرة ما جرم به لا بيان كيفية علفه  
وكيفية تأثيره بالنسبة الى ما يرجع الى موضوع الحكم بالبر هو وظيفة الشارع وبذلك كله اقتضى له ما ذكره من واحد من الامكان من غير ان يثبت في الرضاعة من الاب  
الرضاعة والام الرضاعة في الرضاعة ونعنيهم من اصول الرضاعة ذلك لا يختص بعنوان ما جرم من النسب فيهم من فرق كون لابط النسب ان علا بجرم عليه كذا قوله  
منه من لانث ولو بواسطه فكذلك بجرم على الاب الرضاعي كما لو ولد منه كذا الام النسبية وان علم بجرم عليه كذا ما ولد منها ولو بواسطه فكذلك الام الرضاة  
وهكذا في كل عنوان من اسماء النسب جعلك موضوعا للحل والحرمة في مصاهرة وغيره ما يحرم في تحصيل ذلك من الفلوات الرضاة وليس شيء منها موجودا في اصول الرضاعة  
وفرد في فرد خاصة ومن هناك كان نشر الحرمة مقصورا في الثالثة او عامما لم يجرى مجرى النسب من حيث المصاهرة وتحريم في الآخر على حسب ما في النسب  
لانما جرم من الرضاعة ما جرم من النسب باسج للفعل ان يترك اخ الرضاة ثبانا كانت هي اخ له ضرور عدم كونها بنتا رضاعية ولا ربيبة كذا عرفنا  
والختم النسب بها البنت الربيبة ومثلها من الرضاعة بجرم عليها ما اخذ الولد التي قد يثبت غير موجود في الخارج وغيره من المذكورين المذكورين المذكورين  
فلما جرم مثلها من الرضاعة فليس من عنوان الحرمة النسب بجرم غيره بعد من اختصاص الحرمة الشرعية في البنت الربيبة من النسب الرضاة والغرض من هذا  
في الحرمة المذكورة انما يثبت من الرضاعة شرعا بالاعتبار الرضاة احب اليه من النسب المصاهرة بعد علفه عند الشارع الرضاة غير العلفه العرفية المتابعة للنسب  
التي اولى اليها اول لغة بعد ذكر المحرمات من النسب بجرم ولولا انها كرم الرضاة واخواتكم مكفيا عن غيرها بعباسها على اسم الختم ذلك مصاهرة من لغة  
والختم لانها رعية الابن ومنكوهة الابن ام الزوجة وهكذا وقد ظهر لك من ذلك قوله بجرم من الرضاة الخ المنفوق عليه من المسلمين بل الظاهر ان عند  
الفرق من وجوه الحكم التي قد اوديت للنسب ومن الكلام الذي قد انحصر لاختصاصه ان لا يظهر لك عدم احبا جازي بيان من جرم عليه الرضاة ضرور  
صراحتي في موضوع الجرم هو موضوع الجرم بالنسب المحرم عليه بغير محرم عليه في الجملة هو هو ولكن مع ضم اسم الرضاة ولفظه الى اسم المحرم بد ونقول  
بدل تحريم الاخت من النسب تحريم الاخت من الرضاعة والبنت كذلك هكذا في جملة الابن منكوهة الابن الجمع بين الاخيرين عرفي لك ما هو من اسماء النسب  
اليه لفظا من الرضاة ويقع الحكم على من المحل المحرم والحد له والتحريم عليه فلا يتقبل لبار تحريم النسب الابن زيادة لفظا من الرضاة الى موضوع التحريم كذا  
هو اسم اسماء النسب ان ذلك هو المعنى والمدار في كل شيء اذ عرف من الرضاة نظريه شخص عنوان حرمة في النسب تضيف اليه من الرضاة من حكم  
بالحرمة ولا يثبت عليك ان المراد بنشر الرضاة الحرمة في المصاهرة انه يحد مصاهرة بمعنى ان الاجنبية لو ارضعت لك مثلاً لكانت بمنزلة زوجتك فحرمت اليها لانها  
من امهات نسائك كما هو جازي من المراد من نشر ذلك على النسب في النسب لان وجود سبب المصاهرة وهو النكاح نعم الرضاة جعل اقلها في الرضاة  
بمنزلة الام من النسب الحرمة التي توجب فيها معان النكاح كك منكوهة الابن وصحوا الابن الرضاة والجمع بين الاخيرين من الرضاة وبما جملة الرضاة يوجد  
العلقة النسبية بينهما القوم بالنسب المصاهرة لا انه يوجد المصاهرة ضرور عدم انقضاء الدليل بل ان الدلالة خلافه لا يمكن تصحيح الجمع والاضرب  
على ذلك الاما دل عليه بل يخصص لا يتعدك منطوقه كما ستعرف فظهر لك ان المدار على عنوان النسب في ما موضوعا للحرمة المصاهرة وغيرها انظروا  
فلا يثبت عليك ذلك ما يشرع من الفاظ الاقدار المشتركة ما هي ليست من شخص عنوان الحرمة النسب كرفع فيه جملته من الاعاظم ولا يلزم عليه الا من حتى يقع فيه  
تحريم جملة ما احل الله فغفلة من جملة الحال لا يحتاج الى ما في ذكره من سندا اربع صور من صراط جرم من الرضاة الخ جازي في المنطق في نسق  
قد جرم من الرضاة وقد جرم من الاخت في النسب جرم لانها انما ام او زوجه ايا ما في الرضاة فان كانت حرة انت وان لم تكن كذلك لم يجرم كما لو ولد  
اجنبية اخاك واخلك المحرم والثابتة ام ولد الولد جازي لانها اما بنت او زوجه او بنتى الرضاة فلا تكون احداهما مثل ان ترضع كاجنبية لرب لان فانها ام  
الولد وليقت حراما الثالث زوجه الولد في النسب جرم لانها اما امك او زوجه او بنتى الرضاة فلا تكون كذلك كما اذا ارضعت اجنبية ولدت فانها احد  
بامك لان زوجه لك او ابنة اخك لست في النسب جرم لانها اما ابنتك او بنتك ولدك فبذلك اجنبية ولدك فبذلك اجنبية ولدك فبذلك اجنبية ولدك فبذلك  
ضرور عدم كون شيء منها عنوانا للحرمة في الشرع بل موضوع للحرمة في الاول من النسب ومنكوهة الابن مثلها في الرضاة حرمت ابنة كذا ام الاخت كذا جازي  
استثنا ومن نظريه في الرضاة وفي الثانية البنت حليلة الابن ومثلها من الرضاة كذا ام ولد الولد كذا جازي في الاثنية الام والام الزوجة  
ومثلها الرضاة ثلث اجدد الولد في الرابعة البنت الربيبة ومثلها الرضاة ثابتة لاخت الولد الذي هو لفظ من ربه للعدا المسرة لانها انما انقضت  
افراقة النسب المحرم على الرضاة وليس هو مما جعله الشارع عنوانا للحرمة لانها الابن يربها العلة من هذا الاستثناء الذي هو في الاصل بعض الرضاة  
اخصاص خروج الرضاة عن النسب حتى الفاظ الوارد النسب لا تعاقب في هذه الفاظ الابن بمعنى انه ليس هناك لفظ ولو لازم النسب بجرم بعن  
نظريه في الرضاة الا انه في الفاظ لكن ذلك على فرض ما يثبت لك في كذا وكذا كيف كان ضد ظنك ما ذكرنا اما ان يطبق ذلك الاولون يعملون له لخصوصا  
جلد الفاضل المتجر الاخوان دلا بوالحسن الشريف ثرا لال الرضاة بل يظهر لك في جملة ما ذكره السيد الدمشقي في مسالته التي علمت على هذه المسئلة  
وتسمع انشاء الله وبالله تعالى تدل لك كما انه يظهر لك لو بوجه المسئلة الثانية وهي كل من ينسب الفعل الى الولد ولدت وفضلها ما جرم  
على هذا الرضاة لانهم اخوه من الاب لاد ومن الاب الاخوان من عنوان الحرمة النسب فيهم مثلها في الرضاة وكل من ينسب الرضاة بالبنوة ولا يكون  
اخوه من الام فيجوزون بغيره وان تنزلوا عليه لا يحرم عليه من ينسب اليها بالنسب من صا صغر غير بنه وان كان هو اخا من الام لانك قد عرفت صراحة  
النصوص انما اتحاد الفعل في الحرمة فيجوز هذا الفرع بالخرج من عموم قوله صلى الله عليه وسلم انما ينسب الى من يرضع له كذا في قوله صلى الله عليه وسلم

النسب في الرضاة  
نعم هي تحققة  
على النسب

# كتاب النكاح

في نكاح  
الرضع  
على الكتاب

وهل يحرم عليه نسل لآخوه من الام نكاحا بمعنى الرضعة بلين الخ من الام الظاهر ذلك فتوخر اختصاص الاشراط في الرضعة من لمة واحدة كما  
 سمعنا الحنفية مفسدا والله العار **المسئلة الثانية** لا ينعكس ابو الرضعة في ولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا ولا في ولاد ورضع الرضعة  
 ولادة لارضاعها لانهم صاروا في حكم ولدها في النكاح فانه لا ينعكس في غيره كما وان جرحه وادرس بل ينسب بعضهم الى الشتر بل بما اذعي الاجماع عليه المستقيمة  
 كصحة ان يهر باره لرسول عيسى بن جعفر بن عيسى اب جعفر ثنائي عليه السلام ان مرضه ارضع صبيانا هل يحل له ان تزوج ابنته وزوجها فقال لها ابو  
 ما سئلت من ههنا يؤتى ان يقول الناس حرمت عليه ان يزوج ابنته بل ان يزوج ابنته الممثلة له ان يزوج ابنته الممثلة له ان يزوج ابنته الممثلة له  
 غير هاتين القولين عشر متفرقات ماحل لك منهن شئ فكرت في موضع سئالتك وصحح الجرس قال كتبنا الى محمد بن الحسن بن علي العسكري امرته ارضع ولد  
 الرجل هل يحل له ذلك الرجل ان يزوج ابنته هذا الرضعة لا وقوعه لا على الروي يوجب بن فوج قال كتبنا الى محمد بن الحسن امرته ارضعت  
 ولدي يجوز ان تزوج بعض لها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صامتة له وكذلك والمنافسة بان ولدها ولد الرجل لم يكونوا بالرضع لا لولده  
 ولدها وهم غير محرمي النسب فثبت ان الشتر ذلك بينه وبين الزنايب التوفيق حرمهم على الدخول بانهم ولدوا لغيره ان الرضاع انما يحرم ما يحرم بالنسب  
 خاصة لا الاخر منه من المصاهرة المتوفقة بحرمها في النسب سبيل اخر وهو النكاح فضلا عن الرضاع كأنها امرها في مقابلة النكاح فاعلموا ان الرضاع  
 والقاضي بل ان الرضاع هو الحلال في جميع غيره كما عرفت من الغريب ما عرفت في محل الدخول ان النسب كالحكمي من عبارته ان قال اشبهته ان اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعا  
 لا عزم على الرضعة لقوله ثم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وهذا لا يجوز النسب يحرم الرضاع لكن هذا الشتر في ذنبه لا يجوز ذلك نكاحا ولا يزوج  
 بن مهران رويته ابوبن فوج وما عرفت في هذه المسئلة مما عرفت في شتره بين الاصحاب وعليها العمل يمكن ان يرد بنفي اشبهته عن قضائنا الفوعة  
 وان خرجنا عنها بالنكاح كعاشا بشتره لا تعبيرا لاشبهته بعرفه راده ما ذكرناه منه في شتره فقديمه وح يمكن عدم معرفته الخلاف بالنسب الى التوريب الذي  
 نقله عن الشتر وبناؤه ان سادته المحقق وقبله ابو ابراهيم مصروفا بالحكمة فالمسئلة لا يرد بها وكان الوجه تخصيصه لارضاع الرضعة بالنسب في النكاح  
 عدم حية الرضاع منها اصل ولد الذي هو المنشأ في التوريب عليه لعرفنا من اعتبار اتحاد النكاح بخلاف صاحب اللبن فان جميع اولاده يحرمون على الرضعة  
 ورضاعا كما تقدم مضى الى ما اشار اليه جرح عيسى من ان المنشأ في التوريب ليس النكاح الذي هو من تركه من الرضاع والنسب بل لا يشترط النسب في  
 اشكاله الحكمي ومن الغريب تردد بعض متأخري السانحين في اسئل المحرم بعد ما سمعت التصوص العبرة المقصدة بالعمل بالاحياط واصالة الحرمة في  
 وجباله من معارضة ما عدا الاصل القطع بعد تنبيه ما عدا ما عدا من منصوص الرضاع من كون عنوان المحرم منه ما يحرم من النسب المفروض عند النكاح  
 كما عرفت الذي يمكن منع دلالة على المحرم ذلك فلا شتر في بينهما وبين اولاد النكاح مع التسليم بل لعلة الظاهر المنشأ منها خصوصا بعد كراهي مقام الصديق  
 البيان في خصصها بما لها كما هو مقتضى الفوعة على حملها على الكراهة العبرة عن سببها لمقصودها خيرا من غيرها وانما الكلام في انه هل ينكح ولادة  
 الذين لم يرضعوا من هذا اللبن اولاد هذه الرضعة واولاد حملها هل اهل القائل الشتر في ذنبه لا يجوز بل على الاول منها الاجماع عليه تسليم جرحه  
 اولاد الايام الاخوة منهم بل الحرمة بينهم من مقتضى حكمة اطلاق المنزلة ولكن مع ذلك لا يوجب الجواز وفا للحكمي عن اكثر الاصل بعدم منع الاجماع المزبور بل  
 الحكمي عنه يقتضي الحكم بالجواز من هنا احتمل اجماعه على التوريب على الابن على المنزلة في الجملة بل يميل الى خلافه الجواز لوجوه من الحرمة بينهما في  
 الجواز في المسامحة كما كان الحكمي عن الشهدان بعض خلفه من الحرمة اما ان الرضعة قد جعلت على المعنى الذي هو اخر ما صنفه بخلق الجواز ومنع تسليم  
 الشتر المزبور ذلك فثبت ان مكان كون المراد منه ذلك بالنسب الى التوريب على الابن بل لعلة المنشأ من خصوصها من غيرها وانما الكلام في انه هل ينكح ولادة  
 انها على الحكم الذي قد سبق له على ان منصوص العلة بناء على حجة غير محتمل العلة براد منه ذنبه الحكمي في كل موضوع وجدك بنه العلة بخلاف الحر  
 لاسكارها الغرض من حرمة كل منكر ومقتضى الحرمة في كل ما صاروا في حكم ولدها لا الحرمة بالنسب الى ولادة صديق عدم كون ذلك من مقتضى العلة  
 بل هو من مقتضى العلة بغيرها انما صاروا في حكم ولدها لا الحرمة بالنسب الى ولادة صديق عدم كون ذلك من مقتضى العلة  
 وقال ولد الفحل والرضعة ما حرموا على الرضعة الا بصريته من اخوة ولدها وهي النسب فثبت في الاولاد والربايب المحرمون في الرضعة  
 مقتضى ذلك التوريب بالرضاع كل امرته صار من امرته بنسب او صاهرة وان لم يوجد سببها فحرم الرضعة على الرضعة بصريته بنسبها  
 ام الزوج باعنا ركا بنجدة ولدها بل بما صرح بعض هؤلاء بجملة اخيهما عليه السلام فاذا ارضعت ولدها اخته وجرح من لم يرضع بل من بعض  
 في ما لا يشرع الحرمة بينهما من النكاح ولادة في ابا الرضعة واولادهم اذا حرم على الرضعة لكونهم بمنزلة ولدها باعتبار اخوة ولدها بالنسب  
 الفحل واولادهم ضررون صريون الرضعة ولدها بالرضاع فيكون بمنزلة الولد له على حسب ما سمعنا ابا الرضعة فحرمون عليه هكذا بالنسب  
 جداته من طرف الابن لانه على حسب العموم في الرضعة وبالحكمة متى انقض الرضعة من امرته واحدة وليس فحل واحد فثبت الاخوة بينهما وبين اخوة  
 كل منهما وان شتر الحرمة بينهما في الاباء النسب والرضاع عن غيرهن بين المصاهرة والنسب بل ثبت على بعض الوسائل المعروفة هذه المسئلة  
 وابنتها اموا عجيبة واشتباغ غريبة يقطع من لاد في نظر جرح جماع المذهب الذين حتى التزم فيها حرمة كل امرته ارضعت ولدا بعض المحرمين  
 رضاعا بصريتهما بالرضاع بمنزلة ذلك الحرث امرضعت ابن الخالة وهكذا بل مقتضى ما ذكره في مسائلهم حرمة بنات عم رسول الله  
 جميعهن بسبب صامع مع جرحه هذه لمة واحدة بلين فحل واحد فثبت ذلك صارا خالدا تسليم ذلك اخوة النبي ليجوز من فلا يجوز نكاح احد  
 من بنات عمه وهو مخالف لصريح قوله تعالى انا احللتنا لدا وحلت لي قوله بنات عمك بنات عمائك ولطافنا الصداق والبا وقوله اللهم مع الويد  
 في زوج النبي من قبله خطبة كبريى مشهورة معروفة بل مخالف لصريح موثق يوشن بن يعقوب قال سئلت ابا عبد الله عن امره ارضعت وارضعت

في نكاح  
الرضع  
من غير  
النسب  
على الكتاب

اخوته







احتمالات

ومن بعد سقوط البعوض الرجوع على الموضع ثم يجي البحث فيه بتأثير شئ من ذلك على الزوج وفيه قولان فمشاؤهما احتمالان بضع بالقبول  
باعتبار كونه كالا موالا لا يباعا باني النكاح التخلع ولا يحد على الموضع المهر ونكح به المثل فادون وكذا التخلع في المثل نكح فللزوج الرجوع على  
الموضع بما اذاه ان كان قد قصد التخلع بالارضاع والامه تكن متعدية بل كانت كمن جبر شرا فملكه فزنى فيه مضره بل هي حسنة على الموضع فلا يسيل  
عليها لكن في تلك تبعات جميع المقاصد الوجه عدم الفرق في الصداق وعدمه لان اطلاقه اموال موجهه على كل حال فان كان البضع للمحلى بها  
صحيح المحالين والافان والعرف يثبت به بالخبر بعد تحقق الاثبات فيه ونحوه واضح فانه هو كمن قد منع كون البضع من الاموال ضرورا عند صدق  
المال يتصرفه ولذا لم يفتقر به عن ولا استطاعه ولا بالمهر من مقابلته حتى لا يغير ذلك من لوازم المال يتصرفه وملك الانتفاع في مقابلته لملك المهر بقية  
بكونه ما لا اموال قد يكون عوضا شرا الغير للمال كما في المثل لاروش الجنايات على ان ملك الانتفاع غير ملك المقتضى ولذا يصح له نقله بالغير  
كما لا يصح له الرجوع على الوالي بل على المشتبه لا عليها او على غيرها لو قلنا ان نفسها بل من ذلك يعلم انه ليس من منافع المحل القابل بمال فمضاد ان يكون  
ما لا ينفع له لعله لا قال الصواب لكل اثر زده مستنده الشك في ضمان منفعة البضع قلنا ان كان المحل غير مبيع بعد ورا لا لكان للزوج به المثل ولو  
كان الذي غير اريدوا انفسهم ان الحق الرجوع على المصغر في الحق ضعف نفسها بما زاد من مهر المثل على المسمى لها الرجوع عليها بما زاد من المسمى عليه  
نعم بقا صحتها بالمساوي من مهر المثل للمتي ومن جميع ما ذكرناه يعلم لكلامه فيما ذكره في ذلك بغير الغرض من الصواب لباقيتها ما لو كان لوضع بغير الصغر  
والكبرية علما لكونه بغيره غلبت في المحامات بالاسبق او عدم الضمان وجهين من اوجه المباشرة لاثبات في محرم قد تتعاضد معها لا يوجب الضمان كاللومس  
بمتغيره من مباشرة اطلاق مال الغير مع قد تتعاضد على المنع قبل در بظاهر من المصداق واكثر المحامات ان تمكنها بمنزلة المباشرة به صريح كونه بل في ذلك انما  
القطع بالحاق التمكن بالمباشرة وعلله لان الموضع غير متغير وكان تمكنها من اموال لوضع بمنزلة الفعل لكن لا يمكن اجاعا لاج من نظر وفرضها قال  
في ذلك لو قبلها مباشرة الصغرة والكبرية في الفعل يكون بغيره ولا يرجع الزوج على الموضع لا يصف ما يغيره لكان وجه من ضمانه مطلقا  
ان يقول الكبرية ولكن مع الحاجة بان يخصص لوضع فيها ولو ثبت جوده الصغرة على ذلك فان في ضمانها من وجهين كونهما مامون بذلك شرعا  
بسلطه فعلها ضمنا وكونهما حسنة ومن تحقق لاثبات المباشرة التي هي من الاستباقات في ذلك فاعلم ان كونهما كالتبطل ونحوهما ومنها ان يكون الكبرية  
مكرهه فان لا كراهه بغيره فمما المال المحقق فضلا عن مثل هذا فيمكن دعوى الرجوع على المكره باعتبار قوة السبب على المباشرة ولكن لا ينجح عليك  
ما ينجح ذلك بعد ان عرفنا ان الحق سقوط المهر وان البضع ليس من الاموال وكان جازما في كلامهم في المقام بتعويله ما وقع في جنبة وضاد الشافعي في تحقيق  
ما عرفنا ان لا يمكن اجماعا او لبدا خاصا وانما هو العار وكيف كان هذا ظهر لنا من ما يتفرع على الضابط السابق ما لو كان له رجوعا بغيره كونه  
فارضعها الكبرية ضرورية انتم في كل حال من ابدان كان من لينة وان لم يكن خذبا لكبريان كان قد اذلهما شبهة ثم عقد عليها ولم يدخلها وكان قد  
دخلها واطلها وهي ان لم يمتد منه ثم بعد العدة قد عقد عليها ولم يدخلها فان الصغرة تزوج تكون بغيره بضاعها من لينة فهو عليه الكبرية ام امرته لا اثر  
من ارضاعها من النسب ولو نحو مثل ما هذا المصاهرة المتخوصية بغير بضاع كما عرف تحقيقه سابقا وكذا يحرم ان ابدان كان رضاعها بالغير لينة  
لكن اذا كان قد دخلها بالكبرية لم تكون الصغرة بريبة قد دخلها بها والكبرية ام امرأة ولا يمكن قد دخلها بالغير الكبرية تحب لكونها ام امرته دون الصغرة  
التي هي بريبة لم يدخلها بها نعم بغيره عند هذا سبب تمامها مع الام في استدامة عقد نكاحها القوي كالعقد عليها ابدا الذي لا يفسد بطلان العقد  
صلاحه للثبوت فيها شرعا وانما يشرع في احدى دول الاخرى ترجيح بل يرجح فليس هذا البطلان ومثله باقيا بل خلاف احد في شئ من ذلك بل  
الظا الاطلاق عليه قال الصادق في الصغرة في جبر ابن سنان لو ان رجلا تزوج جارية بضعافا رضعها امرته فسد نكاحها قال في الصحيح الاخر في رجل  
تزوج جارية صغرة فارضعها امرته وام ولد له قال تحرم عليه بل على الاضاح دعواه صريحا لكن بما اشكل بان اصاله بقاء صحته نكاح الصغرة بغيره  
زوجها والمائع انما طر في نكاح الموضع وضاده بصر المانع بالنسبة اليها لا يستلزم فشا ما خلا عنه فبان ان ذلك على العقد عليها ما دفعه فباسم الفاعل  
وستمع الجواب عن آخر الف مضافا الى منافاته للمعتبر بل في خبر ابن مهران الا في الصغرة بحرم الكبرية والصغرة بل لعله المراد من قوله صدق كاحل  
سنة فلا اشكال في الحكم الاول بان يجرى صدق الامية والبينة بتحقيق انفساخ النكاح فلا تكون الكبرية ام امرته بل عند الثالثة الصادق فيتحمل صدق  
الزوج فعلا ضروريا استلزم صدق الامية فيخ الزوج لانه اذا ان صدق البينة وكذا الكلام في تحقيق النكاح استدامة العقد بين بالنسبة للام  
وبينها الذي قلنا انه يقضى في العقد بين حرمة الام دون لوبية التي لم تجد بالعقد عليها مع فرض عدم الدخول بانها اذا يمكن دفع الاول  
منها بناء على تحقق حرمة بارضاع من كانت وجبة لانه لو سلمنا عدم الصلح المبرور فصار لكن لا يثبت انها كانت وجبة وان افصح عقدها في اول  
ازمنة صدق البينة بل يمكن دفعه بناء على عدم ايقانها بان ظا النص الفوق لا كفا في الحرمة بصدق الامية المقارنة للصحة الزوجية بصدق البينة  
الزمان وان كان محتملا بالنسبة الى الثالثة اي البينة والامية وانفساخ الزوجية ضروريا كونهما معلولان لعله واحد لكن اخر ما ان الزوجية متصل  
بالاول مان صدق الامية فليس من صدقها من كانت وجبة بل لعل ذلك كاف في الاندراج تحت احتمالنا لا يتخلل من كانت وجبة كالكلام  
ذلك اذ ابو جعفر فينا مع من خبر ابن مهران الا في الشمل على الفرق بين الصورتين اما الثاني فليس له ادم المجمع انه تحقق في زمان ثم في  
بل المراد انما اتحد زمان البينة والامية بالجبر الاخير من الوضاع فاستدامة العقد بين عليهما غير ممكن وانفساخ احدهما بالخصوص فيخرج من غير مرجع  
فليس لانفساخهما وتحريم الكبرية باعتبار انها ام الزوجة بالتقريب الذي يمتد له في حقه والريبة لعدم الدخول بها بما يجوز له بتد العقد عليها ودعوى  
الام بالانفساخ لتحقيق سبب التحريم فيها وابقاء الريبة على عقدتها الاول بينهما ما لم يفر من انحاز زمان تحقيقها اي البينة والامية فلا مجال للمترجح

فان قيل في نكاحها  
فان قيل في نكاحها  
فان قيل في نكاحها

# كتاب النكاح

وتحفظ سببا لتخريفها لا بقصده كما هو واضح واخلال المترجيع بالفرقة مع انه من انظر النقص الفلوي بدفعه لهما ان الفرقة لا يخرج النقص  
واضا لتسببه طاهرا لا لترجيع الشك في السبب الاجترار العقد عليها وادعة وكيف كان فلكل منهما ان كان وحلها لانه يستقر به ولا ينحصر  
ثمة الفسخ في البصع حاصنه ببناء على ان النضع من الاموال يمكن الرجوع عليها بما اثبت عليها من بضعها فترجع عليها بمهر المثل بل في كشف اللثام  
ان كما لو طلعا بمهرها وتكررت الرجوع في العقد فخلقت من زوجة ثم صدقة فانها تفرق المهر بما فوئت عليه البصع وقال لا يجدي الفرق ببقائها  
حلها في المسئلة كما في التذكرة ذلك لكون قد عرفنا في ذلك كله سابقا ولا يمكن قد دخل بها فلا مهر لها لان ليس لها مهرها ولما عرفت من ان ذلك  
انصاخ العقد كمل غير ذلك من العقود على ما عرفت سابقا ومنه يعلم ما في قوله وللمصغر مهرها وان لم يخرجهما كمل في صون عدم الدخول بالام لا راسا  
من عليه لا ينصاح العقد بالجمع الذي عرفت والفرقة قد حصل وعلم ان قد عرفت ان مفصول الانصاخ عدم رجوعها عليه بغير خصوصية  
التعقيب منه كما انك قد عرفت ان القول الذي حكاه المصنف من انصاف المهر بها جزم بالجميع مع المسئلة من واحد وان لا يجني عليه ما قبل الرجوع  
ر على الكثرة لانها هي التي فوئت عليه البصع وقد عرفت البحث في ذلك مفصلا في جميع الصور ولا يحتاج الى الاعادة كما لاحظه الى البحث فيما لو انصاع الكثرة  
لمرجوعين صغيرين فترقت له بعد الاطاحة بما سمعت يعلم متى كان ذلك حرمات الكثرة والمزنيان ان كان ذلك بلبه وكان قد حل الكثرة غير  
وق بين التعلقان لندعة ولا يكون قد حلها حرمات الكثرة التي هم ام زوجة بالنفري السابق دون المزنين لانها اربابا لم يدخلها مهرها فمهرها  
معا اذا الرضعا دعت ولا اختص الاصح بالام والاولى والثانية التي انصعت بعد تحقق انصاخ عقد الام والنفى بالمشيخ الا بذكر المهر  
بأنها فلا تخبر كما لا تخبر بصرفهما اختلاهما كانت زوجة له كما هو واضح ولو كان لمزوجان ووزوجته ربيعة فاصفها احدى الزوجين ولا يثبت  
ثم ارضعها الاخرى حرمات المزنعة الاولى الصغرى لصبر زوجها بالنفري السابق دون الثانية لانها ارضعها وهي منه لازوجته لا خارج  
عنهما كما لم يلبس لثامه بغيره وليس محرمته على الاب كما كشف عن ذلك جبريل بن مهزيار عن ابي جعفر قال قيل لمان رجل تزوج بحار فبعث  
فارضعها اخرته ثم ارضعها امرأه الاخرى فقال ابن من مريم حرمات عليها الجارية وامرأته فقال ابو جعفر اعط ابن مريم حرمات عليها الجارية وامرأته التي رضعها  
اولا فاما الاجرة فانها لا تخبر عليها فانها ارضعها وهي منه وهو صريح في الدعوى لا يلزم منه عدم حرمة ربيعة التي هي بنت مكرمات وحده لا دخولها  
صرون الفرق بين مصدران قوله تعالى وبما شكرتم الا في من حرم من بناتكم اللاتي حللتم بحرمات من قوله انما حرم الله على ما ذكرنا من الاصل فاعلم  
من من كانت زوجة تغافل لتسببه الطاهر في اعتبا واجتماع الامية والزوجية خصوصا مع استمرارية البقاء المشايخ صحت المشايخ راسا على  
قد عرفت ان هذا هو الحق والصانع بما جزم من النسب ليس السبب من انصاع صفة في ام مكرمات وجعلت الام المطلقة مثلا لبحر من ان هذا هو الحق والصانع  
فل الاطلاق وهو سبب التحريم مؤيدا فليس من انما لانها ام مكرمات وجعلت بل لانها كانت ام زوجة فعلا خلافا لربيه فان في النسب من كانت زوجة  
عن الاب الشريعة فمخرج مثلها الوضاع ولعله كذلك لانها كانت ام زوجة في الشريعة فمخرج مثلها الوضاع ولعله كذلك لانها كانت ام زوجة في الشريعة فمخرج مثلها الوضاع  
حاكما لغير جماعة بل في الاصطلاح كشماعة ايضا بل بما كان طامحا حكماء فمخرج ابن ادريس ايم ولكن مع ذلك كله قيل بل فمخرج ابن ادريس ايم ولكن مع ذلك كله قيل بل فمخرج ابن ادريس ايم  
صارنا انما لم يكن كانت زوجة بل بسبب ذلك ابن ادريس ايم في النافع واكثر الناحية بل لم يحل القول الاول الاعنى في قوله وان لم يجز ان قال مال اليه  
المصنف بقوله تعالى التحريم اولي ثم فافترس في الخبر ضعف سند صحيح بن ابي حمزة وموضع بل قال مع ذلك فهو مرسل لان الزاد بن جعفر حرمات يطلق النكاح  
وبقرينة ابن شمر في مقابلته لا كانت ربيعة وابن مهزيار لم يهد له الباقوة ولو اربابا بن جعفر الثاني هو نحو دبرية الزاد ذكره واحده فليس في ربيعة  
سمع ذلك بلا واسطة فالارسل المصحف على التفسير مع ان هذا الثاني بعيد ان طلاق ابن جعفر لا يعمل على الجواز ثم اخبره ذلك معللا لا بالصحة  
لان الاصح عدم اشتراط بقاء المعق في صحت التلقين بما وان ارضاع النسب هو محرم سابقا لاحقا فمخرج ابن ادريس ايم في النافع واكثر الناحية بل لم يحل القول الاول الاعنى في قوله وان لم يجز ان قال مال اليه  
الصدق لو كان هذا من مكان المنع اذا العجود لفظت الا الزوجية وهو جازم لا مشروطا بهم لا نظير لغيره في النسب كغيره مثل في الوضاع ومنه الارسل  
على تقدير ارادة الجواز من ابي جعفر بكثرة طلاقه في الباقوة لابن ابي حمزة على الجواز خصوصا بالنسبة بل في صلبه سدا لغيره من غير توقفه في سلبه  
ان حاد وهو ان يضعف المنة الا في المرافقة على هذه كثيرة وتوهم الارسل انه ضعيف فلان الدليل غير محتمل الجبريل يفي فيه الاصل عموم اصل خبر  
ذلك بعد عدم الاندراج انما انما انما في النكاح لا دليل له بان ذلك الحكم بالتحريم في الصورة الاولى للمعترف من كتابنا انما انما في النكاح لا دليل له بان ذلك الحكم بالتحريم في الصورة الاولى للمعترف من كتابنا  
صدقا لا مبة في الاندراج على انما انما انما في النكاح لا دليل له بان ذلك الحكم بالتحريم في الصورة الاولى للمعترف من كتابنا انما انما في النكاح لا دليل له بان ذلك الحكم بالتحريم في الصورة الاولى للمعترف من كتابنا  
لك ما قد مرنا ان كل من هذه الصناعات التي ذكرها المصنف في النكاح تحفظ الجواز الا من هذه المسئلة التي بيننا ما هي اما التحريم اما بعد  
على ما صورناه وديننا بل في سببها لما حال فيها ذكر المصنف من انه لو طلق زوجة بعد الدخول بها فارضعت نكاحا فمخرج ابن ادريس ايم في النافع واكثر الناحية بل لم يحل القول الاول الاعنى في قوله وان لم يجز ان قال مال اليه  
ربيعة عند خلوها بانها وام زوجة لكن في ذلك حرمات بن جعفر الصغرى ايم على تقدير الدخول لا كبره مبع على الاكتمال ارضاع من كانت زوجة وقد سبق منه  
بجواز ذلك لان الاولوية لا يفتني التحريم وكانه في ربيعة على كونه اخرا التحريم في السابق ارضاع عن الحكم ان قال لا توهم اخلا والمحكم من جهة الحكم  
من الزوجية هنا المزنعة وهما الرضعة لا شتر كما في المعنى المقصود التحريم وتوهم ما عرفت من خروج الفرق بين المسئلة في الدليل غير ضربة  
صلى الربيه على بنت من كانت زوجة فمخرج ابن ادريس ايم في النافع واكثر الناحية بل لم يحل القول الاول الاعنى في قوله وان لم يجز ان قال مال اليه  
حل اللفظ عليها بل لا ينبغي في اعتنا واجتماع وصف الامية والزوجية في الصدق ولا يكفي فيه الزوجية وناخر وصف الامية عنها بعد انصاخ الزوجية كما  
في المسئلة السابقة وهذا هو الذي حرم المصنف في هذا وميله الى الهللية الاولى كما عرفت الكلام في مفصله جدا وان هذا المسألة عجزت

من مكرمات

على





[illegible]















دون المحرم الا بالجمع كما ترى فاصبر على ما عرفت سنداً وعدلاً واعمالاً ولا لالة لاحتمال الجمع القوي بغير الجمع او بدون بعد الترويج والثقة  
هو احسن الاحمال وذلك لان هذا الخبر كما يظهر من الاستقراء الغنية وغيره بانوى لا يفيد الحرام المحال لان من وادعاهم عنه هو صحيح كحكمهم بغيره هو  
منه فظنوا ان المراد منه ما يشمل المحال فذهبوا وهو ليس كذلك ضرورة ان الصواب ان يقع الوطى المحرم متعباً للوطى المحال لا بالعقل الملك  
ولا ريب في كون ذلك من افراده ثابته ان يقع بهل لعقد الوطى قد عرفت ان ابن الجبجد يقول بالنسبة للموتى الذي سمعت ولد عوى وكونه لولدان  
الوطى المحرم لا يفيد طى المحال لا لولا دعوى الاجماع بخلافه ونفي الخلاف في حكم التثنية لكان له وجه لا لا لصواب جميعها او اكثرها مطلقاً فالبطلان  
بموتها الا انما لا يكون صحيحاً بذلك وامكان دعوى الاندراج تحت الحرام لا يفيد المحال ضرورة ان عليه المحال فيه بعد العقد عدم وقوعه بنا في ضد  
الحالة عليه فعلا بعد حصولها بسببها المخصوصة فهو متحقق في مثل الملك الذي هو ليس بسببها خاصاً للوطى لهذا الخرم ملوكه الولد على الولد بالملك  
بخلاف مقتضى تمامها ومن كان التحقيق في الخبر من كل منها في ملوكه الاخرين بل طهها عليه كلعرفت ولا بنا فيه النبوة المزبورة انما يقع  
الحرام قبل ايجاد سبب المحل لا ريب في عدم بناؤه لهذا الغرض ضرورة كون المراد فعله المحل لا تفديها ودعوى حيلة العقد عليها لا يفيد ما ظنوه  
ارادة ان الحرام من ذلك الصنف لا يفيد المحال منه لا المراد ما يشمل ذلك المحال من كل خبر بل قد يدعى ظهور لفظ الاثبات في بعض هذه النصوص المتعبد  
لها هو قابل للثبات من العقد الذي هو سبب حيلة الملك المتعبد للوطى ورجح تكون هذه النصوص المشتملة على التعليل المزبور الذي هو غير منطبق على ما  
الظاهر من حيث على مذاق العامة وما يعللون به بل قوله في الخبر السابق ولقد استلني بعض هؤلاء عن هذه المسئلة فظنوا اني شعرت بما قلنا من صحتها ذلك  
ومعوه ثبته ولقد فصلوا الامر في النصوص التي تدعيها ويقولون بانها ما فيها من الامامة العامة من النبوة كان كونه التعليل منهم فيما ليس من افراد مظاهر من  
على صدور ذلك منهم ثبته وان نفقته يكون فيها حق فيهم ما لم يتصور من ملوكهم كما ورد عنهم خصوصاً بعد التصريح في تلك النصوص بغير سبب بعين  
في المسئلة من اشكال ما ذكرنا يعلم من الرابض دعواه التي على عدم النشر كدعواه من الشبهة العامة على النشر وغير ذلك مما لا يخفى فانه لا بد من  
بما ذكرنا والله العالم هذا كله في الزنا واما الوطى بالثبته فالذي خرج به الشيخ وتبعه عليه نقله وتبعه عليه من قبله من اشكال النكاح الصحيح في الزنا  
عند المصنف والمحدثين احكامه عن ان لا يثبت له سبب مع النسب للعلل ولكن الاقوى الاول لا للظن بكونه اول من زنا ولا للظن من استمرار حملته من احكامه  
بالصحة في جميع الاحكام الا ما خرج ولا لاندراج قوله لا يثبت دعوى ارادة ما يثبت الوطى العقد من ضرورة عكس ثابته الجمع المحل للاجماع المحكي عن كونه  
المتعبد في المحال في حكمه وبالشبهة العظيمة نقله وتبعه عليه بل عن ابن السكيت في كتاب الامصا وصدقه في النصوص وهم الامامة في العهد في ذلك  
ذلك ان كان لا بأس ببيان ما ذكر من الاستقراء الاول بخصيص مع وقوعه كونه من الاولوية العرفية التي يكره عوى جميعها والله هو العالم واما  
النظر الى ما يحرم بغير الملك النظر اليه المنصوص في النظر الى المنظور والمعلوم على ان لا يمتنع ان يبين الامامة بين الامامة نقله وتبعه عليه ان هو خبر الشيخ  
الفاصولي ابن حمزة وزهره والعارضة في وقت وولده ويحيى بن سعيد الا في النهاية ولا في شرح لا رشداً والمحقق الكركي في التمهيد الثاني بسطه على حكم  
عن بعضهم بل في الغيبة في الخلاف عن محمد بن منظور الاب على الان بل الظاهر القول بالحوادث انما ثابته من ابن دريس وبعض ما خرج عن المصنف الفاضل اكثر  
كتبه واما لفظان فيها حكمه عن انما الخلاف في منظور الاب خاصة بصرح العقد بعدم حرمتها وتبعه عليه في العقد لعدم ظاهره انما في العقد في الحرمة  
على منظور الاب خاصة في ما لا يحرمها بل هو حكمه عن سلك النسخة الحكم انهم جئنا سند التحويل الى الرواية وعلى كل حال فلا ريب في ان الاقوى الاول لا  
لا اندراج تحت سبب الحملية يخرج ما خرج بالاجماع وبق ما بقي ومنه جعل البحث يتم بعد القول بالفضل لظهور منع صلتها الحملية ولا لان نظر المتس  
اقوى من العقد المحذور لكونه مثلاً في قياسه بل المعبر من سبب العقد من سبب سببنا الحاصل من ان الرجل يكون له الجارية فليقبلها فاحل  
لولد فضا في شبهة ذلك فم قال ما رتبته شتاً اذا قبلها فهو ثم قال انما من جرد ما نظر اليها شبهة حرمت على ابنه وقلت انما نظر المحل  
فقال انما نظر المحل في جرد ما رتبته حرمت عليه صحيح بن سنان عن ابي عبد الله في الرجل يكون عند الجارية بغيرها وينظر اليها فنظر شبهة ونظرها  
الى ما يحرم على غيره لم يحل لابنه وان فعل ذلك لم يحل لابنه خبر محمد بن ابي عبد الله ان جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا تحل له ولا خبر  
العيص بن القاسم عن ابي عبد الله اني ما تحرم به الولد تكون عند الرجل على ولده اذا سمعها او خبرها بن سنان عن ابي عبد الله في الرجل يكون عند  
الجارية فيكشفها او يحرمها لا يبريد على ذلك قال لا تحل لابنه وخبر داود الزاوي سئل عن رجل اشترى جارية فقبلها فقال يحرم على ولده  
نقال ان جرد ما رتبته حرمت على ولده وخبر محمد بن ابي عبد الله عن رجل اشترى جارية فقبلها فقال لا يحل له ولا يحل لابنه قال لا يحل له ولا يحل لابنه  
كاجماع فلا يابى من قبل بن سنان عن ابي عبد الله سئل عن رجل اشترى جارية فقبلها فقال لا يحل له ولا يحل لابنه قال لا يحل له ولا يحل لابنه  
بشر من الفرجين وليس للحصن المحذور مطلقاً والمفضل الاصل المحل دعوتها المخصوصة بما عرفت وموتوا بن بعض عن ابي عبد الله عن رجل اشترى جارية فقبلها فقال لا يحل له ولا يحل لابنه  
من غير جوارح داخل خارجاً لا يحل لابنه ولا يحل له قال لا بأس بغير الكاهن عن ابي عبد الله قال سئل عن رجل اشترى جارية فقبلها فقال لا يحل له ولا يحل لابنه  
نظر منها الى محرم من غير كونها ابنته الا انما على الولد في مقام البتة في اكثر النصوص الفا صرح عن معارضة ما نقله سنداً وعدلاً واعمالاً  
بل ولا لالة ان الظاهر ارادة الوطى بالباشرة بالثبوت ومن الفرجين بخود ذلك ما بصره الرجل بجليلة من الجماع داخل داخله وانما صامع ملاحة في الجماع  
والخبر في مصل بون الشايق بل واغض عن ذلك خلد هو الاطلاق على العقد الكراهة مع امكان منع كونها حقيقة في المعنى المصطلح في الخبر  
السابق بمكمل ارادة المحرم منها ولو جاز بغيره الاجابة الساقطة على الظاهر وجهاً في ان الظاهر كون الجارية لولده انما ملك للولد لا لغيره  
في بعض النصوص يمكن ان يكون نكاحاً لا على ما ثبتوه في النصوص الاخرى مما ظاهره فلا يكون قرينة على ايلامه معقولاً المقيد كما هو واضح فليس المشكك

في نسخ النسخة  
بقي الشبهة

في نسخ النسخة  
بقي الشبهة

الجماع

السند

شوا

















# كتاب النكاح

الدلالة لخصوصا المفهوم في قوله ذلك لمن خفي العنت حتى قيل انه لا يقصر عن المنطق وإنما التاسع من ان العامل في قوله ما ملكك بما انكم فعل النكاح لم ينفك  
بقربه ذكره في شرط والتقدير ان من لم ينقطع ان ينكح المحض المومنات فليكن قوله ان ينكح ما ملكك قد عرف ان النكاح حقيقة فيما لا يتبدل  
الملك على ان الحمل اشارة التمسك ببنائه معلوم بعدم اشتراطه بعدم الاستطاعة ونحو ذلك قوله فانكحوا من اذن هلمن بقوله فانكحوا  
اجورهم جعل قوله وان تصبروا نجرا لا يربط جواز التمسك الوطى بملك اليهن من دون كراهته ولا منع سواء قدر على الحرة او لم يقدر وسواء خشي  
او لم يخش قد ظهر لك من ذلك تمامه دالة الاية على المطلوب كفي ما يدل لا فضلا عن النصوص المذكورة ولكن مع ذلك كله قيل والقائمان جماعة  
بكون ذلك النكاح الامة من دنيا الى الشرطين وهو الاشهر بين المتأخرين بل في الغلبة الاجماع عليه للاصل المستقيم من عموم الكتاب التمسك وقول  
الصائق في خبر منصوصا بان يتزوج الامة منعها بادن مولاهما وصحح الزنطى مثلك لرضاها بتمتع الامة باذن هلمن قال ان الله تعالى يقول  
فانكحوا من اذن هلمن واشتاعلفظ لا ينبغي في النصوص السابقة واشعار نصوص التي عن تزويج الامة على الحرة ومن حيث تخصيص التي يكون على الحرة  
ان النبي كان عاما محلا التقيد على لفظة ومن حيث دلالتها على التزوج ولو في الجملة وهو مصروف الى العمول عند الصارو ليعنه واشتاعلفظ لا يجمع  
على جواز تزويج الامة على الحرة باذنها واشعار ما دل على جواز تزويج الحرة على الامة الا ان الجميع كما ترى فان الاجماع لا يوافق بعد ثبوت الفداء فلا  
يخص على خلافه ومعارض ما ينفك من ان ينعزل من النسبة الى الرسول والعمومات مختصة بما عرفت بل الامة مسانة للتخصيص قوله واحل لكم ما وراء  
ذلكم منها ونصوص المتعة مع معارضها بما دل على النبي مثل خبر يعقوب بن يقطين سئلنا بالحل الاول عليه السلام عن الرجل يتزوج الامة على الحرة منعها  
لا لا تنافي ما دل على الاشتراط بالامر من الاخرين بل قوله في الصحيح منها نعم ان الله الخ ظاهر في رادة ما يقتضيه الآية المشتملة على اعتبار الشرطين مع ذلك  
ينبغي مع انه للقد استدل به المحرم والمكروه قد عرفنا القرآن كذلك على اذلة الامة على الحرة ومنه ونصوص التي عن تزويج الامة على الحرة من حيث كونه على الحرة وان  
جمع الشرطين لو لعدم قدرته على طي النبي عنده فيمكن ان يكون شرطان ثالثا لا لمراد كتابة اذ هما وان هذا الشرطين والتزوج في الجملة لا الاطلاق فيه  
يكفي فيه الجواز مع الشرطين كما انه يكفي في معناه لاجماع ونصوص تزويج الحرة على الامة واضعف من ذلك القول بالتفصيل بين منعه من النكاح وعبر فلا يجوز  
للاول يجوز للثاني مع انه لم يعرف قائله وان حكى عن الشيخ انه حكاه عن قوم من اصحابنا بان ظاهره حكاية المنع وان رخصت الحرة وهو مخالفا لما نعرفه  
من الاجماع على انه قد بالغ في بعض الافاضل في هذا القول انه ليس قولنا في المسئلة وان مرجعنا الى القول الجواز وبذلك تبصر بعض المتأخرين بان ليس  
المسئلة الاقول بل في ذلك ان هذا القائلين بما عرفت في المنع وجود الحرة فعلا لا القيد عليها لكونها نكاحا بل على كل حال فتبين في المسئلة انها  
جواز تزويج الامة مع عدم الشرطين واحدهما لا من حيث الحرة وعدمه مستكمل مع ثلثيه فهو اضعف من سابقه كما لا يخفى عليك وكذا ما عرفت في النكاح  
وهو ما يظهر من المقيد من الخبرين ان لفظة الامة ليس في اصل الخبرين مع انه في غاية الضعف مناف للمعنى المعنى المستفاد من قوله لا يزوج الامة من دون اذنها  
هذه المقامات مما كان موثقه ركنية العقد التي هي وليس نواهي حرة الجمع كما هو واضح بادن في نظم المراد من الطول هاهنا وان كان هو انما يحكم  
النص في بي الخبر لكن الخبر المصوغ في العقد ايصه وكان احده من اصل المعنى هو الزيادة والفضل السعفي في المال لكن الاصل ان يكون بعد  
اعتبار المهر في الطول الذي هو شرط جواز امر المقتضى فامر زينة انتم متاخرون بعد قوله تعالى ان يكونوا صراهم نعم ان الله مرجعه له ونصوصنا في قوله  
ودقق في الشاؤون وقد دون ولو وجد الشرطان فتح الامة ثم ارتفاعه فيؤثر في النكاح السابق بل لو فرض انه قد كان طلقها طلاقا رجعا حاد له  
الرجوع بها وان ضد الشرطان لانها بمنزلة الزوج وان مكنته زال العنت ووطى ملكا اليهن مع فساد الطول الحرة ليجزى نكاح الامة لعدم الشرطين  
ووجبا احتل الجواز لفساد استطاعة طول حرة وبن خول العنت شرط اخر الفرض عدم حصولها في المسئلة في على طي الزمان شرط في جواز  
الطول فلو كان عند حرة فناء او ضعيفة على الوطى عرضا صغيرا كانت غائبة عن حيث حتى لا ينفك قبل الوصول لها جازله نكاح الامة لعدم الشرطين  
الطول ودفع المحرم لوقته مع وجودها على ان زال العنت ببعض الاستماعا عن الوطى المنع وظاهر الجواز من غير مراعاة الاذن من الحرة وهو لا ينافي من  
ما سلف فيهم ما ينفك من ان لا فرق في المنع عن العقد على القول به بين الدائم والمنقطع لعمول النكاح المشيطة لها وما التعليل فان جعلنا عند المنع  
ايضا وجعلنا باحتلافه لا يمنع وظواهرها بملك النكاح هو جبهه جدا خلاف بعضها فخطب بالائم معللا لانه انما الاطلاق بما سمع من صحيح  
الباس على المنة الذي قد عرفت سوية من حيث كونه على الحرة او ليسا اصل جواز ذلك باذن هلمن اذ انما المزبور ثم كل ذلك خصوصا بعد ما اخطأ مؤيد  
نظائر المقام كما هو واضح والتمكن من نكاح الكتابية بناء على جواز رافع لحشة العنت الذي هو واحدة على الجواز فكيف في المنع وان صادق معدا طول  
نكاح المومنة المحضه اللهم الا ان يكون بمومنة قوله تعالى لانه مؤمنة خير من مشرك ولو اجتمع كما والعشرة الحافظ عن سورها وغيره ان المار حقيق  
من حيث عدم نكاح المومنة في كنج في جواز نكاح الامة المومنة وان يمكن من نكاح الكتابية ومضى جواز ذلك ما له ان يكون في جبهه جازا ولو نواف في نكاح الحرة  
على مخرجها لئلا اذ بانه لا يباح في مثلها فالظن عدم وجوب لبسها وان تمكن الاستطاعة في الامة بمحو على المعارف لعل ذلك على بدل الزمان  
المزبور في تحصيل الطهارة وسائر الفضل وادخل في هذا في ذلك العنبر في المال البذل في المهر القدر الزايد عما يستلزم من السكن والحارم ونما اليك  
ونحوها لان ذلك لا ينافي الفقر والغنى غير مستطوع مع احتمال الحقوق الغدرة في الجملة المانعة من نكاح الامة قلت لعل ابطال صحتها الاستطاعة على  
ذلك العنبر الى من تعرض بحججنا التي لم تنضب لاختلافها ساكنا وزنا ومن ذلك ما ذكره فيها ايضا من ان يكون لها مال خاص يتحقق به الطول لكن  
لا وصول له لان مع خوف العنت ان مكنته الاستدانة اليه فهو مستطوع والا فلا من ثم حاله اخذ ان كونه ولو وجد من شربه باقل من ثمن المثل فيه  
الوجها السابقان وما بينهما ايضا من انه لو لم يكن الكالم لم يكن ما رخصت باجمله فان كان الى وقت لا يشترط فيه المال عاده فلا عبرة به وان كان ما يوجب

فيه الغدنة فوجها من ينفق القدر على غيره الآن وموان لمعبر المال المخصوص للحرة والفرض عدم وشغل الذمة بمثل ذلك مع امكان كذب الضن  
فضلا عن الاحمال لا دليل عليه ان لم يكن فيه ضرر وهذا القوي لا فرق بين طلبها مع ذلك مقدارهم المثل معجلا او اذ بد منه وانقص كالا  
يجب لزما ديمها ككل لا يجب لزما من غيرها بفرض عدم حيث يكون عنده وفاء الى عرف ذلك بالدين طبقه الفقير القرض له في مثل الافاظ التي  
لا حيفها باشر عليه بل بما كان بعض المتبتهن لصاحب العرف عرف من الفقهاء والمرجع اليه معرفة نفسه بخوف لعنت بعدم الطول ما لم يعلم كذبه  
وكيف كان فلا يخفى انه بناء على القول الاول لا يجوز له ان ينكح الامة واحدة ولو ان النسب بها اللهم الا ان يفرض عدم فيجوز له النكاح ولما قال بالقول  
الثاني باح التشن لان لفرض عدم حرمة نكاح الامة عنده للعومة ما نكح لا يجوز له الثالثة افصارا في المنع على موضع الوفاق وهو الثالث كما استمر في  
ما عاده على خذل الحوز وعومانه والله العالم المسئلة في ايجاز يجوز للبعد ان يزوج اكثر من مرتين كما استمر في ثناء الله المسئلة في ايجاز  
لا يجوز نكاح الامة على الحر الا بانها بلا خلاف جازية في المستثنى المستثنى من الاما عاظمها محكما بالنسب عن نكاح من اوصاها من جهة الحوز وان  
ابنت وهو مع ان غير معرف لثالث اخرج الضعيف بل الاجماع يقتضي عليه مضى الى النصوص في ابن زريق في الصحيح مسئلة ما الحرس على الرجل ان  
يقتنع المملوكة باذن اهلها ولم امره حره قال نعم اذا رخصت الحره قلت فان رخصت الحره يمتنع منها قال نعم بل قد يشرع به خبر حذيفة بن منصور مسئلة ما  
عبد الله عن رجل يزوج امرته حره لم يساندها قال يفرق بينهما قلت جله وبل قال نعم اثني عشر سوطا ونصف ثم هذا الرأى وهو صاغر وغيره من  
النصوص غير بعيد عن الشرطين السابقين بناء على منع نكاح الامة بدونهما ولا ينافي في جواز الحره عند تصوره وجودها بعد امكان خوف لعنتها مع الرأى  
او مرضا غيرهما وعدم الطول لنكاح حره غيرها لكونها يظهر ما في ذلك في المسئلة السابقة عدم اعتبار اذن الحره ونحوه من مخالف لفظ الاول لا نعم كذا  
اعتبا اذ فيها على القولين اذا كانت ثبت من اهل الاذن لصغر وجنونا بناء على ظهور اعتبار الاذن في القابل له ذلك يبق غيرها على غير ما  
الحل مع احتمال عدم خلاف الذي عن نكاح الامة على الحره وظهور القابل له انما هو في المستثنى فيقتصر عليه تخصيص المستثنى منه واحتمال الرجوع  
اذن الاولى لا دليل عليه الا اطلاق لولا انه الذي لا يشمل مثل ذلك فطعا فلو جاز لها القابلة بعد النكاح ففي اعتبار اذ منها في البقا اذن لها  
الجار في منع عقد نفسها خاتمة زوج عقد الامة وجوه اما الغيبة ونحوها مما يمنع الاستيذان من اهلها لاذن فالبقاء اذ اعتبار الاذن معها  
الاولا وعلى كل حال فان باء زوجة من ونا ذن كان العقد باطلا عند بني يعقيل الجند وادرس الشخ في محكي المباني وظط وقيل في الفتا  
الشيخان واتباعهما كان الحره الجارية في الفسخ والامضاء العقد الامة ولها منع عقد نفسها اية نحو ما سمعنا في عقد بنت الاخ والاخ على العدة والحالة  
حيي الصحيح بالاطلاق هنا في بعض النصوص هناك لكن قد عرفت جوابه هناك كما عرفت ان لا قوي الضمير الوقوف على الاذن شبه لنفسه بل لا يثبت  
القول بالاطلاق بعد علمه على اذارة العقد بدون الاذن سابقا ولا حقا كما حكمه هنا في نصوص مقام وغيره من عند صدق النكاح بغير اذن  
من جهة الاذن بل يمكن اذ عدم ترتيبه في الصحيح قبل الاذن من الاطلاق كما انفق القبر بذلك من الفصول من يشرحه ومن ذلك يظهر الوهر في الاشد  
على الاطلاق بظا الاجماع الحكيم على ذلك الا كانت موهونة بالقول الثاني الذي قد بدعي شهرة من القدماء بل لعل الشق الاول منه يرجع الى ذلك  
ايضا كما هو كاشف الاثام او صريحه من عدم اذارة ما يقابل للزوم من الجارية والا لا يفتى في نكاح بغير رضاها وان كان لها فيه وهو مشا  
لما دل من بطلان اجماع على اعتبار الاذن في العصر اللهم الا ان ينفذ ذلك من اعتبار اذها ايضا في نكاحها على الامة مع انه هناك للضرورة لا اصل له  
ولكنه ان بعد تسليمه لا ينبغي قياسا على غيره عليه بعد اختلافهما في معنى الدليل فيحاج على اذارة الوفاء على رضاها من غير حق لها الجنا  
في صحة مناره بايجاز الشرط وهو رضاها وعدمه وهو من ما قلناه قد زاد هو لا بان لها مع ذلك الحيثيات في عقد نفسها اية ذلك المراد بخبر ابن  
رد عقد الامة ومن منع عقد نفسها فلها باح الالزام بما معا والسطر رد عقد الامة من منع عقد نفسها ولعل الوجه فيه ظم النصوص والفتاوى ان من  
البيع بينهما وبين الامة لها فان رخصت بزوج والا كان لها ابطاله وهو يحصل باحدا من رد عقد الامة او منع عقد نفسها بغير حق فيها ومنه انه يحضر الامة  
بعد سبق لزوم عقدها وعدم الدليل على طر ترزله كما عرفت سابقا عقد بنت الاخ على العدة والحالة بل يخفى صحيح هذا بفضيلة  
اسمع مع انها عقد نفسها بل من صحة عقد الامة من ورون فينا في ما دل على اعتبار الاذن في صحة النكاح والثناء الزوجية بعد ايقان الفسخ لا يمكن لصد  
النكاح بغير اذن الحره والا يكفي موقعا مثلا بعد العقد قبل الاذن ومن ذلك كله بان ذلك ان ما قلناه لا الاول لا الثاني اية باصول المذهب جواز  
الولي من صحة الفسخ الا اذا رجا اليه على حسب ما سمعنا هذا كله فيما لو تزوج انه على حره اما لو تزوج الحره على الامة كان العقد مائتا بلا خلا واحدة  
بل في الرضا والاجماع عليه للعومة وغيرها ولكن لها الحيثيات في نفسها ان لم يعالج بغيرها من سبب الله في جعل نكاح امره حره ولا مرة امره ولم تعلم الحره  
ان المرأة امره قال شئت الحره ان تقم مع الامة اقامت وان شئت اهلها قال قلت فان لم ترضين ذلك ذهبت اهلها اهلها عليها سبيل اذا  
لم ترض بالمقام لا سبيل لعلها اذا ترضت من تعلم قلت فذهبها الى اهلها فهو طلاقها قال نعم واخرج من منزله اعتك ذلك الشبهة فترد في رده  
تزوج شئت وخبر صحيح لا روق سئت ابا عبد الله عن رجل جعل كلبه لمرأة وليه فترج حره ولم يعلم بان المرأة وليه فقال ان شئت الحره اقا  
وان شئت نعم قلت قد اخذنا الامر من ذهبت قال نعم بما استحل من فرجها ولعل المستقامتها باعتبار الاذن هنا للزوم لا الفسخ بخلاف النص في  
واختال اعتبارها فيها كالبقرة لا دليل عليه بل هو العومة وغيرها لفر كما انه ينفذ منها ما عدا جوب اعلام الحره بان عنده انه لا يصلح بغيره ودرعوى  
استلام ثبوت الخوف بالجار لوجوب اعلام بدونها منع الملازمة او لا ومع ثبوت الخوف لهما حال الحمل ثانيا كدعوى طر في الامة في اعتبار الاذن في الجارية  
وبين الحره من غير فرق بين بيعها على الامة والعكر ان اختلفا في ترزول عقد الاثني الاول للحره في الثاني لاصالة لزوم التوقي كذا في عقد العومة

في صحيحه  
في صحيحه  
في صحيحه

في صحيحه  
في صحيحه  
في صحيحه













# كتاب النكاح

شرعي ولا يثبت نفق الجواز الشرعي وان لم يكن يجوز مستحدا بعد العقل فلان النكاح في العقد مع مخيرة والمنع عنه ما بعدهما  
وعتبار ذلك حال على الله نعم ومنه لك يعلم ان التعريض بالنكاح في العقد انما يجوز لو كان المقصد الى ايقاعه بعد ما ورد ذلك انما يقتضي ايقاعه  
هذا الوجه على كل حال من تزوج امرأته في عقد ما عاينا بالحكم والموضوع حرم عليه بدنا بمجره العقد وكذلك ان حمل العقد والتحرير واحدهما وحكم  
بهما في الاول وراحت بضو له يدخل بطلان العقد كما انما استنبأنا بعد انقضاء العقد بخلاف الجدة في ثبوت من له بل الاجماع يقتضي عليه  
هو الوجه بعد المعيرة المستفيضة قال الصادق في خبري وذات داود بن مسهر في خبري في بيع الهري الذي يزوج الموثرة في عدتها وهو بعد لا  
تحل له ابدان قال بصح في الحسرة الصحيح ان الزوج الرجل الموثرة في عدتها لا يدخلها له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان  
للآخر في صحيح بن الحجاج عن ابي بصير عن ثلثة عن الرجل يزوج الموثرة في عدتها بها الجاهل الذي هو لا يحل له ابدان قال له ابدان قال له ابدان  
تفصي عدتها قد بعد النكاح الجاهل به هو اعظم من ذلك فقلت باق الجاهل التبر بعد نكاحها ان يعلم ان ذلك محرم عليه بها انما في  
فقال الحكم الجاهل بها هو من لا يرى له ابدان الله حرم ذلك عليه وذلك بان لا يفتد على الاحباط معها فاصلت فهو في الاخرى حرم ذلك انما  
انقضت عدتها من بعد ذلك ان يزوجها فقلت ان كان حراما متعمدا والاخر يحل له ابدان الذي هو لا يحل له ان يرجع الى صاحبه بدا وفي الحسرة الصحيح  
عن ابي عبد الله سئل عن المرأة الحبل مونة زوجها فقتل من قبل ان يمضيها اربعة اشهر عشر افعال ان كان دخل بها في وقتها لم يفسد الاصل له ابدان  
واعتدتها باقيا بها من الاول واستقبلت عدتها اخرى من الاخر ثلثة فزعم وان لم يكن يدخلها فزعم بينهما واعتدتها باقيا عليها من الاول وهو غلط  
الخطاب نحوه موقوف برسالة عن جعفر في الموقوف في الاخر المضمر سئل عن رجل تزوج امرأة في عدتها قال فزعم بينهما ما وان كان دخلها فلها المهر  
بما استحل من فرجها ويعرف بينهما فلا تحل له ابدان لم يكن دخلها فلا شيء لها من مهرها وفي الحسن الموقوف في ابي بصير عن رجل تزوج امرأة في عدتها  
زوجه الموثرة في عدتها لم يحل له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان  
عن امرأة تزوجت عدتها لم يفسد الاصل له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان قال له ابدان  
عليها ثم تقدمت على ذلك فقال ان كانت تزوجت عدتها زوجها الذي طلقها باعلها بها الرخصة فاني ارى عليها الرجم وان كانت تزوجت عدتها  
لزوجها الذي طلقها باعلها بها الرخصة فاني ارى عليها الرجم وان كانت تزوجت عدتها زوجها الذي طلقها باعلها بها الرخصة فاني ارى عليها الرجم  
بعد جعل المطلق في العقد بل قد يظهر من اخرها الحرة عليها ابدان بمجره العلم من حد ما هو كذا بعد ان علم الاخر بان الثاني قد اقدم عالما  
ضرفت التلازم هنا بين الحرة ابدان من طرف الحرة كمن طرف اخر للتلازم بين ملك العقد من طرف ضاوه من اخر هو مكره بصوته ببعض العترة  
بل بما ادعى لك في الشاخص فان مقتضى الصحة ملك للعقود عليه مقتضى الله اذ هو فيكون تنقي الواحد ملوكا وخبر ملوكا ثم قد يجري حكم العقد  
ظاهرا على احدثها والشافعي على اخرى في الظاهر دون لوانع كالواقر بالزوجة وانكر الاخر فلم يزل كل منهما باقوان وان كان ذلك لبعضنا لبعض في الواقع  
بل هو ليس الا واحدا يختلف المقام المفروض فيه التبعض فيهما والاول لم يكن به اشكال صلا اذ اوضح كونه من هذا القبيل كما لو ادعى امرأته فلا يبعد  
تجدد العقد عليها انها كانت عالما بحال العقد الاول اقدمت على محرم وانكر الزوج علمها بذلك ادعى انها ما كانا جاهلها بحال العقد الاول  
لترجيح ما يدان بالتحقيق بقاء العقد الثاني على الصفة ظاهران وحسب على المرأة في باطل الامر الخاص به كما في نظره ولا ينافي ما ذكرنا في بل صحيح  
النجاشي المعلوم عدم اختصاص الحرة ابدان في العالم على وجه لوجود العقد بعد العلم بالحال ان يكون صحيحا جهة وفاسد من اخرى بل الاول ان آخره في ابي  
ابدان على خصوص العلم فيها بعد من عدم علم الاخر به وان العقد ان كان صحيحا على الظاهر لم يثبت دعوى مدعي العلم في العقد الاول بعد العقد الثاني  
بمجره دعواه وقد نثبت بعض ما ذكرناه في ذلك فقال ان حمل احدهما وعلم الاخر انخص كل واحد حكمه وان حرم على الاخر الزوج به من حيث ساعدته على  
الاثر والعددان ويمكن الفصل من ذلك بان يحمل التحريم او شتمت على مئة مئة عليه رتبة العقد اذ لا يمكن الحكم بقوله العقد من جهة وادعى  
في نفس الامر ان مكنته طحال كالحائض في صحة العقد وضاهه لكن فيه اولا ان نفس الجسد لا تارة على الاثم او يتكرر في عدتها الفعلة ونحوها  
بل هو لم يثبت وانما كلف التمام فانه بعد ان ذكر الخصا الحرة في العاقرات انما يظهر الفاتحة انما في الاخر على حمل حتى عاد اما اذا تزوجت بعد العلم  
قبل العود بمشاكل يتوهم من احدهما جانب خاصة لان بقى الحال الاخران حمل التحريم او شتمت على مئة مئة عليها تانبا ولكن يظهر الفرق بين من شتمها الا  
بان بقوله العقد وان ساء العلم بالتحريم او شتمت على مئة مئة عليها تانبا ولكن يظهر الفرق بين من شتمها الا بان بقوله العقد وان ساء العلم بالتحريم او شتمت على مئة مئة عليها تانبا  
عقوبة على العقد لا عقوبة على العلم ويحمل ان لا يكون العقد باطلا حين حمل احدهما وان كانا حاملين العقد الثاني عالين بالحكم والتفصيل ان العلم  
لكن لا يعرفه فانما ذلك بل لا وجها معناه كغيره ما ذكره وقريب ما ذكره المقدس بعد الاثم من الامانة من التزاع تبعض الصفات الوتة دها في العلم  
مجرد ترتيب آثاره بانما ينسب تحريمها بالنسبة لشخص دون اخر وفيه ما عرفت فالاول ان يتوهم المراهق لنفس العقوبة في قسبه عليها وحدها ما عرفت في ذلك  
المراهق بالاشخاص من النسبة في الحرة هنا ابدان من جانب ثلثة من ابدان فقلت بعد عقد ثلثة من ابدان من جانب ثلثة من ابدان فقلت بعد عقد ثلثة من ابدان من جانب ثلثة من ابدان  
حرمها من جهة كما هو واضح وقد اشترنا السرا ببقا في ابدان عن الشهادة فلا حظ فاعلم تجد الاسطرطه كالموت على الدونة في العدة في الحرة ابدان ما عرفت  
ذلك فلو عند جاهل علمها بها ودخلها بعد العقد ثم علم بالحال بعد ذلك انما يحرم ابدان كان الاستنباط كما صرح بذلك من الفرق بين ما اشترط  
من الحرة ابدان ذلك معناه لا باطلا في الفناء على التصور فثقل وبما اشترط في الدخول في العدة وهو صعب في ظاهره لغيره من ذلك  
مع انه لا يثبت في الدخول في العدة مما اطلق فيه ذلك من المصنوع خصوصا بعد صراحه في المصنوع في ذلك موثق بان صراحه فيها جميعا اذ

من تزوج امرأة في عدتها

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي



بالعرف عندنا فالنبي صلى الله عليه وسلم انما كان من قبيل القيس من بني النضير  
ايضا ان النكاح منها بمعنى الوطى كما عن سديد بن جبلة في الفصول من زواج واما اعترض عليه بان المعنى قول الخ لى الزاني عن الزنا الا برأيه والواو ان يتر  
بها الاذان وهو معكوالا لئلا يكون قد بدع بمنع كون المعنى كذا بل هو كما روى عن ابن عباس انان جامعها مستحلا فهو مشرك والا فهو زان وكذا  
الزاني في كذا منه نعم الاضواء والتم الجسد بقضائ بعد اذ اذاعته على وجهه بعد الخضم بل هو ان كان فهو وعلى ضرب من التزويج مستحلا من الاجناس وكذا  
الكلام لو كانت مشهورا بالزنا وان استفاضت النصوص في نفسه لا يبرها في خبري رادوا والكافي في الغلط الاول سئل ابا عبد الله ع عن قول الله تعالى  
الزاني الى اخرها قال هو من زنا مشهورا بالزنا ورجال مشهورون بالزنا مشهورا به وعرفا به والناس اليوم بذلك المنزلة من غير ان يسموا عليه حد الزنا او مشهورا  
لم ينفى احدا من سلكه حتى يعرف منه قوة خبره في حديثه في قوله الله عز وجل الزاني ليعلم وهم رجال نسا كانوا على عهد رسول الله ص  
مشهورين بالزنا فهو الله عز وجل عن اولئك الرجال والنساء والناس اليوم على ذلك المنزلة من اشتهر بشئ من ذلك واقام عليه حد فلا تزوجوه حتى  
يعرف توبته وخبر حكمه بن حكيم فيها الله عز وجل لا يملك الجهر في قال لو ان انا زنا في ثوب ثم تزوج حبثه ثياب مضان الى اخره الجليلي رحمه الله  
لا تروى المنة المعلقة بالزنا ولا يزوج الرجل المعلن بالزنا الا ان يعرف منها التوبة الا ان الجميع مراد منه ضرب من التوبة خصوصا بعد عدم معرفته العتق  
في شخص المحرم المشهور بالزنا خاصة ومنه يعلم في خبر طه هذه الاختصاصات فيكون عليه ما عرفت في رجحان ما يقتضيه حمل ما سئل عن المصوب  
وعنه ما عليها من وجوه فكذلك الكلام لو ثبت امرته وهي في جباله فانه لا يجزى عليه طلاقها ولا تحريمه بل ذلك جليل ان صحت على الاصح للاصل العاين في خبرها  
ما عرفت مضافا الى خبر عتبان بن صعب بن جعفر بن محمد لا باس ان يمسك الرجل امراته ان رها انفق وان لم يفعلها الحد لم يمس عليها ثمنها شئ بل عطف الاجماع  
على بقاء زوجها الامن المعلن خبري نعم لا يثبت اولوية رفع اليد عنها مطلقا العار من خلط المباشرة غير ذلك ما يندش لعرض خصوص اذا كان ذلك  
منها قبل الدخول نحو ما ورد في انه ينبغي للمرأة ايضا التماس من الزوج اذا زنى خصوص قبل الدخول بما في خبر طه بن زيد عن جعفر عن ابيه في قوله تعالى  
على علمه لئلا ان الرجل اذا تزوج المرأة فزنى قبل ان يدخلها لم يمسكها الا لانه زنى وبغير بينهما وبغيرها نصف الصلوة وفي خبر علي بن جعفر عن اخيه موسى  
سئل عن رجل تزوج بامرأة فلم يدخلها فزنى ما قبل ان يجلد الحد بحلق ناسه يفرق بينهما ويبرأ هله وبغير سنة وخبر الفضل بن يونس سئل ابا الحسن ع  
عن رجل تزوج امرأة فلم يدخلها فزنى قال يفرق بينهما ويجلد الحد ولا صداق لها واخبر السكوني عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين عليه السلام  
في المرأة اذا زنى قبل ان يدخلها الرجل يفرق بينهما ولا صداق لها ان لم يحدث كان من قبلها الى غير ذلك ما هو محمول على ضرب من السند بنحو الاخر  
الطائفة على العلم فيهم ونحوها فاعلم انك سأل عن خبر الامرأة ولو لم يدخل بها زناها مصرة وعلية دليل عليه سكو الابرار في قوله تعالى انكلام بها على  
استدانة النكاح ليس كحاشا في كشف اللثام وان حمل النكاح فيها على الوطى لم يفسد الدعوى الا ان براد وطى غير الزاني ويكون عدم التوبة لصرا على ان  
قد صرح بوجود لفظة التوبة في خبرها على غير ما عرفت وسكو الاخر اذ عن خلط ما به الزنا ولذا ورد في الاختيان من اراد التزويج بمجرىها  
استبرأ ربهما من ماء النجوى كسكو كما ترى لا يفسد الدعوى سكو ما عن بعضهم من الاستدانة بحفظ الذية فيمنع الزنا لان الله العا لورق بذات  
بعل وفي عدة رجعية حرمت عليه بل في قول مشهور بل اجد منه خلافا كما عن جابر الاخر في خبره بل في كشف اللثام بسببه الوطى الاحتواء المص  
هنا بل في الانتصا الاجماع عليه فان العدة بل عن التوبة والحل في خبر المحقق في الاجماع عليه مطم وفي محكي القصة المنشو الى مولا الوصا ومن فني بذات بعل  
محصنا او غير محصن ثم طلقها او مات عنها او اراد الذي في بهما ان يتزوج بهما لم يخلو اربا في الرضا عن بعض ما خرى الاحتصا ان قال روى في قوله  
بامرأ لها بعل وفي عدة رجعية حرمت عليه لم يخلو اربا في الرضا عن بعض ما خرى الاحتصا ان قال روى في قوله  
اولوية ذلك من العدة عليها مع عدا الدخول في حال العلم ومن بعد عليها مع الدخول في حال الجهل كذا الاختصا ان العدة في ذلك الاجماع لا فرق في اطلاق  
معهدة بين من دخل بها وبين من لم يدخل بها بل بين علم الزاني بانها ذات بعل وجهله ولا بين العلم والمقطع نعم لا يلحقها الاية الشتم  
لعلها الصديق بل لا الحائلة في بيان على العتق ولو كانت الوانبة ومنه يعلم بانها ذات بعل ومنه في الخبر ابدأ اشكال ان كان كذا البعارة بعد  
شتمه لكن يمكن استفاضة من حكم العقد على ان البعل بناء على الاولوية المزبونة وان حكمها الحر ابدأ مع علمها ومنه يحكم العقد كذا العقد الذي يمت  
الرجعية وهي فيها زوجة كما او مانا اليه سابقا فتم جيدا فانه يعق نافع وكيف كان فلا يلحق الزنا بذات العدة بالاشتمال هذه الوفاة بذات البعل ولا لولو  
بشبهة ولا الموطون بالملك للاصل العمومات السالفة من المعارض هنا ولذا لم يجد خبره خلافا لكونه الرضا في خبره بربا لا لاولوية الواضحة الكلا في قوله  
العدة المزبونة لئلا ما عرفت من خبره فاعلم ان خبره حرم ابدأ على الواطى العقد على الموطون واخبره وبينه خلافا بعد بل على الانتصا والاحتلاف وغيرها  
المسئلة التي اربعة من خبره فاعلم ان خبره حرم ابدأ على الواطى العقد على الموطون واخبره وبينه خلافا بعد بل على الانتصا والاحتلاف وغيرها  
الاجماع عليه بل هو في اصل خبره الانتصا في التواضع وهو في خبره بعد العترة كصريحنا في خبره عن رجل عن ابي عبد الله ع الرجل بعث بالعلم ان قال اذا وقع خبر  
في علمه ينفى واخبره خبره انما في علمه في رجل بعث بالعلم ان قال اذا وقع خبر في علمه ينفى واخبره خبره انما في علمه في رجل بعث بالعلم ان قال اذا وقع خبر  
اخذت قال فقال ان كان ثقب فلا يغير ذلك من النصوص نعم المتشابهة الغلام المحي في خبره غير محمول على كونه هذا الاشكال انهم في ذلك من الاطلاق بل في  
جامع المقاصد لم يعد التحريم ولا ريب في ضعفه كما ان ما بينه وبينهم الفرض في الموطون من الغلام والرجل بل هو من بعد طلاق الاحتصا في جامع المقاصد  
بل في ضد الاجماع عليه لا يوجب اشكال ان لم يمت الاجماع المزبونة بعد جنة الفلوس عدم القطع بالمساواة اللهم الا ان يقال ان سم الغلام ما يقع على كونه  
الهد بالبلوغ ولا نال الفصل بينهما من ذلك في عدم معلومية ان لا نال الفصل بعد ان كان المعلق في الفتوى كالتص الغلام الذي يمسك

في الخبرين  
على النكاح  
طائفة النكاح

في الزنا  
موجب

في خبره  
في خبره

في الخبرين

طو



# كتاب النكاح

والشيخ نظاما وكذا الكلام فيما اذا كان الواطى الغلام الصغير لعدم تكليفه فان حكمه الوصفي يتمثل المكلف غير مل ان غنول حكمه بما عثرنا عليه من  
النصوص على الرجل الملام خلافا لما في التحقيق فجعل الخيرة اقوى لعدم الفرق في حكم المصاهرة بين المالك وغيره وصدق عنوان الحكم عليه بعد البتة  
وقال به جعل ايقان كان بقاها ساقا والخيرة في النقص خارج من حجج العادل المجمع ترى نعم الظاهر لحاق الرضاع بالهنا المتوجو بهما  
بحكمه من ان لا يبعد ما قاله الفاضل غير بقدر الحكم الى الحدوث وان حلون وبنات الاولاد وان رلن دون بنت الاث هذا وفي عدلوا  
حتى يشكل او دون الاقرب عدم الخيرة بل لعله لا يصلح مع الستة السبب كما توقت ثا كان مفعولا وكان لا يقرب اذ حال تمام الحنفية  
الام والبنت على طه بناء على بشر الزنا المحرم وان كان فاعلا فالشأ جميعها حرام عليك كما انه هو حرام على الرجال قد يدفع بعد تسليم قبول  
الام والخيرة بينهما الزنا بهما بالنسبة الى ما يبلد بان المراد نفى الحرمة من حيث الايقان الذي سنعون عدم اعتبار دخول تمام الحنفية في كل  
حيث ان اولا من حيا سنة ذكرته وفوتت على ان كلامهم في باب ان الخصى المتكسر اذا كان زواجا او زوجة يقتضيه بخواتم وانما الذي يجوز  
ما لا يقرب من تولد منه ما يبلد وفي الزنا ما يبلد واختلف وجهه ما دعى كل حال ولا يجوز على المفعول به بسببه لكن قيل انه حكم الشيخ على بعض الحكماء  
الختم على اثم ولعله الاحتمال الضمير الاجتناب الكل من الفاعل المفعول ولذا كان التحفظ وفيه ان الحدت عنه بها الرجل على ان لفظ عليه  
حوار مثلا ذلك لفظه الاصل صريح من الحجاز المقطوع بعده هناك هو واضح هذا كله فيما اذا كان لا يقرب ساقا ولا غير احد من وكان  
ساقا لا يصلح عند تخويل الحر الملال لكن في مرسل الى عبيد الله بن عبد الله في الرجل باقيا امراته فقال اذا اوتبره حرمت عليه امرته وحرمت  
سقط الحامع العمل به وهو حوط كما ان لا حوط عدم تجدد المقتضى لوطا لوطا بعد الايقان بل ما ليعطف الا فاصل في عدم الحواز لكن بقوى الحواز  
لاستصحاب الذي لا يتقدح في جريانه انقطاع ذلك النكاح ما اطلاق وكذا لا يحرم ما دون الايقان الاصل في نفى الحرمة عليه المراد به لو حال  
المتعة لانه اذا حال القصب مصدق في مخالفة الفصل المعلق فأنقوى على عبس الحنفية التي هي معوق القاء الحنا بين لكن لا يضاف  
ما يحصل حرمة المصاهرة في غير القيام ما علو على الدخول الموطى نحو ما سن الايقان تلك جماع على فيه الحرمة وان لم يحصل ذلك كان منعافا  
كما في المتن في مجال لا يحرم غير اثباته فلا بأس بنكاح ولذا الواطى انه الموطى واحدا واما في اختلاف احدى فانه ليس في مرسل بن ساعدنا  
ساقا ذلك قال كنت عدا بعد الله فانه وجب فقال له حدثت ذلك ما ترى في شأبه كما فاصطغرت بولد هذا اعلام والامر جارية انزوع  
من هذا انه هذان نعم ساقا الله لم يجل حال انه كان صدق له فقال ان كان فلا بأس قال انه كان يكون بينهما ما يكون من الشايق الى ان  
فقال انه كان بهل عليه قال عرض وجهه ثم اجابه وهو مستنرد راعه فقال ان كان الذي كان منه دون الايقان فلا بأس بزوج وانما  
قد اوفى لجل ان بزوج الا ان لم اجد به فاعلم ان في فاش لا بأس بحمل على الكراهة والله العالم **المسئلة الخامسة** ان يمتد  
الحرمة الى غير عمه او غير وطن بل على امرأة طالما بالحرمة حرمت عليه ابدا وان لم يدخل بها اجماعا فقبيل الخصى من مستعملين من زوجه  
المحوصاة الى الحرور وان وادون مستحاضا عبيد الله وحراد به بناع الهري عبيد الله ان قال المحور ان زوج وهو يعلم احرام عليه لم يتعد اداؤه  
حاهلا مسدقة اجماعا وصوتا لكن لم يتحرر عليه مع هذا الدخول على المشقة عطية بل لم يجل الخلاف الا من الرضى وسلا لغيرها كما في  
العلم الا لا ان حراد به من الحر الرضى من الصادق ان الحراد ان زوج وهو محرم فزق بينهما ولا ينعاد ان ادا جبر الحكم من حيث سنتنا حاصلة سرور  
زوج امرأة في عدتها فان عرف بينهما ولا عمل له ابد احرار بهم بالحزن عن سعد الله ان الحراد ان زوج وهو محرم فزق بينهما لا ينعاد ان ادا  
لكن مع معالجته وعدم الحار مطلقا يجب تشبيهها بما هو الجبر لا وليس المقصد العوضا وتجبر بها من نفس عن الجبر في رجل ملك وضع اية  
وهو محرم فدل ان رجل يفسد ان يجل سببا ولم يجعل كل حشاشي يجل ان اهل خطها ان شاء وان شاء اهلها رزقه وان ساقا لم يزوجوه  
عند الحرمة ورجل الاصل عمو لا لا واطلاق المفهوم الا اجمع الحكم على كره خلافا للحكم عرف وفي الغيرة وترو الوسيطة فهو ما لا يجل ادا  
كذلك لانه ما عمن الاول اجماع عليه ان كما لم يخفف على ما عثر به على تقديره فهو موهوم ما سمعت من عوى العاصم الا اجماع المقصد الاصل  
والقباس على ان العدة غير جارية عدا واطلاق الاجتناب السابقة بتقديرها من غير صالح للاستدلال فغيره بشفا ما ان العدة وجوده ورجل  
حيث لا ينعى ما عدا الله ان تزوج امرأة في حرابه وفي بينهما لم يجل ادا وفي رواية ما عدا لها المهر ان كان دخلها لكن من ذلك غير ذلك من هذا  
الحكم هذا وقد صرح غير واحد بعدم الفرق في الحكم المهور بين نوع العقد سواء الاحرام الصحيح بعد فساد ولعل المعاملة معاملة العتيق من اجابة  
وكذا الفرق بين العقد الدائم والمقطوع بعين حكم الخيرة الطائفة اذ علما بالالعقد المحرم في ان العدة اما هو العقد الصحيح الذي لو اهانته لم ينعى عليه  
اثره وفيه لفظ الزوج والنكاح لا اعم مع انك قد مضى اليك التمل على الزوج على العدة وهو فاسد مع قطع النظر عن احرام نعم فادى ان كنت  
منصوص المقام ومازاد العقد الصحيح في خصوص ما حرم من قبيل الاعتناء بالنكاح التفار بل لا فاسد العقد من طم من غير العقد كالمهر  
وخوها خلاف ما كان فساد ما لعدا وابلع نحو ما هو كالأحرام في لا فاسد ولا تحرم الرود بوطنها في الاحرام من مع العلم بالخيرة والمهر لا  
من غير معارض عن عودك غير محرر من خلاص الحكمي الا اجماع ما عثر به غير واحد من الحكماء ان عقد عليها هو محرمة وهو على الاصل تارة لا لا في غيرها  
ايضا يستدل عليها بالاجماع والاحتياط والاحتياط في الزنا وان الاختار لم ينعى عليها ودعى لوقوع غيرها وحصرا الاحتياط ليس في ذلك بكنائس  
بمادة الاغتسال ومازاد الحنفية لان الام في بعض النصوص السابقة في حدود ذلك اللهم الا ان يدفع الاول بان لا اشتراك في المعنى الصالح فيكون  
والفرض ان النصوص ليست على وجه التحريم بمعنى اتحاد رودة وهو معنى يحصل الحال لا تشمله فعدا الاشتراك في الثاني ان الحب مع غيره

في حق الفقه  
في حق الفقه  
بالخير

في حق الفقه  
في حق الفقه  
بالخير





على ضرب من الكراهة والندب نعم لو لم يكن للمرة بعد العقد الدخول لم يكن باس صلا كما اورد المصنفين طريف قال مثل بوعبد الله عن رجل كره ثلثا  
سنة ثم تزوج امرأة اخرى فلم يدخل بها ثم اورد ان بعض المصنفين رجحوا فقال ان هو طلق التي لم يدخل بها فلا باس بان يتزوج اخرى من يومه وذلك ان هو  
طلق من اثلاث سنة التي حل بها احد لم يكن لان يتزوج امرأة اخرى حتى تنقضي عدة التي طلقها وعلى كل حال فلا ريب في الحكم بالرجوع بالرجوع الى ما قبله  
امكان الرجوع اليها من رخصتها في بعض الاحوال ضرر من عدم رجوع هذا الحكم عليه مع وضوح نية الرجوع والله العالم المسألة الثانية انما يطلق احد  
الاربع باسنا وتزوج ثلثين فان سبق احدهما كان عقد لها بالاحلاف لا لشك ان ان تقضى في حال البطلان بعد وفاة المولى لاستمرار صحته كل  
منها بطلان الاخر ولا تزوج صحته احدهما دون الاخر غير معقولة والصحة احكام الامرين على جملة الافراد الذي من جعل من غير الرجوع في رخصتها غير مفادها  
ولو فرض صدق ذلك فهو صحيح للاجماع على اعتبار نفي الرجوع في عقد النكاح على وجه التعميم فيكون المتزوج الذي يتزوج ثم قال في الرواية ضعف ذلك بل  
لم نعرف عليها في خصوص الغرض كما اعترف من ذلك وغيره انهم روى عنه بن صعب ان ابا عبد الله عن رجل قال ثلث سنة فزوج علم من امرتين  
في عقد دخل واحدة منهما ثم قال ان كان دخل بالواحدة التي بدأ باسمها وكرها عند عقد النكاح فان نكاحها جائز ولها المهر والمهر عليها العدة  
ان كان دخل بالمرة التي سبقت ذكرتها بعد ذلك المرة الاولى فان نكاحها باطل الحديث هو كما نرى في تخييره مع احتمال ان يراد به وقوع النكاح  
فما لو قال لو لم يزوج من ثلثين فطلق فزوج فاطمة وذهب في النكاح بغير الاطلاق وعلى كل حال هو خارج عما نحن فيه ويمكن ان يرد  
المصنف جمل المروءة في الفقهية ببا لود عن ابي عبد الله في رجل تزوج ختاه عقدته قال بجلى سبيل التمسك بالاربع لعقد الفرق بين المثلثين  
الا انه لا ضعف في سند الدلهم لان يراد بالضعف دلالة باحتمال الزوج حال الكفر واحتمال الاشياء بالعقد الجديد خصوص بعد ان عبر عنه بما علم  
اراده ذلك فبهم تزوج اثنين على الترتيب كما سمعنا في مقدمه الا انه كما نرى خلاف القدر الذي هو المحجج على ان الجرح بمحجج بل علم في الشيخ وانما عيرون  
شعبهم يحيى بن سبيل المحكي عنده العلامة في لف وليس يتحقق المنع كمن يجر طهره وتاويله ان يمكن كون التخيير في علمه الجرحين سلم على ان يدين  
وان كان ذلك الاستدانة وهذا في الابتداء لكنه لا يصلح فان قال ما لا يؤثر في الابتداء لا يؤثر في الاستدانة بل في ذلك غير قادر بل من هو بمنزلة  
زوجك احكام الامرين ضرر من كون لغيره نفي كل منهما ولعل في ذلك معنى لف حيث ايجز له مضى الى الصحيح بوجود الغرض انتفاء المانع وان ليس  
انضمام العقد على الاخرى هو كالمقتضى غير المباح كما لو جمع بين محرمه عنها او محله في عقد وكما لو جمع بين المحرم في البيع ولا اثر للاطلاق في  
ان في النقيضين محرم واحدة معنية بطل العقد عليها وتخل اخرى معنية في الاطلاق بخلاف واحدة مطلقة وتحرر اخرى مطلقة وقد علمها ما عاين ذلك  
العقد لا لوجود لكل الاخرين فانه في ذلك من منافسة بان العقد على المحرم ثابت بدون العقد على المحلل كذلك فلا يضر الانضمام بخلاف غير العترة  
كل واحد صالح للآخر منفردة ومنه معهما مع الانضمام ولا اولوية وتعلق العقد بغير معنية غير كذا في الصحيح بل يدين نفيها قبل العقد ولذا لا يجوز  
احكام المراتين اجماعا ويجوز يحصل الفرق بين من يحرم نكاحا جماعا ومطلقة مدفوعة بما عرف من ان ذلك ليس من فدا النقيض بل هو كاتر العقد بعد  
الاسلام ومن ذلك يظهر لك قوة القول بالتخيير بل لو قلنا بان لغو عقد بغض البطلان كان المخير ذلك للنقض كما علم عليه اجماعا بشرط المحبة والاحاطة  
مع انه غير واجب وليس البطلان مطلقا ضرر من عدمه فبقية يجوز تزويجهما من غير طلاق فقلبت حاشي الحزمة ناسيا لم وجوبه فخصه المحرم ولا خلاص الا بالاعتناء  
وهو في المقام ثم ولو تزوج المخير في عقد اثنين في عقد ثلثي عقد اشبه لسابق وجه نكاح الواحد على القول بالبطلان لقطع بعض نكاحها كما  
وضع بقى الاشياء في الاخرى لا وجه لسنها في القصة كما سمعنا سابقا في مسألة الاختيار عن كذا الحكم بها هنا ولعل في ذلك من التضييق من الوجه احدا  
بطلان العقد الاخر لا ينافي الى البين فانما يعلم ان لم ينفذ وان صبر لم ينفذ وعليه لانفاق عليهم في هذه الوقف اشاع على القول بالتخيير فلا يعين  
الواحدة للآخر جمان اخر عقد هاهنا الا من مع جواز صحته باخبار احد الاثنين واثنين من الثلث المسألة الثانية من قبح استنباط العقد الاستسكان  
للمرث ثلث طلاقا لم ينكح ابنتها زوج اخر حرم على المطلق حتى تنكح واما ما زواجهم وتزوج عسيلة ويذوق عسيلة باخلافا لاجد في غير من  
بل الاجماع يقتضي عليه مضافا الى الكتاب السنة قال الله تعالى الطلاق مرتان فاما ما معروف في نكاحها فان طلقها فلا خلاص له من بعد نكاح  
زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليها ان ينكحها الا في نكاحها صريح في قوله المنة على زوجها بالطلاق فان حلها ما موقوف على ان تنكح زوجها غيره  
واما ان الطلاق المحرم هو الثالث فستقامها بمعونة تعقيبها بقوله الطلاق مرتان فانه في نحو كون المعون طلقها بعد المراتين في المطلقةين الاولين  
الطلاق الواقع بعدها ليس الا لثالثا لا غير لا يطلق عليها بعد المراتين عرفا بل بعد الثلث فما راد به الاخر هو الثالث في نفسه انتفاء في غير الاولين  
الرد ويصح لكونه ثالثا ايضا فلا يكون للتحريم الا به ثم ان الظاهر ارادة الرجوع من الطلاق في قوله الطلاق مرتان بمعنى ان الطلاق الرجعي الذي يجوز للزوج  
الرجوع منه مرتان اي طلق ثلثا بآن لا رجعي معنى قوله فاما ما لا يعرف في نكاحها فان طلقها بعد المراتين في المطلقةين الاولين في نكاحها  
بالرجوع وحسن المعاشرة على الوجه المعروف ثم صاعدا ونكحها بالاثبات بان يطلق المطلقة الثالثة ولا يجرها حتى تنقضي عدتها وينتزع بانقضاء  
العدتها يجوز له كل من الامرين لكون الطلاق في المرتبة جبا ومقتضا جواز الرجوع في العدة ويكون قوله فاما ما لا يلزم الحكم الاول هو كون الطلاق  
رجعا وميل الى المعنى الا ان الطلاق الشرعي مرتان اي طلق بعد طلقه على ان تكون التسمية بطلاق التكرير كما في قوله تعالى ارجع البصر كثر من كثر  
بعد اخرى الغرض في شرعية الجمع والادسا كما ذهب اليه اكثر العامة وجوب التفرق بين الطلاقين كما ذهب اليه صاحبنا وعلى هذا يكون قوله فاما ما  
غير الا رجوع بعد تعليمه كمنه الطلاق الشرعي من الاستسكان العشرة والقيام بمحقوق الزوجين والتمسك بالاختيار اي التمسك لجمل الذي علمهم وهو  
الطلاق الذي ارشاه به ويكون المعنى على ما سلف في الاول انه بعد وقوع الطلاق المشاع على التفرق بها بوجوب احد الامرين من مسالك الزوج

في نكاحها  
في نكاحها  
في نكاحها  
في نكاحها

الزوج

في نكاحها  
في نكاحها  
في نكاحها  
في نكاحها





والعبرين ان كانت العدة هي لما للدخول والتابع عشر في الامة وذلك عنهم موقوف حكم التخيير لمزب على الطلاق فقال ان المفهوم من النص ان العدة  
عليها اعتبار بقولي التسع للعدة في التخيير الموقد هو لا يكون لا في القسوة الاولى فيبقى على اطلاق ما دل على الحكم المحلل في كل ثلاث من ذلك يعلم انه لا  
الحكم بالتخيير الموقد في حواشك انك ما طلاق ما دل عليه التسع خارج ما خرج ما لم يكن للعدة ويبقى عن ضرورتك انك قد عرفت ان المفهوم في اعتبارنا  
العدة المحيرة اذ هي ليست كما الموثق عن أبي عبد الله قال الملاءمة اذا اعترض زوجها المخل له ابدا والذي يزوج امرأتى عندها وهو يعلم لا يصلح له ابدا  
الذي يطلق الطلاق الذي لا محل له حتى تنكح زوجا غيره ثلاث مرات وتزوج ثلاث مرات لا محل له ابدا ونحوه في بصر عن أبي عبد الله عليه السلام قال وثلاثة  
عن الذي يطلق ثم تراجع ثم يطلق ثم تراجع ثم يطلق قال لا محل له حتى تنكح زوجا غيره فبشرتها رجل اخر فطلقها على السنة ثم رجع الى زوجها الاول  
فطلقها ثلاث تطلقان تنكح زوجا غيره فطلقها ثم رجع الى زوجها الاول فطلقها ثلاث مرات على السنة ثم تنكح فذلك الذي لا محل له ابدا وصححه  
الحمد بن أبي عبد الله وابي الحسن اذا طلق الرجل المرأة فترجعت فطلقها فزوجها الاول فطلقها فزوجها الثاني فطلقها فزوجها الثالث فطلقها  
هكذا ثلاث لا محل له ابدا وهي كما نرى طاهره او صريحه في غيبها التوالى نعم لا يظهرها باعترافها بالعدة في التخيير الموقد بل الصحيح الاخر منها صريح في عدم  
ذلك كما ان الثاني منها صريح في ان الثلاثة الاخيرة للسنة ومطلوب في الثلاثة الثانية بالظاهر الاول منها ان موضوع المحرم تنكح وموضوع المحرم ابدا  
الا ان الاول والثلاث والثانية التسع فالمتزوج ما يخصها معايا العدة كما هو صريح ابن بكير واصحابه والاكفاء منها ما جعلا بالسنة قال لا كقصاص  
في الاول لا ينفي فخصصنا العدة من ان يظهره بل في ظاهره بل لا اعتبار بوقت ان التخيير بالثالث حتى تنكح من العدة ضرب من المبادي فان  
لم يحصل ان ذلك حتى فعله ثلاث مرات كان دبر الحرة ابدا بالتسعة كما اوى الميرزا في خبر ابن سنان المروي في الفقيه في عدة شاة الطلاق عليه نحو الميرزا  
بعد التسع لكن بما دفع ذلك كله شديد الضم الاجرة واداة المتقابل للبدء مما كانت في الثلاثة الاخيرة من الثاني من قبل من الثلاثة الثانية فثبت على  
الطليقات المذكورة في الاول ان كان مطلقا الا انه من حيث هو القيد المعبر في المروي عن المختص في تعداد الحرة بالثانية قال في المروي في الرجل الميرزا فثبت  
للعدة تسع تطلقان يفهم الشرط في الوضوء حيث قال ما طلاقا انما فهو ان يطلق الرجل امرأته على ظهره من غير رجوع ثم يرجعها من يوم واحد او ما يرى  
من قبل ان تنكح في غيرها او في الميرزا ان يقبلها او ينكر الطلاق فيكون كسك الطلاق واحدة فاذا اراد ان يطلقها ثانية لم يخرج ذلك لاعتبار النكاح فاما اذا  
اراد طلاقها اثنى عشر يوما حتى يخصها فطلقها فاذا اراد رجوعها وان طلعها في الثانية فبشرها بان سنة سامة طلعها فاما محل حتى تنكح زوجا غيره فاذا  
انقضت عنها ما منه ثم رجعها رجل اخر فطلقها او ما نكحها فاذا اراد ان يزوجها فبشرها بان طلعها في الثانية فبشرها بان طلعها في الثانية فبشرها بان طلعها  
بانت منه ولا محل له بعد تسع تطلقان ابدا واعلم ان كل من طلق تسع تطلقان على ما وصفه له محل له ابدا اذ هو ظاهره اعتبارا ذلك نحو ما بعد كذا في  
السنة فيه مع عدم الاشارة الى التخيير به اذ كان لشعاع بل قد يدل على ذلك من خصوص المعبرين بوجوده برأى عمر عبد الله بن المغيرة الذي هما امام الجمع  
على صحيح ما يصح عنهما في سننهما فلا يضر ضعف الرواية لو كان في خبره في احد ما جرى حل طلاق امرأته ثم لم يرجعها حتى حاضت ثلاث حوض ثم تزوجها ثم طلعها  
فذلكها حتى حاضت ثلاث حوض ثم تزوجها ثم طلعها فبشرها حتى حاضت ثلاث حوض من غير ان يرجعها يعني بها قال ان يزوجها ابدا ما لم يرجعها وهو في لفظ  
الناشد صريح في العود كما لو طلق كذا ولو تجاوزت التسع وانها لا تخرم بذلك حصول الامر من الرجوع والوقوع وليس نصا في تخاريف ابن بكير بل القيد  
بحصول الحل بعد كل ثلاث يكون مقتضا حله التزوج لئلا يبعد حصول الحل لا مطلقا بل صريح في ما الموثق عن الصادق فان فعل هذا مشبه بالطلاق  
بالسنة ثمانية من بعد ما قبله وحلت بل لا زوج وان رجعها قبل ان تملكها فبشرها بان طلعها ثلاث مرات رجعها وبطلت له محل له الا زوج بالقرين السابق  
خروج الدليل عن التخيير بالاجماع والمعتبر غير لازم لخروج الجميع عنها ضد يكون من الحاق ابن بكير الذي سنة وكلامه ما منه وهو بطلت صريح ابن بكير على  
ما حكمه عنى في عدة من الاختباء بعد سماعه عدم اعتبار الحل من اجل لانه صلى الله عليه وسلم علمه وان من لوى الذي له ورضع الله اياه وهذا ولكن الجميع شريفي  
خير العدل مع انه لم يلقه هو الضعيف يمكن اذ الطلاق في طهر لم يواقعها في الذي هو ابتداء العدة على خوفه لئلا يخلط هو من بعد من احوال العدة في  
يحتاج فيه الطلاق التي المتقابل للبدء الذي هو الطلاق في طهر لم يواقعها وهو ما يؤيد ذلك ان التسع للعدة لا يكون حقيقة الا بهذا المعنى ضرورة  
كون التسع للعدة فيما فرضوه لما خرج كل ثلاث من طهر هو الا حلال لا توجب عليه ما في الفضل القوي من قبل الطلاق العدة كما لم يرجع فيها لعدة موافقا  
في مقابل التي لا يقضون التسع للعدة كل بل عليه يقضون ثلاثا قبل العمل فذكرهم التسع مع منضمهم على الحرة بالمفروض فثبت على عدم ذلك الا كان مقتضا  
عشرها بالاجرة عشر فانها هي التي تكمل بها التسع للعدة حقيقة واما الرضوي فهو مع انه لم يثبت نسبا الى الرضا عندنا بحجج في ذلك ما الاختصاص  
الثلاث فلا يوجب تحريمها معه فيها بل يمكن القطع بعدم اذلة ذلك منها وان كان هو مقتضى صناعة الاصول او ليس كل ما تقتضيه الصناعة حجة بغير  
مع القطع والظن المعتمد بعدم اذلة بل في باب الميرزا في الخبر الثالث يسقط الاجتماع المحجج ضرورت قيام احوال ضرورية لراوية جميعها فليس  
الاخبار موافقة لابن بكير واضحة فالجزم ما طرحها المعارض بها بالاقوى منها او العمل بها كما تقرر في محله انشاء الله وموفق لك كله نوه بعض متأخري  
الاختصاص في حكم الميرزا وهو في محله نعم ان تم الاجماع المدعى على عدم اعتبار الطلاق العدة في حقه حتى تنكح في مقابل ابن بكير ثم الاجماع المدعى على  
اعتبار العدة في حقه ابدا وتم الاجماع المدعى به على غلق التسع للعدة بالمعنى المتعارف في ما ذكرنا والكان للنظر في حال عليه فالجزم في الانقضاء  
عليه نوافل ما خالف الاصل على المتفق من الفضل القوي فلا يكتفي المنقضية ولا يحجى الحكم في الامة لما عرفت من عدم اطلاق رجوع البر في مورد  
بعد تمام التوالى من المصوصل لم يزوج وان الله العاظم ربنا في زيادة تحقير السلسلة في باب الطلاق ان شاء الله الاستحباب مس اللعان هو سب  
لتخيير الملاءمة تخريفا مؤبدا ونصا واجعا ولكن بشرط لا يثبت في محله ان كان برهها انما لا يدعى اشارة ولا يثبت في ولدها الجامع لشرائط الاجماع

مسألة التخيير  
مسألة الاجماع  
عمره

# كتاب النكاح

وتكر ذلك من غير ما يحل الملاءمة وبارها الحاكم بما اذا اقلها ساقط عنه حد الفلانة عنها حد الزاوا سقى الولد منه وحرمت عليه وولد ما لا ينكح  
 في متى من ذلك خلاف لو يدعى المشاهدة او اقام بينة فلا لعان لجماع الاشرط بعد التمهيد ابصر الابنة وكذا في كونه سسا الحرة ابا قدف  
 الروعة الصما او الخرشا بما يوجب للعان لو لم يكن كذلك وان لم يكن لعان بينهما لا ينقض شرطه بل اولا حد من بل الاجماع يقتضي عليه مضافا الى  
 صحيح في صحيح الموتة قال شل ابو عبد الله عن رجل قد فتنه امرته بالزنا وهي خرسا صمما لا تسمع قال فقال ان كان لها بنة فتم طاعدا لا مضافا  
 حلت الحد وفي غيرها لم لا يحل له ابا وان لم تكن لها بنة فهو حر عليه ما اقام معها الا ان علم على رجل طبعي محرم من سلم عنه في رجل قد فتنه امرته  
 حرسا قال يفرق بينهما وجبر مجاز من ان عترة في المنة الخرسا كيف يلاعنهما زوجها قال يفرق بينهما ولا يحل له ابا واطا امره الا حرسا لا كفا بالخرس  
 وحده بل هو طاق الاول بانه على رواية الشيخ له هابا ولكن رواه في باب للعان يدينها كالكلمة في الذي هو اضطر من الشيخ قطع الكرم مع كون ذلك  
 في كلام السائل الا انصاعا للخرس في الروايتين والتجديد في كلام الاكثر بل هو في معقد اجماعي العينة يعكس في ترجمة الاكتفاء واحد هانم في محكي الجوز  
 الاشكال في الصما وفي كونه موبى على اعتبار الامرين وفيه لو كان كذلك لم يحضر الصما الا لشكال فترقت كونهما حر من ادا واحد بل هو موبى على  
 مفرد عنه سبب الخرس من حد للروايتين واعتكاف النسخة في معقد الاجماعين اما الصمة فقد بنو قس من حيث انه ليس في سؤال حرابي بصير العمل  
 مذكور انه ليس بان الواقع لان له مدحلية في الحكم ان لم يكن للرواية لا الحكم المزبور الذي اشكاله في ثبوت على فرض ثبوت الخرس في التسبب في الصم  
 ان لم يكن مؤكدا لم يكن ما نفعنا في العمومات يقتضي عدم الخرس ومعه من الاجماعين المزبورين واحدا النسخة في طبع الشك في مدحلية الحكم سيما مع قول  
 السائل لا تسمع ما قال مع تقرير الامام له فاذا ثبت ان الخرس من حد سبب الحكم استلزم ذلك ثبوت الصم وحده ايضا بعد من حرابي في مجرى مدحلية الحكم  
 او احتمال الاطلاق في سبب الخرس في سبب الصم لا يوجب الى محصل نعم يقتوى في المعنى الاختلاف المزبور في الصل للملازم من الخرس في الصم  
 ومعه يفتح تخصيص موضوع هذا الحكم الخالف في الاصول بدلالة ما في الخرس العارض بقطع لسانه نحو ذلك الصم فلا يثبت له هذا الحكم وهو حد جدا  
 ان لم يكن اجماع على خلافه وعلى كل حال فقد سمعنا المتن وغيره اعتبار ما يوجب للعان في العترة السبب لك وقد يشكك في ذلك بحال الصحيح في المتن  
 ومعقد اجماع الفقيهين في ذلك من هنا قال بعضهم ولا الاجماع على العترة المزبولة لا مكره في التسبب قد نزع اجماع الخرسا لكن قد يوقى مضافا الى  
 ذلك ان الخرسا لا يثبت له بنة معتد بها ما عاشرنا فاته لها مشعران للخرس المزبور في الصم ان يثبت له بنة ما يثبت له بنة في الخرسا لا اولس من على  
 ذلك معنى ان الخرسا والصما التي لعان معها ما عاشرنا في غيرها وعندها اذ قدما زوجها كعبا الحكم في هذا القذف واجاب بما عرفت في اجماع القفا  
 بحرر وان لم يكن فيكون هذا هو اللعان بينهما وهذا هو السبب في اجماع الاصل على المتفق فيما خالف الاصل العمومات ومن هنا قيد المصنف وغيره القفا  
 بما يوجب له هو طوعا غيره ايضا مما ذكره متصلا بحكم الملاءمة ومن ذلك يعلم ان الحكم ثابت على سبب اللعان وهو القذف وان كان الولد هذا معنى قوله كيد  
 بلاعها اي ادا حصل سبب اللعان في غيرها معها كيف بلاعها ما وقع من بعضهم من نصبر على احضار الحكم في القذف بالزنا دون نفق الولد غير محله  
 كاحتمال حران اللعان معها بالاشارة في خلاف الاول لا يستعرب من اشتراط اللعان في كل من سببه لعدم الحر في الصم وهو واضح بل من ذلك يعلم  
 ايضا سقوط ما في الصم من شون الحكم لو قد نزلت لزوج الزوج الاخر من الاصل وان شهد له المرسل الفاعل لشرائط المجزاة ان كان المرسل لم يثبت  
 الصمانية على خصمه ما يوجب عليه ما رواه الكوفي امرأة قدعت زوجها الاصح قال يفرق بينهما ولا يحل له ابا ولكن قد عرفت ان هذا الحكم من حكم القفا  
 بهما الزوج وزوجها وهو امان في ذلك الزوج للروعة لا العكس نعم لو قلنا ان حكم القذف من حيث كونه قد فتنه بغير لعان كولا الاقربة والامرية لم يكن  
 ح نعيم الحكم ولو لقاعدة الاشتراك في وجهه ونحوه المصلح شاهد لكن قد عرفت ان الحكم من حيث كونه سبب لعان فلا ينقض ذلك لذلنا لو قلنا  
 على وجهه يكون لعان بل بعدد هذه المشاهدة المصولة بينه وبين غيره في ذلك لم يثبت عليه الحكم المزبور كما هو واضح والله اعلم السبب في ذلك ان الحكم في القذف  
 به شتما مضافا الى ان يجوز للمسلم نكاح غير الكافرة لجماع المسلمين فضلا عن المؤمنين فكذلك ما يستند وما عاشرنا من محكي الخلاف عن بعض اصحابنا  
 الحديث من محاسب امر القول بالخوارق ان لا يفتنه ولا يظلمه ولا يفسد الا لجماع وتلقيق به نعم في تحريم الكفاية من اليهود والنصارى وابتائهم بها بين المشركين  
 المنع في النكاح الدائم والجواني الموعول من المسلمين جمعنا بين ذلك لانه لا يثبت له بنة ولا لولا قوله ولا شكوا المشركين الا انه على من النكاح مطا لان تغليق  
 على الغاية التي الايمان بدل على اشرط في النكاح بل يقتضي المهر بقوله ذلك يدعو الى التنازل والله يدعو الى الخعة بلفظه كونه حلة للمنع فان الزوجه  
 ربا اخذ احدهما من بصلحيه من عود ذلك دخول التنازل وهذا المعنى مطرود في جميع ادراك الكفر لا اختصاصا بالشرع على اميل ان اليهود والنصارى  
 منهم امة لقول النصارى الاساسين الثلاثة وقال الله تعالى كاتبة وقال اليهود عرير الله وقال النصارى المسيح اراقه الى ان قال سبحانه وتعالى ان يكون  
 قال اتحدوا احاديدهم وها هم ابا ما من راقه والجمع والاشراك كاجتناب ابا ان اجمع الله سبحانه في حق ما شئت العبره فتكون الابنة والاهل المعاد  
 بل لعل قوله تعالى من لم يقطع منكم طولا لا يبدل على المطلوب بانه اذا جاز نكاح الامه ان لم يقدر على الطرة المومنة ولو كان نكاح الكافرة لم  
 جاز نكاح الامه على الخرافة ولو قيل بل لا لان لو صفت للمؤمنات في قوله من فتننا نكر المؤمنين يقتضي ان لا يجوز نكاح الكافرة من غير  
 مع استواء الطول وليس في الاشاع نكاحا مطلقا للجماع على انقضاء المصون بغير هذا الوجه ولا في المنع عنها مع استواء الطول بقطع المنع مع طريق وفي  
 في المحكي عن نوادر الرازي في سماعه عن موسى بن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن علي بن ابي حمزة  
 المؤمنين بل قوله لا تنكحوا الكافرة اني على المطلوب بانه فان لم يجمع عصمة وهي ما يقتضيه من عقد وملا لان لمرأة النكاح قصه من غيرها  
 الكافرة في كونه كافر فالمراد من المؤمنين على المقام بل كاح الكافرة لا قطع العصمة بهما بالاسلام وقد رويها المانزل طلق الملبوس سانه

في القذف  
 في النكاح

كدام

الزوج





# كتاب النكاح

من الشك في إطلاق النكاح على أهل الكتاب كما يذهب هؤلاء المتكبرين على أهل الكتاب بالعكس كثير من إيمان هذا الإنسان في عقولهم ما يوجب الشك في ليس  
 الغرض في الشك عنهم بل عدم تناقض ما يطلق لفظ الشك وادعاء الفسخ بالآية اللهم العنوا لقراؤهم وإن كان ممكنا إلا أنه خلاف ما أورثه الدلالة على  
 بها من غير النكاح إلى أن قرائن القوم فوجع طرأ ما دل على ذلك وتاريخه على أن خبر ابن أبي عمير ليس به إلا أنه قد تم وسكت يمكن أن يكون نكاحا شاملا  
 يحصل للإمام مسئلة عن زوج النصرانية على المسلمة الثامنة في الفروع من جواز نكاحها إلا على مسلمة وأبصر صمد بزمانية بقوله البواحد في الآية  
 بحسب ما تعلموا بالكتاب فانه ظاهر في تحريم الحائض في الحرة السابقة فزوج كالصبي في الفروع لا يمنع على أن لا يعضد من زوج مادكرناه وقلنا  
 أن جبر الواحد لا يثبت به الفسخ ولا النسخ فلا أقل من التعارض لأن ما لا يخص من الفسخ وهو حاصل بتحكيم سنن المائدة هذا كله مما لا  
 موافقة ذلك للمصون المستنبط والمؤثر في الدلالة على جواز نكاح الكتابية منطوقا ومفهومها لا يمنع من جبر غير المؤمن في الفروع أبصر الله  
 في الرجل المؤمن تزوج النصرانية والمهوبة قاله الأصناف المسلمة فما يصح باليهودية والنصرانية فذلك له يكون بها المعوى فقال في فعل فليمنع من  
 للغواكل ثم الخبير وادعاهم أن علي بن هذيل في رواية يهاها أعضاء من يعلم لكونه من جسد المسلمة جبر محمد بن جعفر لا ينفق المسلم أن يزوج  
 يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية أو امرأة مضافا إلى شعار لفظ لا ينفق فيه والى خبر عبد الله بن سنان عن عبد الله قال سئل في ما أسمع عن نكاح  
 اليهودية والنصرانية فقال أحباهما أحبه من نكاح الناصبية وما أحب الرجل المسلم أن يزوج اليهودية ولا النصرانية فخافه أن يتم ذلك أو  
 بنقضه وانما علم على مخرجه النكاح اختيارا والمجواز اضطرارا الخبر البربر وغيره عن عطاء قال كتب بعض يهودي إلى أسد الله عمن نكاح  
 فسلط على السجل أن يزوج وأما الخبر هذا الكرم ذلك أن جعل في بلدنا لزوم فليس هو محله وهو كذا وما في تركه والدليل والخبر فلا يحل له  
 ذلك بخبر الخبر عنه أنه لم يوضح الضعيف على أن خبره من صراحة بل لا طهر في اشتراط الاحتياط المزبور في الجواز بل هو في الدلالة على عدم  
 أظهر فينا شرح في ذلك المختار الذي منها ما عرفت ومنها أنهم وثقوا بما عرفت من اليهودية والنصرانية لغير وجه الرجل على المسلمة قال في تزوج المسلمة  
 اليهودية والنصرانية الذي منه ظهر ولا الهلكت العجلى والحسن المجتهد لا يزوج اليهودية والنصرانية على المسلمة بل جبري بصريح سبع القول لا يزوج  
 اليهودية والنصرانية على الحر منعه وغيره ومنها خبر ابن جبر عن أبي جعفر أجمع مسئلة عن الرجل له امرأة نصرانية أن يزوج عليها يهودية فقلنا  
 أن أهل الكتاب ما لبك للإمام وذلك موضع منا عليكم حاشية فلا بأس أن يزوج قلت فامتنع من جبر عليها أنه قال لا يصح لأن يزوج ثلث أميال  
 فان تزوج عليها حرة مسلمة ولم يعلم أن له امرأة نصرانية وطهر تزوجها فان لها ما أخذت من المهر وان شئت أن تقم بعد ما أمثا وشئت  
 أن تنهك أهلها ذهب وإذا حاضت ثلث جفوا ومن ثلثة أشهر حلت للزوج قلت فان طلق عليها اليهودية والنصرانية هل ينقض ذلك  
 المسلمة لزوجها سبيل أن يزوجها إلى منزله قال نعم يجوز منصوص جازم عن علي بن عبد الله ثم سئل عن رجل تزوج فمته على سائر دولته سائرها قال لا يزوجها  
 قلت فليدفع إلى الغم اثني عشر سوطا ونصف ممن هذا الزاني هو صاغر قلت أن رصف المهر في الحر المسلمة يفعل بعد ما كان فعله أصح لا يعرف  
 بينهما يفتان على النكاح الأول خبره ابن سنان عن أبي عبد الله في رجل تزوج فمته على مسلمة قال يعرف بينهما ويضرب بتملحدها عشر سوطا و  
 نصف فان رصف المسلمة ضرب ثم لم يعرف بينهما قال كيف ضرب النصف قال بوحدة الشوا نصف جبري وحرر من الزنا عن أبي جعفر  
 سئل عن طعام أهل الكتاب نكاحهم حلال هو فقال نعم فكذلك تحت ظلم يهودية وصحي محمد بن مسلم عنه أنهم سئلوا عن نكاح اليهودية والنصرانية  
 فقال لا بأس به ما علم أنه كان تحت ظلم يهودية على عهد النبي ومها خصوص ما خاف المنفعة كرسائل نكاحهم عن أبي عبد الله قال لا بأس  
 بتمتع الرجل باليهودية والنصرانية وعند حرة وخبره أنه سمعته يقول لا بأس أن يزوج اليهودية والنصرانية فقال لا بأس به يعني منه وحده لا بأس  
 سئل عن رجل يتبع من اليهودية والنصرانية فقال لا يرى بدلا لفسا الحاشية وغيره من الخلق سئل أمتنع من اليهودية والنصرانية فقال  
 أمتنع من الحرمة الممتعة أحب إلي عظم منها إلى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك صافيا لا يفرق بين أن له زوجا أو صاحبا كلهم النكاح بالكتاب وهو  
 بملك المهر إلا النصوص جمعها كما ذكرنا في قبيل شيء منها ما لا دائم والمتوكل بملك المهر الميثاق حاشية المهر وغيره بل قيل نكاحها أو صريحه الميثاق  
 على خلاف النكاح والزواج الذي لا يبرك ظاهر في ذلك فلا ينبغي تناوله لها معا ودعوى ظهور الآية المنفعة باعتبار ذكر الجبر فيها الطاهر ومنها  
 دون ذلك فانه عوض على المهر والنفقة ونحوها يدفعها مع أنه بعد التسليم لا لا للمهر على الفضل المنافي للإطلاق بل مع كائنا المنفعة خصوصا  
 لفظ الآخر في ذلك منع أضربا بل أطلق في الكتاب السنة على المهر باعتبار كونه عوضا من المنفعة البضع على أن لا يبرق قد اشتملت على المصالح  
 والمصالح من أهل الكتاب المراد بالزوج ولا ينبغي عدم اختصاص الجواز في المومنات النكاح وأما اختصاص العقد بالكتابان به فانه ظهور في الآية  
 وخبره أن الشك على النكاح بالمنفعة أنه منسوخ بالإمام لا يفسد العقد إذا انقضى إلا ما لم يفسد خبر المزبور من الزوج المقدور على جبر ما  
 وله جواز النكاح على النكاح بدفعها إلى حلة من زواجه تلك النصوص من لا يعطون من جبر النكاح على أن جبر ما يملك النكاح على كونه ملكا  
 للإمام وغيره كان ذلك مع عدم المعارض الذي يحمل إجله الحرة على النكاح المسقط بحسب عدم الاشتاق في شيء منها بذلك كما هو المقارفة في النكاح الو  
 معهود العقد والاستدلال بفعل الحرة بغير الأمر النبي فلا ولا يبرق على ذلك كما هو واضح وكذا الماشية منها ما يملكها على اعتبار المنع من كل شيء  
 الحرة وتبريد الحرة هو غير شرط صحة النكاح ولا واجب من حيث كونهما زوجا وهو جبري لا يملك المهر بالمعروف خارج عما عرفت فيه واشتغال الآخر  
 على اختصاصه بالتوسعة بالشفعة وعلى عاملين معاملة الأمتى عدم جواز الجمع بين تلك منهن عدم نكاحهن على المسلمة والخيار المسلمة لا يملك  
 عليهن من غير الزنا ولا الرجوع على المسلمة في عقد الفسخ لو طلق اليهودية وغير ذلك مما لا يبرق في النكاح بل يجوز بدفعه أو عقوبة الفسخ على

منه  
نكاح

بذلك على ان الصديق وابنه قد اتفقا بفتحوا الصديق على المنع من لحم الخنزير وشرب الخمر فاعلموا بانهم لا يبالون بالنسبة الى ذلك لان كل واحد منهما لا يظلم  
 التصديق بعد الاستحباب المؤكدا والوجوب المتكبر ولو بالاشتراط عقد النكاح كما لا يبعد الكراهة في كلاهما على المسئلة اخل ما اهل اهل الر  
 بها بعد الطلاق بل على عدم كونه لا يفتح حقيقة ولا باقية على حيا لكان ذلك بعد عرض الاجماع على عدم هذا الاحكام فبين كما هو واضح ومن ذلك كله  
 يظهر ان مخالفة السنة وغيره من الفضائل غايبة الضعفاء ضعفت اختصاصها بالذين يبالون كما هو مذهب المذهب وكذا القول بالضعفاء لا يضر في وجوب عدم  
 الجواز منه فان جميع ذلك مناف للمعصية ولما سمعنا من الكتاب السنة التي من عارضه ما عدا التعليم بالضعفاء الاما قدم من اصول المتعصين  
 اية المائدة باية ولا يتكلموا ولا يفتكروا وقد عرفنا الحال فيها وتصوهم عن المعارضة من وجوب واية الحادة بعد منع كون التزويج مواد فانه ربما كان المخالفين  
 المحبة واية وجعلنا بينهم مودة ورحمة على الغالب لخلق النور والشفق في المناهين للمودة قطعنا ظاهره في ان المراد مواد الحادة من حيث الحادة والبقية  
 على الوصف الظاهر والعلانية في المواد من قبل المحبة لا تكون داخل تحت الاختصاص فلا يتوجه اليها ولا يصح الحمل على الملوان بل هو من صلة الحادة لقوله تعالى  
 في الدنيا معروفا وقوله لكل كبر حرج ولا يستثنى في المواد من حيث الحادة بل منافقاتها لا يمان فيه ونجبة الكفر لا يجمعها مع الاية بل هو على ظاهر  
 ولا حاجة فيها الى اويل بقوله لا يجمعها قبل من ان المعنى لا ينبغي ان يتحد وانهما يحتاج الى ان لا يوارى بالمواد مطلقا من جهة وقدرت مناهة بل  
 الغرض من هذا الحكم كفي الايمان عن الذين كانوا يدعون الايمان ويضمرون لمواد للكفار المعلنين بالكفر فهم المنافقون الذين يعرفهم النبي على القول  
 واثارتا لوجوه انما ترك التصريح لان كتابه لا يوافق ابا عبد الله على الرجوع الى الحق وما في التصريح من شبهة نظاهم بالاربعين كما لا يكره  
 نفوذ الكفر بضعف السلام لكثرة المناهين في عصرهم ولا ينبغي نقضه للعرض اما اية الاستوائ في اجنبية عما نحن فيه على انها هي وعنها من الاية  
 معارضة لاية الماناة بالعبودية للذكر باعراض الخاص اما احكام اية المسلمين من المحصنات من الدواب اهل الكتاب فتخرج عن اصل المعارضة بعد معارضة  
 منافع الملقصين مع القابال الخصام من موثقا واصل هذا الحكم باحكام اهل الكتاب الثابته على الكفر وقوله وطعام الذبول واول الكتاب حل لانه فانه  
 ربيته ان المراد من اهل الكتاب من ثبت منهم على الهدى ومن اسلام بانها ان الفتن على ما قبله النصوص الواردة في تفسيرها على ان العدة للخصم النص الدال على  
 انها مشروطة ولو لا لكان لوجب التخصص في حال الامور بين النسخ التخصص على كل حال فالمراد من الاية ان المسلمين يمتنعون من رجحان عدم نكاحهم قبل  
 عرفنا ما يدل على مخالفتها وما اصح وان سئلنا باجتماع عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال صلى الله عليه وسلم ان نكحتموهن فانه نصرا فانه انما يحتاج  
 نكاح البله فلم يجد عامرا الا ما يتكلم عن سلفنا فيكون نكاح المؤمنة والمستنصرة واما مطلق الذميمة مستندة كما هو من معارضة غير ما عرفت على  
 ان قوله فيه لا يصلح شعرا لانه اشارة الى الحرمة منه بقرينة قوله انما جعل ليس اولى من رادة ضعف الكراهة من الاشارة بقرينة قوله لا يصلح الا اول فيكون  
 البناءة مرتبة من مراتب الكراهة التي اشرنا اليها في وقتنا بغير بل النصوص عليها الاشارة بما يدل من كونها من جوه وقد ظهر ان من ذلك ضعف القول  
 او السعد وان لا يوافق الاية المتصلة منها ما لا يوافق الجمع بلا شاهد بنحو ما هو واضح البطلان وما سمعنا نعرف ما في عوى المقتضى من الاجماع على عدم جواز  
 من المسلمين خلافه خصوصا في المنفعة وملك البهائم في قوله تعالى الله سبحانه في المسئلة بعد الموت من مكانا الحمد لله تعالى الله هو العالم بجهنم لانه هذا قد  
 قال المصنف في الجاهل وكذا حكم الجحوس على شبهة الواهين في ايجوز النكاح فهم الاموخل او ملك يمين ففي صحيح ابن مسلم سئلنا باجتماع عن الرجل  
 المسلم ايرتج الجوسية قال ولكن ان كان له امره الجوسية فلا بأس ان يطأها ويعزل عنها ولا يطلب لها دخر ومضورا ليعتدل ابعيد الله لاس بالرجل  
 ان يتنصع بالجوسية ونحو خبر محمد بن سنان وحادث عن سبيك الله واية والزنا عليه ان لا يجمع بين الصحيح الزبور وان مال على عدم جواز نكاح المشركان ولو  
 وبهما فاقض بذلك مصافا الى مشابهة المنفعة للملك البهائم بل الى ما دل على الجحوس كما يكون بناء على ان حكمهم عند الله ذلك مع مرسل الواسطة عن  
 الصادق قال سئل عن الجحوس كان لهم بنتي فقال نعم اما بلغك كتاب سوادهم الى اهل مكة ان سلوا والافادوا فاجرب نكبو الى النبي خذنا الجزية وعبنا  
 على عبادة الاوثان نكسب لهم النوى ان سل خذ الجزية الامر اهل الكتاب فكتبوا اليه يريدون تكذيبه فذمت نك لا خاذل الجزية الامر اهل الكتاب فلم اخذ  
 الجزية من جحوس فكتب اليهم النبي ان الجحوس كان لهم بنتي فضالوه وكتاب حرقوا ايمهم بنيتهم بكتابهم في اثني عشر الف جلد ونور ربحه المروى في حكي العدل على امر  
 المؤمنين والنوى سنواهم سنة اهل الكتاب لكن قد ناقش ذلك كله بان مقتضى الاية والصحيح الاول عدم جواز النكاح مقطعة وسعدوا في النكاح  
 ضعيفة لا حارضا فرفق عدم تحقق شرطه بل على الشرع على الخلاف بل عن النبي والسر الاجماع على ذلك المرسلان فان كان شرط الجحوس بل يترك  
 الثاني منها غيرنا كحي سائهم ولا كلى ذما نحن فيه من ايمهم بالنسبة الى غير ما نحن فيه على ان المراد باهل الكتاب من اظهر اتباعه والانتفاء له ما هو مذهبهم في  
 المفسر عن اهل المؤمنين ان قال الجحوس انما الحقوا باليهود والنصارى في الجزية والديانة وقد كان لهم فيما مضى كتاب بل المتصالح اهل الكتاب مثل ابنه للملك  
 في محل بحث اليهود والنصارى كما لا يخفى على من اقبل موارد اطلاق هذا اللفظ لعمدة العبر عندنا بغير التمييز والاختصاص من باقي الكتب التي هي على ما قبله  
 الانتفاء بالحق لان الفاظها انزلت من قبل لغز وانها موعظ ونحوها الاحكام ولعله لذلك حصل اهل الكتاب من بعض الاحكام دون غيرهم فالذي يتوكل في  
 الظاهر من نكاحهم مطا لابللهم فيهم لظننا انهم على ما قبل قدم من اليهودي كون بيت المقدس قرا من اهل اصر بنسبهم في الهارة الكرمية التي يروى  
 النبوة موسى وهرق وپوشع وانكروا نبوة من بعدهم راسا الانبياء واحدا قالوا النبوة انما انشئت بيني واحدا بيني بعد موسى مصداقا ما بين يديهم  
 بحكمه ولا يخالفها البتة وبقوله الطور الذي كلم الله تعالى عليه جودوا لواله الله تعالى امر داود بنو عليه بيت المقدس بنسبهم فخلق فلم يفسد ما بالبا واما النسخ  
 ضربه على ايمهم قوم من المصاوي وعنه ان الصحيح خلافه لانهم بعد من الكواكب عن النبي واجمع النبي الايجوز عندنا اخذ الجزية منهم لانهم ليسوا اهل كتاب  
 في الحق عن الخلاف لاجل على انما لا يجري على الصابح حكم اهل الكتاب عن ايمهم بنسبهم في نصائ الا ان قبله نحو من الجحوس جبال ضعف

فی الحقیقۃ  
المراد

# كتاب النكاح

بزعونهم على بن نوح وعيل قوم من اهل الكتاب يفرقون بين اليهود والمجوس قبل قوم بوحدن ولا يؤمنون برسول وعيل قوم يفرقون بين  
عز وجل ويعدون الملائكة يفرقون الزور ويصلون الى الكعبة وقبل قوم كانوا في من ابراهيم يقولون بافانحاج في معرفة الله ومعرفة طاعته الى متوسط  
وتحاشا لاجتماعهم الى الكعبة من الاصلح الى الرهبانية والتوسل بها فزعوا الى الكواكب منهم من عبد البطاركة سبع ومنهم من عبد الملائكة ثمان منهم من  
اعتقدوا في الكواكب منهم من اهاهم ملكة وان تنزل عنها الى الاصاكن في عدد الاصلح الى الباب منها الى الشاير والصابين ان كانوا ايمانهم في  
القبيلين في فرع الذين فيهم منهم وان خانفهم في صلته فيهم ملحة لهم حكمه الحزين في كسيف الشام بهذا يمكن الجمع بين القولين لو ان بعد لعنه  
ان خالفهم ببعض الاصول كما بعد كثير من الفرق من المسلمين مع الخالفين في الاصول لا مركبة في قول الامامية وقد قيل ان لا كلام في عددها من القبيلين انما  
الكلام في الاحكام قلنا ينبغي الكلام في الاحكام بعد فرض انهم من القبيلين الى اليهود والنصارى ضرورة قبلنا الاحكام في لفظ الفتوى على المسلمين في هذا  
الاسم الذي يشتملهم اهل الكتاب منع فرض نكاحهم ملة موسى النبي او الانجيل رد كونه الى ما جاء به اخرجت عليه الاحكام بل انظر عند العبد  
ينالهم من الاختلاف في الاصول والعرض ضرورة في ذلك الاسم لهم جميعا وهو مدار الاحكام كما ان لفظ الاكثاف في شات فيهم مثلا باقر من حيا  
الى العمل بالنوازل والشباع المفسدة وما يقوم مقام من ثمارة العبدان والاحتملة في جامع المصايد لكن الذي يعنى خلاصة من كنه في ذلك  
كالمسلمين في صلح الاسلام وفي فرقة وكغيره من الاشياء التي لا تعلم الا من قبل اصحابها ضرورة كونهما من الاعنادات المتلخو خيرا لها بالاسم  
احكامها من غير فرق بين ما رجع منها اليهم وبين ما رجع منها الى غيرهم التي منها جوار نكاحهم نعم لا عبرة عن كل من طردوا ونفرت بها البنية لان كل من قبل  
من الاسلام ومن من اديان الكفر الى اهل الكتاب لم يقبل منه عندنا من غير خلاف يعرف فيه الاماستعة من الشيخ بل عن بعضهم عوى الاجماع  
عبد في قولهم تعاوس دينهم غير الاسلام وبنا فلن يقبل منه وعقوله من يد له دينه فاشكوه وكان دينهم ينجح لم يبق احقر خرافا الحكمي على الشيخ من افراد  
الكتاب في الشغل في غير ثلثة اركان الشان ما يقرب عليه ناقلا عليه الاجماع والاول قولي مع بلدي ولا هم حرة وان نشاوا على من اهل الكتاب لا يفرق  
اذا الاولا وانما يجزى من كاحرام ابائهم وكذا الاولا والوثى اذا نشاوا على البهجة او الضرر ائنه فانه في حكم الاستقلال لو كان التهود والنصر قبل البنية لا بعد  
القول قط سواء كان انتقاله الى الدين بطلب منه او الى المذهب لكن في عدد ان الانتقال بطلبه اي ببعث قبل التبدل قبل افرادهم عليه ثبت لهم حرمة  
الكتاب هل التهود بعد مبعث عيسى كجوابه مبعث المسيح اشكال ان كان بينهما فان انتقاله من دينه بطلبه لا يقبل الا قبل ولو افكاه اهل الشغل والقتل  
التبدل وبعده او علم واشكل هل خلوا في بركة بدلوا ولا في الاخر جوازهم بحري الكتابين في ذلك اشكال في القول لعموم الاول الشامل لهم بل هو شامل  
لمن قبل من المبعث بالتبدل خصوصا والمبتدون في زمن النبي الائمة عليهم السلام اكثر من غيرهم بل لم يكن لهم الا الذين قبلوا بالدين المبدل فان لا قبل بدينه ثبتت اموالهم  
فاما ان يكونوا المبدلين او الداخلين في دين المبدل وابائهم بل هو شامل ايضا لعمومهم بعد مبعث عيسى فالاقويح اجزاء حكم اليهود والنصارى على هؤلاء جميع  
الامر على طرده بعد البنية بشا على عدم قبول ذلك منه لما عرفنا كما هو واضح والله العالم ولو اردنا احدا من وجه عن الاسلام او اردنا معارضة فكل  
الذين وقع الفسخ في الحال مع سواء كان الارتداد عن فطره او ملة بلا خلاف اجماع في غير ما قبل الاجماع فيمنع عليه بل اهل العلم كانوا في الاول اعطوا  
ما عكروا لعدم جواز نكاح المسلم والمسلمة كافر وكافرا ابتداء واستدانة ولو كانتا لعم افراهم عليه اذا كان ردا او بالعقرب في المزداء لفظي البنية  
نهي عن الدخول عند كتمانها بالخبر في المرتد عن امة عداوة ولا توكل من ينجي في بستانا ثلاث ايام فان تاب لا اثم له يهودان كان خاصا ما ارتداد  
لكونه ارباض ان ردا المرتد ملحق به لا اجماع الموكفين قد بنا فيهم يظهرون فيما بعد الدخول اللهم لان يقال ان ما قبل الدخول في ذلك انما قد بنا فيهم  
الفسخ بتردها دفعه ولعله اطلاق ما دل على ذلك من نفي معتد لاجماع بل قد بقي المرد مطردان كان ملبا لايصح نكاحه ابتداء ولا استدانة ولو كانتا  
كتابية او غيرها وكذا المرتد لا ينفك ان كان حكمه الفصل لوبعد الاستنابة صاحب حكمه العدا الذي بعض نكاحه كذا الامرة فان حكمها بالشريعة والضرر  
اوقات الصلوة حتى ثوبت من هناك في نزع الرد حتى النكاح لكاهن او مسلمة وقال به ولا يصح تزويج المرتد المرتدة على الاملا لانه دون  
المسلمة وفوق لكاهن ولا يلاقى قبل وبعد المرتدة فمرة لا نه لا نفك ذلك من ذلك يظهر لنا الوجه في المرتد من غير اعراس ملة مضى الى دعوة الاجماع  
اطلاق ما دل على البينة بالارتداد الشامل لما في الرداد الاخر عدم بل يظهر لنا الوجه في النكاح حتى لو كانت الزوجة كتابية والزواج مرتدا ملكيا  
ذلك لضعف الكتاب كما هو واضح في كل حال ينسقط المهر ان كان من المرتدة بلا خلاف اجماع منه لان الفسخ جام من قبلها ولا للمعاوضة الفسخ قبل النكاح  
وضعه ان كان من الرجل بل الفسخ بارتداده من قبله اطلاقا المنصف للفرق من الدخول سواء كان من قبله او لم يكن مثل في ان لاصل يقتضيه المهر للعقد  
لذلك خرج الطلاق بدليل خاص لا يقتضي القدر بعد حرة الفسخ عندنا ومن هناك جرحه بوجوب الجمع عليه خصوصا في الارتداد واللفظي في المرتد  
المرتد من قبله المبتسح من الموت قبل الدخول بوجوب جميع الدماء لان بقاء الاصل الفسخ او ما يقوم مقامه في كل عوص له صاحبه لا لانه في البيع جمع  
عقد الدخول بتركها عليه شيء بعد الغايض لكن ثبت في الطلاق الضعف للدليل الحق في كل شيء جام من قبله بنسوة الضعف للاجماع عليه كما قد شرا الى ذلك  
في الوضاع فلا حظا واما ما دل عليه فلو وقع الارتداد بعد الدخول ففسخ الفسخ على نفسا العدة من غير فرق في وقوعه من قبلها كان بل من غير فرق في  
ارتداد الزوجين بل لفظي في الملتزم بعن في الزوجان يكون عرلة لما استعرف في الاستطال للفظي في حرج ورجع او بعد في بل نفسا العدة كانت رد  
والا لا تكشف الغائبان من اول الارتداد كما انه يتكفط الاسلام منها ان مثل هذه الردة غير ما بعد ان النكاح بان لم يستع من النكاح الدال على ذلك  
في نكاح الكفار اذا المسلم بالوطء العرفي الخبر السابق بل منها يعلم ان الرجوع الى الزوجية بالاسلام مهيى حاجته الى قول حجت ونحوه كما لفظها  
في خبر المصنف من بعد الله ان ارتداد الرجل المسلم عن الاسلام بثلث منه امرته كتابية المطلقة ثلاثا ونعت هذه كالتفدية المطلقة في دفع الامارة

في غير النكاح

شئ من  
لوا

في شيخ  
في شيخ

الشيخ

في شيخ  
في شيخ

وقاب قبل ان تزوج فهو خاطب لا عده عليها من قبل وانما اصلها العدة الغيرة فان قتل او مات قبل انقضائها اعدت منه عدة المتوفى عنها زوجها  
وهي ثمة في العدة ولا يجهان ما ثبت وهو مذهب الاسلام على الرجوع بعد العدة كما ان الرجل ما ينفق من التسمية بالمطلقة ثلثا على اذنه عدم الرجوع  
له وهو كافور بل تبين عن هذا الحال بغيره فانه على كل حال فلا يفسد انما يقطعا الاستمرار بالدخول هذا كله في المتوفى عنه وامان كان في  
الزوج ولد على الفطرة فارتدا ففتح النكاح في حال ان كان بعد الدخول لا قبل عودته بالنسبة الى ذلك لا خلاف بل الاجماع بغيره في السكنا  
سمعت ابا عبد الله يقول كل مسلم بين مسلمين يرد عن الاسلام وحج رسول الله نبوته وكذا غيره فان دعوا له لم يسمع ذلك منه وامرته بائنة منه يوم ارتد  
وبقيت ما له على دينه ونفس امرته هذه المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يقبله لا يستبقي قال ابن مسلم سمعت ابا جعفر عن امرته قال من يرد عن  
الاسلام وكفر ما انزل على محمد بعد اسلامه فلا يؤنبه وقد جئت له وابنت منه امرته وبقيت ما ترك على ولد وقد تقدم في كتاب الطهارة ان ابا جعفر قبل  
توبته ما طامنا فضلا ولا طامنا الله تعالى ولا اسلم زوج الكتابيه فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول او بعده لا خلاف بل على ذلك وعدها  
الاجماع عليه بل لا اشكال على المختار من جواز نكاح المسلم الكتابيه ابتداء فضلا عن الاستدانة بل على غير ما ضعف الاستدانة عن ابي عبد الله والمؤلف في  
المعتمد في خلافه لا يثبت عن يونس قال الذي يكون له المودة الدينية فتمت امرته قال هي امرته يكون عنها نكاحها لا يكون عنها نكاحها بل قال ابن مسلم  
الرجل لم يسلم المرتبة يكون للرجل ما قبله اليها والحسن الى غير من بعض صحابه عن ابي جعفر ان اهل الكتاب جميع من له زمة اذا اسلم  
الزوجين فيها على نكاحها وليس ان يخرجها من الاسلام الى غيرها ولا يبيعهما ولا يبيعها باليهاد وما المشركون مثل شركه العرب غيرهم على نكاح  
الى انقضائها العدة فان اسلم المرأة ثم اسلم الرجل قبل انقضائها عدها فامرته وان سلم لا بعد انقضائها العدة فعد بانته منه ولا سبيل له عليها ولا يجمع  
لا ذمة له ولا يجمع بين شاعري بعد الله مسئلة عن رجلها جردت امرته في المشركين ثم تحففت بعد نكاحها بالانكاح الاول ونقطع عصمتها قال ابي جعفر  
وهي امرته ولا طلاق هذا الموضع في هذا الحكم لكن ينفذ منصوص جازم مسئلة الصفاق عن رجل ينجس كانه نكح امرأة على دينه فاسلم  
اسلم قال ينظر به لك انقضائها وان هو اسلم او اسلمت قبل ان تنقض عدها فامرته على نكاحها الاول ان هو لم يسلم حتى تنقض عدها بانته من نحو  
خبر اخر عنه ومن نكحها ثم انحكمت طكا لو تبين كبريها على من لم يكن فمذرك ان في الحرب كما عن الشيخ في الكتابيه وان تخص باليهودية باذا  
اسلمت وبنه فانه الذي نص عليه خروا ينافيه لغيره الا انهما معا كائنا في اقوى حجة لا لحاق ولو اسلمت وجب قبل الدخول بفتح العقد بحرية  
زوجها بالكا فلو استدانته فان الله لم يجعل للكافرين على المؤمنين سبيًا ولا يصح من شاعري الصفاق اذا اسلمت مرة زوجها على غير الاسلام فرب بينها  
الحدث نعم لا ههنا لان الفسخ جائز فيها وفي صحيح ابن الحجاج عن ابي الحسن في نكاح من نكح امرته اسلمت قبل ان يدخلها قال قد انقطعت عصمتها  
ولا مهرها ولا عدة عليها كونه المحرك الصحيح عن ابي عبد الله قال قال المير المؤمنين في نحو ستمه اسلمت قبل ان يدخلها زفافا اهل المؤمنين ازوجها  
اسلم فاني زوجها ان يسلم ففسخها عليه نصف الصداق قال يبرها الاسلام الاعراب الا ان اجد عاملا ليه وان كان اسلمها بعد الدخول ففسخ  
على انقضائها العدة فان اسلمها فامرته والاربابها بانته منه بالاسلام او فاقا لا لاكثر بل لثمن السبيل المتصوفا انما يفسخ انما يصح الرجل يسلم  
الرضا عن الرجل يكون له الزوجة النضر انتم ففسخها ان تعلم معذرا اذا اسلمت لم تحل ففسخ فذاك فان زوج اسلم بعد ذلك يكونان على  
النكاح قال لا يزوج بعد بدخلا للشيخ في نهايته والحكمي من كتابي الاذبح له لم يسلم ابن ابي عمير السابق ومرسل جليل في تزوج على حد ما ان ابا جعفر  
والنضر في المجتبى في اسلمت امرته ولا يسلم قالها على نكاحها ولا يفرق بينهما ولا يترك بغير نكاحها من الاسلام الى الجهر واليه اشار الله وقيل انك لا تزوج  
بشرائط الذين كان نكاحا بانيات غير لا يمكن من الدخول علمها ولا من الخلوة بها وفي بعض نسخ زيادة هذا لكل الموجود في تيم ما هذا الفقه وانه اسلمت مرة  
الذي لم يسلم الرجل على شرائط الذمة فانه يملك عقد غير لا يمكن من الدخول اليها لايلا من الخلوة بها ولا من اخرجها من دار الجهر الى دار الحرب  
الحج وفي محكم قول الشيخ ما يصلح النكاح ان كانت وجبة فلا يحل ان يمنعها ثم منع منها ومن الدخول اليها كانت نفقتها سائطة لانها في مقامها لا  
وهو لا يتم منه فتقطع نفقته فلو لم يزوج من الذين بها مسند الشيخ عن جواد الوطى عن عده وثم اذها من عدم المبيت عندها لا لانه  
على ذلك خصوصا بعد قوله وبانيات لها وادعى في ذلك ان الشيخ من ثم ذلك من يخرج له ما ذكره والاستدانة بالعقوبة بل ذلك لا تسقط النفقة عنه لان  
الامتناع من الوطى بغيره بعد اسلامه الذي قد فرض بشرط جواز الوطى يد كالحل من الحضر مثلا والامر سهل بعد نصف الفلوس ففسخ الشيخ  
انما ذكره في كتابه الثلاثة التي لم تعد للقوى ولذا رجح عن أبي الحكمي من خلاصة وميسرة طه على ان الجوزين فاقدان لشروط الحجية بالارسلان انما يفسخ بعد  
ومرسل جليل فضلا عن ان يصار الى ذلك الادلة المعتمدة مما من جنس منصوص مما في ذلك كله ان الاول لا يشبه بقواعد الفقه وهذا في ذلك وغيرها  
انه لا فرق على قول الشيخ بين حال الدخول على ما لا طلاق قبله ففسخ بغيره ما يصح من نكاح الشيخ بينهما ما يصح من نكاح الشيخ بينهما  
فيما بعد الدخول ان الله العالم هذا كله في اسلام زوج الكتابيه وان لم يكن هو كتابيا وفي اسلام زوج الكتابيه وان لم يكن هي كتابية وما غير الكتابيه  
ان الزوج والزوجة غيركم كسائر الحكم فاما ان اسلام احد الزوجين موجب لفساخ العقد في حال ان كان قبل الدخول ان كان بعده وقد علم  
انقضائها العدة بلا خلاف في شئ من ذلك ولا اشكال ايضا فلو لم يعمل لانفاق فلا يصحح عدها ولو انفقت وجبة الذي لم يفرق بينهما من حال الكفر  
وقع الفسخ في الحال لو واحد من الزوجين وهو بناء على انه لا يقبل منها بعد البعثة الا الاسلام لقوله تعالى ومن يبيع غير الاسلام دينه فلا يقبل منه  
والنبوي من بدل دينه فاقلوه من غير من بين الدخول بها وغيرها في المسئلة منه واليه بين كونه من بغيره عليه اهله ولا ورجح ولو اسلم بعد ذلك  
واسلم هو واسلم معا لم يكن بينهما نكاح ان كان ذلك قبل انقضائها العدة لم يحسب الفسخ بدل الاسلام لكن لا يفسخ عليه ما في هذا الحكم من الاشكال







# كتاب النكاح

حينئذ شرطنا بثبوت لان اصل المعقوف موقوف على حصول النكاح بانتهكا لا يتحقق معنى الطلاق خارجا الا في الزوجية كذا الظاهر والايلاء اتم وان كانا لو وقعوا بالاجنبية كان لهما معنى صحيح بل وحلف على طي الاجنبية فترجموا وطها كان عليه كتمان لكن ذلك لا يثبت طهرا ولا ايلاء وان لم يفرق النسخ فيما حكى عن مذهبنا من جميع كونه خيرا او ان كان غير خفي فبطلت بانتهكا بعد الاحاطة بما ذكرناه وان جعل الجميع ابرأ خيرا والاياء لغرض اولى من طهرا فان خيرا التي طاهرها والى علمها صحا وكان بقاء امدة الايلاء مرفوعة لا خيرا وكان في الظاهر اتماما ان لم يفرقها في الحال من غير خلاف بهر فونه منهم لكن في شك بل بانه لا اختيار انكشف سبق الزوجية فبكونان قد بان انهما وقعوا على الزوجية من ولد صدقهما ومنه يعلم ان قوله طلق وقتلانه ليس لاختيار او نصيب فيه على ذلك يمكن دعوى فلهذا وقع في صفة الاختيار الواقع بعده الكشاف عن الزوجية حال وقوع الصلوة وليس من المعقوف في شيء بل هو كطالوا ثمرة المعقوفة فضلا بل يتحقق اجازتها على ان الاجازة للكشف خاصة ولا ناسا حاشا في النكاح ودعوى ان الاختيار الرجوع لا استدامة والطلاق لا يقع الا بالزوج والاضطرار ولو وقع في حدة واختار غيرها اجب الحسد وسقط بالبنينة خاصة ودون اللعان لانها اجبر اجنبية وان كان لها حكم الزوجية قبل الاختيار ولو طلق او طهر الى اوقدت بعدك سلسل حال كرهت فان خرجت المدة على كرهت فالحكم للجميع العقد في النكاح باللعان بالبنينة لا بالبنينة لانها كانت ابرأ خيرا وانما عليه التفرقة بينه وبينه يسقط بالبنينة وان سلم فيها فالزوج طلق طهره ان لم يزدن على الصلوة ولا يطلو الا بالنكاح انما وانه فان بقاء الزوجية مراعى بالاسلام في العقد فكذا الطلاق ولا جمل بل طلاقه فان لا سلام كاشف عن بقاء الزوجية وان زدن ووقع الطلاق على النكاح او ما بعده كان خيرا عند من عرفت ويحتمل عدمه كانه حين طلق لم يكن له الاختيار وان خارا لم يصح بالاسلام مشترك بين الجميع نعم ان خارا لم يطل فاصح طلاقا فهو طلاق مراعى بالاسلام والاختيار جمعا وان زدن على الصلوة والكل كشف الاسلام عن صحته على الصلوة وتعين بالاختيار والعقد في الظاهر والايلاء فان خارا لم يقع عليه فان لا صلح ومنه بطلت حكمه الا لا واما العقد فان خارا المقدون فلهذا لم يفرق بينهما كانه قد وقع في العقد او البنينة وان لم تجزها اسقطت بالبنينة خاصة ثم على فرض كون الطلاق اختيارا فلهذا لم يفرق بينهما لكانا بمنزلة اشكال اقر به عندنا فاضل انما لا يشك في ذلك فالتعين الاختيار وان قصد بهما للغة الطلاق لكن فيه ان الاختيار لا يتحقق لفظ بل العبر به في النفس مع فرضنا ما علمنا قصد الطلاق بان يكون خيرا وان لم يقع طلاق لما عرفت من لا لا قصد معنى الطلاق عليه عندهم ولذا يقع به عندهم وان كان فاسدا بل قد بينا بكونه خيرا ولو ادعى طلاقا مشروطا بالاسلام كما لو قال كلما اسلمت مني لم يخلع فلهذا لم يفرق بينه وبين الاختيار ولو وقع حال كرهت ولكن يراعى بالاسلام في العقد ولو قال ان طلاق الدار مثلا ضد اخرتك للنكاح مثلا لم يقع لا لشرط التخيير فيه كغيره من اسباب المعاملات فان الدليل فيها جميعا متحد ليس من قبل بل هو نظر كما لو قال انت طالق ان جاز يدوان طلعتم لئلا ان كانت الشمس لم تطلع لغيره فانه يمكن ان يكون اختيارا لانه ليس تعليقا بل الطلاق الذي قد عرفت لا قصد عندهم على الاختيار وان يقع الطلاق بذلك هذا كلف في الاخبار باقوال صريح او كناية او اما الفعل فلا خلاف في عدمه في ما دل عليه صريحا لا لولوية اندراج قوله امسكك بعدا فارق ما عرفت من لفظ الطلاق في قولنا لا يخلع فلهذا لم يفرق بينه وبين الاختيار باعسا ولا لا على الوجهين معا وجعل فلهذا على الوجه الصحيح انما امر الزنا ولذا قد دعوا في الطلاق ونسخا في خيرا البايع ربح فلو طلق اربعة اشك عقد في الشيء عندنا سواء في كل اشكال ذلك بعد عدم الدليل شرعا على كونه اختيارا وانما هو من حيث الدلالة بانه لا بد من تعقيد بالوطي المتذكر المشكك مطلق الوطى بما اذا لم يكن شرعا في كل عقد قصد الاختيار بل قد يشكك فيهم مع ذلك فانما اذا ادعى عدم خطور الاختيار في الذم حال الوطى عند خصمه فان الحكم عليه في وقت وقوع الوطى خصوصا بعد الدعوى منه لا يوجب من اشكال في التقبل والقبول في قولنا لا يخلع فلهذا لم يفرق بينه وبين الاختيار كما هو راجح في حق الطلاق وهو يشكك ما يطرأ عليه من الاحوال صحت عند ظهور الفرق بينهما بناء على كون ذلك في كل حال فعل المسلم على الوجه الصحيح الذي هو مشترك بينهما في ذلك عدم التعبد به شيء فان مطلق التقبل للمسلم غير الزوجية فيصنع فعل المسلم على الوجه الصحيح كونه اختيارا لكن هو جائز في ذلك انما اشكك في فعل المسلم الحكم بوجود الشرط الذي عدمه مفضي الاصل حتى بالنسبة الى غير ذلك الموضوع الذي فعل المسلم في بعد دعواه عند الفصل الذي هو راجح من غير وجه صحيح عدم معارضة الزوجية بالانكار لعدم علمها بالوجه الوقت فيه ما لزمه فترتب على قصد الاختيار قبله اتمام الدليل شرعا على كونه اختيارا فتم جبهته والله العالم ولو تزوج باخا احد محرمات الفسخ والاختيار لم يصح فيه عطف الزوجية وهذا كله بما لا يفتح عقدانها اذا كان اكثر من الصلوة سواء كان دوا او منعة اشكال في انشا في اختيار احد المناهين بل على كراهة الاخر وان كان فاسدا وموان النكاح انما يكون صحيحا وليس كالمعروف والعقد دوا واعتقد اجمالا في كونه اختيارا بناء على ما ذكر من جعل فعل المسلم على الوجه الصحيح كما انه يخرج الحكم بغير عقد الاختيار عقد النكاح مع فرض عدم العلم بحاله فيكون من لفعل الدال كناية نعم فيه ما تقدمناه سابقا من الاشكال لو قال حصرنا المختارات في سنة فمنا فمنا المختار فترتب عندنا الباقيات حلالا لانه على من كذا حتى ولو كرهت ربح وتختلف في بعض الاشكال في النكاح صحيح لا دلالة له في النكاح فلهذا لم يفرق بينه وبين الاختيار كما هو راجح في حق الطلاق كان لا لولوية ثبوت الاصح كان همه مكان لا يثبت في بعض الاول للزوجية بخلاف كناية فان اختيارا هو غير موثوق على سلامه من الوطى المتعلقا للفسخ فلا اشكال كونه ان يمكن ان يقع بالصحة في الاول على وجه المراهة فان سلم الا وادعى ان الفسخ في محله والا كان باطلا فيكون صحيحا في غير محله امكان بقاء الزوجية لا العلم بامكان بقائها الاطلاق لا دلالة الذي يعارضه اصل عدم الانفاس وعدم تعين البواقي للزوجية فتم جدا كيف كان يجب الغور في الاختيار على جبره يستلزم الفسخ والتعطيل على الزوجية فانما مشع مع ذلك لزم الحاكومية فان صرح في الانفاس قبل ان يفرق حتى خارا ولا يخفى عنه الحاكم لانه منوط بالتمتع فلهذا لم يفرق بينه وبين الاختيار مع ذلك وهو لا يثبت على مثله ومنه يعلم ان قوله لا يثبت في النكاح لربك الصغير للمعقوفين ولو اسلم الكافر بعد ان تزوج بنينة الصغير بغير تبعة انتم الاسلام فان سلم مع الارب خارا بعد البلوغ ونسخ اي هو صغير من الاستماع بهر من يجب

بالعلم

الذقة

في صحيح  
منه  
في صحيح  
منه  
في صحيح  
منه

النفقة عليهم ولو اسلم المهر ففي البيعة اشكال فان قلنا بنحو الاب لحاكم بل عن عطاء كلام النكحة لا ينافي فيها الى لان الاختيار بالنكحة  
في ان طلاق لولا بهتم في ذلك خصوصاً مع فائدة في الضرر والقياس على الطلاق بغير جازر عندنا بقوى ح وقوعه عن اولى فضلاً عن لو كان له  
كفارة عما يضمن من الغرض في المقام خصوصاً بعد ملاحظة النظائر في الحيوان من نحوها فلا حظ وتامل الله المولى العالم **المقصود الثالث**  
مسائل منية مع اختلاف الدين **الاول** في اذ تزوج الكافر امرأة وبها دفعه ارتد بها ثم اسلم بعد الدخول فما ذكرنا بغير من شلا حرمنا ابداناً لم يضمنها  
نساء كرهت حتى جاءته من ذلك الذي دخل به من كذا لو كان قد دخل بالامة وحدها لان ذلك بغير خلاف ما لو دخل بالبنات حدها فانه يشبه كلهما  
وتخص الام بالحرية بدايات النساء والزوج ذلك كله ما عرف من ان الكفار يخاضون بالفرق عندنا الا انه يحكم بغيره ما في بغيره من النكاح بغيره  
ترب لا تار عليه ان كان فاسداً عندنا بل يفرق عليه بعد الاسلام ما لم يكن المفدس فانه لا يفرق عليه بعد الاسلام ضرر كون كاسم الذي يضمن  
نكاحه الصحيح ذلك بنفسه فان سئل من صحته نكاح الكافر والمقر عليها لا بد من سئل من صحته نكاح المسلم الصحيح من ذلك ما نحن فيه فانه لا بد من سئل من  
المسلم بغيره من صحته انما كانت الوديعة المدخول بها لها الرضاع مثلاً فاستدرك نكاح الكافر كذلك بطلان كراه الام خاصة ونزوعه من النكاح  
في مهات النساء ولو تبيته التي لم يدخل بها كماله لوضع وجهه الكبير التي لم يدخل بها وجهه الصغير فانها من غير الكبر دون الصغيرة وتكون الكافرة  
اسلم فانه لا يضمن بغيره من صحته نكاحه المقر عليها لا بد من سئل من صحته نكاح الكافر الذي قد مضى عنه في حال الكفر لا يقضي في حكمه حال الاشكال  
فرض كونه مفقوداً في الابتداء في الاستدانة من ذلك يعلم الوجه قول المصنف وغيره انما لو لم يكن الكافر دخل ولا ما بينهما اى الام والبنات لم يضمن  
عقد الام بغيره من صحته انما كانت النساء دون البنات فانه يشبه عقدها لانها ربيته لم يدخل بها فمهر نكاح كاسم الذي ارضعت وجهه الكبير الصغير  
قبل الدخول ح فلا تفتي بالضرر من غير المحللة وهي البنات خاصة كقول الشيخ في الخبر فان الحكم عنده في الخلاف اذ جمع بين العقد على الام والبنات  
الشرك بلفظ واحد ثم اسلم كماله ما كانتا وبقاها في الاخرى في طان لم يدخل بها قبل نكاحها امساها ما قبل نكاحها البنت بقوى نفسه  
الاول في ان ايجز الشيخ بان اشرك اذ جمع بين من لا يجوز له الجمع بينهما في نكاح فانما يحكم بغيره من صحته نكاح من نكح الاختيار الا بعد ما لا يرضى عنه  
واحد واسم اخار منها نكحاً فانما فصل حكمنا بان نكاح الرابع وقع صحته نكاح البواقي وقع باطلاً بدليل ان نكاح البواقي بغيره لا يوجب عليه بغيره  
اذا كان قبل الدخول فاذا كان كل فتى اخار احدها حكمنا بانها هو الصحيح والاخر باطل لانه اذ جمع بين من لا يجوز له الجمع بينهما واخار في حال الاسلام كان  
ممنزلة ابتداء عقد بدليل انه لا يجوز ان يتخارا والامن يجوز له ان ينفق كما يحل من الاختيار اذ كان الاختيار كابتداء العقد كان كانه الآن تزوج بها  
فوجب ان يكون له اخار كل واحدة منهما ثم اجاب عن في ان بان الذي ذكره انما ينافي في ضوئ الاختيار في حال الاسلام وهذا لا يمكن الاختيار في حال الاسلام  
الا حرم من يحرم العقد هو المذنب هذا الجواب من مبنى على ما استدله من ان المصنف لم ينفق في حق وجوده والمانع لا يصلح للمانع اما وجوب المقتضى  
فلان ذلك المانع من الجمع بين الام والبنات من النكاح لثمة الموانع والاجماع وامامهم صلاحه المانع فلما انفرد في الاصول من ان الكفار يخاضون بالفرق  
وبغيره من هذه المسئلة غير بعيد على ذلك الا كان المخرجه اذ كره الشيخ من عدم حرم احدهما عليه ضرر ان اسلم لوعده على الام والبنات فنهى عن احد  
عليه بل استنبأ العقد على كل منهما فحكم الكافر بناء على الشك بل لوعده على الام الا انه عقد على البنت بعده ذلك لم يحرم من ذلك الام لا يجرى ذلك من  
الاحكام التي ترتب على قاعدة الاشتراك المنافاة لاطلاق الاصطفاها بل يصحح الاول لاستكمال ما عرفت منه يعلم ان الاول اشبه ما ذكره الشيخ  
الذي يلى في مسئلة الدخول ضرر كون حرم بغيره عدمه بطل الاختيار والذي هو ابتداء نكاح فان الاسلام يجب ما قبله وبغيره لا ينفق عند الله  
في عنوان المهر من قد بقي ان الحكم فيها لو اسلم على امره وبنتها مبنى على هذه الاشتراك فيقال ح ان كان وطئاً احرمنا عليه ابداناً كان وطئاً احرمنا  
الاخرى خاصة ابداناً لم يكن وطئاً واحدها منها بنات كاسم ذلك كله حتى في الضوئ الاول بطلان وطئ الشبه يحرم التسايفه اللهم الا ان ينفق  
بالحرم هنا وان لم ينفق في حق الشبهة فينقض الكافح بذلك في بطلان طئ جميع كل منهما من نكاحه عقد على كل منهما ونحو الحكم بغيره في حال الكفر في  
ح عليه بعد الاسلام ما ينفق على الصحيح فيفيد الحرية على كل منهما ابداناً لو اسلم على اثنين تزوجهما دفعه او مرتباً على امره ما شاولو كان قد رتبها بغيره  
سابقاً فهو ح كاسم الذي به فضعت زوجته الصغير من بين ام الكبيرة فانه يخرج احدهما من غير بغيره ما بالاجتناب الى عقد منافاة وجهه المسلم  
بخلاف الكافر كذلك بنحو لو اسلم عن امرأة وعقبتها او خالها او ولدته ولا الغم الجمع لانه بعد الحكم باستمر صحته عقده المرفق من بغيره من سبق الغم  
وتأخرها والفرق انه يكون ح بعد الاسلام بمنزلة مسلم قد عقد على الغم وبنتها اخاه دفعه من غير رضا الغم فيخرج احدهما بعقد منافاة وبغيره من الغم  
كالاخيار وكس عرض ذلك لنكاحه بضعاً مثلاً ما لو رضينا اى الغم والخالفه الصحيح الجمع بل لظلاله بغيره ما في حال الكفر لا خلاف  
باحال انه بعد الاسلام كابتداء نكاح كالبطله من رضا منافاة مدفوع بها وكذا لو اسلم عرج وامره ورجلين بجمع مع فرض بضاخره ولو  
حال الكفر والا انفسح عقد الامه لانه يكون بعد سلامه بمنزلة عقد المسلم عليها دفعه الذي قد مضى عنه ان حكمه بغيره انفساخ عقد الامه مع عدم  
رضا المهر فضا ونقوى ان بمنزلة عرض ذلك المسلم بعد نكاحه بان سرنا حكم زوجته نصداً من ذلك يعلم ان المحرمه والامه في الغم والخلاف  
اشتركا في صحة الجمع مع الرضا مع انه قد يشك ان لم يكن اجاءاً بان المخرجه لا يفسخ في الامه وان رضيت المخرجه بناء على عدم حوان نكاحها مع النكح  
من المخرجه من غير العلم اللهم الا ان يفرق بين الابتداء والاستدانة كاسم الزوج الكافرة فانه بغيره حتى على القول بعدم حوان نكاحها بغيره  
لكن لا يفتي عليك احيل الى الدليل ليعرف الاجماع ان نكح الله العالم المستمل لثمة الاسلام المشترك وعنده حرم ثالثاً ما للعقد  
وثبات فاسلم مع غيرهم الحرم انفسح اذ ارضيت المخرجه بعد جواز نكاح لا يزيد منها له وكذا لو اسلم الحرم وعده اربع امساها العقد بغيره من سئل لو كان

كان عنده

في صحيح  
منه  
في صحيح  
منه  
في صحيح  
منه









فأشبهه

الحال في سبب وجوبه قد خرج عن هيكلة ذلك مجرى اسلامه ليس سببا تاما في الحل بل لا بد فيه من الاختيار فاما من قبل تمام السبب فيبقى بطلان  
 كالمات احد المتعاقدين قبل تمام السبب الملك بالقبول والقبض لا نقول ان الاختيار ليس سببا تاما عقد حتى يبطل بالموث قبل تمامه وانما هو  
 تبين ان ذلك العقد الصحيح المتحقق في جميع فلا نقض للسبب الموجب للارث فانه الزوجية وهي متحقق في جملتهن وانما منع كان هو الكفر بقدر ان غاية  
 زيادتهن على اعداء المعتبر الامر به لا اله الا الله ليس الموث فاسخا للزوجية ولذا يجوز للزوج قبضه ووجه النظر اليها كان الاختيار ليس شرط  
 بالحيوة وان كان ظاهر قوله امساك اربعة الحوة لكنه ظهور مود لا شرط ووجه نتيجة التمسك بالاستصحاب فيما يتحقق منه من اذ ذلك وانه بعد الفو  
 بالفصل نعم وما من متين معد قبل الاختيار قبل بطلان الحار بلا خلاف جدا فيه من تعرض لمن يحكمنا بالاصالة عدم ثبوتها لبعض خصوص مع ابقائه على  
 الشهوة المختصة به فاحتمال قيام وارثه مقامه فيه قياسا على الجارية في المال مثلا لا يطلق قوله ما كان الميت فهو وارثه مدفوع بذلك لكن الوجه  
 عندنا استعمال القرعة لان جملتهن وارثات للزوج او الثمن ان مات قبلهن وموروثات ان مات قبله وورثات وموروثات ان مات بعضهن قبله وبعض  
 بعده فلم يعلم السخى او المستخى عليه مع انحصار في جملتهن فيستخرج بالقرعة التي لكل امرشكلا رجا اشكل في ذلك بانها النعيب ما هو معين عند الله  
 عندنا في الظاهر ومنها ليس كذلك لان لغيرهن موكولا الى الزوج لا اله الا الله تعالى ان كان هو الذي يلهمه الاختيار لا يبق ان الله تعالى علم من يتجها  
 منهم لو اختاروا لم يوجد منه خبا ولا نأفول ان الله تعالى علم الاشياء على ما هي عليه لغيرهن في نفسه يعلم معينا وان اشبه علينا واليه في نفسه يعلم  
 بهما فلا يمكن تخصيص جملتهن بالارث عندنا وعند الله من هاتين ان الوجه لا ينافي حتى يصطح وذهبن على الدار والنفار وان الحق متخير  
 وانهن من ينسجن في مال البنت لك تبعاً للذكر في قبل هتم ذلك بالتوبة في اخذ وارث كل واحدة نصيبها لان لبيان غير متوقع مع اعترا  
 الجميع بالاشكال فانه لا رتبة لاحد في علم الاخرى فاشبه المال من المدعيين مثلاً وبما اشكل بانه اعطاء غير المستحق قطعاً بخلاف المال لغير المدعيين فان  
 القسريات بينهما حمل على ان المقام المعلوم في عدم الاشتراك ويدفع بمنع اعطاء العمل بالاشكال مما ثبت فيه لاطلاق دليله المستحق على اعمال كل من الكثرة  
 واليسدين في غير محل التعارض ابطالها منه فليس الا الاشتراك بينهما بالنصف كما انا اشبهن فيهم ما نحن فيه ليس من ذلك عذر الجميع بان المستحق  
 وعدم الدعوى منهن بانهم لا يرجع لا غيرهن كما انه قد يشكل سابقه بان في الايقاف حتى يصطح الجميع بقسط للمخوى عن اهله المطالبين به ومثلاً للزوج  
 الذي لم يعمد من الشارع اهله فله بعض القرعة ويضع ما سمعته من شكها او لا يمنع اعتبار الاشياء في موضوعها الاطلاق ولها من البنت والولادة  
 ثانياً يمنع عدم الاشياء هنا فانه باسلامه وسلامته من مثالي من اربع وبعين اربع في علم الله ولو بلخياره المستقبل المعنى لتمام البنوة والزوجية  
 موضوع مهم في الواقع بل هو غير متصور في باخيات يتكشفت هذه الاربعة هي الباقية على الزوجية من اول الامر لان الاختيار جزء من سبب النكاح ولا  
 سبب الاثران وح تكون القرعة في محلها او يفتوى في النظر التحكيم المعتمد في مادة النزاع بين استعمال القرعة في جملتهن على السوء فيهم لا ينعين  
 احد ما هو كان في ذلك مراد المصنف من انتم مع من في ما باليها الوارث ونحو حيث قال الوجه القرعة والتشريك فتمت جدا والله العالم ولو مات الزوج  
 خالص قبل الاختيار اربع فتم من كان عليهم جميع الاعتداد منه لان من يلزمها العدة بالوفاة ولما لم يحصل الامتناع الزوجية اربع العدة احبها فان لم يكن  
 دخل من كونها متاخرات اسلامه من قبل لا عدة الوفاة وان كان قد دخل من الزمان من العدة با بعد الاجل اربع كل واحد منهم في حمل ان تكون في  
 الزوج والآن يكون في الزوجة فالحال قبل عدة الوفاة ووضع الحمل في بعض النسخ عند با بعد الاجل من عدة الوفاة ووضع الحمل في كل حال فالمراد بوضع  
 وان كان لتعير الاول فينبغي لان عدة الوفاة للحامل هي بعد الاجل في اطلاق عدة الوفاة من اطلاق لم يجمع على بعض اهلها والامر سهل اما  
 الحامل فيعد با بعد الاجل من عدة الاطلاق ثلثة اشهر وعدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة اياما الكوفي المتأخر في العدة بكون الحرة واحدة  
 التكليف في اول الاشياء وكيف كان فابتداء عدة الوفاة من جملتها قطعا اما الاثر من لندكة بحمل الاعباء من قبل اسلامها ان قرنا من جملتها اسلام  
 سبق اسلامان تغايبا فانه لا فرق اما في حاله فانه قد انفتح كما هما ولا ينافي يحصل من ذلك الوقت فيكون في جميع المقاصد بان لقائل ان  
 بقول ان الانفاخ انما يحصل من جملتها فانه بالاختيار ولا يتحقق ذلك فيبقى ان يكون ابتداء عدة من جملتها الوفاة لا ينافي انما عرفت انما عرفت انما عرفت  
 عليه ان اسلامها اسلام الاسبق منها لا ينافي العارية قطعا وانه يمكن القول بان الاختيار حيث يحصل يكشف عن الفرق من جملتها اسلام الغنص فينبغي انما  
 زاد على النفاذ ان لا يفتى عليه عدم الخلاف ظاهرها في وجوب العدة على الجميع بخلافه لكونه لا ينافي على تعدد استحقاق الوارثان منهن في القرعة  
 الفاضلة بكون الزوج التي خرجها فيخرج عدة الوفاة عليهم في الفرق على غيرهم لكونهم لان بقاها بالنسبة لخصوص الارث ومنه يعلم فانه ما ذكرنا من انما  
 انما معن طريق الحكم في عدم النزاع كالشرط انهما معنية للموضوع الذي يجري عليه جميع الاحكام والله العالم **المسألة الثامنة** في اختلاف اعداء  
 بين من يرضى ذلك انما اذا اسلامه وسلم معه وكذا بيان الاستمعة للزوجين بخلاف الوفاة في البو في من جملتها الاختيار لا قبله لانهم يرضون بحكم  
 الزوجان ان ذنن على النكاح كالمطالبة رجعا وكذا الواسل وبعضهم هو على كراهة ووجه قوله لم يدفع النفقة كان من المطالبة بها على الجاهل بالماضي لها  
 من المدين سواء اسلامه او بقي على الكفر ولا يفتح في ذلك عدم تمكنه من الاستمتاع بعد ان كان المتع شرعا بالكفر وعدم الاختيار الجاهل من يرضى بذلك  
 ذلك بانها بالاسلام قد بان منه زوجة الرائد فالواجب عليه نفقة اربع وتوقف حتى يصطح عليها او يقر عن عليها انفسه بالسوء يتبين بل قد يتخير صاحبها  
 بمن يتبعها من الاشياء والكاشف عن كونهن نتاج من جملتها اسلامه وعرض عدم زوجة من جملتها بل قد يشك في وجوب نفقة عليها لغير الرائد مع عرض  
 الكفر الكاشف عن بنون من جملتها اسلامه ودعوى كونهن حكر الزوجات قبل الانكاح كالمطالبة رجعا بانفسها عدم الدليل على ذلك ويجوز المشاركة  
 للرجعية في بعض الاحكام لا يقتضي المساواة في الجميع الذي منه ما نحن فيه خصوصاً بعد ما عرفت من الحالفات في الارث وغيره وانما ابره باعدا ونوع الاول

في هذه المسألة  
 ان السائل





في بيان الكفاية

الظن غير منه يعلم ان لا قوى لعدو الله العالم مسائل من لواحق العقيدة هي سبب **الأول** لاختلافه ان الكفاية شرط في النكاح بل الاجماع يقتضيه  
 ولكن معنى التساوي في الاسلام فلا يجوز للمسلمة نكاح غير المسلم وهل يشترط التساوي في الايمان بالمعنى الاخص لا يجوز نكاح المؤمنة غير المؤمن على نحو ما  
 في الاسلام منه وبيان ان ظاهرهما الاكفالة بالاسلام وان ما كاد استحب الايمان بل هو في طريق الزوجة ان لا لا للمؤنة تاخذ من من اجلها اما العكس في الاختلاف  
 كما اعترف في كشف اللثام وغيره نعم وما حكم عن سائر عكس جواز ذلك لم يتحققه ذلك الحكم عندنا ما منع من المعاند وهو في المناصب التي شغلها بل كان  
 احدها الخلاف في ذلك عن علم ان مدعيه كفاية الفهرست خاصة كما مرضى ابن ادريس وغيره انهم حكموا بحدودنا الشريعة على عدم جواز نكاح المؤمنة  
 الخالف في الرضا عن الخلاف في طائفة وسائر النسخ الاجماع عليه هو الحجة لما منع بعد النص من المستقيمة كقولهم حين امرت بزوج الاكابر من الاكفالة  
 للمؤمنين بعضهم اكفاء بعضهم منها المشروط بنكاحه المراد منه لا باحة وضادته وامانه وفي بعضها خلقه دينه بل في بعض ادراج الخلاف مع الذين  
 بعضهم اقرب من على المتدين بالنسبة الى الدين بناء على اتحاد شيئا العيان مع الاجماع على عدم عيان لتوفيقه على كون المراد منه التينة والطبيعة ليس يتعين  
 الاستعانة في الملة كما على اهل نامة فيجوز ان ادتها من هنا فلا قوتية بالمرة ومنها الصحيح ترجوا في الشك ان لا لزوجة له المودة تلتزم من ادب وجاهة بينهما  
 على دينه منها المسلم كما هو قول المؤلف لاسد الساعين عن غير واحد الملقين عند جماعة بالمسند عن ايمان عن الفضل بن يساف قال سئل ما عهد الله من نكاح  
 الناصب قال الله ما يحل ان يضل ثم سأل مرة اخرى فقال جعلت هذا ما نفوت في نكاحهم قال المرء عاينه ذلك عاينه فقال ان العارضة لا توضع عند  
 العارضة منها المعتبر بوجود الخلق على صحيح ما يصح عنه في سنده ان لا مرق في اخا عارضة على بلها باليسر على رايها بالنسبة الاقليل في زواجها على رايها باليسر  
 ولا نفوه كما ان ان الله تعالى يقول لا تزوجوهن الى الكفاية لا تزوجوهن على رايها بل على ما استبعد من بدله الاستدلال بالوليات المستبضة بل التوا  
 المستبضة كرههم الذي ان رده من الحقيقة كانت لا لند واضحه والا كان المراد من الشك في الاحكام التي هي ما ملحن فينبى بما استدلاله بالنصوص المتواترة  
 الدالة على عدم جواز نكاح الناصب بناء على ان المراد منه الخالف لقول الصادق في خبر الملقين بن عبد الله عن العبد ليس لنا صبي نكحنا اهل البيت  
 لانك تجد احدا يقول اننا بعض محمد وال محمد ولكن الناصب ضيق لكم وهو يعلم انكم تقولون انه منكم من شيعتنا وفي المرسل المروي عن الشيخ والكلب عني  
 ايضا انه قال لا يزيدهم الضار على الكلبين في الرضوخ في جوار من ناصب يدي فقال له هاسبا هذا ناصبك هذا الزيدى ضيق وعنه سطران في  
 من مكاتب محمد بن علي بن عيسى لولنا الهادي ثم سئل عننا صبي احبنا في مخاضنا في اكثر من قبله في ذلك الطاعون واعفاد امامنا ما فرج الجواب من كتابنا  
 على هذا من ناصب كل الجمع محال نظر اما الاجماع الحكمي فلم يتحققه ذلك في الحكمي عوى واما الاول الكفاية معبرة في النكاح وهي عندنا كفاية الايمان وامكان  
 العيان بالنسبة والبيت الراعي ما يمكنه القيام بمؤنة المودة وكفايتها لا اكثر من ذلك ثم انز سنده الثاني من هنا على ذلك لاجماع العرفية التي ان قال في الرضوخ  
 من اعينها اكثر من ذلك ما ذكرناه مجمع على في الغيبة الكفاية تثبت عندنا بما مر في الاول الايمان وامكان العيان بالنسبة بدل لاجماع اثار اليه ولا  
 ما ذكرناه مجمع على عيان وليس على اعتبار ما عاده بل على اشارة عندنا ان الكفاية المعبرة في النكاح امران الايمان والبيت بقدم ما يقوم بامه والاشارة  
 عليها ولا يرعى ما عاده ذلك من الاشياء والصنائع والاولى ان تقول ان ليس شرط في صحة العقد انما المرءة النكاح اذا لم يكن مواسل بفهمها ولا يكون العقد با  
 بل الخبايا لها وليس كذلك خلاف الايمان الذي هو الكفاية اذ بان كافي فان العقد باطل لا يكون للمرءة الخبايا كما كان لها في البيت الخ وقال في بعض النسخ  
 الذي يدعيه اهل اصحابنا ان الكفاية في الدين معبرة لانه لا خلاف في انه لا يجوز ان يخرج المرءة المسلمة المؤمنة بالانكاح الخ والجميع كما ترى انما يرد من الايمان  
 فيها الماروف للاسلام لا المعنى الاخص بقية استدلهم على نفي الزيادة عن ذلك في مقابل الشك في عجزه من العامة ملحق في الكفاية ان يرد من ذلك كبر  
 الجمع عليه ذلك الاصل عدم الزيادة ولا يثبت ان الايمان المعبر عنه الجميع لاسلام ضرورت حكمه اخص زيان عنده بل بوثيقه ايضا فترجع بعضهم على  
 ذلك عدم جواز تزويج المسلمة غير المسلم وغير ذلك من القرائن التي لا تخفى على من لا حظ كلامهم في ذلك على يد الاسلام من الايمان ومنه يعلم عدم قائله صريح  
 معتبر من الفقه ما بعد عدم جواز نكاح المؤمنة غير المؤمن ولو من فرق الامامية كالواقفي ويخو من جري عليه حكم الاسلام في هذا الحال على ان عارفا  
 لا يخرج من تشويش البطلان في عباراتهم في الكفاية الايمان التمكن من التقف مع معلومته عدم اعتبار الشك في صحة العقد حتى لو ثبت انه لا بد من ذلك كاشف  
 وكذا النصوص ضرورية كون الايمان في السابق مراد للاسلام فانه بالمعنى الاخص صطلح جديد نغم بما اطلق الايمان فيها مقابل الاسلام باعتبار  
 ارادة التصديق القلبي والظاهر في مع النفاق لظنا ولكن المعروف من لغة فكذلك لفظ الدين الذي هو عندنا الاسلام بل قوله اذ جاءه كراه  
 خطاب مشافهة ومن المعلوم ان لا يرضى منه من لم يكن مسلما فلا ينافي مع منها بقاء هذه الاشارة ان يرد من ذلك على ان ذكر الخلق مع مع معلومته  
 عدم اعتبار في الكفاية قوتية على عدم اذنه بيان الكفاية المعبرة في العقد يدعى ارادة الدين من حيث اللغة لفظ على هذا لانه فيها اعتبار الايمان مع الدين  
 منها ولما الصحيح فلم يعلم المراد من الشك في جدي كراهية المستضعفين منهم ومع فالقبيل فيه مناسب للامرية باعتبار صيرورته سببا لظواهر الامرية لا  
 فان المستضعفين يخشون من الدين على ما عده لعدو معرفته وعلى كل حال فهو معارض بما تقدم من النصوص خصوصا ما ورد في المستضعفين فلا يسجل الدين  
 فيه على ان كراهية كراهية في المرسل الذي جعله بل الاخر اية مع عدم معلومته من رايها البصيرة ولعلم الجوارح المستبضة من المؤمنين في الامم المستبضة  
 كثر في ذلك المكان لا في مقابل هو مفضي اشكال الامام بما لا يذكري ضرورت معلومته عدم كراهية الفتن على جري عليه حكمهم الدين واليه  
 الغلبة والاملة السنية للعرض على غير ذلك ما هو مسطور في محله ومنه يعلم بطلان الاستدلال بما دل على كراهية المعلول اذ حكمه الكفاية رتبة في الاخر  
 كما دل على النصوص المتواترة وكذا النسخ انما كان المراد كونهم جميع يحكمهم فيها بغير معلومته كراهية الناصب حلية ما لردوه ومعلومته عدم كونها  
 من حيث كونها لظننا كذا فوجبه حمل هذه النصوص على النصوص على انهم كفار وانهم مشركون في الجوارح والناصبي في الاخر بخلاف ادبها فانهم

لثام

الثاني



کارتکامہ

[illegible]

البَّ

منظوم

طولا من

تمت

**وهو السبب**



# كتاب النكاح

منسوبا الى من عاين الصدقة مسبوقة بالاجماع وملحوظه وان كان ربا يسهل في الجملة خبر يدل على انهم من الحكم بعض الخواص فقال ابا تمام والفقهاء  
 في العجم وان يزوجوا الى العرب قال نعم قال العرب يزوج من قريش قال نعم قال قريش يزوج في بني هاشم قال نعم قال علي بن ابي طالب هذا قال عن جعفر بن محمد  
 سمعته يقول يتكافؤ دعاؤك ولا يتكافؤ فزجكم قال فخرج الخارجي حتى اتي ابا عبد الله فقال اني لقيت هاشما مائة عن كذا فاجبت بكذا وذكرته  
 سمعته منك قال نعم قد كنت لك غلاما الخارجي هذا اذا اذنتك خاتما فقال له ابو عبد الله انك لتهوون بملك حساب قومك ولكن الله تعالى  
 على الصدقة وهي نساخ ايدي الناس فكون ان شئت فيما مضينا الله به من لم يجعل الله له مثلا لم يجعل الله له مثالا جعل الله الخارجي وهو يقول الله ما رايته قط  
 مثله رقي بالله فخرج رد وما خرج عن قول صاحبه كمرسل في الغفيرة نظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جعفر فقال يا بني انا لنبينا وبنو انا لنبينا ولكن من اعلم  
 خصوصا لا يخرجهم اذرة حبة ذلك نعم في ذلك نراعي بعض الكهانة زيادة على ما ذكره الحجة والنسب فخرج على النبي العجمي كقولهم للعرية وغيره  
 ليس كقولهم ولا مطلقا لغيره كقولهم الله اشبهه وعلى الخرف ان صاحب الحرف لا يملكسوا كقولهم لا لشراف لاسرائيل الحرف في الكمال ضعيفا لا لاجازة النبوة  
 الا انهم يقنعون ذلك احصوا في من كبرهم فاعلموا في كتمانهم في ذلك زهد منهم من بعض الامور المتأخرة عن العلم بها لا لشرافهم صوابا يكون  
 المراد من ذلك تسلط المرائي على الفقيهين شائعا مع فرض زيج ولها اباها وهي غير متناهية ان المراد من النكاح حق مع العلم والرضا ولعل الاصل انما  
 تقدم سابقا من نكاح الولي الصغير كما ما يشبه ذلك نحو قولهم لو زوجها الولي من غير الكفو كان لها الجواز من اذرة الكفو لا لشرافه او كان النكاح  
 باطلا لان له الجواز وبنا على اعتبار المصلحة في تصرف الولي بالنسبة الى ذلك لعدم المعصية ونحو ما سمعته من اعتبار التمكن من النفقة في النكاح نعم ربما  
 كان بعض هؤلاء في انهم قد فاقوا المصلحة ولعل المعصية كالكل في ان المراد بالجواز ان العقد عدمه او ضعفه بالشرع وان الولي يفتي ولا يفتي على الكفاية  
 الرشيدة لا كخبر البحت في ذلك كله والامر سهل والله العالم وكيف كان فقد كرم الله وجهه انه لو خطب المؤمن القادر على النفقة وجب له ان يزوجها  
 كذا بعض من سار من منع الولي ان يصابا ولكن لا يزوج منافاة لما وقع منه ومن غيره ايضا من كراهة تزويج الفاسق خصوصا في النكاح والامر في الجاهل  
 ولما في المنصوص من كراهة تزويج المباحة بالاعراب غير ذلك ما لا يجمع مع وجوب الجاهل لا يزوج من ابنا وبل لا يزوج من يفتي في ذلك بما اذا لم يكن من يكرهه منا  
 بل يزوج كسفت للثام زيادة ولم يعلم فيه شيء من المساطن على الفقيه باب الولي عليها مضافا الى ما في ذلك من يقيد بعدم قصد الى الاعطاع مع وجود العقل  
 او القوة ثم قال انما يكون عاصيا مع الامتناع اذا لم يكن هناك طالب لغير مكافاة وان كان اذن منه والاجازة العدل لغيره كان وجوب الجاهل بخلافه  
 فلا يكون لولي عاصيا بذلك على اصل الحكم لا من شأنه ان يكون الولي الشرعي صغير ونحوه مع عدم مصلحة خارجة تقضي الوجوب بشكل دعوة الله  
 وان شاء الحاجة في المخطوبة التي اولى نفسها له بالاجب عليها اصل النكاح فضلا عن خصوصيات دعوى وجوب الجاهل عليها في النكاح من غير منعهما على  
 النكاح لا دليل عليها بل السيرة المستمرة على خلافها وربما كان في تعليق الامر على رضاها اشارة الى عدم وجوب الجاهل عليها في الامر في النكاح من غير منعهما على  
 من حق فيه وخلقه مما هو لا يوافق العربيين بمعنى عدم مشروعية الامتناع من حيث الحب لنسب الشرف الفناء والعطف ونحو ذلك مما كان ستملا  
 للعرب في الجاهلية وكذا قوله تعالى والكلوا الابواح او ان المراد به عدم جواز الامتناع منهم بعد فرض رضا المخطوبة ولو بقرائن الاحوال مع تادية امتناعه على  
 عدم وقوع النكاح ولو للعادة بعدم استقلال النسبة امه اربابا وروايات في الجاهل ومنه ونحو ذلك مما لا يقضي الوجوب على من يبعد عقدة النكاح  
 الولي في المخطوبة من حيث غلبة المؤمن القادر على النفقة وكان لذلك قال ابراهيم بن هاشم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل خطب امرأة وكان عندك  
 بيتا على نفقتهما وكان ممن هو فاعلمه وامانه ولا يكون من كمال الشئ ما يدخل في جملة النساء ان كان حقيقا في نسبه قليل المال فلم يزوجها اياها  
 كان عاصيا الله تعالى في الفاتنة بنبيه ووجه الحديث في ذلك انما يكون عاصيا اذ اذره ولم يزوجها لما هو عليه من الفقر لا لفقته من ذلك لا لثقلها  
 ان ذلك ليس كقولهم في الشرع فاما ان ذره ولم يزوجها له لا دليل على ذلك بل امر اخر وعرض عنه من ذلك من مصالح دينه فلا يزوج عليه لا يكون عاصيا انما  
 الحديث من جبري ما ذكرنا من معصية اذ روي الخاطبة خطبا المخطوبة ومن ذلك يعلم ما في ذلك فانه بعد ان ذكرنا نهي بعض وجوب الجاهل بلوغ  
 المروءة على الولي الاجابة لمجرد كرهه كانت صغيرة وجبها من اطلاق الامر وان شاء الحاجة والاصل تخصيص الاول بما يحكم به الجاهل في المانع قالوا بان  
 لو كان له الولي يشرعها والامر في الاحتياط من ذلك ان يزوجها على ما روي في هذا قال كتب علي بن ابي طالب الى جعفر بن ابي طالب في امر بنة انه لا يجامع احد منكم  
 اليه او يصغره فنهت ما ذكر من امر بنة انك لا تجامع احد منكم فلا تنظر في ذلك حاكم الله فان رسول الله قال فاجاءكم من من يزوجها فنهت  
 فزوجوه الا ففعلوه تكفون في الارض وقت كبير لا لعل على جميع ما ذكره المصنف من الاحكام الا ففعلوا الامر بالوجوب واستلزم الفقه المعصية في اقله الاضيق  
 بنا لكن يات في دعوى ان المراد بهذا الامر كذا ما في كشف اللثام فانه بعد ان ذكرنا التبرؤ الى الولي ان يزوجها ما هو اوصح للمو عليه ثم انك  
 الباقية مغل على ما فلا اشكال الا ان كانت المخطوبة بالغه ولكن يعلم من اها انها لا تستغل بالنكاح حرم على الولي في الخطابة ان يزوجها ما ذكرنا  
 ليس لانها لم يزوجها من غير ما ذكرنا ان كانت صغيرة فالظاهر ان كان في نفسه مصلحتها ويؤيده قوله لا تفرحوا واربعا وعندهما تزويج ادا وجد  
 كفوا ذلك ليس على البحث في جود المصلحة بالنسبة الى الولي عليه من غير من جبره او تخفيفه انما الكلام في الوجوب بشرط ان يكون الولي العاقل من حيث خطبة المؤمن  
 القادر على النفقة كما ان ليس من فرض عنه الخطابة المخطوبة فانه ليس للولي لولي المنع ففعلوا له ما ذكرنا اطلاقا فيمكن كرهه استنجا لآخر تزويج الصغير  
 الى بلوغ قال ان النكاح يلزمها حقها ولو لم يكن اهل الاذن فليست فانا اولها العقد بانفسها ما عندنا لان فضله الشهوة بما يتعلق بالزوجين  
 ففعلها لانفسها اجابة اولي من غير ما هو مصلحتها في العقد كالا لاجل الجدة ان من عرف حالها اصل الحكم والله العاقل ولو انك لم تزوج الى جنة  
 من من غيرها كان للزوجة الفسخ عند الشئ في غير ابراهيم وسعد على ما حكى عن ابي جعفر فيهم للتدليس في مضمحل الجلي الصريح وجعل تزويج امرأته يقول

كتاب النكاح  
 جعفر بن محمد  
 في كتاب النكاح  
 انما

انما ينبغي فلان فلا يكون كذا قال في صحيح النكاح اذ قال في رد في كشف اللثام وغيره بالايجاب قال في حدى ان الحلبي اعظم من ان يروى بخلافه عن غيره  
الامام لاحتمال اوجع الضمير الحلبي يكون الراوى عتله وعلى كل حال فلهذا فاعلم في لفظ اذ اظهر في اذ من انساب البهجة بل لا بد من شرط فيهما  
منه ان الغضاضة والضرر والحر يدعى في المبدأ ومنه ذلك وابن دريس فيهما حكمي عنه ان شرط ذلك العقد سواء كان من مثله اذ في محل البهجة  
او اعلى للمبدأ في العقد فانها انما تضرها بالعقد على ذلك فاذا اظهر الخلاف اعرض للرد بالرد في لفظ المنة غيبة من ذلك المعنى ويدل في القائل الشيخ  
فيما حكى عن مبسوطه والاكثر على ما في ذلك ليس لها الغنية هو ان يشبه باصولا له في قواعد المسفاة من قوله تعالى او فوا بالعقود وحصره في النكاح  
في غير ذلك صحيح الحلبي من معلومته ببناء النكاح على اللزوم ولذا لم يخرج به اشتراط الخيار بل في المنة والغضاضة في حد كما اعترف به في كشف اللثام  
عدم الفرق بين ان تكون قبله دون من ان يشبهها ام لا وسواء كانت دون قبله ام لا ومن غير فرق بين ان شرط وعدمه بل في كشف اللثام عن  
ان بعد ان ذكر من لسن لا حجة فان لم يشترط في العقد كان النكاح صحيحا او لا واحدا وان شرطها كان في غير قولان قال هكذا العقول ان  
انها لم يثبت بوجوبها لانه سواء كان على ما ذكر او دونه وهو يعطى ان الخلاف انما هو عند الاشتراط في العقد ثم قال ان كان لا يفرق بين  
فان وجد دون ما شرط ودون سبها فلها الخيار لا بد ليس كقولنا وان كان دون ما شرط لكنه مثالي فيها او اعلى منه مثل ان كانت عتية في شرط  
هما شيئا فان قسما او عتيا فلهما الخيار اذ لا أقوى نه لا خيار لهما وفي الناس من قال لهما الخيار وقد روي في لفظ اخبارنا انه لم يرد به  
الضرر لا الشرع لهما الخيار في دفع الضرر والغضاضة واما ما كان مثاليها او اعلى فليس من ذلك وفي كشف اللثام وفي الاشتراك في اللزوم  
قلت لكن لكل واحد منهما بدل على الخيار في النكاح مضطوا حصل منه ضرر او لا بل فيما يدل عليه في مختلف الوصف في الزوج والزوج بل في مختلف  
ذلك لو كان على جهة الشرط دون الوصف بل في مختلف الشرط التي ليست بشرط او تضابط شرط اربابا كشرطه بملك او اربعة مثلا وليس  
النكاح على البيع في ذلك كله كما في خصوص ما مع الفرق بينهما بما لا حجة الوصف في البيع في الثمن المتفق بخلاف الزوج والزوج على النكاح  
مخلاف عن الشرط الذي في مطلقه قد عرفت ان ضاده لا يبعد النكاح ويصح فيه اشتراط الخيار ودون ذلك في كمال النكاح بخلاف الثمن في البيع  
والمؤمن عند شرطه لا يقتضي ان يرد من الايجاب بالشرط المقابل لان يلزم بنا دية لا مثل شرط او تضابط الخيار والاسناد الى الضمير  
يقضي العمل باطلا في الذي لم يفرق فيه بين الاشتراط وعدمه والعقدية عن مضيق تفضي عدم الفرق بين الانساب في قوم غيرهم من الاوصاف  
انتسابها وانسابها وادصافها وادصافه كان قاعدة الشرطية تقتضي ذلك البصر ولكن لا يخفى عليك ما في ذلك كله من الاشكال لعل في ذلك  
الشيخ بعدم الخيار مع الاشتراط فلا ينافيه انشاء الخيار في الاول الذي عليه بعدم الكفاءة لا من جهة الشرطية بل من جهة الضمير المزبور على تزويج والوكيل  
او غيرهما ممن يفرق في لزوم نكاح المصلحة او عدم المصلحة والمفروض تخلف ذلك فساد على الخيار او على العقد هذا ولكن سقر في باب اللزوم  
ما يدل على شروط الخيار مع اشتراط ذلك في مشرط ظاهرهم هناك الاجماع على ذلك بل في معنى النظر في شروط الخيار اذ توجه على الوصف الذي  
ولست به بيان الخلاف ان لم يشترط ذلك في العقد فلا حظ واما في العالم فيكون ان تزويج الفاسق في عقد غير باطل في ذلك شبهة كراهة  
تزوج حتى منع منه بعض الحكماء القول في ان كان مؤمنا كان فاسقا لا يشترط ومفهوم قوله اذ جاءكم من رضى خلقه بدية فزوجوه الدال على  
ان من لا يزوج به لا يزوج والفاسق كذا في كشف اللثام بقلبه بانه لعنة حتى لا لاغراض الا الهانة والتزويج اكرام ومودة ولا يزوج من الاضرار  
بها ودهم على الفسق لا اقل من قبلها البه وسقوط محله من الحرة عند هذا ولكن الجعجعي لا يفيد الكراهة لطلاق الفسوق في الاضرار على بعض  
الذي قل ما يجتمع من احد الازمنة انما يزوج من الفسوق في الكفر بقرينة مقابلة الايمان على نفي الاسوء لا يقتضي بقرينة التزويج بل من بدعائه في رضى  
وبينه طهارته بل في المبدأ من حسن البجاء التي لا ينافيها بعض انواع الفسق كما عاين في المبدأ من رضى سبي الخلق قال الحسن بن علي  
الواسطي كتب الى الحسن بن علي ان في قرينة قوله في خلقه وشوا ان تزويج كان سبي الخلق ليس كل فزوجوا بالاعراض الا الهانة  
وجبر بانه التزويج لا يزوج من الاضرار بها ومن فقهها على خصوص فرض فيها ولا كل فزوجوا من الايمان التي قد علمت من الشرع ولم يعرف  
منضا اليه من العلماء المنع من ابدل في كشف اللثام لا يجوز ايضا فاما ما لعله من العادة الا انه يمكن ان يكون من نكاح الضرر بانه لا يزوج الكراهة  
بالنسبة الى بعض انواع الفسق كسبي الخمر الذي قال المصنف في نكاح الكراهة في شارب الخمر وقال الصادق في رضى كراهة من شارب الخمر فقلت  
وهما وكانوا في بعض انواع الفسق في رضى من الغضاضة وعدم الايمان ما لا يخفى خصوصا بالنسبة لبعض الناس في بعض النكاح الا ان كراهة  
ان تزويج المؤمنة بالخالف لاعرضه ولا بأس بالمسء ضعف هو الذي يعرف بعدا بمعنى عدم تلك الكراهة الحاصلة في غيره وان كان هو لا يزوج  
عنه كالنكاح منهم خصوص المؤمن وان خلت الكراهة في ابدل من سائرهم والمستضعفاء منهم في خبر سدر قال في ابو جعفر باسدي بل في عتيا اهل  
الكوفة حال حسن بن علي في بيع الى امرأة ذات جات في موضع تلك قدامها بصلحت فذلك فلا ينبغي فلان من محمد بن الاشعث في خبر فانه لا بأس  
رسول الله لعن قومنا في بيع الغنم اعقابهم ان عليا لعن قومنا في بيع الغنم اعقابهم الى يوم القيمة وانما كراهة في بيع جمل واحد من اهل النكاح  
وكذا يكره نكاح التزويج قال ابو المؤمنين اباكم ونكاحهم فانه خلق مشوه وقال الصادق لا نكحوا الزنى والحرز فان لم ارحا ما تدل على غير الوفا قال  
السنة الهذلي العقد ليس منه تجب يعني العقد هاد وقال في لفظ لا نكحوا في الاكراد فانهم من الجن كشف الله عنهم العقاب قال ابو المؤمنين اباكم ونكحوا  
الحق فان يحلها بل ولد هاجع وقال الصادق في رضى الايمان لا تزويج الحرة فان لا في قد يوجب الحرة لانها لا تبيع عن ابائهم وقد سئل عن رجل لم  
تجوز له النكاح ابلح لانه يزوجها وهي مخونة قال ولكن ان كانت عندنا مخونة فلا بأس بان يطأها ولا يطلب لها الى غير ذلك مما ورد في النصوص

الولي



قال يقول الرجل وأعدت بيتا لأن بعض ما بالوقت وهرت يقول الله عز وجل إلا أن يقول الله أنه لا يعرفه والقول المعروف والمقصود بالخطبة على غيرها  
 وحملها ولا تعرف مواعيد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فهو البصرى عن أبي بصير <sup>الشيخ</sup> في قول الله عز وجل إلا أن تقولوا أنه لا يعرفه قال تلقاها فتقولوا أن ينكح  
 لو عجزت أن التمس الحكم فلا تنسقبى نفسك الشراخ معها حيث عدها ضرور كونها من هذه النصوص نفسها المواعيد المنهي عنها والمنظمة للقول المعروف  
 المخصص بالآخر نفسه للمنهى عن مواعيد أخرى المخلو بها وإنما قال لا ينكح لأن النبي لا يجزى للخطوة لا للعرض للخطبة على وجهها وأما ما ذكرنا من بعض الخطبة  
 الترمذي يمتنع بها عن ذلك كما يستفاد من رواية أبي حمزة وفي رواية القباقي عن الصادق في هذه الآية المرتبة عندهما تقول لها فتولوا لا ينكح في نفسك لا تقول  
 اصنع كذا واصنع كذا القبح من لا مرق في البضع وكل ما في شيء من غير ما كثرى لا لا لأنه باطل ما سمع من الأصحاب بل قد سبق استعمال القريض في المصنف الذي  
 ذكره في حوادث أن ذلك معناه لغة فإن لم يكن إجماع أمكن أن يقال أن ما دونه ولو يعمى الاختصاص لزود في النكاح عن القريض بالخطبة ما لم يمتنع بعد من  
 ومناف للمأخوذ ذلك وإن كان يصح اللفظ مثل ما سمع من الصادق في نفسه ليقول المعروف ومثل قوله في الخطبة يمتنع من إحصاء ما قد سبق في بعض النسخ  
 هناك بخلاف اللفظ المسببة التي كما نواب عليها في الخطبة من كراهية إجماع وكثرة رخص ذلك على أن يكون المراد بالمواعيد ما استرخى ذلك عن غيره بالشر  
 مما لم يرد في أمر القيس لا زعمت بسببه التواتر كبر أن لا يثبت التمسك في ذلك الفزود في مواعيد لا لسر الامتناع ههنا وبخلاف ما في القبول المتصف  
 بعض هذه ما يمتنع من إجماع الامتناع في جسد يكون له من مفعول وهو المنه عن غيره من القول المعروف فالصريح المنه عن مقابل القريض هذا  
 لا القبرج بالنكاح على سنة الله وسنة رسوله وبقا أن المراد بالمواعيد من المخلو بها إلا القول المعروف لا للمفارقة والتمسك بها وأما ما ذكرنا من بعض  
 حكماء الران في تفسيره قال في الحسن أن لو كان يدخل على المرأة وهو مريض بالنكاح فقال لها دعوا جامعاً لمعاً فأنتم عند ذلك أظهرت نكاحاً جامعاً  
 الأتمح انزعاجاً عليكم في خطبة النساء أي طهرهن بالنكاح ذكرهن بذلك فيما كنتم في أنفسكم من ذلك الله فاعلم أنكم لا بد أن تذكرهن في أنفسكم  
 السكك فزودتكم بعض النكاح عنكم في ذلك كله وإن ذكر في كراهية النكاح في خطبة من لو كنتم عداوة أو غيرها من عدا الباقين فاذكرهن في خطبتهن ولكن  
 لا تخطبهن بأن تواعدوهن من أي جامعاً وشخصاً لا بشا المسببة أو تواعدوهن في قوله إلا القول بالمعروف والقبرج بذلك ظهر لك جبر الاستثناء منقطعاً  
 منقطعاً بل وجه الاستدلال وأما ما سمع من الأصحاب من الفرق بين القريض في الصريح فضعف بغيره بما أمكنها الإجماع والله العالم وكبر كان  
 فلو صرح بالخطبة ووضع المنع منه ثم أفضت العدة فتكفي الآخر قطعاً وإجماعاً بغيره للصالح العدم بعد معلوم بعدم انقضاء الأتم في ذلك هو النكاح  
 هو واضح ولعله من غير خلاف في بعض العامة **المسألة الرابعة** إذا خطب بها فاجتنب ولو بالكون الدال على ذلك أو من قبلها الشراخ فاجتنبها وأما  
 الشيخ في بعض كتابه حرر على غير خطبة القوله لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وحرمة الدعوة في سؤال المؤمنين الذي منه ذلك بغير قوله أنه منسأ واحد  
 من جوابه من إيداع المؤمنين فأن الشراخ ولو جبراً لا يجانب عليها وفيه منع صحة الدعوة لزود كونها منسأ واحدة وحرمة الدعوة في سؤال المؤمنين  
 من إجابة آخر خصوصاً إذا رجع على الأول ولو زياره ركوها إليه مع كونها لا مريد بها فإسالة الجواز سألته عن المعاضض على تقدير المحرم لو أنه خطب بزوج كان  
 العقد صحيحاً قطعاً للصالح العدم وعدم انقضاء الأتم في ذلك لفتاوى القائل الذي يتعلو به وهو واضح كما أنه على ذلك القائل لا يجوز خطبة المسلم على  
 الذي ضرورت عدم الاتية بينهما كما هو واضح والإدراك **المسألة الخامسة** إذا تزوجت المطلقة ثلثاً فلو شرط على المهر العقد أنه لا يحل  
 فلا نكاح بينهما بمعنى ارتفاعه بغيره بعد حصوله بالتحليل بطل العقد لأنه ليس من حقيقة النكاح شيء لا من الدائم ولا من المنقطع فإنه نكاح منقطع بالأ  
 وليس لك نكاح شرعي عرط الإجماع عليه بل يمنع من المحلل له ودقته التمسك بها وإن كان الظاهر إرادة واحدة القدر الصحيح لا ما يحل الذي يقر  
 من العقد بينهما هذا ولكن بما يتصل العقد القدر والقول الشرطي بل في الشراخ ولو يخطب في نفسه في مسائل أو يرد بسبب كراهية صريح في غير موضع  
 النكاح عريان فأن الشرط لا يفسد العقد صحيحاً عليه بمقتضى ما تقدم ولا هنا شأن كل منهما منفسك عن الآخر فلا يلزم من بطلان أحدهما بطلان الآخر  
 ورد به أن المراد من نوعه العقد العمل بتقضاء من شرطه وبطلان من لم يأن المراد العمل بغيره لكنه مشروط بوقوع صحيحاً بالتراضي لم يحصل هنا وانفسك  
 العقد على الشرط في نفسه مسلم لكن في العقد المنصوص بشرطه لا بالشرط بل بالشرط في كل ذلك قد عرفت في كتاب البيع تمام البحث معه في ذلك لأن الظاهر عندنا أنه ما  
 هو نحو المقتضى ما كان الشرطية راجعاً إلى رفض العقد في عدم صدق معنى النكاح المعبراً عن التمسك لأن في بعده مشرعاً لا لقطعاً في النكاح لم يرد بقصد  
 على أن المقصود هنا النكاح اشتراطاً تعلقاً بالشرط فينبغي أن على مسئلة انقضاء الشرط من العقد عدم ذلك كالم في فناء الشرط هنا فالحال هنا  
 دل من الكتاب لتسعة على عدم ارتفاع النكاح إلا باطلاق ودعوى شرعية شرط كل بنتيجة مشرعة بسببها بغيره مع كل ما يفتضح ذلك من غير فرق  
 بين نكاح والطلاق العوق غيرهما واضحاً انفساً بعدم دليل يقتضي ذلك كما أوضحنا في محله وعلى كل حال فالذي يمتنع بالخطبة هنا ما قد سبقنا في  
 من أن لا يفتق انفساً بطلان الشرط بطلان العقد بطلان العقد في المختار في الغرض متفق سواء قلنا بكونه من أفراد ذلك المسئلة أو لا ولو شرط المهر  
 على المحلل مثلاً بطلان الطلاق في محله لا يفسد النكاح بطل الشرط بل بطل العقد لأن الشرط لا يلزم بطلان الشرط بل بطلان العقد بطلان الشرط  
 بطلان عدم لزوم الوفاء به رضاءهم القرض عنه من بطلان الشرط بل في ذلك أنه متفق عليه أنه لا يمكن المناقشة فيه بأن مقتضى عدم المؤمنين في غير  
 القرض نحو البيع المشروط به إلا أنه لا يفسد بشرط ذلك ما فيها العقد النكاح بل لا بد وأما ما كان من شرطه ما يحصل به الغنى اشتراط الغنى في بيع  
 نحو الأول للم لا أن يفتق اشتراط الطلاق في عدم صدق النكاح الذي لم يقطع على الوجه المعبر فيه لكنه كما ترى يمكن أن يكون  
 فذلكم الفصل هنا فلو عداشارة إلى ما ذكرناه من احتمال الخطية فيها ويمكن أن يكون ذلك أخباراً انفساً بطلان الشرط بطلان العقد فيه أنه  
 من أجزائها ما بطلان في الأول وانه وفي كشف اللثام أن الدخول في حيز الغنى المسمى في قوله يقول لفاقل بعد ذلك أن يدخل فيها لم يمتنع

المهر  
مجبور

في خطبة

في خطبة  
بلفظ

الدائم





ولعل عدم كونه شعار الأجنبي من قوة الماعرف بل لو كما يظهر من الأصحاب عدم اعتناء الدينونة لا يمكن اعتناء ما فيه فلا يحتاج مع ذلك إلى كونه  
اسما لنكاح الأمرين على الوجه المذكور لا أنه للنكاح الذي يكون له فيه نكاح الأمرين لا في غيره من نكاح الأول فيحقق في أحد طرفي النكاح  
بل قد يكون متى جعل النكاح مهر الزمة العكس فيكون كونه المهر في النكاح كالعوض عنه ولا يربط أن معنى العاوضة لا يفتقر في طرف من النكاح  
بالشعار النكاح الذي يكون عوضه نكاح فيكون له ذلك زواله لكن ظاهر ما تقدم من المذهب وغيره من ذلك لعل مثله كافتة إثبات وقوع  
اللفظ أن كان ذلك منهم على وجه الفعل لا الأكان للنظر في مجال خصوص مع ملاحظة قاعدة الانفصال على المذهب فما خالف القواعد ما وردت في نفسه  
النصوص السابقة والظاهر أن القاموس في غيرها قد يشترط بل من جهة كبره في حقيقة طرف واحد فيجب أن يكون كل حال المهر منه والفاصل هو  
أما لو تزوج الوليان مثلا كل منهما صاحب شرط لكل واحد منهما معلوما فأنه يصح قطعا أن لا يكون له اشتكال فيه لعدم كونه من الشعار وان كان المهر  
لكل منهما ما تزوج به الآخر بل لو لم يذكر مهر أصح النكاح يصح وكانا مفوضين بعد فرض عدم قصد ما بينهما كل منهما نكاح الآخر من مثل العقد في المهر  
على أن ذلك قد يكون بطلان ما سمي في نفسه ولو زوج أحدهما أو كل منهما الآخر بقوله معلوم شرط أن يزوجه الآخر في غير معلوم المهر فيكون العقد  
للعوض ما بطل المهر المسمى لأنه شرط معناه المهر تزوجا وهو لا يزوج عكرا ثم خصوص ما قد اشترط على غير الزوج فلا يلزمها الوفاء ويلزم من عدم لزوم  
عدم لزوم المشروط والنكاح لا بد من جهة المحارم فلا يجوز أن يجعل شرطه إلا في المهر أو المهر في المهر فلا بد من أن يكون شرط المهر في المهر  
بكونه من ذلك أن لا يزوج من المهر المسمى وهو المهر المسمى في بطلان يكون لها مهر لاشك كما هو الصواب في كل مهر فأسد منه تزوج من أنه  
شرط فاسد شتم عليه العقد فيبقى أن يفسد إلى المهر فأنه لا يخرج عن الاشتراط في العقد وأنه لا يلزم من عدم قبول النكاح للشرط أن يفسد  
العقد فيبقى العقد فيبقى أن يفسد إلى المهر فأنه لا يخرج عن الاشتراط في العقد وأنه لا يلزم من عدم قبول النكاح للشرط أن يفسد  
عليها على النكاح أو يفسد المهر عليها أو لا يفسد شرط لا يوجب جواز المشروط بل يلزم المشروط بوجوب شرط أو منع أن في الشرط بوجوب الشرط  
بفسد المهر من شرطه ولا النكاح أن شرط أو منع حتى العقد فيبقى الشعار فيه منه بشرط الزوج الذي هو من المهر منه على ما عرفت من عدم الفرق  
بين بل لزوم مهر أو غيره من ذلك كونه كمالا فيهما لو تزوجا بشرط أن يزوجا في ذلك ولا بد من مهر ضروري عدم الفرق فيما سمع بين شرط  
الزوج مع ذكر المهر عنه كما هو واضح **فقد رجع** لو قال زوجي بطلان على أن تزوجني بكذا يكون نكاح بنتي مهر النكاح مع نكاح بنتي  
ليجوز نكاح بنتي المحاط بهر لها فلا شعار بالنسبة إليها وبطلان نكاح بنتي المحاط بهر لها فلا شعار بالنسبة إليها ولو قال على أن يكون  
نكاح بنتي مهر النكاح بطلان نكاح بنتي المحاط بهر لها فلا شعار بالنسبة إليها وبطلان نكاح بنتي المحاط بهر لها فلا شعار بالنسبة إليها  
على عدم بطلان العقد في الشعار الذي قد عرفت المناقشة فيه خصوص ما بعد عدم القبول عليه من ذلك الأصحاب وإنما ذكر في الاستعانة قال لو قال زوجي بطلان  
على أن تزوجني بذلك وبضع بنتك صدق بطلان العقد في ذلك وقبل ثم رجع نكاح الأول بطلان الثاني فإن قال بضع بنتي صدق بطلان العقد في ذلك وبطلان الأول  
على الترتيب بطلان نكاح من جعل بضعها صدقا للثرب فيه خاصة وهو أن كان صريحا في بطلان الشعار من جانب من كان نكاحا فلا بد من جعل  
الباطل من كان مبهما بضعها صدقا للثرب من أن لا يزوج بطلان الشعار للثرب في البضع بل في ذلك جعل البضع مطلقا ذلك لأنه بعد أن  
هو ما سمع من المتن قال الضابط أن البضع للثرب بطلان نكاح البضع المهر بضع عملا بقاعدة الشعار مع ما لا يزوج بطلان الشعار من جعل  
صدقا فأنه كونه من جهة الزوج بالعقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
غير محقق الإبتكاح الثانية على حساب وقوع عقد الأول في تحقيق الترتيب القسمين ثم يبقى السؤال عن تخصيص الأصحاب بقوله عدم اعتبار العقد  
هذا الفرق بالشعار دون من جعل بضعها صدقا للثرب بطلان العقد مع أن الذي ورد في نفسه ما سمع من المتن غير ما شاع على جعل المهر بطلان  
مهر ارفع من عدم اعتبار الدينونة في تحقيقه وكل منها اللهم إلا أن يقال أن الأصحاب قد ذهبوا إلى الخصائص الفرعية لا في كونه من نصوص المتقدمين  
على النظر في كون المهر متجاوزا لزم الدينونة العكس لا أنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
رق وعلى كل حال فلا شعار فيما لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
على شعار وإنما اشترط فيه شرط لا يجب أن يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
تشرية للمهر في الزوج فيما نسا وللعقد النكاح هو البضع يكون شعارا في الزوجية البضع أن يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
الحاربة وكون الزوجية من أن شرط نكاح أحد المهر في الآخر في غير شرطه لئلا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
في المهر المسمى في بطلان يجب أن لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
إلى زيادة أنه يقتضي ملكة وهو يمنع العقد في بطلان المهر وبطلان العقد على الأقوى كيف كان فالأقوى أن بطلان الشعار الذي يفسد البضع  
في المعاملة على ما حققنا في الأصول لا أنه يفسد بطلان المهر بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
به وإنما قصد ما في كل منهما الآخر في الزوجية بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
الشعار قد يفسد بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
النكاح فأنه بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس فأنه لا يزوج بطلان العقد لا لأنه بالمر لا العكس  
هنا وهذا بوجه في نكاح الشعار والرجوع إلى مهر المثل لكن به ما سمع من أقضا النكاح عن الشعار وعوى جوع المهر إلى المهر لا إلى الأصل

في نكاح  
المهر  
المهر

منه  
في  
نكاح

صاحبة

















# كتاب النكاح

بحوالك من البراءة والتوقيف بخود ذلك ما يعلم من عدم اعتبار المعلومة المعيرة في المبيع مثلاً الذي قد يفتى فيه عن الغرير بخلاف المقام الذي لا يفتى فيه على دليل كذا باعتبار القيمة في المهر والعلم أن من ذلك من هنا قلنا بكونه من جنس صدق كونه معلوماً بما شهد به ونحوها وينتقد بالمراسلة قلنا وكثر ولو كان كذا من برهونه ما هو صالح لأن يكون عوضاً للاطلاق لا دليل بل صرحنا في ذلك أن كان كذا كونه ما بعدنا لوصلة الكف من برهونه لكن لا على أن المراد منه عدم إجراء الاقل بل المراد ذلك نحو ما يقع التراضي عليه ما هو صالح للعوض فيه فاعل الصدق من تحدد بدل العتلة بدلهم بقول البنا في خبر أبي بصير يخبرهم أنهم فاقوا الذي هو الضعيف في سند وللعوض فيه بعد ما عرفت من إرادته ما سمعنا من نحوه هذا اللفظ هنا المعلوم بقرائن المقام إرادته الاجتهاد بكل ما يقع عليه التراضي ما هو صالح للتعاوض وإن ذكر القدر المزبور بما عطفه بغيره من الاقل منه بخلاف الصادق في الاحوال قد شمل عدا في ما يزوج به الرجل متعة كفت من بزوايا في بصيرة قد شمله عنه أيضاً كفت من طعام رقيقاً وسوتوا مع نوازلي أبيهم التحديد من خبر الصدق إلا أن المجتهدين بعد ملاحظة الموضوع لم يقدروا على ما يقع عليه التراضي إرادته ما ذكرناه من ذلك كما هو واضح والله العارف وكيف كان فنلزم دفعه إلى المهر بالعقد المقتضى للمكينة ولكونه كالمهر المستحق دفعه عقبة إن كان استقرن هنا ما عرفت من ادعاء الوفاء بالتكبير المدعى وظاهر قوله تعالى استنعمهم بمنزلة في توفيق جودهم الذي قد استغنوا عن الموضوع وروى هذا المنع في قرآنه إلى غير ذلك من أجل ما يوجب خطلة قال الصادق أنزج المنة شهر فزاد من المهر كلاً فأنحرف فقال لا يجوز أن تحبس ما قدرت عليه فإن هي خلفك فخذ منها بعد ما خلفك على ما عرفت من كثر النسخ وعرضها بجواز محبس لكن لا يوافق ظاهر قوله فخذ منها بل قد يشعر بمكانة الزمان إلى الحبس قال كذا في الرجل يزوج المنة متعة بمهر لا محل معلوم وأعطاهما بعض مهرها وأخر به بالباقي ثم دخلها وأعلم بعد خوله بها بدل أن يزوجها بما بقي مهرها أنها قد وجبت مهرها وأنها زوج مقرب منها لا يجوز له حبس باقي مهرها لا يجوز فكذلك يعطى ما قبلها متاعاً لا يباعها الله فان طالت مدة النكاح لم يباعها متعة باستحقاقها الأحدث من قبل المدة بل قد يشعر بغيرها من الاجتهاد ولعله إذا كان المحكي عن المفسر المرفوع في القاضى المتبرع بذلك بل لعله الظاهر من الصدق والعاضل غير ما عرفت من إرادتها من البنا السببية النافذة في الدفع لأن المراد كون العقد شيئاً الوجوبية الحلية على وجه لا ينافي في اشتراطه بالمرحوم وذلك أن المهر أحد العوضين الذي يجب تسليمه على أحد ما قبل ينسب العوض الآخر مع القياس يتقاضى ما قبل قد سمعنا كتاب الاجتهاد عدم وجوب تسليم العوض قبل تسليم المهر بخبر عيسى بن خطلة معارض ما سمعنا من بعض نسخه ومن هنا جزم جماعة بعد رجوع في تمام المهر لكن يبينوا ولا المجتهدين على تقديم الجواز ما هنا بالاجتهاد الفصل من الاجتهاد والخبر في دفع المهر بتسليمه الأولى بخلاف الثانية على مناس سببية العوض المملوك واستباحة الحر المنة إلا أن يقرق بين الثانية والامنة باعتبار الاستقلال الثاني في الأولى لا في الثانية بخلاف الثانية التي يمكن منعها عليه الاستيفاء وثانياً لا يفتى في توريع المهر على تمام المدة ولا الظاهر بل يفتى في ثلثها ما يمكن منع كونها من ذلك وهو ما يشير إلى المهر الذي يتقرب بالدخول لها سمعنا من الإيز والرواية نعم هو باعتبار رضينا بل قد منه لا يستقر ملكها إلى متى متى المدة ممكنة كما في الله العالمة وكيف كان فلو وجبها المدة وأتت بها بعد ما جعلها في حل منها كما عرفت من ذلك عندنا في الموضوع المعلوم إرادته ما يشبه الإبراء من ذلك فانه في الحقيقة يفتى ما يستحق عليها فلا يحتاج إلى قول لا إلى قابلية المنع بها لأن ذلك يوجب له الهبة المزبورون للصغيرة والمجنونة والامنة وغيرها والاشارة ذلك من بعضهم بأنه يتخذ تشاكساً فلا يتعلق به الإبراء مثل حصولها وتأديفها بل في مقابلته الموضوع على الحقيقة إسقاط للاستحقاق المتخلف فلا وإن كان المهر هو كالمهر الإبراء ما يستحق عليه الزمان المتأخر على كل حال فإذ جعلها في حل من ذلك قبل الدخول لغيره التصديق المهر وفقاً لذلك يملك جامع المفاضلة بين الأصحاب على ما في الزمان هو مقطوع برقى كلام الأصحاب وحكي عليه الاجماع في توريع مقطوع رزقاً عن ما صرحنا من رجل تزوج جارية وتمتع بها ثم جعله في حل من صدقها يجوز أن يدخلها قبل أن يعطى إتماماً لاجلها في حل فقد قصصه من قول خلافاً بل إن يدخلها رزقاً للمزوجة على الزوج نصف الضلوع ولما كان ضعف الخبر المزبور ومكان إرادته خصوصاً الإطلاق من الخلاف فيه شكك بعض الناس في الحكم باعتبار أن العقد قد وجب جميع حرمة القيس على الإطلاق إلا أن بين المجتهدين الإجماع ولا يفتى في إزائها وهذا المنع للمهر كذا في كشف اللثام وفيه إمكان منع الكون المحكي أيضاً في المشبه به نعم أصل النساء تحكم المزبور في خبره بعد ما عرفت من إجماع المعاضد للمهر المزبور الذي لا يفتى في قطعه الخبر عندنا بعد ما ذكرناه خبراً من الظن القوي بكون المراد من مرجع النص الإبراء ثم لم يفتى في الإصطحاب لثمة جميع المدة وبعضها كما صرح به في حديثه وحديثه المذهب لا يمكن هبة الخبيث المدة المتصلة نعم في كشف اللثام أن في بعضها كان ثمة عتق العقد على شهرين شهرين أخرجه العكس خبر رجوع النص بالخبر وكلام الأصحاب وفيه بعد ما علم من الأدلة فالله هذا الخبيث للإسقاط والإبراء والله مفضل الحكم بعد أن لم يقع بها طلاقاً رجعاً وإذا اختلف في ذلك لم يقع الغراق يمكن من في هبة الكمال البعض ولو على الوجه الذي كان خصوصاً إذا كان المهر هو المتأخر من الزمان وعدم بعض الموضوعات بالخصوص يفتى في العقد بعد أن عبرت عن ذلك المهر والصدقة والأحوال عن غيرها ما لا يستفاد فيه بين الجميع من هنا يفتى في ذلك أن العلم أن العلم من هبة المدة قبل الدخول يجمع ما يقع منها عند الهبة وذلك هو المفضل لسقوط طهر المهر الموضع قبل الدخول هل المفضل هو مجموع الأمرين أم هو المهر قبل الدخول كما هو ظاهر من قوله تعالى لا جناح لمن دخلها من قبل ذلك كالأطلاق من لوقوتها في البيت فيما خلفه لا صلحاً فيهما الفاتحة قبل دورها بعض المدة كضعتها مثلها كذا من النص في ما يقع منها من دخول حتى ينقض ما يقع منها بغيره في الأصل لا يثبت لها المجموع وعلى الثاني المفضل إطلاقاً للزوايا بل على الثاني لو كانت معتبرة في ذلك لكانت قد عرفت اعتبارها في الخراج الموهوب للصيغة وقد قبل الدخول لا الهبة المدة بمنزلة استيفائها بل في الحقيقة بخبرها المهر إياه ولا ينافي ذلك كونها ممكنة ولا نقصاناً فيها أذهبوا لاجتهاد في مخالفة النص والاجماع الذي سمعنا شاملاً معتدلاً له بما بقي من المدة ولو البدر إن كانت هي في السابق ممكنة للمهر يمكن منها تعصير لا إخلال من ذلك العلم أنها المفضل بطريق الأولى إنما إذا كان مانع من الدخول بها حبساً في شبهه حتى مضت المدة وكيف كان فلو دخل استقر المهر بشرط الوفاء بالمدى أي تكبها

تجديف  
المهر  
العقد

لزم

مشك





العقد منع على الصغيرة التي لا يجوز طهرها والمصغرة التي لا قابلية له للوطئ نحو ما سمعت من ائمةنا من ان ذلك لا يقع في عقد ما هي  
 الاستمتاع والعقد الصغير على الصغيرة بعد فرض الاجل القابل للحق الاستمتاع كانت الصفة ان يكون لها قبل وقوع ذلك من عدم اعتبارها  
 بصغر او مرض او غيرهما فضلا عن عدم وقوعها انما المراد اعتبار زمان بيع الحق ما هي الاستمتاع ولا ينبغي ان لا يحوط على الاكثر في جريان احكامها  
 ونحوها بمثل هذا العقد كما هو واضح والله العار وفي كل حال لا بد ان يكون مقياسا من زيادة ونقصا فلا يجوز ان يكون كذا كنه من  
 يوم من الايام وسنة من السنين ولا غير من ذلك من زيادة ونقصا كعدم الحاجة واداء النعمة ونحوها مما يمكن فيه طول او قصره لمؤدى المصلحة  
 عند المتعاقدين بل لا خلاف جده في بل الاجماع هي عليه مضافا الى التصريح في المصوّل المعبر باعتبار المعلومات والتشبه بل قد يدعى اعتبارا  
 الاجل في كل مقام يذكريه فضلا عن ان يكون شرطا وان كان في العقود التي لا يفسد فيها الجملة كالتصريح ونحوه كما لا يخفى على من يتبع كلامنا في  
 القامات وكل خبر يكمن في كونه قد استلحق الله اوجله بل في المدة فيقول لها وتجب في نفسك شهر او اربعين الشهر يعني من بعض فليقالا بعد سنين  
 قال فقال له شهر وان كان سماء وان لم يكن سماء فلا سبيل لعلها بل في مضمرة ان ايضا عدم جواز التسمية والتاخير عن ذلك لا يوجب على حدها اي  
 العرف لا النقص من المعلوم انما اطاعها بسبب حرمة الفلح وان كان لا يعلم بالالزام المدة لذلك لعقد انضباطها واخراجها عن عارض خلافها الا ان  
 العقد ونحوها بعد ان يثبت في كثير من الاحكام على غير ذلك في الاوقات بعد في جواز التاخير فيها من حيث لا يستطاع على علم عقلم  
 بالاجتناب فيما اذا لم يعلم بانفسائها هذا وقد عرف ما ذكرنا انه لو اقتصر على بعض يوم جاز بشرط ان يقترن بعبارة معلومة كالزوال القربى وتقدر  
 معين كالتصريح في نكاحها فاعلان في ما يعلم ان من ذلك مع اتفاقه والارضاء الى اهل الخبرة والظاهر اعدا له في شرط العقد  
 وان شئت لم يحل في بعض طرق الاجتناب وان كان في قبضه نظر من صالة عقد انفساء المدة الا ان يعلم نحو ما سمعنا الساعة الضمنية ولا بشرط  
 الابتداء ونحو ذلك ما هو محمول على الانضباط بالعقد في مخرج اوله كما انفق ويغفر الجهل بمقدار ما يقع منها والى الزوال والتلف والنقص  
 كما يغفر اعتبار زيادة الشهر ونقصا حيث يمكن في شهر او اكثر من ذلك وانما الكلام في انه هل يجوز ان يبين شهر او اكثر  
 متصلا بالعقد متاخرا عنه بمدة طويلة او قصيرة لا يجوز الا المتصل بمرجع الفاضل لجماعه من تأخر عنه الجواز بل ينبغي ان لا يظهر الاكثر  
 في الاطلاق الا ان لا يوجب دعوىها ونصوصها بكار المصغرة ما سمعت من التشبيه بالخارج القوي لخرج مجاعا اصله انهاء البضع على الحرمة وقاعدة الاحتياط  
 في الفروع التي لا يجب مراعاتها الا وعدم تمامها في القول بالاطلاق ثانيا وقاعدة توقيفية الوطائف الشرعية وقاعدة وثبات العقد بمجرد وقوعه  
 في المنيعة من ضرره وانما العقدان يحوي احكام المنفعة في المدة المتناهية منفصلة او متصلة كنع نحو منافاة ذلك للتجديد وانه عدم شرط العقد  
 في ذلك انما الاستمتاع بشرط بان يكون المصغر وبما يشترط الرجل في بل بل مع لزوم جواز التمتع بها الغيرة في البين والصدق في ثبات  
 في بل لا فلا بد بل على بطلان ذلك لان ما سيج بالبركة كما استظهرنا انكر في تجزئة ولكن الانضمام في نفس من اجل جواز ذلك في الثالث  
 ما علمنا عليهم من نصوص المقام بل العمل بالمتعة فيما بان من عدم جواز عقد الزوج عليها فضلا عن غير ذلك انفساء اجلها بجل آخر او من كل النقص في  
 في بطلان العقد لا يصح في الوصية فيكون المنفصل التام لان بقاء مانع هناك الجمع بين الاجلين كما يوجب اليه تعديل الفاش في بعض نصوصها بشرط ان شرط  
 فلا خلاف ما لم يكن شرط هناك ما يدفع هذا الاحتمال منه يعلم وجوبه بانها لا قلناه من ظهور الاتصال من ذلك لعل العمل وادومها بالفظحة  
 اجل ونحوها استتبعه من غير الجاهل وشبهه في اعتبار انفساء الاجل ان المراد من النكاح المنقطع في مقابلة الدائم بغير ان يفي على دوامه المنقطع  
 منها الدائم ومع فرض ظهوره في ذلك وجه للمقتضى الاطلاق انما العوض والغرض من جواز شرط الحجة ولعله لا بد من ابطال ذلك لوجوه كثيرة  
 بل يمكن عوى عدم ظهوره في اعتبار انفساء الاجل فيكون من غير اعتبار الاجل فيها الى ما هو الذي استدل به المصنف بل بعد هذا الاستدلال  
 والفتاوى عدم تغيير المصنف على اعتبار الانفساء والذكرين كما ذكرنا في غير الغاية بل بعد الانفساء في المورث من انفساء الاصل كما لو ذكر في  
 المطلق من العقد الذي مشعر كونهم المسلمين عند وقوعه فلهذا على الصيغة بناء على تحقق الوجهة بالعقد على وجه يحصلها حرة المصاهرة وغيره من  
 استحقاق المهر بالموت وغيره ويكون الاجل المناسخ انما هو لنا خبر نفى الاستمتاع بناء على هذا الشرط لعموم المؤمنين بل يمكن جعل خبر بكار  
 عليه لعل من منع من جواز تزويجها في البين فانه يكون صريحا في اخر صفة الوجهة بنا على الاجل ومنه ما عرف بل تمحق الفاش في فاش على عقد  
 امرأة على مدتها في النكاح فيما بينها والذين ينكحونها وان وفاء المدة بالاجل والعدة ونحوه الحكم على ان يدرى في المصنف في النكاح قال ما بينه  
 فومات الى الزوج فانه لم يملكها الا واحدة ولا ميراثا وحياته مطر او على الشرط وعدمه فثبت المنقطع في ان لا ينفذ في انفساء  
 ما عرفنا بطلان من جين غير تبه حلية الا شرح حق المهر وان قال في كشف للشام ان في تبه نظر ظاهر الكثرة في غير محض فثبت كونها زوجة ولكن ان كان  
 فتا حصول شرط الاختراع فالاستمرار انقطع بالموت لا انكشف من ذلك الامر انما التمس وجده ما عرف من بطلان ذلك في رعايته لذلك من يذهب  
 وعلى كل حال فلا بد ان الاجل باطل لعدم ايقاع مثله هذا العقد اجراء الاحكام عليه كما هو واضح والله العار وكيف كان فلو اطلق ان قال في ذلك  
 نفس في شهره لا اقتص على الاطلاق بالاتصال بالعقد لانه العرف في صالة العقد كافي في الاجان وغيرها وظهور خبر كافي في ذلك لان الغرض من وقوع المطالبة  
 بشهر بعد من شهر ان لا يحكم بالانفساء البقي الشهر في منها اللهم الا ان يجعل في السبل في كذا بغير بطلان العقد استدل به في السبل انما لا يكون  
 فانه ان درس من بطلان المصنف انما الاجل باعتبار احتمال الانفساء او انفساء او انفساء بعد ما عرف من ذلك العرف على الانفساء في الاجل الجان  
 ودرج ونحوها مما يمكن على الاثر في ما يثبت على الاثر في المصنف ما وجد في نكاحها حق مضي في الاجل المصنف الذي حكم بانفساء حال اطلاقه من حيث هو  
 انفساء في

او المغرب

في نكاحها  
في شهر  
في شهر  
في شهر

في الاطلاق

واستمرها





انعام

بفتح  
في  
في  
في

بفتح

انعام

فأما

واين

قبل النكاح فاسد ما يما يتعد الامر بالقول الثالث فاذا قال في الثاني نعم دفع اليها المهر لم يحضر منه وكان ما قبله باطلا وقدر حاله على ان يذل  
 ونحوه المروي في الخبرين من قبله فمثل ذلك على اذنه فخص به بانه الاجل من اذنه المهر بعد العقد كما عاين اي في الخبرين محمد بن عبد الله عن قول الله  
 ولا جناح عليكم فيما تراضىتم به من بعد الفرضية قال ما كان بعد النكاح فهو جائز وما كان قبل النكاح فلا يجوز الا برضاها ونحوه بطريق  
 يرى بعد النكاح وكذا قوله لا برضاها اي بعد النكاح وعلى كل حال فلا يشترط في وجوب لوفائه بجمع ذكره في العقد اذ اذنه بعد موافاقا لغيره لم يثبت  
 وغيره ولكن من الاصل ان هو الذي في بطلان ما قبل من شرط ذلك ما عاينه بعد العقد المتصور لزوم من عدمه ولا لغيره على ذلك  
 اي اعتبار التكرار المزبور كما هو واضح نعم قد يقال ان عقد بطلان كل حكم من اقال به كل شرط بشرطه الزجر على امره يكون له ما قبله بعد النكاح  
 ذكره عند الشرط وذكر بعد النكاح التي قد ذكرها باطلا لا لغيره فان كانها بعد العقد ثبتت في ما شرطه من عدمه فغيره لم يثبت  
 اثناء العقد بل هو ما مكنته في الشرط بعد العقد كما هو في المتصور لزوم من عدمه وبطلان ما قبله بعد النكاح بعد ذلك  
 فهو بعد من ان لقواعد المذهب فتاوى لا صحة **الثالث** المبالغة في الشبهة ان تمتع نفسها وليس لولمها العذر في ذلك كانت او نكاحا على الاشهر الا المهر  
 الذي قد عرف تمام البحث سابقا **الرابع** يجوز لها اولاد بشرط عليها وعلى الزوج لا يثبتان لئلا او ينهيا او اوان يشترط المهر والمهر في الزمان لم يثبت  
 غير ذلك من الشرط السابعة التي هي غير متناهية لمقتضى العقد نعم من مبالغة مقتضى المبالغة في كل شرط سائر وقد سئل عما من مهران الصادق عن امره  
 لم يثبت نفسه ما من رجل على ان يلقونها ما شاء الا لا يدخل نقال الا ما ليس له الا ما اشترط وهو كغيره صريح فيما ذكرناه من عدمه من انة ذلك ونحوه  
 مقتضى العقد نعم لو اسقطت من الشرط فالظاهر السقوط كما ادى اليه خبر استحق بن عمار قال للصادق رجل تزوج بجارية على ان لا يفتنها ثم اثم  
 له بعد ذلك فقال انك لا تفتنها فلا بأس فباع بعضهم من عدمه الجواز للزوم الشرط ولا ان العقد انما سوغ ما عداه لا يفتني ما فيه بل الظاهر يجوز له ولولده  
 عدم الوفاة بشرط وان اثم ولقدنا ثبت به عليه للوطى الشرط عليه جده لكن ذلك يخرج الزوجة عن كونها زوجة له ولولده بشرط هو لا يشترط  
 عليه فله ما شاء في الاجل بل على الامتناع عنه في كل شيء اذ لم يكن لها ما منع شرع نعم الظاهر ان له اسلمة له عليها مدة عدا استماعه يتوعن  
 الخروج عن اذنه ولو اذنه بعد ذلك كما في الدائم والله العالم **الخامس** يجوز له العزل المتع لاجلها عاين عليه ذلك على ان لا يفتني على انهما نعم الا في الشرط  
 عليها بغير الاجابة ولكن يلحق الولد لو حلت ان عزل بلا خلاف جدي فيه بل الاجماع يقتضي عليه احتمال السقوط من غير عتبه والولد للفرقة للمصوب  
 وكذا في كل ذي صلح وشبهة ولكن لو نكحها عن نفسه وان لم يعزل فصالها اذ انزل في نكاحها لا ينهاه بغيره ومن رتب المانع على ما في قلبه لا يفتني في اللعا  
 بلا خلاف بل الاجماع يقتضي بغيره مضافا الى المتصور نعم يجوز له النفي لاجل العلم بالانقضاء وان عزل او نكحها او طلق الانقضاء بالقرآن في الحذف  
 من احتمال الحق حتى مع النفي لا طلاق المتصور في غير حكمه فطاعه من معلومته لو كان انفس من شاملا الماتمة التي يفتني الولد عنه بنفسه مع اللعان في  
 بطريقه الى انما اطلق في النفي لا في عدم لعانها على انقضاء الولد بغيره كما هو واضح نعم الظاهر ان نفيه بقتل الانقضاء انما يعلم ان نفيه بغيره  
 مصدر الاجماع الا ان نفيه لغو الانباء وبذلك الولد عنه كما قد يوهى لطلاق ما دل على محو نفيه المقصود بغيره على المتقين هو النفي الذي لم  
 حاله والله العالم **السادس** من خلاف فضا ونحوه ان لا يقع طلاق وانما نكحها بغيرها المدة اذ نكحها على وجهها الزوج في العدة وليس للطلاق  
 فضا وان اطلق عليه بعض المتصورات لكونه حكر الطلاق في خصوص البنين ومن الغريب توقف بعض الاجماع في ان له حكم الطلاق بغيره بالنظر بعد  
 جواز وقوع الهبة من من النفل هو كائنا في كل حال فلا يقع بها بل على المنة لحالها حكمه للاصل فيقتصر فيها على موضع البقيع لغيره هو الا  
 الدائمة فالا بغيره بغيره فضا وانما نكحها بغيره الطلاق في خصوص المول عليها بالقبالة للطلاق فلا تدخل المتع بها نحو ما ورد في اعتبار الدائم  
 في التحليل وان قوله تعالى فيها فان طلقها الى اخرها ظاهر في القابلة للطلاق وهي الدائمة ولا من لوازم الاية المطالبة بالوطى وهو ما منتهى لعدم  
 استحقتها ايامه ولو زل على الاربعه اشهر نعم لا استكال فحجر بان احكام الميسرة على ذلك طلاق ولما المراد في احكام الاية فاعلم المرفوع في قوله  
 بهما مع انما لا يفتني به المحكي من كل نية الانتصا صريح في خلافه لانه بعد معلومته لو كان انشاء عدا فضا قوله وان عزموا الطلاق فضا صريح  
 للمعروف ولا يقع بها الاية ولا لعان على الاظهر لا يثبت بل المنة بل حكم في كل واحد الاتفاق عليه بغيره في الولد فان كان غير متزنا في المحكي عن صريح الجماع  
 من قوله نعم به صريح ان لا يقع عن الصادق لا بل اعلن الرجل امره التي يمتنع بها وصح بن سنان عنه ان لا يلاعن امره الا بالامانة والذمية ولا التي يمتنع بها  
 كما انها من ان بعد ذلك بغيرها حكمها من وقوعه للعدن ضرر من اطلاقها مع فرض كون المتعاضدين بينهما وبين ما دل عليه من جبره في انما نكح  
 لهما بالاشهر العظمى ونحوه احكام اللعان للاصل في الظاهر تردد من صدق الزوجين في ذلك اطلاق لانه لا يدعوها من كون احكامه على خلاف  
 الاصل فيقتصر على موضع البنين ولا من لوازم الاية بالقبلة والطلاق وليس هنا اذ لا حولها في الوطى مع ان لا يقع بها طلاق وتمام هذه المدة  
 مقابلة دليل عليها طوعا عند المنة ان يقع بها في المحكي عن الاكثر ومنهم من يراه في بعض نواياه وخلافه لا يثبت ان لا يقع بها طلاق ولا يفتني  
 باطلاق الاية وعزمها والازم باحد الامر به وجوب التخصيص من الجائز واخصا صريح في كون مغل حلالا من وهو الدائمة وذكر المرافعة دون غيرها  
 فيبقى اثرها باطلا وهو غير لها لكن منه ان من ان فصل عن الصادق لا يكون الطهر الا على مثل موضع الطلاق واما انما يثبت كائنا  
 بل عدم وقوع اللعان لا يلاعن عليها بما يوجب الهبة الى عدم وقوعه فيها كائنا ما ذكر من احكامه لان ذلك كما لا يخفى على من اقبل السماع لا يثبت  
 العقد بغيره بل في الزوجين شرط اسقوطه واطلاقا وقال الاكثر بل المنة بل عن الغيبة في الخلاف عنه واصله كل الامن القاص فحله كالدائم لصدق  
 الزوجين في اصح شرط اسقوطها كغيرها من الوتر ومن رتب عليه المرفوع فكذلك الم بشرط السقوط جامع بين ذلك وبين ما دل على لزوم الشرط









في بيان  
منه

المعلق

في بيان  
منه

من قبل المعاملة بغير فساد وان نكاح العبد الغريم اذا كان له بعض الله وانما يصح سببه وهذا لا فرق بين العبد الامتاعي وبين  
على وجهه حتى غير المقام ايضا ان المعصية المنقضية في قوله له بعض الله ليست مطلق المعصية بل المراد منها معصية مخصوصة تنقضي في النكاح  
انه له بعض الله سبحانه عينا بوجوب الفكاك في نكاح الحرمان والنكاح العدة وغيرهما مما يحرم لعنه ووصفه بالامانة كما يدل عليه قوله انما انشا  
حالا لا يقول ان ذلك ليس كاشانه الى اخره والا تعصيا السيد ليس معصيا لله لان الله واجب على العبد طاعة سببه فاذا عصي سببه فقد عصي الله  
فلا يصح نفي المعصية عنه قط وانما يصح نفي المعصية الناشئة عن اصل النكاح فان معصية الله في نكاح العبد بدون ان سببه انما نشأه من عصي سببه وهو  
امرا خارج عن النكاح مفارقا له وحاصل الوجوب المذكور ان المعصية الموجبة لنكاح العبد في الفكاك لا تنقضي في نكاح العبد المملوك في نكاحه  
اون سببه فانه قد حصل منه في نكاحه ذلك معصيا معصيا له في اصل النكاح ومعصية الله تعالى عينا في الفكاك له وان شئنا انما ليس  
له في اصل النكاح فلا يكون عصيا موجبا لنكاح العبد فنعني قوله انه له بعض الله ولكن عصي سببه انه له بعض الله عينا فانما جاء الى اصل النكاح  
بمعصية كاح وانما عصي سببه معصية موجبة لعصيا الله بها هو خارج عن النكاح وذلك بوجوب فساد وهو صريح فيها اخراجه من القبول الاصول  
في كل من اطلاق القول بالفساد وعده لا يكون ان ذلك يقتضي الفكاك وان لم يحصل الاجازة وهو موقوف بالطلان لا بالقول عدم الصريح في الاجازة  
لغيره بل لا يشترط ارضى المولى في صحة النكاح ان كان مانعا عن العقد مع حصوله لم يبق الاعصيا في فعله ذلك قد عرفنا انه لا يقتضي الفكاك في العقد  
ح لوجود المقصود بارتفاع المانع فعوله له بعض الله اشارة الى الثاني قوله فاذا اجاز الله اشارة الى الاول كما ان ما سبق انه لا يدل على خصوص المعصية  
المنقضية التي تكون مما اراد الفكاك بدفعه ما عرفت من ظهوره في عدم اقتضاء المعصية بامرا خارج الفكاك اقتضاء ذلك بما كان راجعا الى اصل النكاح  
او وصفه بالامانة كما بهدله قوله انما انشا حالا لا على انه لا اشكال في دلالة الخبرين المزبورين على بطلان اطلاق القول بالفساد وعده في النكاح  
القبول انما ليس المسئلة بقبول اخر يمكن الحمل عليه كما يدفع ما عرفت من ان المعصيا في الفكاك الامر والسوء في الرواية لا يقع الاعل التبرع بغير ان لا  
هو العنوان في كلام الفقهاء فالمراد من المعصية هو الوقوع بغير ان لا اشكال ان المعصية تقتضي عصيا بل المقتضى فيها اذا كان هناك دليل شرعي يقتضي  
الصريح يكون معنى قوله له بعض الله ان فعل العبد وافق لقول الله الذي يقتضي الصحة غلبة ما في البيان من وقوع بغير ان السيد فلو كان السيد هو المقتضى  
لم يفرغ من تكون الاجازة فكذلك العقد على عده لا يحتاج لدليل الصحة ومقتضياتها فالتبرع على عدم الاقتضاء كما عليه المعظم ولو ادين من المعصيا ظاهر لم يصح  
الحكم بان له بعض الله بل كان لا مراما لعن المرفوض انه لم يقع منه في عصي سببه بل من سببه انه لم يقع من ذلك بدون ان ولا بان  
العصيا انما تسلم في مخالفة الحكم الشرعي في طاعة على مخالفة الحكم الوضعي كما ان مخالفة الصلوة معهما وانما العبد وطاعة الله والبطلان مع انما لم يعل عليه  
يدفع في قوله وانما عصي سببه ان ليس للسيد قول يقتضي الصحة حتى يكون فعل العبد مخالفا له وحمل العصيا هنا على حقيقة مع ارادة المعنى المذكور في قوله  
له بعض الله كما لا يلزم له حصرا فانه ما هو بالقياس الى ما نفي قوله له بعض الله فيكون ثبانا للمعنى المنفي هناك فلا يصح التمسك على الحقيقة على الحقيقة  
في قوله عصي سببه متعدد بناء على ما ذكرنا من ان المعصيا في مخالفة الامر لا ينفذ حمله على ما يوجب العقوبة في الجملة وان لم يكن مخالفا لغيره من الخبرين  
اللفظي الموضوعين مع التمسك بحمله فيها على معنيين مختلفين مع ان متاع الحقيقة في قوله عصي سببه انما اقتضى الصريح في قوله له بعض الله في  
التمسك به نفي ما عرفت من كونه مخالفا على الظاهر منه يمكن ارادة نفي العصيا على بعض الوجوه فاعده على العبد ليس الا لغيره في عدم التمسك في الجملة على  
المعنى المذكور فربما اردنا لغيره من الصلوات ان نفي العصيا في قوله له بعض الله جار على اصله على مخالفة الامر والمقتضى ان له بعض الله في النكاح فانه لم  
ينص على النكاح لغيره عليه في قوله عصي سببه مبني على تنزيل العادة منزلة التي فانها فاضية بمنع استقلال العبد في النكاح اشباه ما يجب ان يصح  
عن امر المولى انما لم يحول على فعله بوجوب العقوبة وان لم يكن مخالفا لغيره من الامور مجازا ولا يلزم التمسك بالصريح للمناسبة الظاهر من العبد من جهة الفكاك  
الى المعنى المنفي بخلاف الحمل على مخالفة مقصود الصلوة على ما عرفت في جملة الموضوعين على ما يوجب العقوبة مما في عصيا السيد فاعده على الحقيقة  
الوجوب في الجملة على الجواز اما في عصيا فلما لم يخالف ح فلا يلزم التمسك غلبة الامر حصول المعنى احدها مخالفة الامر في اخر ما عرفت في ذلك  
هذا لا يوجب التمسك في المعنى المراد من لفظ العصيا كما هو واضح على كل حال فلو كان قد اذن المولى ابتداء صريح بلا خلاف لا اشكال عليه في  
ما ذكره ونفقة زوجته كما تقدم الكلام فيه فمقتضى ذلك ان تأخر ذلك بلا خلاف لا اشكال كما ان المقتضى بوجوب النفقة عليه لا ان المقتضى  
للعبد لانها يجب بوجوب ما هو بالنسبة الى المقتضى كالاذن لم يستثن من غير ذلك ولا نهائيا لم يرد كل يوم فانها لا تقتضي النفقة ولا ملك للعبد فلو لم  
توجبها على المولى بقتل النفقة انما بالنسبة الى المهر فبذلك اشكال لعنه من الاجازة معصية او كاشفة وان لا من في الثبوت في لزوم المهر منها فانما المهر  
المعلوم لزوم العقد الصحيح للعبد ملكه واما ان العقد لما وقع فبطل المهر ولم يلزم المولى وانما راضيت بكونه في العبد في مانع فالا فلو لم  
بها بناء على وجوبها في السابق لحد ظهور الفرق بينهما عند التحقيق نعم في القواعد احتمال ثبوت المهر والنفقة في كسب العبد المتحد ومنه يجب ان  
منصرف ما يكسبه كل يوم في نفقة ما فضل بطي من المهر حتى اذا عطي الفاضل لولا ولا يدخر لنفقة المولى الا في شيا فان نفقة كل يوم انما يتعلق  
بكسبه على هذا الاصل السيد شيا من النفقة والمهر ان عود الكسب انما يتعلق ابدا بعمال معنوية كما ان ارش الخاتمة يتعلق بقبول الفكاك  
وانما يجب عليه ان يكسبه من الكسب ما ينبغي فان منعه من الكسب بان استنجره بوجوبه او انما فاجره لانه لا لا يجزيه فيحمل وجوب اقل الامر  
من الاجرة والكسب يحمل في الامر من كسبه النفقة وفي امر هذا كله في كسب انما الذي يركب كسبه عن النفقة احتمل ثبوت  
في رقبته وفي ماله المولى بل على الشيخ في ثبوت النفقة في رقبته حتى في كسبه في كل يوم جزء منه انما سكن الاجل ولا يرد المهر للعبد







# كتاب النكاح

ان

وبعض ان كانت عاترة مطاوعة لا يباح بغير ولا مهر بل يفسد البضع على حبسها من الأموال ضمن بالامتناع كحل حال بل كذا باقي الاستماعا  
 ومن هنا لم يرتب عوض على من استمتع بامته الغير بغير الوطى وان عمل الاجرة لوانه لا يستعملها وانما يضمن البضع خاصة في الامته بالعقد والاشهاد لكونه  
 مضافا الى ما تقدم من العصى بان الخبر ظاهر في الخبر بغير مهر ذكر المهر للمعارف اطلاقا على صلاتها بخلاف عوض البضع الامته المستحق بالعقد ونحوه ومنها سميت  
 للقرعة مبهمة ودفعها على ان قوله صلب يفتقر للملك لا الاستحقاق المنقبض على الامته التي مهرها السيد ما هو مخرج فريضة ثابته على ارادة المهر من المهر ولو سلم  
 اداة الاختصاص نحو الترحيل للامته فهو محال لا فريضة عليه مؤبدا ذلك كله بعقد صلاحته بعينها لا سقوط حق الغير فان ذلك ليس عقوبة لها وينبغي عدم  
 مالم يضمن الامته الذي وجه لقيامه على غير من الاستماع لو سلم الحكم في القيد عليه باعتبار عدم ما لا في العرق الشرع بخلاف الوطى المقابل له  
 عرفا وشرعا انما الكلال في نحو المستحق عليه والمثل او العشرة كانت كبر او ضفلة كانت ثبنا وجوبه بل اقول لا يخرج الاخر من ان قوله وفاق للمحكى على  
 حيز واخذان سيد المالك والراعي على ما حكى عن اهلها الصحيح الوليد بن مسبيع عن الصادق في رجل تزوج امرأة فزوجهها امه ولست بفهمها ان قال ان  
 كان الذي زوجها اياه من غير موافقة فاسد قال قلت كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه قال ان دجما اعطاها فليأخذها وان لم يعطها  
 فلا شيء لهما وان كان زوجها اياه ولي لها او رجع على ثبنا اخذت منه ولو لم يها عشرة فثبنا ان كانت بكر او ان كانت غير بكر فنصف من  
 قيمتها ما استحل من فرجها قال فقد منعه الامه قلت فان جاشت منه بولد قال ولا وما سحر اذ انا ان كان النكاح بغير موافقة المولى الله وان ذلك  
 ما استوفاه من صفقة البضع التي فرت في كيفية استيفائها من امواله عقد وشراء وغير ذلك كما هو مذهبنا من لا يفتي في باب البيع ان ما يشترى  
 امه فخرت بصفحة المهر غير مله ذلك حق الا نصف نفسه فتيه هناك بل ظاهرهم ما صرح به بعضهم هناك من عدم الفرق بين كون الامه عاترة  
 عاترة الامم التي تدين احكام الاختصاص ذلك بصون الوطى شبيهة لا ما يثبت لانا الذي هو محل البحث بغيره بل ما استحل من فرجها فلو اراد  
 المقابل من قوله ما استحل الا خصوص الوطى بعنوان كونها لاله بخلافه بل في خبر وزارة الذي شغل على شراي حارة ثم ظهر كونهما مستحقين  
 تروا به حارته ويعوضه ما انتفع ببناء على اداة ذلك منه على ان صحيح الفضل بن يسا صرح في عدم مدخله للاستحلال لئلا يفتي في احوال  
 له مادون العرج فغلبه الشهوة فانضجها قال ما ينبغي لفلان فعل يكون زانيا قال ولكن يكون خاشا ويغير لمصاحبا عشرة فثبنا ان كانت بكر او  
 لم تكن نصف العشر بل من اطلاق الصحيح بن علي الحكم في اصل المسئلة لانه لا مدخله لبعثها في سقوط حق المولى خصوصا اذا كانت بكر او فنهني القطع  
 بثبوت ذلك ولتقال القول بخبر جرح محل البحث باعتبار كون جناية على المالك موجبة لنقص فضله من هذه الجنبية لانه من حيث كونه مبررا  
 معلوم كون العشر الذي ثبت له الشارع نصفه رشا للملكان ونصف من حيث الانتفاع بالوطى بغيره قوله وان لم تكن بكر افضف العشر كما هو واضح وانما  
 ومنه يعلم الحكم فيها لو كان المزوج بالامته من غير ان سيدها عبدا وكانت بكر او ان الذي يعلق من قبضه العشر وبذلك النصف الاخر لكونه فصلان  
 انما رتب جناية تعلق بغيره فلا بد ان يباع به وان قلنا انه من بيع به بعد الفتي في كشف اللثام الاقوى الاول خصوصا بالنسبة الى المولى فمدحها  
 الارش بوطى المهر لانه تابع للوطى وجناية مباحة كالاشنان في الخفض فيه ما عرف من ان لظن محقق الجناية منه والوضع لكل موجب كعرفه  
 بل عنه يظهر ان ذلك فند شرعي لبضع الامته في جميع احوال استيفائه بغير العقد الصحيح من غير فرق بين ان تزوجه والعلم والمجهول بالوطى الا  
 للتعليل بالقطع بعقد الفرق في مورد الصحيح بن علي كما اعترف في ارباض الصلوا لاربعة لئلا يكون في ذلك تمييزا مستقرا بالنسبة الى هذا الحكم كغيرها  
 من صور وطى الامته بغير العقد الصحيح انه العاترة وعلى كل حال فلا اشكال في انها لو ائت بولد كان لولد ما لولاها لكونه مملوكا والفرق عدم  
 العقد للمقتضى لثبوت النسبة ولو كان لها منه زمان من غير عقد كما ان الاشكال في ضمانه ان يرضعها بالولادة ان تعبدت بها لغير ان يفرضه الصحيح  
 به هذا كله فيمن طلى بلا ان عالما بالتحريم واما ان كان في الزوج جاهلا بالتحريم ذلك عليه وكان هنا النسبة وطهر لهما بعد العقد كان وحده  
 على ارض فلا حد قطعاً لعدم تحقق موجبه هو الزنا ورجل المهر الذي هو العشر ان كانت بكر او ضفلة كانت ثبنا بعينها وان كانت غير بكر فثبنا  
 وكان لولد اخر اجراء لثبته وان لم تكن عن عقد يجري العقد الصحيح حصول النسبة لثبوت الحق على الوجه الذي ذكرناه لكونه مقيما لولد الامه لكونه  
 كالملف ما لا يخبره بغيره فثبته كونه عالما بالتحريم واما ان تزوجه لهما كما اوضحنا سابقا وقت تنويه يوم سقط حبا اذ مع السقوط ميتا لغير حال  
 كما ان كل بطلان بعد اقل ازمان موله الذي قد حال بينه وبينه يوم سقطه ففرضه بالنسبة في ذلك الوقت فثبته كما اوضحنا في باب البيع كذا  
 لو عقد عليها الدعوى بالحرية بالاصل اما العارض مع قيام ثبته لهما بذلك فاقول ان ادان القطع باو الظن مع القطع بكمائتيه لا اقدام على  
 تزويجها لجهلها بغيره بعد ردفه ونحو ذلك مما يكون به العقد الوطى شبيهة بعد ان بان خادعها فانه لا حد قطعاً لعدم موجبه بعد  
 البتة وتزويجها المهر المستحق قول ضعيف فمن ثبته في العقد المنقوله من اصله لا من جنبه كما عاينته من بعض العادات لا دليل بعد على  
 لحق عقد الشبهة بالصحيح بالنسبة الى ذلك لعدم التمسك بتطابق لثبنا وجوبه بمثل ثبنا الذي هو المهر هنا ولو الصحيح المهر بالفضل الصحيح  
 ومنها كان الاقوى مما قبل من عشر فثبنا ان كانت بكر او ضفلة العشر كانت ثبنا بل اقول المهر وهو المرقى ليل البتة وان كان لظن عدم  
 الفرق بين جميع احوال وطى الامته بغير العقد الصحيح المذكور في المستحق كعرف الكلام منه مفقدا بلا الاحتجاج الانداف هنا على عدم الفرق بين كونها  
 بعينه وغيره بل في ذلك عن بعضهم دعوى اجماع المسألة عليه هو ما لو بدنا فلنا ساقا من حويل لهما وان كانت بعينا فثبته عند الفرق  
 الموضوعين كما هو واضح وعلى كل حال فلو كان دفع الهامه استعاده ما وجد منه لكونه باقيا على ملكه تبعها بالنسبة من بعد الفتي بغير المهر  
 ما يستحقه عليه كل على ثبنا في حقنا لولنا بكونه لازم له المهر فرض دفعها اليها وكان الفادى بغير مثله او قيمته لكونه مضمونا عليه

فيما انفك  
 فيما انفك  
 في ملكه  
 في ملكه  
 في ملكه

ولزمه

الحكم

فصل فی بیان احوال و حال

الجميع









في كتابها  
منها

حرفها

اعدا

على

الباقى منها قال ابي قتيبة فان جعلت مولاها في حل من زوجها ذلك قال لا يجوز ذلك قلت ولم لا يجوز ذلك ذلك قد اجرت للذي كان له ضمنها  
حبر اجل في حكاية كبريائها قال ان الحرة لا تنبذ زوجها ولا تقهر ولا تحلل ولا تملكها من نفسها يوم وليلة من رها يوم فاجتنب ان يشرها منعتة بالملك  
تملك من نفسها فيمنع منها بشئ قل وكثير وهو صريح في المداخلة ولا يخرج بل ربما ابدانها قبل التحليل محرمه وانما حلت به فالتبليح حله من نكاح يكون  
النسبة التي تليها في الاباح ضرورية لاختصاص التحليل بمصلحة لا بالجميع فحققت المستبعدة تمام النسبة بوجوب كون المجرى الاخر سببا تاما لانها لا  
ان يرد باخاد النسبة على التحليل من ملك اليمن كون لو طهر بالتحريم وان خلفت جهة ذلك بملك لوقفة في المصنف المتفقد في المصنف الاخر كمن مع  
ذلك في ذلك النافع وذلك غيرها بالضعف الذي قد يشعر به هنا نسبة الى الوابة ولعلمهم بخطو واية الشيخ في اول كتاب النكاح عن محمد بن مسلم بطريق  
فيه على الحسن بن فضال وهو مع انه ليس ضعيفا لكونه من موثق الذي ثبتت حججه في اصول دقته ورواية صحيحه من هنا يظهر لك النظر في اقبل  
من ان لا يجوز زواجه له لانه لا سبب له سببا لا يتبعض فانه بعد تسليم كون ما نحن فيه من ذلك كالاصح في مقابل النص الصحيح الصريح الذي لا يقهر  
عن قتيبة ما يقتضي عدم الجواز من الاصل فاعده البعض فلا ريب ان النكاح العمل بل عن ابن حزم انه اذا باها مولاها فافتتح بها احداهما في يوم التبرك  
بانه جاز في حق النكاح السابق التي لا ينافيها بعد ضمها ان لها ما اذا انما يتعلق بالحرة دون العن والبعض ثم وكذا لو ملك ضمها وكان لها في حل  
لم يوطؤها بالملك ولا بالعقد الدائم اتفقا للبعض التي لا بالمنقطع في غير هذا المصرك ولا بالتحليل المختص جواز بالمولي ولو لم يشره فيها كما  
معنا لتصريح من في الصحيح فلا ريب في عدم جواز نعم ان هاها على الزمان قبل كمال الشرح جماعة يجوز ان يعقد عليها منعة في الزمان المختص بها كونه  
كالاجاز في كون موردها المنفعة المفترضة اختصاصها في هذا الزمان ومع ذلك هو موقوف في الضم الذي معناه ولكن فيه تردد عند المصنف  
ولما ذكرناه من العلة وهو ان معتبر النسبة في ما لا يخرج بالمهاياة عن ملك المولى على ان منافع النكاح لا تعلق لها بالمهاياة ولا لخالها النكاح  
في اباها وهو باطل اتفقا على ما في ذلك ويحكي غاية المراد الا انه لا يخففه في علمه ينبغي اختصاصه بغيره لا الامم منه ومن المولى الذي جاز صريح  
النص الصحيح القابل لتقديره بل عدم الجواز من كان العمل به من حيث اختصاصه بغيره وهو الضعف من رده الا ان لا يتضاءل عند ذلك الاخطا  
وقد اعلمنا في كتابنا في نكاح الاما الكلام في الطوارئ على عقد الامم الموجهة حكما لا يمكن فيها من التسلط على الغير في حق بعض  
ومن هناك ان نتيجه ما بالطوارئ اولى من المبطلا لضرورتها عدا بطلانها في جميع الاحوال نعم هي كثيرة لكن خصصنا منها ثلثة العوق والبيع والطلاق الكثرة  
مباحها وتشبع حكما مع ذكر الغير في ضمنها اذ في محل اخر بنا سبيل الامر نهيل اما العنق فاذ اعنف المملوكه كان لها فتح نكاحها الا ان النكاح  
يدينها باطل ان كان قد بوه قول الصادق في صحيح عبد الله بن مسعود و اعنف مملوكه فليس بينهما نكاح وقال ابن حبان ان يكون زوجها كان ذلك  
بصادق لكن يجب اعادة الحرام من غير شبهة التصريح به في غير من المصنوع المعنوية بالفتاوى بل بن بعد ذلك قال سئل عن الرجل ينجح عبدا منه ثم يعتقها  
قال نعم فحرمه اذا اعنف سواء كانت تحت حر او عبد على الله بهن الا خطبا هو في العبد يجمع عليه من المسلمين فمضاه من المؤمنين مضاه الى امكا  
دعوى نواز النصوص منه بل يخطو لبيان بعضهم به واليه اشار المصنف بقوله ومن الاصاب من فرق بين الحر والعبد مشربا لذلك الى النكاح في محكي طوون بل  
اخذنا هنا فقال هو اشبه باصله للزوم في العقد فاعده الاضمار على المصنف في ان لا اصل لهذا الحكم حتى عايشة ليرتفع في حقها رسول الله لا يشبه  
حرفه قال ابو عبد الله في خبر العيص بن ميمون كان لها زوجا فلما اعنف فخرجت وقال الصادق في رساله ان قال مملوكه في غير ثوبك من السنين جرت معتقة  
التي في الصدقة وفي قوله لا بد من خبر ما عايشة قال كان بريرة مولاة عايشة كان لها زوج عبد فلما اعنف قال لها رسول الله خذوا من شئ ما تفتع  
زوجا وان شئت فلا في غير العجل عراي عبد الله قال كان زوج بريرة عبدا وفي خبر ابن مسعود عايشة ان كان له زوج عبد فلما اعنف قال لها  
النبي خذوا من شئ ما تفتع في الخبر راحة العبد في الخبر مؤيدا ذلك بمعلومية كون المصنف في هذا الخبر ان في الضم والاصل وهو يتحقق في العبد  
باعتبار كونها مملوكا لا بكونها زوجة ولا تله على اقله ولا ينفع علمه في غير ذلك ما هو معلوم بخلاف المملوك كذا في الخبر بعد اطلاق قول الصادق في  
صحيح الكافي اما المرأة اعنف فامره بغيرها ان شئت فامته معروان شئت فوفقه في مرسلة ابن كثير في رجل نكح مملوكه ثم اعنف قبل اطلاقها  
قال في مملوك بضمها قوله اية في خبر الشحام وقول الصادق في خبر محمد بن آدم اذا اعنف الامه لها زوج خبر ان كانت تحت حر او عبد فمما كان خبر  
الاكثر عدم الفرق والضعف في السند بخبر الشحام والاعراض بل ما يوجب اليقظة في خبره على ما في بعض النسخ ملكه بضعة اخذوا ولا ياتيه كقولهم الملك  
يضمها الى كون المصنف في الخبر خبره في خبره من غير فرق بين حر او زوج ومملوكه ومنه يعلم ما في دعوى كون منشا الضم وكما ان يعلم من  
ذلك كله ما في اوله السابقة التي لا تصلح معارضها ما عرفت بل في زوى زوج بريرة كان حرا فلا ريب ان الاشبه بالقيمة القبول كما انه لا يوزن  
بشأن الحمار المزبور وبينما قبل الدعوى بعد اطلاق اوله نفع في عقد غيرها الا اذا زوج ودل المأنة مثلا امه مائة وبنيتها مائة ثم اعنفها في مرض موت  
او اوصى بعينها لم يكرهها الفتح قبل الدعوى الا لا سقط المهر بناء على سقوطه بذلك مما قبل الدعوى لم يخرج من الثالث لانها ضمة ما لم يقطع  
بعضها وهو ثلثا بطل جوارها المعبر به عنهما اجمع على ما سنعرف بعد في الفتح في الفتح ان يكون ما يستلزم وجوده وقد بان في خبره ان ينفذ  
العقوب كمنه سعة الثلث لمرحاله والنقصا بعد ذلك بسبب خبر من غير المصنف كمن ينفذها بطريق الفتح في ذلك المقام ان كل نقص يدل  
الترك مرتب على فعل الموصي لا ينفذ الا من الثلث نعم يمكن المناقشة بعد انقضاء الدين وانقضاء الامم بعد الفتح ان يكره في بعض ارجاع مثل هذا  
النقص في الثلث استلزامه للدعوى بغير ذلك بل لعلمه الى من يخصص قبل علم الفتح لها الضم ليل ان ينقصه الاجماع الى الثلث حتى في نحو  
خصوصا بعد ملاحظة قاعدة التسلط وغيرها ما يقتضي بالنقد في الاصل ان قلنا يخرج غير المقام فم جنتها وعلى كل حال انما الغايات لفرق في

# كتاب النكاح

موضع ثبوته بدل الدخول سقط المهر من غير خلاف يعرض فيه لكون الفسخ منها قبل الدخول لا يترك المبيع قبل فسخه لكون النكاح كالمعاوضة  
المستندة على التسليم بالتسليم لكن قد يناقش ثبوت المهر بالعقد كونه الفسخ من قبله ما على تقدير انقضائه سقوط المهر بالعقد كما هو أثر ذلك ان المهر  
لا اذا كان لعينها والنفاس على تلف المبيع قبل فسخه باطل عند بناء هذه المعاوضة على خيار جراب امثال هذه العوارض منها وان اخار الخ  
في موضع ثبوته بعد الدخول كان المهر بما لا خلاف فيه بل لا اشكال اذا كان لعنق بعد الدخول ما اذا كان قبله ولم يعلى به حتى  
ثم علمت بفسخه ففي محكي الخ وبريط بيت لها مهر المثل لا سندا والفسخ الى العنق ولم يستمر المبيع قبله فالوطي حال على نكاح بل لا بد ان يكون مهر المثل  
هذا لا للمهر ومنه ان الفسخ هو الموجب لانفساخ العنق فالحجة كونه المستندة نعم ان قلنا ان المهر يجب بالدخول لا بالعقد والحج وجوب المهر المثل  
لها لكون الفسخ كونه الدخول بعد العنق ومنه ان الحكم فيها لو اخارت المقام وكان لعنق قبل الدخول قال المهر حينئذ للمستبدان وجبنا  
بالعقد كما هو الصحيح فلما لم يوجبنا بالدخول ان اخارت المقام بعد الدخول مما انه ثم اعتقد ان المهر للمهر لوطي لم يوجب المهر بل المهر  
زوجها مفوضه البضع فان دخل قبل العنق فالمهر المفوض لم يوجب المهر المثل للمستبد لوجوبه لها وهي ملكه وان دخل بعد اى لعنق فمهر المهر بعد  
ان لم يدخل ان قلنا صدق المفوض بيب العقد ان لم يفرض لها وانما الفرض كاشف عن ذلك الواجب للمستبدان قلنا انما يجب بالدخول وبما  
ان كان قبل الدخول فهو واجب حال الحرية وهذا كله في مفوضه البضع اما مفوضه المهر فهو ما كسر سمي لها ثم ان ظاهر النص القوي عدم  
في خيارها بيب كون النكاح دائما او مقطعا وهو كذلك اذا احتمل عدم الخيارها في المقطع لكونه كالاجارة التي لا تفسخ بالعنق واضح الضعف ثم  
يناقش في استقرار المهر لرجوع لو كان الفسخ بعد الدخول بعدم وفائها بالدية فتجوز المهر وقد يدعى بما فاة التوزيع للقواعد فبما ثبت فمهر  
تعبها هو حق عليها لاني مثل الفرض الذي كان لها الخيار بالشرع والله العالم ولو اعتقدت في العدة الرجعة والظان لها الفسخ في حال الضرورة او  
من فسخ النكاح المستقر فاندفع سقوط الرجعة وعدم الافتقار الى عده اخرى لانها اعتدت بالطلاق والفسخ لم يبطل العدة ولكن تكفيها عده  
الامة بل نزع عده الخ لاصح منها كل لو اخارت المقام لم يصح حصول الطلاق من الزوج فان لم يرحمها في العدة بانث وان رجعها فيها ففي عدها  
خيار الفسخ ولعله نفس الاختيار والعدة وانقضاء ما بنا في القولية فان الطلاق قاطع للنكاح فتعد عده اخرى عده حرة لانقطاع الاول  
بالرجوع المفروض وان كنت قبل الجدة لم يقطع خيارها بطريق اولي وان لم يزوجها لا يكون له على الرضا لودل فلا يبريد على اختيار النكاح هذا  
ولكن قد يمتنع عدم تاثير خيارها الفداء باعتبار وجود علة النكاح التي صارت سببا لصحة الفسخ منه بل لعل ذلك لم يصح اخبارها بقا  
وان كان هو لا يمتنع على الزوج المفروض حصول سبب الفسخ النكاح نعم ثمرة عدم جواز الفسخ لها الرجوع بها لكونها لم يرض اخبارها بقا خلفه  
العقد الاول من ذلك يعلم حال الشكوت بناء على لا لغيره على الرضا بالبقاء او على منافاة القولية بعد ما عرف من صحة اخبارها الفسخ والتمساح  
الطلاق رتب ما عرفنا عليها ولو كان الطلاق بانثا فاعتقدت بكرمها بالفسخ ولا للبقاء فلا خيارها وكذا لو اعتقدت فلو لم يرض لعده صلح نحو  
ما لا ينفي القولية لكنه عند احتمال بقاء ما في الطلاق فان اخارت الفسخ بطل الادعاء واحتمل وقوعه وكان منشا الاحتياط الاول الثاني بين  
الطلاق الفسخ فان نفذ الطلاق بطل جهتها من الفسخ ولا يمكن القول ببطلان كون وقوعه صحيحا بشرطه بيقع موقفا كما لو طلق في الود فانه يوفى فاجاد  
الى الاسلام تبين صحته لا تبين فساده وفيه ما لا يخفى من انه لا وجه لوقوع الطلاق موقفا بعد فرض استيفاء شرطه الفسخ من كامل صحته العارية  
بقاء الرجعية وعدم صلاحية الاحتياط المنع لاحتاد مقتضاها وهو انفساخ النكاح والفرق بين العنق والود بطريقه البينة حال الاحتياط ان لم  
يخلو ما اذا اعتقدت فانها لا يثبت الا بالفسخ واضعف من ذلك ما عرفنا من احتمال بطلان الطلاق من بطلانها غير معلومة الرجعية وعدم وقوع الطلاق  
موقفا وقال لا يثبت الا بالفسخ كما ترى انما الاطلاق ما عرفنا من نفوذ الطلاق عدم مصادقة الفسخ بحال الاختيار كما هو واضح ولا يفسخ فسخ  
الامة لا يحاكم الاطلاق الا لادلة ما عرفنا من صحة من احتمال الافتقار في غاية الضعف كما ان ما عرفنا من ثبوت خيارها لواعنق بعضها كل ضرر عند  
الخيارها عند الاصل فمهر علق الكل من الفسخ القوي خصوصا من حقوله هي ملك جعتها ثم ان كل من حقوقها الاختار مع ضرر من كونها  
كما لا يمتنع كلامنا في الامر لولم يختر حتى ينفق العبد على جبهه البناء القولية كان لها الخيار على المختار من عدم الفرق بين المهر والعبد  
بلا اشكال بل يعنى على عيوبه كما عرفت لا يثبت سابقا حين كان عبدا فلا يسقط بالحجة كغيره من حقوق على العبد وخبره فكما لا يسقط بعد  
الثبوت الا بما يعلم اسقاطها فكذا الاختيار ويجعل لنقوط لزال الضرر كما يعلل في علم المشتري بعد ان والرد لان فسخها حين الاختيار خرا بعد  
فيه الاختيار ولا لوقته شرطه ابتداء فكذا استداده ومنه منع كون لعنق بيب الاختيار بيب ثبوته ومنع الشرط استداده ولو عطف فسخ  
ضعف كان لها الخيار على المختار بلا اشكال بل في عدمها ذلك التام على غيره ولعله يتحقق المنقضى بوقته البعض بغيره المختار على خلاف الصانع  
الاقتضا فيه على المشتري وهو غير المفروض فكيف كان فالحجة على القور انما على الظاهر كما في كشف اللثام بل في الرباض كما في الاتفاق عن عوانة  
وهو ان تم الحجة لا ما قبل من الاصل على المشتري المنا في الاطلاق لادله بل على فورية مختار على خلاف الاصل منع كونه من المختص بالانفاق فانما  
بقاء الرجعية ولو زوم المناكحة سقطت بالفسخ المنقضى المختار المستصحب بقاءه فيعكس الاصل ومن يعلق مختار على العنق بالبقاء المهر المستصحب  
بلا مل في بعض الروايات العامة القوي غير محجج عندنا بعد فرض تسليم الدلالة على انها معاوضة بما في بعضها ما هو مقتضى التراضي من دون عيب  
يرى في شكله ان يثبتها كما يرضاهما وجعل رسول الله شفعا في المحلى قال لهم رسول الله هذا انك يا رسول الله فامرهم فقال لها لا بل انما اتنا  
فكانت حلحلي فمداحتان ذلك كله قد كان للعقد عليها جديدا منافا في بعضها من ان يرضى عنها فبشرها المختار وقد علم من ذلك

بغير  
فسخ  
فبها

ان العمدة في الغيرة الاجماع المزبور ان من هنا يتجرب بقاء خبايا لو خزن الغنى للجهل بالغنى والخيال كماله على الصلح القطع به بل لعله كل لوجمل القود  
وان نأخذ من بعضهم بل في صون الجهل بالخيال بعد العلم بالغنى وكذا لو شأنا من عدم الاجماع في هذا الحال بل لعله محقق على العكس من ان  
السقوط حكمه مشرعية الخبار وهي لا تضاف الى قباه الاطلاق لادلة في هذه الاحوال بل في ذلك والراض قول عواها في الجهل بالنسبة بينهما مع الامسكا  
في جهتها لان ذلك يعرف من قبلها واصلها الجهل مستعجبه وهو جدي في الجهل اتقوا النسيان منها فاشي باصلها من عدمه فهو صفة من عدم العلم بالنسبة  
الامر قبلها لا يصيرها بحكم المنكر بعد ان لم يكن عنوانا للحكم والا لا يفتقر ذلك لتقديم مدعى التنبأ في كثير من الموارد المعلوم كون الحكم محلا منافته ولو  
اعتقت الصغرة او المجنونة تخبرنا فو اعدا البلوغ والوشد بناء على عدم قيام الولي تمامها في هذا الاخبار المستقاة على التمهوه وان كان لا يخفى من حيث  
ان لم يكن اجماعا خصوصا بعد معنى التزوج على المولى عليها ولو زوجها الولي بمولوك وعلى كل حال فللزواج الوطى قبل الكمال وبعد قبل الفسخ وان كان  
الغنى لبقاء الزوجية من غير مانع كما هو واضح وليس الغنى طلاقا خصوصا اذا كان منها فاذ اضحى في تزويجها بعقد جديد كانت عنده على ذلك طلعان ان  
لم يعلمها قبله وهو واضح كوضوح عدم جواز المراجعة لها بعد ان قضى الابقع جديد ضرورة انفساخ عقدها الاول بغنىها المفروض فاعين الملبس  
منها واخاثره جعته بعد ان اخاثره مفارقة كان ذلك لهما ما لم يكن تزوجا غيره واضح الفسخ ابعدها وصية كون المولود من نحو الدليل في المقام الخبار  
ابتداء كغيره من افراده ولو اعلى العبد لم يكن له خبايا وان كان قد زوجه مولا مكرها لاصل بعد اختصاص الدليل بالامه ورحمة الفاسر خصوصا مع  
الفرق بينهما وبعد ان لطلاق المسعفة به عن الجارية به من هنا خلا فلا لا سكا في ثابت الخبار اذا اعتقد الزوجية ولا من جهة حيث قالنا ما حكم  
عندها ان كانا لم يكن واعقوا احدهما كان له الخبار دون سبب الاخر وان اعتقهما معا كان للمرة الخبار ثم قال بعده ان كان غنى العبد سببه وله بركة  
النكاح لم يكن له الخبار وان كرهه كان له ذلك لكن الخبر كما نرى ان كان لا يخبر خبره الفاضل لانه لا يملكه بانه كالحرم المكره وهو واضح الفسخ ضرورة  
الفرق بينهما عشرة وعشرة الاكره منها دون فلا ينبغي ان لا يتجرب عدم الخبار له قط بل لا لمولا وان كان تحت امته بخبره جدي لا ياتر السبب عليه اول  
من لنا نذكر اخبارا وزججه كانت اولها لانها رضى عبد فاقين ترضى به خرا كما ادى اليه الصادق في خبر على بن خنظلة في رجل تزوج ام ولد  
له من بعد ما عتق العبد بعد ما دخلها يكون لها الخبايا قال قلنا تزوجت عبد ورضيت به فزوجي صاحب الحق ان ترضى به وفي خبري بصيرة  
ايضا في العبد بتزوج الحرة ثم يعق فبصيرة قال ارجع حتى يواقع الحرة بعد ما يعق ذلك الحرة عليه الخبار اذا اعتق قال لا قدر رضى به وهو مولوك  
فهو على نكاحه الاول لو تزوج عبده امته ثم اعلى الامه واعتمها كان لها الخبار للاطلاق الذي لا فرق فيه بين اتحاد المولى بقدره نعم قد يشكك  
فيها لو اعتقها معا على خبار العبد بعد كونه الزوج عبدا حينئذ لا يكون الفرض حينئذ لها دفعه نعم هو متجه على الخبار وكذا لو كانا لم يكن في اعتقاد  
الذم لان يكون الخبار عنده قط الا اذا كان الزوج خرا وهي امه فانه يتجرب خبره بالخبار وهما وان اخاثرها هناك التفضل فيخصر سقوط خبارها  
بما اذا كان الزوج خرا وهي امه ثم اعتق ولويان سبق عتق عتقها لكن لا يفتقر عليك صعوبة مصادرة الادلة على ذلك الامر يحصل بعد ما عرفنا من  
الاشكال في خبره على الخبار والله العالم ولا خلاف في انه يجوز ان يجعل غنى الامه صداقا قبل الاجماع بقية عليه مضافا الى استفاضه لخصوص  
اوقاثرها بدران كان لا يصل لهن ان النكاح اصطفى صفة بنت حتى يخطب من له هرون في فتح خيرة اعنتها وتزويجها وجعل عتقها مامرها بعد  
حاصلة منه حتى نعم محال فلو ان ذلك من خواصه لكن لفظ النصوص الفسادی على خلافهم وكفى بذلك ليد على الحكم فلا وجه للاشكال  
بعد جواز نكاح المال منته بعد جواز جعل العتق مهر ولا بد من تحقق المهر قبل النكاح وبلازم الدلالة وقت النكاح على العتق بالعكس ان  
هو من الجهتها في مقابلته النص على انه يمكن دفع الخبايا لعتقها اقرون بالنكاح لم يتزوج امتهم ضرورة كون المسلم منع عدم اجتماع التزوج والمال كما  
كان نحو امه الذي يقتضيه عدم الادلة واطاقتها جاون ويمنع لزوم تحقق المهر قبل النكاح بل يكفي فيه المقارنة ايضا كما ان النكاح يتوقف على اقتران  
العتوبة لا على سبقه كى يلزم الدلالة لان الانضمام مع ذلك محال الفاعلة المسئلة للقواعد الجملة وانما الكلام في انه يثبت عقد عليها بشرط تقدم لفظ  
العقد على العتق بان يقول تزوجتك عتقتك وجعلت عتقتك مهر كذا هو المذهب على ما حكاه غير واحد لا يوسق بالغنى كان لها الخبار في العتق  
سئل عن رجل والا متاعا كما قصه خبره على بن جعفر عن اخيه موسى قال لا متاع عتقتك جعلت عتقتك مهر كذا عتقتك هي بالخبار ان شئت تزوجتك انما لا  
فان تزوجت فلها عتقها شفاء فان قال قلنا تزوجتك جعلت مهر كذا عتقتك فان النكاح واقع لا يعطىها شأنا وخبر محمد بن ادم عن الرضا في الرجل يقول  
لجارية قد اعطيتك وجعلت صداقا عتقتك قال جاز العتق الامر لهما ان شئت زوجته ففهمها وان شئت لم تفعل فان زوجته ففهمها فاحتله  
ان يعطىها شأنا وبما اجمعها ما حال ابنتا ما بينهما من عدم حصول النكاح بذلك على عدم ذكر صيغة التزوج لا من حيث تقدم صيغة العتق  
لوجاها معا كما هو معروف في البحث بل قد يشكك ما بينهما من قود العتق بان يخالف لقصدا لغنى المفروض اذ امة النكاح بعقده بالخبر بطلانها  
كان تزويج مضافا الى محالها الاطلاق صحيح الملبوس الصادق سئل عن رجل يقول مهر كذا عتقتك قال حسن صحيح مسلم عن جعفر  
ابن عبد الله ان يقول جارية ويجعل صداقا عتقتها ففعل غيرها ونصوص خبر عبيد بن راره سمع ابا عبد الله يقول اذا قال الرجل لامرأة  
عتقتك ان زوجها جعل مهر كذا عتقتك فهو جاز والمصريح بالخبر انه يفتقر المصروف الزوم في المذهب فيه العتق على التزوج على ان تقدم العتق لفظا  
لا يفتقر تنبأ في يلزم من تقدمه بثبوت الخبار لهما ضرورة كونه بعض الكلام الذي هو كالجمل الواحد المنع توثيقه قبل ثبوتها  
قبل الفاعل التمهيدان وجعل العتق لعله المذهب من تأخر عنهما لا يشترط في الصيغة تقدم صيغة التزوج ولا صيغة العتق بل يجوز كل منهما لان  
الكلام المتصل كالجمل الواحد وهو حسن ومنه يعلم ضعف ما قيل من انه يشترط في الصيغة تقدم العتق كما هو المحكى عن الشيخين وبني الصلح وغيرهم

قوله واحدة

لا منه



# كتاب النكاح

لان بضع الامة مباح لما كلفها فلا يسباح بالعقد مع تحقق تلك اذ قد عرفت ان الكلام المتصل بالجملة الواحدة التي يترتب اؤها دفعة واحدة عند  
وج يحقق العتق والنكاح في ان واحد من غير فرق فبين تقدم كل منهما واناخر الاخر والاول كان اسما لان الثاني اقوى لما عرفت لان  
في كون المراد من اطلاق النكاح العتق لا من صدقاتها ان العتق يكون بالاصداق على معنى ان تسارع قد تخرج جعل الامة بضعها صدقا في تزويجها  
فلكون ح ما لكه نفسها وليست الا الحرة فيكون طريقا خصوصا للعتق به العتق بايجاد الصيغة الخاصة برون ان ذلك بعد حصوله بسببه لم يعد  
كول الحار سيد لها ان شئت تزويجت وان شئت لا تزويج كما صرح به في الصحيح الاول وفيه محمد بن ادم وغيره على جعل ذلك بعد حصوله صدقا لا  
مشرعيته بل هو ح كمن برء فمزاها بصفة الابراء ثم اراد ان يجعل ذلك صدقا لها فانه غير جائز فضعف بخلاف ما لو جعل ما في من مباحا صدقا لها فانه  
يكون ح الابراء بالاصداق نفسه فكذلك هنا واسبقنا جعل الان ان بضعها ثلث في غير محله بعد النكاح فلو عتق ما في من مباحا صدقا لها فانه  
من جعل العتق بغيره صدقا فاما هو فيل اعطاء النكاح حرة والافراد الاعيان بالاصداق وان تقدم في بعضها ذكر العتق بلفظ الصيغة  
العتق ما ذكرناه على نحو قوله للمزوجة بانه مثلا ان تزويجها يكون حاصل من المصروف عتقا بان جعل العتق صدقا بذلك بجمع جميع الاختصاصات  
ويكون الحار في الصحيح السابق والحرة الاخر لكان اذ اذ العتق بالصيغة الموجبة له لا من حيث تقدم العتق ولذا قال ابن فان قال قائل فترجعت جعلت  
مهر العتق فان النكاح واقع فلا يعطى شيئا مع عدم ذكر صيغة العتق من الغريب وابنه في ذلك فان النكاح باطل الى رجعه له ولما علم  
سمعه سابقا من لنا ويل مع ان النكاح كذا في شيء من كتب الاصل في الفروع نعم في كشف اللثام انه روي الخبر في قول الاستاذ عن عبد الله بن الحسن  
العاوي عن جده عن علي بن جعفر عن اولاد الخبرين كما سمعت ان ابن فان قال قائل فترجعت جعل عتقا من كان النكاح واجبا الى ان يعطى شيئا  
قال العتق انما له بالادب بصفة النكاح الى ان ياتي بها فيقول بعد ذلك فانت حرة والعبان المنفردة من مربي في الفقه بسبب منتهى على ان  
المولى بصفة النكاح وهو مع ان غير الرواية بلفظ باطل لا يحق ما في النسخة الزبور من اذ اذ الواقف منه من الواجب من اعطاء الشيء بلفظ بصفة  
الخبر ولعله حمله على خطأ الراوي لان الصحيح في الفقه بسبب خصوص بعد قوله في السابق يعطى شيئا كونه حرة قبل التزوج بخلاف ذلك  
الذي قد صار اصدقا منها غنما فانها لا تنكح حينئذ شيئا لخصوصها لهما كما هو واضح بدلك فظهر لك قوة القول الثاني فيرون ان العتق في ذلك ان  
تقدم العتق الاصدقا حرة لكونه من نواحي العقد لا ان يقع في ضمن عتقا او بالعكس فان كلاهما في غاية الخلق للعتق بعد بخلاف قلنا فان  
ليس فيه الاشعيرة الاعيان بالبريق الزبور الا انه ربما اشهر جعل العتق صدقا وتوهم منه ان يقع العتق بصفة ثم جعله بعد ذلك صدقا فاصح  
في صحيح على السابق فيرون ان عدم على اذ اذ ذلك انه يكون لامرأة مع حرة امرها سيد ما بل يوضح فيه باشرط التزوج لمع كونه لا يقع كما بعد  
في لزوم الشرط بل ما ان يكون الشرط بخاصة فاسدا او هو الا بقاء الاما دل عليه الدليل كما بشرط احد متسنة ومضرة سماعه سماعه على  
لروجه ومن يتردد له ان يفتي من يتردد وجهها قال ان شاء اشترط عليها ان عتقها صدقاتها فان ذلك حلال ويشترط عليها ان شاء فلهما  
وان شاء لم يعطى وان شاء فضل عليها الحرة فان رضيت بدلك فلا بأس بمكس حمله على اذ اذ الاعيان لا من الا بشرط فانه لا المراد  
عنهما بالاصفة واشترط ان يكون ذلك صدقا لهما ولو في عقد التزوج الذي يوقع بعد ذلك على كل حال انما الخصم اعرف ان كان لا يوافق  
بعض المزوج المذكور في بعض كتب الاصل كما سمعنا انه قد يوقع في النظر عدم الحاجة في هذا العقد الى القبول كقضاء بوقوع ذلك من السبب  
موصيا بالارباب بولاية ذلك خلوصه من المظالم عنه بل لهما خصوصا الصحيح السابق لوقوع بدنة والتعلق على الرضا في مضرة سماعه لم يعلم روجه على  
بل بما كان ظاهرا الرجوع الى الاخر وان كان هو ايضا مشكلا لكنه يكون خارجا عن خبرنا على ان الظاهر اذ اذ من غير القول باليفضون العتق لان  
المزوجة لا يربدها ان شئت فسمت فان شئت قبل كما عشا بوجه الخصم بل بما اوهاه به بعض عادات الاصفا اذ ذلك مما لكونها اذ فلهما  
الى مولاها وانما تكون حرة بعد تمام العقد كما هو واضح فلا ريب في عدم اعتبار القبول بالمعنى الزبور نعم هو محتمل بالمعنى الذي ذكرناه مراعاة لصحة  
التزوج فيقبل حرة تزويجا لا وقع من مبداهما في الاجاب منها الرقبيل بمتداهما وبما كان خلوصا من كالا لظهور والمقر غير متينا  
القبول في عقد التزوج وان وقع من مبداهما في القبض كولي الصغير ولا ريب في انه حوط وان كان الاول اقوى كقوله عدم اعتبار الصيغة العتق منه  
تكون حرة بالعبارة المذكورة لكونه خصل على ما سمعنا من التحقيق لكنه عدلا استكمال منه من ذلك من ان العتق يقع باللفظ الصحيح في الاعيان  
بقاء الملك الاحتياط وفي كشف اللثام هو الوجه الا انه لا يخفى عليك انه بعد الاحاطة بما ذكرناه بل يمكن ظهور النص في خلافه بل كما يكون مع  
بعضها ومن يعلم قوة ما سمعنا من التحقيق المتقدم الذي منه انهم يظهر لك النظر في ان عدم ان يوقع في جعل التزوج جعل العتق صدقا في الغيبة  
فان قد اعطى المهرن مع الاجاق فالأول هذا الصحيح والاقا ضرورت امتداده كراهية بفتح بنام على صحة العتق في النكاح في جعل ما في الغيبة فان  
الفروض يكون من ذلك ولا استكمال منه بعده صحة العتق في العتق الا اذ قلنا يصح من المهرن باجازه الراس مع امكان الفرق بينهما بان المهرن  
في المال سلطنة عليه الجملة بخلافه ساعا على انها منه امرنا على ذلك هو جعل ما في الغيبة او قد عرفت فانه ينفذ هذا كله من حيث العتق  
واما من حيث النكاح فلا ريب في ابتداء صحة وضاد على صحة الفسخ وضاده اذ اذ المهر لا يقضى بمتداه كما هو واضح ربما كانت المحل في جامع المصنف  
عن التسارع الفاصل للفتاوى اشارة في الجملة الى ما ذكرناه فانه في الحكم في المهر هو العتق على مقدمتين احداهما عتق المهرن الاخرى انما جعلتها  
مهر اهل المهر هو العتق ابتداء وهو تملكها اوتقها بغير العتق كما لو تزوج حرة بغيره وجعل باسبب المملوك مهرها فانه اذا اهاذا اسبب النكاح  
دخل اوه في ملكه فاعتق عليه قال المصنف الثانية صرحنا بما قلناه لكن في جامع المقاصد بعد ان حكى ذلك عنه قال الذي يقتضيه صحيح نظرنا

الناسخ

الناظر في هذا ليس من مستلزامي ثبوت لان العلق في هذا الفرض باق بلفظ صحيح وعبارة مختصرة الامور والحاصل بالنتيجة شيء ومع ذلك يصحح  
اللفظ ان لم يحققه هو العلق والتبعية بل الجواب في ثبوتها من الامور المجازية كحفظناه قد ابطاله الشارع في كلامه قبل فكيف يجعل هذا مقدم للحكم  
في هذه المسئلة ولا يثبت انما يثبت عليه على نعم لم ان كان غير صحيح فبغيره لا نأقول قد بينا انهم لم يردون بذلك الا المجازية فلا يبعد هذا البناء وفيه  
ان لا داعي الى حمل ذلك منهم على المجازية لما عرفت من دلويته من جعل العلق بصفته من اجل ما سعت من انصوص المجازية بعود النصف في اربع بقية لطلبها  
قبل الدخول شاهد على ذلك مضافا الى ما سعت من عدم مما ينظر بالناظر من الشواهد نعم فليشكل الفرض بجعل ملك الغنم مكرها كغيره فيما تقدم هذا  
في الفصولية بهذا الوجه اما قوله زوجت متى من يد وجعلت عنقه باصداق ما قبل عنه الفصولية مما جازن يد احتمل ثوبا العنق وان كان فليصح اشكال  
جعل مال الغنم هو لوان زوجت زيدا امق جعلت عنقه باصداق ما جازن زيد فلا بد في الصحيح بناء على ما ذكرناه وعلى صحة الفصولية والله العالم بان  
لا يثبت في قولنا عدا بنة الاقرب جواز جعل علق بعضه لو كونه من اوسرى العلق خاصة ضرورة كون المراد ان كان جازن جعل لكل من ايجز جعل البعض هو  
سرى العلق في الجميع لكن يسرى منه من حيث كونه عتقا لا من حيث كونه من اوسرى العلق فانه لو طلع ما قبل الدخول ان ربحها ربح زفا ووسق في  
كونان المحكوم بها النصف وجعل السرية اطلاق قوله من اوسق قصاص من عدى سرى البلق كذا ان جرحه المجاز في اصل المسئلة لانه ادعى النصف  
في هذا ولكن عن الشارع الفاضل انه قال على قول من يقول ان لم هو عتق المجازية ببقية تملك النصف في ثوبان نفع عليها ولا سرة هذا لنسج في ثوبها  
في ثوبه بغيره قد يتكلم على الزوج بعد جواز تزويج السيدات والمفروض في مضمونها انما هي عتق وموقوف على السرى انما يكون ذلك مع نفوذ العلق  
النصف انما يتقدم على الزوجية وعليه ان صح نكاح السيدات وهو معلوم بالظان انما صح في حق كون علق الجميع مع لان العلق الزوجية  
مع انما تقدم نعم قد سبق بجواب السرية لعل الفرض في صحيح العلق كما يتبين في بعضه اليه بعضا فبشرها بجعل عن الهصد ثابا على عدم الفرض  
كله للبعض نعم لا ريب اشتراط رضاها هنا حتى البعض لو كانت مشتركة بينهما بنسبهم فزوجهما وجعل علقهما وجعل نصيب الشريك باصداق  
كما يثبت على السرية ثم ان لم يورثه نصيب الشريك على ان لا ادراكا في صحيح يكون صحيحا كالتفصيل نصيب الشريك بالبحر بالثبوت صبره وان لم  
كما لو كونه جعل علق بعضهما ثم لا يشكل ذلك بان السرية انما تخص بعد تحقق العلق لنصيب الموقوف على تمام العقد كما كان في ثوبان الجميع يتحقق  
واحد الترتيب لان ما في ذلك بان عدم احبار رضى الشريك بل عدم اعتبار رضى الملوكة بناء على عدم اعيان في ملكه على ما سعت ضرورة  
كون ذلك منها نعم بغير توقف الصحة على احبار رضى الشريك بناء على عدم السرية حتى يؤدي اليقينة كون الحق باقيا على ملك الغنم فلا يبعد النكاح  
انما جازا في العلم بالبقاء موقوف على الاداء كما ترى بناء على ان اثر الاداء في الملوكة لا على كونه كاشفا عن رضى الشخص المحرم بعد حصول عقد النكاح كما  
هو واضح مما عرفت فلهذا عدم الفرق بين جعل علق نصيبه من جعل علق الجميع ثم اوعى حصه الشريك خاصة في شره الجميع بعد اعتبار رضى  
الشريك الذي قد عرفت والشركة بالسرية الحاصلة بعق نصيبه المقتضى ذلك انما هي حصه الشريك اليه لكن الانصاف مع ذلك عدم حلو المسئلة على  
موجب عدم ادراجها التخصيص بناء على ما ذكرناه من كون الاعناق بالاصداق فانه لا يتم معصون جعل الصدا حصه الشريك خاصة فتم جذا كما  
لا يتم على ذلك لانه ما لو اوعى جميع جازيه وجعل علق بعضها من الوبا العكس بان جعل علق الجميع بعض الملوكة انما هو ما عرفت باصداق فانه لا يجمع بين  
كون الاعناق بالاصداق لعل الكل وجعل لبعضهم انهم لا يباين معصون العكس بان جعل الصدا اعنتها شربا انكر ان لا يباين باصداق بعض ممتنبا  
على السرية بمنزلة ذلك لانه العالم وكيف كان فام الولد لا ينفق الاب بعد وفات مولاها ضرر من عدم كونه استبداد عتقا وان منع من بيعها بل عتقا  
مادام الولد حيا نعم لو ما مولاها والولد جاعف من نصيب له انما ان في انما اكلها او بعضها بالارث فينتق على كل ما اربعضها  
ويسرى العلق في الباقي من نفوق عليه من نصيبه لوجع النصيب عن الكل سعة في التخلف عند الاكثر ولا يلزم ولها السرى قبل العلق من ارباع الارث  
ويقال القائل الشيخ محكي بيزكر الولد السرى ان كان قيمته ما يباع على المولى لم يخلف سواها الا ان يموت قبل البلوغ فيباع ويضم ثمنها الذي  
وفي محكي الوسيلة كل ان كان عليه ربة غير ثمنها ولا ربة ان لا اشبه باصول الذهب قواعد كغيره في الجملة في كتاب البيع وتقرر فيها ما  
ولو مات ولها ما يوجب جازيها وبعدها عتقا عتقا عادت المحض في الخالي من ذبنت الحرمة وصارت كما لها قبل الولادة بل يجوز بيعها مع وجود  
في غير ربتها اذا لم يكن لمولاها غيرها كغيره مفضل في كتاب البيع وباقى ان لا يمتنع بل والقائل ارجو ان يكون بيعها بعد فاته في بونه وان لم  
يكون ثمنها اذا كانت له بون محط بركة بحيث يفضل عن الدين شيء اصل لانه لا نصيب للولد وهو موقوف على عدم انفصال التركة الى الورثة مع  
وهو كحفظنا في محله لقول الصادق في خبري صبران ما وعليه من قومت على انها فان كان بها صغير انظر حتى يكبر ثم يبيع قيمتها وهو مع  
ضعف سند ادلة المعارض بغيره ما عرفت سابقا ونعنه لاحقا ضرر كون المقام غير مقامه انما ذكر المصداق ذلك مقدم لقوله ولو كان ثمنها وبنا  
فترجح انما لا يوجب جعل علقها ثم ولها وانفس ثمنها واما من بيعت الدين فهل يعود ولها ارجح ان القائل الشيخ وابن الجبدر وابن البرقي  
هو في الحق الاول ان فرك كذا لو اذنه هسلم بن سالم الى صحبا على الصادق في موضع من شيء في غير بيع بصيرة الصادق قال سئل انما حاصر  
رجل باع من رجل جارية بكذا سنة فلما قبضها المشتري اعنتها من اعد تزوجهما وجعل مهرها عتقا ثم ملك بعد ذلك ثم قال ابو عبد الله انما  
الذي اشترها مال ادعته عتقا بقبضا ما عليه من الدين في قيمتها فان عتقها بكذا وان ملكها لا ادعته عتقا بقبضا ما عليه من الدين في قيمتها  
كان عتقها بكذا باطلا لانها في ايلك وادى له وقولاها الاول قبل له وان كانت عتقت من الذي اعنتها من تزوجهما ما حال في طين انما  
الذي بطنها مع امه بكنها و لكن مع ذلك لا اشبه باصول الذهب قواعد ان لا يبطل العلق ولا النكاح ولا يرجع الولد عتقا فالان رديا اكثر

بالكثرة

مهرها



وكذا لو اشترىها  
واحد

فيما لم يشر  
فيها إلى البيع  
أو منعه

الناخر على الرضا لكل المبيع كما ترى غير صالح لقطع الاستصحاب ونفي إطلاق المردن كما معنى خبر الكفاية إن شاء الإبقاء الذي قول إلى سابقا  
حق الفسخ وهو غير ما عرفت نعم إن لم يجمع كان له الجواز إلا كان للنظر في مجال المعنى هنا بقاء الجواز مع الجهل بما صرح به غير واحد بل في الرباعين  
الخلاف عنه بل لا يبعد إلحاق الجهل بالقوة ببقاء بعض المصلح للإطلاق لا سيما مع معارضة الإجماع هنا قطعاً وكذا حكمه العبد إذا كان  
مختصاً به وبيع فإن مشى به بالجواز فإنه على حسب ما سمعته الأمة بالإطلاق لا يبعد له الجواز مع ما سمعته من خبر الكفاية المتقدمين والتعليل في خبرين بنها المؤدة بما  
سمعتة وأما لو كان مختصاً بغيره فبيعاً فإنه إن كان المشتري الجواز في مكانه خبر الكفاية والتعليل المتقدمين بقاءه فلو طالت على ملكه في بلد  
النكاح فكذلك الاستدلال بالأفراد وليس بجواز بل في محكي السرا وأورد ذلك في غير أفراد الاعتقاد وقد جمع عنه في بسوطه فقال لكنا  
للصبر وجوباً مع بقاء النكاح باق بالإجماع للأصل لا خصوصاً للبنت المحكم بغيره مع حرمة الفاس على ذلك من المصلحة هناك من المصلحة اعتباراً  
على رواية فيها ضعف سنداً ولا دليل على أن خبره من على من له الحق أن تزوج المملوك لغيره فلو لم يكن أن يفرق بينهما فإن زوجه المملوك  
حرته فله أن يفرق بينهما إذا ليس له التفرق إلا بالبيع الموعود وإن كان لا ينجح عليك فإنه بعد الإطاعة بما قلناه من أن في غير خبر هذا الخبر ما سمعته على  
أن ضعف السند بخبره بالتمتع ولا بد له الذي لا يقدح فيها عدم جواز التفرق له بغير البيع ضرورة أن دفعه في ذلك خرج مثلاً هذا القول من إطلاق و  
إجماع المتيقن بقاء النكاح الذي لا ينافي بثبوت الجواز ولكن مع ذلك كله فالإحصاء لا ينبغي تركه ولو كان أي العبد لا يشترط أن يتحد بقاءها لاثنتين  
دفعته وترتيباً على ما عرفت بشرطها وإحصاء واحد واحد كان خياراً لكل واحد من المبتاعين بل خلافه لا اشكال إطلاقاً لآلة تركه ولو باع أحدهما  
كان الخيار للمشتري لأنه لا يبيع عند المدة وجاعاً استصحاباً بالحالة السابق قبل البيع ولا إطلاقاً للصواب لكون البيع طارفاً لا شراً كمرع المشتري في الغيبة  
المقتضى جواز الفسخ هو الضرر بمقتضى بيع مملوك بغيره ولو كان لا يثبت عقد بينهما إلا بغير المبتاعين ضرورة أن لا كفاً باحدهما بعد أن كان الخيار لكل  
منهما التقدم الفاسخ على غيره كما في كل خيار وشرك ولو أصبحا حصل بينهما أن لا يكونا مملوكين إلا بغير المبتاعين كالمشركين ابتداءً باذن من مولييهما الذي دفعه  
مال الكالام فيما تقدم وعرفت ضعف الخلاف فيه وهو لا يخالف بالأمم الكلام في ثبوت خيار المبيع وتفصيل البحث فيه لا اشكال في عدم ثبوت الخيار إذا كان  
الأمر بغيره ضرورة أنقطاع ساطع وماء ما يظهر من ثبات التمسك في الرضا وفي ذلك الوجه لأن ثبوت خيار له أحسن استنباطاً قطعاً أما إذا كان مال الكالام  
لا ينفذ ضرورة أن يبيع المملوك بغيره بثبوت الخيار له ما عرفت لكن ظاهره اختصاصه بذلك فلا يثبت الخيار له مال الكالام العبد مثلاً غير المبيع لا يبيع لأمره  
خلافاً للشيخ لأن حرمة الفاسخ لا يملكه غيرهم فلم يثبت الخيار له عدمه ولعل وجهه جواز الاستصحاب منه دون غيره ودعوى ظمهور أن خيار المبيع موقوف  
طريقاً لأمره بما هو المفروض من أن الذي يقتضيه الأصل لزوم العقد بالنسبة إليه فيحصل في المسئلة أقوال ثلثة أحدها عدم الخيار بغير  
المشتري مطلقاً وهو خبره إيراد وليس للأصل ظهور النص في أنه لا ينفذ قوله إطلاقاً لأمره بما يقر به بغيره في ذلك حاله بعضها وظهور الفرق في إطلاق  
الفاس على غيره بأنه يحصل منه رضوياً النكاح أصلاً بخلاف المال الأول بأنها بثبوت المال لا خبره الذي يبيع سواء كان مولى أو غيره وأخلاف  
الأخرى في نكاح المالك بالنسبة إلى المالكين فلا إطلاقاً بخلافه إلا بغيره ثلثة التفصيل بين المبتاع وغيره فثبت الخيار دون غيره للفرق بينهما  
بالاستصحاب غيره عدا في غير ذلك كما ترى وهو ضعفها ضرورة أن الخيار الذي كان له إنما هو من حيث كونه مولى لها والمفروض أنه لا يبيع فلا وجه لاستصحاب  
على أن محل البحث في الغيبة المصالح بسبب البيع وغير الاستصحاب ما ذكرناه ولعل ذلك لا يخلو المبتاع وبدون ذلك ظاهر أن الخيار أحد القولين بدو التفصيل  
فالأقوى اختصاص خيار المشتري بالأصل التام مع معارضة المصالح ما علمنا أنه من كون المصالح مع الاستصحاب أنما حصل حكم الإطلاق بخبر البيع  
غير فرق بين كون الزوج مثلاً ملكاً للمبتاع وغيره إلا أن شاء المشتري بقاءه نكاحها الصغيره استدانة النكاح بالنسبة إليه كالنكاح الفسخ ابتداءً  
أو صيرورة البيع بالنسبة إلى المبتاع أو جواز الأمر الرجعة إليه فواضح فليشئ من المصالح عباداً من مولى أو غيره سواء كان هو المبتاع أو غيره وأما على  
أراد الخيار منه فلا يثبت كون غير الخط منه لكن للفرق بينهما وهو قوله فإن شاء المشتري أو قوله لا إن شاء المشتري في آخره حمل على ذلك لا لا يبيع اقتضائها  
خصوصاً للمشتري في غير غيره ودعوى أن للفرق بينهما لا يقتضي التفصيل بينهما عدم المقتضى للتعمير ضرورة أن كونه خلاف الظاهر على غير تمام في قوله هو فواضح بينهما أن  
الإنشاء للمشتري كدعوى كون المردن ولو بالفرق بينهما لثبوت العقد بالنسبة إلى كل من له تعلق به فيم المشتري مولى أو غيره من المبتاع وإن لم يكن مولى  
من ظاهر عبارة الرضا ضرورة أن عدم الشاهد عليها والفرقة لا تصلح للمعرفة ما عرفت فتخرج أصالة اللزوم سالت عن المعارضة فيختص الخيار بالمشتري  
ودعوى الاشتراك في العلم من الفاس الممنوع والله العالم **مسائل ثلاث** الأولى أن يخرج منه ملكاً له بخلافه لا اشكال في ثبوت  
في ملكه باعتبار كونه عوضاً للمملوك له فإن باعها قبل الدخول فقلنا أن البيع نفسه يحكم الفسخ أو فسخ المشتري بغيره سقط المهر لا يفسخ  
الذي يثبت المهر باعتباره من غير قبل الزوج لا يفسخ من قبضه كما عرفت ضرورة أن كونه طلاقاً لا يفسخ من قبل الزوج ملحقاً به ولو قلنا بخبر الفاس  
وأطلاقاً لمصوص كون البيع طلاقاً بغيره ما عرفت لأن المردن من حقوق حكم الطلاق على وجهه في ذلك فطاعاً لم قد يثبت ثبوت الجواز للملك  
ملكه له بالعقد لا استصحاباً بغيره بثبوت له بعد فرض عدم الدليل على ثبوت حكم البيع من المعارضة صانها باعتبار عدم التفاسخ خصوصاً بعد أن كان  
الصحيح بثبوت المهر بالموت لكن فيه أن الإجماع ظاهر على أن الفسخ فيها أو ما في حكمه قبل الدخول سقط المهر في المصالح ما يدل عليه بل بما كان قوله  
نعم وهذا مضافاً بعضكم إلى غيره بوجع اشتعابه الجملة بل قد عرفت فيما مضى من مقتضى الفسخ العقد وكل عوضاً للموت لا يفسخ فيه الفسخ  
هنا أن يفسخ بالخيار الذي جعله الشارع له ولا يرد على ذلك الفسخ بعد الدخول ضرورة أن حصول العوض لمن له فيه باستيفائه ولو لم يتم لو فسخها  
كون العقد منقطعاً وقد مضى وقد كان عدم الدخول منه لا يوجب استقرار ملكه لتسليمه لما قبله من المهر هكذا كما في ما إذا فسخ المشتري فإن





[illegible]

خرج

الْمُقَطَّعُ فِي مَوْضِعِ الْمَذْنُونِ

# كتاب النكاح

له غلام وجارية فروج على مجاورة ثم رفع عليها سبها هل عبيت ذلك شيء قال لا ينبغي ان يمتا حتى يجلها الغلام من الشواذ المحملة لا يسقط من  
 الشايع وعبر ذلك كان ما في القواعد من ان لو استقل العبد بالطلاق وقع على اشكال من الغرابية من حيث اتفاق النكاح والفساد كما سمعت على انحصار  
 في السبب بل قد يشكل صحة من العبد اذا السبب ان الميراث يطبق في الاقالة بل ان يفرق بينهما لا ينفك الطلاق مثل ان يقول مائة كذا او فزت ببنك او ايامها  
 واحد بما لا اعتزال عن صاحبه ونحو ذلك بالطلاق اجدية بل الاجماع جتير عليه مضاعفا الى استفاضه النصوص وانوارها كقول من مسلم عن ابائه  
 عن قول الله عز وجل المصنوع من انسا الاما ملكنا ما نملكه قال هو ان يامر الرجل عبدا ونحوه منه فهو له اعز لا امر انك تفعلها ثم عجزها عن محض نيتها  
 وعبره في كنف اللسان من يتكلم على القول بكونه نكاحا ان لو كان عليه جلع للاجتماع بغيره مضاعفا الى استفاضه النصوص والجماع الذي يخرج  
 الادلة عن الظهور الى الضم فلا احتياط على ان ظاهر الدليل كصريحه شرعية لا يجوز الاحتياط بمقابلة ولا استبعاد في انفساح النكاح وان كان هذا  
 بذلك بعد الدليل بخلافه بغيره بل يظهر من بعضه انما هو محال حتى ينسخ هذا العقد بامر العبد بالطلاق ولو تيم من الامر لا اعتزال في الدلالة على ذلك  
 وان كان لا قوى خالفه في ذلك ظاهرا لا في اعتبار انشاء الفسخ منه بلفظ ط لا عليه ط الامر لا يفسخ بذلك اللهم الا ان يكون فيه على اراءة انشاء الفسخ في  
 ح يكون صحيحا لا بد به من كون نكاح امر ايجاد الفسخ فلا يكون هو نكاحا ولا يستدعي بقاء النكاح الى ان يقع الطلاق وهو سابق لانفساخ بل هو الذي  
 هو طلاق مثل ان يامر بايقاع الطلاق بغيره بل لو دل على الفسخ لا منفسخ انشاء فامنع الخطاب بغيره لو قلنا ان لعننا باخذ وفرض نكاح العبد بها امكن  
 الاكتفاء بغيره انقطاع الاذن باعتبار ان لا يملك على عدم الرضا السابق للاجتماع فيكون مع امكان ان يفسخ هذا العقد بغيره وان كان باخذ الا انفساخ  
 محتملا بغيره الا بانشاء فسخه ينقطع ح ولا يكون في ردها محتملا لعدم الرضا من دون انشاء فسخه بغيره اللهم الا ان يدعى كونها باخذ صرفه كما باخذ الطعنا  
 ودخول الدخول وغير ذلك مما لا يمكن فيه جميع ما يدل على انقطاع الاذن فمجرد ان يعرف ما في جملة من كل ما بعض الناس في كل الاقوى بغيره عند تحققه  
 الفساد بسبب فقد شرط من شرطه خلافا لبعضه فمجرد انقطاع الطلاق وهو من كان لا يخرج من جهة الا ان لا يوطى ولا قوى خلافه لان المفسوخ الفسخ الطلاق  
 دون غيره ولو حصل منه من الجنس لم يمتدح الفصل فلو وقع فسخه كان ما وقع غير مفسوخ وما قصد بغيره فكيف كان مما يكون هذا اللفظ وهو  
 وما شابهه فسخ عند النكاح طلاق قيل ان القائل في الشك من طلاقه استبضا فمقتضى منه ما يفسخه من الشرط ويطهرك كما هو في قوله من طلاق  
 بهما ارجع من حيث نكح زوجا غيره الظهور ان المواد من نصوصها ما يحصل به الطلاق فتناول كان لا يقع بالكتاب في غير معلومة ان الاصل في طلاق  
 النكاح ولا فائدة في ذلك كالتحريم لاشعار التحريم بين لفظ الطلاق وغيره لتمام الفسخ مقامه ذلك به يفرق بين الملاء وبين غيره من مجال الفسخ التي لا ينفك فيها  
 الطلاق غير التحريم وان زاد سلبا بالحق بزوج آخر بعد اتمه ثم سدد لوجوه ذلك فيقول ما عجز عنه ثم يتشاوروا فيها ثم يردوا على عبده فبذلك  
 بعد غيرهما عجزه ان يكون غيرا لسبب الجارية عن زوجها بامر من طلاق لا فسخا حتى تنكح زوجا غيره ام لا فكيف لا تخل له الانكاح قبل ان يكون حيا لاطلاقه ولو  
 باصولها فثبت قواعد التي منها اصله عدم سقوط حكم الطلاق له ومعلومه من اعتبار اللفظ بخصوص في الطلاق فانه لا يقع بالكتابة ولا يمتدح كذا في بعض  
 الاحكام لا يمتدح كونه صدقا كالتحريم المزور ودعوى ظهوره في نصوصه التوسعة المزبور على الوجه المذكور منسوخة على ما في اوائها في ظاهره في التوسعة  
 يحصل في الفسخ وعدم انحصار الطلاق والمزور عدم جفع شرطه محتملا على عدم اعتنا وتحلل الوطى بين الزوجين في الحر حتى تنكح زوجا سابقا بغير  
 في غير اولى لا يمتدح فهو محمول على حكم الطلاق في التحريم بغيره بان حكم الطلاق على ما كان منه باقضا واراد افساخ عقد النكاح الذي اجماعا شرطه الفسخ  
 في حكمه اتمه على غير ذلك كان هو في العقد وحذو شئ من المفضل لا خبرين وما شابهها طلاقا فعد كونهما من لفظه ولا بعد الفسخ مما من لفظه في  
 لها ان تنكح زوجا غيره بل على القول بالا بطلان لفظ الطلاق ط لا فسخا بل هو ح كما لو وقع على التحليل المنقطع ومن الغريب ما عايناه من  
 المحكي عن نبيه من كون جميع افراد الفسخ طلاقا لو كان النكاح المأخوذ من لفظه فمقتضى ان يزوج ثم يطلقها ولو طلقها الزوج ثم اطلقها المالك اتمه بعدة بلا اشكال في  
 حازنه لكن هل يجب ان يستحق الشترى بالحقف مثلا لا تمسك العقد قبل ان يفسخ وجماعة نعم لا لا احكاما في ذلك فاما على خلاف الاصل فيقال لا يشبه  
 استبرأ لانها مستبرأة وهو حق لان الاستبراء انما هو لتعجيل العلم به في الرحم ولذا استبان كانت حائضا وهي يحصل بانفساء لعنه فذلك في كماله  
 الامة بالعقد ما نكحها بالملك فيكون عان حرمها ملكا لوقية ولا خلاف في الاشكال في ان يجوز ان يملك الانسان ما لا يملكه من غيره  
 بل الاجماع بغيره عليه والنصوص من قوله بل العموي لكانت لشاره من المعارض فيه وقد كان لا شك في حازنه بالملك في المالك  
 وانما يملك الاجماع بغيره عليه مضاعفا الى التصويرون عدم كون الملك ملكا والادعاء له ملك من حرم عليه طها بالملك لكن متى طلى واحدنا  
 وحكم ان حرم من الفسخ عليه عينا وكذا ان يبيع بينهما من حرمها بالملك لكن لو وطى واحدة منهن الاخرى عليه لكن جماعي معلوم ان اولي  
 مملوكة له وان غرضها ارجعها على بغيره نكاحا ونحوه فلو اخرجها من مملوكة له الثانية كافر الكلام في ذلك كله فمقتضى ان لا يجوز ان يملك احداهما  
 اشكال ان يملك لان موطوءة الاب كما استجوز لواله الملك وموطوءة الابن وان كان يجوز على كل واحد منهما وطى من رضىها الا عينا لاجل ما حرم بها  
 كح الا ان طلق الاب له لاجل طلاقه حرم على المالك طلى مملوكة له زوجها بغيره فلو عدا حتى تحصل الفرية وتفسخ عداها ان كانت في عداها ما جاز  
 احد منهن بل الاجماع بغيره عليه مضاعفا الى النصوص العترة لغيره مع عرابه الله قال الله المومنين عشر ليحوزن كما جرت في اعسابهم الى ان عدا  
 امك لهما زوج ونحوه الا ان يزوجها من غيره موطوءة من يزوجها الله بغيره من الاثني عشر في نكاحه لا امك له ما روج ولا امك له في عدا  
 وجريها وليس للوطى في العقد ان يملك الزوج عبدا لا ان يبيعها مثالا فيكون لشاره في الحازن على ما عرفت فمقتضى ان لا يجوز ان يملكها بالملك  
 لا يجوز لغيرها لئلا يفسخ كالا بغيره في المنة ملكا بعد ان كان لا يمتدح بها مملوكة كالفرد في طلاق الحرة في حرمه وطلاقها

عقد

مثل

نكاح  
عقده

على

انفساء  
الامع

اول

ادام

فان يجوز الاول

استد

بفضل عدم ملوكون على حرية المحنة وان العمل بغير ذلك ما يقتضيه ويحل على المشتري وهو المملوك ككاهن وغيرهما مملكته وان بقيت على الملكية  
من حيث ذنبه والصحيح الجلي سلكه بان عبد الله عن جان وقع مملوكه عبد منعه عليه كما كانت عليه فزاه منكمنا او لمها على تلك الحال فذكر ذلك فان  
منعنا ان زوج بعض حديق غلام ذلك المملوك الحره من المملوكه ربحه وصح عبده عن رجله زوج جاريته بل ينبغي ان تزي عورته قال اذا انقضى للمملوك  
مملوكه او ازواجه بل كنهف للشام نسبها في القواعد والحره عليه من كل هذه حتى النظر فيتموه اولى ما يجوز وعلى غيرها الى المصلح الاجماع لكن مع ذلك  
توقفه الواضحة من النظر في العوق بغيره وبه بل ظاهر المبدأ العمل الاصل الا اذا بقيه حل النظر واشعار الخيرة في الاستا اذا اخرج الرجل  
فلا ينظر في عورته والعوق ما بين الركبة والشره بل يجوز في غيره قال الاجماع موهون قطعاً بمصير جماعة الى العدم وبقربان لا صلب ولا بصلح المعارضة ما عرفت  
من الاجماع المحكوم بغيره ولا اشعار في الخبر المزبور الا بانه هو اللقب الذي هو غير جاز الاجماع لا يوهن بها لغيره بعض ما في الخبرين من الخلل في النظر بل لعزل ذلك  
منهم ما يؤيد ذلك لا يفتي على من يتبع مظان ما وقع منهم من الخلاف فلا اشكال في صدورنا بحكم الاجابة الى انفسا عندنا ولو اوشا احرام المملوك وجنبه بل النظر  
ان الموطون لا يفتي في كل ما صرح به تجماع المقاصد غيرهم فقد توضح في حرية الاستماع بالحلال ما دون لو طمع ان لا حوطان لم يكن الا في اجنبائهم  
لاشترائهم في النكاح وقواعدهم ان لا حوطا اجنباً المحلل وان لم يوطا اجزاء لعقد التحليل يجري عقد النكاح والاحوط اجنباً الاستماع على النظر  
المستند على السيرة مدة عتقها وان كان قد يقوى حكم ما عدا الوطى منه للاصل في حق ما دون في الامة المستبرئة ايام استبرائها من جوار الاستماع بما في خبر  
الوطى وكيف يمكن ضده عرف فيما تقدم انه لا يجوز له وطى امره مشتركة بينه وبين غيره بالملك لان لها من جوار واحد الا من جوارين ولا بالعقدية لما عرفت من عدم  
السنخ استبا النكاح نعم في التحليل من الشريك البعث السابق وكذا لا يجوز ان يقع الوطى من باقي الاستماع ان وكذا لا يجوز للمشتري مثلاً وطى الامة المستبرئة  
التي يجب عليه سببها الا بعد استبرائها مطلق الوطى في الزوجان فلو كان لها اي كامة المستبرئة زوج فاجاز المشتري كما حرمه في كرامة بعد الفسخ  
كما حرمه في خبره من كان النكاح المستند باذنه وكذا الوطى لم يعترض ما عرفت من فورية الجوار فيجوز مطلق الاستماع بمحاولة لان تغاير الزوجين  
منه ان كانت من ذات العدة لانها انما تزوج وقد عرفت الكلام في بيانها لم يجرى كنه بل في خبره لم يكن عليها عدة وكذا الاستبراء خمسة اشهر وربعين يوماً  
في جوار الوطى عند الفاضل وغيره لا طلاق ما دل على حلية الامة المستبرئة ولا ان يطول العلم بغيره انهم وهو حاصل من ذلك الخبر الحسن صلح عن ابي عبد الله  
منافى لسؤال الله يوم اوطا من سببه واسبابا كره لا شكن فيهم من كانت زوجة لكن لا في خبره العدة وقال للكرمي ثمانى الشهرين من الفاضل المتكثير فيهم  
بل هو المحكوم على الفاضل عتق في العدة لاصالة الحره فيها ولا نهائى الاصل في النكاح بطلاق زوجته واجبا الاستبراء للمشتري انما هي من حيث احتمال على السند  
ولهذا يقطع لو كان لانع امره والخبر المزبور مع امكان منع معلومية ذلك الزوج فيهم غير جامع في شرط الحجة نعم يعقوب ان لا كفارة بحضرة زوجته وربعين  
يوماً في غير السبب استمر بعد بغير الطلاق للمصنوع من جهة بذلك في قوله بعضها لولاها فيه كان الجوار احداهما والله العاقل يجوز ان يبلغ روا  
الزوج من اهل الحرب من اهل الجحيم من غيرهم وكذا بانهم في الخبرين يجوز استنفاد بمكمل وجه فالحال القرب على ذلك الاستبراء حقيقة  
لا يجوز ان يكون سبباً لغيره ولا يجوز ان يباع ما يبيع اهل الفداك هم ولا خيار في قرب عليه اثار لا يباع الصبي من رجل الوطى بالملك غيره وان  
الجميع للامام او غيره من الجنس الموصوفين في الشريعة في نكاحهم بالدم كما اوضحنا ذلك في كتاب الجنس ثم في كتاب النكاح مستنداً في تقدم الكلام في الاول  
مقتضى كتاب البيع وهو كل من ملكه بوجه التملك لو انما حر عليه طوها قبل بل بدربا على اشكال مع احاطة على السبب لها بل على النص على  
الاجزاء بعد ذلك للسبب ولو ادعى ما مع وطئها ولا جتره المشتري بذلك الاحتياط الذي راى فيه الا كفارة بل على غير الوقوع حجباً لها بحضرة  
وان كان موجوداً في النص من الشره والاستبراء كذا بانها بالعمى في بعمونة فتوى الاحتياط المؤيد بالاحتياط الشره من احتياط الاستماع على الجميع عن بعضهم  
الانصاف على يده والنص لعموماً ملكنا ما نهم واصل العدة والشرط واحصا الاجزاء فذكر بل عن خبره النصيب باستبا السبب من لا يحضر وهي من من  
خبره في النص لعموماً الاجزاء وكذا ان فان تأخرت الحصة فكان في منها من بعض عند خمسة اشهر وربعين يوماً ما يضاف الى الاجزاء بالمتفق بها الا حوطاً خلا  
سما اذا انما بالنفس من المبدأ كان لا حوطاً اعتباراً للبال ايضاً لا اعتباراً خبره بل في خبره منصوص بعد الوطى بل على السبب استبراءها ثلثة اشهر  
لكنه تركه وعلى حال من سقط ذلك لا استبراء وملكها حاصلاً الامانة حصة الخمر وطئها فيه فيكفي في جوارها من تلك الحصة ولو لم يوطا  
للمك على الشرع والا كثر العلم بالبرائة مع الاصل بل الظاهر صدقاً منبهاً بحضرة الاحتياط الى استنفاد الصبي لعموم سبب الفاضل عن رجل شري جارية وفي  
حاشيتان من خبره بغيره ان منه وبعث رزعة عن سماعه سئل عن رجل اشترى جارية وهي طامة سبب ربحها بحضرة الخمر ونكبه هذه الحصة فكان  
بل كنه هذه الحصة نعم قبل لا بد من ان يكون حصة ظاهر الامن سبباً مستنداً او مضطرباً وخصص حصة بذلك الامام بالخبر الوارد في النصوص  
فلا حاشية لعدم اليقين فتسليم الخبر في سبب خبره في جوار بعضه او بعضه من حصة الامة وكذا في خبره في حصة غير مستقيمة لبعض الخبرين في الاستا  
لوجوبه ما احتل ذلك بعض من القوم ان كان هو واضح الضعف من صراحة الروايات بحضرة بل لا بعد الا كفارة بالتحضير بكل ما رده به الشرع على  
حال ما عرفت من خبره من عتقها والقرين في اشترا حاصلاً بغيره غيرا بحضرة اخرى للمر بالاستبراء ما والاولى حصة وقد مضى بعضها قبل الشرع في الاستبراء  
وغيره بعد الشراء على ان الاستبراء قبل بيع الحصة المحل على ذلك كما ترى بعد معرفت وجواز تحمل الخبر على الاحتياط ارجى من حصة حاصلاً ولو  
يشبه ان خال ان عتقها حصة مستقيمة لا يجرى من قوة ومن الجدل صريحاً وكذا ليقط ان كانت لعده واخبرنا سببها للعلم الشرع بالبرائة ولا  
واضوح الاحتياط ذكرنا هاهنا في كتاب البيع لكم ما مقتضى الاحتياط والامن لان المصنف الفاضل يخبرنا بحصلها ما بعد الاحتياط ولا في ذلك المأمور  
شرعاً ويحكم الا كفارة بحصول العلم العادي باخبار ان لم يكن ثمة بل على ان ودرج حوته وان كان خبره لا يخلص من الاحتياط فيجب الاستبراء مع عتق

في عتقها  
ولا في الاستبراء

في خبره  
في خبره







# كتاب النكاح

بحرته جازية الفرج كما سمعت ان لا تضام مع ذلك كله دعوى كانه للبر المزبور على عدم جواز عقد التحليل بلفظ العارية الراد منه معنى التحليل العارية  
المضوية لا تخ من اشكال العقد لما حكى من ايراد بصر جواز وجوبه لجميع من لم يبر من عدم كون التحليل من ايراد العارية وان جاز عقده بلفظها المراد منه  
التحليل الذي هو عارية بالمعنى الاعمال يمكن اداؤه ذلك بان يصر بمعاودة الاجامات كما يمكن تأييدها بشعار تعديل الفرق بين العرة والامنة في الصحيح المتقد  
في الامة المشتركة بان العرة لا تفرق لا تحلل الا انك قد عرفت ان حجاب التحليل للفرج وحصوله للمقام الذي قد عرفت حكايته للاجماع عليه  
قوة اداؤه جواز اطلاق لفظ العارية بلفظ خبر العطار وان لم يصر عقده بها على اطلاق المساجران على التمتع بمنزلة ان يصر بلفظ اخر في اللغة ولو لم يصر  
نوه دخول النكاح الذي هو عقد مستقل براس في عقد اخر والله العالم وكيف كان فهل يسباح فرج التحليل بلفظ الاباحة المراد من التحليل فيه خلاف  
بين اصحابنا اشرعهم لعدم الجواز واظهره الجواز وقاله الفاضل جماعة من تآخروا عن محكي وطريقه لا يخفى انما تضمنت التحليل وهو مخرج من ان يكون بلفظه  
مراد من غير ما ينفذ على حسب لقانون اللغوي بخلافه وسعت كما نضرت في القواعد لكن قد عرفت ان الاحباط في الفروج ما لا يبيح تركه  
خصوصا بعد ما ثبت من ان الجواز بلفظ التحليل لا يستلزم الجواز بلفظ الاباحة بعد تسليم توافرها والمنع من النص في العقد بلفظ التحليل ان كان  
كأن يري لو قال هبة فلها ارسو غنك او ملكك متجوزا في اداؤه معنى التحليل منها باعتبار مشابهة مفادها لمفاد العقد المخصوص فيه مع استعماله لا  
به من جاز العقد بلفظ الاباحة باعتبار استفاضة معنى التحليل منه الذي هو من العقود المجازة الذي يعتبر فيها لفظ مخصوص بل هو شبهة لا يهاج  
بالاموال بل الجواز هنا لا يخالف المالك بعد فرض جريان استعمال هبة في اللفظ في المعنى المزبور في لقانون اللغوي ولو سلم جواز العارية في كل باب  
به في العقد المجاز وهو خصوصاً مثل هذا العقد الذي هو شبهة ابحاث من قصر على التحليل لم يجوز العقد بلفظ الاباحة المراد له اقتصار على المتبقين  
الفرج المطلوب فيه الاحباط معناه ضرر في اولوتها بذلك من لفظها كقولنا عتبا مودعة في المالك ان وقع عليها وعلى المنفعة لكن لا عبرة بها ولا  
منفعة وانما هو اباحة انتفاع بل كان مفاد العينة والتبليق مقابل التحليل الطاهر في رفع المنع من المالك بالاذن على حسب التحليل اكل المالك نحوه وقد  
قوة القول بل يكون خصوصاً بعد ما كان اداء التحليل في الخبر السابق بل بما اشعر به تعديل الفرق بين العرة والامنة في المقام المتقدم بان العرة لا  
ولا تفرق لا تحلل لكن الاحباط لا ينبغي تركه وكيف كان فهل هو عقد نكاح او عقد تعليق منفعة فيه خلاف من لا يحاط منشا وعصمة الفرج من الاستمتاع  
بغير العقد والملك للزينة دعوى لا تفاق على ذلك بعد معلومته جواز في الشرع لا يخفى من اجهادها ولعل الاقرب عند المصنف هو الاخر وقال المحقق على الاكثر  
بل لم يعرف حكايته بخلافه في الاصل المقتضى لا تضام مع ان كلامه المحكي عنه في لفظ كما اعترف به في كشف الغطاء انما يبطل اشراط العقد عدم الاجراء  
بلفظ الاباحة كما لا يخفى بلفظ العارية فهو خارج عما عرفت به ولذا حكى خلافه في فصل شرعية التحليل على كل حال لا لوجوبه بعد الاتفاق على كونه  
احدهما او ملك بين كما في كشف الغطاء لا لزوم عقد النكاح من اطلاق المهر ولذا وعبر في ذلك فقير الثاني مضافا الى صحة السرد سلكه باجتهاد  
عن قول الله تعالى المتحصنات من النساء انما ملكن ما كنن قال هو ان يامر بالرجل عبده ويختار منه فيقول لغيرك امرتك ولا تفعلها ثم يحكمها حتى تحضر  
بمسكها فاذا احضرت بعد منه باها ردا عليه بغير نكاح فان اظهر اداؤه التحليل قد بقي عنه النكاح فليس هو حرج الاملاك بين بل بما اشعر به اجهاد  
ابن جبر في المحضر في ارض اولها سلكه اعبدا لله عن امره احلت لهما فخرج جازيها قال وهو حلال فلما فعلت لهما قال لا انما جعل لهما احلت لهما قال  
في ثابتهما فلما بعد الله ان امره احلت لهما فخرج جازيها قال لا احل لك منها ما احلت باعبار ان ذلك ما مضى لغيرها  
ملك بين بذلك لم يترك عليها الامامة وانما منعها من البيع موصلا الى ان ذلك ملك بين على حسب ما احل صلى الله عليه وسلم في بيعها  
التحليل من اجهاد الاخر المتيقن على اتحاد الشبهة في جميع ملك بين بان كان النصف ملكا فبشره الاخر ملكا منفعة ولو لا ذلك لكان من التبعيض  
في سبب النكاح ولذا لم يحل نكاحها بالعقد هذا اقصى ما يمكن في البيع لكن الجميع ترى ضرورة صراحة عقد التحليل بلفظ الاباحة في عدم الملك  
وله مقتضى الملك لا يقع المنع والضرر باثاء الاذن في ذلك دعوى صبرية ملكا شرعا وان لم يقصدوا واضحه الفاعل على انه لا منفعة هنا طحا العقد  
لتملكها على نحو الاجاز وانما هو انتفاع بالمنفعة دون اوضح بينهما وجواز الانتفاع بعقد التحليل بعد من صدق ملكا لغيره لان اكل جميع الاجازات  
والخاصة الاية المتفق عليها مع انتفاء لوانم العقد يقتضي قبول الكل للغير بل هو في كل امر مباح وله كذا في النكاح جنته في حق السر وليس كاد الاما  
في خبري ابو بصير المحضر مما يتوهم من كونه ملك بين بل لا يصح الامة المشتركة وجواز فيها دون النكاح اعلم من ذلك طحا كما هو واضح بل انما الضام  
بقضه نزيه كاد الاساطين عن كونه ملك بين على وجهين ارجح كنه موضوعا ضرورة صراحة النص في عدمه فان من اقراده تحليل الفسلة ونحوها  
نعم قد بين ان بعد ثبوت شرطه بالنزوات من السنة والاجماع مع الاتفاق على حصر حكم النكاح في السبب من قبل الثابت لهذا القدر من النكاح حكم العقد  
احكم ملكا لغيره ولا يبان الاقوى التعلق بالذخول في سببه بل ان احكاما لثابته له من جواز وطى الان من البيع وغيره على وفق الاصول المقضية  
ذلك التحليل بخلاف الاحكام التي موضوعها النكاح التزويج ونحوها مما لا يدخل فيه التحليل موضوعا ولا حكمه على وفق الاصول لمراد من شروط احكام ملك  
اليمين له دون عقد النكاح المعلوم وان كان هو متما مستقلا براسة لا يدخل في موضوع احكامه بل لو فرض حكم من احكام ملك اليمين لغيره لكانت المستضي  
الاصول لا يخفى ان كونه ما يفرق منها اشمول التحليل لا يوجب انتفاء الاجماع اشكال بثبوت لوطي التحليل لعدم تدرج في موضوعه بل من ذلك تحريم الملو  
على الاربا الاستمتاع بها بنظر تعديل المسوق في ذلك مما عرفت سابقا بالنصوص الدالة عليه فان ثبوت التحليل لا يخفى من اشكال الدلالة لانها من  
تلك ان ذلك نحوه قوله الشارع منزلة لوطي في سبب التحريم كما هو المعلوم من تلك النصوص في ذلك الكلام والفرق ان لفظا ما عرفت في ما  
كان هذا الاستقراء تاما في سائر الافراد فلا حظ في ذلك في تعريف الحان تحليل المسألة للكا في خبر جازيها في سبب اقامة كذا التحليل في سبب

كتاب النكاح  
باب في بيان مقتضى  
التحليل











من العتق  
العتق

نحوه  
المبشدة

والمد وهو ضمنه فالتسليم لا يتحقق انما يجب تشاطبه الامرة بالجاهلة على الفسخ لحدوث الضرر وخصوص العترة المستفزة كعجز عن مكان بعثت بها  
مع اربعين قلت ساعد حتى لم يفسد لا مرة فدخلها فوجدته خبيثا قال بفريق بينهما ويوجب ظهوره ويكون لها المهر بدونه عليها وفي رواية للكنانة  
كتب بذلك الى الصادق مع اربعين من يهود والموقوف عن احداهما في خصي لم يفسد لا مرة مثلا فترجعا فقال بفريق بينهما ان شائتا الموت  
ويجوز راسه وان دسنته واقامت معه لم يكن لها بعد رضاها به ان تايها والاخر عترة ان خساد لم يفسد لا مرة قال بفريق بينهما واذا خال الموت منه  
ويوجب ظهوره كما لم يفسد نفسه وصحح علي بن جعفر عن خيرة المروقي عن قريب ان شائسا لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما  
وعليه المهر ان دخلها وان لم يدخل فغلبه نصف المهر وما على الفقه المنسوبة الى الرضا وان تزوجها خصي لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما  
كما لم يفسد وعليه نصف المهر ان دخلها وان لم يدخل فغلبه نصف المهر فان رضى بذلك لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما وان لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما  
بعبك لا يوجب بل بما كان بلغ من الخلل لعدم وقوع الا انه لم يفسد لا هو ليس بعبا انما العيب عدم الوطى وفي كشف اللثام ولعله يحل الاختلاف على ما  
يتمكن من الاصلاح وليس بعبا فبينا انه مناف لما في اكثرها من اخذ صداقتها اجمع منه المشرط بالدخول المصريح به في بعضها نعم قد يوق ان النصوص جميعها  
قد اشتملت على التدين لعل خياريها من جهة من حيث كونه عبدا كما عاينوا في بعضها كما لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما  
الزوم وما على النصف الا في عدم ردة الرجل بعبا لله الا ان يبق بكنية التدين لعدم اخباره بنفسه بل لولم يكن المصاحبا لم يتحقق الجوار بعبا  
ايضا ولا اشكال في التوامع فرض كونه زوا منه وان كان مشكلا لله الا ان يبق بكنية التدين لعدم اخباره بنفسه بل لولم يكن المصاحبا لم يتحقق الجوار بعبا  
الختارح في فاقد الانثى خلفه ونحوه ما هو كالمحصول والموجود ان لم يكن خالها فيها نعم انما يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما  
المقارن فضلا عن التجدد بعد الوطى لا يصلح لاختصاص النصوص ولكن مع ذلك ففي المتن غيره قبل تصحيحه وان تجدد بعد العقد  
الوطى بل يثبت بعد الوطى مع انه لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله العالم الثالث العترة وهو مضمّن ضعف معه القوة عن ثبوت العترة  
بغيره على ما دلل على ما كان من نحو موضوعا او كما في كشف اللثام وغيره ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
بالضم التي هي على ما قبل رتبة كالمحصول وبما ظهر من بعضها لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
عليه مضافا الى النصوص كغيرها على ما بعد الله في العترة اذا علم انه لا ياتي في التوافق بينهما فاذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما  
لا يروى عن جعفر بن بصير سئل ابا عبد الله عن امرأة ابتلى زوجها فلم يقدر على الجماع انفارقه قال نعم شئت عن ابن مسكان انه قال عن جعفر بن ابراهيم  
بنظر سنة فان تاهها لا اقراره وان اجبتان فبعضه فلفم معه والموت عنده ان سئل عن رجل اخذ امرأة لم يقد رطلها فانها قال ان كان يقد  
على انيان غيرهما من التافلا يسكنها الا بضاها بذلك ان كان يقد رطلها فانها قال ان كان يقد رطلها فانها قال ان كان يقد رطلها فانها قال ان كان يقد  
امرأة ابتلى زوجها فلم يقدر على الجماع انفارقه قال نعم شئت عن ابن مسكان انه قال عن جعفر بن ابراهيم بن بصير سئل ابا عبد الله عن امرأة  
فلا خيار لها في تحكي العترة في جوارحه انما في وقتها مع زوجها بعد ان علم انه عترة بوضعت لم يكن لها خيار بعد الرضا وصحح ابن ابي حفص  
العترة بوضعت بغيره ثم ان شئت امرأة تزوجت ان شئت فقامت ونحو غيات ابن ابراهيم عن جعفر بن علي بن ابيان عليا لم يكن مردود الحق وبرود العترة  
ونحو ابى الجوزي عن ابي جعفر عن ابن ابيان عليا كان يقول بوضعت العترة من يوم مراثة امرأته فان خلت لها الا في وقتها فان رضى عنها بغيره  
المجا بعد ذلك فقد سقط الخيار لا يثبت لها الى غير ذلك من النصوص الدالة عليه منطوقا ومفهومها الظاهر في ان لها العترة بغيره وان تجدد بعد العقد  
كما هو المعروف من الاحتياط لا اجد منه خلافا من اجل الاجماع بقبية جلية لا يلاقى الا لولا بل لعله الفرد الظاهر المتحد ولو بالاحتياط في اجمع المقاصد من  
انه يلوح من عيان بطلان عدم ثبوت الخيارية قال العترة بالوطى بعد العقد بكل العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره  
واحد عندنا لا يرد الرجل من عترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره لا يثبت العترة بغيره  
لو يجرى بان عترة ولا تضرب له مدة بل لا خلاف من انه لا يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
بطا زوجته ولا غيرها فلو وطها لومر ثم عن وامرأة وطى غيرها مع عترة عنها لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
التي معها البينة بما عرفت ولو جاز ذلك خلافا للمحكي عن ابن بقره وظاهر المقيدين بتجبرها مظم مدعيها عليها ولها الاجماع الموهون بما ساعد والمضرد  
ونحو الكلين وما شابههم لوق يمكن جعلها على غيرها من الاجتيا المقيدة فما في لف من التوقف عن غيرها كما ان فيها حصر لمن ينسخه الزاوض من نقل الشهرة وغيرها  
كل الظاهر كونها في النكاح الظاهر لا كنفه بغيره العترة بالتبطلها باحتي يعلم انه يرضاها الا انه لا بد من عرض على العترة يعلم انه عترة بغيره لا يثبت العترة بغيره  
وان كان رجلا بوجه بعض النصوص السابقة فقولهم اذا علم انه لا ياتي في وقتها ان كان لا يقد رطلها في اخره لكر المراء العترة ولو جاز ذلك الظاهر بوضعت  
الناجل في منها عند انهاء الاجل لم يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
كان اللفظ اعتبارا عدم وطها لومر فلا يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
خيارها بوطنها لومر لا مطلق الوطى وان كان لقولهم لا يفسد لا مرة فترجعا فقال بفريق بينهما ولعله المراد من بعض النصوص البينة المشتملة على التدين  
وطى غيرها ما لا صالة الزوم وللجماع المحكي ان لم يكن المحصل لما سمعته من بعض النصوص لئلا يثبتها انما اطلاق بعضها بالجموع عليها وانما يثبت  
ايه سابقا من يتحقق العترة بغيره عدم العلم بما كان وطى غيرها ولعله هذا هو المراد بعبا الا ان محكيها بما عرفت بل وكذا سقط خيارها ولو  
وضعا بعد العقد بغيره عترة لا ارتفاع العترة ولا نداء في النصوص السابقة بناء على ما سمعته من جواز الوطى في الدية فانه احد المائتين اثنا





في العبادات ما دون ذلك عام يستوعب التعبد بما في خبر النضر وكيف كان فلا اعتناء بالحق الذي في نفسه وبين العزم مع كونها ابصبين بان  
 البصر ما تروى اللحم الى العظم وروى ما تروى من عظامه من عروق الموضع اذ لم يحترق من ماء اسحق ان ذلك امر واحد ان يكون حله الاول يستعير ابصر اذ كانا متوس  
 بان البصر يوجب تبدل الجسد كما يكون للمتمتع كيف كان فلا يفتقر بالتمتع على الفتح مع الاشتاء للاصل غير واما القول بالتمتع والفتح فمما قيل  
 انه غير يثبت في الرحم يجمع من الوطى وهو المسمى بالعلم بل في كشف الشام هو المعروف عند اهل المعنى في محكي المبوط قال اهل الحرة العظم لا يكون والفرج  
 يلحق باعدا لولا فحال بدقه في رحمها وهو الذي يسمى العمل في صحيح عند الرحمن ان عبد الله عن الصادق المروية ترد من بعد انشاء من البصر للحدام والحق  
 والقرب وهو العمل ما لم يقع عليها فاذا وقع عليها فلا ومعهم النضر في الرجل اذا تروح المروية فوجد بها قرا وهو العمل انما باصا او حدا ما امر بها  
 ما لم يدخلها ومن ذلك كله يعرف صحة ما قيل من انهم علمه كان في الرحم يجمع من الوطى كغير البهائم والفتاح المميز وبعده ان الاول شبه يمكن  
 دعوى عمومها كما عاينها من ماعن العرب لقرب في الفرج مانع من سبلوه الذكرية اما علة فليطه او تحمة من نفقة وعظم في الصحاح والقيل لعملة  
 الصغيرة والعمل لعملة تنفي صحيح في مثل الساقية شمس بالاوسط للرحال المروية عملة وفيه بعد تفسيره بالعظم وتوابع العمل كما لا يمكن عو  
 مشاركة سائر العظم لفي الحكم المعلوم ان لم يكن قرا ولا عملة دعوى كون لعملة فيلزم من الوطى حصولا بعد حمل الصبي التكاثر سلكنا ما علة في  
 عن حمل تروح امرأة فوجد بها قرا ما قال هذا لا يحتمل ولا يقدر ورحمها على اهلها صاعرا ولا مهرها المتعبد لك في كل هذا الحلا  
 قليل الحدوى بعد صحيح بما هو صريح في قوله عبا والعمل كذا والحكمة ثابت على تقدير في الاتحاد والقعدة وان زاد عند البصر على الثاني ورا الاول  
 وهو ليست ثمرة معتد بها وكيف كان فان مع من الوطى مع به اما ما علة في بصورتها لم يجمع الوطى قبل القاتل التبع والفاصول بل ذلك بسبب  
 الاكثر لا يعبى به للاصل والاحياط ولعملة الصوري ما كان لا يستماع صحيح عند الرحمن السابق المراسع على الطاهر او وقع عليها امك الوطى ولا جاد  
 استعار جبرائيل صاحب المتقد بل لا يبايه ما في ذلك فقلت ان كان حمل قال ان كان علم بذلك من ان يكمها بعوا الحامضة ثم حامها هذا صحيح  
 ان لم يعلم الا بعد ما حامها فان شاء بعد انساك ان شامطلق كما كان اذ الحامضة غير العمل هذا ولكن مع ذلك توصل الى صحيح سمط بمسكط  
 امك بل هو الاقوى لطلاق الالة حتى في صحيح عند الرحمن الطاهر في ان له الفحى ما لم يطاوان كانت قابلة لم يلحق صحيح في علة على في حق في رجل تروح امرأة  
 من ولها فوجد بها عبا بعد ما حمل بها فقال اذا كنت العلة بعها والرضا والمحق والمضاد ما كان بها من مائة طاهر فانها تدعى اهلها بأمهم  
 طلاق ويصلح لري الضاح الذي يحمي ملو حمله سابقا من بعد لعل الاول حمله على عدم التمكن من كمال الحامضة وكذا حمر الحسن صالح الذي تبعه  
 ما في ذلك هذا القول قوي ان لم يكن الا حمله على حله اذ لا يطهره فالتلحيز في كل طهر من قبله ووقل الخ فقلت لعملة الواو لا طلاق الاكثر كما عثر  
 سوف كشف للشام بعد صحيح عده بعد ما عرف مع يمكن اعشار عدم التمكن من كمال الحامضة في الذي قد سمعت طهر وحمل في الضاح السابق في صحيح  
 ومن الحسن صالح سلكنا ما علة الله عن رجل تروح امرأة فوجد بها قرا ما قال هذا لا يحتمل لم يقتض حامها بعها تروى اهلها فقلت ان كان  
 بها قال ان علم بها قبل ان يحامها لم يعلم بها الا بعد ما حامها فان شاء بعد ما حمل وان شاء سرحها الى اهلها وانما  
 اخذت منه بما استحل من فرجها لانها لا يحتمل تروى كل كالم الكلا عليه ولا خلاف في المسئلة تروى ما في النص لقوى عدم التذنب على الجماع في العتق  
 الانفاصل لا يفتكر من كماله كونه نائبا في غير الرحم يجمع من تروح الذكر ووصول الى محله ولد له حمل الفداء عالما وكان فيه كال الصر باعتبار انصا  
 الاستماع والتلذذ بصلاته عن غيرها ما سئل ان شامطلق كمالا كان محجوجا بما عرفت واما الاصل هو بضمير ملكين واما كما تقدم  
 الكلام فيه فمقتضى ولا خلاف في كونه عبا ان الاصل عليه مصافا الى الصحيح السابق واما الفرج فبغير تردد مشاؤه من اصالته للزوم وحصل البصير  
 في الصحيح فغير بل هو ظاهر هو المروية في غير انصه ومن صدق الوماة التي سمعت حكمها في صحيح في علة السابق في صحيح وادرس من حان عن بعد الله  
 في الرجل يزوج المروية بثوبين بها عبا او رشا او عرا فان لم يعلها ويكون لها المهر على رشا او كان بها رمانة لا يرها الرجل اجر شهادة النساء  
 عليها وصحيح محمد بن مسلم عن حمزة قال في الرضا والعبا والعرا والحد ما ان خلا من الاصح اطهر بعد الماء والغسل في عدة الاثنا ووجه  
 في السابق انما الملق الا فتا حلالا لما عاينها طهر من وطء المهدب من عدم كونه عبا مطر واما السكول والشجيرة المقتضية وسلا في الصالح  
 الراس في الكمال وان حرة من اطلاق كونه عبا بل لعله طاهر لبقية بصله موضع من المقع وقيل بل البصر مع ما في لفت محكي في التخيروا قبل بالار  
 الذي يمكن اذ لا يملكها بصله ولذا قال في رجل الخواصا عبا ما ساء هو العرج البصر به في سبما في بهيمة مع حلو عساة ودية وعبرها من التقييد  
 ما سبق لعل الوجه فيه فمضافا الى استعنا كون مطلق العرج بصله لزمانه بالطاهر في صحيح في عبد الله في جامع المقاصد الطاهر ان المروا والافتا  
 في المترو والفتا على العرج البصر واحد هو ان يكون وحشا لا يجمع معه التزو في العادة لا بالشفة الكثيرة فلا تزود العرج البصر هو الذي لا يكون  
 بل ان هذا هو المحذور لان في صحيح وادرس من حان وان كان بهاد مائة وطاهرها ان لو موهبة بالزمانه ومم وانشط معتد بجمع من محققين وكذا  
 رواية في علة مع ان المطلق يحمي حمله على التقييد ولا مضاي في المحال الاصل على موضع البصير فريش ان كان فيه ما لا يحجب بل امكان التوثان يقع مثل  
 ذلك من مثله وكذا ما وقع من الاصل لاصها فانه بعد ان ذكر صحيح في علة دليل لا اعتناء بالافتاد قال ان المجهو من الرومانه ما تروى في الافتا  
 و لو صفا الظاهر بل على العكس مع الحما فمضافا الى العرج الذي سلكه الافتاد بل الظاهر الرومانه العرج الطاهر ذلك هذا مع كون الحما على حله في الافتا  
 والاحياط ووقع الخلاف في مطلق العرج فلفظ فيه على هذا النوع مسكوبة بوعامة لان العرج في الاصل هو المليل انما يسمي لانه المعقودة  
 الرجل وبعضهم يسميها بكانه وهي الاستقامة في المتن فيكون المليل في الافتاد ولكن الجمع كما ترى ان لا يستبعد بعد جوف المليل البصير في حله

ما شاء

في العرج  
 في الرجل  
 يزوج المروية  
 بثوبين بها عبا



من  
فراهم

في  
الشيخ  
في  
الشيخ  
عاب

في  
الشيخ  
في  
الشيخ  
عاب

على عدم الفرق كما ان ظاهره ان شرط النكاح في صحة اي عبدة السابق بقضيه اعتبارا بالشق ابقه وبذلك مضاعفا الى الاجماع على الظاهر من بيان المقام بعد  
اطلاق بعض النصوص ان كان نعم في النكاح بعد العقد وقبل الدخول ثم من اطلاق بعض النصوص الزمها من اصاله الدرم واشترط النكاح في صحة  
عبدة ولذا قال المصنف ان لا يبيح الفسخ نكاحا بمقتضى العقد السليم من عاوض بل هو المنة شتره عظيمه كما ان تكون اجماعا بل اعمها كلف في الاعصا  
المناحر على المخالف على وجهه كان قوله من الشواذ القطوع بطلانها خلفا بعد ظهور اكثر النصوص في السابق كقولنا نكاح عبد الرحمن تزوج امرأه ونكاحها  
قرا الخ وفي جرح الحداء تزوج امرأه فوجد بها عيبا وفي جرح النكاح تزوج امرأه فوجد بها في جرح عبات تزوج امرأه فوجد بها عيبا  
صريح صحيح من مسلم من تزوج امرأه فوجد بها عيبا لم يبين وفي جرح فاعنه زوجها ولها وهي رشايل قد يوافقها لم يكن في لفظه دلالة على سبق قوله  
بردا لنكاح من البرص الخ ان لعائشة امثال هذه العاهات طول الزمان ونقادم العهد على ان في بعضها اشتراط التامير كقولنا في صحيح الحداء اذا كانت  
الخ وقد سمعت صحيحا - ساء في نكاح الاطلاق به منع قطع النظر عن النصوص جمع فلا بد في استصحاب الزوم الذي هو مقتضى الاصل في العقود الضار  
محرر ما يمكن الاطلاق منه فاعنه خلافا وطاهر لي على من ثبوت المخاريد لك الخ الضعف بعد الاحاطة بما ذكرنا والله العالم **المسألة الثامنة**  
جاء الفسخ على العود بلا خلاف فيه بل حكى فيه واحد الاتفاق عليه قضاء ابي خالفه في أصله على التيقن بخبرنا من الضرر واللازم بالناحية  
العدة الاجماع ولو لا ذلك لكانت المناقشة بما سمعته من روى فلو علم الرجل والمرأة بالعيب فامسأوا بالفسخ ثم لم يكتفوا بذلك منهم ما من  
رضي بالزوم وكذا الجوارع التاليس بالعيب غيره ما استعفى عن كون الفورية فيه بقدره فيسقط الخيار بقولها لانها امر اخر على حسب العيب  
التي من الواضح الفرق بينهما نعم قد عرفت فيما تقدم ان الجهل بالخيار بل الفورية عند الاطلاق مادل على الخيار المقصود بقوله على محل الاجماع الذي  
غير المفروض بل قد يقوى ثبوته ايضا لو اكد على عدم الخيار بالقبض عليه وبذلك لا بد لك كما صرح به في جامع المقاصد بل في ان العيب  
كان طاهرا لا نزاع فيه بلها فالفورية معبر في الفسخ وان توقف ثبوته على المرافعة الى الحاكم فالفورية في المرافعة الى الحاكم فاذا ثبت اخذ الفسخ  
وفي الخبر اطلق ان الفورية هو المرافعة الى الحاكم وان كانا متفقين على العيب فنكح عن الشيخ وهو حرج يتوقف الامر على الحاكم قلت شعرف  
عدم التوقف على الحاكم في جميع احوال الفسخ وانما يتوقف عليه ضربا لا على خصوص العيب كما ذكرنا في الامور في الفسخ البه دمع وفي النزاع بينهما  
في ثبوت العيب الساطع على الخيار وصادق في ان الفورية في الفسخ ايضا وان كان لا يثبت عليه ثبوته ظاهرة لا بعد اتيان مقتضى الفسخ بل قد يثبت  
الى المرافعة من الفورية التي قد عرفت كونها قيد ضروري يعلق الخيار على وجود العيب على اتيانه عند الحاكم منع معلوم بمقتضى العود كان خيار  
فورا لكن لا يمتنع ذلك على الصحيح ان كان الابدان ماثبات مقتضى الخيار ان الفسخ موقوف نفسه على حكم الحاكم وكذا لو فرض النزاع في اصل كون ذلك  
عيبا ام يبرج الى الجهل بالخيار به ولو لم يجلج بوجبه على الفورية في المرافعة لا بد لك بانها متصو مع كون المراد منع عدم الفورية بها بسقط الخيار فالا  
ح بقاء معقدا لاجماع وهو فورية الفسخ على حاله في جميع ذلك منه يعلم ما في كشف اللثام انك ان توقف الفسخ على حكم الحاكم فالفورية بمعنى فورية  
المرافعة اليه ثم طلب منه بعد الثبوت ان كان مراده ما سمعت من ذلك والافعال في احوال الفسخ ما يتوقف على حكم الحاكم على وجهه مراد من حتى طالبت وكذا  
الكلام فيما تاملت من المطبوعات مثل جند **المسألة التاسعة** الفسخ بالعيب ليس بطلاق قطعا لاعتبار لفظ الطلاق فيه وحي فلا يطرأ  
تتصرف المهر ولا بعد من ذلك ولا غير ذلك من احكام الطلاق كالاشترطه من شرطه بل خلافه لا اشكال في ثبوت النصف العن الدليل لهذا  
قال المصنف لا يطرأ **المسألة العاشرة** يجوز للرجل الفسخ من زواجها اذا كان الحاكم وكذا المنة لاطلاق الادلة نعم مع ثبوت المعنى بفطر الحاكم لا يبي  
الاجل كما عرفت لها التفرق بالفسخ عند انقضائه وتعدا لوطي كما هو مقتضى الادلة المتصلة للخيار الذي لا يترتب عاوضه ما يدل على سببا  
حسنا كما اوردته فضلا عن مباشرة بفسخ الفسخ ومن هنا انفرد الاصحاب في الحكم المزبور من غير شكال فيه ولا تردد نعم عن ابن الجبلة منهم ان اذا اريد الفرق لم  
يكن الا عند من يجوز حكمه من الى السلم الى خلفه ونحوه من المسلمين ان كانا في بلاد هندية واسطمان متغلب كانا في زمانا في حكمهما في جميع  
المقاصد عن بعض العامة وابن الجبلة ما بل يرمى به ما عن موضع من المطبوعات ان زيدا الفورية له الفسخ بنفسه فيما نزل ان المطالبة بالفسخ على الفورية  
ما الى الحاكم حتى الفورية يطلب الفسخ فان كان العيب متفقا عليه فسخ الحاكم وان خلتا فاقبته بالفسخ على المدعي واليه من على المدعي عليه فاما الفسخ  
في نكاحه لانه في نكاحه فسخه ثم قال لو قلنا على صدها ان له الفسخ بنفسه كان فرياد الاول حوضا لقطع الخصومة وظاهره ان الاول جازح  
مقتضى اصول العامة او اذا كان المراد قطع الخصومة بتبجيل الحاكم فيما هو مختلف فيه وكذا ما عن موضع آخر لا يجوز ان يفسخ بعضهما كما لا يفسخ  
مخالف به خصوص ما مع ملاحظة تغليله ولذا حكى غيره في موضع تاليس في بيان الامر بالاستقلال بالفسخ بخلاف اطلاق الاجبار وعلى كل حال لا ي  
ما عرفت ان كان هو المراد لهم من حجابا لوقد الا كان سافرا لاطلاق الادلة كما سمعت والله العالم **المسألة الحادية عشرة** اذا اخلفا في العيب  
ان كانا كالعقود والنكاح ونحوهما مما لا يبيح في اقامته بغيره والى من نظر الحاكم فيه وحكمه بمقتضى ما ظهر له ان كان خفتا القول قول منكره مع  
البينة كغيره من الدعاوى التي لا يحق فيها جازا حكمها من ذل اليه بالنكاح نحوها في المقام الذي هو واحد افرادها والله العالم **المسألة**  
**الثانية** ستر اذ افسخ الزوج او الرخصة باحد العيوب السابقة فلا يبيح امانا ان يكون قبل الدخول وبعد جهت يجوز للرجل بالخيار على التفسير  
اما ان يكون لعيب منفردا على العقد او مناخر عنه قبل الدخول او بعده بناء على تحقق الخيار بذلك الفاسخ اما الزوج او الزوجة وعلى كل  
نقد لها ان يكون ساء مدسرا لا فالصوره وبعده وعشرين صوتا وخلاصة الحكم فيها في فسخ الزوج انه كان قبل الدخول فلا يفسخ  
بل العمل الاجماع بقية حله مضافا الى قول السابق في صحيح ابي عبيدة وان لم يكن دخل بها فلا عدل لها ولا مهر لها وقول الصادق عليه السلام



# كتاب النكاح

في خبر في الصباح بردها على أهلها صاغرة ولا مهر لها وقيل على عليه سلام في خبر عن ابن جعفر عن أبيه عليه السلام في رجل تزوج امرأة فوجدها  
برمها وجد من كان له ولد قبلها ولم يتزوج بها فان شاء طلقها وان شاء سلك لأصناف لها وأدواها فافترق أمرها المراد من الطلاق فيه الفرقة قطعا  
خروج عن شرط الطلاق المخصوص بالشرط المزبور غير ذلك من التصرف في النكاح من طلاقها ومهرها ولا تزوان كان الفسخ منه لكنه يعيب  
فيما هو سبب ما بل الأصل الفسخ قضاءه ودكا عوضا ما نكح وان كان بعد فسخها المسمى بما استحل من فرجها وظهور النص في أن يثبت  
الوطي ثوبا مستقرا فلا يسقط بالفسخ الذي نكحنا من مقتضاه لولا ذلك لكان كل عوض له ما نكح على أن هذا العوض من هنا وطى البضع ولو مفره والفرق  
أنه قد استوفاه ولا يمكن إرجاعه فالفسخ يحل لئلا لا يثبت النكاح هنا حال الفسخ بل هو باطل إلا أنه من أصله ودعوى مكان رد الوطى بغير مهر  
لأن الذي هو قية له تحتاج إلى دليل ليس بل الدليل على جلالها منصوص كما عرفت مصافا إلى خبر الحسن صاحب وغيره المصريح فيه بذلك به لا يخرج عن ذلك  
لوسيلة القضاء الفسخ الرجوع إلى مهر المثل نعم صرح في النصوص المزبورة بأن له الرجوع به على المدس مخدرا كان ومتعددا ولما شرعيا كان وغيره كما  
سنعرف بتحقق الحال بشرق فصل التبدل في وقد اتفق فيه الإصحاح من غير خلاف يعرف به بينهم لذلك لقاعدة الفرزدق فاعاشق وقبل من أشكاه  
ما إن كان حثا ثابته لها بالدخول فلا رجوع على المدس مدفع بما عرفت نعم على الزوج البينة لو نكح الولي مثلا على ما عرفت في خبره فاعلم  
فله عليه البينة فإذا حلف رجوع الزوج على المونة لأنها الغارة حيث لم يعلم الولي بذلك فاذا ادعت علامه حلف أنضاه لم يكن لها بينة ولا تنكح في البين  
الأولى لأنها المانع آخر فان نكل ورد البينة جلت وثبت الرجوع لها بحسب هذه الدعوى بحسب أن لا تخلف لا سئلوا إبطال الحكم لعدم الرجوع  
فالحكم بالرجوع وإن يثبت على البينة المردودة كالافتراق تخلف للمانع أو أن المنكر بعد الانكار والحلف وكذا البينة فلا تخلف لعدم سماع البينة بعد  
المنكر ولعل الأولى من ذلك القول بأن لها الرجوع كالعكس بناء على الخلاف في كل حال فان لم يكن مدسا حقا لم يكن له المونة بما هو المتفق عليه  
وإجماعها لا يكون عبثا فلا رجوع له بشرط بل خلاف إجماعه فإنه هو ظاهر النص من لعلنا تأسختها بها المهر باستحلاله فوجها بل هو مفسد ما دل  
على استقرار المهر بالوطي بل يفتح لها تمام المسمى لما عرفت نعم لو كانت هي المدسة رجعت عليها للتبدل في خبره فاعلم عن أمر المؤمنين أن لو كان  
تزوج امرأة أو زوجها رجل لا يعرف دخلة أمها لم يكن عليه شيء وكان المهر باخذا منها وفي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله ع في رجل تزوج امرأة أمها أو زان  
فراثة أو جات له لا يعرف دخلة أمها فوجدها قد نكح عبدا هو بها قال أبو عبد الله ع هذا لا يكون على الذي وجها حتى ولو نكح مفسد غيرها بغير  
كما كان مقتضى الجمع عدم استثناء شيء من مهرها إذا رجعت عليها لكن في عدم رجوع عليها إلا بما يمكن أن يكون مهرها هو ما قبله من المثل لا يبعث من الوطى  
وعلى وجه العمل الإجماعية فانه العوض للبعث إذا وطى العن زنا ويكفي القول بوجوه خارج من حيث التبدل ليس طلاق الأولى وعدم حل البضع على الوطى وحلف  
مثل العرض التي كانت هي التي تبت ذلك ثم وبذلك ظهر للمدسة لا وجه للمعترض من الرجوع على الولي المحرم في التعزير وبدونه للمعترض بترك  
الاستعداد كما ظهر ذلك لا فورة بثبوت الأحكام المزبورة بين كون لعب الذي فسخ به حاد قبل العقد بعد بناء على الخبر يمكن أن يكون  
كان الفسخ بالتحديد بعد الدخول فالواجب المسمى لا أن الفسخ إنما يستند إلى العيب الطاري بعد استقراره وإن كان بحيث موجود قبل العقد وبعد  
بطل الدخول وجب المثل لأن الفسخ وإن كان كذا الحال لا أنه مستند إلى حال حدوث العيب فيه كانه وقع مفسوخا حين حدوث العيب بل  
بصحة كانه وقع فاسدا من قبل أحكام الفاسدان كان قبل الدخول فلا مهر ولا نفقة وإن كان بعد فاقعة البعد ويجب المثل لا يخفى عليه  
منفعة إذ منعه منافاته لما سمعنا من النكاح وقع صحيحا الفسخ وإن كان بسبب لعب السابق لا يظلم من أصله بل من حين الفسخ كما يدل على أحكام  
سبقت عليه خصوصا إذا كان لعبا حادا بعد العقد فإنه ليس له ما يجزي عليه ولا جلا حدا واقعة عليه من أصحنا أنه في شرح الإرشاد لبعض الفقهاء  
ذلك على وجه يظهر كونه مفسوخا منه فادعوا واقعة فاعتك الفسخ في الجملة التي اشترى بها سباحتا نكحها من أجله فادعوا في مقابلة النص من  
سمعتها والله العار وكذا الحكم لا يفتي في جمل الدخول بل في كل من الزوج بذلك أعيا كونه الفسخ من قبلها فلا مهر ولا نفقة ولا إشكال  
نصارى معنى لا في الفسخ بل دليل عليه خصوصا كما عرفت وكذا لو كان بعد كان لها المسمى الذي استقر بالوطي بما استحل من فرجها لا خلاف في عدله  
بين حكم بعضهم الإجماع عليه فالفسخ بوسم القضاء الرجوع إلى مهر المثل بحوالا قاله والحجاء في البيع مع تلف هذا العوضين يحل الرجوع عنه بغير  
كل عرق في الزوج ولعل تفصيل الشيخ في العيب من الجدة بعد الوطى السابق في ما سألنا على منتهى في الخبر فيكون لها المسمى به ومنه المثل بالنسبة  
بالعدل طلاق كلام الشيخ كل وان حكم بعضهم الإجماع هنا غير مشرط إلى خلافه وكذا لو كان الفسخ بالخشع بعد الدخول فإنه لها أيضا المهر كله انحصار  
الوطي في موضع اندراج معنى الدخول المزبور ذلك عليه العبرة بالنفقة حلق المحكمي من الأصناف فالنصف لعله لما عرفت لغيره للدخول والى أن  
تزوجها خصه وعده لس بقية لها وهي لا تقام فرق بينهما وبوجع ظهر وكما دل عليه وعلى بعض الأصناف لا عدة عليها منه وبما جع بدو من غير  
عمل ما عداه على صوت الدخول حمله على ما قبل الدخول الصحيح المروي عن قريب لا سألنا عن خصه ولا نفقة لأنه منتهى ما دل عليه بوجع ظهر وبغيره بما  
دعوا المهر كل أن دخل بها وان لم يدخلها عليه نصف المهر وقسمه عدم ثبوت خمسة الكتاب المزبور إلى بعد استحلاف المغول من معاد هما بين  
متب للخصم مطلقا والجميع بالدخول من هنا كان الجدة مساو للخشع العن في الحكم الذي كراهه ولا يخرج عنه الدخول الكل معناه خط بعض  
صريح آخر في الحال المثل بالدخول وجوب لكل وهو بحث آخر بأن فسخه اللهم إلا أن يكون نادوا أن له فيكون خلوها كالدخول في ذلك فلو لم يكن  
المقام لظهور النص في معنى منه منع خروج ظهوره لفظ الدخول في المقع غيره والوطي بل كما يكون صحيح حججه قريب لا سألنا وبغيره من سألنا  
كما أنه يعلم المراد من الدخول عليها في صحيح ابن مسكان المثل من هنا فاعلم أن العكس يدعيه محال لأن ما كتبنا في خبره عليه الله العار على

العن

بالخصم

كل



# كتاب الشكاح

عنه ومورد الرواية دعواها عليه لك مع عدم ثبوت ذلك قول قولنا واضع كما في المسئلة الاولى انما المديته وهو المنكر لوافقه قوله اصل في  
 بخلاف موضع النزاع الحق العبد فهو منه المدعى لثبوت ما كان قد ثبت به بغير ظهور الصحيح في ان مورد الخلاف بينهما في الوطى عدمه الشامل  
 باطلا في محل النزاع وقد جعلها المدعيته مع موافقة قطعا لاصلا لعدده وطهرا وبها الفقه قوله كذلك ما هو الا لانها تزيد بدلائل اثبات القسط  
 على الفسخ الشامل للصورتين بل لعدله كذلك غيره مما سمعته لاحدا قال بتقديم قوله عليه بيننا بغير قبل التنازل للصدق في المقنع والشيخ  
 الخلاف وجاؤه ان ادعى الوطى فلا وكانت بكر انظر اليها الشا وان كانت ثيبا حتى قبل ما خلق فان ظهر على العضو صلب بل عوى  
 اجماع المرفقة واجبا رها عليه ولعلها للصحيح المزبور في البكر وخبر عبد الله بن الفضل عن بعض شيوخه قال امرته لاني عداقة او شذر رجلا من  
 تدعى عليه امرته ان عتبرني بكنز الرجل قال عتبهوها القابلة بالخلق لم يعلم الرجل بعد حل عليها الرجل فان خرج وعلى ذكره الخلق صلت كذلك  
 والاصدق وكذب وخبر عاتش بن برهم عن ابي عبد الله قال ادعت امرأة على زوجها على عهد ابي المؤمنين انه لا يجامعها وادعى انه يجامعها  
 امير المؤمنين ان شذذ بن الزعفران ثم بعل كره فان خرج لما اصغر صديقه والا امر بطلانها لكنها كما ترى ليست العن بعد ثبوت بل العنا  
 الحكمة عن الخلاف كلها ينبغي ان يجعل قولنا في المسئلة السابقة مضادا الى القول بوضع الماء اللهم لان بوق عداة للشرع لا فرق بين  
 الحالب نعم ينبغي الاطباق بعد احوال الزوج في وضع الخلق كان يكون غير عال او يشك بدها كما اوى السبق المبرر ينبغي ان يكون محل ذلك النزاع الوطى  
 صلا وعدمه لان المصنف غير اطلق بتقديم قوله بيمينه القصورين على كل حال من غير فرق بين البكر والتب لا قال بعد حكايته القول بالبر  
 وهو ساذ ولعله لما عرفت من انه منكر بالقرير الذي سمعته ولقد شرابط المحبة المبرين وان عدم الوطى القتل على تقدير ثبوت البكر  
 تسليم العن في مكان وطهرا وهاكذا الكلام في ان الخلق وثبوت كذبه فيها ادعاء لا يثبت العن ومن هنا لما رهاه بالفسخ عن بل امر بطلان  
 لكن قد يناقش صحة الخبر المثل على البكر ودعوى الشيخ الاجماع على مضمون الخبرين السابقين فلا بعد القول بما بعد ثبوت العن ولو باقوان ود  
 ارتفاعه بالثبت الخاص الذي يمكن تبين صدقه من كذبه في الطريق المزبور بخبر حيث يحكم به بل قد يفتى بصحة الاخبار المزبور قبل ثبوت العن  
 ايضا في ثبانه ثم يحكم بالاحل له بناء على الاكتفاء فيه بالبر عن خصوص المدعيه مع عدم العلم بامكانه وطى غيرها فتح فرض تبين كذبه في دعواه في ثبوتها  
 بقصر لها الاجل لتجسس فيها بالبر في الطريق المزبور مع فرض دعواه عدم العن بوطنها فعلا ثم وادعى انه وطى غيرها او وطنها وراكان لقول الشيخ  
 بيمينه يحكمه كما انه يحكم عليه ان تكذب قبل بل بر البين عليها هو الحكم المرد في المسئلة مبني على القضاء بانكول او باليمين من المدعى شيئا  
 انشاء الله محرم في كتاب لقضائه نعم قبل ان على تقدير توقف القضاء على اليمين برده ومع نكوله انما انه لو كان النزاع في طهرا او برامثلا لا مكان وطهرا  
 ح اما لو كانت وطى غيرها لم يكن الحلف على عدمه مطلقا لانه حلف على سعي محل الغرض على وجه لا ينصرف فيه بل يحكم بها العلم بكنه بحصر دعواه الوطى  
 في بحث مخصوص مثلا وكان في ذلك البحث حاضر معها او غير ذلك هذا وقد يفتى ايضا بالاختار بالطريق المزبور بيمينه مع فصل امكانه وكون الدعوى  
 على وجه يمينه صديقه او كذبه بيمينه عدمه وذكره متواتر في غير امكانه غالبا في غير المدعيه وبالحيلة يكون المحصل من المخصوص جمع انه ان لم يكن معرجه  
 الدعوى فمادها بطريق من الطريق على وجه يحصل العلم بذلك فعلا الا كان المرجح الى قاعدة المدعى المنكر وانها هي مدعيته وهو المنكر كقول الله  
 العالم **المثله الشا** من ثبوت العن احد الوجوه السابقة فان صيرت عالمة بالموضوع والحكم راضية فلا كلام كما الاطلاق في عدم ثبوتها  
 لها بعد ذلك ارادة بل لعل الاجماع يقيم عليه لاسحق متعدي سقط بالاسقاط ولا يسأل في القصة فقامت المنة مع زجها بعد ما اصابته  
 رصيته لم يكن لها جوار بعد الوضاد بذلك ان تفتى عن المطالاة والابلاء التي لا سقط بالاسقاط ليقول الحق في كل وقت بل الظن سقوط هذا  
 الجوار بالاسقاط ولو في اثناء السنة لعدم الفرق بين ما قبلها وبعدها وانما بل اوله تعلم بعينه فاسقط خيانها على تقدير عتبه فالظن سقوط  
 على نحو اسقاط جوار البنت البيع قبل العلم بثبوت خلاف جده في تقي من ذلك نعم عن العامة وجه بعدك للزوم في الاخبار في الانشاء بناء على ان  
 خبرها لما لا بعد الاجل فلا عبرة باخبارها المقام كما لا عبرة بنفسها وضعه ظاهرا في الكلام في اقتضاء مطلق خبره عن المرافعة ذلك كما هو الظن  
 الشيخ وجاؤه بل صرح بعضهم بغيرية المرافعة كعوية الفسخ لانهم مع وجوب تهيبه بعدم العدولها في ذلك الجمل يتكوه قد يفتى بلعية الصبر  
 ذلك خصوص مع الصبر منها بعد كونك عن بغيره بعد الدليل على جوب المور في المرافعة على وجه يقتضيه سقوط جوارها بعد الدخول  
 لو صرح بعد كون ذلك عن هو منها خصوص مع وصوح الفرق بينهما وبين الجوار بان مشدعت على الفور على وجه لو ناطا على التراضي لم يكن لها  
 بخلاف المرافعة اللهم لان تخرج بمناقاة التراضي في المرافعة كعوية الجوار ولا امر بالترعير سنة الذي قد يجمع بينه وبين الخبر الاخر الصحيح فيكون المنكر  
 يوم لم يعذر لمن المرافعة من حين العن بامر الحاكم وذلك ليكون الامع القوي في الحال البدر الا انا خبر الخيار عن مائة وكذا كان فان لم يصبر بل يفتى  
 الى الحاكم اجلا سنة من حين المرافعة فان واقفها او واقف غيرها فلا خيار بعد العن ح بناء على ما عرفت سابقا بيان موضوعه فلا يلزم  
 فاكفى بالغير عنها وقد عرفت ضعفه بما تقدم والا كان لها الفسخ من غير فرق بين العن السابق على العقد والحادث بعده بالخلاف عند من يوجب  
 بل عن جملة الاجماع عليه هو الوجه مضادا الى صحيح لوجه السابق في صحيحه بحدس مسلم صايد جهم العن بغيره من سنه ثم ان شئت امرته بزوج  
 وان شئت قامت وخبر الخبر عنه بغيره عن يمينه ان حلتا كان يقول بغير العن سنة من يوم رجع لمرته فان حلتا لهما والاولى هما فانما  
 ان تقيم معه طلبت الخيار بعد ذلك فخذ سقط خبره وحارنها وخبر الخافي في ادوار فتح الرجل المنة وهو لا يفتى في البس احل بغيره  
 بها بغيره خبره لان من نكح من نكح بالاعسان لان العن قد يكون كغيره يرضى الى الساء او رده بغيره يرضى الى الصنف والوطى به

انما

فرض اعتباره

في محله

عن البهين

المدعي

الى الخريف ايسوسه بنو بصرى الى الربيع فاعلم ان كل من ينقض النكاح قبل ان ينفذ العقد قبل ان ينفذ العقد قبل ان ينفذ العقد  
خير عتباتهم اذا علم انه من كذا بانى النساء فرق بينهما فخرى ان الصباح سئل عن امرأة ابنته زوجها لا ينفذ العقد على الجماع بعد انقضاء سنة قال ان شئت فمع  
الصنف طمان لا بد من جعلها على النفس قبل الاخبار الاول بلغة لقنا العلم بعينها لم يحصل بالنكاح سنه من العلم مستوط حكم العن بن خبث  
في الفرج بحيث يشتمل عليها اشرفها انفا قاندر وطى معتبر شرعا مستوجب لارحامه من لم يشتمل عليها الشرفان بان يغلبا في الاعتبار رجحان لكنا  
اظهرها الاعتبار بحصول النكاح انما بين فان الشئى معناه التمازى للتحقق الايلاج لا يقد عليه العن يكون الشرفين بمنزلة ما يلقى على الذكر من جهة  
ونحوها ولو كان مقطوع الخشفة لكان اعتبارها وبما احتمل اعتبار دخول الجموع لانه مع وجود الخشفة يكون للوطى الاعتبار بوجه البهره كما كان  
مع القطع فلا يقطع بحصول العقبه من الاعتبار بجميع وعن الخويزنر ترد على كل حال قالها ايضا بعد الفسخ نصف المهر ولا خلاف معتد به بل الصحيح  
حرز السابق المقصد بالعل بما عرفت الرضا الذى يوجب الفرج عن مقتضى فاعدا الفسخ خلا لا يلى على ايقه فالجميع اذا خلا بها وان لم يدخل بها فمعت  
على الحاق الخلو بالذبول بالنسبة الى قرار المهر ويستمتع الكلام فى محله ان الله بل وسلم كان ليخرج هنا القول بالصف للصحة لزوب المقصد  
عزينا الذى يعارضه المروى عن فريز لا شاع من عن لسر نفسه لانه لمعالمه قال عليه المهر ويعزى بينهما اذا علم انه لا يلقى التبعه فصور سنه  
والاعراض عنه مع انه خال عن المقيد بالحياة **فصل** فى بطلان الفسخ من المهر او من سرجان السابق وغيره ولو كان لكل من الزوجين الامتية عيب موجب لفسخ  
العيوب لابطالها لثباتها اربع من النكاح اذ لا يصح اودى سرجان السابق وغيره ولو كان لكل من الزوجين الامتية عيب موجب لفسخ  
لكل منهما الاطلاق الا انه حتى في الرق المنع ان المهر كان لا يفسد من اشكال ما عاين اظهره والنفق ان العلة فى ذلك قصر واحد ما بعد التمكن من الط  
وهنا لا ضرر لا شتر اكهما ولو طلق قبل الذبول لم يعلم بالعيب بسقط عنه ما وجب الطلاق ولا فسخ له هنا عدم الزوجية بل كذا بعد حق في الوجهة  
ابستم احكامها لم يبق العلقه فبقيد تجبيل البينونة وحل الخافه والاخذ انقطاع الارث وتغير العدة وليس للوجهة الفسخ بالعيب كوكها  
بعد العلم بوضوحه نعم لو لم يعلم الا بعد الزوجية كان له الفسخ بلا اشكال هل يثبت للزوج النكاح اذا اظهر المهر العيب الزوجية ذلك كما في عدم مصلح الو  
عليه فحكا كان وزوجته للمهر المقصر على خروج الطلاق منه نصا واحما عاوج فاذ الخار الا مضاه لم يكن للوطى عليه بعد كما له فسخ لكن في القواعد  
بسقط جنات وكان ضمانا لثباته للوطى نعم قد يثبت عدم النكاح للوطى كما سمعته سابقا في نظائر المقام لانه منوط بالشهر فوكا الطلاق بل العلة الشئ  
غير المقام لكن سمعت المناقشة فى هذا والله العالم **المقصد الثالث** فى التدليس هو تفعل من التدليس فى النكاح فاعدا والدسح كذا الظاهر  
المدرس نادى خدع اظم الامر على المحدث ذكر فى كتاب بيع ثابتوا به النكاح فاعدا فعل ما يظهر به ضد الواقع كخبر جهر الجارية ووصل الشعر والفتن  
لثا ونحو ذلك لعل ذلك هو المناق من الان الذى يظهر من نصوص المقام بل هو صريح جماعة من اصحابنا فحققه هنا ما لا يكون عيبا مع العلم  
به فضلا عن الاجناس ضد من السامه ويوصف الحرة ونحوها واشترط البكارة على حب استعرة وكان التدليس فى ذلك اذ لعله المقام ومنه يعلم ما يمتن  
الاشكال من عند قال فيها ويخفى بلجاء الزوج اوليتها اودى الزوج والسفر بينهما على اشكال بالصح والكمالية عقب الاستلام اودى من وهل  
يخفى لو تزوجت نفسها اودى زوجها الولي مظهر اشكال لا يخفى بالاخبار لا للزوج ولا لغير الزوج بل فى كشف اللثام بعد ان ذكر وجه الاشكال من جهة  
ومن اضرا لا طلاق الى السامه الكامل اطلاق قوله فى خبر فاعدا وان لم يعلم على الذى زوجها وانما لا اندها فان هو عندى ضعيف  
للاصول خصوصا النكاح لا يستلزم بالنسبة نحوه ولو فرق بين ما يعلم به من عدم الرعي في النكاح مع عيب فمقصود او بالنظر الى حال الزوج  
خلا فكان حسنا ومثله الحكم فيما لو تزوج نفسه وزوجه الولي مظهر قلنا لا اشكال فى عدم التدليس بالشكوت عن ضعف الحكم كما لا اشكال فى  
تحقق حكمه بالشكوت عن العيب من العالم به هي اوليتها وليس الدليل مختص بالخبر فاعدا الذى صفة بالضعف الخافعة للاصول يشعر به صحيح الجليلين  
الضائق فى الرجل الذى يزوج الى قوم فاذ امرته عوراء ولم يثبتوا له قال لا تزونا بر والنكاح من البرص الجذام والجنون والعقل قلت رابت  
ان كان ثمة خالها كيف يصنع بمهرها قال لها المهر بما استحل من فرجها ويغرم ولها الذى نكحها مثل ما ساق اليها ضرورت ظهورها فى تحقق  
التدليس الذى يرجع به على الولي لعدم بيان مثل هذه العيوب ونحوه صحيح محمد بن مسلم عن الربا فاعدا وطلاق مرسى بن بكر سئل ما عدا الله عن  
الرجل يزوج المرنه بها الجنون والبرص شبه ذلك قال هو مضاف للمهر وما يشعر به صحيح الجليلين عن ابي عبد الله فى رجل ولته امرأة امرها اذ ان فتر  
اوجاج لم لا يعرف خيله امرها فوجدها قد نكحت عبدا هو معها قال فوجد المهر منها ولا يكون على الذى زوجها شئ ويخبر محمد بن مسلم عن جعفر  
اتفاقه كتاب على امر من زوج امرأته عيبا لم يبين ذلك زوجها فانه يكون لها الصداق بما استحل من فرجها ويكون الذى ساق الرجل اليها على  
الذى زوجها ولم يبين بل غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك صحيح الجذام وصحي داود بن سرجان وخبر عتبات بن ابراهيم وعنه ابل هو ايضا  
الحكى عن ميسوط الشيخ وابن الجبلة وصريح الحكى عن الخويزنر بل صرح به ابيه ثلث الشهد بن المحققين بل فى موضع من جامع المقاصد انه المهر بمو كذا  
الفتاوى والنصوص عن ثمة الهك صلوات الله عليه جميع فلا اشكال فى ذلك كما لا اشكال فى اعتبار الاشتراط او الوصف بالنسبة  
الى صفات الكمال كما اتفق ما وروى من النصوص ما اشكال فى السفر فى جامع المقاصد اذ ادب المتولى للعقد بين الزوجين لم يكن للاشكال فيه  
لان النكاح كانه الاصحاحى بان فى النكاح على ان العيب مفرمها الا ان لم يكن عالما بها قالوا فاعلمها وان لا تدبر الرسول بينهما والمتو  
للعقد غير فالعقد على النكاح عليه نعم بجبى الاشكال فيما اذا كان لعقد بعد العلم باحوال الزوج والواسطة عالما بها لانها لا تخرج غار بغيره  
ظاهر انفس فى المهر عند تعليق النكاح وشه ما لواخر السفر الولي انه علم الزوج بالعيب مثلا وكان كاذبا فان الاشكال فى تقريره من حيث اعتبار

في النكاح





غيرها فولدت منه فعلم انها غير ابنته وانما قالته الوليدة على موالها والولد للرجل على الذي وجهته الوليدة على موالها كما في قوله  
وهل علمه وفي خبره الاخر عنده ايضا فلما جاء رجل الموم خطب اليهم ان يزوجوه من انفسهم فزوجوه وهو يرى انها من انفسهم فزوجهم بعد ما اولهاها انها امة قال  
الولد وهم ضامنون لقيمة الولد ولو لم يجازيها في غير ذلك ما هو معتدل لعدم الخلاف بينه وعدم الاشكال انهم لو كان مولاها دلسها قبل ان يقاتل  
الشيخ والحجة كافي ذلك بصح العقد كذا جازية لانها تكون حرة بظاهر قرآن وانشاء لو كان قد قال حرة او هذه حرة او نحو ذلك مما يقتضيه الحكم  
بجبرتها اقرا او انشاء قبل حصول العقد عليها فنع فرض ضامها بالنكاح سابقا او لا فالحق في العقد على جهة الزوم ويكون لمهرها نعم ولو لم يكن  
تألف بها يقتضي العلق الاقرا ولا انشاء لم يقتض بل هي باقية على الرق خالفنا ما عرّفناه ولم يكن لها مهر لان فرضه ليس للمولى ياها والمهر  
راجع اليه بل لو كان قد نفع بها شئ من المهر او غيره وانما نفعه يرجع به عليه للمهر وانما قبل في عقد احتمال الرجوع عليه ان لم ياذن والرجوع به في كسبه  
التي به بعد العلق وهو ان كان جتدا بل واقعة عليه خاصة من الماخزين ومناخرهم لكنه خرج عن موضوع المسئلة الذي هو تدليسها حرة ثم ظهر  
بعد ذلك انها امة ولو لم يعلم بكذبها اذن ولعله لئلا ينسب لها العلق لغيره بغيره نعم قبل بدعي استثناء اقل ما يتصور ان مقدار مهر المثل في صورة  
الرجوع بالمهر مثلا لم يلزم البضع عن المهر فيه ما عرفت سابقا من ان دليل الرجوع الظاهر والصريح في المسمى جميعا لوافقا لقول المعظم اللهم لان يقر  
في خصوص مقام باستثناء العتق بصفه منه لصح الوليد السابق ويمكن نزول ما سمعته من المقتضى وفيه على هذه الصلوة خاصة وان كان فيه ما عرفت  
ايضا ولو عرفت بعد النكاح فعلم الزوج في حال حريتها انها كانت امة مدلسة وبطل النكاح فالظن بان خياره انما يحتمل الفواعل نظير المسئلة عند  
الخيار لا ارتفاع الضرر واصله الزوم ونحو ذلك لا يعارض بطلان دليل الخيار والله العالم ولو لم يستثنى عنها كان عوض الضع لمولاها امة والمهر في العقد  
اجازة على الاصح مهرانا والعشر ونصفان لم يحرك لكن يجمع الزوج به عليها اذا اعتقد لقاعدة العتق ولو كان نفع المهر مستغافا وحينئذ يرد  
فالعنة بعد: بمثل المولى اذا كان العقد ناقصا لانه لا يشاء دفعه وعجزه من الافراد اما ما يتكلف منه فيتمتع بها عند حريتها للقاعدة السابقة فلا وفي هذه الاحكام  
بين الخراج والعلية غلظا لا دليل نعم حكم الرجوع ونحوه لسيد بل الخيار بناء على اختصاص الطلاق في كونه سدا للعتق دون غيره كما تقدم الكلام فيه سابقا نعم  
لو اعقب قبل الفتيه فالقوله الرجوع به للعلية نزع من كسبه وهو خروجها من كسبه كونه للمولى لا نزع من كسبه من غيره الذي لم يدخله ملكه بل  
خو جبر من ملك المولى كان منزها ولا وفيه منع ثم ان كان الغار هو الوكيل لها اوله رجع بالجميع فكانت هي تملك ولكن يتبعها به بعد العلق ولا يرجع على  
سيدها الذي قد استحق من المهر بالوضي لو حصل العتق بينهما رجع بنصفه على الوكيل جازا لا بصفه عليها بعد العلق ولو اودها ففي عقد كان الولد  
وقالوا لا ان كان المدلس سيدها واذن لها في الزوج مطلقا وفي التزوج بنصفه او باق عتق كان وفيه نظير مع فرض المسئلة على وجه ثبت الخيار  
الموقوف على جاز لا اذن منها المستلزم شركة الولد بينهما لكونه نكاحا ملكها وتدل بسيد المحرقة لا ينافي ذلك فرض المسئلة اذن مولى الخيار  
دون العبد حتى يكون الولد مولى العبد ينافي الحكم بالخيار هذا كله مع الشرط في متن العقد اما اذا تزوجها على انها حرة بالاختيار بدلك قبل العقد  
المولى والخيارية او اجنوبي من ذلك شرط لفظا في ذلك وعبرها وعطى عدم الخيار لا يصل السفاد من عموم او اذ عرفت بل صريح بعضهم ذلك في معاشرة  
ذلك قبل العقد تمسكا بما دل على عدم العبر بالشرائط السابقة قبل العقد من النصوص السابقة لكن قد عرفت ما في من محله مضاعفا في الظاهر والادلة  
التي منها صحح الولد خسرانها في جاز المقتضى في تحقق التدليس الاعم من ذلك من الاختيار بالحرية قبل العقد على وجه يكون له باعثة على رعيتهما  
ذلك بل هو قائم في نفسه قائم الداعي ان لا يشترط في العقد قبله بل على العتق اية كل نعم قد توقفت تخففه بالكون منها اولى من توليها  
مع العلم كما عرفت فيما تقدم مع امكان القول بكونه تدليسا ايضا اذ اوضح ان السالك بقدم الزوج على الحرية وان استفادها من الاصل ونحوه ومن  
اطلق الله غيره بل لعل الله في موضوع المسئلة من غير عتق لا لشرط والله العالم ثم انه قد ظهر لك مما ذكرنا انه لا فرق في نبوت هذه الاحكام بين  
ظهورها اجمع اتم وبضها فثبت الخيار بالتدليس برفقة بعضها للشيخ وكان لتبني الخيار التدليس هذا الوصف نحوه من غير فرق بين الجميع  
البعض كونه الوضوح كنه عقد اتم رجع على المدلس بنصيب الوفاة لان المدلس ما وقع بالنسبة الى ذلك البعض بخلاف الاخر الذي صدرت الخاد  
بحريته قلت قد يحتمل ثوبا الرجوع بالكل الا ما استثنى من قبل المهر ومهر المثل ان رجع عليها لانه لم يسلم له ما يرد من النكاح على الاول وان كان  
هي المدلسة وكان نصفها مثالا لغير المولى بنصف المهر ورجع عليها بنصف ما عجزه بمجالاته ونسبها بالباقي بعد العلق ولو كان المولى المدلس لم يكن  
شئ من المهر بل يودعه اليها باذنه فقلت كان الرجوع عليه بنصفه قبل قد سمعنا احتمال الرجوع عليه بذلك ان لم ياذن لكونه غارا فهو سبيته انما  
اقوى من المباشر ولو كان جتدا رجع عليه بماله من المولى من نصف المهر بل رجع عليه بذلك وبما دفعه لها باذنه فانلفه بل ان لم ياذن ساء على احتمال  
الرجوع به على السبب ذلك **المسئلة الثانية** عكس المسئلة السابقة وهي ما اذا تزوجت امة رجل على انه حر فبان لو كان مولاها وكان لها العتق  
الدول وبعد ذلك مهرها مع العتق قبل الدخول لانهم قبلها ولا فضا الفتيه ذلك كما عرفت سابقا نعم لها المهر المسمى بعد ما عرفت فيما تقدم بل لا  
خلاف احد في شئ من ذلك بل لا اشكال لما تقدمه ولصح محمد بن مسلم سئل باجعفر عن امر امة تزوجت مولاها على انه حر فقلت بعد المهر لو كان  
هي املاك بنفسها ان شئت فقل ان كان دخلها فانها الضلوع وان لم يكن دخلها فليس لها شئ وظاهر قوله الضلوع ان شئت  
كما حفظناه سابقا لا مهر لئلا كما ان ظاهر كون العبد ما ذونا والا لم يكن الخيار سيدا مع عدم اجازة السيد لكن لها المهر على العبد بتبعه بعد العلق  
بخلاف ما اذا كان العبد ما ذونا فان المهر يرجع به على السيد لما تقدم سابقا من مهر العبد لما ذون على السيد كذا ظاهر الصحيح لئلا يورث العلق  
بين شرطية الحرية في متن العقد وعدمها بعد صدق التدليس لغيره ولما عرفت كما سمعنا السابق لا يخفى عليك اجزاء جميع ما ذكرناه من النكاح



فلان مردان كان بعد استفسار المهر ورجوعه على المدلس وان كاشى بل لا يحج عدم استثناء قد ما يتناول ومن المثل انه اذا رجع عليها لما عرفت في  
المسائل السابقة واما اذا انشا والبقاء او لم يكن له الفسخ لاحتمال الخيوط كان لان ينقص من مهرها على الشبهة لا صح الصبي محمد بن جرد كنيته  
ابن الحسنى اسلمه عن رجل تزوج جارية بكر فوجدها تنكها اهل بيها الصداق وانما ان ينقص قال ينقص خلاصا للمحل والبراج فكم ينقص منه شي لان  
المقطوع بالدليل فلا بد من ضعفه اما الكلام في مقدار النقص اني عني كشي لا طلاق لفظ النقص في الصحيح المزبور في حد رجلي ثم والتمسوا الاية  
والنقص هو ما بين مهر البكر والتب في رجع ينزل العادة الامثال ينقص من المهر مقدار التفاوت بينهما نصف ثلثا وغيرها لا في الذي في  
المدلس باعتبار انه ينزل المهر في مقابل الوصف البكر وان كان كذلك فيلزم التفاوت كاش ما بين كون البيع صحيحا معينا ضعيفا في ذلك ما ان  
انما به حيث يكون فوات قبل العقد اما مع امكان تجارة والعلم بجدة هبنا حله كونه كذلك فلا لعدم مقتضى السقوط اعدام العلم به وقيل انما  
طلب له بل لو ان الذي ينقص لستدس لانه للمرد من الشئ في الوصايا وهو غلط لخلو الجبر لفظ الشئ ولو سلم فالحل على الوصية ثم وعلى الصبي في ذلك  
احالة على راي الحاكم كما هو اثنان في كل ما لا يفسد له شرعا وقد يرجع اليه ليقول الاول ضرورة ان لا وجه لا يكال المهر في الزوج او الزوج  
المورد في الزرع في نفس الزاد الشئ ولا يظهر في الشرع قلت قد بين ان الاولى تقديره بالنصف عملا بالنصوص المستفيضة الواردة في تقديره  
بالامة بعشرتها ونصف عشرتها الظاهر في كون التفاوت بين البكر والبكر في البكر والبنوة التي فوق بينهما بين لان مهرها بالنصف فان اختلفا كان  
ذلك نصف عشر البكر ونصف المهر الذي قد وقع العقد العراض عليه بل هو الاخر في النظر ان لم يكن الاجماع على خلافه كما انه يقوى ثبوت النقص  
مع العلم بتجدة البكر في الاستفسار في الصحيح المزبور الذي يمكن تأييده بكونه كالمبيع قبل قبضه في ضمانه على المبيع حتى قبضه لان لا بد  
ظهور النقص سبق البكر او بجمول الحال يكون كذلك الاستفسار في ذلك ويمكن منع ذلك لعدم العلم **المسألة الثانية** اذا استتم امر  
فبان كاسية مثلا لم يكن له الفسخ من دون هبة المدة ولا اصل الشايعا يقتضي حجاب ولا اسقاط شي من المهر لعدم نقص الاستتم عليه شي ثم في  
عقدها هبة المدة كغيرها من الهبة التي استتمت بها وكذا لو تزوجها ثانيا على احد القولين ولكن ان يطلقها فمهرها من النكاح ولو شرط اسلامها فمهر  
كان له الفسخ اذا وجدها على خلافه لم يعرف ما فضاء الشرط ذلك بل قد عرفت قوة ثبوت النكاح بالنكاح في ذلك على نحو رجعها على انها مسلمة  
فبان الخلاف على حال حكمها في الفسخ قبل الدخول بعده وفي الرجوع بالمهر على المدلس غير ذلك حكم نظائرها السابقة ولو شرط كونها بكائنه  
فبان مسلمة وفي نكاحها على النكاح انهما الاول لعدم النقص ولعل عرضا في ذلك وكذا كل شرط صفة نقص من الكمال في الحاق النكاح  
بهما اشكال من صفة من ظهور تلك الاول في نكاح الناصر انكامل العكس ولعله الاقوى **المسألة الثالثة** اذا تزوج رجلان  
بامر من فدخل امرئ لكل واحد منهما على الاخر فوطئها فكل واحد منهما على طمها مع جهلها به المثل يرجع به على الغار ان كان وذاك احد على  
زوجها وعليه مهرها المسمى بالعقد عليها ليل رطبها حتى تنفض عنه ما من وطئ الاول اذا كان الوطئ في نكاحها فانه لا بد من ولو ما نشا في العدة او  
الزواج وذاك كل واحد منهما زوجة فنفقة وكنه حصول ذلك امسح الوطئ لعرضه كالحض نحو بلا اشكال في شئ من ذلك لا خلاف انما ذكره  
الاصحاب بخصوصه للنصف وفي الصحيحين رجلين تكاحا امرئ فلكل واحد منهما امرأة هذا تعدد هذه من هذا هذه من هذا ثم رجع  
كل واحد الى زوجة واحدة رجع الى صاحبه على اطلاقه في اخبر لهديا الى اخره في ليلة فدخل امرأة هذا على هذا وادخل امرأة هذا  
على هذا قال لكل واحد منهما الطلاق الغشيان وان كان بينهما تعدد ذلك اخره الضد ولا يقرب احد منهما امراته حتى تنفض العدة فانما ينقص  
صلى كل واحد منهما الى زوجها بالنكاح الاول قبل له فان ما نشا قبل انفضا العدة فمهر الرجوع وجاب بصفه الصداق على رتبها ورجعها ان  
قبل فان ما نشا لرجلان وهما في العدة قال برأتهما اولها نصف المهر المسمى بها وعليها العدة بعد ما يرفعان من العدة الاولى بعد ان تنقض عدها  
زوجها ثم هي ضمن نصف المهر بل لو قبل الدخول من بينهما كان له قبل باحد كاش في كشاف اللتام قال لدا عملها الشئ في محكي في الاقرب  
المهر لها اذا ما نشا الزوجان فثبت لهما تمام المهر وسنتم انشاء الله تحقيق الحال في ذلك حملها في الخلف على ان المهر من المهر والمهر رجع  
بالنصف ما مضى من مهر الميراث وفي ذلك هذا الحمل مع بعده انما في جانب الزوج دون الزوجة حكم لها ايضا بالنصف مع ان اول الزوج  
تضمن حصول الغشيان واخرها انقص ثبوت النصف الموت وحملها على ما لو وقع ذلك قبل الدخول خلاف ظاهرها وعلى كل تقدير فطرح  
الرواية للنصف اول من كلف حملها على ما لا بد عليه فلتحتاج الى التاويل فيها بالنصف بموت الزوج دون العكس الذي سنعينه  
كثير من النصوص عليه والغشيان في الرواية غشيان الشبهة لا غشيان الزوج فلا بد من كون الفرض الموت قبل الدخول لا المهر بل بعد وضوح  
الان في ذلك لان الزوجين الرجوع بغيرها من مهر المثل على نحو ما سمعنا المسائل السابقة لان الزوجة هذا ان كانت هي الغارة لم يكن لها مهر  
لكنها بعباح هذا ولكن في جامع المقاصد يرجع كل من الزوجين بما غره من مهر المثل على الوطئ في الرواية الغشيان بعد وكذا في عبات الشئ على ما  
ذكره ويقتضي ان يكون تعدد الوطئ الزوجة او كانا معا جاهلين فالغره على ما دون الوطئ لان سببها اقوى نعم يستثنى لها اقل ما يصلح مهر وان تعدد  
احدها خافتا لغره مخضيه فان تعددت هي فلا بد من استثناء الاول ولو علم الزوج جهل امرته وعزم من المثل لا يرجع به على احد فينفذ  
تمام هذا النقص لان لا وجه له قال قلت مع ان فيه منافاة لقاعدة عدم المهر كفي مع فرض كونها المتعة فلا وجه لاستثناء اقل ما يصلح  
يقرب من الرجوع على كل منهما مع فرض كون الغره من كل منهما اذا كانا جاهلين او تزوج الغارة عليهما لان لا يكون غره والوطئ منها غره  
الزوج فان لغره رجع عليها فاشبه هذا كله مع علم الحال اما ان اشبه على كل منها زوجة وتربى ثم طرعا في مهرها مع كل واحد من الجاهل

فلان  
رجوع  
في  
مهر  
المهر  
بما  
منه  
مهر  
كل  
منه  
مهر





في البيع

ذلك انما هو في اذ ليس صفه كمال فبان صفه بفصل العكر ان قلنا انما في صوت شرطه من ذلك كالمظهر لك ما في كلام المصنف في مسألة  
 الانساب تحت الكفائة وقد افعلنا الامر هناك الى هذا المقام فلا حظ من اقل الله العالم النظر الثاني في المهور جمع مهر وهي الصدقات في  
 الصداق كرها والخلافة الاجرة والفرض والعتق والصدقة بفعل الصامع ضم الدال ساكنها وفيها وبقيها والعليقة بالخيار بالمدرك كسائر الجاهل المملوك  
 موهبة والطلون هو كافي لك مال يجب بوطي غير ثمنها ولا ملك بهن او بعدد الكاج او نفوس البضع فتر على بعض لوجوه كارضاع و  
 شهود وكان اخذه من بعض العامة قال ان في البيع اسم لما وجب مقابلة البضع بكاج او وطي الموت ونفوس البضع فتر انما قال بقولنا او  
 نفوس البضع فتر ايدخل فيه الرضاع ورجوع الشهود ووطي الابن ورجل به وناكس به والعكس بالنسبة في روطي الابن جارية واقار الامراه بعد اقوارها  
 لزوج قبله وغير ذلك من المواضع المعروفة في بواقيها في ذلك نحو سبب الرجوع والمهر الذي هو المقابل للثمن فبعض البضع واستيفائها بغيرها  
 منها والامر سهل كما هو في الاسماء المزبوت التي من الجمل احصا اسم الاخر منها في مهر المتقبل قد يمنع نسبة بالخلافة وانما وقع في الاية وصفها كما  
 امر الله تعالى به من اموالهم بغيرها بغيرها باعنا ركونه رضاء على الزوج ونحو ذلك مما لا طائل تحت وعلى حال ففي الجمع اطراف الاول  
 في المهر السبع كاج المسلمين وهو كمالا بوضع في ملكه السامع ان كان ومنفعة كعتق او جمل او انسان عدا وحر ولو الزوج نفسه للاصل المعترف  
 المستفيض في هذا الصلح بما تراضا عليه وان لم يثبت ثمنها ذلك بالنسبة الى الكثرة والقلية في جميع الكائنات ثمنها عن المهر ما هو في حال اراضي عليه  
 الناس صحى زارة عن بيع المهر اكل حتى يتراض عليه لنا سرق او كثر وبيع فصيل عنه ايضا الصلح ما تراض عليه الناس من قبل او كثر فهو  
 الصداق وفي البيع الاخر عن بيع المهر فاعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس اذ ثمنه عشرة اوقية وثنى اجتماعهم درهم مضاعفا الى العشر  
 ارجعهم اجالت امرنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا رجل فقال يا ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجهها فقال يا ابا  
 تقى فقال لا قال فاعاد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام فام يوم احد غير الرجل ثم اعاد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المهر الثالثة الحسن من لقران شيئا  
 قال نعم قال فاعاد فاجتكم على ما تحسن من لقران فاعاد وفي اخره عدايته ثلثة عن رجل تزوج امرأته على ان يعلمها سورة من كتاب الله  
 فقال ما احب ان يجعل يجازيها على ما تعلمها السور يعطيها ثلثة اجوزان يعطيها ثلثة اجوزان فقال لا يا سيد لك وانضيت كما كانت ما كان  
 قد بان للسود لانه لا استكمال ان يبيع العقد على منفعة الحكم كالمصلحة في السور والقران والشعر والحكمة والادب كل عمل جليل على  
 احارة الرزق من معة او على عمل مخصوص قال قلت لما قد عرفت وتلك القائل الشيخ في زوجه على ما حكم عنه بالبلغ اسناد الى رواية  
 لا تخلو من صفة السباع خصوصها على فادة المنع وهي واية الدون على الرضا في الرجل يترى والمهر في شرط لا يهاجدها شهرين فقال  
 موسى على نبي الله صلى الله عليه وسلم علم ان يترى شرطه فكيف هذا ان يعلم ان يترى سبعة حتى يفي قال كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يترى  
 السور وعلى الدائم وعلى القبض من الخطبة اذ هو مع احتمال الكراهة وعدم مكافاة ما سمعت من زوجه غيرها من ذلك لغيره من ظهيرة كون  
 المنافع عدم علمها بالبقاء ان يفي فلو فرض علمه بالبيع بل مقتضاها الاصل بخلافه سون وعنه الذي قد تضمن هو جواز جعله هو  
 فضلا عن الاجماع ودلالة العبارة السابقة اللهم الا ان يقال ان محل النزاع الاصدان احارة خصوص من يسهل الاصدان جعل في ذمته كمن يترى شرطه وعلى  
 المباشرة بنفسه فان ذلك جائز عند الجميع وهو مضمون المعتم المستنبط في الحكم عليه لاجماع ومن هذا صرح بعضهم بل جعله ظاهر المتى ايضا  
 يكون النزاع في جعل الزوج المهر استحقاق الزوج لان يعلم او يعلم هو بنفسه لها اولولها امدت معينة كمن يترى شرطه او يستردا كان وجعل المنع مخرج  
 الظاهر لا يسهل الا يحصل المهر كمالا فانه من قبل العمل والفض عدم كونه في ذمته حتى يؤخذ لها من تركه وليس هو كالا حارة على ذلك في  
 اشكال فيهما مع علمه بجمع غيره او ان يفي بمقتضى قوله ولا انزل العمل عليه بغيره فان فعل فلا اشكال ان مات بعد الدخول  
 مثلا لو يعلم كان لها قيمة ذلك العمل من تركه اذ هو مضمون عليه حتى يوصلها لها وليس هو كالا حارة في لا صاخ بتلف العين المتناحر على انه  
 لو سلم يكون لها من الشئ لعدم خلو البضع عن المهر الفرض فشاخ العقد بالنسبة الى المهر نأيا ان الاصل في هذا الشئ في وطء الحلال ليس  
 كلام ما نقره من المهر في العمل في الذمة ومن اجازة النفس معنى شرط الماشرة وعلى كونه كالا حارة في حال ثمة بخلاف العقد على تعليم ان من لقران  
 او شئ من اعلمه والادب ان ذلك امر معين في قيمة مقدن ولا يجوز العقد على اجازة وهو ان يعقد الرجل على امره على ان يعمل لها اولولها اياما  
 معلومة او سبب معينة وقال في محكمه اجوزان تكون منافع المهر مثل ان يخلها شهر او على جارية ثوب على ان يخط لها شهر او كل  
 النساء وغير ذلك تعليم لقران والشعر المساح كل هذا اجوز ان يكون صداقا وانه خلاف غير ان صحا ساد وان الاحاق منه لا اجوز ان يكون  
 صداقا لانه كان يخصص موسى وفي محكمه الخلاف بعد ان ذكر ان الصدا ما تراضيا عليه ما يصلح ان يكون من المبيع واجرة قليلا كان وكثيرا او  
 استدلى على ذلك اجماع الفقهاء واجازهم قال مستلزم اجوز ان تكون منافع المهر مثل تعليم قران وشعر يباح وبنها واجبا طء او غير ذلك مما له اجرة صدا  
 والمستثنى اصحابا من جملة ذلك الاجازة وقالوا لا يجوز ان كان يخصص موسى وانه قال لا في ذمته ولا يستثنى الاجازة بل اجازها ثم حكى عن جبهه  
 واصحابه لا يجوز ان تكون منافع المهر صداقا بخلافه سواء كانت حقا او غيره ثم قال لا يملك اجماع الفقهاء واجازها وانه يسهل الساعد وسائر ذلك  
 السابق وليس متى من كلامي كنهه لثلاثة الاشارة الى الفرق بما عرفت لا يبعد ان يكون مرادها استثناء الاجازة بقرينة ذكر قضية موسى جعل الصداق  
 الاجازة نفسها على وجه يكون المصع كما كانت الاجازة في المهر على معنى تزوج المرأة فاعاد اجازة نفسها ثم اراد على عمل بحيث يكون الصداق  
 الاجازة لو بين كمال العمل به على اذ عهده الاجازة ويجعل البضع نفسه عز ذلك هو قولنا في موسى على ان يجرى ثمنه على ما كان عليه

في البيع



[illegible]



منہ

المشاهدة:

واحدا بل في خلاف بل بانسب قطع الاصل فيبقى ان لا يكتفى فيه بالشهادة التي قد عرفت في خلاف عن الاشياء بها انما كما لم يكن فيها ايمان  
لمعنيها ذلك فلا وجه للبطلان بالجهاالة في بعض الاراء اذ ان القيد في نحو ذلك غير ان يكون من قبيل المختصات الشرعية في الزكوة وانما في بعض  
والندرة الوصية ونحوها ما لا يقتضيها المعلومات وبذلك المطلق عنها انا انما نعلم ان يمكن اعتبار الوسيط في افراد كما في الزكوة مؤيدا بخبر ابن عباس عن  
بن في حرة قلت في الحسن الاول في تزوج رجل امرأة على خادم فقال لها وسط من خدمه قال قلت على بيت قال وسط من البيوت فمرسله لا يخرج  
اصحابا عنه في رجل تزوج امرأة على دار قال لها دار وسط من خدمه قال قلت على بيت قال وسط من البيوت فمرسله لا يخرج  
ثم ما ان الرجل قال يؤخذ المهر من وسط المال قلت البيوت للحادم قال وسط من الخدم قلت فلا بين اربعين دينارا والبيت نحو من ذلك في هذا  
البيت سبعين ثمانين دينارا وامانة المحكي على مضمونها الشهرة بين الاصحاب في الخلاف عوى اجماع الفرق بعد ان نسب الى دابة اصحابنا ابل قال  
ما اختلفت دايانهم ولا نوافهم في كذا فيما اذا اصدقتا بكدا في رجل تزوج امرأة على دار او على بيت او على دار او على بيت او على دار او على بيت  
نفق في موضع اخر من لها عيكة سطعنا فاعند جماعة الى ان قال ذلك اذ قال في تزوجك على دار او على بيت او على دار او على بيت او على دار او على بيت  
ابنا نهره والبراج بالعلم هو الظاهر ان ادريس بن بل هو خبره المصنف في النافع والفاضل في الارشاد لكن في جميع الاصل على هذه التثنية بل على  
صريح طاعة قال بعض الافاضل من متأخري المشايخ في الظان لا يخصص على الحادم والدار والبيت كما كان في السؤال في عتبات الاخصوصتها وان لا  
فالمحكمة والمخار والقبيل في الارز والقرط والسور والشاة والمبعر في نحو ذلك من المعنى والحلل والافلام وغيرها اولى بذلك لانه فان جهاالة لا تخالف عدد  
الزوج الباذ هو اما انصرف المطلق الى الفرع الغالب ليس هو الا الوسيط بخلاف الاعلى والادنى بل لا يكتفى في نحو الفرع الاخصصتها وما لا يكتفى في  
المصنف بل في النصوص في البيوت عدم الخصومة بما فيها كما لا يخفى على من اتمها في جامع المقاصد من طرح هذه الروايات للطعن في سندها بل  
لا يمكن ان تفتقد عدم اختصاص الوسيط في خلاف فراه بالابتاح فيه في جعله ثلثي الشهادتين وغيره واضح الضعف في مع ان ابن عباس  
سندها وارساله مقبول عند اصحابنا في غير ما عرفت من الشهرة فيحصل ذلك في اجماع وظاهره واخلافه في ايراد الوسيط بعد ان اخرج  
بأن في منها كالايجها في مقابلة النص في الوسيط كالمطلق في النسب اليها نحو اجرة ثمة في الزكوة وان ابيت عن اجرة بكان في البحر الاجرة بذكر  
في نحو المطلق نحو الوصية والندرة في غير سبيل الزوج كان الخصم فيها سبيل الوارث واخلافه في افراد بعد ان كان المهر ليس من الاعراض في غير  
فيها العلم بقرينة الاكفاء بالشهادة والقبضه والشئ من الزبيد ونحوه وما يحسن من القرآن والسورة والدار والحائض والبيت مع اطلاق تلك النصوص  
المعتبرة في تحديد ما يترضي ان عليه عدم كونه كما في العقد لذلك لا يبطل بطلان غير قراح وحديث الفرع مع انه من طرق العامة انما هو الذي عرفت  
الفرع او ما كان كالبيع في اعتبار المعلومات التي لا تكفي فيها الشهادة كالاجرة في الاجارة في فسخ جعل المهر مشاؤوه وتعيين على الزوج فلما  
يتم على ابن عباس في منصوص المقام اعتبار المعلومات فيه وانما ورد ذلك المتعة التي اكتفوا فيها بالشهادة ايضا يمكن الفرق بينهما بكونه  
في عقدها بخلاف تلك الدائم والحاصل ان ما ذكر من الاكفاء بالشهادة بعد كونه معاوضة واعتبار حكم من البيع في غير الشهادة لا يمنع  
في العقد يعتبر فيه ما يعتبر في عوض المعاوضة حتى انه صرح في جامع المقاصد باعتبار اوصاف اربعة عند اخصوص الحادم والدار والبيت بناء على العلم  
بذلك النصوص في وجهه ايضا بناء على طرحها لا يمت الا ان يكون جاعدا والله العالم بحقيقة الحال فكيف كان فلا خلاف لاجده كما اعترف به بعضهم انه  
يجوز ان يتزوج امرأتين او اكثر بعد واحد صريح بعض ظاهر من عدم الفرق في ذلك بين اتحاد الزوج ونقده كما لو قال مثالا تزوجت فاطمة ثانيا  
وهذا بذكر حال كلهما قد قبلت المدة باعطاء العقد اتحادا بجماله وقبوله واحدها فاعده يكون بعدا بجماله وقبوله وعلى ذلك يمكن اجماع البيع  
النكاح وغيرها من العقود بعدد احد فضلا عن جمع المقتطع والدائم بان يقول بعثك العبد واجر لك الدار وزوجك فكم بكذا فيقول الرجل مثله  
قبلت كل ذلك لا طلاق الا لا بد من دعوى من الامم بالوفاء بالعقد وغيره فوعود على ذلك جواز ذكر عوض احد المخرج فيك معلومات في هذا العقد لاجل  
القبض فصح من الامم ان ابن ابي شي واحد بل يصح جعله عوضا للنكاح والبيع والاجارة وذلك لان القبض من اشتراط المعلومات خصوصا  
في ذلك العقد هو حاصل ان جعل القبض نحو ما سمعته كتاب البيع من جواز بيع الما لئلا يكون من متحد متعدد فيتم احد قبض على ما  
يخص كل واحد بحسب قيمته نعم لو فرض نقده العقد بعد ايجابه بقوله وجع معلومات عوضه ولا يكفي القسط فلا يجوز مثالا تزوجت فاطمة ثانيا  
وزوجت هنداً بكونها ثانيا فقال كل منهما قلصت عرفت في العقد فيك معلومات عوضه النسبة العقد مع احتمال الكفاء بالمعلومات  
في هذه المقابلة وان نقده العقد لعدم دليل على اعتبار الايراد من ذلك كما لو قال بعث الدار يد بعث العبد وجر دابة فقال كل منهما قبلت فاشغل  
ذمة كل منهما بما يحصل المبيع من القسط وهذا لو كان المجهول ما عرفت في العقد وجود البعث احكاما للجنس واحد الزوجين فيرون اتحاد العقد كما ينشأ  
تبعثه الفسخ الطاري عليه كما لو باع شيئا كان احدهما مبيعاً والآخر زوجة ونكاح الامم في الصحيحين من عدم عيب مع تراخي الزوجين بعد  
ارادتهما الفسخ بل يمتح مع نظم العقود المتحد يقولون احدهما نكاح منها وعبرها بجماله في البيع مثلا يكون لغرض اتحاد العقد الذي لا يقتضي النسبة  
ذلك لو سلم مكان التزوي بعد العقد هذا الفرض فوض بعد الزوجة فلا يخصص عن الحكم باتحاده مع نقده الزوجة واتحاد الزوج فان لا يخصص القول  
كل ومقتضاها نكاح الصحيح في المعية في ما دل على عدم رد المهر في غير العتبات كما قد عرفت في نظم العقود بعد ايجابها واتحاد  
فولها عوضها في نكاحها اختلاص اي عقد مع فرض وجهها لانه سيج تحت او فوا بالعقد في كل حال بان حكم كل عقد على مقتضاه وشكل  
في نكاح فسخ البيع والعكس من ذلك ونحوه قد يشك في اصل تعلق عقد النكاح الواحد بالمعتد وان لم يصر في خلاف بينهم بل قد يفرق بينه وبين

تزوجت فاطمة ثانيا  
وتزوجت هنداً ثانيا  
فقال كل منهما قبلت







# كتاب النكاح

لعلها اشكال من ان كانت كالتكليف لو اذعن من وقتها لوجب عليه وهو الوجه الثاني فلان نكاح الغد على المهر لا يشترط العلة وعن طريقتين  
وعن القاضي لا يشترط ان لا يصح صدق منفعة شئ بعينه وهو لا يقدر عليها كاصدا منفعة عبداً. اكد الفرق طاهر ان منفعة الغير ليست في الذمة  
فعمد لو تعدى لغيره لولا ان يعلم بانفسه غيره بل في هذا وقت من غيره كان عليه جرحه مثل ذلك التعلم لا بهائنه المهر جرح بعد ربه بل طاهر الاصل  
عدم الفرق في ذلك بل ان يكون قد اشترط تعليمها بمصنفه فله ما يمنع من ذلك غيره بل لا فرق بين ان يكون منع من محضه وقد رثت وغيره اكل  
ذلك لا بد وجوب المهر وكونه مضموناً على الزوج حتى يوصله الى الزوجة بالمثل والقيمة وليس لامهارة من قبل عقد الاحراز الذي يفسخ بغيره المهر المشترط  
وبعد وقوع العمل من الاجرة المشترط عليه لباشرته للادلة الدالة على ذلك بخلاف ماها وان عقد النكاح المذكور في المهر لا يفسخ به ولا قطعاً  
عرفه من عدم كون المهر ركناً في المهر ليس هو عقد ساقطاً ما هو واجب بعد النكاح ومضمون على الزوج ضمناً بدفعه في وقت النكاح والقيمة  
في الفرع جرحه مثل العمل المنعدي فقيمة كما هو واضح في جماع المقاصد كفا للتمام من احوال الجواب به المثل اصح لضعفه نعم قد يشكك في وجوب  
بها لو سلمت بغضها مع بذل الزوج التعليم واستاداً لنفسه ليهابترك التعلم وكذا لو امهها منفعة عن محضه مدق قد بد لها لهما لم ينقضها  
والظاهر سقوط مهرها في الثاني اما الاول فله معنى ما في القواعد اطلاقاً عن غيرها ولعل وجه ما عرفت لكنه يحتمل ان الثاني على كل حال يهد  
بغيره تعليم غيرها الحمية الظاهر عدمه مع فرض عدم توفقه على ما يحرم من نظر المولى في صفة من رتبته والقيمة كما هي منفعة محله والله العالم  
ولو اصدقه طاهر فانما هو على ان يخل من امان آخر فلا خلاف في صحة العقد بل في جماع المقاصد غيره هو كقولنا واحد اما الكلام في المهر قبل والفاصل  
التي في الحق عن بسقوطه وخلافه كان لها قيمة المهر عند استحالة انما اقول في ابيه عند العقد ولا يهاجم على صحة ما عرفت من دفع تعليمه لغيره  
بطلان المعاضة عليه بصل الى القيمة وفيه ان المهر غير مضمون صلا ولا وقع عليه التراضي فكيف ينقل القيمة في عسارها فزع صحة العقد على العبر بل هو  
غير العقد على المهر عليه به الذي قد عرفت البحث فيه ايضاً فانها قد تراضوا على العبر فلا يمنع الانتقال الى القيمة بعد العقد العبر بل اذا عرفت عن المهر  
ولو قبل كان لها مثل المهر لان حسابها هو الحق في المهر لا في الفاضل في لفت لانها لم تعد على المهر هذا العقد وطاهر جرحاً اذا طهر جرحاً  
لزم مثله اذ هو مثلي في فله مثله الذي هو اقرب لاشياء المهر ولا للعقد عليه حل محض هذا الصلح. القيمة لا يختص بفصل المهر بل انما  
ما عرفت المهر الذي بطلان كونه حلاً في محل الكلي مظهر اذ هو مستلزم للحرف في الرضا به مستلزم للرضا به اذ ان الحرف في عدم صلاحية المهر  
الكلي الذي هو احد الامرين الذي في التراضي بها وبه ان المهر في حق العقد على خصوص ما في النظر لا على جرحها القادر للعقد عليه في  
المقترن بالمتخصص الموجود وهذا يمنع نقائه او ان ينفع المتخصص والحكم بوجوده هو الكلي في ضمن شخص لا يرفع عليه التراضي به في كونه  
احكاماً لها لربها عليه كونه اقرب للعقد عليه لا يستلزم وجوبه لان المهر الذي يجب بالعقد هو ما تراضوا عليه ولا بد من التراضي به احد المتلبن  
التراضي على الآخر وما لك من الحرف في الذي في حق عليه التراضي ان لربها ومعه من انما الكلي الا ان لا ملها واربس وجوب مهر المثل وفيه المهر ومثل  
الحل كان عبارة المثل اقرب لثلاثة لان العقد على الحرف في المعين افضى ثلثة استبان ذلك المعين بالمطابقة واداره الحل الكلي لا التزام وكون المهر واحداً  
بذلك قبل التوبة من استحقاقه اذ لو طلق كان لها نصفه اذ ان احد المتلبن فادان احد المتلبن وهو الاول يجب البصيرة فيقاء الاحكام  
لا يفسد المسوؤ بالمعصية وعمواد المهر كمنه في قاتومها استطاعتها اذ اوجدت في ضمن وجوب مهر المثل لا في الاصل والدول عد القائلين واما  
وجوبها في حقها المهر قد عرفت سادسها بل لا يشبه في ان الرضا بالحل المعين في المظهر يستلزم اذ لا يكون المهر خلافاً والقيمة في حقها  
عزاً في الكلام ما على طولها لا يحصل له ولا يطبق على شئ من القواعد الشرعية بل هي من انما فيها فلا بد ان لا حسن من ذلك هو المثل وفاقاً للقول  
في كونه لعدم الرضا بالكل في ضمن الشخص المعين المهر في صلاته غير جرح المالة به رجوع الامر الى كونه لم يسل لها في المهر المثل واشكاله في  
ما من مهر المثل ما كان اذا عرفت فيه التحا كبر الما يكون مقصود الزوج اصله افاضاً كبيراً لا يكون مقصود الزوج ولا مهرها رتبة في المهر  
المهر ارضى عليه الروحان ولا يرد مثله في وجوب مثل المهر لان ذلك اقرب الى ما تراضوا عليه بل ما لم يخالف ما تراضوا عليه لا يفسد الاصلها  
في المقصود ولا في المالة بل هو عند حصول هذا العارض واضح الفاضل من عدم قصد الرضا في وجوب مهر المثل الثالث في التراضي به تعليمها  
الا تربية لا رجاها في اجاب غير المذكور في العقد الكلي التي في ضمن الحرف في دفعه من نوع القصد الرضا عليه في المهر لا يفسد الاصلها  
واضح لا يحتاج الى بيان ولذا الكلام في المهر في جماع المقاصد جرحاً او مستحقاً بل الرجوع في مثله الى مهر المثل اقرب من الاول ولا سيما المهر في  
عوضه لا قيمة ودرع قيمته بعد تسليمه لم يقع عليها العقد هذا في ذلك بعد ما سمعت هذا كله في المثل في القيمي كما في العقد واطهر جرحاً لا سيما  
في قيمة تعليمها مقام المثل في المثل وليس هذا كقول الثالث لان ذلك بعينه قيمة العبر لا في وصف الواقع الذي يقع صحته عليه بواسطة هذا العبر  
العبر باعتبار الوصف المقصود لها وعلى هذا ينسقط القول الثالث في القيمي لا في المهر لا في قيمة المهر لو طهر مستحقاً كان غداً قيمة حار با على القول به في  
هذا فالقول بالمثل متعدي في القيمي في الواقع في المهر ليس به الا القول بقيمة العبر اذ هو المثل طاهر لا يشبه الحكم في مسألة المهر بعد جرحاً  
على طاهر لا يحتاج الى بفتح قلت هو من انما على وجوب مهر المثل في المهر سواء كان متانياً او قيمياً اما على القواعد لاحسن من ذلك في القيمة  
لو عرض المهر اذ لم تدان ساء على ما سمعته مني بوجه لقول الثالث جرحاً وجوب مهرها ما تراضوا عليه في المهر لا يفسد الاصلها  
كاصلها والله العالم في شئ وهو ان يظهر العمل في القواعد الفرق بين ما لو طهر جرحاً او جرحاً مستحقاً في المهر لا يفسد الاصلها في المهر  
بالمثل والقيمة واحتمل مهر المثل احتمالاً لا لغيره ليعبر به في ارضاء ما سمعت مهر المثل طاهر لا يفسد الاصلها في المهر لا يفسد الاصلها

في بعض  
الاصناف

منها

وغيره

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

بعد صحت العقد كما هو واضح وعلى كمال حال فلو اظهرها عبد بن منقلا فان احدى ما حرم المخصص الصدقات في الآخر كما عندنا في حيف لا نهما لرضيه بل يبيع  
هنا بقا حصة الحرم بجميع السمي اذا قوام من مهر المثل بناء على المختار اذ هو مقتضى الجمع بين الأدلة وكون المذكور في العقد قائما مقام مهر المثل يعني انه  
لولا له وجب هو بالدخول فان فات اجمع ثبت تمامه وان فات بعضه ثبت بغيره بقدر العاقبة على النسبة هذا كله على المختار والافتناء على وجوب  
دفع القيمة في دفع قيمة العاقبة كما هو واضح في محكي الخبر هل لها المطالبة بقيمتها او دفع الاثر اشكال فكل اشكال عندنا بناء على عدم العاقبة  
ببعض الصفقة عندنا ولا دليل على الخيار في محكي الخبر عن الشافعية هنا اقول بناء على الخلاف في تفرقة الصفقة فان بطلانها فلهما المثل  
فيتمها على القولين ان كانت فانما ان يلزمها الرضا بالباقي خاصة وليس عليها ذلك بل لها المطالبة بقيمة الاخر او ما يخص من مهر المثل قد عرفت  
المتخير الاخير اللهم الا ان يثبت بها اختيارا في المهر بهذا النقص فنعنيه وترجع الى مهر المثل بل لعل المتخير ما سنعنه من حيفه من الرضا خاصة والفتن  
الرجوع الى مهر المثل والله العالم واذا تزوجها بغير مهر سزاو باخر جهرا كان لها الاول عندنا سواء كان هو الرضا والناصر بخلاف الاشكال اذا كان  
قد وقع العقد معها بغير مهر سزاو كون لثلاث لغوا فلا يبعد شأنهم عن بعض العانة الخلاف في ذلك لهم فيه تزييلان مختلفة لا سيطر على الا  
والضوابط الثلاثة وان كان المراد بذلك الاتفاق على ذكر القدر في ظاهره وعلى الاكتفاء باللفظ باطنا في عقد واحد بان يتواطأ على ائدة الاتفاق  
الاثنين في سائر ما بينهما من ان اللغات هل هي بوقفية او اصطلاحية وعلى ان الاصطلاح الخاص يؤثر في الاصطلاح العام ويعبر  
ام لا فعلى الاول يفتقر المهر لان الاتفاق بغيره موقوف ولا لغيره غير مقصود ولم يرفع عبارة هذا الباب بها وبالمثل على الثاني يحمل الصحيح  
ويكون المهر الالف لاصطلاحها عليه كون الاتفاق بوقوع العقد عليه بانفاها والوضع العام لا يغير وهذا الاحتمال يجري ايضا على الاول قطع  
بوقوع ما يستلظنه ولا يلتفت الى ما انفكا عليه من الاحتجاج بان العقد يقع صحيحا سزاو كان وعلايته بغيره نظر بعلم ما قورناه الى ان قال هذه الصور لا يغير  
ها من صحتها غير النسخ وكان الحق في البحث من الاولى مدركها وخفاء حكمها فكل عدم تعرض الاصطلاح لوضوحها ضرورة اعتبارها لا لافاضتها  
على ائدة اللاصطلاح مدلولها منع فرض العلم بعدم ائدتها المعنى من اللفظ لا لغيرها بغيره ولا مدخلية بوقفية اللغات اصطلاحية في ذلك  
مع تسليم الاول انما يكون ذلك على سبيل الغلط في اللفظ منه لا لا بغيره بما ساد صيغة النكاح من مهر غير الجريان على القائلين لغيره ولعل ذلك انما  
الساوق وجر دأزه في جعل السردا واقول كثر منه فقال هو الذي سزاو كان عليه النكاح وما في كشف اللثام من ان لصواب حمله على ان يعقد سزاو  
وارادة ذلك من قوله كان عليه النكاح من ان لظاهرة اوصرح بحكم ان ما بينهم من انه لا بعد القول بفسادها لخلو العقد عن ائدة خلوه لفظه عند  
التاخير اصح الصفة بغيره خلوه العقد بوقا على المتعاقدين على ائدته من اللفظ وان كان لا يبعد لغة لاحقة ولا يجوز اواضع منه فادامنا  
منط الذي حكمه مثله في كشف اللثام عن المهر من كون الاول المذكور في العلية لانه الذي وقع عليه العقد لا يبعد في اللفظ على موضوعاتها  
باصطلاح خاص بل ينسب صروفه لانه لا يوجب لغيرها بما لم يرد به ولم يرد اصابه وليس في احد اعمالا كان بينهما في السر وهو مخالف للمفروض كان عقد  
تعرض اصحاب هذه الصور لوضوحها وان فالتة لك ما سمعت لكن تدعوت وضوح الادوية انهم قد تصور صوت اولي النظر منها وهي ما توطأ في  
السر مثلا على شيء خاص اظهر في العلية غير مدين ذكره في العقد فاصدق معناه لانها قد توطأ على عدم الالتزام به ولم يرد به ما توطأ على  
في السر على وجه يكون كالاستعجال منه ضرورة اشكال ما نرى ايضا عليه من عدم ذكره في العقد بلواستعجالا على الاشكال في التزام ما وقع بالعلانية  
فرض عدم ضمانها معا لى عدم ايراد الالتزام به بالعقدان ذكره فيه فاصدق معناه لكه صور مع احتماله خلا بما وقع فيه انه يقصد الالتزام به  
لكون العقد ملزم فاسرعها غير موقوف على العقدان كان لا يوجب الاول كما ان لا قوى كون مثل هذا العقد ملزم بذكر مهر من فلا يلزم بما في السر لعل  
الا ائدة ائدته صوابا عليه على وجه يضمنه بقرينة بينهما فاقترن جديا والله العالم والمهر مضمون على الزوج حتى يملكه الى الزوجة عيا كان ودينا  
او منقعه او عمل بالاحلاف ولا اشكال بل لعل الاجماع بقرينة عليه مضاف الى اصول المذهب قواعد في الجملة انما الكلام في انه هل مضمون معاينة  
لقوله تعالى وتوفى الجور من اطلاق اسم الثمن عليه التعير بلفظ المعاوضة في بخور وتحتك بكذا وجوز التمكن بلفظ القبض رده بالبيع سنعرف في نحو  
ذلك ارضان بذكر العارية المضمونة والمفوض بالسود نحوها التسمية بخلة وحلول العقد عنه وعدم انعاقه بملته وعدم سقوطه بامتناعه من التمكن الى التو  
وعقد ذلك يعرف عندنا الثاني بل لاجل الاول ولا احد من اصحابنا وانما هو لبعض العامة اذ لو كان ضمان معاوضة لا يقتضي تبعض العقد  
ضرورة عدم انعاقه بملته الذي هو ليس باولى من عدمه من اول الامر انما يفتن بالنسبة الخاصة وهو تبعض العقد من غير دليل شرعي فليس هو  
ضمان معاوضة ولذا قال الشيخ في المحكي من مدح بعد ان حكم على العامة الخلاف الذي يقتضيه هذا في كل مهر معين اذ ائدته فانه يجب قيمته ولا يجب  
المثل وانما المهر اذا كان فاسدا فانه يوجب مهر المثل بلا شك ما سنعنه من الفاضل من وجوب مهر المثل فيما لو بان خمر او نحوها هو اذ بان فاسدا  
لما اذا كان صحيحا ثم تلف البحث السابق في الصحة ولو باعيا واداه القيمة والمثل في الفاء وقد عرفت ان لا قوى الاخر جرح في الفرض لو تلف قبل  
تسلمه بفعل المورث وري وكان لا خلاف منها كالبعض ان تلفه بفعل اخو تجرت بين الرجوع على الاجنبي والزوج وان كان لورثت على الزوج يبيع  
هو بى على الاجنبي وان تلف بفعل الزوج او بغيره احد كان ضامنا له بمثله ان كان مثليا وبقيته ان كان قيميا ان كان قيميا لا قوى اعتبار قيمته وقت  
تلفه وان طال به بغيره فعلا لعدركا في نظره على قول مشهور ولنا لانه وقت لانقال لهما واما القول بضمان على القيمة من حين العقد من التلف  
او من حين المطالبة بانه كانت اليه قد عرفت فساد موقظا المسئلة في حالها نعم لو كان نصفا القيمة بقصا في العين ولو العمدى لئلا يورث  
في احوال ضمان ذلك الفاسد قوة كما ذكرناه في محله وبان في اثناء التمسك الغضبه تمة هذا في لك ان القول بالقيمة يوم التلف ليس هو المثل وان كان

بمنه  
في الفتن  
سنة  
في الفتن  
سنة  
في الفتن  
سنة

في الفتن  
سنة  
في الفتن  
سنة

# كتاب النكاح

هو المصوب بالمشترط في النكاح في الغيب قبل المص عن الأكثر ضمان المعصية بغير يوم الغيب يوم النكاح فاسبيل القول هنا ضمان بغير يوم العقد كقول  
قائل به هنا معلوما وكيف كان فاعبار يوم النكاح ليس هو القول المشترط بل قول عند المصانعة على نصه على القول بوزن بوقف غير وخص  
ولما المراد ما ذكرناه سابقا من حكم ضمان البقرة والمثل لا يثبت في النكاح بل في البيع لا شك في ذلك لا اشكال عندنا في ان  
المصنف لتوقفه وما القول بالضمان يوم النكاح فهو من تركه انما هو قول في النكاح فظاهر كقول في محله ولو وجدته بغيرها سابقا  
لهارقه بالعقب الرجوع الى بغيره على ضمان البقرة لها امساكه بالارشاد لان العقد انما يقع على التسليم فاذا لم يجد كذا أخذت عوضا لها من  
الارشاد كذا ذكرنا بالاخر لا يثبت فيه لكن قد يشك في ذلك لا يفسد به فخرج العقد بالنسبة اليه وهو تبعض عما جاز الى الدليل ثانيا ان مقتضى  
الرجوع الى مهر النكاح ان بعد ذلك يكون العقد خاليا عن المهر الرجوع الى القيمة انما هو في الواجب للعقد التمسك به في الرجوع بل يشك في  
الارشاد وان ثبت البيع بدليل خاص مضافا الى ان رجوعه من المهر مقابل الجزء الفائت من البيع فالجزم لا يخطئ هنا بالنسبة لمهر النكاح فاعلم  
سابقا بانها لو مهرها بعد من كان حرة احدى ما وبالحيلة اثبات هذا الحكم الذي هو الخبر بين الرزق واخذ الفدية وبسلك امساك واخذ الارشاد  
دليل على شكل لعدم وفاء العواصم بالهبة لان يكون اجمالا هو في حقه عند هذا كله في الغيب بل العقد انما لو طاب بعد العقد بل القائل  
الشيخ في محكي الخلاف وموضع من وطا والقاض في محكي المذهب كاتبة بالخيار ايضا في اخذ مع الارشاد كونه مضطرا عليه ضمان يدا واخذ القيمة بعد  
لان العقد يقع عليه بل ما اذا الغيب كان لرزقه ولو قبل ليس لها القيمة لاصالة لزوم ملكها له وانما لها عنه وارثه لكونه مضطرا ضمانا يدان كذا حسنا  
بل في العواصم لا انقوب هو كل وكيف كان فلما ان تمت قبل الدخول بهما من تسليم بغيرها حق تبعض بهما اتفاقا كما في كشف اللثام وغيره لان النكاح  
مع الاصدان معاوضة بالنسبة الى ذلك لا تحادهم ما في الكيفية المتضمنة لكل من المتعاضدين الامتناع من التسليم حق قبض العوض فجزى رزقه  
عن سماعه سئل عن رجل تزوج جارية او ممتعة جعلت في حل من صداقها يجوز ان يدخلها بثلث بعثها شاقا لغيره اذا جعلت في حل بعد  
قبضه منه وللرجوع العوض والظلم عليها ان لم يكن لها الامتناع لان للبضع عوضا بالاجماع كان النكاح معاوضة او لا لا سفاضة الاختلاف  
ما بعثها الزوج فتمت من المعنوية استحسانا هذا ولكن في محكي الحدايق بقا الهبة الموانع ليس اذ ذلك لا دليل على كونها مخاطبة باء ما عليه  
عصم الاخر اطلع وفيه ما لا يخفى من انقضاء المعاوضة ما عرفت قد يتكاد ذلك هنا بالنسبة الى الزوج فيها وامتناعا جعلا من التسليم حق قبضه وان لا دليل  
في ذلك وكشف اللثام ابداع المهر من ثقتان به فاذا وطئها قبضته لان لو طئ النكاح هو القبول البضع لا يدخل تحت اليد وان كانت الزوجة امة لان ذلك  
الزوجة لعزها المالا استمتاع ولهذا لا يجب عليه عوض البضع بالقبض لما ربطت له به مع ان الوضع في يد العدل حكمه على الزوج لا دليل على وجوب  
بناء على ثبوت الحق لكل منهما بمقتضى المعاوضة وان وجهه انك تارة طريق جمع بين الحقين وعليه لا يخصص الامر في ذلك في الطرق متقدمة قد يشك في  
القناوى كالعبرة بنحوها باستحقاق المهر في النكاح لا يخصص مع اعتبار ذلك النكاح والنصوص الدالة على عدم الدخول بها حق يقدم لها وط  
شوا وما سمعت سابقا في نكاح المتعة الذي يثبت به وبالمقام بالنسبة الى ذلك على الظاهر بل هو لما نورد في النكاح من هنا احتمل في النكاح  
وكشف اللثام انه يجب الزوج على التسليم لان فاشا المال يستدرك دون البضع والايقاف الى ان يبادر احدهما بالتسليم فيجوز الاخر وان رد الاخر في  
بانه قد يؤدي الى بقاء النكاح بعد بقاء احدى ما ولا بد من بضع بطريق شرعي حرمه بانه وهو كذا ما الاحتمال الاول فهو محتمل وان لم يكن فيه جميع  
الحق لعدم حق الرجوع في النكاح على ما عرفت لا استحقاقا لخصاص النكاح بذلك الذي هو ليس معاوضة حقيقة وبكيفية متابعها في طر فبعد  
وعلى كذا حال ذلك لها سواء كان الزوج موسرا او معسرا ضرر ان عشا وان سقط حق المطالبة بغيره بالادلة الشرعية لكنه لا يرفع حقها المتعاضدا  
من المعاوضة فاعين بغيره ليس من من لا متاع للمتع من الطمان واضع الضعفاء اما ناع المطالبة لا يوجب تسليم العوض قبل العوض وانما  
يختلف الحال بالاشارة به بالآثار واستحقاق القضا وان لم تسلّم فيها اريد ذلك التمكن بشرط تسليم المهر لان المانع يحق في التسليم فلما  
مع اعساره فلا يتم عليه بالتأخير وفي استحقاقها النفقة وحجهان من انقضاء التمكن اذ هو موقوف بامر متع عادة وهو الذي جزم به الشهيد بما حكم  
من شرح الاشارة الى المانع يحق كالوسر لا شتر كما في بان التمكن بشرط تسليم المهر وامتناع التسليم عادة لا يدخل تحت الفرض مع جواز الاجتماع بالآثار  
ونحو هذا حتى كما عرفت من المسالك في بابها لانه لا فرق مع عدم الدخول بين كونها قد مكنت منه فلم يقع وسد فلها العود الى الامتناع بعد  
الى ان قبض المهر بعوده تحرك الى ما قبله لما نذكر ان القضا لا يمتنع في النكاح ذلك لو طئ ثلث قد بان ذلك منها استعاطا حقا وليس الا بدليل  
الحكم على الوطئ من ذلك يعرف حال فيما لو كان عليه كل مؤنه لا فانه ليس بها الامتناع قطع البتة حقه عليها حال اذ ان ما منع وحل المهر لم يكن  
ها الامتناع بغيره فاعلم ان اكثر الاستدلال وجوب التسليم عليها قبل الحلول فيستحب فيهما اعتدالة ايضا على ان لا يفتقر تسليم احد العوضين على  
تسليم الاخر فينبه المعاوضة على سقوط حق الامتناع بالنسبة اليها لكن يجمع ذلك فيلحق جواز الامتناع لها بل بما حكم من طلاق النكاح بالمساواة  
بعد الحلول للحال لان الاصل في المتعاضدين جواز الامتناع من التسليم قبل التسليم وانما يختلف المانع من اجل احدى ما دون الاخر فالزمان قبل الحلول  
من الامتناع فاذا حل دفع المانع وفيه ان الاصل انما هو استحقاق التسليم بالتسليم واستحقاق كل منهما على الآخر التسليم لا الامتناع واجه قد عرفت فيضا  
المعاملة عدم الامتناع ولو كان بعض المهر لا بد بعضه مؤجلا فلما كان احدى حكمه فلهما ان تمتع حتى يقضى الحال والمؤجل وان قل كما عرفت  
والتأخير بغيره فحاشا ان هذا هو الذي لا امتناع بعد الحل قبل القائل المذهب بما حكم من مقتضى الشيخ بما حكم من مقتضى نعمها ذلك  
احدا العوضين هو متعاضد البضع فتجدد لا يمكن قبض جملة والمهر يلازم الجميع فبالتسليم مئة لم يحصل الاقباض فجاز الامتناع وهو العسر والخير

في كتاب  
الزواج

الاشية

لزم

والظلم دليل وهو مع كونه من قبل المثل بل عن السائر الاجماع عليه اشهر اصول المذهب قواعد لان الاستمتاع حق بالمرء بالقد يخرج من الاستمتاع قبل  
 القبض بالاجماع فيبقى الباقي على أصله ولا سمعة من سقوط حجبها برضاها ولا دليل على عوده بل في ذلك في معناه ما لو سلم الولي من لست بكاملة ولم  
 يقبض الصداق فبطل بها الاستثناء بعد الكمال حتى يقبض بها والى بعد الجواز لان تسليم الولي شرعي لا ان يمنع من جواز تسليمها قبل قبض المهر  
 كغيره من المعاوضات فتدعى المكره في الحكم وهو كما ترى على انه قد كفي في ذلك في مقدمته في المسئلة انه هل بشرط في القبض فوجه طوعا ام بغيره  
 مظهر وجها من حصول الفرض استغال الصمان به كذا نقض ومن يحرم القبض ولا اذن فلا يترتب عليه الاثر الصحيح الحق ان بعض احكام القبض  
 متحققة كاستقرار المهر بالوطي كرها وبعضه غير متحقق قطعا كالنفقة وبقي المرتد موضع النزاع حيث يدخلها اكرها هل لها الامتناع بعده من  
 الاقتباس حتى يقبض المهر ام لا تلك لا وجه للتردد هنا فدون عدم دليل على سقوط حق الامتناع بالوطي حتى ان يصدق مع الاكراه وانما هو حق فقصه  
 للمعاوضه التي لا يترتب امتضاها من حال لا خيار والاكراه بخلاف استقرار المهر الذي كان الحق عليه فلا بد ان كراهها الى ان اذنت الاستقرار  
 والله العالم ولو لم يكن المهر مهيبة للاستمتاع بان كانت مريضه او مجنونه لم يلزم تسليم الصداق بناء على اشتراط وجوبه عليه بالنفاض من الجانبين  
 قد يشك في ذلك بالوكان قد عقد مائة مائة للاستمتاع ضرورت انه هو الذي قد اقدم على فبطل حجبها ودونها ما ذكر في في الصغير التي لا تصلح  
 الطمع ادا طلب الولي المهر فانه وان قال في ذلك فبطل من الجانبين من النفاض من الجانبين لعدم امكان الاستمتاع وهو خير الضيق ط ومرة ان الصداق  
 حق ثابت وقد طلبه المستحق فوجب دفعه اليه عدم قبض مقابل من العوض قد اقدم الزوج عليه حيث عقد ذلك وجب عليه نفسه المالة الحال كالعكس لو كان  
 المهر مؤجلا لكن لا يربط ان الاخير هو الاقوى كما اعترف هو به وبالفصل في عدل الحكم عن طوا الكافي من العدم لتعدد النفاض محل الاستكمال  
 في الصغير ما لو لم يصلح للاستمتاع مطلقا او لصلح الفرض الوطى فبطل بها الزوج لذلك ففي وجوب جابته وجها من تحقق الزوجية القبض يجوز الاستمتاع فلا  
 يقطع بعضه تعدد بعضه يجب التسليم للعكس ومن ان العقد الذي في الاستمتاع الوطى والباقي تابع فاذا تعدد المتزوج استغنى التابع وامسكها الغير ثم  
 خصنا الزوج ليس لها اداها حق الاقارب لانه لا يؤمر ان يخل بها ان ياتيها فضرر وعلى هذا فلو بدلك له لوجب عليه القول ان هذا الاستمتاع  
 ولم يخص منها ولو وجب لزمه نفقة الخصان والرتبة في ذلك وهذا اقوى هو خيرة ط ذلك هو الحكم عن النجاشي لكن قد يحمل وجوب التسليم ان طلبها  
 لا يمكن الاستمتاع بغير الوطى كالحائض خصوصاً الكبر والريضة نعم قد يعوق المنع اذ لا يؤمر من الموافقة ولو كانا صغيرين وطلب الولي المهر من الولي  
 فالوجهان في الكبير مع الصغير بل في عدم الوجوب لو قيل به ثم قد عرفت هناك ان الاقوى الوجوب بالتحريم ذلك هنا ايضا ولو انعكس كانت كبيرة  
 الزوج صغيرا الوجهان اية وعقبة اخبار عدم وجوب تسليم المهر في الجمع كما لا يخفى النفقة بخلاف الاستمتاع غير ممكن وفيه اية في النفقة لا في المهر هذا  
 وفي القواعد لو منع الزوجية مع قبولها للاستمتاع من العكس لا للتسليم بل لتسليم المهر بها ففي وجوب التسليم لشك في ذلك لا عرف في هذا الاشكال  
 البناء على انشاء المعاوضة النفاض المفروض استغناء في المقام وتسلم المهر بما يجلي المنفعة من التسليم فانه الامتناع المشرع فاذا اضعف لغيره  
 لم يتبدل فيه ما فمما لم يتحقق عليه المهر وصدر الامتناع من التسليم وان لم يكن لاجل التسليم لا بوجوب تسليم المهر عليه كما هو واضح ولودفع الصداق فامتنعت  
 التمكن اجرت عليه ان لم يكن لها عذر لوجود المقتضى لوجوبه واستغناء المعارض في القواعد ليس الاسترداد ولعله لا نهى عنها فهو كالدائن الموقوف اذا  
 تبرع للمدين بتفجيل اذ لا يملك تدبيره بناء على ما سمعته من ان وجوب تسليم المهر على الزوج اذ لا الاسترداد فانه يدفعه وغاير على تسليمه العوض  
 فاذا اضعف من التمكن استمر بها وفيه اية ان تسلم الصداق قبل ان يملكها مدة استعدادهما بالنظف لا الاستعداد اذ لا الشرع للحد يد وعبر بها  
 عن طمحي العادة به ولا نهى ما يغير عنها ان لم تستعد له وجبا عنهم من النجاشي ط في الادل والادوية امهلو ان غنط الشعة وتعد المغيبة واما الغير  
 به يوم وهو من ثلثة كما هو ط فاعل المراد به التمثل وان لغيره زمان تستعد فيه وعبر على عدم امهالها اكثر من ثلثة ايام اذا استتمت لثلاثة  
 تسع ايام حالها فذلك لا يخفى عليك في اصل الحكم الوجوب في عدم صلاحية مثل ذلك دليل او دعوى ان بناء استحقاق تسليمه على ذلك لا يخفى  
 المنع لما فانه حاج مادل على تسلط الزوج على الزوجية كتابا وسنة ولعله لذلك كان الحكم عن النجاشي ط فبطل عدم وجوب المهر في الفصل السابع من المع  
 ولا يربط عدم وجوب مهالها لاجل شبهة الجهاز ولا لاجل البعض مكان الاستمتاع بغير القبل كما هو واضح والله العالم وبطل قبل المهر بل خلاص  
 في ذلك لقوله اصل بناء متقاضيهم وجماعا فلهن مهر اذن من شوم المهر كثره غلامها وان عظم النكاح وكذا المهر مؤثر بل كراهه ان يتجاوز مهر السنة  
 وهو خمسة اوقية لانه كما حكاه الباقر عنه لم يزوج ولا زوج بانه اكثر من ذلك وقد امان من ذلك لانه مفعول زوج فاذاد عليه من شوم المهر الا  
 هو كثر مهرها وفي خبر الحسن بن خالد عن الحسن بن ابي عمير من خطبة اخبرته في ذلك فبطل اذهم فانه يجهل قد عقد واستحق من التسليم فجل ان لا يجهل  
 حواء يعني ان ظاهر ان الكراهة متعلقة بالمهر ودلها بالزوج وعبان المعاشلة لها ويمكن تعلق الكراهة به من حيث الاعانة عليه ان مكة النقصا  
 والا فذكر كراهة عليه قد قدم امها والحسن اية مائة جارية فذلك ظاهر الفتاوى لكراهة اية الزوج بل هو مستفاد من الماشية في النصوص في الله العالم  
 كذا يكره ان يدخل بالزوج حتى يقدم مهرها او شاة او غيره ولو هو خبر في خبر ابن عبيد عن الصادق اذا تزوج الرجل المهر فلا يجل له فخر حتى يسويها  
 شاددها فانقصة اهدته من موقوف وعنه ولا يحرم الاصل في خبر عن اية اخبرته ونجيب عبد الحميد الطائي قال لا تزوج المهر ودخل بها ولا  
 اعطياها شاة فان لم يكون دينا عليك الطرف لثاني القويض هو لولة ايكال الام الى الغير ومنه اقول من امر الله وقد بطل من قبله الام  
 ومنه اصل الناس فوضوا سواة لهم وعلى كل حال فهو ممان فموقوف الضع وموقوف المهر اما الاول فهو لا بد كثره العقد من الاصل مثل ان

او غير ذلك  
منه في







# كتاب النكاح

لا دلالة في شيء منها على عدم جواز نفقه بها بل في كثير من الاخبار انها نفقه كغيرها من النكاحات التي سئل عن الرجل يداين بطلاق امرأته قبل ان يدخل بها  
قال يمتعها قبل ان يطلقها فان نفقهها من حق الزوج ولو لم يدخل بها فنفقهها من حق الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج  
منقول من الخبرين ان اقول هو وظنوا ان نفقهها من حق الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج  
كما هو مقتضى قوله تعالى ولطفا من الله تعالى في ما بين يدي من نفقهها من حق الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج  
بقوى كونها كاشفا لما سمعت من النصوص الدالة على كونها من حق الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج  
في كون الخطأ بالزوج خلاف لبعض العامة فحملها كما لم يترضى عليه الزوجان فان لم يترضا قبلها فان نفقهها من حق الزوج  
اخر من غيرها لانها لا تزيد على النصف عن ثلث من غيرها لانها لا تزيد على النصف عن ثلث من غيرها لانها لا تزيد على النصف عن ثلث من غيرها  
انها هي بعد تحقق سبب جوبها من الزوج في الزمان فلا ريب في عدم دفعها لها الضرب مع الفقر ما يوجب نفقه الزوج ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج  
فان منعت المرأة من قبضها بقضها الحاكم وكان ذلك البذل بحكم القرض بالجملة حالها حالها من الدين ولو لم يطلقها فان نفقهها من حق الزوج  
الوطي والقرض والطلاق من مهر المثل للمنفقة ومنها ما يصح لانها لا تزيد على النصف عن ثلث من غيرها لانها لا تزيد على النصف عن ثلث من غيرها  
ان المنقوضة المطالبة بغير المهر ان لها حجب فيها على غيرها على ما لا يبعد وانما لو ترضا بعد العقد بغير المهر جاز لان الحق لها سواء كان بقاها  
او اقل وان كان سواء كانا عالما دون الاخر لان فرض المهر اليها ابتداء بخلافها بل ذلك بعد ترضاها لزم للمهر  
لاحدهما الرجوع عما وقع التراضي عليه بل يكون حرجا كالموقع في العقد غير خلتا وكان مفروض الزوجه بقدر مهر السنة فضلا عن ذلك لزم من  
طرفها رجوعها من ان لو رضى عنها التقيها لمكان لها الزيادة على ذلك الحدا كما سبقت وان الضرب بقضها من المثل يخرج عنها بعض المواضع على  
خلاف اصل بقصره عليه كون ذلك الحدا كما في القواعد وغيرها وان خلتا في فرض الحاكم ترضا اليه بغير المهر لزم من المثل لعل وجه  
النظر في اثبات المهر في نفقة الزوج ولا يصح الا بغير الزوجين لا بدحاجة لغيرها وهذا كما مر في النكاحات من المهر في نفقة الزوجين لا بدحاجة لغيرها  
فثبت انهما بالعقد ملكان ملكان لهما لا بدحاجة لغيرها وهذا كما مر في النكاحات من المهر في نفقة الزوجين لا بدحاجة لغيرها  
لزمها صافيه مطا واق مهر المثل ولا فرق السنة والا في هذا كله سهل اما الكلام في ليل الاحكام الا ان التي هي المطالبة بالعرض وحسبها  
عليه على تسليم انهما يلزم ان يترضا بعد طهره وكرهها وكرهها في الاجماع عليها انها بالعقد ملكان ملكان  
عليه بالقرض الدخول مكان لها المطالبة بذلك كغيرها من سببها باو طي والموت والطلاق ورضاها بالانقضاء ما هو بالنسبة الى حل العقد  
المهر لا عدمه مطا الذي عرفنا عدم احداث رضاها بالنسبة اليه ومنه يعلم كون النكاح معاوضة في الواقع وان حل العقد عن ذكر العرض بقوى عليه  
حكما من المطالبة بتعويض العرض وحسب العرض غير ذلك من احكامها واما الالتزام بما يترضا عليه من ارض بعد العقد فهو  
الطلاق ما دل على وجوب العرض كباو سنة التام لم يأت في العقد ما بعده مؤبدا بما دل على ان مهر ما ترضا عليه لسان العقد بعده وما  
دل على لزوم الشرط بعد النكاح دون ما قبله فحق حصل التراضي منها كان مهر او دخل ملك الزوجة بعلا عما كان وديسا حال الا وهو حال زوجي  
ح ما جرى على المذكور في العقد ولو كان لغاير اجبا في لزم فرضه عليها مع رضاها به ذهبا يثبتان من طلاق الزوج كونه كغير الزوج  
صريح ظهور قوله تعالى فوضتم في كون الفرض للزوج ومنه هذه الاقضية على المسبق بحسب فلو فرضه الاجبي دفع للزوج ثم طلقها قبل الدخول  
المنفعة بغير المدفوع الى الاجنوبيا على ان فرضه لا يوجب على الزوج شيئا من وجوده كعدمه داخل الصفة على فرضه فترجع النصف الى الزوج  
الملك لذلك وان لم يكن المهر من الزوج نحو ما ادعى الاول ادب مهر زوجة ابنه الصغير من ماله بغيره وطلق قبل الدخول فانه رجع النصف الى الاول  
فان في عدم اجماعه الى الاجنوب على الوجه لا بدحاجة لغيره ما وجدنا عليه بالاطلاق وسقط وجوب النصف بغير النصف اليه لانه يسقط حق  
عن قبضه واضع الصنف الله العادة **المسئلة الثالثة** لو تزوج المملوك ثم اشتراها قبل الدخول بها فسد النكاح فطلعا ما عرفنا سابقا  
اجتماع سببتي لانهما حال سخطهما فغيره لكونه السيد الاول المهر مع الانتقال من ملكه الى ملكها ولا بدحاجة لغيره  
كونه طلاق ولا يها حال سخطهما فغيره لكونه السيد الاول المهر مع الانتقال من ملكه الى ملكها ولا بدحاجة لغيره  
كما هو مفروض المسئلة نعم لو كان قد اشتراها بعد الدخول كان للسيد الاول المهر او مهر المثل كما هو واضح **المسئلة الرابعة** لو تزوج  
في الباطن وشدت طلاقا وان كانت بكر ابنة على الاصح من غيرها اليها لا بدحاجة لغيره ولا المحرمه ولا في كونه سببتي فطلعا ما عرفنا سابقا  
الزوج بالمرضا عن النصوص في الكلام في جواز ذلك للمولى بغيره عدم جواز ذلك بالاجور في ذلك في بدو النكاح فغيره  
الولي بدو من المثل او لم يكن مهر صح العقد فلا خلاف في الاشكال مع الصلح فيه وعدم العقد بطل التعويض والعرض من مهر المثل  
مهر المثل بغير العقد لانه لا نكاح الا في وقع فرض النكاح للمهر المثل الذي هو عوض عن شيء من النكاح فغيره  
يجوز كما لا يخفى في المعاوضة على الاموال فثبت هذا القول في بدو النكاح في سببتي ومع ذلك في رد دعواه وان الولي لم يطل الصلح معه في النكاح  
مما يؤتى بنظره وهو ان النكاح لا بدحاجة لغيره لكونه الصلح لئلا يغيرها مع الصلح لعدم العقد ولان النكاح من المهر  
كما اشار اليه الابن الشريف ويعرف الذي سبب عقد النكاح فالتحجج في ذلك معناه انه لو لم يكن مصلحا في النكاح ادى حصول مهر الاقل  
او التعويض كان العقد لم يرضوا بالباطل وان لها الخيار على ما تقدم الكلام فيه سابقا بل لو سلم عدم جواز التعويض في المهر بالانكاح

عبد  
في النكاح  
بغيره  
في النكاح  
بغيره

في النكاح  
بغيره  
في النكاح  
بغيره

المختبر ثبوت مهر المثل بالدخول لا بالعقد الذي لم يذكر في خبر صريح ولا مقفلا ولا تلام بين بطلان المفوض بثبوت مهر المثل بالعقد كما هو واضح وكيف كان فعلى التقدير الاول لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف مهر المثل الذي فرض ثبوتها بالعقد وعلى ما انفرد به من خبر وثبت لها المخرج كما في غيرها هذا في ذلك واما على تقدير تزويجها ببدن مهر المثل فان جوزناه بالمصلحة فلها مع الطلاق قبل الدخول نصف المهر ان وقفناه على رضاها بعد الكمال كما هو المثل وان طلقها قبل الكمال فلها نصف المهر وان طلقها بعد روعه في الواجب رضاها بغيره فخرج الى مهر المثل ان جعلنا الواجب مهر المثل بالعقد كما قلناه التمهيد بالفاسدة حيث يعتبر عوض المثل بحسب الطلاق نصف مهر المثل قلت قد بين بالمراجعة المربون انهم في الوطء قبل الدخول لا اتحاد الزوجين فانه لا اشكال كما لا خلاف انه يجوز ان يتزوج المولى امرته مفوضة لا خصصا بالمرحى بخلاف المولى عليها لصريح يلحقها حكم المفوضة من الفرض والمنع ومهر المثل بالدخول كما عرفت فان بقيت على ملكه الى ان دخل بها الزوج استقر ملكه على مهر المثل ان نقل على فرضه هو الزوج قبل الدخول صح لا نه يملك بالعقد ما تملكه المفوضة لحق المفوض ح حكم المثل بالعقد كما هو واضح المسئلة السادسة ان زوجا مولاها مفوضة ثم بلغها من آخر كان فرض المهر بين الزوج والمولى الثاني الذي هو المالا للزوج ان اخار النكاح ويكون للمهر المفوض مهر المثل المسمى بالدخول له دون الاول نعم ان منخ النكاح بطل العقد وتبطل المهر ولو اعفها الاول قبل الدخول فرضت بالعقد كان المهر لها خاصة سواء كان مهر المثل الذي تخلفه بالدخول والمهر الذي قد تراضيت مع الزوج على فرضه بعد تخلفها وهذا بخلاف ما لو اعففت بعد تزويجها وتقبل المهر في العقد فانه يكون المهر كما مر الفرقان المهر يملك بالعقد والمالا للمهر الامة هو لابد بخلاف المفوضة فان ملك المهر يتوقف على الفرض والدخول كما مر فبذلك لا حصل الاشتغال عن ملكه قبل تخلفه فيكون لها المهر في ذلك على ملكها واما المشتري فانه يملك مع الاجازة على التقديرين قد تقدم الكلام في ذلك فلاحظوا ما قلنا الله العالم واما القسم الثاني وهو تفويض المهر فهو ان يذكر على الجملة ويفوض تقديره الى احد الزوجين بعينه كما عرفت في خبره وفي كشف اللثام او مطلقا كما يظهر من الخلاف في قولنا واليهما جميعا فيها وفي الخبرين للاصل لعموم كون المؤمنين عند شرطهم الاولوية من قبض البضغ مع الاتفاق في التفويض في القواعد واجتنب على اشكال من ان يعق الحق الاولوية بناء على فرض لا يجوز في المفوضة للبضغ وان كان ثابت عنها ومن انفق النص في مضاردها وانما معاوضة ففقدت لغيره انما يفوض في المعاوضة دون الاجتناب في كشف اللثام وبعضها ظاهر بعد ما عرفت قلت الذي عثرنا عليه من النصوص خبره وان سئلت ابا بصير عن رجل تزوج امرأة على حكمها قال لا يتجاوز بحكمها مهر نساء محمد صلى الله عليه وآله اثنا عشر اوقية وفي خبره وهو من ختمنا درهم من الفضة قلت ان ثبت ان تزويجها على حكمه ورضيت بذلك فقال ما حكم من شئ فهو جائز عليها قليلا كان وكثيرا قال قلت له فكيف ان تزوجها على حكمه علمها قال فقال لا نه حكمها فليكنها ان يتجاوز ما سبق رسول الله من فزوج عليها ثم فزوجها فودعها الى السنة ولا نهها حكمه وجعلت لامرأته مهر ورضيت بحكمه في ذلك ففعلها ان تقبل حكمه قليلا كان وكثيرا وصح ابن عباس عنه ايضا في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فان او مانت قبل ان يدخل بها قال لها المنعة والميراث ولا مهر لها قلت فان طلقها او قد تزوجها على حكمها قال اذا طلقها او قد تزوجها على حكمها لم يتجاوز بحكمها عليه اكثر من ربع ختمنا درهم مهر نساء رسول الله وخبر ابي بصير قال قلت لابي عبد الله رجل تزوج امرأة بحكمها ثم ما ن قبل النكاح قال ليس لها صداق وهي تركت وخبر ابي بصير سئلت ابا عبد الله عن الرجل يفوض اليه صداق امرأة فنقص من صداقها قال بل يجرى بها ما ترى من ثمة على التفويض للزوج بعينه والزوجة كذلك لكن تدبى ان مبقن لك اطلاق الادلة وعرفها الذي لا فرق بينهما بين هذين القسمين خبرها خبره وانما مفوضة البضغ الا انه اشترط في العقد تعبير لفرض العقد بدلك انشرف عن موضوع مفوضة البضغ الذي هو اهل المهر اصر في العقد حتى اشترط فخره فليجوز تفويض المهر فيما من المهر المجهول صح لا لدلالة الخاص حتى يقصر منه على ما تقتضيه دون غيره من الادلة ان لم يذكر مهرها في العقد بلفظ مشترك لفظا او معقولا او فواضا او فرض تعيين الى الزوجة او الزوج حتى يكون من المهر المجهول بل المراد انه يفوض في عقدها اصل تقدير المهر الى الزوج او الزوجة فيخرج للمقتضى مفوضة البضغ الا ان الفرق بينهما بان الفرض في مفوضة البضغ لم يتعوض في العقد لانه لا من يرضى بخلاف مفوضة المهر فانه قد تعرض في عقد الى تعيين من يفرض مهرها فالفرض في عقدها يكون مجهولا فالمراد من تزويجها في الجملة المذكور في المتن غير ذكره بالطريق الذي قلناه بمعنى انه تعرض في عقدها الى تعيين من يفرض بخلاف مفوضة البضغ التي اهل فيه ذكر المهر اصر حتى يملك المراد بما في النصوص من تزويج المهر بحكمها او حكم هذا المعنى ايضا وليس هو من المهر المجهول الذي هو مجموع كمشرك لفظا او معقولا بد منه فواضا وفرض تعيينه الى احداهما فان هذا ونحوه المجهول ومن لا يظهر لك خطئه المتخالفين في ابطال هذا القسم من التفويض جعله من المهر الفاسد او جعله عليه كما انه ظهر لك جواز اشتراط جميع الفرض الجارية في مفوضة البضغ من دون اشتراط لانها لا تخفى قولهم المؤمنين عند شرطهم الذي قد استدل به هنا غير واحد من الاصحاب ضلوا عن الاطلاقات العوضا والاولوية التي معناها من كشف اللثام وعلى كل حال فان كان الحاكم الذي اشترط في العقد هو الزوج لم يتقدم في طر الكثرة التي هي حكمه على نفسه لا القلة الا بما يتناول به صرحه مهر الوقع حكمه على الزوجه وضاهها وكذلك جائز ان يحكم بما شاء بخلاف ما قلناه بل الاجماع يقتضي عليه مضافا الى ما سمعنا من الصحيح وغيره وهذا واجب حمل خبر ابي بصير على التبدل وعلى ما عرفت الشيخ من انه يفوض اليه صداق امرأته على ان يجعل مهرها مهورا انما انقصها او غير ذلك الذي هو ادنى من الطرح ولو كان الحكم اليها لم يتقدم في طرف القلة الا بما عرفت لان حكمه على نفسها ويقد في طرف الكثرة بما لا يزيد عن مهر نساء محمد صلى الله عليه وآله وبنات النبي من اعلى من كل اداة ان لا يرضى حكمها بما زاد عن مهر السنة وهو ختمنا درهم بخلاف احد في شئ من ذلك بل الاجماع يقتضي عليه مضافا الى الصحيح السابق وغيره ومنه يعلم وجه الفرق بينه وبين

ق

وبهذا



# كتاب النكاح

حكم عليها دون حكمها بغيرها فانها لا يجوز لها ان يتزوج من غير ما كان لها من النكاح الا بعد ان يفسخ النكاح الاول  
 الا مضار على مهر مثل لان مهرها بالرضا بما يقوضه بان كان دفعه لا فرق بين التصريح بذلك الظهور ولو لم يثبت طلاق الحكم نحو طلاق الحكم  
 للزوج الذي قد عرفت موقوف على كل حال نعم لو فرض نكاح الجنين على وجه يكون ناشئا عنها لا عن الزوج او بالعكس او عنهما جعلا على الزوج  
 حكمه المنوب عنه وعلى الثالث بتقدير ما لا يبريد من مهر السنة لكن من جعل الحكم الى الجنين كان حاكما اصلها لا ناشئا على وجه يراعى فيه حكومة المنوب عنه  
 فالجرح موقوف على كل حال كحكم الزوج ولا يفتى بما يقيد به حكم الزوجة المنصوص عليه بخصوص ولو كان الحكم اليها فلا إشكال مع الرضا  
 مع الخلف قبل وقت حق بطلان كحكم الزوج والتجرب ويحكم الرجوع الى الحاكم والى مهر مثل قلت قد يقال ان هذا لا يثبت في النكاح الا بعد ان يفسخ النكاح الاول  
 يكن لها اقتران وانما الظاهر ان الزوج في ذلك سواء كان الحكم لها خاصة او مشتركا بينهما وبين غيرها نعم لو حكم بالاول من ذلك كان لها خلاف فيجوز  
 الى الحاكم في جحد الله العالم وعلى كل حال فلو طلقها قبل الدخول قبل الحكم ان من المهر الحكم ان يحكم مقتضى الاصل لقول صاحب كتابها  
 النصف من ذلك لا سقط حكمته بالطلاق الاصل وهو الموقوف عند شرط وطهر والصحيح السابق مما بعد القول بالفصل بذلك فظهر الفرق  
 النصف بينهما وبين مفوضة البضع الذي لا فرضها بعد الطلاق ولو كانت هي الحاكم فلاها الحكم ما لم يرد في النصف من نصف مهر السنة فان ذلك ظهر الفرق  
 في ذلك الحكم على الاقوى لا يحتمل ان لها بغير فرض اخر لها منها الاول بالزيادة ولو امتنع عن الحكم على وجه لا يمكن اجباها احتمال قيام الحاكم مقام  
 بحكمها بما لا يبريد من مهر السنة ويجعل ايقاف جميعها حتى يحكم ولو امتنع الزوج عن الحكم على وجه لا يمكن اجباها عليه حمل تمام الحكم مقام الحكم  
 بالانفراد على مهر مثل السنة ويجعل ايقاف حتى يتم من الزيادة بالحكم ولو جرح مثلا من المهر الحكم فام وبغير مقتضى وجه الحاكم في اخر بطلان  
 الحكومة واجبا لمغيرها الصكوكها مطلقا قبل المضي لا فرضها وكذا لو طلق قبل الدخول ومات من المهر الحكم فام وبغير مقتضى وجه الحاكم في اخر بطلان  
 في صحيح ابن مسلم المنصوب بالطلاق ابقاء النكاح الجمل وكيفية فلو مات الحاكم قبل الحكم وبعد الدخول فله مهر مثل وطهر من مهر السنة  
 خصوصا اذا كان الحكم اليها وقد مات قبله بلا خلاف ولا إشكال ان كان قبل الدخول قبل ان تقابل المهر فله مهر مثل سقط المهر بها الشفعة لصحيح  
 ابن مسلم السابق المؤيد بما لا يشك مفوضة بضع حتى يقال انها تقدم على المجانية ولا معنى لها في العدة لا مقتضى لمهر مثل اذا الفرض كونه قبل الدخول  
 فليس جندا الا المتقيد بذلك ظهر الفرق بينهما وبين مفوضة البضع التي لا تنق لها عند باقي مفوضة المسئلة والمناقشة في الصحيح بان النكاح على ترتيب  
 يكون الحكم بالمعز فاما امان الحكم عليه لا الحاكم ولا خصاص الجواب به بموت الزوج اذ لو ماتت بكرها لم يبرأ وانما القايمة بالخطب  
 المتقيد لها والمبررات له بدفعها لا فرق بين الموتين في ان لا يحتمل لبثت المفوضة بموت المحكوم عليه مع بقاء الحاكم فان الموتين عند شرط وطهر لا تعد  
 النكاح على حكمه فاذا كان باقيا كالحاكم ولا اثر لموت المحكوم عليه كيف قد مضى التبر بعد ما ذكره على انه الحكم مع الطلاق القاطع له في  
 الزوجية بخلاف الموت لا بد من الحمل على موت الحاكم جميعا بين طريقتيه وبين الاصول كل ذلك مضافا الى فهم الواقعة من عفا كما هو واضح ومنه يعلم  
 ما في قواعد الفاضل من وجوب مهر مثل لها لا نفوض ضمها بل هي لها في العقد من مهرهم فاستصحب المهر بالعقد لما لا يشك من وجوب الرجوع الى  
 مهر مثل مع انه لا يرد لاحد قبله ولا بعده وان حكمي على الشيخ الا انه لا يخفف بل لعل الخوض عنه خلافة ضرورية كونه من الاجتهاد في مقابل النص على  
 ان مهر المثل لا يرد كره في العقد لا كان في قصدهما فكيف يتصور وجوبه به ودعوى ان كل مهر في العقد قد غدت تقبيل بقضو الاستقبال  
 مهر المثل ممنوعة على مدعيها بل قد يمنع اصل قيمة المهر في العقد من قبل المسئلة الذي قد عرفت انه من مفوضة البضع الا انه نفوضه العقد  
 الفارض كما اوضحت في السابق من هناك ان الرجوع قطع النظر عن الصحيح المزبور ما عدا ان يرد من عدم وجوب شي لها لا المنفعة ولا غيرها  
 الذي اشار اليه المصنف بقوله وقيل ليس لها احد ما ولكن قد عرفت ان الاول مروي صحيحا وقد عمل به المصنف بلا محصر عنه وجوب المهر على  
 لا على اصولنا من جهة مثله لا للباس افسا عند الامانة كما هو واضح **الطراز الثالث** في الاحكام وفيه مسائل **الاول** في اذ دخل الزوج  
 قبل تكملة ما في منتهى المهر كان مضارا من المهر كان جميعه والباقي منه يتنازل له بسقط بالادخول سواء طال مدت ما عدا او قصر  
 طالبت او لم تقابل به للاصل الاجماع يعظم العوضا من قوله تعالى **انوا انشأوا صداقتهن بخلة** وغيره خصوص المعترضة المستغنية والمؤنزة الصبر  
 في ذلك المعضدة باصول المذهب فواحد ولكن مع ذلك فيه رواية اخرى متعددة بعضها معبر التمسك بها بمقتضى بين الطائفة وان جلت التمسك  
 عن بعض اصحاب السقوط بالدخول لم يفتقر من الضد في الجمل انها اذا حدث منه شي قبل الدخول سقط الباقي الا ان نواضة على بقاء الباقي عليه  
 وبناؤه ليس خلافا في المسئلة ضرورية كون ذلك منها باعتبار ظهور حالها بما دفع اليها وتسلمها فانها لا بد في العفو عما عدا ظهور  
 ذلك كما هو ظاهر القول بان الدخول من حيث كونه دخولا مستطالما واحتمال رادده لا تلة على الاستطاط خالف ظاهر القول بدليله واسلم بل لا  
 في ضعفه لما استقر من عدم كونه كذا هو اعراضا لا شرا لعدم ما يصلح له على وجه يقاوم ما يدل على غيرة ويمكن ان يكون ما عدا اصدق الجمل  
 في المسئلة المتضمن للاصحاب ابن ادریس وغير الاجماع عليها وهي المفوضة القول به لم يهاجم الا اذا ثبت قبل الدخول ثم دخلها ساكتا عن  
 ذكر المهر كان ذلك مهرها وليس لها بعد المطالبة بمهر مثل بل لا يحتمل السقوط لعل ذلك هو المراد من معنى بعضه من الجمل في رجل تزوج بها مائة  
 بها ثم ولد لها ثم مات عنها فادعت شتما من صداقها على رشتها فثبت قلبه منهم وبطل المهرات فقال ما المهرات فلها ان يطلبها ما الصداق كذا  
 اخذت من الزوج قبل ان يدخلها فهو الذي حل للزوج به فوجها قيل كان وكثيرا اذ قبضت منه ودخلت عليه به ولا تنق لها بعد ذلك بل يمكن  
 تزويجها من بعض النصوص لاديه عليه على كل حال فالرواية التي اشار اليها المصنف هي خير من مسلم ابن ابي جعفر في الرجل يزوج المودة ويدخلها

مهر مثل  
 ما لا يبريد  
 من مهر السنة

فيما لا يبريد  
 من مهر السنة

م يدعي عليه مهرها قال او ادخل بها عند هدم العاقل خبر عبد بن دنا عن ابي عبد الله في الرجل يدخل المهر ثم يدعي عليه مهرها قال اذا  
دخل بها عند هدم العاقل حرو الاخر عنه اي حوّل الزوج على المهر في هذا العاقل حرو على من كثر اكتب الى الصادق في استلام رجل يطلق  
امرأته وتطلت منه المهر وروى أصحابنا اذا دخلها لم يكرها مهر وكتب لامرأها وخبر عبد الرحمن بن سنان ابا عبد الله عن الرجل يطلق امرأته فيهلكها  
وعنه المهر فيدعون على ربة الرجل الصادق ان تدهلكا دتم الميراث فمكنتهم فقال لسهم شيء قلت ان كانت المهرية جنة فمكنت بعد موت زوجها  
تدعي صداقتها قال لا شيء لها وقد اقامت معه مفرقة حتى هلك زوجها فمكنت ما مات وهو حي ومكنتها باطالون صداقتها قال قد اقامت  
ما مات لا تطلبه فمكنتهم قال لا شيء لهم قلت فان طلقتا فمكنت تطلب صداقتها قال قد اقامت لا تطلبه حق طلقتا قال لا شيء لها فمكنتهم  
الذي اوطقت كان لها قال لا اهدى اليه دخلت جنة ثم تطلت بعد ذلك فلا شيء لها ان كثر لها ان يتخلف الله ما لها ابتلاه من صداقتها  
قليل لا كثر وخبر المغيرة بن عمر بن الصادق في مقدم سابق في مهر الشبهة قال فيه فان اعطيت ما من المهر مائة درهم ودوها او اكثر من ذلك ثم رجلا  
فلا شيء عليه قلت فان طلقتا بعد ما دخل بها قال لا شيء لها انما كان شرطها حتما درهم فلما ادخل بها مثلان لئلا تصدما لها هدم الصلح فلا  
لها انما لها ما اخذت من قبل ان يدخل بها فاذا طلعت بعد ذلك فمكنتها وبعدها فلا شيء لها لكر لقصورها عن معاينة ما عرفت من مهر  
وجب طردها او حلها على هدم المطالبة للمكنتين ثانيا او على ان الظاهر من التمكين اما القنطرة لا يبرأ خصوصا اذا تأخرت المطالبة عن اطلاق الطلقة  
فلا يقبل قولها في الاستحقاق قال الصادق في خبر الحسن بن زياد اذا دخل الرجل امرأته ثم ادعى المهر وقال للزوج فاعطيتك عليها المهرية  
اليهن بل قوله خبر عبد الرحمن بن ابي بصير عن رجل قال في رجل ادعى المهر على امرأته فمكنتها فمكنتها فمكنتها فمكنتها فمكنتها فمكنتها  
ح والى على المكنتين زياد وداد ذلك الضمير بل قد يقال ان قول قول الزوج في عدم استحقاقها المهر عليه مطلق ضرورة ان صهرها زوجها لزم  
من استحقاقها بعد ذلك وان كان النكاح لا يخرج من مهرها من المحدث كون مهرها لكان في غيرها او عينا عندها او غيرها ذلك واحتمال القول ان  
ملك البضع او الدخول به يستدعي عوضا فيحصل به سبب استحقاقها ويكون ذلك القول قولها مخصصا مع اصاله عدم وصول شيء منها اليها بعد  
ظاهر النص في الفتوى سمعته عند ذلك فمكنتها الله في مسائل للنزاع ومن الغريب بعد ذلك كله ما في لكاش في حيث ان بعدة كرجع المص  
قال يحظر بالان ان يحل مطلق هذه الاختصاص فيقيد ما اعطى على سقوط مطلق الصداق على سقوط العاقل من مهرها كما لو اوفى وشد يحلون بعض  
الصداق في حاله وبعضه حالها من المهرية على بعض الفاظ خط النكاح كان معنى العاقل ما كان دحوله به مقرر طاع على اعطائه اياها فاذا  
دخل بها قبل الاعطاء فكان المهرية اسقطت عنها العاقل وصنعت تركه لاسيما اذا اخذت بعضه ونشأ كما دل عليه حديث العيص قال اذا  
دعا احد جبر الصداق بنا عليه فلا يقط الا بالاداء وعليه حال اخبارنا لولا لاداءه من معلومته فتوصلت بعدد مقاومة المطلق من جوده على  
بعض تلك النصوص كما اصرح في عدم سقوط العاقل بالدخول انه يكون دينا كما ان بعض هذه النصوص ظاهرة في سقوط الاجل بالدخول فهو  
ان يصير عن احد في رجل زوج مملوكة من رجل على ابنته درهم فيجوز له ما شئ درهم فدخل بها زوجها ثم اسبدها باعها من رجل يكون المهر  
الموجر ان على الزوج قال ان لم يكن اوها بغير المهر ان كان الزوج دخل بها وهي بعد لم يطلب السيد بغيره من المهر حتى اعيها فالتى لعلها لا يجر  
واذا باعها السيد بعد بابت من الزوج الحز اذا كان يعرف هذا الامر وح في النسخ على معرفته والله العا لم يكره ان كان فله من الاصل ما هو عظيم  
الدخول الموجب للمهر هو الوطى قبل او بعد رجوعه حتى عليه لعل ان لم ينزل دون غيره للاصل فطوله لعل ما لم يتقوه من المغوى على ان يمتنع او  
على انه منزه دبر اذ المعنى للمعنى الشرع والاول ما طرأ اتفاقا بيني الثاني هو الوطى استفاضه النصوص انوارها على بقوله لعل  
قال الصادق في خبر ابن النخعي اذا التقي الختانان وجب للمهر العدة والعسل في حراد من سرهما اذا اؤتم به بعد وجب لعسل المهر والرجوع  
المهر وسئل يونس بن يعقوب بغيره عن رجل تزوج امرأة فاعلق بابا واخرج ستر او ستر مثل ثم طلعت ابي عليه الصلح قال لا يوجب الصلح الا الوقوع  
وقال عبد الله بن سنان سئل ايضا في ما حاضرت عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه فلم يمسها ولم يصيل لها حتى طلعتا هل عليها عدة منه فقال نعم  
العدة من الماء قيل فان كان واقفا في الفرج ولم ينزل قال اذا دخله وجب لعسل المهر والعدة وقال يونس بن يعقوب بغيره اي يقول لا يوجب  
المهر الا الوقوع في الفرج وقال اسلم سئل بغيره عن رجل تزوج امرأة فادخلها وقال يونس سئل ابا عبد الله عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه  
فاغلق الباب رضى الشتر وقيل ليس من خيار يكون وصلها بعد ثم طلعتا على تلك الحال قال ليس عليه الا نصف المهر لغيره ذلك من المصنوع الوارد  
في العتق بغيره ورح فلا يحب للملأه وان كانت تامة بحيث لا مانع من الوطى بغيرها حتى لا يزال في الفرج من دون وطى ولكن مع ذلك قبل ان يخلو  
ابنه على معنى انها سبب تامة في جوبه كالدخول لا ان لا يتحقق القائل به وان حكى عن خلاف الشبهة انه حكاه عن قوم من اصحابنا نعم في مهر فخلا  
الرجل بالمرأة رضى الشرع ثم طلعتا اوجب عليه المهر على طحال وكان على الحاذر ان يحكمه بذلك ان لم يكن قد دخلها الا انه لا يصلح للمهر ان  
ان يهد من المصنف نحوه حكى عن ابن البراج والكندي بل عن ابن ابي عمير انه اخلف الحديث في ان لها المهر وكلا بعضه قال بعضهم نصف المهر  
انما معقوف ذلك ان لو لم يمسها حكم الحاكم الظاهر اذا غلق الباب رضى الشرع وجب للمهر وانما هذا علمها اذا علمت انه لم يمسها وليس لها عتقها  
بمرأته الا نصف المهر بل عليه هو مراد الصادق في محكي المقنع اذا تزوج الرجل المهرية وارضى السنور واغلق الباب ثم انكر جميعا الجماعة فلا يصد  
لانها ترفع عن مهر العدة ووقع عن مهر المهر مشربا لعل ما في خبره ان يصبر عن ابي عبد الله فالتى الرجل تزوج المهرية فخرج عليه علمها  
الستر وعلق الباب ثم جملتها ففصل المهرية هل انك تقول ما الثاني فيشمل هو هل ايتها يقول انما هذا ان يصدق ان ذلك لانها تريد

في الرجل يطلق امرأته  
وتطلت منه المهر  
فلا يقبل قولها في الاستحقاق



مثل

عدم وجوب الاجابة واجاب على اخذ القيمة فادفعها لان يكون مضمونا عليها ولها ان تمنع منه الا ان يقول انا اقتضه وارده امانة او يسقط عنها الضمان على اشكال فله ذلك في كشف اللثام انه يشكل الحكم بتعيين البدل مع كون اطلاق ملكها كالمالك كان قرضا والعين باقية في ملكها او في الغلق بها كالارث وفيه ايضا احتمال وجوب الاجابة عليها مطلقا لثقل بقاء العين او لا ولا ينافيه ثقل حق الغير بها من جهة اخرى اذا رضى العين ملبوا عنها الانتفاع مدة الاجارة او لا ريثان لزمها الاجابة فقلت قد يكون لعل الابدل مطلقا لعدم بقاء ما فوضه والطلاق انما يملك فله ان كان العين موجودة على الحال التي فيها ورثا بغير ما له بوجبه الاجابة عليها وقد يفرق بين لارثان والارادة خصوصا مع كون مدة قبل المنة ولو انقل منها لا على جهة الزم كما لو اذن بغيره بغيره بين الرجوع ودفع نصف العين عدم دفع نصف القيمة ولو نقصت غيرا ونصفه مثل عود القاذبة او دنت الصنعة قبل ان تقابل الشيء في الحكم من مبطو ويحكم من سبقت الحكم عن جماعة كان له نصف القيمة سلبا انزلا للتعيب بذلك من ثلثه نصف العين اي بلا ارش على الظاهر منها لان الرجوع الى القيمة لكونها اقرب الاشياء الى العين فالعين والى لقوله تعالى فاضف ما فرضتم وهي عين المفروض ان يثبت على ما كان التعيب ملكها ليعضم الارش في الرجوع فلا يجزى على اخذ نصف العين كما لا يجزى على اخذ نصف القيمة لما عرفت من التجزؤ لكن يتردد ونظر ذلك لان العين المفروض ان كانت بهذه الحالة فاما فالا لزم اخذها من غير انتقال الى القيمة وان كانت بهذا التعبير غير مفروض كما عرفت فانه لا يرجع للرجوع بالعين ولا ان التعيب ان كان في ملكها الانبنا في قيمتها الارش للزوج ضرر في كونها كلف العين على ملكها الموجب لضمها بقيمتها له بل ضمها مطلقا كما اجزائها وصناعتها وارثان للقيمة نفس العين فالجرح كما في عدد ذلك الرجوع بنصف العين مع الارش لان التعيب بذلك خصوصاً مع ثبوت الصنعة لا يجزى العين عن جديتها ويقضيها العين تدخل في ضمها كالأرجح او نصفه ومنه لا يظهر للمالك الحكم عن المذهب من ان العين ان كان منها اذن الله تعالى تجزئ من اخذ نصفها فاضا واخذ القيمة يوم القبض ان كان من اجبقي بغير اخذ القيمة يوم القبض فان كان من اجبقي نصف على الارش فكان لغير الموجود مع الارش في القيمة لا يكون كالتالف وان كان منها اذن الله تعالى الرجوع بنصفها فكانت العين كالناتمة من جبهه اللاتمة من غير وفي كشف اللثام قد يكون مثلاً الخلاف في معنى ما فرضتم هل هو الماهية وحدها او مع صفاتها فعلى الاول تعين الرجوع في نصف العين على الثاني تجزئ او تعين القيمة قلت قد يشق من خبر على بن جعفر عن اخيه عمار ان عليا عليه السلام قال في الرجل يترج المنة على وصيف فيكرهه ها ويريد ان يطلعها قبل ان يدخلها قال عليها نصف قيمته يوم دفعها اليها لا ينظر في زيادة ولا نقصا تعين القيمة على الوجه المزبور من غير ارش بناء على ان المراد عدم النظر الى زيادة العين ونقصها وان لا رجاء في الاخذ بل على وجهه عن اسيد الله ان عليا قال في المنة اذا تزوج على الوصف فيكرهه ها قبل ان ينقض طلقها قبل ان يدخلها الحديث دال على ذلك لانها وان كان ظاهره اذ زيادة القيمة ونقصها بسبب الكبر بل هو حق فيستعمل في اذاعة هذا المعنى من جهة الاولى لكنه يشهد الى على المطلوب بقرب عدم النظر الى الكبر الذي هو سبب زيادة القيمة ونقصها بالنظر الى كل صفة تجعل في العين اعتبارا بزيادة او نقصانها ونقصها وانها واجب الانتقال الى القيمة على الوجه المزبور فيكون لا ربح في نصف العين على بقاء العين غير متغيرة بشئ بقضية باذعتمها او نقصانها والافاقية وقت القبض من يعلم ان المراد ما فوضت العين وصفاتها كما ان منه يعلم ان الواجب في نصف القيمة لاثمة النصف بل يعلم ان الواجب قيمة يوم الدفع لا الاصل اما لو نقصت قيمة لفان السعر كان له نصف العين مطلقا وكذا لو زادت قيمته لزيادة السوق لا انظر الى القيمة بقاء العين على حالها التي بها يتحقق نصف فرضتم لكن في عدد بعد ان ذكر ذلك قال في ضمها في الرجوع في النقصان للقيمة لفان السعر مع التالف دون زيادة يعني ان نقصت القيمة بعد القبض لنقصان السعر ثم تلفت العين ثم طلقها كان عليها ارجع نصف القيمة قبل القبض لا ان لا غير بالنقص بعد القبض لثقل حق الاستعادة به من تسليم لو زادت القيمة بعد القبض لزيادة السعر ثم تلفت كان عليها ارجع نصف القيمة قبل الزيادة اذ الزيادة بعد القبض الى عدم الاعتبار من النقصان بعد القبض هو جدي موافق للخبر المزبور لكن قد يكون من منافع لما سبق من عدم من حيث ان الاصل من حين العقد الى حين القبض لا يملك ما كانت قيمة حال القبض على منها حال العقد الذي يقضي خبر المزبور من قيمة حال القبض حال العقد الذي هو الاصل فتم جديا وكذا لو زاد كبر اسمها من نحوها من الزيادة المتصلة التي لا يمكن قطعها كتعلم الصنعة فصاره الشئ صفة كان له نصف القيمة من دون الزيادة التي هي ملك الامرته وليست مما فوضت قد سمعت خبر على بن جعفر في خلاصة المنة على دفع العين بجانا ولا عوضا على الاطراف انما الحكم المبطو تجعل له الرجوع بنصف العين مع زيادتها لا في ذلك سمعت عدم تناوفا الزيادة فلو وضعها في اخيارها جاز لانها لها بل العرف وجوب قبوله لانها حق مع زيادة والمانع امتزاج المحتب وقد انشئ رضاهما ولمزدك من المنة التي تدفع وجوب قبوله خصوصاً بعد معاينة التشطير وبما كانت القيمة ارضى له فلا منة بالعين كما ان المنة في بعض وجوب قبوله القيمة لو بدلتها له لوجب تجزئ عنها بغير انهاء ولا يتم الا بالتجيز عن العين راسا ولدوران حق من الامر من ولا اخياره فيلزم قبول ما اخذته له وليس له تاخير المطالبة حتى يقوت العين قبلها بالقيمة يقوت كما لها بغيرها من العين المضرة بها بغير اللزوم كما ليس له اخيار نصف العين مجزئة عن الزيادة على وجه مشاركتها بالنسبة كما في كشف اللثام من الزيادة لا لشغل بالقوم ولا بدح من يقوم بها منفردة فانه اذا اشارت في السهمين مثلاً كان لها نصف العين وكل الشئ ان اشارت كما في خبر صغير كان لها نصف العين كل الكبر ويحذر ذلك ان كان هو كما ترى خصوصاً بعد ملاحظة غير المقام مما لا يمنع فيه الزيادة على الاستقلال بالرجوع كما اذا افسس المشتري بالتميز اذ البائع الرجوع في المبيع مع الزيادة المتصلة واذا اوجب الرجوع في العين مع الزيادة اورد المشتري المبيع بالعين ولو الرجوع في العوض المشتمل على زيادة المتصلة وغير ذلك لكن في ذلك الفرق بان المصلحة هذه المسائل ترجع بطريق الفسخ الذي يرضى العقد من صله او من جهة ضل الاول يكون كانه لا عقد فتكون زيادة على ملك المالك الاول على الثاني الفسخ محمول على العقود ومثبتة بها اذ ان



# كتاب النكاح

تبع الأصل في العقود فكذا في الفسخ وعود المالك في شهر الطلاق ليس على سبيل الفسخ بل ملك منتهى الأثرى انه لو سلم العبد الصلح من نفسه ثم عول وطول قبل النكاح لكون التطهر له لا لبس له وكان سبيله سبيل الفسخ لعلها الى الذي خرج عن ملكه وانما هو بئذ ملك بشئ مما افترض صدق لانه ولو لم يست الزيادة فيما افترض لا يعود شئ منها اليه منه انما كان من التواضع للملك المبكر في بيعها به الملك بالعقد وشئ من غيرهما وعد كونها من المرفوض لا ينافي ملكيتها بالبيع بل على ان دعوى جريان الفسخ بحري العقود وانما المطلق ان كان دعوى عدم كون الطلاق من قبل الفسخ لا يخفى من نظرهم العقد في وجوب القيمة هناك ما سمعنا من النص المقتضى بالفاو لا ان القيمة عليه تعين القيمة عليها على وجه لو ارجاها عليه كان له مؤدبا بالظاهر هذا التحري في الشرع بمعنى عدم تعين الواجب عليها الا ويكون كذلك كما لو عرض عن كسبه المكلف في الزكاة بين دفع العبد بين القيمة عنها وتخير الوارث بين دفع الزكاة للذي ان يبيع دفع القيمة عنها اللهم الا ان يقال هنا ايضا انه كان مقتضى التحري في القيمة ولكن جاز دفع العبد منها ما عرف مؤدبا بقا الاحتياط لا خلاف بينهم على الظاهر في ذلك فيكون كالعين المستقرضة فانها ملك المستقرض لا يقرض لا يجبر على قضاها او ايراد المرفوض لكن لو دفعها عليه فبطلت انما جنى الله العالم واما لو ارجاها منه ونقص من اخرى كما اذا اصدقها عبد فاعقل من صفة متلا وتو اخرى واصاب عور وسمن كان سبب واحد كما لو كان عبدا صغيرا فأكبر فانه مضمون من جهة القيمة ومن جهة الاصل له الكبر والاعتماد من الغوائل واشتد ما يترتب بالانذار والزيادة من جهة قوته على الشدائد والاحتياط لحفظ ما لا يخطأ الا لا يشترط في الزيادة ما يذهب القيمة به بل ما يغيره من مقتضى من كان له كبرى في القيمة بزيادة من جهة نقص من اخرى لعل حل لانه كل ما حمل اليه فهو زيادة محضة لا اذا ائتمن في ملكه كان لزوم للارض بقضها على كل حال فالمتمتع بامر على ما سمعنا تعين القيمة بل لعله المراد من قوله بدينه نقص في صحيحه على تحصيله في ذلك الامر موقوف هناك على تراصها فان تراصها والصفه وانما ما منع لوجوب الاخر عليه الزيادة على تقدير طلب الزوج والقيمة على تقدير طلبها ربح تخير المرفوض بين دفع قيمة النصف مجردا عن الزيادة والنقص وبين دفع نصف العبد مع ارشاما الاول فلان فيه جعاب بينه وبينها حيث يمكن وصوله الى العبد لا باخذ حقه في الزيادة ولا دفعها اليه لا بالنقص بل بالعبد معها نصف المرفوض اما الثاني فلانها اذا دفعت نصف العبد كانت باذلة للزيادة فيصير على قبولها كالمرفوض من مافروض فيجوز عليها والنقص لا يخبر بالارشاد في القيمة الفاشة كالثالث ليس لها جبر النفس بالزيادة بدون رضا لا خلاف للمعتق في عقد ولوراد في دفعها على ما كان في صفة نسبتا اخرى بخير من دفع نصف العبد ونصف القيمة فان وجبا عليه اخذ العبد جبر عليها والاعتبار ان قلت لعل المتجه بناء على كلامه ايجاز على ما لو بد له ان من وزاد شئ على عدم وجوبه عليها او مع بطلان وجوبه نعم يتجه عدم ايجاز على ما سمعنا من ان ليس له الا القيمة بل المتصح احصاها عليها ولو طلبها منها هذا كله في التبع في بدها اما لو تعبت في دفعه فحكمه كمن له الاصف فان كان قد دفع ارشاد رجع نصفه ايضا قلت قد يقال في جبر على ما مرفوض من قبل العبد في الشاغل التحري بين العبد والقيمة ايضا ولا يعين العبد اخذ المرفوض لها فانه لا يجعلها المرفوض لدا قالوا او ان تعبت المرفوض تحري المرفوض بين اخذ العبد والقيمة لئلا يفتقر العبد الى نصفه وارضيت بالعبد فليس في المرفوض بل لا ينعوضه كالقيمة فللزوج ان يطلعها ان لا يرضى بالقيمة جنى الله العالم ولو حصل له ما كالدفع لو ولد كان للزوج خاصة ولم يصف وقع عليه لعقد ولو اصدقها جوا ناعا مالا على وجه يدخل للمنفعة الصدان بالشرط او بالبيعة كان له نصف النصف وان كان بعد الوضع كان دخوله ان كان بالشرط فاشترط نوع عليها القيمة وتلفظ بما لا يلزم ان كان بالبيعة فهو ما يرد بالملك كما لو اذن مولد لانه في النكاح دون مولد العبد فانه يكون ولد لولي الاب على التوليد ربح فيكون المرفوض من المرفوض وحله ويجوز على هذا القول كما عرفت من بعض اهل العلم على الاول كما عرفت من بعض اهل العلم بالاجماع لان لولادة زيادة ظهر بالانفعال على ملكها فهو مبدل الوضع لا يرد بالنقص نعم لم ارشاد نصها بالولادة ان قلنا انما هي امثلة لذلك ليل باء على حرية المرفوض بل لولادة وكان الحيوان مرفوضا نصف يتمها واخذنا الام والولد لا فلا يلزم من قوم يتبع هي ولدها لهما فخص ببقية الولد قيمة الام بغيره نصفان ولكن في جميع الجمع له منافع لا عرفت ولو وقع عبدا ورث قلنا بعبدا فانه رجل تزوج امرأته على ما شاءة ثم ساق اليها الغنم ثم طلقها فان كان يدخلها بعد ذلك لغنم قال ان كانت الغنم حلت عنده رجع بنصفها ونصف الام ولها وان لم يكن الحمل عند رجع بنصفها ولم يرجع من الاول ادبش وموقفه الاخر قال ايضا رجل تزوج امرأته ومهر مهرها ساق اليها غنما ووقعها فولدت عندها فطلعت قبل ان يدخلها فان ساق اليها ما ساق بعد حملها فله نصفها ونصف لدها وان لم يلد فله نصفها فلا شئ له من الاول والله العالم ولو اصدقها فاعلم صناعة ثم طلقها قبل الدخول كان لها عليه نصف حرة تغلبم بالعتق والمهر في هذه الاصل النصف نصف يكون كالثالث في هذه الذي يرجع فيه الى القيمة التي هي هنا الاجرة ولو كان عليها مثل الطلاق رجع بنصف الاجرة لعقد رجوعه بعين ما وصى يكون بمنزلة الثالث بدها كما هو واضح ولو كان تغلبم مؤن قبل الدخول في الغنم من خلاف رتبوا عليها النصف لكونه امرأته كما عرفت لكونها لها من الزوج حاجبا ينبغي ان يعلمها ذلك مردا حجاب بناء على ان سماع صوتها مقادير للفرق ولم يكن ثم خوف فنه فخلوة وخفية والاعشار في النقص ولكن في رد بيتها المرفوض في حرية سماع صوتها وان كان لا قوي جوان ومن خلاف في الفاعل موهلة وصعوبة فان تعين النصف فبقين ان ذلك لا يمنع النصف عرفت وفي كشف الغطاء وغيره ان المهر في النكاح لا بالخلوة المحرمة او مع خوف لفت قال رجوع بنصف الاجرة فطاع ذلك في وجوبه في شجار من يعلمها بما يحصل معه في محبة مع امكانه ان لو يكن في المشرط عليها ما شاءة **المسألة الثالثة** لو ارثت من الصديق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه وفيه لفت في النصف سماعه من رجل تزوج جارية فوقع بها ثم حمل في حمل قال ارجاها قبل ان يلد فله نصفه من الصديق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه وفيه لفت في النصف بان ذلك نصف من بنصفها فانما العبد ملكها بوجه لازم واسقاط قبل ربحها عوض النصف كما لو نكح الى ملكه عتق او اذ نكح لم يكن له عقد ولا جوارحه يحمل عليه رجوعه عليها بغيره بل على بعض العامة القول بانها لا تراخيه ما لا ولا تقلل الاصل او النصف عليه فلا يضمن في الاول ظاهر وما الثاني

له انما  
في النكاح  
كل النكاح

النكاح  
في النكاح  
كل النكاح

فلا يستحال ان يستحق الانسان شيئا في ذاته نفسه فلا يتحقق نقله اليه واما الثالث فلانه لم يصد منها الا ان لا يستحقها في ذاته وهو ليس الا ان لا يعلم من  
هنا لو رجع الشاهدان مدبرين في ذاته لم يعلم بعد حكم الحاكم عليه ببراءة المشهود وعليه يرجع عليها لعدم تفرعها بالثبوت لو كان لا بد من اطلاق علم من ذلك  
عن مال وبعينه مع انه لا اجتهاد في مقابلة النقص صدق النقص به فطاعا على وجه النقص في ارفع الذمة منه واسقاط ذلك كان يحتاج ان يصف بدله فلا حاجة  
تلك الا في الثاني والثالث التي ليس واحد منها عنوان الحكم كالا حجة الى الثالث من تجسم الفرق بين المقام وبين عدم الرجوع الى الشاهدين كما ذكرها  
ثم قال في الفرق نظر في وقت وضوح الفرق بينهما بان مبنى الرجوع المدعى عليه عليها بما يغفره قاعدة قوة السبيل المباشرة الى بالانذار في قوله  
من انك في القرض عدم انك انما شاعا عليه لا نراه بخلاف ما لو دفعه له ثم وهبه له فزوت صدق الغرامة التي لا ينابها هبة له ذلك القوم ملك جديد ليس  
جديدا في ذاته فليس كذلك الخ فيما ذكر المصنف غيره بقوله وكذا لو خلعها به اجمع الذي معناه انه كالاراء والمطعم بالوئيلته ليعلمها على تخلفها به فان رجوع  
عليها بمقدار تخلفه مضاعفا الى ما خلعها به الذي بدله له فكان بمنزلة ابراهيم وهبها اياه فزوت وضوح الفرق بين المشبة بالمشبة الذي هو ان لا يملك  
الطلاق على وجه بصادق وقوة سبق نفي اعني ان يفتحق عليها مع مقدار يصفه لثبات بخلاف المشبة الذي يملك من حيث الخلع لا يتم الطلاق  
المفروض ان زمانك للصف يكون قبل الدخول فيخرج زمان السبيل الفرقين فانهم فلا يقع واحد منهما الا كان توجعا لمرجوع وليس كذلك  
فلهذا استحقاق مال الخلع في بئحة خضاهما ذلك لا انه يخص بذلك الخلع فوجب لطلاق مقدار يصفه في ذمتها النقص لان كلامه ما نرى على وجه  
السبيل على الاخر لا مرجوع ورجوع الثاني يتقدم بعض سبب الملك هو البذل وان كان لا يتم الابتداء بالطلاق الا في نفسه غير ملكا في  
الملك لان بقا ان يسطر على ما يصح طلاقا في كل مقام يظهر فيه فساد الخلع فيكون ذلك ليس بقدم احد هما على الاخر مما تواردا عليه بل ان رجوع  
بطلان تأثيرها فيفسد ما كان لبذل وكما في وهو الخلع بخلاف لطلاق الذي لا مدخلية له في ذلك فحينئذ والله العالم **المسئلة الخامسة**  
اذا اعطاهما عوضا عن المهر بعد ايقاد الله عن رجل تزوج امرأة بالثمن فاعطاها عدا ابقا وبر واجزوا لا لثمن اصدقها فقال اذا رخصت بالبعث  
كانت قد عرفت فلا بأس ان هي قبضت الثوب رخصت بالمصدق فان طلعها قبل ان يدخلها قال لا مهر طار وترد عليه ختماء درهم ويكون له بعد ذلك  
ذكر الصبيته مع الابن تزويجه على ارادة وقوع ذلك معها على جهة البيع او ان دفع للابن فداء بعينه فداء ما بعينه في البيع من اعتبار الصبيته وعلى كل حال  
فالثابت بالطلاق نصف المهر دون الدفوع وفاء الا اذا كان فردا للكل الذي وقع عليه العقد فانه باعتبار حلول الكل فيه يكون هو المفروض بل  
الظاهر انه لو دفع لها مبيعا ورخصت به وطلعت قبل الدخول ان لم يصف المهر لكونه المفروض من الصحيح مع احتمال انه لا يفرض له ذلك كما  
الاسماع عن قبض المهر فاء ورخصتها بها ليعلى بصير المفروض لخصه في الصحيح قد يكون له نصف المهر مع الارش نصف الصبيته في بيعه  
ببقيها المهر غير المتبرع وبين قبضها لها حاله رخصته بزوجته عن ذلك فيجب الاخذ مع الاول لانه مستحق في ان لم تأخذ منه كان ذلك منها اعطوا  
بخلاف الثاني الذي لم يثبت لها فيه ستمائة وشر الفرض انه اذا فراد الكا فلا يسلها ح الاصفى بل قد يحل ذلك ايضا في الاول ان خذت الارش في  
عما اذا لم تأخذ مع استحقاتها باعنا لكونه المفروض الارش انما هو سبب العينة لانه من المفروض وكذا الواعطاها مائة عا وعقد او غيرها  
او غير ذلك ما هو ليس من فردا للكل المهر في العقد سواء وقع ذلك فاء وقلنا انه معاوضته راسها اداها ذلك مثلا بما لها في ذمتها فانه على كل حال  
ليس له نوطه قبل الدخول الا نصف ما ساء وفرضه له كما هو واضح فاما مل جهدا والله العالم **المسئلة السادسة** ان المهر ما مدته ضرورة والمهر  
لا يسطر التبرع بامرأها لكونه عفا معلقا لان الملك المتبرع لا يطله وان قلنا انه نصبة بالعقود فلو فعل ذلك ثم طلعها قبل الدخول صا  
بهنما نصفين فاذا ماتت تحررت كل من المهر المعلق بن خسر سئل ابو عبد الله وانا حاضر عرج رجل تزوج امرأة على جائته مدته قد عرفت المهر  
وتقدمت على ذلك طلعها قبل ان يدخلها قال فقال اري المهر نصبة خدة المهر يكون للمهر في يوم في الخدة فيكون لسيدها الذي رها بوجه  
الخدة فيقول ان ما نسا لا بد قبل المهر والسيدان يكون المهر ان قال يكون نصف ما تركته للمهر والنصف الاخر لسيدها الذي رها لكون نصفه  
صراحتهم في بقاء التدبير فانه لا خلاف فيما تضمنه من غير ذلك فيقال ان ابرار ورجس وعنه على ما حكى لا يصح جعلها وهي مدته مهر بل يطل الشاهد  
بجهاها امرا كما لو كانت موضوعا لزيد مثلا فان تجرد الملك بطلان الضرورة وتعلق الوصية فلكم من فخرج رجعا عن مكر فمقدم موضوع الوصية  
والتدبير نوع منها بل قد يوجب بطلانها لو قيل بانها تملك بالانها النصف الاخر يبقى على ملك الزوج حتى يدخل وان كان المناسق على هذا التقيد  
بقوله التدبير في النصف لا انه يمكن القول بطلانها باعتبار اقدم المدبر على من يخرج جعله مهر امضا لانما سبب نفي المعنة بالدخول فيبعد التدبير  
فيكون ذلك منه رجوعا عن التدبير نحو ما لو وصي له بدين فوهبه من غير ثم رجع بالهبة قبل ان يقبض المهر في ذلك نصه يكون نفي الوصية وان لم  
يتم منه سبب لا نفي عنه الا ان الاضاف مكان منع ذلك المقتضى المقتضى عليه بناء على ان فسخ الوصية بالنضاب بينها وبين ما اوصي به ولا نضابا  
هنا مع فرض عدم اشتغال العزم لكون هذا الفعل من ظاهرا في الرجوع بالوصية يخرج انفسا بما قصد لا بفعله وعلى كل حال هو اشبه عندنا  
بمن بعد لان التدبير وصية تفسخ بخلاف ذلك الخبر المزبور لا صراحتهم في بقاء التدبير مع اتمامه ابرار وليس يكون التدبير واجبا عند رجوع  
ما لا يصح الرجوع معه منه ادعى غيره من احتمال اشتراط بقاء التدبير فانه يكون حراما لعموم المؤمنين ولا نكسوط العقوق في البيع نحو وظهر من قوله  
في الرواية قد عرفت على ذلك كونه قد شرط عليها بقاء التدبير ودمارها معا بطلان جعلها مهر لا وفيه انه لا دليل على اعتبارها منه  
الملك في المهر على وجه يمنع جعل المدبر له ذلك بناء على سليمة البيع فزوت كونه ما لا يملكه او قبل موثا لمدبره وخرج رجعا الى ابنته بالحق فيما بعد



من شرط  
نحوها

وَقَالَ

بِأَنَّ

في الآخر للنصوص بخلاف الأول لا ينقض بغيره من الغرضين وهما مع صحتها يمكن إبداء المؤجل منها لكون المتعارفين شرطاً ذلك فيه بل قد عرفت القبر عليه  
 في أحدهما فهو كما ترى يحكم بلا حاكم ضرورة عدم الفرق بين الدائم والمنقطع في ذلك بل بما كان الوطى في الخبر واستدلنا عليه وخبرنا حتى بنحوه وعبر  
 مطلقاً الضمان كان منجرباً لشيء ولو ان عدم الوطى من مقتضى النكاح على وجه يستلزم اشتراط عدم بطلان النكاح المتعدد وطبها او وطئ  
 هو معلوم الفساد وانما الوطى غايته من الغايات والنصوص المنقضة لبطلان اشتراط كون ولاية النكاح بدها وولاية الاطلاق يمكن انما هو لخاصة نحو قوله  
 الرجال فوامون على النساء والطلاق بيد من احدهما لسانه بخود ذلك هو غير عدم الوطى ومن ذلك كله يعلم ما في لفظ بطلان العقد والشرط منها معا  
 الذي هو كالأجته في مقابلة النص كالقول بنفسا الشرط خاصة وكل من جماعته من أجله وفي الأول خاصة وصحتها الثاني كما علم من خبره وكذا الاشكال  
 من بعضهم جواز الوطى بالاذن على تقدير الصحة لوضوح البطلان البضع على العقد عدم كفاية الاذن فيها وقد سمعنا القصر في النص على المانع من البطلان  
 ولكن كان لشرط المانع منع من الوطى بالاذن بطل المانع فيبقى المقصود على مقتضاه بل وعبره وخالف الشرط لو كان لا يوجب بطلان العقد كما هو واضح والظاهر  
 الحاق غير الوطى من جوه الاستمتاع به في جميع ما ذكرناه لما عرفت من صلاح العقد الذي في فيه من الوطى وغيره مدركا لذلك **المسئلة الثانية**  
 شرط ان لا يخرجها من بلدها فيكون كالمعاقبة والمختار والوسيلة والجماع والنافع يلزم الشرط للمعقوبات بعد ان كان سائعا جازيا بحري مقاصدا للعقار  
 وهو المروى صحيحا لقضائهم في الرجل تزوج امرأة بشرط لها ان لا يخرجها من بلدها فان بقي لها بلدان لك او قال بل منه ذلك الصحيح ان لا يخرجها من بلد  
 من زوج الرجل تزوج امرأة بشرط لها المقام بها اهلها او ببلد معلوم فقال قد روى اصحابنا عنهم ان ذلك هو وان لا يخرجها اذا شرط ذلك خلافا  
 لما عرفت والفتنة والسر من بطلان الشرط لخاصة مقتضى العقد الذي هو استحسان الاستمتاع بها في كل من كان مكانا ومكانا فيجوز الخبز جند على  
 الاستحسان وبه ان لا يفسد ذلك بطلان العقد بغيره وانما منع الاستحسان المربور حتى مع الشرط ودعوى مخالفة الشرط استحسانا في كل بلد فيها  
 ان ذلك ان في كل شرط يمنع ما يقتضيه طلاق العقد لولا الشرط كما لا يخرجها مما هو معلوم له ليس من بابها للكتاب السنة وخرج من البلد على الاستحسان  
 بخبر ذلك غير جائز الا معارضها والمعارضه العامة غير كافية بل لوسيلة تعارض المؤمنين ودعوى ما على الاستمتاع في كل من كان مكانا ومكانا من جرح  
 الترجيح الاول لوللصحيح المربور مضافا الى ظهور الثاني في ثبوت ذلك من حيث كونهما وجه فلا ينافي في عدمه من حيث الشرط ثم جردا ومن لا يظهر ذلك  
 وقتئذ لا يرد من ذلك بل شرط من كل شخص خلافا لبعضهم فافترض على حصول البطلان منه على مخالفة المسئلة للمعقوبات في النص على المنع  
 فيه مع انك قد سمعت الصحيح من خبر ابن ابي عمير ماعرفه من جرحها في المسئلة على العموم التي لا فرق فيها بين الجميع كما هو واضح والله اعلم بالزكيات  
 كان بناء على صحة الشرط المربور حتى عن الشيخ وجماعه انه لو شرط لها امر ان يخرجها الى بلادها ونقص من ان يخرجها معناه جرحها الى بلاد الشر  
 اي اذ اخرجها اليه ليجب عليها اجابته لما في ذلك من الضرر في الدين ولذا وجب الجرح عنها ولها الرائد الذي قد شرط في العقد وان لا يسقط الا  
 بامتناعها والعرض ان ذلك كان منها حتى وان اخرجها الى بلاد الاسلام كان الشرط لان ما قبل المعقوبات خصوص حسن علي بن ثاب عن الكاظم  
 قال سئل انا حاضر على رجل تزوج امرته على مائة دينار على ان يخرج معي الى بلادها فان لم يخرج معي منها وهما مسجونان دينار اربان لم يخرج معي  
 بلادها قال فقال ان ارد ان يخرج بها الى بلاد الشرك فلا شرط له عليها في ذلك لها مائة دينار التي اصدقها اياه وان ارد ان يخرج بها الى بلاد الاسلام  
 ودار الاسلام فلهما ما شرط عليها والمسلمون على شروطهم وليس ان يخرج بها الى بلادها حتى يقرى لها صداقها او تزويج من ذلك بما رصده وهو  
 جائز له ولكن مع ذلك فيه تردد ما عرفت ومن مخالفته للوصول لجملة المهر والحكم بان لها الرائد ان اذ اخرجها الى بلاد الشرك من غير خروجها  
 مع ان خلاف الشرط والحكم بان لا يخرجها الى بلاد الاسلام الا بعد ان يوفي لها مهرها الا ان يجمع جواز الامتناع لها مع الدخول عند وجوب الوفا  
 بالمهر لا بعد الدخول والمطالبة مع التمسك للمعقوبات من لزوم طاعة الزوج والخروج معالي حيث شله وهذا كان المخير بطلان الشرط بل  
 المهر لهما الا في وجه المثلح لكن في ذلك بشكلها لو زاد عن المفروض على تقديره فقد رويها على الاول وكذا مع زيادته على الاقل ان لا يخرجها من بلادها  
 وكذا بشكلها لو نقص عن المقدار على تقديره لا لزوم له الا ان يصدق مع الشرط عليه فلزم المقابلة مع عدم لزوم الشرط عليه وفي حين ان ذلك  
 كله غير محقق بعد ما د الشرط الملزم به نعم فمقتضى ما عرفت من هذا الوجه الذي في المهر الذي قد تقدم في البحث اعني المعلوماتية فيه على وجه بطلانها  
 بذلك ونحوه خصوص وقد عرفت الحاح في مثل ذلك في الاجارة التي هي اضيق دأرة من المهر على انه قد يقد المهر هو المائة وانما اشترط عليها الاربعون  
 لم يخرجها في المائة ان اذ اخرجها الى بلاد الشرك وان عصته لوجوب الجرح عنها فلا بد من صرفها لخراج الشرط الى الجرح منه لئلا يخل  
 الشرع والاطاعة بما تجب فيها ليس معصيته لله وليس نصا في جوب عطائها المهر قبل الاخراج مطاعا لانه ليس لبل الاخراج حق بل منه الاداء  
 بعد الحق بوطئ نفسه على الاداء او اذا طابته ورضي من ذلك بما رصده لجملة الرضوخا بالخبر ويمكن ان يكون لتقديم مراد من الشرط بمقتضى الشرط  
 على نفسه فيقبل ذلك اليها ان اذ اخرجها الى بلادها كما انه يمكن بناء على جوب تجمل الزوج المهر او طلبه الزوجية لارادة التمسك وغير ذلك  
 من ذلك يظهر لك قوة العلم بالخبر المربور المعتبر سندا المعقوبات عند جمع من لا محتواه هو العدة لا العموم وهذه التكاليف انصرفت كون مضمون  
 الحزم من العلق الممنوع لولا الخبر المربور ولا يتجدي هذه التجهيزات ولذا لم يجر نظامه في النكاح ولا في غيره وما في الاجارة لو لمنا يجوز فيه التمسك  
 كما هو واضح والله العالم **المسئلة الثالثة** لو طلقها بانسان ثم تزوجها في عدة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر كخبرها عن زوجها الاول  
 بالطلاق المبائن الذي لا ينافيه جواز تزويجها في العدة باعتبار كونها حال الحرة مائة فلا تنقض وانما منع غير ذلك وان زوجها اثبت المهر في ذمته لعبر من  
 عقود النكاح بالطلاق قبل الدخول يعود اليه نصف ما فرضه العقد لجدد بخلاف بعض العامة فوجب لها جميع مهر تزويجها للعقد وتزويجها

فلو كان



# كتاب النكاح

كان لسانه

فكون من المظنة المدخول بها وضعف ظاهر المسئلة العاشرة لو ذهب نصف مهرها مشاعا ثم طلقها قبل الدخول فلا باق في الرجوع عليها  
سواء كان المهر عينا او دينيا بناء على كتابه لفظ المهر في الامراء صراحا وما وقع منها من الحبس لرجوعها مستحق في الطلاق قبل الدخول بمحض النصف  
لزوج لا نه مصداق نصف ما فرضتم فلا يرجع الى المثل او القيمة لعدم تعدد لكن في قدر ذلك احوال الرجوع بنصف الباقي بعينه قيمة الاخر من الموهبة  
لشيوع نصفها في تمام العبر في شيع النصف لوهوبها بغيره فعلق الحبس بنصفه النصفين فالنصف الباقي بمنزلة النصف منه وفي النصف قبل ان يظهر  
لنحو الرجوع بنصف الباقي خاصة لانها تعلقت بالحبس بالنصف المشاع فقد تعلقت بنصفه النصفين فاعاملها من نصفها النصف هو الرجوع واستعمل  
نصف نصيبه ففسر وانما بقي النصف الاخر من نصيبه وهو الرجوع وبما احتمل ايضا التحريم بدل تمام النصف الباقي من نصيبه مع بدل نصفه الاخر دفعا  
لغيره بنصف الصنفه الا ان الجميع كما ترى من عدم تباينها مع فرض بقاء النصف المشاع الذي هو مصداق نصف ما فرضتم نعم لو كان النصف الموهوب  
معينا لامشاعا بالتحديد لك كما هو واضح فكذلك لو خالفته على النصف فانما ينظر ما النصف الذي يبقى لها بعد الطلاق فلا كلام وان اطلقت فضرر لها  
تملكه بعد الطلاق وحمل كل حال اذا تم الخلع ملك الزوج تمام المهر بما فرق بعينه من المهر بانه بدل على الطلاق للنصف للمهر فهو يملك بعد الطلاق  
للاشياء كما قبل جبر الشيع في بنصفه النصفين لا بد من نصفه والله العالم المسئلة الحادية عشر لو تزوجها بعد ثلثي ما كان احداهما رجوع  
عليها بصداق الوعد ونصف ثمنه المهر فزوجت كون ذلك كالتفاد احدهما على ملكها لان النصف علمها والموجود بينهما وتزول ملكها في النصف المشاع  
من كل منهما الا انما كان ما يرجع اليه مضموما عليها وجب لانها لا بد من النصف علمها بهدا على النصف احوال الرجوع بتمام الموجود او ما كان  
منه النصف لصداق نصف المهر فاحتمل التحريم ما سمعته في المشاع ولا بد من نصفها المسئلة الثانية عشر لو شرط المهر في النكاح على  
العقد مضاعف على ما على النكاح من الاصل او احد خلافه في طلاق كشرط بل لعل الاجماع بقية علمها لعلها علمت عدم قبول عقد النكاح لذلك  
شأنه العادة التي لا قبل بها لمصر ومصره بغيره ولذا لا تجزئ منه الاقالة بطلاق خبره من عقود المعاد صا بكون ح اشتراط الجارية ما سبنا  
لنقضه المسفاه من الادلة الشرعية ولم يرد بلفظ العقد معنى النكاح مع اشتراطه ومنه كان هذا الشرط سطلا للعقد وان قلنا ما زنا  
الشرط بالخالفة للكتاب الستة لابطال النكاح كغيره من الكلام فيه سابقا فافهم من بعض من تعليل لطلانها ان التراضي به يقع على العقد فغيره  
ما شرط المذكور فادار اليمين الشرط لا يصح العقد بخلاف العقد القصد اليه ضرورت ان ذلك بلان في كل شرط فسد ففدعوت سابقا الاجماع على كونه  
العاشرة ورجع قول المهر فيه فتردد مشكوك في التفات الى تحقق الرجوع لوجوده المقتضى وانما عجز شرط الجارية لا التفات الى عدمه ارضا العقد  
لقرينة على الشرط غير صحيحه اجماعا كان الاول جمل مشاؤه التردد في ان يطلق هذا الشرط لخالفة مقتضى العقد لكونه مشروعي بكونه محال للثبوت  
والثمة فعلى الاول لا يحد بطلان العقد دون ثلثي المهر لان يكون مراده ذلك على كل حال فيما عدا ايراد من بطلان شرط حاصره بل انما يحكم  
عنه ان لا يدل على بطلان العقد من كتاب لا شئ ولا اجماع بل الاجماع على الصفة لا يرد من بطلان احد من اصحابنا وانما هو من خروج الخالفين  
اخلاف الشيع على عادت في الكتاب اضعف انما بناء على ما عرفت من ان بطلان هذا النكاح لا يفسد العقد لكونه مشروعي في صحة كبحه بطلان  
عقد النكاح كغيره من الشروط الفاسدة المهر لان يمنع ذلك ما لا ينع من اتمام هذا كله في اشتراط الجارية عقد النكاح اسالوا شطرا للمهر  
العقد المهر والشرط لكون المهر كالعقد المستقل بنفسه ومن ثم صح خلاؤه عنه فيندرج اشتراط الجارية في حقه قوله المومن عند بشر وطهر نعم بشرط  
صبطه مكره من العقود ولا يقدح بطلان لا صحتها العلوية بل هو على ذلك وان كان بما احتمل عدم اعتبار صطلها لك لا بعينه فيه من المهر  
ما لا يغير في غيره لكن هذه الاول لا ينبغي بدليله وان حكم في الشيع ان شرطها ان شرطها وانما يفسد مده لم وان شرطها في الجارية رجوع المهر  
لوعري العقد من المهر وانما يجب الدخول كغيره من الكلام فيه في هذه المسئلة والله العالم المسئلة الثالثة عشر الصداق بملك العقد على شهر الزمان  
والقول بملكها لثمنها ستره عظيمة على المهر في الخلاق فيمنع لعله كل فاني لاحد الامم الحكم على الاسكان فملكها النصف وما الاخرى لعلها ما يقو  
مقام مع عدم صراحتهم في الاحمال اذ انهم في كنف النكاح فلا خلاف في صحة ما كسبه من المهر من المهر على غير وجهه فيكون عوى لوجهه في الاجماع  
لو كان يفسد مضاعفا الى ظهوره فلو تضافا او التماسا فانه من غير مملول على وجوب صطلها من المهر في المهر صطلها في الاضافه الى ان  
ذلك شأن المعاد وانما ان المشتري بملك المبيع بالقدرة البائع الثمن به فكذلك النكاح الذي لا يملكه الزوج الضعيف به المقتضى ملك الادب المهر  
به الذي هو عوى عن ذلك اللفظ القصد الى ما دل من النص من السابقة المقتضى ما لقادى على كونها المهر في العقد بالطلاق لها هو  
مستلزم للملك او ضلوعا عن ظهور الاضافه في الاختصاص الذي لا يعارضه صحيح في بصير مثل الصادق في رجل تزوج امرأة على ثمنه معروف في العقد  
فمكث سنين لم يدخل بها ثم طلقها قال بنظر الى ما صا اليه من غلة البشاش من يوم تزوجها فبطل بها نصف البشاش الا ان بعضه بطل  
وبطلها على شئ من موهبة فانه اقرب للمهر في المهر من موهبة فانه اقرب للمهر من موهبة فانه اقرب للمهر من موهبة فانه اقرب للمهر من موهبة  
الصداق هو البشاش ودون البشاش وعلى المهر بن ثمنها المهر بطلها في رجل تزوج امرأة على ثمنه معروف في العقد بالطلاق لها هو  
قوله فانه اول البشاش في لا يفسد مضاعفا الى ظهوره فلو تضافا او التماسا فانه من غير مملول على وجوب صطلها من المهر في المهر صطلها في الاضافه الى ان  
من سلم سائل الباقى موهبة المهر قال اذا دخلها بغيره بوشين يعطون من الصادق لا يوجب المهر لا الوقاع المحرم منها الوجوب على التوثيق والاشارة  
لظهوره وغلة استعماله في ذلك لا يفسد مضاعفا الى ظهوره فلو تضافا او التماسا فانه من غير مملول على وجوب صطلها من المهر في المهر صطلها في الاضافه الى ان  
ولم يزلوا لا ينافي من بيع ونحوه ولما قلنا ثم بطلان لا يفسد مضاعفا الى ظهوره فلو تضافا او التماسا فانه من غير مملول على وجوب صطلها من المهر في المهر صطلها في الاضافه الى ان

في الرجوع بنصف الباقي

في الرجوع بنصف الباقي

في الرجوع بنصف الباقي













## كتاب النكاح

فعلها البينة وعليه بين في جميع عبد الرحمن بن الحجاج إذا اهدى إليه ودخلت بغيره وطلب بعد ذلك فلا تنق لها أنه كبرها أن يخلفا بالله ما لها قبله من صداقها قليل ولا كثير قلت قد يرد الظاهر من منعه النص على ما إذا كانت العادة لا تنصرف للدخول بل قبل أن لا يمكن أن كان قدما يمكن أن ذلك من ترجيح الظاهر على الأصل على كل حال موضوعها غير موضوع المصلحة فكونت في خلافها في صلو المهر إلى واحد بخلاف ما يخبر به الله قد سمعت من بعض استحقاق المهر بعد بل من ذلك يظهر لك وجه النظر فيما سمعته من الرابض على التقديرين لأن احتمال كون المهر ديناً له من غيرها لا ينافي دعواها الاستحقات وإنما ينافي جوابه دعواها عدم الاستحقاق فمردون كون ذلك على فرضه ادعاء منه لما استحق عليه فكان عليه سائره من هنا لم يرد كرا لا صحتها لأنه وجه راسخ القوي مقتضى الأصل دائماً ذكر الاحتمال كون المهر في ذمة الوالد والتبدي فإنه عليه ما يكون إنكاره الاستحقاق عليه محله وهو الموافق للأصل من هنا فإن لك هذا التوجيه حسن حيث يكون الزوج محملاً بكونه باحدا الوصفين فالو علم السعيا مما في خبره أن كانت حريته معلومة ولم يزوج المهر المدعيه الأدهو بالغ أو ما أبوه قبل أن يزوجها ونحو ذلك يثبتك بالبرائة الأصلية للقطع بالثبوت من بعض المصع لا تخفى امره حتى لا يهر من على جعل منع الحلول لأنه ان كان له من مهره فقد استقر عليه المهر المثل وان كان قد سمي قد استقر المهر والأصل عند دفعه إليها واللازم من ذلك أن لا ينفصل في إنكاره بل ما ان يحكم عليه بمهر المثل أو ما تدعيه المهرنة ان كان قل نظر إلى أصالة عدم التسمية للموجب للثبوت ان طالب بجوابه غير أصل لا يكره ان ادعى قيمته حكمه عليه بالمهر إلى ان يثبت برائة ذمته منها او عدمها ما ثبت عليه مقتضى التقاضي هو صريح في ان القول قولها مع العلم بانسواء الاحتمالين بل قد يقال بذلك مع عدم العلم بانها بدعوى ان الأصل ثبوت الاستحقاق بالدخول حتى يعلم عدمه الاستفاضة التصور بكونه للدخول موجباً للمهر والفصل العدة وهو عدة شرعية فاطعة لأصالة البرائة مضافاً إلى أولوية البضع في المال أيضاً الجزاء والزمان ولعلنا في ذلك أو ما في كشف اللثام حيث أنه بعد أن ذكر ما عرفت عن المشهور في جعل المال الأصل مع الدخول شغل ذمة الزوج خصوصاً إذا علم تشيئة الأمرين بل هو طائفة لثام كلام لم يل علمه يرجع ماعن الأرشاد ثم فرض المشكلة من وجوب مهر المثل بقرب الأصل في الثبوت وأصالة عدم التسمية ثبت التقويض الموجب للمثل ليس ذلك من الأصول المثبتة لأن التقويض يتبدل عليه يمكن إثباته بالأصل فيزج حكم القبول ولا حاجة إلى ملق لك أن لا يلبس بتقدير بعد زيادة على ما تدعيه لأن الزيادة منه منفرة ما قرر المدعي فلا يجب فيه البتة ذلك من فرض المشكلة الأمضا في خلافها على أصل استحقاق المهر وعده وما ذكر من التقييد خروج عن موضوع المشكلة المتخذه الضمان للمثل الذي هو قيمته كما لا مال فلا وجه للقول بان ثبوت استحقاق المهر إنما يقتضي ثبوت قل ما يتناول الصالح لأن يكون مهره يتحقق بأصالة ثبوت بالدخول ضروره أنك قد انقضاه أصالة الحزم البضع وضمانه على حسب المال ضمانه قيمته المثل حيث لا يثبت لأقل ولا أكثر بالتسمية بالعقد مثلاً ورجح مدعى ادعى الأقل كما أنها مدعيه لو ادعت أكثر من ذلك يعلم ما في قول المصنف لا استحكال لو تدبر المهر ولو باردة واحدة أي بضع جسد المهرنة بشرط وهو جزء من عشر جزء من دينار لأن الاحتمال يتحقق والزيادة غير معلومة اللهم إلا أن وبعدم الاشكال باعتبار رفع الاختلاف بينهما ضروره امر دعواها الاستحقاق من الأرشاد وغيرها فلا نزاع بينهما لعدم إنكاره دعواها لأن الأرشاد فقط ثابتة حتى لو زاد على دعواها استحقاق المهر يسلك التسمية بذلك فان القول قولها بيمينها للأصل ويثبت لها مهر المثل لما عرفت ولو زاد مع ذلك فجاءه بيميناً دعواها استحقاقها بدعوى التسمية بأرباب من ذلك كان ذلك من خلاف في القدر الذي ستعرفه لكلام فيه من ذلك كله يظهر لك ماعن الخبر من أن إذا وقع الاختلاف في أصل المهر بعد الدخول يستظهر هل سمي أم لا فان ذكر التسمية كان القول قوله مع البين وان ذكر عدمها لم يرد المهر المثل ان لم يجب لبي جرحه بيمين ادعى من المعلوم ان الاستسقاء بما جمع افادة الكلام فائدة بذكره وقد عرفت من محذور الاعتراض بالنكاح مع الدخول حكمه ترتب عليه فلا يجب استسقاء وان كان جازوا كما ان من المعلوم ان القول قولها في عدم التسمية قوله نعم هو كك لو انقاع عليها واختلفا بما قلته وكثرة كما تنفع الكلام فيه وفي جسد المهرين قبل عقوبة لا سبيلاً وذلك لأن الدخول يقتضي حكماً ينبغي تربيده عليه حتى يثبت خالفه ولو عدل الزوج قبل الحكم عليه بمهر المثل في دعوى لا تنافي الأولى بان قال كما سميها قد لا ولكن وصل إليها أو اوائني منه ونحو ذلك سمعت الدعوى رتب عليها حكمها من قبوله في القدر وقول قولها في عدم التقاضي الإبره وهو حسن انجبه بانكار التسمية لا كالك لها اسم مهر المثل يمينها على معنى التسمية كما هو واضح ولو اختلفا في قيمة ما ادعت المهرنة التسمية والرجل الناصر أو اختلفا في وصفه بعد الاتفاق على جنسه أي فوضه على وجه ترتفع الجهالة المعتبرة ثم ادعى المهرية زيادة وصفه آخر مثلاً وانكره هو فلا ريب ان القول قوله اسم كما هو المسمى بين الأصحاب بل هو كالمجمع عليه بل بما حكاه عليه بعضه بلعله لأصالة الدلالة من الرائد ومن الوصف الذي هو دعوى لا شرطاً وصح في عبادة عن إبانة في رجل تزوج امرأة فدخل بها ودعت صداقها ما دوسلو ذكر الزوج ان صداقها خمسة دينار والرجل طائفة على ذلك القول قول الزوج مع بيمينه وجعل بعضهم من الاختلاف في الوصف خلاف في العجلى الناجب أو زيادة الأجل أو ارضه أصالة التسمية الناجب وزيادة باصالة عدم الزيادة في المهر فان الناجب نقص في المهر وعدم زيادة قيمته لا تضاماً بينهما وهكذا في كل وصف يجمع زيادة المهر من غير إلى أصالة عدم اشتغال اللغة الآن مثلاً في اختلاف في الأجل وفيه منع ووضوح محاذ للمعلول غير الملاء من عدمه معارضه أصالة عدم ذكر الأجل في زيادة عدم الزيادة باعتبار ورودها عليه من الغريب ما في ذلك من بغير عبارة الله ما دعوى لادته استحقاقها عليه من جملة مهره فادوسا وسواه من جعله وبعضه حكم عن يمينه الأصحاب تقديم قول الزوج وذكر الصحيح الغريب إلى أن قال لا فرق بين كون ما خافه ما يبدل من اجازة لانها لها وتماجد لعمول الأول ثم من مقتضى إطلاق الأصحاب في الزيادة فلا يستفهم كما يكون ذلك التسمية مع ما لا ينافي في ذلك لا لكونها دعوى انقاعها على عدم التسمية ولو جبهه البشاد كان الذي عليه فيه اقل منه ما دعوى في قوة البشاد أو انكره التسمية بالأمير ونحوه ومثاله البشاد

منه وكذا مع انضمامها على التسمية ولعلنا انما اكثر ولكن يدعى التخصيص في الزيادة ضرورة ان ذلك ليس من اختلاف الفقه المذكور في النص القوي بل العلمها  
صريحان في خلافه ثم قال الحق محل النص القوي على ما لو اطلقا الدعوى والى تسمية هذا الفقه وادعت هي تسمية الازيد الى ان قال مع ذلك فبهم معا  
بحث لا نه مع الاطلاق كما جعل كونه بطريق التسمية محتمل كونه بطريق عوض البضع المحرم وعوضه وطه من المثل انما يتعين غير التسمية والاصل عدمها  
وهذا الاصل مقدم على اصل البرائة بوجود النافق عنها ومع اختلافها في قدام التسمية يكون كل منهما منكرا لما يدعي الاخر منهما فلو قيل ان النافق في حقه  
مهر المثل كان حسنا الا ان اطلاق الرواية الصحيح المتناول محل النزاع وفيه ترجيح ما اطلقه الاحتياط على ما فيه من الحجة ومن ثم قال العلامة في عقد بلن  
من الصواب تقديم يدعى مهر المثل منها فان ادعى النقصان وادعت الزيادة في الفاء وادى اليه ولو ادعى الزيادة عليه المختلفة احتمال تقديم قوله لانه اكثر من  
مهر المثل ولو ادعى النقصان عنه احتمال تقديم قولها وهو المثل على كل حال فلا يخرج عما عليه الاحتياط وبتنا ولا اطلاق النص الصحيح فان كان ما قرره العلامة  
في محل القرب قلنا هذا منه بكم كما بقية ضرورة عدم اندراج صوت الاطلاق في النص القوي لان كان الحكم فيها ما ذكره بناء على عدم وجوب الاستسقا  
او عدم التمكن من جعل وجهه في هذا على كلام البحث الصورة الثانية خاصة ولا وجه لاختلافها بعد تصادم الدعوى من بينهما ووجوب الحال الى الاختلاف  
في الدين من حيث كونه بيان زيادة ونقصا ولا بد ان القول قول مدعي النقصان بعد نقاشها على قدر متيقن في الاختلاف انما هو في الزيادة القول قول  
منكره لاصالة البرائة وكلام العلامة بعد ان ذكر انهما لو اختلفا او وصفا وادعى التسمية فانكرت قدم قوله ولو قدك بارادة مع اليمين قال ما سمعت من  
القوي في الاول على ان النكاح لم يذكر الا فيهما اذا اختلفا بدعوى الزيادة على مهر المثل منه والنقصان منها اما اذا كان دعوى احدهما مهر المثل كان القوي  
قوله لا غنى في صالة عدم الزيادة بطريق الحاشية ذلك هو غير ما ذكر من النكاح فلهذا هذا كله مضافا الى ما في كلام العلامة من لنظر الواضح في الزيادة  
قوله مع دعواه التسمية ولو لا اذنة وانكارها ذلك مع ان الاصل عدم التسمية بل التسمية في المثل الذي هو قيمة البضع كما انه لا وجه للرجوع  
مهر المثل في دعواه الزيادة المختلفة مع اعتراف الزوج بتسمية الزيادة منه وفي دعواه النقصان عنه مع اعتراف الزوج بالانقصان من البضع في كل من  
بل لا فرق بين اختلاف في الفداء وفي الوصف لكن على الوجه الذي عرفناه اما لو كان خلافا في دعوى كل منهما وصفا مستقرا مختلفا لقيمة باختلافها  
الخالف نحو الدعوى اختلاف في المهر فبفتح لا يلزم بالوصف خاصة مع فرض صحة العقد مدونة والامتناع من رجوع الى مهر المثل نفاخ المسحوق  
بالخالف ولو فرض خلافهما في كشف هذا العقد بانقائه كان القول قول مدعية لاصالة الفقه ومن ذلك كله يعلم ما في اطلاق لسانك من انه يوفى في النكاح  
على تقدير الاختلاف في الصفة كان بينهما ثبت مهر المثل الا ان يريد يدعي المرأة وينقص عما يدعيه الزوج كما انه يعلم ايتم ما في دعوى خلافا  
قول الزوج مع الاختلاف في الوصف ان كان نحو الاختلاف في الناجل الحمول لزيادة الاجل فنقصا ضروريا في الفقه بالمواعيد للظن في غير المقار  
من غير دليل خاص كذا ما عن جماعة منهم الشيخ في طرابزون والعلامة في المحرم في تقديم قول الزوج في الاختلاف في جنس المهر كما في الاختلاف في القدر بل على  
الفرق الاجماع عليه ضرورة كون البعثة في النكاح من غير فرق بين ان يختلفا في الزيادة او لا لان كلاهما مدعي متروكة في ظاهر واصله البرائة في غير العين  
التي يدعيها معارض لاصالة عدم استحقاقها غير العين التي تدعيها بالعقد اللهم الا ان يريد الاختلاف في جنس البعثة في عرض بغيره وانما المراد منه القيمة  
كما لو اختلفا في الزيادة او في الفداء او في المهر كان المثل في كل من النكاح فانه يمكن ان يكون ذلك نحو الاختلاف في القدر باعتبار عقد يفتى القرض  
بخصيص الدائم والدينار وانما المراد القدر يكون القول قول الزوج الذي هو مدعي البعثة وما يوفى له ذلك متى شاء له ان يكون ذلك كما اذا كان  
في الزيادة مثلا والزوجان فانه لا وجه لتقديم قول الزوج المنفي لاصل كالدعوى المتعاقبة لانه هو واضح والله اعلم بهذا كذا في اختلاف في اصل المهر  
او قدك او جدله ووصفه اما لو اختلف في الزوج بالمرء ثم ادعى تسمية ولا يثبت في الاشكال لاختلاف معتدات ان القول قول الزوجة بتسمية لاصالة عدم  
التسلم من غير فرق بين ما قبل الدخول بعده فم قد سمعت سابقا جملة من النصوص فيها الصحيح في غيره والله اعلم ان القول قول مدعي الدخول هي مطرقة  
منزلة على ما اذا كانت حادثة بتقدم المهر على وجه يكون الظاهر مع الزوج فتخرج هذا الاحتمال ولبدا على تقديم الظاهر على الاصل بل بما جمع بين  
الحكم عن صدق الخلاف في تقديم قولها الاجماع والاحتمال في النكاح الثاني على جواز اعادة بالقديم والاول على خلافه لانه مع ذلك لا يخرج  
من حيث اشارة والله العالم **فقرع** لو دفع في مهرها مثلا من دون ان يقترب دفعه بما يقتضيه فاء او هبة من لفظ او غيره ثم اختلفا بعده في النكاح  
المؤبد فعنه هبة فقال بل ضد صدق القول قول الزوجة لانها بصيرة بعينه والوفاء انما بعينه بنه الدافع دون القايض بل في ذلك كل بعينه بان لا يوافق  
فيها بما تدعيه لم يتحقق الهبة لا باضما لفظا يدل عليها فلا يفتقر الى عين وفيه امكان لا كفاية في الهبة بالفعل المعنوي به ذلك ان كان هج بحكم المعنى  
وح بوجه لها اليمين عليها كما بوجه بية لو تزني بلفظ قابل لكل منهما بحيث لا يتحقق المراد به الا بالقصد بية ضرورة كونه المنكر باعتبار استناد الى امر  
لا يعلم الامر بيله وكذا لو ادعت عليه انه تلفظ بما يدل على الهبة وان كان ليس بزيادة في الهبة ولكن قوله ايتم ما في لاصل العقد الذي يكفي في تحقق  
كونه منكرا ولو فرض اعترافه بصدقه ما يظهر منه الهبة كان القول قولها وان ادعى هوانه اذ خلافا لظاهر بل لا يبعد عدم ضمانها للمنفوع مع  
فرض بلنحق لو علم بعد ذلك منه اذارة خلاف لظاهر في بطلان الرجوع به ولو كانت عينة باقية كما هو واضح **المسئلة الثانية** في اختلاف الزوج جاز  
بالزوج وخلوة طالبة عن موافق الوقوع فامتنع المواعدة فانمكن الزوج اقامة البعثة على فساد دعواها بان ادعت هي ان المواعدة فلا وكانت بكر او  
كلام في بطلان دعواها مع غيرهن بغيره بعد احتمال عودها وان كان يجمع منها لو ادعت بكن مع اقامتها بالبينة بالموافقة او بالزوال سابقا فم قد ناقش  
بان النكاح بين بلقيان من دون زوال البكر كما في كشف اللثام هذا في الشرح عبارة المتن اذ ادعت بعد الخلوة الثانية الى المهر من موافق الوقوع  
الدخول انكر فان كانت بكر فلا اشكال في مكان لا طالع على صحتها اهداها باطلاع التعاقب من النكاح عليها واذ لك حادثة لمكان الحاجة كذا في





الرجال

تجنيب

نفسهم

وبوجه كذا أو سند متواتر وإجماع أو كان حقاً في وجوب حل الزوجة لعظم مرتبة زواجها عليه مثل ما عليها بل كل مائة واحد بل هو أعظم الناس حقاً  
عليها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلح لبشر أن يجرد بشر لوصلة لا من المرتبة أن يتجدر بها من عظم حقها عليها والذي يفتي بغيره لو كان من  
مفرق لسه إلى قدر مفرقة تشرح بالبعد الصديق ثم استقبلته تلميحاً لوجوب حلها قال أبو المؤمنين بن علي بن إسماعيل كتب الله الجهاد على التلجيمها الرجل من  
ونفسه يقتل بسبيل الله وجهاد المرتبة أن تصير على ما ترى من ذنوبها وغيرها وجهادها أيضاً حتى لا يتجدر في غير ذلك مما ورد فيه ولا ينافي قوله  
تعالى في قوله مثل الذي علمهم بعد ما آذاهم التشبیه اصل الحقيقة لا في الكيفية ضرورة شدة اختلافها ومن جهة عليها أن تطيعه لا تعصيه لا تصلح من  
بينة الإباذنه ولا صوم تطوعها الإباذنه ولا عتقه بنفسها وإن كانت على ظهر ذنب لا يخرج من بينها الإباذنه ولو إلى أهلها ولو لعبادة والدها أو غيرها  
وإن تطيبها لطيبها وتلبس أحسن ثيابها وتزني أحسن بندها وتعرض نفسها لغيره وتغيبه بل ليس المرتبة أمر مع زوجها في عتق ولا صفة ولا تدبير ولا  
هبة ولا ذنوب في مالها الإباذنه زوجها إلا في حج أو زكوة أو تبرؤ إليها أو صلة قريبها بل إياها المرتبة قال ابن جهم ما ريت منك جرحاً أو من جرحك خيراً  
حط عليها وإياها المرتبة بانته وزوجها عليها ساء خطي قول من تغيب منها صلوة حتى يرضى عنها ولا يرفع لها عمل وإن خرجت من غير أن يغيبها ما لا تترك السماء  
ملائكة الأرض ملائكة الغضب ملائكة الجنة حتى ترجع إلى بيوتها ومن جهة عليها أن يشعروا أن يكسبوا وأن يغفروا إذا جهلت ولا يفتح لها جهاد ورجع  
الله عبداً أحسن في بيوتهم ورجعتهم قال الله تعالى فادعوا لها ناصية ما وصيها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم لا تباينوا في طاعة الله ولا في طاعة  
الأمير فاحشاً مبتدعاً وبعال الرجل امرأة وأحب إليها الله تعالى أحسنهم صنعاً إلى امرأته وإنما المرتبة من حيث هذا فلا يصحها أيضاً بل حكم المرتبة ثم يظل  
معانها ويجوز خبر كرسائه وانما خبر كرسائه إلى غير ذلك مما يدخل تحت قوله تعالى وعاشروا ما أمرتكم به فأنه كن كالجبال المنكسرة على الزوج القنفذ من  
الكسوة والمأكول والمشرب إلى الإسكان على حياء ستعرف فكذلك يجب على الزوجية المتكبر من الاستمتاع مع عدم المانع عقلاً أو شهواً وإن كان يجب ما يفرق  
منه الزوج من الثوم والصل والادساح والقذار وغير ذلك أما القسمة بين الأزواج فهي حوق على الزوج ولا يشتر أن تفرقه وهو الاستيناس في  
الاختار فوجب استحقاقها وحق الاستمتاع بوجوب استحقاقه فلكل منهما الخيار في قبول إسقاط صاحبه وعدمه ولا يتبع عليه القول حتى كان واجباً  
ولو كان عتياً أو خصاً فإن القسمة لا ينال من العدل والخير والبقاء والمعايشة بالمعروف فلم يفرق بينهما بل هو المهر العبد لا يبرأ من الفل ولا يبرأ من الخص  
غيره لا يشترك الجميع الفائدة المطلوبة منه بل كذا لو كان مجنوناً أو كان يفتقر عن الولي بأن يطوف به عليهم أو يدعوه من البراءة بالتفريق نعم لو  
برأه لا يفتقر في مثل ذلك فلا قسم في حقها وإن من كان قد تم لبعض ناسه ثم خلى الولي أن يطوف به على الباقين فضاء الحقوق من كمال بقية  
عليه من الدين كذا إذا طلب من القسم بناء على اشتراك القسم بينهما وإن قلنا بأخصاصه بالزوج لم يجب على الولي الإجابة ولو أريد لنا خبر إلى أن  
يصنفون المونس فله من ذلك أن لا يكسر عليه شيء من القسم بأن كان معرضاً عنهم إجماعاً وحين بعد التسوية بينهم فإن رأى منه الميل إلى النساء أو قال  
الجزء أن غشياً بهم يفتقر على الولي أن يطوف به عليهم أو يدعوه من منزله فإن جاز في القسمة ثم وهل على الجنو القسمة بعد الإفاقة المشقة على حكم  
نعم وفي ذلك لا يثبت لعدم الوجوب كان وجهاً لا لا يجوز غير مكلف القضا تابع للتكليف في الفعل ثابت بالمرجود وهو منه فضاء فضاء  
ذلك من أذية الجنون لا يشترط في الجنون وضع كالدخول في حوزة ثم قال لو أنشئ الميل والمصلحة للرجع على الولي أن يقسم به ويظهر من الصبا  
وجوب القسمة به وهو على القول باشتراك الحق بين الزوجين وطلب من ذلك لكن القسمة لا يقول به كما استأخذهم الوجوب هنا الجور وهذا في حال لو  
كان مجنوناً يفتقر إلى مجرله أن يخص واحدة بنوبة الإفاقة أن كان نوبتها مضطراً من مجنوناً يوماً ويقترب يوماً مثلاً بل يطرح أيام الجنون ويتركها من أيام القسمة  
أوقات الإفاقة فلو أنهم خصوا عند واحدة لم يقض لها إذا لا اعتد به بحتم القضاء ويحتمل أن يكون له القسمة أوقات الإفاقة وإلى الولي القسمة أوقات  
الجنون فيكون لكل منهم نوبة من كل ما لها لتبرهن أن نوبة الإفاقة مضبوطة فاق نوبة واحدة قضت للآخرى مجازي للميل إلى الجنون إلى ما يعتد بكونه  
عند هاتين الجنون وإن كان بقية الولي لقضيتها ما لا يستيناس حال الجنون ولو خاف من أن يزوج واحدة من الجنون سقطت من القسمة بالمضيق والآداب  
للحق وانتهى العذر واستظهر بعضهم الشوط إذا لم يكن لها شعور فتنتفع بالقسم لتناثر إلى غير ذلك مما تم المشتملة على أحكام كثيرة لم نغف عنها  
دليل خاص وأما ذكرها بعض العامة بل بما كان بعضها منافعاً للآخر خصوصاً مع عدم الدليل على الفرق بين الأورق حال جنونه وبين المطبق كما أن المجنة  
بناء على وجوب القسمة عدم وجوب القول على الولي لو أن ذلك لتأخير إلى زمان الإفاقة وأصوب ما يوق هو ما اشترى إليه من المنفعة من المضيق الفنى  
أن القسم حق مشترك بين الزوج والزوجة ولا يقطع بالجنون من أحدهما مع إمكان طرحه بخص نقص ذلك مع عرضة ليلها نحو غيره من الأضرار كالجن  
ونحوه وأما استغال الحكم التكليفى إلى الولي في الزوج والزوجة على وجه يجب عليه أن يطوف به وأن يأتى بالزوجة على وجه لا نقصاً فيما يمكن من الاستمتاع  
بها وغير ذلك من الأحكام التي يمتنعها فلا دليل عليه نعم لو كانت له مصلحة في الطواف به كما لو فرض نفعه بذلك وضعه من التفاسير ويجوز ذلك من القضا  
كان على الولي حرمها فأن جدياً فانه لا يجوز له ليلاً وأيضاً سكو اعتبار أن يشكل التمسك بها على أصولنا والله أعلم وكيف كان فلتكن على أحكام  
غير واحد وجوب القسمة لربما يمتنع في وجوبها بالعقد والتكبر كالنقطة للامر بالمعاشرة بالمعروف لئلا يفتقر على الأمر به المتكرار قطعاً والحق كل  
الأوقات ينبغي أن يكون يجب على بقية القسمة إذا قلنا لغيره والناسخ والنبى صلى الله عليه وآله فانه كان يقسم بينهم في أمثال حق كان يطاق من جهة مجرى  
وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك واستأعلم بما لا أملك يعني من جهة الميل القاطع إطلاق قول الصادق ع في خبر البصري في الرجل يكون عنده  
المرتبة فيزوج أخرى كجبل للفقير إذا قلنا لغيره والناسخ والنبى صلى الله عليه وآله فانه كان يقسم بينهم في أمثال حق كان يطاق من جهة مجرى  
أخيه موسى سئل عن رجل له امرأتان قال أحدهما يسلق ويحلى بها أو ما كان يجوز ذلك قال إذا طابت نفسها واشترى ذلك منها

# كتاب النكاح

كتاب النكاح  
كتاب النكاح  
كتاب النكاح

لأناس من كون ذلك حلالا على وجه ما وكذا غير كبحر حسن رباد وغيره قال سئل عن رجل يكون له المثنان واحد منهما أحب اليه من الآخر  
 انه ان يفضلها بشئ قال نعم له ان ياتها تلك ليل بالآخرى ليلة لان له ان يتزوج اربع سنوة فثلاثة يجعلها حيث شاء قلت فيكون عنده مثنى  
 يتزوج جانين بذكر قال فيفضلها حين يدخلها تلك ليل بالآخرى ليلة لان له ان يتزوج اربع سنوة فثلاثة يجعلها حيث شاء قلت فيكون عنده مثنى  
 يكون عنده امرأتان احدهما أحب اليه من الآخرى قال له ان ياتها ثلاث ليل والآخرى ليلة فان شاء ان يتزوج اربع سنوة كان لكل امرأة ليلة  
 فلذلك كان له ان يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن اربعا الى غير ذلك من النصوص الدالة على ان لكل واحدة ليلة مائة اربع سنوة كان لكل امرأة ليلة  
 الاتحاد والتعدد المؤبد بالثبوت للشعر باشتراط الحجر في المصالح بدون ما لم يكن ثبوتها في الاستحسان ذلك ولكن مع ذلك كله قيل في النكاح  
 فيما حكم من مبطل الايجبة القسمة حق بين الزوجين وهو اسبق فالبيع للموحد مع النقص في موضوع القسمة في ما بال لا للقسمة في الامع لليلة عند  
 احدهما يتزوج بغير ذلك من حق ثم لا يرد في الايجبة شي فله الاعراض عن القسمة في جميع ذلك من ظهور قوله تعالى وان حكمنا لهما فاقولا فاحذرا  
 او ما ملكنا ما نملك في الايجبة ملكا لليل لا حقها اصلا وقيمة دلالة على عدم وجوب القسمة في جميع الايجبة المركبة في ذلك من كل من قال بعدها ولو  
 قال بعدها فلا زيادة الامع الا بحد او لصدق عن النبي انه غضب على بعض نسائه فغضب في جميع شهر ولو كان القسمة في جميعها انقضت للنسائه  
 بالحجران ولا دليل على ان ذلك مخصوص بالاصل الا اشتراط على ان حق الاستمتاع ليس للزوجات ومن ثم لم يجب على الزوج بذلها اطلاقا  
 الا لجماع فانه يجب كل ذبقة اشهر مرة وكل ذلك مضاعفا الى استيفاء النصوص في تزويجها في حصر حق الزوج على الزوج في غير ذلك في خبرنا عن النبي  
 قلت في عبد الله وما حق المرأة عن زوجها اذا فعله كان محسنا قال بئس ما وبك هو وان جعلت غفرها في خبر شهاب بن عبد الله قلت في عبد الله  
 ما حق المرأة عن زوجها ان يسد جوعها وينسج عورتها ولا يبيع لها جها فاذ فعل ذلك ففعل الله ادى اليها ما حقها في خبر العزمي عن عبد الله  
 جاشت امرأة الى النبي فسلته عن حق الزوج على المرأة فخرها ثم قالت فما حقها عليه قال يكسوها من العري ويغطيها من الخلع فان اذبت عقرها فحقا  
 فليس لها عليه شيء غير هذا قال لا والله لا ازوجك ابدا ثم قلت الحديث وخبر يوشن بن عمار قال وجئ ابو عبد الله فحاربه كانت لا سمع له ابنه  
 فقال احسن اليها فقلت ما احسن اليها قال اشبع بطنها واكسجها واغفر ذنوبها الى غير ذلك من النصوص الدالة على هذا القول ودعوى تخصيص هذا  
 النصوص بما سمعته من لذة القسمة فاصح من ضرورة تصور ما عن ذلك بل عدم دلالة كثير من ما علم المدعي فان الامر بالمعاشرة بالمعروف لا يقتضي وجوب  
 ولو كانت واحدة في كل اربع ليل واحدة وان سئل كونه من المعروف لكن من المعلوم عدم وجوب كل معروف منها وانما السلم وجوب ما ذكر الى  
 الظلم والمجوع عليها بخلاف ذلك هو اصح للناس في النبي بعد معلومية عدم وجوب القسمة عليه فلذا اذن له بايواء من يساهم به واعتزال من يشا  
 لا محل له خبر العكر انما يرد من عدم استحسان الجديدة اكثر من ثلاث ليل تخصها او ما عجزها فليطأ الا على حمة القسمة لان المراد بها  
 وجوب ابتداء كما هو واضح من تأمله والمراد من اخبار الحرة والامة بيان كفاية العدل حيث ردت القسمة وخبر علي بن جعفر في الامارة التي لها صورة  
 استخفت عليه ليلة بيت ليلة عند خمرها وخبر الحسن بن زياد وغيره انما يرد منه يساهم في بعض النساء على بعض لان المراد به وجوب القسمة بينهما  
 ابتداء على وجوبه عليه غير ان جميع الاعراض عن مضاجعتهم لا اشتغال بعبادة او مطالعة وغير ذلك من اعراض على ان جميع هذه الصور حارة  
 بحري الغالب في حال الزوج انه يبيت عند زوجته في موضع واحد ها كان عليه ملاحظة العدل في القسمة والتفصيل على الوجه المذكور في النصوص وليس  
 المراد وجوبها ابتداء ولا وجوب بيت ليلة من اربع لو كانت واحدة بل ينبغي الجرم بعدم الاخير كما جزم في رايض لعدم دلالة تنقيح من الملك الادلة  
 سؤدد دعوى ظم ونجر الحسن بن زياد وما شابهه ان لكل امرأة ليلة من اربع ليل الممنوعة على مدعيها على وجه بعيد ذلك بحيث يعارض الاصل في  
 حصر حق الزوج في غير ذلك من هناك كان خبر جابر بن حمزة وظاهر الحكمي عن المغيرة بن القيسية والمهدي والجامع وجوب القسمة مع التعدد دون واحدة  
 اختار بعض المتأخرين مناخجهم ولا ينافي ذلك ما سمعته من دعوى الاجماع المركبة لردده على مدعيها بذلك في عدم وعبر بظهر ما في دعوى النهر  
 على القول الاول فانه قد حصل من ذلك ان الاقوال في المسئلة تلكه ولكن القول بوجوب القسمة ابتداء ولو في المعتدلة التي هي محل اجماع القولين مع ما  
 عرفته من عدم الدليل الواضح فضلا عن ان يكون بحيث يعارض ما سمعته يستلزم حكما معديا يصعب التزامها بالاعمال المعلقة بسيرة أهل  
 الشيخ وطريقهم كعدم جواز الاشتغال في العبادات والاستحسان في الليل لبعض الاعمال غير ذلك لا يرضى صاحبة الليلة ولا يوافق من مله اية دار على  
 القول بوجوب القسمة بعد الشروع لانه طريقا الى التخليق بتمام الدار على تلك قدره ان منسب للعدم حق للزوجة وانما هو من جهة اتمام العدل  
 القسمة الذي يمكن دعوى عدم منافاته اذ كان ذلك بعد شري عن اعراف واعراض من غير اتمام العدل ونحوها ان الذي جاز به ترجيح بعض الروايات على بعضها  
 ليس الترجيح فيه مرد وعرضه ان قال بل لو قلنا ان يكون حقا للزوجة بدل من حصة زوجها منها وهذه الشبهة كما وسقوطها استقامتها بخلاف ذلك لا يمتد  
 على الخط من عدم وجه العدل الى صدق الحوز والظلم والقول في حقوق الزوجات الخصة بما عرفت بخلاف القول بكونها ابا ابتداء استغلت  
 بهن الزوج على نحو يتعلق حجة بها فان ذلك يقتضي التواء احكام كثير يصعب قيام الدليل على ما بيننا كما ان بعضها يتناول المبدأ من اجماع المفسرين  
 به من الشارع كما لا يخفى على من اعطى النظر حقا في جميع لوازم هذا القول خصوصا مع ملاحظة كونها ابا ابتداء بكونها ابا ابتداء القضاة مع من  
 ولو قلنا لا ما خرج للدليل يقتضي سقوطه بانه من ان النصوص السابقة التي تكون موازنة في حصر حق الزوجة على الزوج في غير ما لا يخرج ما  
 ذكرناه فانه ليس حقا لها من حيث كونها زوجة فلذلك لا يجتمع مع الاتحاد مع عدم القسمة وما يجب عليه العدل في القسمة وما به خبر  
 فيها ان لدها وله حقها اياها اذ كان ولكن كان من حيث عدم العدل في القسمة لا ينافي تلك النصوص المراد بها حصر حق الزوج من حيث الزوجة

تو ای که از این دنیا  
فراقی که از این دنیا  
میرد از این دنیا  
میرد از این دنیا

اکثر

فاما جذا فانه قد وقع نافع والله العالم وعلى كل حال قد بان لك ان مقتضى القول الاول ان من كان له زوجة واحدة فان لها ابنة واحدة من اربع  
له ثلاث بضع ما جئت بشاه ولوعند ملوكنا ولا تنه بل بان له ابنتان يضعها جثا شاء ولثلاث ثلث والفاضل وهو ليلة واحدة لضعها  
يث شاء واما المكان له اربع فلكل واحدة ليلة بحيث لا يجاوز الاخلان البيت فاحضر الامع العدا ليعقل او اشترى المرح على ادائها السقطين  
لا راحة له ولعصاة والسفينة ومنها على الوجه الذي ستعرفه في الحال فياخذون من بعضهم من ما يخذون من الاذن فياخذون لاسلطان لها على غيرها كما لا بد  
لجميع ما يفرغ على الاقوال الثلثة بحيث لا يحتاج الى الاصلاح والاطباء كيف كان فلا خلاف عدم جواز جعل الفقه سواء قلنا بوجوبها ابتداء  
او بالتدريج انقص من ليلة لكونها خلاف لما توريل خلاف ما دل على استحسانها ابيلة ولوعند الفقه ولتغريظ اجزاء البلية لما في تيمم من نقص  
العشر كما لا خلاف في جوازها ابيلة وليلة واما الكلام في انه هل يجوز ان يجعل الفقه من قبل من ليلة لكل واحدة فيل ان القائل الشيخ في المحكي من موطو  
وعامة نعم يجوز للاصل اطلاق الامر بالفقه مع عدم العول الجوزيها ولا شيء منها في المفروض بل ما كان ذلك صالحا لهم وانما تلوكون بل للزوج  
خصوصا مع ما عدا ما يمكنه على وجهه فيق عليه ليلة والوجه عند الفقه وجاعة اشتراط جواز رضاهن فلا يجوز مع عدم الجوزيها فانه سائلين  
وجاءت الامارة فيخرج عليها هل يجعل له ان يعضل واحدة على الاخرى قال بفضل المحمدية حدان عسها ثلثة ايام ان كانت بكر اثم يسوي بينهما بطنية  
نفس احدهما لا لاخرى بناء على ان المراد به التوبة التي ترضاهما فلو جعل لكل واحدة منهم بليلتين متواليتين ولم تعط نفس احدهما الا ليلة ابيلة  
لوقعت له لانه الثابت عن النبي الذي يجب الناس به وظهور النصوص استحسانا لكل زوجة ليلة من اربع ولا ريب ان ادعى الله الصديق  
صاحب النبوة لا مكان عرض عارض له عن اتمام ما شاؤوا في رضاهما وفي الجميع فان خسر ساعة لو سلم امكان اعادة ذلك من اجل ذلك بعد  
عدم طهره وكونه من الماوك يمكن اعادة استحسان التوبة برضاهما فاضل عنه من الماوك وغير ذلك للناس باليت مع عدم وجوب صل الفقه عليه  
المقتضى لعدم وجوب كفيها بصل الفقه لا يحل له والنصوص ما في بيان مقدار الاستحسان الذي هو ريع من ليلاته على وجهه وازاد التقضيل زاد  
مما لا ريب كان له لان المراد منها بيان الاستحسان المتناقى لذلك كما لا يخفى على من ما لها بل يمكن دعوى كون المراد منها بيان قل اعادة الفقه والاحكام  
وقضاها مع المطالبة به بدفعه منع بثبوت الحق طامع فرض كون الفقه على ذلك عارض كما هو محتمل في الفقه ليلة ليلة محتمل في الفقه  
واما الضرر فيمكن التخصيص فيبطل الجواز بالاضرر فيه وما لا يعده فيه هجر وعشرة بغير المعروف بما لا يتعارف في كفيته فتمت مثالي ذلك لها اية  
فيه ولعل العادة وعنه من طلق الموازير في ذلك ايضا فالاقوى خصوصية الحد الجواز قط لكن على الوجه المزبور وكانه اولى بما عن الشيخ من تحديده  
بالثلاث كما هو عند جمهور العامة وما عن الاسكان من التحديد بالربع الذي يمكن ان يكون لوجه فيه تحديده بالعرض بالمعروف عدم الجوزي بل لا خلاف  
ان ذلك اصل الما ثور ولو في الخبرين وجها جديدا لا ريب في لونه ما ذكرناه من ذلك كما هو واضح والله العالم ولو تزوج اربعا فمقدار رتبته في الفقه  
مع الفتح سواء قلنا بوجوب الفقه ابتداء او بالتدريج فتمت ما من ترجيح مخرج من العول فيها ومن ثوب شبهة الجبل الما يبدى بها فحق الخبرين في  
عن كان له امران في احدى ما جاز يوم الفقه وشقة مائل نحو الفقرة من النبي بين ثمانية اذ اردت سفر اصبحت خرجت الفقرة ولا تها الا  
من قبل لها اية في المعلوم بغير الاول فيها بالقرعة بل هي كفيها الاستمارة فيكون تعلق الخبر القدر بل على الثاني الذي هو ان لم يكن كذلك لكنه  
مما ياب لعد في الفقه المتوقف على القرعة في المبدء بها فيقتل ببد من شاء من حتى ياتي ثم يجب لتوبة على الترتيب وعندنا بل في ذلك اكثر  
اشبه اصول الالهت قواعد لان لا يهت الفقه سبدا اذهو الخاط طبوا وانما يجوز عليه اموال الجوزيها ولا ريب ان ذلك الخبرين الترتيب وجوب التوبة  
تمام على نحوه المحقق الفقه وتعيين كل ليلة لصاحبها نعم قد يؤيد بناء على مختار الفقه بعدم الالتزام بها الا في الثاني الذي هو في الحقيقة فتمت جدا  
وخصوصا مع الاعراض عن من همة بعد تمام الدليل على عدا بناء اصل المسئلة الى الفقه بالقرعة والاختيار على وجوب ابتداء وعده طلع الاجماع  
حقوقه عليه على الاول بما فعل في الثاني فالاخر كاحد منهم عليه في له الابتداء بمن شاء من ثم ياتي في القرعة في الثاني مع تعدد بثبوت الحق في المبدء  
عند احدهم لكن في محط بعد التصريح بالصعوب بالتدريج قال فان ما ان اراد ان يبدى بواحدة منهم فيجب عليه الفقه لا يلبس واحدة منهم اولى بالثمة  
من الاخرى فليبين بفسه بليلتين بالقرعة من حيث المبدء فقدم هذا هو الاحوط وقال قوم قد قدم من مثله منهم وكان وجه ما اشترانا اليه من ان كان  
لاحوط ان انتحاط بغيره العاد بغيره ان اراد الفقه والاحتياط بالمعاملة ما من الحق بين مستحبة لا ريب في الاحتياج في زوج الاول من المختار  
لمثل هذا الحق الذي لا يمكن استنفاء الا بالتدريج لم يرجع لبليل القرعة والامر بالقسم للزوج منصرف الى كفيته المتعارف في فتمت امثاله في  
كان ذلك في وجوب القرعة على القولين لكن ذكرنا في كفيته ان كانا اثنتين في القرعة مرة واحدة لان الثانية بعين ان كن ثلثة اصبحت  
وعين الاولى بعين الاولى من الثانية بعين احدي الباقيتين وان كان اربعا اجتمعت في القرعة ثلث مرات كما هو واضح فليكن لا كفاية الترتيب  
الواحد من ان يكسب ليلة كل واحدة منهم في ورقة يفرغ فتكون ليلة كل واحدة منهم في ورقة وظاهرهم عدم الاحتياج في القرعة الى الواحد  
وان قلنا بوجوب الفقه ابتداء بعين بليلتين من اربع مع فرض الفتح مع الزوج ولعله لوجوب بعين الاولى منهم لها في الفرض لكونها ذات حق  
تطالب به هو متمكن منه ودعوى انه واحدة من اربع لا الاولى منهم فان له ان يزوج في تلك الليلة من يزوجها بما يباذعها بوضوح الفرقين في جود  
المرام وعده كدعوى انه هو المرام لا لاوله ضرورة عدم كون المراد من كون الفاضل له ان حق له لا يتصور استحسانه على نفسه بل المراد منه  
عدم استحقاق احد عليه فالتصور كونهم مراما له حق عليه هذا وقد يظهر من المتن في المحكي التخصيص خاص هذا الحق من زوج وعنده دون من  
كانت زوجا مريتا ولعله لان الترتيب في النكاح بقضه الترتيب الاستحسان كونه ذلك من المص على جهة المثال المص لا في المختار ويجوز ان

عليه  
الآشنة









التبع قضاهن جميع وان بات عندها سكرام غير التماس لم يقض الا الرابع لأنه ما جرت سلة في الخبر المتقدم بين اخبار الثلث خالصه والتبع بشرط القضاء على انهما ان اخذوا التبع لزم القضاء ولا التبع حق البكر فاذا التفت بافتقر عيبا ليس شرعا لها باطل جميعا وان التفت فادونها في البكر فادونها على التبع لم يقض الا الرابع لانها لم تقطع في الحق المشرع لغيرها وقد سمعت كلام الشيخ في الخلاف انه اما ان يحسمها بالتبع والتبع في الخبر سلة الذي هو عامي فالتبع ما عرفتم ان لظاهره اعتبار الولاء بينهما لانه المناسك بل كما يكون صريح قوله في بعضها ثم بقوله ان الغرض هو الايتا ودفع الوحشة لا يتم الا بدفع تحقيق ما سمعت في الفتنة وفي تحقيقه بعدم خروجه الى احد من نسائه مطم على عدم ما عرفت في الفتنة ولا الى غيرها لغير ضرورة او طاعة كصلوة جماعة ونحوها لا يطلو مانه وان كان طاعة لان المقام عندها واجب وهو الى من المندوب فيه ما عرفت مضافا الى كون المندوب اليه ثبت عندها على النحو المتعارف حتى بالنسبة الى عرض بعض العواض من صنف وجعله في ليلة مشفرة ونحو ذلك على كل حال فلو فارقا ليليا اشاطعا بل المسالك وفي الاحتياط جعل من امثال الامر بالعد تمكن ذلك بمنزلة القضاء ومن امثال التولي على غايته لا تحصل بدنة كالاشتراف لرفع المحنة واليما قلنا كان مراده وجوب قضاء عدده مشتمل على التولي في احد الوجهين لكنه كما ترى خصوصاً عدم اعتبار التولي في النصوص شروطا مع ارادة اتمام مخصوصة متوالية متصلة بالعقد بدلك لافترق الحان بين التولي في الكفارة وبدنه هابل بالجمعة ههنا اما سقوط القضاء من صلواتها مع الاخلاص لها ولو مفرقة ولعل الثاني لا يوجب من قوته ثم انه قد صرح بعضهم بأنه لا فرق ههنا بين التولي والامة المسلمة والكفارة لا تطلق النص الغشوي لادان المقصود من ذلك امر متعلق بالبضع وهو لا يخلط بالمحبة والرق فلا بالاسلام والكفر كما يشترك الجميع مدة الفتنة في كذا يلاوه وفهنا ينبغي ان يكون الاطلاق هنا انكالا على معلومية نصان لامة عن المحبة والكفارة عن المسلم حتى رد ان لامة على البضع من المحبة وان الكفارة عن لامة ومنهنا حكم من بعضهم المشطير على القسم وهو قوتى خصوصاً ما على ان المقام من القسم انما الكلام في كفيته فمما يكتفى به للمكسر فيثبت للبكر الامة اربع لبال كذا الحرة الكفارة والتب لهما بالنسبة لامة لامة الكفارة ويكمل التزام التفتيص ههنا بالمجواز في القسم وفي خصوص المقام لعدم كونه منسباً فلك انما هو الوجهين وهو محتمل على ما سمعت من سابقا ما على الخبر فالجواب الاول لكونه من القسم الذي لا يجوز فيه التفتيص حذف الكسر منها مروج بالنسبة الى تكملها به وجه الحق الجديدة كما هو ابوي اليه بترجمها بالشيخ الثلاث وكيفية كان فالعبرة للمحبة والرقبة في الزمان فلو كنهم امة وقت البهرة لمحاكم الحرائر بل بعدد الواعقة اثناء ايامها لم يفرق من سابقا ولو قضوا الجديدة ثم طلقها ثم راجعها لم يعد حق الزفاف كذا بها باقية على النكاح الاول الذي قضى حقه نعم لو طلقها بائناً ثم جدد نكاحها في العدة فالاصح بجدة الحق لعود المحبة بالفرق اليه من جديد عود الاول لكنه واضح الضعف مثلهما لو اعقبت مولدة وامتته هي فرائض ثم كنهم لو كان قد بانها قبل ان يوفيهما بها ثم جدد نكاحها فليكن لونه التوفية لانظام الاطلاق قال عليه هذا فاولاه عند البكر ثلثا ونصفها ثم ابانها ثم كنهم اوجب ان يثبت عندنا ثلثا حتى زفافا لثبته لو قلنا بعود الاول لوجب ان يثبت عندها اربع لان حق الزفاف في النكاح الثاني على هذا يقع على النكاح الاول وقد بقي منه هذا المقدار قلت قد يمنع وجوب فاء الاول الذي قد سقط باطلاق بل يمكن منع كونه ظلما لاختلاف الشرائع كونهما زوجة لا انه يجوز عليه طلاقها قبل توفيهما حتما وكذا الكلام في صاحبة الدخلكا ستمع الكلام في مسائل اثناء الله هذا وقد علم ان للمجدي حق الاختصاص بالعدة المذكور في النكاح بغيره فان زفنا ليه بعد تمام الدخول لها الاختصاص خاصة وكذا التزوجا على احوال بناء على عدم القسم لها ولو كان عند امرئ ان وقتا ليه جديدة بعد ما قسم لاحدهما دون الاخرى فليكن في ذلك فسخه حق زفافا لمحققها الاختصاص المتقدم ثم تم للقدمة الاخرى اعطيت الجديدة نصف ما في القديمة لاستحقاقها حق ثلث القسم فان كان قد قسم لاربع ليله في اخرى بعد حق الزمان ليله بان عند الجديدة نصف ليله وخرج بقية الليلة الى مجرى نحوه ثم استأنف القسم بينهما على السوية ولو قسم لاربع ليله خمس عشرة وتزوج بغيرها بسبع ثم تم ثلثا للقديمة واولا الجديدة خله واراد ان ياتيها ايضا لتزوج في اثناء القسم فلم ينع بتأخير حقهما بعد حصوله ولكن لا يوترق بقدر الجديدة ويجب التخلص مطلقا للماخو على الوجه الذي ذكرناه انه قد يدق او لا ان لا ظلم لا بشرط طهرها بعد اتمام اتفاق نكاح جديد لا اثناء والا كان مقدما الاطلاق التصوي السابق زفنا انه لو فرض نكاحه بعد وفاء الاول ليلها دون ثلثا لاختصاص الجديدة بابام زفنا ثم كان لها ليله من الزاد ولا يخصص فيها بين السابقة والجديدة حتى انه يسحق الثلث ما لها ولكن قد يدفع الاخرى بانه لاحق الجديدة مع القديمة المستوفية حقهما في القسم قبل جدد الجديدة وتزوجا انما تشارك السابقة فيكون كما لو كان عند زوجتان الا ان القديمة الباقية قد استحققت عند القديمة الاولى لان القسم كان بينهما فيكون للقديمة الباقية ثلثان والجديدة ثلاث ويخرج ما ذكره من انه اذا وفي القديمة ليلها كان الجديدة نصف ليله وتفرقوا بغيره وان القديمة الباقية قد استوفت حقهما من الاربع قبل جدد الجديدة زوجة فاستحققت السابقة ليلتها ايضا بمقتضى القسم بينهما قبل جدد الجديدة فلم يوجب الا ليلتها الجديدة فيها اربع وهو نصف ليله واما اليلتان منه للقديمتين فالحق ههنا ما وكذا الكلام في القسم لاربع ليله خمس عشرة فانه اذا اراد فاء الثانية حقهما مع اء طله الجديدة حقهما من الادوار المتعددة بان عند هاتين دول على الوجه المربور وهو ثلثة عند القديمة وواحدة عند الجديدة فيحصل خمسة عشرة للقديمة وخمسة الجديدة يكون الجميع عشرين في الادوار المربور الا ان لا يكون لهما من كل اربع ليله للقديمة الباقية كل مضافا الى اختصاصها في مقابلتها ما اخذت القديمة السابقة وهو عشرة الا ان منها للزوج فالجديدة تسع انما لها ثلث من خمسة عشرة وهو خمسة في نصف ما وقية القديمتين الباقية الى عشرة فلا فرق بين هذا المثال وبين الليلة ونصف المثال السابق مع قطع النظر عن الخسار القوي له وهو في مقابلتها ليله السابقة احد من القديمتين السابقة وكذا الكلام فيما اتهمه من المصنف عشرين من ليله لو كان له اربع فثبثت واحدة ثم قسم لكل خمسة عشرة فبان عند اثنين من اطلعت لنا شر وجب توفية الثالثة خمس عشرة ولنا شر خسا اذا لاحقها في الثلثين ليله الباقية عند الاولتين لانها كانت ناشرا ولها مع الثلثا

والدور



في السفينة

فصل فی بیان

وعنه يقال لم يعلم بالحال الخرج على السفر رقة فكل من خرجت رقتها سافرها فان زاد اخرج اخرى او باخرج رقة اخرى فكذلك اذا اراد السفر ثلثة  
ولان ذلك لا يتبين ان يحمل اسم كل اثنين في سدة الاول اعلمنا ويخرج السفر على الاستمان ان زاد السفر بواحدة كسب رقة سفر في ثلث حصص  
فان خرج على فلا رقة السفر سافرها وان خرجت رقتا السفر اخرج باسم اخرى فان زاد ان يسافرا فالتبين كسب رقتين سفر في اثنين حضرا وان قصر  
رقتين احدهما سفر في اخرى حضرا وان زاد السفر ثلث كسب ثلثة سفر في واحدة حضر ونحو ذلك لا بأس به ان زاد ذلك احدا لا افرادا ولا  
دليل على يقين ذلك كقبحها والامر سهل بل يجوز العدول عن خرج اسمها الى غيرها قبل كمال المبطو والوسيلة لا يجوز لانها تقتضي السفر والاشك  
فانها وفيه تردد بل الاقوى ان لا ذلك للاتصال بالرجوع معارضته ما يقتضيه كونها من المزمع وان فائدة الفرقة استجنا اخبارها للسفر كما هو واضح والله  
العالم ولا يتوقف ختم الامنة على ان لا ذلك لا يلاحظ فيه فليس منعها على المطالبين وعن اسقاطه وهبة للزوج او ضمها له او في ذلك هذا الكلام فيه  
وهو جسدان ثم احاطا خصوصا لو ارادوا الفصل عنه بآل على كل حال فهل يتوقف القسم لها على وجوب نفقة باكلها وجمان من كونه من جلد المقتول المثل  
على التمكن من ذلك مع النفقة في الحرة وجودا وعدما ومن وجوب النفقة على الزوج يتوقف على تسليمها اليه بخلافها وهو غير واجب على السيد يكون  
حكمها كالشامل في القوة في واجب عن المبطو النفقة القسم في واحد بكل المرأة لها النفقة لها القسم في كل من نفقة لها لانها وهذا يقتضي عدم  
وجوب القسم لانه مع عدم تسليم المثل نهار السقوط نفقة لها وان كان ذلك غير واجب على المولى في ذلك لعلة الوجه قلت فليق ان مقتضى طلاقها  
القسم وجوبه عليه خصوصا مع انعدام استحقاق التسليم بها ابناء عليه على مولاها في امتناعها عليه حتى لا يسقط حقها من اتم والله العالم  
بشيء التسوية بين الزوجين في الطلاق لانها في طلاق الوجه والجماع وغير ذلك لان من كان لعدله والانصاف الموعنة بما شرع مع ما في ذلك من غير قلوبهم  
حفظهم عن الحساد المتباغضين في الحرة عن المولى من غير تسليمها من كان عنده امر ان كان يوم واحدة فلا يتوصلا عند الاخرى بل في خبر غير  
خلاد النبي عن ذلك انه سئل الرضا عليه السلام عن نفقة نساء بعضه على بعض فقال لا وان كان من المعلوم عدم وجوبها للاصل خبر عبد الملك عن  
الهاشمي سئل الكاظم عن الرجل يكون له امراتان يريدان تزواجهما بالكسوة والعطية اصيل ذلك لا بأس بجمعها لعدله بينهما ظاهر قوله ولا ينطبق  
ان تعدلوا بين النساء ولو حرصن فلا يتلوا كل المثل غير ذلك ولذا انفي الاصطلاح استجنا التقوى في غيرها دل الدليل على وجوب القسم والانفاذ الواجب  
وخبرها بل لا بعد القول بكونها التفاضل ما سمعته والخبر السابق والله العالم وكذا ينبغي ان يكون في صبيح كل ليلة عند صاحبها للنفقة المقدمة سابقا  
الذي منه قبل بالوجوب قد عرفنا الحال فيه وان ياذن لها في حضور موث بها وانما لما في منها من ذلك من الشقة والوحشة وقطعة الرحم وان كان له  
منعها عن ذلك عن عبادتها وانما فصلها عن غيرها وعن الخروج من منتهى الاحتياج لان الاستمتاع بها في كل زمان ومكان فليس باصل ما ينافيه  
بدون ان ذنوبه من الخروج الى بيت اهلها ولو لبعادهم وشهادة جنازتهم في خبر عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع ان رجلا من الانصاف على عهد رسول الله  
خرج في بعض جولاته فمهد الى امراته ان لا يخرج من بينها حتى يقدم قال ان باها مرض فبعث الى النبي ع تسادني ان تقوده فقال جلي بياك طبعي قد  
قال ففعلت ما امرني ان اعوده فقال جلي بياك طبعي زجك قال فماذا لوها فبعثت اليها الى قد ماتت ما امرني ان صنع عليه فقال ام اجلسي بياك  
اطبعي زجك قال ففعلت رسول الله ع ان الله تعالى غفر لك ولا يبك بطاعتك لزوجك بل منه بسفاد ان له منعها عن الخروج لغير الحق  
الواجب ان لم يكن مناديا لاستمتاعه بالمفروض امتناعه عليه بغير عذر وقد ظهر لك من ذلك كله كفاية القسم زمانه لكن المص ترك التعرض لكان في عدم  
انما المكان في نكاحه بطل كل احدى منه لا بغيره ولا يجمع بين صفة تميز منزل الامع اختيارا وهو ارفع انفصال الزاوية ويستدعي عن على التاويل  
المضيق لكان احدى ليلة وان يستدعي بعضا ويحضر بعضا لو لم يفرق بمنزل باق كل ليلة بعد واحدة كان اولها مستدعي واحدة فاستدعي ففعلت  
لانفقت لها ليلة الى ان تعود الى الطاعة وهل له ان يساكن واحدة ويستدعي لها فيه نظر لما فيه من التخصيص لكن لا ينفك عليك خلق النصوة عن زوجه  
جميع ما ذكره وكلانية المعاشرة بالمعروف بعد ان كان المراد منه ما وقته الشارع من القسم الواجب للنفقة وكان قوله تعالى استكون من حيث سكنه من سجده  
فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بعض ما ذكره بعد ما سئل عن ذلك سبوا ولبا للقلوب مراعاة لكان لعدله بخلاف ذلك ما مضى  
للاستحسان لا الاجاب للمحتاج الى بل مخصوص وان المطلوب منه العالم نعم ان ظهر منه الاضرار بما بان لا يوجبها فانه وعبر استعانة عليه كونه  
ذلك عما روي عن عدي بن ابي بصير ان يسكنها الى جنبه بغيره بغيره عليها فبطلت الحكة بما يتبعه من حقها فان اراد السفر بها لم يمنعها كما لم يكن بكنها حكم  
ذلك البلد بالمراعاة وان كان فيه ايضا نحو ما تقدم لان الامر فيه بل خصوصا بعد ما تمتع السبابة بما لو حصل اتفاق في الله العالم وانما  
اللو احق مسائل الاولى القسم بناء على وجوبه مطبق مشترك بين الزوج والوجه لا اشتراك تميز التي في الاستمتاع بكل منهما بل على المختار  
على معوانه حيث يجب لو بالشرع يكون مشترك بينهما فليكن ذلك من ذلك انما يوافق القول بوجوبه خاصة ان الحق يتبع على القول بالاختصاص بالزوج  
غير في غير جلد ضروري ان المختص بالشرع بغيره لا بعد فانه يكون حقا لهما الى تمام الدليل لظاهر المراد بالقسم هو ذلك فلا حاجة الى الاعتناء  
بها على الله وغيره من غير هذه العبارة مع عدم قوله بوجوب القسم مطابحا لارادة الاعم من الواجب من الحق ضروري معلومة الاشتراك تميز منه  
انما الكلام في اشتراك حقبة الاختصاص بالزوج ثم قال لو اراد الحق ما هو الواجب لا بد من استعانة في معيبد خذ الحق بالزوج فانه واجب فيكون  
بريد القدر المشترك بين الواجب غير وهو الزوج فقط وقد كان تفريع قوله ويكون تفريع قوله فلو اسقط على الحكم بكونه جلد الزوج فليس حاج  
اسقاط نصيبها من القسم لارضاء وتحصل المطالبة بين الحكمين او قد عرفنا ان الحكم بالاستزك المتجر على المفردين وعلى كل حال فلو اسقطت حقها  
منه كان للزوج خيار بين الرضا بذلك عدمه لاسمعه من الاشتراك بينهما المقتضى لعدم سقوط احدهما باسقاط الآخر ومنه يعلم العكس

في الانفاذ

جوز



المتنزه به فلا بد من دليل عليه لا ندوا حاشا اسم الزوجة التي قد جمعت ما يدل على استحقاقها للبيلة من الاربع وسقوط النفقة المشروطة بالدخول لوقولنا بكونها  
 بقضه سقوط حاشا من القلم اللهم الا ان يشك في شمول ذلك لغيرها والاصل البينة والعلامة ككثرت الجحوة المطبقة عند علم بانها لا عقل لها بدعوا  
 الى الاثر بالزوج والتمتع به وهو كما ترى لخص من لم يدعي ذلك قال في ذلك ان بعد المطبقة بما اذا خافت اذ اهاول لم يكن لها شعور بالانثى به والام  
 بسقط حاشا منه وربما يؤيد ذلك الجملة ما سمعته سابقا في دخول الزوج نعم يمكن الشك في تناول الاثر للجحوة على حسب ما سمعته في الصغير  
 خصوصا مع ظهور المفرد عنه من عند المصنف وعجزه وكان القيد بالمطبعة لاخراج ذات الادوار فانه لا يقطع حاشا حال اقامتها فطعا اما حال  
 ادولها فيشكل الفرق بينهما وبين المطبعة اداء وقضاء والمساواة بغيره في غير واجب ضروري من الناحية التي قد عرف في الحال هما نعم ان كان  
 في واجب ضيق او باذنه في عرضه لم يسقط حاشا او وجب القضاء لها بعد الرجوع على ما صرح به بعضهم بل ظاهر عدم الخلاف في انقصان حق  
 حكاية على ما اذا كان باذنه في عرضها قال في قول من لا اذن في نفوق حقة بنفي حاشا من نفوق التمكن الاستمتاع المشق عليها الاصل  
 والاذن بما يؤثر في سقوط الاثر ونفوق التلمس المشق ان كان سببا غير مؤثر فيه بوجوب سقوط ما يقابلها كما اذا كانت لتسلم المبيع قبل القبض  
 بعد رجوعه فانه يسقط تسليم الثمن الاول بخبرة العلامة في التحريم والثاني خبر في القواعد فقلت في المسئلة على الظاهر لحدما اصالته انذارا هذا  
 الحق وقضائه اولا ثابتهما ان ظاهرا له القسم شمولها لغيره وانها ظاهرة في الزوجه القابلة للتقسيم عليهن ولعل الاقوى الاول في  
 الاول الثاني في الثاني وهو كما في سقوط الحق لها بل منه يفتح الشك في حقها في الاولين ان لم يكن اجماعا والله العالم بالمسئلة  
 الحاشا مسئلة يجوز ان يزاد الزوج الضم في بيلة ضمها بغير ان فيها لما في ذلك من منافاة العدل والايذاء فالبالد لا يملكها مستحقه جميع اجزى البيلة  
 فلا يجوز صرف شيء منها الى غيرها الا بما جرت به العادة او ذلك قرأنا الاحوال على انهما في كالدخول على بعض صدفاته والاشغال بعض  
 العبادة بخود ذلك لا ينبغي عدم دخول بان الضمة فيه واما ان استثنى زمانا مثالا لك فله وضع حيث شاء من منافاة لاوله ان لم  
 يكن المنطوق به منها نعم لو كانت مرغية جازلة لعبادتها القضاء العادة كما يجوز عبادة الاجنبي لعدم التمتع في بارتاح لمكان المرض بخلاف الصحة  
 ولذا فيد بعضهم بكون المرض قبلا والامر يصح ثم ان خرج من عند هان الحال لم يجز عبادة حتى لو فرض في حال عصيانه بكونه فديرا لا يترك  
 في المقصود ولم يقد تداركه بقضي على الاصل ان استوعب البيلة عند هان في غير العبادة او طال مكنه ككثرت في القضاء وان استوعبها فيها  
 لا قضاء للمرض ذلك فهل يقضها قبل ان لا يترك يحصل البيل لصاحبها والاصل التدارك وقته في لك بانه لمن ضرور ان الزيادة الاقامة  
 طول البيلة فهو ظلم وكل ظلم للزوجة في المبيت يقضى وبكل يقضى كوزار اجنبيا وهو شبيه عند المصنف لكن في ذلك الاول الاقوى الفرق بين ككثرت  
 واضح والاصل ممنوع فان زيادة الاجنبي مشروطة بعدم استيعاب البيلة قلت محل البحث على الظاهر اما اذا اقتضى الحال استيعاب البيلة عندها  
 لغيرها والمواد بالتشبيه بزيادة الاجنبي ان يكون معناه اكمال الزيادة لان المراد بالزيادة المستوعبة وح لا يكون فيه ظلم للزوجة بقضي على اصل  
 التدارك مع عدم الظلم يمكن ان يكون بناء المصنف عدم التدارك فيما لا يكون ظلما وهو لا يخرج من جهة وان كان الاقوى خلافه على كل حال لا  
 يجتنب على المريضة نعم لو طال الكثرة عند هان بعبادة افضل منها بمشله في نوبتها اما لو طال المكث عند غير الضمة قضاء من لبيلته ان بقى البيلة  
 والايضا للظلم في مثالي ان يتخلص منها بمساحة ونحوها ولو دخل على احد في البيلة الاخرى فواقعها ثم عاد الى صاحبة البيلة لا يقض  
 الواقعة طعنا في حق الباقيات والاصل لا يلزم لوقوع البيل من لزوم القصة نعم يجزى قضاء زمانا لواقعة مع طول البيل فان لم يطل في ذلك فلا يخفى  
 قلت في الاثم انظر نظري بعض العامة وجوب قضاء الجماع للظلم في بيلة الجماع كما فعله لها ثم يذهب اليها الفصل للعدل وان لم يكن الجماع واجبا  
 وهو كما ترى بعد عدم وجوب العدل بخود ذلك الله العالم بالمسئلة انسان ستر اوجاز في القصة يقضي من اخل ببيلته بلا خلاف لكنه مشروطا  
 المظلوم بمحض جباله وان يفضل له من المرد وصل يقضه ولو كان عند اربع ظلم بعضهم في بيلته بامان ترك البيل فيها عنها وعند هانها لم يكن  
 القضاء لاستيعاق الوقت على كل القول بوجوب القصة ابتداء في مثالي ان يمكن بطلاق احد او شوزها او موتها وعجز ذلك مما يكون سببا للرجوع  
 شيء من زمان لا يمكن فيه من القضاء او بغيره مما لا يعجزه نعم لو كان ظلم البيل عند هان جعل بيلتها واحدة معبدها ما من ودها وان ساء  
 بهن واستطاع المظلوم من اسحقضها من زمان بغير ما فاتها بل قبل موالبها الى ان يتم لها حاشا ثم يرجع الى العدل ووجه عاقبة كذا لو يمكن من القضاء  
 لو تزوج ثلثا مثلا بعد مفارقة المظلوم بحرف في المظلوم لاحقا عند الحقة لو ان نعم لو امكن الجمع بين الجديدة والقضاء الجرح ذلك كما لو فارقت ولذا  
 وزوج اخرى امكن القضاء من ودر المظلوم بجمادى الجديدة بغيرها من كان وذلك الجديدة بيلة لان يكملها ثم يرجع الى العدل فلو كان معبدا في  
 مثالي ان عند ثلث من بيلة مثلا فاستحق الثلثة عند عشر اهل قبل عليه ان يوفىها ايله ولا لنها قد اجتمعت في ذمتهم وهم متمكن من وفاءها  
 يجوز ان يوفى وان كان لا يجتمع من نظر فتح جديدا بعد العشر ليجوز ان يقدم قضاء العشرة لانه ظلم على الجديدة بل يوفى الاخر اذ كان من الثلثة ثم يتم  
 الدية بعد هان بيل المظلوم فيجعل لها بيلة والمظلومة بيلتها وليلق الظالمين وهكذا ثلاثة اذ دار بوفىها استعاضة بقى لها بيلة فان ذلك وان كان بدلا  
 بالمظلومة وان بعد للبيلة عند الجديدة على القسم ثم لبيلة عند المظلومة تمام العشر وجبت للجديدة بعد البيلة تلك لبيلة لان حاشا من اربع فاذ  
 اكمل لها تلك لبيلة خرج باقي البيل الى مكان خال عن وجباته ثم يساقف القصة للاربع بالعدل ان كان قد بدد بالجديدة فادامت التسع المظلومات  
 ثلاث لبيلة عند الجديدة وخرج باقي البيل كما وصفناه ثم بان لبيلة عند المظلومة ثم يتم بين الكل بالتسوية بغير نظر كقولهم ان قد يباح الى البعض  
 بغير الظلم كما لو كان يقسم بين ثلث في ثوبه واحدة لضرورتها بعد اعداد بعد ثوب طويل فبعضها من البيلة التي بعد امثل ما خرج وبجرح با

القبائل

بصاحبها

في لو كان في  
 في لو كان في  
 في لو كان في



# كتاب النكاح

البطل الى المهر او نحو كما قرناه ويستثنى من المخرج ما اذا عاقب للضر والعسر او لم يكن في ذلك مكان منفرد يصلح لتمامه بقية الليلة فيغادر في الايام  
 الاولى ان لا يمتنع فمما لو دله زمان القضاء فله والله العالم **المسئلة السابعة** لو كان له اربع فزنت واحدة سقط حقها وفصل الرجح من الدائر  
 بضمها حيث يشاء لو كانت حقها ليلة ليلة اما اذا كانت اكثر من ليلة ففي ذلك استوعب ود العنة او زاد عليه لان قبل النسوة المقدومات ان يكونا اقل  
 فاذا جعل القسم بينهما انفسهما استوعبتهما الذي في سقط حقهما من الزمان لانه اسقط بهما حيث اختار الزيادة ونسب ذلك لظاهرها في مسألة  
 الكفاية نظارها قال بديل عليه ان يثبت حقها مع من يفضل بعضهم على بعض على خلاف الاصل الدال العامة من وجوب العدل والنسوة بينهما بديل  
 على خلافه ويقصر فيه على مورد النص هو يثبت حقها الزائد من عدم في الاربع على العتمة ليلة ليلة على ملق الزوايا الدال من ضعف لستة لولا  
 ظهور اتفاق الاصحاب عليها بشكل يشاء النص عامة الفقهاء من غير الاصحاب على خلافه وله من قوله واحدة عدد وجبان يقسم للآخرى مثلها مطمع  
 لثانيهما في الحكم قلت ان يثبت لهما النص المشمل على الاشياء لا الاثر الكبري كما تقدم سابقا للرجل حق في القسم على نسبة الاربع ضرورة عدم الخصومة  
 للاربع ولا ينفذ ذلك بجو العدل والنسوة وعدم التفضل اذ ذلك كله خارج عن محل البحث الذي هو يثبت حقها من غير عتمة وعدم فانه لو فرض استقرا  
 نصبه بغير الاستماع باحد منهن لم يكن متناويا للعدل ولا مفضلا ولا نازكا للتوبة ونحو ذلك فغير الاصحاب على ما يؤيد حقه لانه لو فرض بعد ان  
 جعل الله الرشد في خلافهم واطلاق المص وغيره في المسئلة لا ينافي ذلك لمعلومية ارادة القسم من ذلك بل كما يكون صريح كلامهم خصوصا بعد عدم شوب  
 لجل البحث كما هو واضح فلا بد من ان المخرج لهما على حصة الاربع ولكن في ذلك يهمل المذهب بدعوى ان الفائدة انما تظهر على القول بوجوب العتمة ببد  
 دائما اما على المختار وهو القول بوجوبها مع الابداء بها خاصة وجواز الاعراض بعد ذلك فالمرسك لا ينفذ اذ في حق العدل الذي جعله في حازله  
 الاعراض من سواء كان له حصة في المدة ام لا مع نافية لا يجمع من نظر على كل حال فاذا شرف واحدة من الاربع ثم قسم حصة عشرة في اثنتين ثم اطاعت الاربع  
 وجب ان يجمع بين حتى السابقة التي اطاعت في في الثالثة عشرة عشر والتي كانت ما شرفا حصة المدة وبقية خاصة للناشرة ليلة ولثالثة ثلث  
 حصة لو اوفقت في الثالثة عشرة عشر وللناشرة ثلث ثم استأنف وليس لان في الثالثة عشرة عشر متوازية من احدى حق الطبيعة جديدا التي صارت بمقد  
 طاعتها كالمرة الجديدة التي تدعى في الحال فيها وهو واضح والله العالم **المسئلة الثامنة** لو طلق على ثلاث وطلق الزوجة ثلثا بعد دخول  
 بيلتها ثم بدلت كما في ذلك حاكبا عن الشيخ وغيره في ظاهر المذهب من لانه لا يبطل ما اطلق لكونه حراما لا مخرج هو متوكل الحق فيكون كالبيع  
 السداد من غير فرق في الطلقة بعد حضور نوبتها من اربعة وعشرين في الطلاق بين كونه رجعا وباشا وان تمكن في الاول من التخصيص بالرجوع لكونه  
 بغير عيبا فيقبل الحق في شغل الزوجة منه مكان عدم الاثر به لان وجوب القسم مشروط بالبقاء على الزوجية لا يحجب عليه تخصيص الشرط واما ما  
 نتج من احباط المص سببا على ذلك على كل حال لو كان رجعا ورجع في العدة وجب خضاه وتخلصها بغير شك ان كما في ذلك لان الرجعة اعادة الزوجية لا بد  
 كما كانت وان تركها حتى انقضت عتمة اركان الطلاق باثبات ثم تزوجها بغير ان القائل الشيخ الحكمي من يذهب بحجها قضاء تلك الليلة لانها اسفر  
 في مده وممكن التخصيص منه في كونه في كذا من الارشاد وظاهر التخصيص في ذلك من سقوط طهرها بغيرها من الرجعة وبيان الحق في بيان  
 النكاحين فلا يفسد قضاء مثل ما كانت في احدى ما في الاخر بل يجب العدل في كل منهما فلو قضى في التان لم يجرى على الاخر وبذلك يظهر ان كونهما  
 من الفرق بين الرجعة والزواج الذي جعله المصنف عنوان المسئلة لانه مع ذلك في ذلك ان لا يوجب لغيره من الملاءمة من المخرج عن الرجعة و  
 سقوط الحقوق المتعلقة بها من بقى المهر وغيره من الحقوق المالية وان طلق وتخصيص بعض الحقوق بالتقوط دون بعض دليل عليه ثم يرجع على ذلك هو  
 الزوج لو قوضت لبرائة عليه ولو فرض امكان التخصيص بوجه اخر تجزئ بينهما مخرج فلا يمنع من تزويج رابعة تكون للفرض عدم الاختصاص بل على تقدير  
 لو يطلع في حق الزوج ما سمع من عدم انقضاء هذا التبرع الفاش لا يحجب عليه ما في ذلك كله بعد ما عرف من مله في الادلة في وجوب هذه الحقوق  
 مادام ان الزوجية باقية في حق من قبيل الواجب مشروط وليست مثل المهر ونحو ذلك فكان من المعلوم ان وجوب القضاء مع امكانه لا انال كما اذا اريد في  
 ليلتها عند واحدة من الباقيات وان فارق التي بانها عند ما تزوج بعد بد مع المطلوبة او نحو ذلك فانه لا يمكن من القضاء مادام ان رجوعا لا يستلزم  
 حقوقه للمبالي بل كما ان خلاف التي بانها عند ما تزوج بعد نكاحها ولا نكاح غيرها مع المطلوبة بناء على انه لا رجعة بالقضاء الامم بوجه المطلوب  
 وان كان فيه نظر واضح ضرورة عدم الفرق بعد حصولهما اليها بين ان يكون من نوبتها او ما مضى من دون والله العالم **المسئلة التاسعة**  
 لو كان له زوجان في بلد من بلد من عدة عدة عشر قبل القائل الشيخ الحكمي من يذهب بحجها قضاء تلك الليلة لانها اسفر  
 عليه الشريفة من البلدين لا يجب لها ليلتين بل احدى ما وان لم يكن على وجه القسم ليلتين بل لثالثة لانه ضعف للزوج في نصف العتمة ما ينع  
 تتبع ولعله لاجل الاطلاق المزبور الى التقييد المذكور في النص الى قبل ذلك وجوب القسم مع عدم اجتماع الاشياء بل لا بد من ان يثبتها  
 ضاعدا فله في الاقامة عند كل واحدة ما يشاء وهذا وكفى في ذلك من جهة ما اشترى اليه من ان يثبت عند احد من الزوجين  
 زيادة على الليلة توجب لبيت عند الاخرى مثلها ما رجاء للعدل بينهما من جواز المفصلة بين الاثنين لثالثة مشروط بحصول القسم ليلة ليلة  
 ونقل المص له بصيغة القيل يؤخذ باستنكاك لدو حقه ما علم من ان للزوج مع الاثنين نصف الدية ينبغي ان يكون له من العتمة نصفها ولكل واحد  
 منهن ربع فلا يلزم للثالثة الا ليلتان ونصف لا يوجب عليه ما بعد الاطاحة ما فدها من سابقا خصوصا فيما ذكره الجليل في امره على غير ذلك  
 بالحكم المزبور وفي حاشية الكركي على الكتاب هذا القول مشكل لان لها نصف القسم فكيف يجب سبعا لغيره في اوجب بوجوهه في الاول عليه  
 على الاستحباب الثاني جملة على ان له زوجين آخرين فان منهن مولا لم يثبت له في الثالث حصة على ان استوفى حصة من القسم ولم يذكر ما سمع من

هكذا

في



# كتاب النكاح

تكلفه غيره لكنه فيه ان منافق لفاعلة وثبت افراد النوع عن المنكر بل يمكن دعوى يكون المراد من الابد ذلك ولعله لاجل العلامة في الارشاد والتميز  
 من رتبة على الشؤن الفعل كما سمع من ارباب الجند لكرجها مترتبة مراتبها لتكاد ولعل ذلك اولى من جميع ما تقدمه ومن بعض العلماء من انفصل  
 من جعل الامور الثلاثة مترتبة على مراتب ثلاثة من حالها منع ظهور امارات الشؤن يقصر على الوعد ومع تحققة قبل الاصرار بنقل الخبر وان يمنع  
 واصرون انفسا الى الضرب فيكون معوا لاية واللا في تحاويل شؤنهم فيظنهم فان نشز فاحرق في المضاجح فان صرون فاصرون فاصرون فاصرون  
 كما ترى ان حكمي عن العلامة في الخبر موافقة وانما المتجه منه من الارشاد الذي هو مرجع اصل الى رادته وان خصة اسم الشؤنهم بل يحكم القطع  
 بذلك بملاحظة ما ورد من النصوص قوله تعالى ان من اوصاف من يعلمها شؤن او اعراضا في قوله وان خصة ستان بينهما خروجه اتحادا لبيان  
 في الجمع كقرون اتحاد المراد من الخوف والشؤن في الكل وان كان للرجل مع كراهته لمرئيه مغرابطا فاعلامها هي من الغيرة تكثير العيان والقائما وانما  
 ظاهر على رادته ذلك اية الشقاق بل بعد رادته الكراهية من الشؤن في الاية على وجه ينقص استمتاع بها ولو بالقطع وجه واسماعه كلام  
 الغليظ ويحذف ذلك ما يدعيه البعض في مقارنتها والاستمتاع بها كما استمع انشاء الله النصوص الواردة في قوله تعالى ان المرأة خاف من امره بل يخبر  
 ذلك المروءة في نفسه ليعتاشي عن الجهره ان انشز المروءة في الخلعة فليأخذ منها ما قد علمه ان انشز الرجل مع شؤن المروءة في الشقاق انما  
 البس ومن ذلك كله يظهر ان الشؤن في الجملة من كلماتهم حتى ما في ذلك وغيرها من المراد بطلان امارات الشؤن في تغير عاداتها مع القول والفعل ان  
 بكلام خسر بعد ان كان ملين وعبر مقابلة بوجهها معه بعد ان كانت قبل اظهر عبوسا او اعراضا وتناقلا ومدمر بعد ان كانت تلطف به  
 وبتاديبه وتقتل عليه بخود ذلك التقيد بتغير العادة لحر او اعراسا لو كان ذلك من طبعها ابتداء فانه لا بعد امارات الشؤن في مثل التبر في الخواص  
 بغيره العادة لان ذلك خصة عليها المبادىء اليها ابتداء ولا عبرة بالعادة بخلاف اداب هذه الامور وبخوها لا تعد شؤنا فلا تنفي صحتها  
 على الاقوى بل ينصرف على الوعد فلعل ما ابتدئ عند رادته عارضا مع من غير عدل وبظهر من يجوز الضرب بل المحرم لها امور محيرة وان لم يكن شؤنا  
 لاجل فعل الجهره ثم قد ليس من الشؤن ولا من مقدماته مدانة اللسان والتميز انما هو في شؤن النكاح عليه هل يجوز للزوج تاديبها على ذلك  
 نحو ما لا يتعلق بالاستماع ام يرضى امره الى الحاك فوالا فقدم ما في كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الزوج فبادر احد المساكين والاستماع كاد ان  
 ينقص ذلك عتبه فكذلك الاستماع قال به المراد بجواز الضرب الذي يكون له عارضا ما يحجب الشؤن ما يحجب علمها فاعلمه من الاستماع ومقدماته كالنظر في العيان  
 وادالة المفرد الاستماع ان منع وتناقض اولها على وجه صحيح زوال الذي يحلف بقوله لا اثر لاستماع الدلالة لا للاستماع من جوارحه لولا انفسا بالاستماع  
 اذا يجب علمها بذلك في بعض احوال الشؤن في الخمر الدين ان المراد بها نحو حق الماء ونهيد الفرائض هو بعد حد الان رلك غير واحد عليها فكيف  
 بعد ذلك شؤنا ان الجهره كما ترى من شؤن الشؤن في العيوس الاعراض الشقاق اظهار الكراهة بالعدل القول نحوها ما ينقص استمتاعها  
 وتلكه كما لا ينبغي التسائل في تحفظه بغيرها جوارحه المتعلقة بالاستماع او الدليل على كراهتها بل لعل ما سمعت من الجهره اذ من ذلك بل لعل طلاق  
 المتشابهة انما كقرون انفسا انما الرجال فوامن على الشؤن وقوا اليك من الخ وعبرها وتولى تاديبها خصوصياتها بقلوبه فانه على كل حال المراد  
 ما هي في الضمير ما صرح به غير واحد من اصحابنا قوله ما ظهر في الفرائض كمن لفقه الشؤن الى الوضوء بل عرفت ان رادته اياه اصحابا وعن جمع الشيا  
 الى الباقية ولكن عرفت ان رادته ما هو من المعنى التخيير بينهما في الرضا بل اقوى لانها اجتمعت في الجهره فذلك يمكن على الترتيب اذ رادته  
 على كل حال في رادته او الذي عن المنكر نعم ما عرفت في قوله من سبها لا دليل على كذا الكلام في الضرب فيقتصر على ما يؤمل مع طاعتها فلا  
 يجوز الوادعه عليه مع حصول الغرض من الادله ح الى الاقوى فالاقوى ما لم يكن مدمرا ولا مبها اذ ابتداء الضرب بالسوء وعلمها على الباقية  
 من تفسيره لا انفسا شؤن مناقرة الاية وما دل على النهي عن المنكر وبعد عن حصول الغرض دائما مضاف الى طلاق كلمات الاصحاب  
 بنفي انفسا الموضع المحذور كالحاصر ودر في النظر نحوه وان لا يولى الضرب على موضع واحد بل يفرق على الموضع التمتع من عارضا لاصح  
 لا التمتع والاستماع بل في ذلك انفسا مقصودا من بل بدت القصص المأذون لاحله ولو حصل بالضررب تلفت تحت لغيره طلاقا دلالة لئلا يفتش  
 الرخصة مع ان الموضع من غير المعروف من الضرب كالا بما بعد العمان بضررب الولي لغيره تاديبا الذي يحكم العرق بينهما بعد تسليم ذلك فان  
 ضربا الزوج لصلحته بخلاف الولي الذي هو محض لئلا يكون لائلا العفو بل بعد الضرب التمتع عن الضرب تخالف لثاني والله العالم هذا كله  
 في شؤن الزوج واما اذا ظهر من الزوج الشؤن يمنع حقها الواحدة من رتبة بعد نحوها فانها المطلقات عا وبعطها اياه والارصه مرها الى الحاقه  
 كان للملك امره بها وبغيره في رادته بغير واحد من سبيل له انسال المسلمين وان رجعت عود الى الحق بها الا انها شؤن على راد  
 الشرع ليست بل في الابتن ما يثبت على يقين من ذلك لاية اليها وانته هو الاقوى ببقائه وقامها ولا بأس به وانما في اطلاق الارصه المأذون  
 ان يمكن دعوى سقوط هذه الرتبة منه هنا كالتقطا بسبب الولد والوديع ان عرفت ان كذا ذلك ما طالع او اقرا او تهود طلعين عليها لها  
 عن فعل ما يجوز ما يفعل ما يجب منع والاعراض بما رادته لاية الاتفاق من ما لعم مع امتناع من ذلك لو بيع عفا او اتوقف عليه وان  
 كان لا يمنعها شؤنا من حقها الواجب ولا يفعل ما يجوز عليها الا ان يذكر وجهها الكبير وعبر في بطلانها فانها تركت بعض حقها الواجبها من  
 نفقة وقتها اسماء له وحله ذلك بخلاف جده فيه بل الاجماع يقتضي عليه مضاف الى الاصاح الكائن ان الله هو الذي يقول تعالى وان  
 امره خاف من يعلمها شؤن او اعراضا فخرج عليها ان يصلح بينهما ما صلحا كما استفاضت شيوخنا في معنى الحل بحسب ما سئل الله في  
 عن قول الله تعالى وان امره خاف من فقال هي المروءة تكون عند الرجل مكرها فيقولونها ان يذل طلاقا فيقول لا يفعل في كونه تحت

لزوج يقول









# كتاب النكاح

دواما وانظما والموطون بالملك للموطون بالثبته اما احكام اولاد الموطون بالثبته الدائم فممنوع بالزوج بشرط ثلثة الذنول بغيره  
او مقدارها فضلا او بربا في كنف اللثام وعبروا في الاطلاق العناوي بغيره لابقى من ربه الاضاي لاناها فطلب لها لكن في ضيق  
والمواد بالوطي على ما يظهر من اطلاقهم وصرح به المصنف في القواعد بغيره الحشفة قتل او دبر او ان لم ينزل لاجل ذلك من شكل ان لم يكن مجتمعا عليه با  
التولد عادة من كبر من مواده ولم يقف على شئ بني ما نقلناه بغيره عليه تبعد في الزنا ضيقا لدل الزوجة الدائمة النكاح خلقه للمعنى بالزوج الذي  
يمكن التولد منه عادة ولو احتمل الامع شرط ثلثة احدها الذنول منه بغيره لا يحتمل فيه ذلك لو احتمل الانكاح ابتداء كان ودبر اجماعا وفي غيره  
اشكال ان حكم الاطلاق من الاحتيا والاحتمال الاجماع مع ان الحكم عن غير التحريم عدم العبرة بالوطي براد استوجبه من المشرع جاعلة له وحسب  
مع الامتثال احتمال السبق عدم الشعور بكمال مع فرض امكان سبق الفروج عدم الشعور به لا سبيل لقطع سبب الاحتمال لو وجدنا من يحرم  
مسي الذنول على انه يمكن التولد من الرجل بالذنول ان لم ينزل لعلة التحرك نظفة الامنية واكتسابها العلوق من طرفة الرجل على غيرها او غير ذلك من  
التي لا يحيط بها الارباب الغرة ولذا اطلق ان الولد للفراش والرابية للانثى فضلا لا ما بقوله العامة من الاقرار شرعا بمعقبة بحل له وطهرا فلو ذلك  
وان لم يفرق بينهما فعلا الحق به الولد اذ هو مع ما فيه من فتح باب الفتك للنكاح اشبه شئ بالخزائن ورجا يؤمى الى بعض ما قلناه خبرا في البحري المروي  
عن قريبا لا شئ عن جعفر بن محمد عن علي بن ابي حمزة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه واله قال كنت اعزل عن جاريته فوجدت بها  
الوكلاء قد بعلت والحق به الولد فحوى التوقيع المروي عن اكمال الدين انما تمام النعمة في جملة مسائل منها استحللت بجارية وشرطت عليها ان لا  
اطلب لها ولم يخرجها مني فلما ان ذلك مدة فالت قد جعلت ثلثة بولدها نكحته الى ان قال فخرج جوابا عن صاحب الزمان صلى الله عليه  
واما الرجل الذي استحل الجارية وشرط عليها ان لا يطلب لها فخرج جوابا عن صاحب الزمان صلى الله عليه وسلم ان لا يطلب لها فخرج جوابا عن صاحب الزمان صلى الله عليه وسلم  
بومن ان يكون وجه عرض له في هذا شك ليس يعرف الوقت الذي تاهها فلبس لك وجبا لبرائته من ولد وكذا في مضمون هذه الاشهر هل لانه او  
عددية او مملوكة من حرم الوطى لانها اقل الحمل كما يلا منه مستفيضه ومتواترة واجماعا حكما كذا في ذلك فنبهه لذلك علماء الاسلام بل يحتمل  
فلا يلحق به ان يضعف عنها كاسلا لافل من ذلك وما من المصنف بل الطوموس من الخبر بين النفي والافزारे محجة عا عن بل قبل اظهر له وجهه الا  
خبر ابا بن تغلب عن الصادق عليه السلام رجل تزوج فلم يلبث بعد ذلك هذه البدة اربعة اشهر حتى لدت جارية فافكرها وردد هار وعش اشهر  
من فقال لا يقبل ذلك منها وان تراها الى السلطان فاعنا ففصل له ابداهو مع الضعف بحتمل عدم جوة الولد اذ تامة وان يتنازع في المدة و  
غير الكامل ما نسط المروءة في الزنا من رجوع في الحاة بالزوج حيث يحتاج اليه ليجعل عليه التكفير بمؤنة العجز ونحو ذلك من الاحكام المرسنة على جوة  
المعاشرة من الابام والاشهر فان امكن حاة منه كتحكمه وان علم عادة انتفاؤه عنه فبغيره عنه مدة تزيد عن ثلثة اشهر انتفى عنه وكان المهر  
بمع امكنه وان لا ينفق عنه الامع العلم بانثفاؤه عنه والثلث ان لا يجاوز اقل موضع وهو ثلثة اشهر على الاشهر بل الشهور بالوطي الاسكان والوطي  
في طواف اجماعا عليه العبرة المستفيضه كرسول عبد الرحمن بن سفيان اقضوه هذه الحمل ثلثة اشهر لا يزيد لحظة ولو زاد لحظة القتل انه قبل ان يزوج ظاهر  
خبر وهب عن الصادق عن امر المؤمنين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجوز لرجل ان يزوج امرأته قبل ان يزوج ظاهر  
امرأة فادعت جلا انظر ثلثة اشهر فان ولدت والا اعتدت بثلثة اشهر ثم قد بانث من خبر محمد بن الحكم عن علي بن الحسن قلت له المروءة التابة التي مثلها  
يحض طلعها نازها وربع جفتها كرهتها قال ثلثة اشهر قلت فانها اعدت الحمل بثلثة اشهر ثم قد بانث من خبر محمد بن الحكم عن علي بن الحسن قلت له المروءة التابة التي مثلها  
نصف اشهر قال انما الحمل ثلثة اشهر فقلت فانها اعدت بثلثة اشهر ثم قد بانث من خبر محمد بن الحكم عن علي بن الحسن قلت له المروءة التابة التي مثلها  
اي بعد الله او في الحسن ذلك رجل طلق امرأته فلما مضت ثلثة اشهر اعدت حملها فقال بثلثة اشهر ثم قد بانث من خبر محمد بن الحكم عن علي بن الحسن قلت له المروءة التابة التي مثلها  
فقال لهما ههنا انما يقع الطلاق من رجلين وانما في الطلاق فكلما تخاطب بثلثة اشهر مؤيدا ذلك بخبر ابا بن تغلب عن ابي عبد الله انه قال  
حكم يعبق نكاح ساهل كل ساعة شهر والخبر المروي في باب مبدا النكاح فان فيه ولا حرج لثلة افعال يفتي في افعالها ما يلى اصل الشرع  
الا يجرى الفعل الاخر وسطها والفعل الاخر اسفل من اعم فابوضع بعد للثقة ما في الفعل الاخر فيمكن في ثلاثة اشهر فذلك كصاحب المروءة  
خبث النفس التي تقع ثم ينزل الى الفعل الاوسط فيمكن فيه ثلاثة اشهر الى ان قال ثم ينزل الى الفعل الاسفل فيمكن فيه ثلاثة اشهر فذلك كصاحب المروءة  
ثم طلق المروءة الحديث لكن ظاهره زيادة نكاح ايام على ثلثة اشهر فيمكن اذ اجتمعت الثلثة اشهر بغيره من النكاح بل يعمل بقوله في الفعل الاول فيمكن في  
على الثلثة التي منها الثلثة والاشهر عليه بل الرواية رباني النصوص على ابقائه على ظاهره مخالف الاجماع وقيل ان القائل للثقة في الحكم عن يمين  
عشر اشهر وهو حسن عند الله بعضه الوجدان في كثرة الفاضل في التركيب على ما قبل انا لم نفع على ما يدل عليه المخصوص فما وصل بنا  
من النصوص ان حكم من جاعل ان به رواية بل جاعل ما ذكر من الوجدان بما في ذلك غاية المرام بل من ما نانا بوجدان الوضع الى سنة فصرح عليه  
لغير عمله بل يمكن ان يكون ابتداء الحمل لوجدان الزبور من الثلثة فيكون حبس الطلاق قبله لربية كذا الطلاق كما سمعنا في النصوص السابقة للثلة  
على ان الثلثة للربية بل من جاعل من الاخطاءهم بل الاصلاح وبيانهم وشهر وشهرين لثمة كنف اللثام لا بعد عمل كلام التباعد بغيره  
ما نقله عن الموصي في رواية الثلثة ثم قال بالحيلة فلم يظهر لي مخرج هذا الشك ومن ذلك يعرف معنى القول الثالث الذي اشار اليه بغيره  
قيل منه هو متروك وان ثلثة المروءة في انثفاؤها مدعيها عليه الاجماع والجامع والى الصلاح وما لا ينفك عنه لثمة ان ثلثة اشهر في العواذ لغيره  
معبر على كون انثفاؤها اقل من ثلثة فاستحاطه حكمه وعكر الغرض ان ثبت ان كان خلاف الغالب قد يقع في زمانا ما يدل عليه ان يمكن ينزل ذلك الاجبا

الحمل

على الغالب بشعره قوله عليه السلام انما الحمل بشعره ثم امر بالاحتياط فنظر الى النادى ولكن مراعاتنا راوى من الحكم نفي النسب عن اهله بل يشترط ما هو اعظم من ذلك تبعه على ذلك سبطه وبعض اتباعه ولا يخفى عليه ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا ضرورة انه لو كان قد صح في سند خصوصاً اولادها فهو عيباً ما سمعت من شهره بل الاجماع الذى يعارضه الحكم من اجماع الرضى المحمل لمعرفته وانما على النفي عن المازية لا انه لا يصح ادعاء العامة كما اوضحه الخبر السابق للحمل على الغالب مع ما فيه من قوله لو زاد ساعة لفضلتم في نفيه ضرورة عدم كونه الغالب مختصراً في التسعة الحقة الواجب ان يزداد ساعة ليس راوى ما ذكرناه الذى منه يعلم اولوية الاستدلال بما يقتضيه الخبر على المطلوب من الاستدلال بما على السنة بل يمكن دعوى صراحتهما في نفي الثلثة اشهر ذلك في للعدا قبله او لنفي الرتبة او لغير ذلك بل يمكن ارادة الغرض على خلافها فادعت الحمل من قوله طلعت ما فخر ذلك حتى علم حالها فظلمها ناح واعتدلت ثلثة اشهر بقدر كما في غيرهما من العدد المشهود للقبول للاحتياط في نفيه ذلك مع اعادة الفرج وللأسرار التي لا يحيط بها الا من شرع ذلك من الغريب استدل بهما على السنة نفي خبره من الخطاب بسند عن علي بن ابي طالب المروى لثلاثة اشهر واكثر ما حمل السنة لكنه الوافى في بعض اكثر ما حمل السنة بل عن الوسائل انه لم يذكر خبره هذه النسخة وروح فلا وجه للاعمال على النفي في الرضى في قول الله تعالى يعلم ما تخفى كل انثى وما يقضى الارحام وما نزل قال القبط كل حمل بشعره اشهر وما نزل اكل من هذا على اربعة اشهر فكما ان المروية الدم الخاصة حملها فانها نزلت بعد الايام التي رأت في حملها من الدم في الموضع المروى عن نوادر المعجزات للراوى عن سيد الشافطه عليه السلام انها ولدت بالحجر عليه السلام عند تمام سنته من حملها به لكانها ما فاض عن معارضه ما عرف من وجوب بل الدوام بها بالنصوص الواردة في نفي الازمنة الزمنية بخلاف ذلك بل يمكن اعادة ما لا ينافى الرتبة التي جمعها في النصوص كما ان المروى الثاني معارضه ما ورد بخلافه فلا يحصى عن القول بالبعث والوجدان الذي بخلافه على وجهه في الاحتمال الذي ذكرناه على مدعيه خصوصاً احتمال الوطى من غير الزوج ولو شبهه اوسع عدم علمه ما يدلك كما هو واضح وروح فالرجوع الى الاستصحاب واطلاق قوله الولد للفرش في ذلك ما سمعت مما لا ينبغي الاضغاله ضرورة عدم معارضه الاول منها للدليل المروى وجوب حمل الثاني على القيد والله العالم وعلى كل حال فلو لم يرد به اليه ليجتمع اجماعاً يقتضيه نصوصاً نعم قد يتقيد بعدم اعتبار العلم بالدخول مع ذلك ما يمكن قوله منه فغلبا للنسب لقوله الولد للفرش في المراد به الزوج والمروية على تقديره في نفي الفرائض على التدبير بنقض الحق خرج منه ما علم عدم الدخول لمعرفته وبقي غير روح يكون الاصل بعد وقوع العقد لم يولد بالزوج مع الامكان ولا ينافى ذلك كذا في الحديث في عبارة المصنف وغيره بعنوان شرطه المقصود للثلاثة المشروط بالثلاث بما فاق في الشرع المروى بطريق الحكم بغيره ما لا يشبه الى الاحكام المذكورة من هنا في المصنف غير على الاشتراط المزبور العلم بعدم الدخول في الولادة الممكنة مع عدم العلم بالدخول لكن يتعرف بكتاب اللعان للتحقيق ذلك من جزم بالايمان المزبور في كتاب اللعان والله العالم وكيف كان فيتحقق الخبر الموجب لحاق الولد بغيره من الاحكام بغيره المقتضية خاصة وقد علمنا من مقتضى الآية القبل ان لم ينزل كما هو صريح بعض النصوص الواردة في الفزل في المنة وغيره ما بل يمكن دعوى نفي النصوص فيه معنى ضرورة ترتيب ذلك فيها على الوطى المحقق بما سمعت قطعاً كما لا يخفى على من لا حظها بل عن الشهد في قوله ان الوطى في الدبر على هذا الوجه يستلزم القبل في هذا الحكم وغيره الا في مواضع قليلة استثنى ما هو في ذلك ما وقفت كلام احد على ما لا خلاف ذلك لعل الوجه فيه ان ما عرف من مقتضى الوطى المعلق عليه الحكم والدبر احداً ما ثبت كذا في قوله وجاءت به اقل من سنة اشهر حيا كما لا فانه لا يلحق به على المشهور الاصحاشه وعظمته بل لعل الاجماع يقتضيه علمه ان حكمه عن الشخص انما جيزه بين نفيه وبين الاعتراف به الخبر السابق الذي قد عرفنا حاله لكنه شاذ لا يفتقح في تحصيل الاجماع بل يمكن دعوى نفي النصوص بخلافه وقد سمعت دعوى الاجماع من المؤمنين والمسلمين على ان السنة اقل الحمل عن غيرها من الاول على ذلك واخره بل يجوز والكال هما ولدت في هذه المدة غير حتى وانما خلفه فانه يلحق به مع امكان تولد منه عادة للاصل المزبور فيجب عليه مؤنة بغيره ويخفى به لو حوج عليه غيره ذلك من الاحكام المترتبة على لوجهه بغيره نعم لو لم يمكن في العادة لوجهه لم يلحق به كما هو واضح والظاهر ان خبره ما سمعت في السابق من الحكم بعدم اللحق في المولود كما لا فانه من سنة اذا كان ذلك معلوماً اما مع الجهل فالظاهر الحكم باللحق للاصل الذي قد علمنا بل لعله هنا اول ما باعتبار يخفى الدخول الذي هو اصل الحكم باللحق حتى يعلم ضاده بالعلم بالنول لا اقل نحوه وسمع لذلك ثمة انشاء الله وكذا وانفعا على نقض ما زاد عن سنة اشهر وعشرة من زمان الوطى وثبت ذلك بغية بخلافه تريد عن اخصو الحمل لا يجوز له الحاقه بغيره في الحال هذه للمعرفة من عدم اللحق مع الجواز عن اكثر الحمل ثم ذلك كل مع العلم امامه ان الشك في الحكم باللحق للاصل السابق على نحو ما سمعته سابقاً وروح لا خلاف في الاشكال في شيء من الاحكام المزبورة الا في بيوت تلك بلاد التابعين بالاتفاق على عدم حصول الشرط ضرورة ان تعلق الحكم بغيرها هو الولد فلا يحكم انما على نفيه خبره وبما وجه بان الحكم مختص فيها والفعل لا يعلم الا منها واقامة البينة على ذلك معتدلة او متعذر فلو لم يكف باقائه ما علمه لغيره الولد كما نظر الى الفرائض لم يلحق الاضراب بحيث يعلم انتفاؤه عنى الواقع ولا يمكنه نفيه ظاهره وان الشارح اوجب نفيه خبره مع العلم بانفائه وجعله مسهل مع انكار المروية اللعان فلا بد في الحكم من مضى سبيله الى نفيه مع تصدقه بما ثبت الحكم اللازم له شرعاً ويمكن ذلك باللعان المشروط بكتابه بما فاقه في ثبوت انتفاءه الا بالاتفاق المزبور وهو كما ترى بل عن الشهد اشكاله بانها ما لو انتفا على الزنا او بغيره الولد ولحق بالفرش وكذا هنا وان كان حينئذ محرم الزنا غير كاف في انتفاء الولد لعل الفرائض ان كان قد سقط ثبوتها فيكون لها مزية بل ثبت شرعاً من ان الولد للفرش وللعلم المحرم وهذا بخلافه لو انتفا على عدم الوطى في المدة المذكورة لان الولد لا يمكن لوجهه بالزوج من دون الوطى في مدة الحمل من ثم نقول على انه لو ثبت عدم الوطى في المدة بالبينه ثبت يمكن اثباتها كما لو انتفقت البينة بنفيها عن غير اشكال بخلاف ما اثبتت ذهابها بالبينه فانه لا يوجب نفيها عن الزوج ولا على المروية مع وجود الفرائض الذي يمكن الحاقه به فانفقت الامر ان الله ان يرد الشهد بالاتفاق على الزنا الاتفاق على كون الولد له لا موطى

















# كتاب التكاثر

اولا ذكر لسبعة ايام فانه ظهر واسم ج لسائر الخ وان لارض نكره بول لا غلف منها قوله ابراهيم الاحرف قال سؤل الله من ظهر ان لا ذكر يوم النكاح  
فانه اظهر واسم ج لبنا للحم وان لارض نخس من بول لا غلفا وبعض يوما وكتب عدائه برجعوا الى محمد بن الحسن عليه السلام وروى عن الصادق  
ان احنوا اولادكم يوم السابع يظهر واوان لارض يقض الله من بول لا غلفا لم يرحل ذلك عجاى بلدا فاحذف بذلك ولا يحسن يوم النكاح  
وعدا احكام اليهود فهل يجوز لهم وان يحنوا اولادهم الى يوم لا يقع في السنة اى في الحرام يوم السابع فلا تغافلوا عن ان يغير ذلك من انصو  
ولكن لو اخرجتم حار بالاحلاف بل الاجماع بغيره مضافا الى ظهور النصوص المزبورة في استحقاقه للطفح حوان تركه فيه والى صحت ما به يظهر  
انما عد الله عن عثمان لصبي سبعة ايام من السنة هو اذ يوترق ايتها اصل قال سبعة ايام من السنة وان اخرها ما من الى غيرها نعم بولع ولو تحن و  
ان تحن بغيره بل احلاف جدا بغيره بل الاجماع بغيره فذلك لان الحنان واحد في بعضه بالبرق من المذهب الذي انما استغنى بذلك  
نظام النصوص كغيرها من الصفة ثم ان في خبر السكوني عن ابي عبد الله قال قال صلى الله عليه وسلم ان الرجل احسنه ولو بلغ ما بينه وبين  
فالفصل كلب الوصا الى المامون لعنه الله الحنان سنة واحدة للرجال مكرمة ومنه يظهر وجه الدلالة في المستفيض من النصوص ان الموازن مكرم  
الحنان سنة وفي بعضها السنة في الحنان على الرجال بشرطه الداء في اخر من الحنفية الحنان وفي صحيح ابن سنان ان اعلما من السنة وهو  
للوارى لس من السنة في حر السكوني عن ابي عبد الله حصل الشاكره لبث من السنة ولست بشا و احداى سى اصل من المكرمة فان المراد بعد  
معلومه استحباب السابى الوجوه فيدل على اعادة الواحدة من السنة في مقابلتها الى غير ذلك من النصوص الدالة على كونه من الحنفية التي ما  
ماتت بما ذكره من السنة الواحدة في نفسه لا تكون شرط في حق الفصول لعدم ثبوت ذلك من العرب سنة الحجاب الحرف عند ذلك كله وملا على عدم  
نعم في حقه على الولي قبل السلوع خلاف الاشهر بل التهور لعدم الاصل في ظهور ما تضمنه خطاب الولي من النصوص السابقة في الاستصحاب  
المرج منها حواجر الناجز وهو الشك في التعليل بالناس للاستصحاب احلاف المحكم عن المعاصلة في التهور فاحذف ذلك لظاهره عن ان  
حكمه على الواجوه لا ينافيه حكمه بالاستصحاب يوم السابع لان الواجوب على هذا القول موسع واصل واراده السابع كما هو في صحة صلاة العريضة في  
اول وقتها ورجح بكون الوجوه متعلقا بالولي وان لم يعمل به ان بلغ الضيق في متعلق الواجوب بالغير وبيان لظاهره في عبارة المعاصلة كما هو في  
على الولي قبل السلوع والواجوب عليه بعد كما عرفت من الحنفية السكينة في عدم الوجوه عليه للاصل لكن في حقه في حقه وتوقفه على حصوله  
عليه حيال ما اشترط في كونه في مناط الوجوه مقتضاها ما صالته العروة ومن توقف حصوله بنفسه صحة الفصول عليه في سائل قوله انما  
اولا ذكر يوم السابع حرج الا ان في منه خاصة في السابق ومنه ما لا يخفى بعد ما عرفت من عدم توقف صحة الفصول عليه كون عنوان الوجوه اذ هذا  
كله في الذكر وانما في الامام المعترف في كلامه الاحتياط في الجواب فيفسد حال احلاف الاجماع بغيره حله النصوص بغيره ومنه انما في نفسه  
جملة ولا يخفى على الولي قبل السلوع ولا عليها بعد والظاهر ان ذلك من سبع سنين بل في حرج عاين من اربعين عن محمد بن ابي  
الحار بن سبيع سب سنين كما ان سب سنين عدم الاستصحاب في سب سنين عن ابي عبد الله لما هاجر الى الشام الى رسول الله فهاجر من قبل امراء  
بقا لهما ثم حبس وكان حاصصه فخلص الجوانح لما هاجر رسول الله قال لهما يا ابا عبد الله حبس العمل الذي مدد في يدك هو في يدك اليوقا لست  
يا رسول الله لان يكون حراما في عهده فقال له لجلال في ذلك من سب سنين فقال يا ابا عبد الله انت تعلم اني لم يكن في ذلك  
واستخفي به فممنون للوجه واطل للزوج وعلى كل حال ما علم بطلان ما ذكرنا الحال بما لو اسلم كل واحد غيرنا في حرج عاين من اربعين عن محمد بن ابي  
سمع الحنفية على ظهر السب سنين في ما اسلم المرأة وانه لم يكن حراما ولو استخفي بها ذلك في حرج عاين من اربعين عن محمد بن ابي  
التردد في علمه فطلبه من محبها فلا تغافل عن امره فقال انما السنة في الحنان على الرجال ليس في الحب وانما قبل اذن عاين من اربعين عن محمد بن ابي  
بل الاجماع بغيره مصفا الى السيرة المستمرة والى النصوص التي تقدم بعضها في خبر السكوني قال السبع ياد ما انما في الحنفية  
خلاد اليهود وفي خبر مسعود بن محمد عن ابي عبد الله ان ثقاتك علماء من سنة ويحوي جميع علماء من سب سنين ما وقع من بعد ايامه من الو  
في ذلك لم يعتبر ما منه من الابداء والنسب الى احفاد في مقابلته الصريح الذي قد عرفت شيئا بعض النصوص على ما لا يدين بل على ما عرفت في  
النفق العمري البصر في احكامها في نفق الاذن لا بعد عتق الاستصحاب في كل ما اكمل ابعدا استصحابا لا يجب خاصة في ذكره ما في اياه  
العالم هذا يستحق لدعا عد حنان لولد ما في حرج عاين من اربعين عن محمد بن ابي  
عليه السلام واسماع مالا لا يدين عتقك ودار اذنك فضا لنت مرادته وضا حننا واما زانية وادته حر الحد يدينه وحات لا مراد  
سمي الله ظهر من الدوب وزي عمره وادع الاذيات عن هذه والادعاء عن حرج عاين من اربعين عن محمد بن ابي  
الصادق في ما رحل به قبلها احد خدام ولده ليقولها عليه قتل ان يحتمل ان قالها كقول الحد يدين من قبل واما العقيقة فهي هيا الدجوة التي  
تذبح للولود وان كان تقال بغيره الذي يولد عليه الولود واما كان وغيره كالعقيقة التي يذبحها بالكره في اصل الفوق السبق بما عرفت في  
شعره عنه عن الولد اياه اى عصي سق ما اوحه الله عليه من الطاعة وسمي الشتر الذي على الولود واعاير احلفوا ورواه الدجوة واما سب سنين  
اولا انها تفعل لاهل العقيقة فاطل اسم التسع على المستلزم لاهلها على كل حال بخلافه كغير احاديثها انما يستحب ان يعفى عن الذكر ذكرها  
الا ان في مائة من الخراف اجماع العقيقة وادع عليه لعنه الله محمد بن مازة عن ابي عبد الله سنة واحدة او ثمانية او ثلثين  
راس المولود به السابعة وثمانية من شعره فما اوحه فان كان ذكر او عتقه ذكر او عتقته انما في الكافي عن الصادق او كان

في عقيقة









# كتاب النكاح

وكان السبب ذلك انه يقع في الاستكمال المزبور الذي لا محل له ببناء على كون المولد مائى النصف القنوى ما ذكرنا من ان المثل لمصر وبنه ملازم على الآ. فزعم  
 مشرعا انما هي الخوليس لا الاندكان استحقاقها جرحا معناه الى معاملته مع الزوج وغيرها مما يقتضي استحقاقها يا منبر لا رصاع كما هو عند  
 الناضل نعم قد يشكل استحقاقها جرحا ما زاد على الواحد العتيرين ثم مع عدم رضاء الاب بل مع سكوتها باعتبار ما سمعت من ان لفرع على حد  
 وعشرون ثم قال لا بد على ذلك كالأند على الخوليس ويبدو ان ظاهر قوله تعالى والوالدان واستند القنوى ان الأصل منهنى الوصله ثم عا  
 الخولان واما النقص الى الواحد العتيرين فهو مشروط بالنزاع منها والتنازول لا يقع فزعم اذ ان الاب له صلاحيه سكوتة وعدم رضاء  
 فالظنوث الاخر لها صرون ظهور الابن باعتبار رضاءها ذاتا وورثها في دفع النكاح عن النقصان فحينئذ هذا وان ملكة كلانا لا اعطى  
 نضر بها الا انظرها بل هو ط الكاب بل هو صريح المفدى في كذا فلا بأس بالقنوى بل هو جند حد فانه لعله لم يذكر ان لا بد حتى  
 بأرصاعه بل لحالات احد به بل الاجماع يقتضيه عليه بل لعله المراد من قوله تعالى والوالدان رضاءه من وجوبه فلو لم ينعقد ذلك لكانت  
 والد قولها مضافا الى الجرح باعتبار الله الحبلى المطلق حتى ينفق عليها حتى تضع حملها وهي لو لم ينفق عليها لكانت حرة فلو لم ينفق عليها لكانت حرة فلو لم ينفق عليها لكانت حرة  
 يقول انصار والده بولدها لا مولود له بولد ونحو الكناى عنه ثم انما اطلق الرجل في جلي انفق عليها حتى تضع حملها فلو لم ينفق عليها لكانت حرة فلو لم ينفق عليها لكانت حرة  
 ولا يضارها الا ان يحرم من هو ان يخل جرحا فانها هي ضمت بذلك الاجر في حقها حتى يقضه وحرم العتاق فالتكليف عند الله الرجل حتى يولد له ام  
 المرءة فقال لا بل الرجل قال فان قلت المرءة لا زوجها الذي طلقها انا ارضع انفق عمل ما عتد من رضاءه حتى ينفق عليها ويحرم من المصير عتاقا  
 في قول الله تعالى والوالدان رضاءه الخ قال ما دام الولد في رضاءه فهو بين الابوين بالسوية فاذا اعطى الاب حق من الام فادام ان لا ينفق  
 بمن العتقان وجدا لابن رضاءه بعد ذلك الام لا ارضعه لا ينفق عليها فان لم ينفق عليها الا ان ذلك خبره واروق به ان ينفق  
 مع انه الى غيره لك من النصوص الدالة على حقيقة الام ان لم تكن مضارة بزيادة الطلق انما طلب ما يطلب غيرها اما لو طلبت بآداء كالأند  
 زعم وتطلبه الى غيرها للمنفق عن المضان وللمنفق السابق المقتضى بعدم الحاقه بقدر التحصيل او الاجماع كل وجه فلو تبرت حجة بأرصاعه فزعم  
 الام بالنزاع في حقها لم ينفق وان لم ينفق بذلك فلابد لتسليمه الى التبرع بل لعلنا المفسر في الخصامة انما كما سمع حرم به فيما ياتي اما الكلا  
 بما لو عتبه ولم يشك في الاب مع وجود الرضاءه الاقل بهل يفضحها اصلا لانها تكون ح كالاخيه المشرقة او يستند بالنسبة الى ما طلبه من  
 الزيادة وجهان ظاهر الاحتجاج والنصوص الاول لعدم الادن ح في رضاءها اياه مشرعا ويحتمل ثوبا الاول انه يمكن اجماعا على عدمه بل يمكن ان ينفق  
 والقنوى عليه فحينئذ انما ان الظاهر سقوطها مطلق مع وجود المشرقة فاعرف بعض العامة بل بما حكى عن بعض الناصان مع رضاءها ما حرمه المثل  
 تكون لها وحديث المشرقة او لم يوجد حصول الاب لا ينفق على رضاءه وان رضاءه لم ينفق عليه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه  
 الفرض بل قوله ولا يضارها مولود له بولد بل نقوى قوله فان تعاقبتم من رضاءه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه  
 ان لقول قول الاب لا ينفق عن نفسه وخول ابنة فزوجته مكره في مدعية وجوبها عليه ولكن به تردد على الخبر لاصلا اخيه الام كما سمعت النصوص  
 الدالة عليه فوجود المشرقة كالمانع الذي يحتاج مدعيه الى البينة عليه خصوصا مع امكان ثبوتها عليه فلو في النصوص ان لا ينفق عليه الا ان  
 يوجد ويعلم ان لا ينفق الا ان لم ينفق على الدعوة بل ينبغي خرمه لو كانت الدعوى بعد حصول الرضاءه ان عليه ان لا ينفق على حصول المشرقة  
 حال ضامها مع طلب التزاعها وامانها عروق اصالة اخره عمل المسلم وماله والمراد من قوله المثل لتدعي من اول الامر ان لا ينفق عليه  
 ما سمعت نعم لو اقام بينة بعد ذلك ان المشرقة كانت موجودة في ذلك الوقت الذي قلنا بتقديمها لو اقام بينة سقط جرحها مع انه قد يسمع مع من  
 حصول البين وانقطاع الدعوى لذهاب البين بما هم ابل قد ينفق مع عدم الحلف مع وضو عهدهم البينة او سألها في اقامتها على دعواه  
 ان عمل الامر في رضاءها يحرمه على اصل الاحترام بعد فرض كون ذلك مما لها بالطريق المشرقة فحينئذ ان عليه ان لا ينفق على حصول المشرقة  
 لم يولد بغيره فلو لم يولد اصل من غيره لا ينفق على مزاجه والقول الصادق في حطه بل قد قال به بنو منبر ما من من رضاءه  
 الضو عتق مكره عليه من ليس انما انه يستحب لصاح المربعة الولد من التدين مع ما خبر لعاسر بن لو لم ينفق عليه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه  
 الصادق الى ان رضاءه ابي محمد واسمى فقال با ام استحق امرضه من تدين احاد لم يصعب من كذا ما يكون حذرا طعاما والاخر سزاوي من احد  
 جابر قال رسول الله اذ وقع الولد في بطن امه الى ان قال سجل الله دفن ندى امه احادها شرابه والاخر طعاما فخره فذا كن يبيعان  
 بعد ان لظاهر استحباب الارضاءه بل انما هو من حيث كاتبة المقابل بالاحبة والافق يقتضي لعواضل ولو لم ينفق عليه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه  
 حيث شرقة الاحبة وطب لبها وجائز الام لكونها منية ويجوز عتقها او ينفق على ذلك والمراد من رضاءه ان ينفق على حصول المشرقة  
 من كل الجهات لادية جرحه من الله العالم واما المصانة بالقنوى فذكر في كافي القواعد ان لا ينفق على المصانة فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه  
 مصلح خطه وجعله من مكره وكلمه ونظف على حرة وشبابه ونحو ذلك فحينئذ ان كان المراد انها لا ينفق عليها من الوالدان التي لا سقط  
 بالاستقاط وان يجب على ام مرعات ذلك على وجه لا ينفق عليه الا حرة كما خرج سق لك منها ان ليس شئ من لاديه ما ينفق على ذلك بل فيها  
 ما ينفق خلا من كاتبة على مشهاو العتير بالاحبة بل طاهها كون هذه الاحبة متلها في الرضاءه لا يكون ذلك جبا عليها وانها استقا  
 والمطالبة باجرة اللهم الا ان يكون حادرا متعففه بل نعت على تحرير اصل المسئلة وكلماتهم نعتي لياضر سميت لكون خصانته حاملا في ذكره  
 هل يجب عليهم ذلك ام لا سقطا حذرها الاصل بفضه ذلك هو الذي خرج به التمسك فواعه ضال لو لم ينفق عليه فلو لم ينفق عليه لم ينفق عليه

كتاب النكاح  
 باب في تزويج  
 من زوجه  
 تزويج على مهر







القول بالفصل لانها اشغقت رفقوا ولوا الازحام بعضهم الى بعض في كتاب الله ولما في رسل انبياءهم عن رات عن الباقية المنفرد بها  
وليس للوصي ان يخرج من حجرها حتى يدرك ويدفع اليه ماله وما في خبره وادب من المصير السابق بقية فاما ان الابن لا يحق له من العصبه ولا ظهور  
قوله لا نصار الخ في كون الخ لهما دون غيرها الا ان مع وجودهما كان تفصيل الامر بينهما شرعا على ما عرفنا ما مع موت احدهما يبقى الاخر لا معارض  
فلا يصار باخذ الولد منه بل لعن ذلك ظاهر النصوص السابقة باعتبار ان اثنان لا يحق لهما في المذكور حتى يعظم فيكون الابن في الاثر في سبعة يكون  
الاحق الابن فاصل الحق ثابت لكل منهما الا ان يكون عن حق من ماله ومن المعلوم ان ذلك يكون مع وجوده اما مع عدمه فليس الخ الخ الا الذي الخ  
ضد فرض عدم الاحتمال وكان ذلك نحوه منشا انفاق الاصطفا فوقع من بعض الناس من الاشكال في ذلك باعتبار خلو النصوص عن التضمن  
لذلك في غير محله ومنه يعلم الوجه فيما يقتضيه طلاق العيان وغيرهما من كونهما حق لو كانت من زوجة كما هو صريح المحكي عن ابي عبد الله  
تخصيصه لكن في ان ما في عبارات الاصطفا في ذلك جملة كعبارة المصاحبة للقبيلها ان يكونا غير من جهة نظر الى ان شرط في الحصانة قطب والقبيل  
المذكور بانها لا يحق الزوج فانه ان هنا ولا يخفى عليك ما فيه بعد الاطاحة بما ذكرنا وبعد ما سمعته سابقا في التعليل المزبور الذي لا يخفى  
اثره في حتى من النصوص مضافا الى ما عايشنا من قول المص وغيره وكذا لو كان الابن مملوكا او كافرا كانت الام الحرة المسلمة احق بما كان من  
بل لعنه اطلاق من ادليس الشا لا من جهة حقها في الحالين فيبقى مباح بلا معارض نحو ما سمعته في المقام بل هو منشا النصوص السابقة المص  
ما ولو لم يرد مع قبيل الابن بل في بعضها وان زوجت واما الكافر فانه وان لم يكن في فضل الام لان المعلوم عدم ولا ينفذ على المسلم وعدم معارضته  
لان الاسلام يعلم ولا يعلى عليه روح انقص من المملوك بالسيرة في ذلك فيكون في منتهى الحكم الزبور ومن هنا يعلم ما اعني في الحصانة في الام  
معتبرة في الاب بعد الزوج الا ان المص اخص هناك على الحرية والاسلام ذكرها خاصة هنا واما العقل وغير ما سمعته في المقام فالكلام فيها  
كالكلام هناك فالضابط ان الاب انما يكون في الام مع اجتماع شرط الحصانة فيه التي منها الاسلام والحريه فطعا بل في ذلك العقل اجماعا  
وان كان فيه الاحتمال السابق واما الامانة والخبر والامانة من الامراض الممنوعة والمعدة فعلى البحث السابق متى اخل شرط من شرطها فيه كانت الام  
اخرى بالولد مطم الى ان يبلغ ومتى اخل شرط من شرطها بها بالاب احق به قطب ومتى ما احدهما انتقل الحق الى الاخر قطب ما عرفه فقطع واشترط  
عدم تزويجها انما يعتبر في تزويجها على الابع اجتماع الشرايط خاصة نعم لو اعتق العبد كان حكمه حكم الحر باعفاء اجد منه للفضل تقدم ومثله  
ما لو اسلم الكافر وعقل المجنون وهذا لفاسد في خبره في الشرط السابقة بناء على اعتبارها ضرورة اتحاد الجميع المذكور وهو ان الولد لا ينفذ  
بالاصل انما تختلف العقد الشرط فاذا حصل ثبت ان هذه الاستبايعات وان اطلقت اطلاقا ما دلت على ان الابن لا ينفذ احق بالحصانة السابقة  
لحل الفرض خصوصاً بعد غيها وادى في العبد من ان لو اعتق كان احق بوضع الابن لو ادسنا لا بقوة المقضية لا بحسب مقتضى خبره لانه كانت الشبهة  
ما نفع من تاديبها فلما انما انقضت الابوة مقتضاها وهو ما جازي جميع نظامها كما هو واضح ولا ينافي في ذلك عدم عودها بالطلاق بناء على ظهور  
الدلالة سقوط احقها باصل وقوع النكاح منها وهو متحقق منها وان طلقته والله العالم وكيف كان فان هذا لا ينافي في انحصار الابن في الحق  
للابن فاقول المحكي عن ابي عبد الله الفاضل انه اصل الحصانة لان الولد انتقل على الام مع وجودها بالنسبة الاجماع فاذا انتفخت انتقل الى الاب  
الاب لا ينافي متارك للاب كون الولد له ولا ولاية عليه في المال غيره وكذا في الحصانة ولا يرد ان الام وام الاب بيمين بالام فيشملها مادام  
على حصانة الام لانها لما خالفت لاصل الفرض بانها على المنقصر كان عدمه يتل كما في الخبر لا ينافي في ترتيبه لا يرد من تاديبها  
فاذا عدم الفقد لم ينفذ كون الحصانة للوصي للاب ثم للوصي للجد لانهما تثبت عنهما واقعين مقامهما ومنها حصانة الطفل وترتيبها في النكاح  
ومعاسد وبما استقيد من رسل انبياءهم بثبوت حق في الجملة للوصي ان كانت الام احق منه لكن لاجدة قولا لاحد من الاصطاح كثر اقوالهم  
للمسألة وتبينها فيها ما سمعت من انها للجد من الاب مع فقد الابوين ومع عدمه فان كان للولد مال اساجر الحاكم من حجبته ولا كانت حكم حصانته  
حكم الانعان يجب على الناس كفاية كمن ابراد ديس ربما قيل انظر المص اعم وان كان فيه ان يرد في استقالها الى الازحام اعم من ذلك خبرها  
الى الوصي الذي يعمه او الى الحاكم بعد اموال الام باعتبار انه ولي من ولي لم يحضه من يملك المال منها ان حصانته بعد الابوين للاب  
بعبارة فان اخذت الاقرب بينهم لا يلاحظ للولد في الشركة مدوه هو الذي اعتمد في ذلك لانه ولي الازحام ومنها ما في محكي الاشارة من انها للجد  
دون من تاركهم في الارث من الاخوة فاذا اعدوا في ما في مراتب الارث لا انتم لم يفصل بين الازداد للاب للام ولا بين القريب البعيد ومنها  
ما عن البعيد من ان يكون الام الابن لا يمكن فلا ينفذ فان لم يكن فالام والام ومنها ما عن علي بن ابي طالب من ان الابوين كان الباقي احق به من غيره  
الميت الا ان يكون المسخى عنه غير شدي فليكون من مراتب الارث فان شاد القربان قامت القربان مقام من هي له في ذلته الى ان قال  
الام الى بها لخرجه ثم قربتها احق به من قرلة الاب لقوله صلى الله عليه واله في ابنه حرة يدعيها كالحقادون من المؤمنين عليه السلام وجعل الخ  
الى غيره من قوله المستندة التي لم ينفذ لها على دليل معتبر وليس ما عرفنا عليه هنا ما يصلح مدك ولو في الجملة الا لا يرد وخبره في حرة و  
اشعار قوله في الخبر السابق الام احق به من المصبة كقوله في اخر احق به من الوصي ولا ينفذ للاب في حرة ولا ينفذ في حرة من هذه الاقوال  
نعم دعوى عدم الحصانة لشق من الازحام سكا الابن الام والجد للاب كما عن ابي عبد الله في اخيه الضعيف لانه وخبره في حرة وما يشهره قوله وما  
كنت لديهم اذ يقولون قدامهم فيهم يهتول بهم من معلوماته هذا الحال في ذلك لومان بل في جملة من ذكرنا والذي يعقون في النظر كونها للجد  
ميت الاب بعد فقد الابوين ثم للوصي المناحر موته منها ثم للزحام على مراتبهم في الارث ثم الحاكم ثم المسلمين كخبرته والله العالم **فروع**

جملة  
عدم







# كتاب النكاح

صدقا لظاهره ولا ينافي ما عليه كل عدل وعشيرة لا يقضون لك قطعا والجملة من لا حظ مجموع كلماتهم في هذا المقام  
 وبما ياتي من ايجابهم للنفقة للمعدة من عقلا وشرا في عدم التمكن الذي يقتضي اعتبات شرطها فيها استغناها ما استغناه ولو لم يدره وعلمه خلية  
 الحكم التكليفي في الحكم الوضعي يعلم انها لا تنفي من ثبوتها وانما هي جملة منها لا ترجع الى حاصل ضرر وعلمه دليل مخصوص على استغناها ذلك ان  
 التمكن وانما لا يحصر عن القول بالاكتمال في عدم التقصير فيها يجب عليها من حقوق الزوج في جوب لا ينافي ذلك انما يكون بمقتضاها من غيرها تخلف بينها  
 وبينه مع عدم المانع شرعا او عقلا وبما ياتي لذلك من ثبوتها وكيف كان هذا ذكرناه من ثبوت الخلاف ما لو سألنا في النكاح وعلمه فانما عليه  
 بينة النكاح على القول بكونه مانعا لان الاصل ما هو وجوب النفقة وانفاؤه للمانع وعلى الاخر عليها اقامة البينة على التمكن لان الاصل عدم  
 قد بنا في الاول بان المانع يكفي فيه الاصل مع فرض كونه عدمه على مقتضى اطلاق معارضة حتى احراما في المقام فمقتضى معارضة الاصل عدمها  
 وعدم وصول حقها اليه والفرض يخصها الدعوى بينهما باطاعة الزوجين على وجه يكون غير الناشئ عن غير الطاعة معلوم من وجه ما عرفت وما  
 ومقتضى عدمها كما ان قد بنا في الثاني في الاكتمال في ثبوتها سبق حصوله مع فرضه واصل عدمه بتقصير الزوج بما يجب عليه من تكليف على ان  
 عدم حصول ذلك منها لا يكفي في سقوط النفقة عند القائلين باعتبار التمكن بانتمتع من ثبوتها عدمه لعدم المكنة لعدم شرعي او غير شرعي كما لم يضر  
 المناقضة في الجب مقتضى وجوه فعدم تمكنها مع فرض كونه مقتضى الاصل لا يقتضي سقوط نفقتها الا اذا كان على جهة النكاح وبما اقامة البينة على ذلك  
 البينة التي ما يتعدا او يتعدى في ثبوتها كلفها بما الى سقوط هذا الحق في الغيب لم يرد في حق ما ذكرناه من ذلك التمكن ما يقتضي اعتبارها في  
 على وجه شرعي على الفروع الذي كرهها العلوم نوقتها على دليل يدل على شرطية بقول اطلاق واخص ما يستفاد من حصول الطاعة وجوب الزوج  
 لان نفقة لها مع استغناء الطاعة الذي يقتضي ثبوتها ونقصها في ادميتها كما ان الاصل عدم احوال بما دل على وجوب الاتفاق على الزوج من النكاح  
 ومقتضى الاجماع ان من الغيب عوى لك ما ساعدته وكشف لك ما فاضل الزايف والحكمي عن سبيل ذلك مع انهم لم يفرغوا من التمسك بما في فاقدة التمكن  
 لعدم شرعي او عقلي فليخرج في مثل الفرض عدم الحكم بالنفقة لثبوتها لولا التمكن شرط ولم يمتنع بان ذلك فرضا لا لا دليل على شرطية كما  
 هو واضح بادي نامل باضافته بذلك على الفرق بين قولنا والقول بان النكاح مانع كما ان يظهر لك بما ياتي من الفروع العرفية بسبب القول بان  
 التمكن شرط فليخرج واسطة بين القولين وتصل كل حال منه بظهر لك الحال الصريح فيما في المتن فنعلم من ان من فروع التمكن ان لا تكون صغيرة بحكم وطى  
 مثلها سواء كان زوجها صغيرا او كبيرا ولو امكن الاستمتاع منها مادون لو طى لا يستمتع نادرا وربما سبق العاقل بالنفقة لها مع من غير فرق  
 بين صغيرها بسبب نفسها وخصم زوجها اياه ولا بين صغير الزوج وكبر لصداق استغناء التمكن المقتضى لكل ما شرطية او كونه حرة البينة كنف  
 اللتام ولا يبعد تمكنها مع حرمته وعدمها بان كان الزوج صغيرا ولا يحرم عليه فانه يتمكن من مقصود شرعا والفرق بينهما وبين الحائض ان الحائض اهل  
 للاستمتاع بالذات وما المانع امر طاري بخلافها فانها ليست اهلا للتكثير لصهرها ونقصها ولا عورة بطلب الولي لها ليست لها الاعتدال الحائض ملية  
 لنفسها تسلما معتبرا لكانها والاجماع على استغناها من الخفض بخلافه فان التمكن السام في النكاح هو التمكن في غيره من احوال بخلاف صغيرها فان استغناها  
 غير معلوم والاصل لبرائتها من النفقة وفي ذلك لا يفتقر التمكن من الصغير سواء مكنت منه ام لا لقوم وطنها شرعا وعدم قبولها لذلك بخلاف  
 بينه وبين الحائض على ان الاستمتاع بالحائض ممكن حتى بالوطى على بعض الوجوه بخلاف الصغير فلا بحث في الروح الاتفاق عليها ولا على ولها لو كان  
 صغيرا لفتق الشرط والمعتبر في الصغير هنا ما يصلح للجماع ولا ينافي منه ولا يلتزمه ولا يكبر من ينافي منه ذلك لا ينافي بالتكليف لعدم  
 فالمراد هو كبرها من اجل الكمال فيما اذا عرضنا الصغير نفسها اولها ما امانده فلا مجال للبحث كالكثرة الا اذا علمنا الموجب لعقد خدعة فليس هنا  
 اخص ما ذكره في المقام وبه منع عدم صداق التمكن منها مع فرض بدل نفسها نحو الكثرة وحرة وطنها لا يدخلها في صداق التمكن منها  
 المتحقق عند المصير في المانع من غيرها كما تنفذ خصوص في المرافعة مع كبر الزوج او كونه مراهقا على ما هو مقتضى اطلاق المتن وعنده الصغير المعلوم لواءه  
 ما قبل البلوغ منه على وجه يتبادر فيه المراهق ما ساعدته من ان التمسك به في تفسيره غير اقل من ساعدته من كمالهم وكان الذي عام الى ذلك  
 انه لا وجه لعدم كونه تمكن من المرافعة كان ذلك مضادا الى ما ساعدته من عدمه ودليل على شرطية التمكن بحسب جمع عليها وانما جعله لذلك لان  
 او ليس بوجوب النفقة لها الا اذا كان الزوج صغيرا مع قوله بكون التمكن شرط فليما هو حكمه عنه وما كان وجهه لا يحصل شرطه في ان التمكن  
 الكبير المطلوب منها ذلك بخلاف محل الفرض التي تقع على اطلاق ما دل على النفقة وانها لا تسقط الا بالنكاح المعلوم عدمه هنا نعم لو كان الزوج  
 صغيرا لم يكن لها نفقة لعدم وجود شيء عليه ولا عبرة بنبذ ولا تسلم لولي فان تسليم الزوج منوط بالهوية والجملة لا يوجب علمه لاحاطة كلماتهم لمقا  
 شدة ثبوتها وكان السبب في ذلك عدم تحققهم كقبة اعشار التمكن في النفقة وانما على وجه التمسك بالعرفية كقبة اية نفقة اية وقد عرفت ان  
 الاضواء عدم دليل لا على اشرط التمكن بحيث يترتب عليه جده النفقة في مثل الفرض من وقت ان يصح مقتضى الزوج ونصوص النكاح وبما  
 اجنبية عنه كما ان الاضواء استلزاما لاطلاق النفقة له ان لم يدع ظهوره في غيره فليقتلح باصل الدران من النفقة لا بأس وعلى كل  
 حال فلا وجه لتفريع على ذلك الاصل الذي قد عرفت حاله والله تعالى هو العالم به كماله في الصغير وما لو كانت كبيرة في وجهها وعلمه ان  
 في الحكمي من خلافه وبسبب لا نفقة لها بخلاف ما ساعدته من الجاهل والمهنة لا يصح عدم التمكن بانها التمكن في النكاح فبما ساعدته من النكاح  
 من طريقه لان المعنى في استحقاق العوض التسليم من صاحب العوض الاخر وان لم يبقا لصاحب الاول مع عتق اوله النفقة ومنه كان لا يستغنى  
 المصروفان للحكمي عن الجاهل ولو لم يكن لا اتفاق وبه منع تحقق التمكن بذلك التمكن ولو سلم على معنى ان التمسك بشرطه بدل نفسها وعلمه

القول

بالتكثير  
في حق

في نفقة الزوج  
في حق الزوج  
الملاح

المانع من قبلها ضد بقائه شمول الأدلة لذلك ضرورة ظهورها باعتبار أنها خطابات وتكليفات للصغير وصرفها إلى الولي مدفع بالأصل  
بل قبل أنه مستأنز ما حصرت ما فيه واستعمالها في غيرها بل إذا كان قول الشيخ هو المتجرب المعروف به في كشف اللثام والرباض بحكم طائفة المرام كما أن  
يعدم عدم الوجهة لغيره على اشتراط التمكن للمعرفة من مخرج هذا الموضوع عن المناق من الأدلة فيبقى أصل البرائة سالما عن المعارض نحو ما سمعته  
الصغير والله العار ولو كانت مريضته ورفقاء أو قراء لم تسقط النفقة بإخلاف جده فيه بل في كل ما امتنع الاستماع فيه لعدم رضى أو عقلا  
للأصل وعموده الاتفاق وإن كان الاستماع بما دون لوطي قبل أو ظهور العذر فيه فاسقاط النفقة من غير المعاينة بالمعروف لأنه إن لم  
يجب النفقة مع دوام عذرها لم دوام الزوجية بل بالنفقة وهو ضرر عظيم وأيام المرض كأيام الحبس يظهر العذر وتوقع الزوال رضا لما نرجح  
فإن الإنسان لا ينفك عنه دائما فاستثنائها لا ينافي في قيامه التمكن خصوصاً مع علمه أنه قد مضى على التزوج بمن يتعدى الاستماع بها بالوطي  
فكانه اسقط حصة من التمكن من لوطي رضى بتابعه وهو التمكن المتأخر في حصة إلى غيره لك ما ذكر في المقام وفيما وافق الزوج عظيم الالة  
وهي ضعيفة وإن كانت ضئيلة <sup>وهي على غير وطوهرها</sup> وإن لم يكن عظيم الالة بالنسبة إلى غيره من أفراد الحال فكذلك منع من وطوهرها ولم تسقط  
النفقة وكانت كالرفقاء بالمعروف لكن لا يمتنع على كل ناظر كلما منهم هذا وضوح الجحيم والنقص عليها وإنها لا ترجع إلى دليل شرعي خصوصاً بعد  
ذكرنا أن الموجب لها هو التمكن من لوطي لا غير غيره من الاستماعان فإنها مقصورة بالتبع وكذلك حال علمهم من عوى شرطية التمكن المقضيه  
انقضاء الشرط بانقضاء ولو بعد رضى أو شرعي <sup>وهو في عدم مدخلية العذر في ذلك لعدم الدليل عليه بالمخصوص خصوصاً في عدم صحة الحال</sup>  
الاطلاق ما على ما ذكرناه من أن الثابت من شرطية الطاعة فيما وجب عليها من حقوق الزوجية الذي يكون استغناء بالشور وماعده يكون لها  
محت طلاق الأدلة الذي قد عرفت أنه لا إجماع فيه فالامر واضح والظاهر أنه هو المدرك لهذه الأحكام كلها وهذا كله ناش من عدم التام في تتبع  
الشيء على وجهه جميع ما يتفرع عليه بل يحفظ شواهد غير شائعة ويقتضي بحال فيخرج عما ينافي ما سبق إلى بادي النظر والله هو الحافظ  
والمؤيد المشدد ومن ذلك كونه بعضهم في الموضحة وإنها معدون في الاستماع من الخلقة إذا كان لوطي يضرها الحال وفيما بعد لا يؤمن لوطي قوله  
لا طاعة لكن قال في وجوب النفقة لها نظر الاستماع من سائر الاستماعان الممكنة ثم قال نعم لا يظهر خلاف استحقاق النفقة إمام المرض المتكبرين  
الاستماع بها بغير لوطي لقضاء العادة باستثنائها مع بقاء الاتفاق الاستماع بسائر الوجوه قلت بل العادة فاضطررنا إلى أن نعد عليها  
وجوه الاستماع كونهما زوجة غير معقولة فيما وجب عليها من حقوق الزوج بعد فرض معدومتها شرعاً نعم لو انكر الضرب لوطي رجع إلى الأصل المخبر  
الرجال لثالثاً نحو ما ذكرنا فيما لو ادعى من جنس فرجها منع لوطي نحوها من أنها تنظر مع انكان إلى شهادة أربع من النساء ولو فرضت شهادة جلين  
بدل ذلك لظن الحكم بما وإن تعددت الشهادة أحلفه أن ردت عليها لعلم أن ادعى كبرائه وضعفها عنها أمر النساء بالنظر إليها وقت إرادته الجماع  
لحقن عليه هو جازم للحاجة وربما اكتفى بواحدة بناء على أنه من الإجماع كضعفه واضح فوجدنا في أصل المسئلة فانه من الزوال لاقدام وقد مضى  
له أيضاً من يفتي بقسمه ما ذكرنا بما لو سافر الزوجية إذا كان الزوج فانه لا خلاف بينهم في أنه لو ضل ذلك لم تسقط نفقته بأسواء كانت في وجوب  
مندوب ومباح متعلق به وإيها إلا ما احتمل في الآخر من سقوطها إلا أن الذي أسد عنه جميع عدم الاتفاق وأنه لا فرق مع سفرها بآذنة  
أن يكون لمصلحة أو مصلحة ما معدون ذلك أن لا دن منه اسقاط حصة فيسحق مقصودتها حاله وفيه المنجبه بناء على ما ذكرنا من شرطية التمكن  
السقوط أيضاً لصداقته والأذن إنما يقيد عند شؤنها لا تخلف أثر الحكم الوضعي الذي لا مدخلية لذلك فيه وكذا الكلام فيما ذكرناه أيضاً  
فيما لو سافر في واجب ضيق غير أنه كالحال الواجب نحوه من أنها تنفي النفقة كونهما معدون ولا طاعة مخلوق في معصية مخلوق نعم هو موجه بناء على  
المخاض ضرورة عدم حق الزوج عليها مع الأذن وتضيق الوجوب تكون مقصورة فيبقى مندوب حتى طلاق ذلك الاتفاق أما لو سافر بغير آذنة  
في مندوب ومباح سقطت نفقتها على كل حال بإخلاف الاستحسان لأنه من جهة عليها أن لا يقع ذلك منها إلا بأذنه بل الظاهر أن له بيان الاستماع  
لغيرته منه وبغيرها بل من لناشرة لانهقة لها وقد سمعنا التصريح في النص بسقوط نفقتها بالخرج من بيته بغير آذنه ولو لم يغير سفره عما كان كما  
هو واضح بل لا بعد القول بسقوط نفقتها أيضاً في السفر بغير آذنه في الواجب الموسع لتضييق جهة فلا يعارضه الموسع ودعوى كون الواجب مستثنى  
بالأصل فيقتضي منوطاً بخيارها سرعاً ولا لم يكن موسعاً واضحاً لمنع فاعا يظهر من المتن بل هو المحكي عن بعضهم بل هو خبر ثانی التمكن من علمهم  
الأذن فيه كالمضيق لا يمتنع ومن ذلك حالهما لو ضلوا وصامتا واعتكفتا فإنه في الجحيم أن لم ياذن مضيقاً ومطلقاً وأنه لم يسقط  
لكن قد صح هنا غير واحد من الإخلاف في عدم الفرق في الصاوة الواجبة بين كون وقتها موعداً ومضيقاً في جواز فعلها بدون آذنه وعدم تأخير في  
سقوط النفقة بخلاف الصاوة ونحوه فإن الموسع منه البحث السابق كان وجه الفرق ما قبل من أن لو كانت لها بالأصل الإجماع ما قبلت بالمدد وإن  
الامر بها في قوله تعالى الصلوة لدولك التمسك غسق عام مضارت كالصلوة المعبر أن تضوءه بين يديها أول الوقت الذي هو رضوان الله تعالى  
بخلاف آخره الذي هو غسق الله وإن زمان الصلوة لا يتوسع اليوم بخلاف الصلوة لا بالجميع كما ترى فيمكن القطع بالسيرة المستمرة وغيرها أنه لا  
تحتاج في المباداة إلى ذلك إلى الأذن ما مع فرض طلب الاستماع منها في أول الوقت فالظاهر وجوب طاعتها له لعدم معارضة الموسع لمضيق اللهم  
إلا أن يكون إجماعاً ولم يخفف بل الظن أن مراده مدعية الضوق التي ذكرناها وكفى بها فراقاً بين ما يوجب الموسع المحجج إلى سفره كما كان  
نحوه فانه لا يجوز لها المباداة له إلا مع الأذن وكذلك لا تسقط نفقتها لو أذنت لغيره من ذلك نحو ما مر من أن فيه بل مع غيره إذا وضعه  
ساقاته لما يريد منها من الاستماع ولو أن لم يمتنع ولو صامحت لم يبايد ذلك إذا راعى حجباً لم تسقط نفقتها لأنه غير مانع من التمكن من لوطي الاستماع











# كتاب التلخيص

مع لقدرنا عليه من المعاشرة ما معروف استا المعروف ونهمل من قوله تعا ولا صار من الضيق عنهم و ان كان لا يح من بعد يومين  
 كون عادة استأهلها كل واحد من رعاياه و لا وجه من هذه الجهة لان ذلك هو قياسها حيث كونهما روضة و من الروحانية  
 و كرماد و من كذا تقديره انه لا يفرق في الكثرة من ياد في لستنا للاند و كالمختصة لمقتضى و الحما للثوم و غير ذلك مما يتلخص من هذا و لا رمة و الا  
 و لستنا ما يكونا من شال الاصله و انما راجع حيث نصبت و غيرهما ثم لا بد من انحصار حال سائلها في ثبات نصف و مع في حصة سائلها و لا  
 لما عاده مسائل و حاد و كان المقصود من كثره و هو كثره في النسخ الى الحاد كداه اخذ منه في اشارة اللفظ و لا ما دونا  
 لا يتكلم و حوت ذلك كله و لا بد من انحصار المقصود من رادة و انما يقتضي لعدد في كلامهم من على نرساة عاده و كذا من رسته  
 احوالهم و قد عرفت بما مضى من نرد و من و في التحمل رادة على ثبات انما من يتحمل مسائلها بلعاشرة بالمعروف و طلاقا فان كان  
 ستر لكونه مصان في ياد كرم و من صايط السابق الذين بعد لاحاله من ردة و قد مضى في جميع هذا الموضع بهر باب الحاشية طرنا المسئلة و اما  
**القول في بيان الاول** لو قال اما احكم مني على سبعة الخادم من حيث كانها بالمعروف من كونها بغير ضرب عاة البهارة كسب اللثام من يد  
 لاحكم ساكن من هذه و ان نواصب كان علمه لا يفرق عليها عما في هذه و ان ركبنا بالنفس و حوزة لثامه بالان و ان يسطر من ربه  
 و ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 ها البعد ان لم يقتل الخادم لان رادة للبرقة و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 ما لاجر و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 في لزوم ما للعوض مع عدمه و انما استقامه ما بالاعراض من عايدله لهما من ذلك مثلا اذا لظاهر امر لا ينفك استقامتها العقد على الطالعة فما في  
 فعلى هذا الحكم كونهما شريعة و ان لم يدا و لا ينفك رادة و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 في استقامتها و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 في ان الروحة تملك الطالعة سبعة يوم في صحتها مع التمكن من رادها و انما يصح ما كانت ملكا لها لقوله في صحيح تها المخدم و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 فانه ان شاء اكله و ان شاء و فتر ان شاء اكله و ان شاء اكله و ان شاء اكله و ان شاء اكله و ان شاء اكله و ان شاء اكله و ان شاء اكله  
 من ما كل من شرب و من صايط و من ذلك ان كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 ان خلع حتى ما في الصحيح من يوم من السطع و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 من و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 على اقله من ثلثيها و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 يستكتسب من اول القسح و يستفحق و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 من العقد القائم بجائزها و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 هذا العقد و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 انقرب و حرا و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 تشبه بالدق في الحر و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 الزوج عليها و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 كما لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 يكون لواجب على الروح و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 في الاعراف و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 ساق عاده و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 الايام المتعددة و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 البود الذي هو من التلخيص و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 له بعد انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 في جميع محال التلخيص و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه و لا بد من ان يرضى لهما نصيبه  
 لا يمكن لقول بان المقدم ما يات استقامتها المخرج بعد حصول التمكن من عقد المصلح و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه  
 كان له سبعة و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه  
 الايام الاخرى و انما كان هو لا يقضي اعذار الملكية من ضرر انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه و انما كان لا كفاه

في التلخيص  
 في التلخيص  
 في التلخيص

هذا  
 في التلخيص  
 في التلخيص







شئت ونحو ذلك لا يكتفى بالتكليف وان وثق ببلهها التمكن على تقدير طلبها قال لتقليل المصاعب لعدم الوثوق بحصول التمكن من بلهها لكن  
العبارة عن غير جدي بل الاولى لتقليل عدم التمكن كما ذكرناه سواء حصل الوثوق ولا قد اجأ الشيخ في محله على عدم الوجوب بقوله لان  
النقطة لا تتجلى بوجود التمكن كما كان في حد جمع بل العكس فكان يستغنى احدهما وهو عدم التمكن وان تكلفه تكلف الجمع بينهما فانه ما  
يتعلق ذلك بعض الافاضل على التمكن المصريح باللفظ مع عدم صدق ما ينافيه والدخول بهما في الوثوق بحصوله بعد ذلك في الفرض  
نصريح ولا دخول فلا يمكن فلا نقض وفيه منع اعتبار ذلك التمكن ضرورة حصوله عرفا بالوثوق بحصوله منها لو طهر في اثنى مائة وثمانين  
سواء ان كان ذلك بقول او فعل او علم من جالها ذلك لكن عدم النقطة في الفرض باعتبار عدم الوثوق بالحصول لو طهر في اثنى مائة وثمانين  
بل يمكن ان يكون قصد ذلك التعريض باسمه من البطلان جديا والله العالم ولو فرض كونه مأمولا عليه بالجنون مثلا بل اعتبار التمكن المصريح  
من بلهها التمكن منها ببلهها لا يوجب في كل حال ان كان زمان ولا يوجب كيد لها فتمها وفيه ان اطلاق الادلة يقتضي الاجراء بضرورة صدق كونه  
امره ممكنة فثبتت على ما على القول الذي هو مستد وجوبها واستمر عودها وليس هذا من التنبؤ المستلزم لافعال المحقق وقول الرب هو اشبه من الحكم المقتضى  
الترتيب على حصول موضوعه باق طرقي كان وعدم كونهما من جملة تصرفاتها في وجوبها بعد استحتمالات اربع فتمها ان اعتبر في كون لغرض  
اهل الايمان كما لو دفع عن الجمع وقصد من صحت الجنون ووجد في الطريق فكذلك لو كان الزوج محرم فاقدمت له امرته بنفسه على وجوب  
تمكينها كقوله مطابقة الاولى بالنقطة للاطلاق المزبور في جديا فخرج على التمكن لو كان الزوج عاقبا بعد ان مكنته الزوجية وجب فيها  
عليه بلا خلاف لا اشكال مع فرض بقائها على الصفة التي اوقعتها عليها ان كان قد غاب لم يكن قد دخلها فخرجت عند الحاكم مثلا وبذلك التمكن  
الكامل لا يجب النقطة لا بعد اعلان التوقف صدق التمكن على وصولها اليها او كيلة وحليها بنفسها اياه ولو اودعها من مكان الى اخر ونحو  
ذلك نعم لو اعلن فلم يبادر ولم ينفذ وكما سقط عنه نقضه ما ان قد وصله فغلبه او كيلة اليها او التوقف ما زاد على ذلك لا مشايخ  
منه ولو اعلن الحاكم من غير توسط حاكم فكذلك لا ينفذ في الاول نعم في موضع كسبها كالحاكم بالبلاد التي تخرج اليها القوافل من بلاد بلاد عاده  
لطلب بناء على اسمها لم يظفر فرض الحاكم نقضها في مال الحاضر واخذتها كغلبه بما صرح اليها لانه لا يرضى ان تظهر وفاته واطلاقه وان كان قد  
بان بالتمتع سقوطها لعدم حصول التمكن الموقوف على اعلان الفرض عدمه اذا اشرط عدمه عند عدم شرطه نحو ما عرف في غيرها من نفي  
النقطة ولو لم يظفر بالتمتع لم يمكن الحاكم من الاشارة اليه بناء على اعتبار التمكن ضرورة ان احكامها في ذلك الذي هو ما عرفت وكذا كان  
فلو شرطت وقد غاب عنها وهي كذلك ثم عادت الى الطاعة لوجب النقطة حتى يعلم وينقضي زمان يمتد الى وصولها اليها او كيلة لغيرها فمما يلاحظ  
في المجتزأة من المسئلة السابقة وان فارقها واستمر عدم التمكن في الاول من جهة العقد بخلافه بالتشويق في الثانية وفي الثانية فارقها بالتمتع في  
حكم هذه المسئلة على القولين اي القول بشرطية التمكن والقول بكونه لشئ وانما فاضل من تخلفه بخلاف المسئلة السابقة فانها مبني على اعتبار  
التمكن ونحوه وكشف اللثام ايضا وقد يناقش مع جريانها على القول الثاني الذي بناه على سبب العقد للنقطة وان الشئ مانع فمع فرض  
عودها الى الطاعة تخلف المنافع فيكون لتسليم السبب ليس التمكن شرطا حتى يتوقف صدقها على اعلانها كما ان عدم الشئ وان رقت  
لا يتوقف صدقها على اعلانها وانما اقصى عدم وجوبها من ان لا يوافق عليها فلا يستحقها فاذا بان بعد ذلك عودها الى الطاعة وجب عليها  
ثم ان طالع غير الاجراء في المسئلة السابقة وعبرها بناء على اعتبار التمكن على اعلانه ومضى ما ان قد وصله او كيلة في نحو النقطة فخرج  
فوق من حصول المنافع لغيره او وصوله وكيلة ولو خوف لظرف وجب طرعه وعدمه ولعلك تصدق التمكن من قبلها فخرج كما لو مكنته وقد  
عرض له خوفه العود فرض هو حاضر فانه لا يثبت وجوب النقطة لها لان المراد به عند دفع المانع من قبلها لا جعل الاستمتاع ممكنا من قبل  
وهو صادق في الفرض استثناء ما ان الوصول تاما هو من جهة توقف صدق التمكن منها في حال الغيبة عليه فيمكن كل شئ بحسب هذه الجهة  
حب عليها بمقدار زمان الوصول بخلاف غيره من الموانع التي لا مدخلية لها في حقها هو واضح فجدد فانه يمارق بالله العالم ولو اقررت  
الزوجة المكنة سقطت النقطة كغيرها من ذلك على الزوجة ظاهر فتمها بسقوط النقطة في حقها ولو غاب سلك عادت نقضها عند اعلانها  
وان كان قد انكشف بن ذلك عن غيرها من جهة الزوجة بالارادة الساطية الذي فرضه فقيل لا سلام بالعدالة لما عرفت عليه التمكن من الاستمتاع  
بما بشرها الارادة كان ذلك موجبا لسقوط نقضها على القولين ضرورة كونه بحكم الشئ واعطاهم بالسبب ذلك ان فارقته لم يكن  
والحكم على الشيخ بعود النقطة بعودها عينة ان لم يعلم بذلك بخلافه فانه لا يعود يعلم ويحصى زمان وصوله او كيلة اليها كما عرفت وذلك لان  
الزوجة سبب السقوط قد زالت فبطلت المسئلة وزوالها لان المعلوم عند عدم علمه بضياع مقتضى النقطة الذي هو التصديق التمكن بحاله لان  
العرض عدم خرجها عن قبضته بالارادة وان منع الشارع عن وطئها والارادة مستناع بها وليس كذلك الاولى في الناشئة وقد غاب عنها فاشتر  
لانها بالشئ خرجت عن قبضته فلا تستحق النقطة الا بعودها الى قبضته ذلك لا يكون الا بعد اعلانها ومضى زمان المذكور وبما اشكل لان الارادة  
مانع شرعي من الاستمتاع وقد حكى عنها ومضى في العلم الزوج بواله فالواجب عليها الامتناع منها وان خسر ولا يكتفى بغيره كونه في قبضته مع عدم العلم  
بزوال المانع الذي جاء من قبلها فاستقطت النقطة نعم هذا الفرق يتم لو كان لها مانع حصل في غيبته ولم يعلم بها فان شئها خرجها من قبضته  
اذا سقطت النقطة لم تعد وجوبها اليه كغيره من قبضته فلا يضمن عودها اليه لا يحصل لك حال الغيب لانها لو اعلنت ثم رجعت  
وبما يعلم بها فان لم تعلم حاصل مستصحب المانع حصل زال هو لا يعلم به فلم يتحقق من جهة الامتناع منها لاجله بخلاف لو علم كونه التمكن

في الزوجة  
التي  
تتعلق  
بها  
الزوج

في  
الزوج  
التي  
تتعلق  
بها  
الزوجة

في  
الزوج  
التي  
تتعلق  
بها  
الزوجة



في المباشرة  
في النفقة  
كانت لا

في نفقة  
الولد

الولد

في نفقة الحمل الباشة بغير العيب لا بناء على انها الحمل الحريمي بناء على انها الحمل كما تقدم سابقا بل بناء على قول اي  
الشيخ اذا اعلنتها انفق الولد بانته منه وهي حامل فلا نفقة لها لان نفقة الولد عند اللعان فهو كما حمل بالنسبة اليه حمل العولين نعم لو كان لها  
النفقة مع الاعتراف بالولادة بغير نفقة ما ح على العولين فان قلنا انها الحمل الحريمي وجب لها النفقة فان قلنا انها الحمل الحريمي  
لعدم الدليل على الحاق الباشة بغير الطلاق وكذلك لو طلقها ثم ظهر لها حمل فأنكره ولا عنها فانها وان كانت مطلقة الا انها صارت كالحامل  
بالنسبة اليه بعد نفق الولد باللعان فلا نفقة لها على العولين ايضا ولو اكد بنفسه بعد اللعان واستلحقه لزمه الاتفاق بناء على انه الحمل الحريمي  
من حقوق الولد الذي لم يمتد من نفقة لانه قبل الوضع غفط المصالح هو صريح لك عدم وجوب النفقة فيها لو اكد بنفسه بناء على انها  
الحامل في الصورين وقد بان في الثاني من مطلقه حامل للمنفقة لها على كل حال اللهم الا ان يقال انها باللعان صارت باشة  
بغير الطلاق اي قد عرفت ان النفقة للباشة بغير وان كانت حاملا ومنع ابطال اللعان صحتها كونهما مطلقة حامل وادخاها في النفقة وجوبها بغير رضا  
ما فات منها ان كان المتجر عدم وجوب حضامات بناء على انها الحمل الحريمي كونهما حرة من نفقة الاقارب التي لا نفقة لهن عن ان لها الرجوع بذلك بما  
انفقت عليه بعد الوضع ولعله لان النفقة وان كانت للحمل الا انها مصرية اليها فهي صاحبة حقها فانكون دينها كنفقة الزوج ولا النسبة حكم  
الحاكم بوجوب النفقة عليها بغير من يكون في المباشرة بل اللعان من الشهادة التي من حكمها ضمانات الشهادة بابتداء بسبب شهادة الزوج عنها الا  
ان الجميع كاتري ضروفا عدم كون اللعان من الشهادة وان اطلق عليه عند استناد نفقة ما على الولد ان حكم الحاكم عليها هذا كله بناء على انها  
الحمل اما على القول بانها الحمل الحريمي فلا نفقة لها اصلا في الصورين فان كان قد اكد بنفسه بغير نكاح باشة باللعان لذي هو غير الطلاق وهو  
واضح كمنوع جريان الكلام مناهلها على هذا في تنكير كونها الحمل الحريمي والحمل الحريمي ما قلنا سابقا فلا نفقة لها **المسئلة الخامسة** في النفقة  
في الحكم من يربو بوطه ما حاصله من نفقة زوجة المملوك الماذون في التزوج شغل بكسبها كان مكنتها برقة ان لم يكن مكنتها وبيع بغيره كل يوم  
بعد ما يجب عليه منها ان يمكنه الا يبيع كل ما في الجانية بوجه من النفقة لان نفقا وقد استغل ملك يتد منه الى اخره وقال اخر من يجب النفقة في مشربيعها  
بعد الفسخ البتة ولو قبل المهر السيد او وقع العقد اذنه والاذن في الشئ الذي لو كان كان حيا لم هو الحكم عن ايجرة وادرس بل الجانية قد نشأ  
الكلام فيه وقال الشيخ رحمه الله انه لو كان مكنتها بغير نفقة ولا من زوجة ولو نفقة ولا من امته التي اشترىها باذن السيد لا تجزى كماله  
فيجب عليه نفقة من كسبه كنفقة المملوك له ولا ينعى عليه لعدم استقرار ملكه عليه بخلاف لولده من الزوجة فان كان حرة كان لولده حق  
على امرح لكونه لا يملك الا يقد على شئ ان كانت امته قد اشترط طموها الا انفرادا لو كان لولده ملكا فيجب نفقة عليه لا كان مشتركا بين  
المولين فيجب نفقة عليها وانه ولكن انضمام ذلك فذلك شك في الاول كما في كسب اللسان بانه لا دليل على جواز الاتفاق في زوجه على مملوك السيد  
من مال بغير اذنه اللهم الا ان مقتضى الكتاب بذلك وعلى كل حال لا نفقة عليه لولده الحر ثم لو اشترى امته او مكنتها في كانت نفقة لذي الولد الحر  
بقدر ما تحضره لان لوق ما من من الوجوه فاذا زال بعضه زال بعض المانع وثبت بعض المانع وان كان له النفقة في نصيبه ما يملكه كيف شا  
وامكنه تمام الاتفاق منه فاعلم ان العادة من الوجوه بوجوب تمام النفقة في غير محله واما نفقة زوجته المكنتها لظانها باقية الى السيد الى ان يتزوج  
فيكون عليه وبعضه نصيبه بقدر ما تحضره منه في ذلك من وجوبها في كسبه في كل جلبه **مسئلة السادسة** اذا طلق الحامل التي علم انها  
كان في زمان من لا زوجه فادعت ان الطلاق قد كان بعد الوضع فلها النفقة عليه لكونها حرة في العدة وانكر هو ذلك وادعى ان طلاقها قد  
كان قبل الوضع فلا نفقة لها لغير جماع العدة برج فالقول قولها مع يمينها لاصالة تاخره واصلها بقاءها في العدة وبقاء النفقة ولكن يجزم بانها  
منها وعدم الرجوع له بما ثبت له باقران للمنفقة في حق غيره ولها النفقة في غير محله وان كانت باشة في حقها خارجا من العدة استسحبها  
لذام حكم الزوجية ولو انكسر الغرض بان ادعى هو اذنا هو اذنا في الرجعة بها وانكرت هي ذلك وادعت انه قبل الوضع كان لغيره  
قوله بيمته لما عرفت لكن ليس لها المطالبة بالنفقة لاعتراضها بعد استحقاقها هذا وظانها لاصالة عدم الفرق في الحكم لم يربو بغير انفاها  
على تاريخ احدها وعده لكونه في ذلك لو قيل يخصص هذا الحكم بما اذا لم يعجزا ما انا الاحدهما اما لو اتفقا عليه اختلفا في تقديم الآخر  
تاخره فالقول قول مدعي تاخره مطلق لاصالة عدم تقديمه واستقرار حال ما اتفقا عليه كان حسنا فلو فرض ان الطلاق يقع يوم الجمعة مثلا  
واختلفا في زمان الوضع وادعت انه يوم الخميس المسئلة الاولى ادعى هو وقوعه يوم السبت مثلا فالقول قوله لاصالة عدم تقديم الوضع  
ولو انكسر الدعوى بان ادعت هي تاخره ولو ادعى هو تقديمه فالقول قولها الماذون ولو اتفقا على وقوع الوضع يوم الجمعة مثلا واختلفا في تقديم المكان  
وتاخره فالقول قول مدعي التاخر في المسئلة الثانية ان مفرضا بين تقديم الطلاق تاخره ولا ريب ان القول قول من يدعي تاخره الوضع وعده لا  
مدخله في ذلك وانما هو من المقارنات لازم احد الدعويين نعم لو كان اختلفا بينهما في دعوى تقديم الطلاق على الوضع وقدم الوضع على الطلاق  
اجتزأ ما ذكره مع اننا نقول ايضا على مقدمه منه ما ذكرنا غيره من ان اصله تاخر الحادث انما ينعى تاخره في نفسه عن مفرضا الدعوى والا كانت  
من اصول المشتبه المعارضة بطلها اذا الاصل ايضا عدم تاخره لكونه من الحوادث ايضا فانخص عدم الفرق بين علمه من ان احدهما وعدا الذي  
قد عرفت حكمه وانه لا يحكم به بالافتران الذي هو ايه من الحوادث والاصل عدمه وبذلك يظهر قوة اطلاق الآية بضعف التقيد بالمزبور  
منه ما حكاه هو ايضا فان ربيتم ان مع الاتفاق على احدهما واختلفا في الآخر يقدم قول الزوج في الطلاق لا من محله وقول ما في الوضع  
مطه كان ضرره عده الدليل على قبول كل ما كان من فعل المدعي وان كان لا يعسر اطلاق الغرض عليه بل ظاهر الادلة التي منها البتة على المدعي محله





المزبور لا يرد إلى أبي الذي هو من الذين جعل الله الرشدي خلاصهم مستلة عليه بقوله نعم وعلى الوارث مثل ذلك بساء على المواد منه وعلى الوارث  
لصبي فيه ان خلاف لظلم بل المواد الكفاية عن الصواب الرضيع ان عابته ماله الوارث منه من به شاع ما كان على ابيه من لانفاق بالمعروف على انه كما  
اشار اليه المولى عوا بهر المؤمنين انهم تصون رجل قوي وترك صبية واسترضع له من جرضاء الصبي مما يربى من ابيه وانه للموادر ابنا في نحو  
قوله وما جعلها الوارث من اي لئلا يكون معنى على الباقي من الوارث من نك على كل حال فلان رتبة عدم ظمها لثمة فبارك  
خصوصا بعد ما اكثر واهمها من احكام الان بل ما عوجها يمكن القول بها الا ان به بعضهم يعني ابن عباس المواد به ووارث الاب عن الجبري فانه قد  
الى مسلم والقاضي وغيرهم ووارث الولد هو لاد الخلفاء عن عمرو الحسن مجاهد بن عصفار وسفيان وارهميه انه العقباء وولادهم واخوه ليه وعن  
وابرأيه ليس مطلقا لورثته من الرجال والنساء على ان النصب ميراث وعبر على جعفر بن محمد بن نوزة من كان وادته بغيره دون غيره من ابن لغيره  
وعن بعضهم المواد به الوارث الباقي من الوارث عن ما لك النسخ ان المواد به الصبي نفسه في هي ووارث اب الموقوف على جبري رضاء  
ماله الذي رثه من ابيه ان كان له مال الا الجبرن الام على رضاعه بل خلفوا في المواد به مثل ذلك فقيل انه النفقة والكسوة وقيل ان الاصل  
وقيل ان ما كان من اهل العلم في النسخ ان العباسي عا الباقي انه سئل عن قوله وعلى الوارث فقال النفقة على الوارث مثل ما على الولد  
الصادق انه سئل عنه فقال لا ينبغي للوارث ان يضاهي الوارث في قوله وعلى الوارث فقال النفقة على الوارث مثل ما على الولد  
عليه في الكفاية في قوله وعلى الوارث ان يضاهي الوارث في قوله وعلى الوارث فقال النفقة على الوارث مثل ما على الولد  
الى غير ذلك ما هو من كوفي كتاب العامة والخاصة بما يقتضيه اجمال الابه واداد معن ما يحجب فيه او ما ذكرناه ما هو موافق لما سمع من اهل العلم  
فلان رتبة الاستدلال بالابن في حق ما لا يستحقه الذي يستحقه من رتبة من بعضهم نعم لا بأس بحمل الخبر المزبور على ان رتبة الاب والابن  
لنصوص المتأخرة لما سمع من جوده والاتفاق على انه من الشواذ التي امرنا بالاعراض عنها والله العالم وهذا لو كان يستحق نفقة من غيره  
الذي قال الله تعالى شانهن وانفوا الله الذي شاكلون به والارحام وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدق قد ورد رحم محاج وبناك الاستدلال في الوارث  
منهم لما عرفنا من الخبر المزبور وغيره والله العالم وكيف كان فلا خلاف في انه يشترط في وجوب لانفاق الفقير في النفقة عليه بعض عدم وجوبه  
تمام ما يقوته بل بما ظهر من بعضهم الاجماع عليه الاصل للاربع عا دونه الادلة السابقة بعد انصرافها لغيره من انما الكلام في انه منكر  
مع ذلك العجز عن الاكتاب الا ان لم يحاله الا ان عند المصنف بل لعلمه الاشهر شرطا بل لئلا يثرب على مخالفه هنا لان النفقة معونة على سد الحاجات  
المكسبة في رتبة كذا لغيره ولذا منع من ان يكون له كتمان الشرط بالنفقة في حق الاخط في الصفة الغني في النفقة كسب لكن قد يناقش في منع  
صدقة الغني عا على الصادق المعرض عا بالكتاب بل يصدق عليه ان يحتاج ولا دليل على انه يحكم الغني شرعا انه لو تدبى الاكتاب السد لخلد كما  
عنتا الوجبة ولعل هذا هو المواد من الخبر المزبور بل يمكن ان يرد كلام الاصحاب بانه عليه كما اوضحنا ذلك في باب ان يكون من الغني ما يقع بغيره هنا  
ان الامر في الغاين على التكتيب بالزوج كحكم الغني من الواضح عدم اندراج نحو ذلك في القدر على التكتيب الذي هو حجة الغاين  
من ذلك ما عر شرح النافع من احوال اشتراط عدم تمكن الغني من ان يكون ونحوها من المحتوز في الله العالم وعلى كل حال فلا عجز عن هذا  
كما عر الخلاف بنقصان الحاققة بغير انقاد ونحوها او بنقصان الحكم بنحو وضع مع الفقر العجز طلاقا لادلة خلاف لبعض العامة فيجب جنته  
نفقة الصبي الكامل في الاحكام اذا كان فقيرا غير مكسب كما انما لا يجزى الا في ذلك بعد غير الكامل مع الغني المال بالتكتيب بل يوجب بعضهم  
وجوبها لطفلا مثلا ان يبلغ هذا السطح يحصل نفقة بالتكتيب ان كان فيه ما فيه بناء على ما سمعنا مما لم يتبين بل لا هو  
واضح وجب النفقة بلا خلاف جده منه لو عرف من الاصوات الفرع ولو كان فاسقا او كافرا بلا خلاف جده منه بل عر جماعة الاجماع عليه فلا  
الادلة وخصوصا الوالدين فاما من يحصلها بالمعرفة مع كونهما انكر قد ناقش معارضته ذلك للمتي عن المواد من رتبة الحارة ولو من جبرن  
مقتضاه التناظر والرجوع الى الاصل الثاني للوجوب بل يوجب في الاول ما سمعنا من الاجماع الحكمي المتعدد بغير الاستدلال  
منع كون ذلك مؤثرا خصوصا بعد الامر بالمصاحبة بالعرف للموادرين كذا في خروج كذا خاص بالنسبة الى ذلك فيتم بالعبث لاد رتبة  
بالفضل لعلمه لاد انما يحكي كل سبب في الانفاق من وجبة ذلك ما من فانها توجبها مع اختلاف الدين كما توجبها مع اتفاق الدين  
بالقرينة ونفاذ الميراث لا ينبغي بالقرينة في الموالات والخلاف في الدين يقطع الموالات في ذلك انه غريب المحتو الشيخ في الدين حيث جعل المات من  
الارث كاتون ولكن في الغفل ما نعام من وجوب لانفاق واد باقتل عن ذلك الاجماع قلت لعل وجهه وجوب نفقة المملوك على المولى دون الغريب  
اسقاط التكليف عن المملوك لقتل الله عر الموادة نكته او المناقبة فلا نقاش على بقر الذي عشاؤه المواساة وصله الرحم وان كان في الاخبار  
وما يوق من ان ذلك الرق لا يمنع النفقة على المولى بل اقتضا ولو لم يملك منه باعبار استيفائه من شاعه ولا يحجب على الغريب مع فرض عا الله  
او تقصير على جده لا يمكن جبره عليها وعلى مبه يمكن منع بعد تحصيل اول المقام تبادل على جوبها على المالك فوض عسا او تقصير لاني في  
على العبد بقرينة وان لم يكن جبره على البيع بل هو الموافق لقول المص وغيره فيسقط اي النفقة او كان مملوكا وجب على المولى بلا خلاف جده  
بل في الرضا والاجماع على اشتراط الحرية للموافي للسقوط المفروض في المقتضى عدم شرطه وليس هو الامعنى لسقوط المذكور المواد  
عدم حطه به بياضلا ولو لم يحكم ما دل على كونها على المولى على ان المقام بعد السطح بعد وجوبها علم ما عا ان مقتضى حق السقوط  
لا الغالب ما امرت على حبس سمع وحق فكذلك من يوق والغفل لم على معنى سقوط النفقة اما الكفر فقد بقر بتمامه افي غير محمول لم يولد

مصحح  
في نسخة  
من نسخة

المكينة



لذلك كانه من جو محاجته اليه فيجب على الامم القيام به وادخل الضعيف لكونه قادر على التزويج ما كالمهر لم يجب على القول به وان وجبت نفقته  
بعده ذلك في ذلك وبشرط حاجته الى النكاح بقبل قول في الزرع من غير من لكن لا جعل لم يلج حيث تقول بوجوده الا اذا صافى بشعور وشق عليه  
وغيره ان يكره عوى عدم اعتبار ذلك بناء على انه من النفقة التي يكره فيها تعارفه ذلك بالنسبة لكونه من افراد النفاق ولا مدخله للنفاق  
ونحوها فنبين ان محل البحث بين الاصحاح وجوبه من حيث كونه اعفانا باعتبار انه من النفقة عرفا امام مع فرض الاحياج اليه لشدة شوقه واذا  
في مراح انحدر ذلك فهو خارج عن البحث ان كان عند سباح في البحر مما شغل الاحياج اليه من واد ونحو مما يمكن من النفقة العنادة وبقدرتها  
تفاهيا في الزوجة الدامور عاشا شيئا بالعرفان كالمصاحبة للولد بان كان قد صرح بعضهم هناك بعد وجوب العنادة واليرة الضعيف بخود لها  
لانه نقده ان ابصر الكلام في ذلك فراجع وانما فان كثير من اصحاب حكم النفقة هنا يمكن استنباط حكم النفقة هناك ضرورة ان اولوية تلك ما والدا  
تقدم عليها عند التعارض تكون وبنسبة كاعتق وكيف كان فقد عرفنا ان يجب على الولدان ينفق على ابيه مع الشطر في المنفق عليه  
في بعض نسخ المتن على زوجة ابيه على زوجه واحدة لاحد من اصحابنا بل في كفا للنام حكايته للعامة وجهها في اخر زوجة كل قريب في ذلك  
لزوجته الا ان ابصر كلف في ذلك ونفقة الزوجة تابعة للعنفان فان وجب حيث لا استيجب كذلك القول في نفقة زوجة الاب اليه في حقها بغير واسطة الا  
واوجب الشيخ في نفقة زوجته وان لم يجب اعفائه لانها من حلة مؤنة وضرة مكنته خاصة الذي يحتاج اليه فلت تدقق ان محل البحث في وجوبها  
للزوجة من حيث هو بمسألة الاب في الحقيقة في عدم وجوبها عليه ضرورة اختصاص الادلة في وجوب نفقة الاولاد على غيرها من كان قضاء دين ولو شجنا  
او حق زوجة ونحوه مما يمكن ان يكون وينبغي التمييز وعوى اندراج نفقة ما في نفقة الواجبة على المنفق واضطر المصنف الى التمسك بالاصل البرية  
وفيناها على نفقة الحام والذرية التي هي من نفقة الاحكام والركب الواجب عليه نحو ما معناه في اخر زوجة من عندنا ولو فرض حاجته الى الزوجة  
التي لا بد من بدل نفقة لها وكانت عندنا وقتنا موجود لك على المنفق ممكن ان يوقاها واجبة من هذه الجهة لانها واجبة من حيث كونها نفقة الزوجة  
على جميع يجرى فيها البحث السابق في ملكها يملكها واستاع عنها والنفق ونحو ذلك فتجدنا وما ذكرنا ظاهر ذلك من التزويج في كلام المصنف ان  
ظهر لك الوجه السابق اعفان الولدان النفقة على زوجته وان كان الذي في بعض نسخ المتن النفقة على زوجة الاب على كل حال فالنفقة على الاب وال  
الصغار وان وجبت نفقة على الاب كان مؤسرا لانهم اخوة للمنفق الذي قد عرفنا عدم وجوب نفقة خواشي النسب عليه ولكن ينفق على ولده  
اولاده لانهم اولاد حقيقة في خصوص لا نفاق باسمه من اولاد السابق ولا نفقة الاقارب بل خلافه من بل لا بعضهم الاجماع عليه  
لانها مواساة لشدة الحاجة الذي يمكن تداركه بعد غيابه وان كان عن تقصير في ذلك فنسحق في ذلك بعض يوم مثلا ولو تداركها الحاكم خلاف لبعض  
العامة نعم لو امره اي الحاكم المنفق عليه بالاستدانة فليعلم اي المنفق عليه انما هو ذلك فاستدان وجب عليه القضاة تنزلا لامر الحاكم في ذلك  
معه لكونه ولدا بالنسبة الى ذلك فلو استلج من غير ان يحاكم مع امكانه لوجب عليه الماعون ولو فرض تقدير الحاكم قام مقامه عدل المسلمين مع تقدير  
امكن الاجماع به بل في كفا للنام بخلاف استدانة عليه القضاة فدعا الخرية للعامة قول بوجوبه انها على استدانته تقدير الحاكم فلا بد  
بشكل ذلك بعد ثبوت لا بد لعدم الحاكم او عدل المسلمين على وجوبه من متاع المنة قد ينشكل اصل عدم وجوب لقضاء ما ان الاصل القضا  
في كل حق ما لا يرد عوى كونه الحق اختصاصا استدانته لا يمكن تداركه واخطى المصنف بعد اطلاق الاية التي هي من وجوبه العلة المستنبط اعفانها  
على انه لو سلم فهو مخصوص بما اذا كان لغاتنا السليمانية ونفقة زوجها اما اذا كان قد مات بقرض نحوه فان تداركه يمكن بدفع عوضها  
بالسدان لاجتماع الاجماع وهو مع فرض ما يصب في غير المخر وضرة وكيف كان فثبت ان القول بالوجوب على مسائل الاقارب ترتيب  
المنفقين يجب نفقة الولدان كما كان اذ كان له بالاختلاف في اسكان ان كان معه مؤسرا لقوله تعالى فان رضعكم لكم واصله الاب الاستفاده  
من قوله تعالى واذا احذر ربك من نفسه وممن ظنهم ذرئهم وتركوا لاسفقتا في حديث هذه وجوب الاجماع على عدم وجوب الرضاع على  
الام وظاهره ان حصل الميزون التي لا يتبعك عنها الى الام بل مطلق الانثى الابقاعه الاشارة الى المفقود هنا بالاجماع وغيره نعم مع عدمه اي الا  
او نفقه فعلى الاب الذي هو ان كماعرنة ولهم خلافه ما عن بعض العامة فعلى الام الثلث على الجد الشان فان خلد الجدا وكما مع  
فعلى الجد وهكذا وان علانا انما حقيقة في خصوص النفقة والترتيب باعتبار ان الزوجة الاولى وانقول مير المؤمنين في اخر السابو خلد  
اقرب الناس من في العشرة كما ياكل ميراثه ولو عدت اباه او كانوا اجمع معهم ولو لم يكن لهم ولد ولو اتفق وكان معصرا بغيره فعلى الولد الذي هي  
الناس اجمع ومثا ذلك للرجاء في وجوب نفقة على الولد المعسر بقاعدة الاشارة للحكم ومع عدمها او غيرها فاعلم ايها وامانها وان علوا الاقارب  
فالاقرب ليحيى ما معسر واما ان كان لا قرب شي الا بعدة فربا انما في جد في شيء من ذلك مل على جماعة الاجماع عليه مع الشار في تفرق  
بالسوية في الاقارب والاختلاف في الذكور والاقارب للرجاء علة ان دعوى السابق ذلك من خطاب النفقة مع فرض تعدد عنوان افراد المنفق  
لغير ذلك ولولا لامكن القول بالوجوب كفاية ان يكون التجديد المنفق عليه بخروج المال على ذي اليد او بالقرعة ليعين من ينفق من ذلك  
لانما الخطاب كيف كل احد منهم بتمام النفقة لا الضم الثلث مع التعدد فلو ان كان له مناصبه بعد معرفته فعلى ابوي اتم ح بالثبوت  
بخله فجد لا ولها فان النفقة على انها وكذا جدها مع انها وانها على اهلها وهكذا نعم لو كان معها امرا وكنهم الثلثة في الدخلة ما لو كان  
ابو الاب معهما فان النفقة عليه من خلا لان الاب منفرد بالاب فلا يضر ساوية في الدخلة وبالحيلة فالتسوية في الدخلة ما بوجبه اشارة الى انما  
في الاقارب وان لم يولد من جهة الاب فيتم مع الاقارب من الاب جدهم ان بابا الاب ثمرة الاجتماع كانت النفقة على الاب ثم خرج المقدس بعد ذلك





في نفقة

واحد أو أكثر ولا يمكن التزجج إلا بالفرقة وليس كالدين الذي يقسمه الداهية وإن لم ينفع أحد منهم بما يأخذ لكن عطف وتوهم القسمة لا يشترط  
في الاستحقاق واختصاص الفرقة بما ينفع المستحق فيه واحد لم ينعين وينبغي بل عرفتم قد سبق بالتجزئة لغير اختصاص من شاء إلا أن الفرقة لا تدل  
كولا عدم ظهورها في الشرائع مع الاستماع الذي لم يحصل به سدا للحيلة لا يمكن القول بالفرقة من حيث لا يشاء هو المكلف في المنفق والعرض عدم تمكنه إلا  
من أحد على كل حال كان وقوعه من قبل من الغلاء شئ أو غير من هذا الأول الذي تدفع ضرورة الآن منهم بخلاف غيره وفي القواعد ما لها  
بين الجميع باعتبار هذا دفعه من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
لصغر غيره في ترجيح أحد المستحقين في الدخول أو احتلته عند كونه لا دليل عليه قال تقي جازبا من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
فلو كان له أن جازبا من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
دو حكي الأبوين وولد الولدان نزل مع الجد من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
والذكور والإناث من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
بقي شئ وهو أن ظاهرا وجوب النفقة على الزوجين في مال الزوج المعسر لا حتى لو كانت أتما وبينا  
والانكاح الواجب نفقة واحدة من على وجه أو الأخرى على غيرها والمفهوم من الآية أن لا واجب في نفقة واحدة نعم لو فرض سقوط خطابه  
هنا بالاعتكاف في نفقة الزوجين يخرج خطاب البعدهما جندا والله العالم وكيف كان فافهم ما ساق في ترتيب المنفقين لك الوجوب في المسئلة  
**المسئلة الثانية** وهي لو كان له أن جازبا من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
ولو كان لا فرق بين معسر أو لا معسر فافهم النفقة ثم لا فرق بين النفقة على الزوجين لكن لا رجوع للبعد في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
وجودهم بأحد المنفقين على ما يمكن الرجوع بها لأنها امتناع بده الخطاب قد توجه إلى الزوجين سواء ولو كان له ولدان ولم يقدر إلا على نفقة أحدهما  
أبوسوسه من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
جند ولولا وبقي النفقة واقفا على الشركة أو على أن يختص كل واحد منهما بأحد فذلك لا رجوع إلى الفرقة قلت قد يكون ذلك مؤبدا لما  
ذكرناه سابقا لوقوع المنفق الذي حكموا به بالإشراك فيها ضرورة أن ياتي فيه مثل ما هنا من إجماع الفرقة والأحكام الشرعية لا يشترط  
وإن كان الموضوع في المسئلة مختلفا جندا والله العالم **المسئلة الرابعة** في دفع النفقة الواجبة من زوجة على معسر أو متعسر أو غير  
أنه يستبرأ من كبره في دفع النفقة لمن لم يكن له نفقة في حقها من متعسر أو غير من زوجة على معسر أو متعسر أو غير من زوجة على معسر أو متعسر أو غير  
كان له مال ظاهر جازل في الحكم أن يأخذ من ماله ما ينفق به من غير حاجة إلى اعتبار رضاءه وذية والحال هذه ولا حاجة إلى جسد بلاش في الاتفاق  
كما اشعر بخبره من قبل القطر على أن بل لعلنا المتقاضي وان ذكر بعضهم التحريم للحاكم بين ذلك بين جسد بلاش في الاتفاق لكنه لا دليل عليه  
أن كان له عرض أو عقار أو متاع جازل به بعد أن نفقة حق كالذي لا يربح بيع الحيا كذا الذي لا يربح بيع الحيا كذا الذي لا يربح بيع الحيا كذا الذي لا يربح بيع الحيا  
عرفت سابقا بل الأمر بالاستدانة عليه بل لا يعرف القول بالاجرة أو بغير الرجوع من المنفق عليه مع نقد الحاكم خاصة ومع عدم المسئلة للرجوع  
كما قد عرفنا من نص في المال ما لا يوجب دفع نفقة مع الغنى فضلا عن الامتناع فإنه لا شك هناك ولو لم يقدر على الوصول إلى الحاكم ففي جواز استغناؤه  
بالاستقراض عليه بالبيع من ماله مع امتناعه وعينه وجها أجوده بالانذار من من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة من حيث لا يشاء في نفقة الفرقة  
وإن كان قد باع من متاع أو عقار أو متاع جازل به بعد أن نفقة حق كالذي لا يربح بيع الحيا كذا الذي لا يربح بيع الحيا كذا الذي لا يربح بيع الحيا  
الغنية ونحوهما لا امتناع من غير أن الاستدانة على مدحلتها في المقاصد بوجه وانما يتوقف على ثبوت ولاية المسئلة وهي لغير الحاكم ممنوعا كإشراك  
إلى لب سابقا والله العالم **وأما القول** بنفقة المملوك فلا خلاف أنه يجب النفقة على ما يملكه "إنسان من حقوقه" وإن كان لكل  
منها أحكام تخصه من العدا لا نفقة فنفقها على مولاهما إجماعا بغير نص صا في الصادق في صحيحه في إجماع خمسة لا يطعون من الموكوة شبا الأثر  
الأم والولد والمرة والمملوك وذلك لأنهم عيال لا يربحون له وفي خبر ابن الصلت المروي عن الإمامي عن عطاء من أصحابنا عن عطاء من أصحابنا عن عطاء من أصحابنا  
الولد والوالدان والمرة والمملوك لأنه يجب على المنفق عليهم السوى للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف مضافا إلى قوله تعالى كل على مولاه مما رزقكم الله  
المضوع للمعول عليه ما يبرر الاحتكام من غير خلاف يعرف به بل يفتاه بعضهم من علماء الإسلام ضايعا عن علماء الأيمان من غير فرق في المملوك بين الضعيف  
الكبير والضعيف الأعور والمذنب أو الولد والمنفق به ونحوه والموهون والمساخر والكتب وغيرهم دفع السيد وخلفه وبينه وبين نفقته ولا نفق في الكتب  
عبد كان أو أمه مولاها بالمعيار في الاتفاق عليه في حصة ماله أو غيرها نذرى هو أحد أموال الرعية وهذا هو الصحيح في جواز قيامه على المسئلة  
أخذه له ولكن قد روي عنه أنه قال لا تكفلوا الصغار الكتب فانكم متى تكفلوا صغركم لا تكفلوا الأم غير الصغرة الكتب فانكم متى تكفلوا صغركم لا تكفلوا الأم غير الصغرة الكتب  
الكتب بفرجها وعلى كل حال فلا شك في الشريعة لنفقة ما يل الواجب من الكفاية وسدا للحيلة من العلم وأدام وكسوته وغيرها مما عرفه سابقا  
النفقات ولا يكتفي قدس مثله مع فرض عدم استدانة غيره وإن احتله بعضهم إلا أن الأقوى خلافه وكذا في نفقة القريبين بغير رجوع في جنس تلك كله  
إلى عادة ما لبك مثال لتبذرها أهل بلد أو نحوها سمعت في نفقة الزوج ووجهه المرفوع في الخبرين والمضوع في الولاية لا لا ولا لعله المراد ما  
عزط من غير غالب مولا البلد كونه كذا كذا في نحو ذلك نفقة الزوج ومنه يعلم الحال فيما هنا الكتب لأننا نرى راجع حال السيد ليس  
والاعتدال أو الغنام يجب ما يلحق بحاله من دفع الجسد في غالب حيلة لا يجوز إلا المصافي لكسوته عن ذلك أن لم يتأخر ولا يركن ذلك على غير ما



الهيأة  
اجز

زاد  
في  
الهيأة  
الاجز

دنى الزوج

يحدث عليها ويبعد بعلمها اذا قول منها ولا يثبتها ولا يضر بحاقها قاتلها ويعرض عليها الماء اذا امر به وفي خبر الاخرى استأق قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله الذابة على صاحبها خصال يسد بعلمها اذا قول بعرض عليها الماء اذا امر به ولا يضر ويحبها فانها تسمى بحمها ولا يقف  
على ظهرها الا في سبيل الله ولا يجلبها فوق طاقتها ولا يكلفها ما لا يطيق وعنه ايضاً انه قال اطلعت ليلة اسرى على النار فابصر فيها نيراناً  
فثلث عنها فاضل النار بطمرة ولم تقطعها لم تفسد ولما نزلت على الارض حتى ماتت فعدت بها ذلك قال اطلعت على الجنة فابصر فيها  
مومته يعني ذنبه فثلث عنها فقتل انما مرث بكلمة من العطش فارسلت زاهلي بن نصرته في حلقه حتى روي يغفر الله لها ولكن لا تغفر لغيرها  
وانما الواجب للقيام بما يحتاج اليه من كل شئ ومكان رجل يتخذ لك ما يختلف باختلاف الارض والامكان فبكتها طعاماً لطلبها روي  
الارض فان جرت بالري في ذلك والاعطها فانما منع من الانفاق عليها ولو بالظلمة للري الكافي لها اجبر الحاكم على بيعها مثلاً او غيرها ان كانت قصد  
بالبيع للعلم والافاق عليها فان تعدد الجاني تاب الحاكم عنه في كل على ما يراه ويقضي الحال فند بيع عقاق ويخوف عليه مثلاً ان لم يكن  
الى ما يختلف من مال فان لم يكن له ملك او كان بيع الذابة النفع لبيعته عليه كذا او كل يوم يقد ما يفي بنفعها ان لم يكن بيع الكل النفع للمالك  
وان امكن اجارها بما يفي بعلمها او كانت النفع له او جرت بالجملة راعي مصلحة في ذلك لكونه الولي عنه في هذا الحال بل قد عرفت سابقاً ان الحاكم  
ذلك تجوز الامتناع من غير حاجة الى اجار المالك على ما شره ذلك وعلى كل حال فاذا ذكرناه من التجميع مع امكان ما فرضنا من الافراد والواجب للمالك  
فلو فرض عدم وقوع التذكية عليها اجبر على الانفاق والبيع ونحو ذلك الذابة وهل يجبر على الانفاق خاصة ان منع البيع في غيرها كقول الفقهاء  
نفع عليه الذابة للجلد وعليه وعلى الذابة البصر وجهان بل يؤول قولها التذكية في كونه التذكية في مال كونه في كونه احد  
طرق التخلص خلافاً للحكمي عطاء الاول خاصة ولعله لكونها غير مقصود بالذبح في اصل الشرع الا ان كثر لوليها لوجود ما يفي على الجوارح  
عنه غيره وجب الشراء منه فان منع من البيع نفى لك يجوز غضبك لعلف من يقاتها انه يوجد غيره كما يجوز غضبك كل لحفظ الان في بيان  
المثل والقيمة وفي حدك ان لم تفره عليه واخذ منه غضبا اذا لم يجد غيره في كشف اللثام ولم تشد حاجته اليه لنفسه ومولوك من انشاؤه  
وان لم يحضر الثمن امكنه بيع مولوكه منه او من غيره الى ان قال كذا يجوز غضبك لخطئ الجرحه كما يجبر على الطاعة لنفسه للاشتراط في حقه في  
الضرار ولا يكتفي بالبيع من غير فاضل لعله لئلا في كشف اللثام بعد ذلك لا يحوط اليوصل الى الحاكم مع الامكان وانما ان امكن البيع باع امره  
يحب اليه لول الشرف قلت بل قد بين وان احتاج اليه كيف كان فان كان لها اي الهبة ولد يرضع ووعده من لهما قد وكما تارة لكونه الغفلة  
الواجبة عليه فاعرض العامة من انما يجيب ابقاء ما يقيم الولد حتى لا يموت واضح الضعف نعم له الفاضل بعد ذلك وكذا الوجه في الولد  
بغيره من عي لعلف كذا وبعض اجاز له لخذ اللبن كان او بضا ولو كان اخذ اللبن مضراً بالذابة فبها الفلح لعلف من يجر له اخذ وان لم يضرب  
ولها بل يبقها اياه نعم بكرة له او يحرم ترك الحلب مع عدم الاضرار بها وولدها لانه من تصبيع المالك لكن لا يقتضي الحلب بغيره الصرع  
شئ لانها لا تادى بذلك بل يحق له ان يقصر طعمان عن امرها اذا تها بالقرص لا يكلفها اما الاطعم من ثقب الحبل اذ امة القصر ولذا ينعى عن ابتداء  
ثقل عليها بل وكذا الشاق عليها المنافي للعادة وينبغي ايضاً ان يسهل للخلع شئ من لعلف الكورة بل في ذلك غيرها انما لو احتاج اليه كونه الشاء  
وجب ابقاء ما يكتفي به عادة ويحتج بغيره كثر من كفاية الا ان يضربها بل يها وفي غيرها ايضاً ان يركن لقرانها تعش بورق الثوب فعلى مالكا  
بكتها منه وحفظها من تشاف فان غر الورق لم يضرها باع الحاكم من ماله واشترى لها منه ما يكتفي به تلك ينبغي التخيير بين ذلك وبين البيع عليه نحو  
ما سمعنا الامتناع من نفقة الجوارح للزواج ومنه لكن اذا جاز في اجاز يخفف جوارحها في التمسك ان ادعى ذلك لاهلها حتى لا لغرض المطلوب منه  
والشبهة المستمرة عليه سائر الاعضاء والمصا هذا كل في المال قما لا روح فيه فالظاهر خلافه عكس وجوب عمات العقار ونحوه وزرع ارض  
او غيرها بل يركه ولو ملك ارضاً لم يكره له ترك زراعتها لكن في ذلك الجوارح بالكرهه اذا ادعى له الغراب بل في كشف اللثام انه قد يحرم اذا اضربها بالرك  
للتضيق وفيه منع حرمة مثل هذا التضيق بل كراهته بالخصوص نعم لو ملك زرعاً او شجر او نحوهما ما يحتاج الى البيع نفى عكس كونه لا يضر  
ولا يجبر على سقته من تيمنا لانه لا يجب على الانسان ان يملك المال فلا يجب تيمنه في ذلك وجوب سقي الزرع والشجر حرمة مع الامكان تكون  
شهرها العقد لكن في كشف اللثام في شئ سمعنا من عكس وفيه انه بقاء لما ملكه وصون له من الضباع وهو واجب نعم يمكن القول انه لا يجبر عليه بكنه  
ربما دخل بذلك التمسك بالبيع عليه في الخبر ان ما ينافي ترك العمل فالاقرب لوامه بالعمل من حيث انه تضيق للمال فلا يقر عليه قلت قد بين ان لا  
والشجرة وعموت لط الناس على اموالهم تنقص عدم حرمة مثل هذا الانفاق للمال المحتاج حفظه الى معالجته رجل بل لا يعد مسئلة سقها ومن ذلك  
يعلم ما في قوله ايضاً ويكره ويحرم ترك عمات الدار ونحوها حتى تحترق لم يكن الجواب اصل لما والقول الاجماع عليها عداية كما مر في اتحاد الدرر  
الجميع ومحبة مثل هذا التضيق للمال من غير فرق في الاموال بين العقار والكتبة والنبات وغيرها والتخفيف عدم حرمة ما لا يعاينها وسرفانه  
صواباً في كونه يضمن في الجمل والله او لا زرعاً وظاهره باطل كونه الشكر على توفيقه لا ما كتابه التكاثر الذي هو خسران في الغنى والرجاء منه التوفيق  
الباقى الذي هو القبة الثالثة في الايقاعات جواز عشرين كماً وقد كان ذلك عند العصر فقررنا يوم الاربعاء ربيع عشر من ربيع الثاني من سنة الف  
والاربعم بعد الألف من المائتين من هي السنة التي ادهب شئ من ثلث ما بقى من اى الشاوية والاربعم من اجل بغداد وفي هي السنة منها اهل الحلة و  
اهل النجف اهل كربلاء وغيرهم بالاطاعون لعظيم الذي قد من علينا على عبائنا والطفانا وبعض متعلقينا بالانجاء منه فكم له من نعمه فان لم نلنا  
الكرم والرحم الى جميعه ونفع شركائنا لعلنا نمر ان نحمد الله على اكرامنا واني





من الاشياء  
في شئ  
والعقل  
في الخلق

الولي  
قوة

بكل

مختلفة

اشكال في النصوص التي يوق بل بما يكون ذلك جعاب من مادل على انه لاطلاق له كما في جملة من النصوص بين مادل على جواز طلاق من النصوص التي  
وعنه ما كثر في بصيرة بعبد الله انه سئل عن العترة يجوز طلاقه فقال ما هو فقلت الاحق بالذهب لعقل فقال نعم بارادة العترة من المانع الا  
من الولي لعدم عبارة باعتبار عدم جنونه وانما ايضا الغرض الموجب للتغذية في ذلك عدمها من تلك النصوص مع عدم الاذن فيلزم من ذلك  
في الطلاق ولا عيب في ذلك غير اني لو اجد مصرا في كلام الاصطلاح نعم وبما كان ظاهر بعض ما خرى المتأخرين بل يتدقق بارادته من مثل المتن  
للتعبير عنه بقاسد العقل هو غير الجنون الذي ذكره بعد في الشرح الثاني واحتمال انه ذكره هنا باعتبار انضال عقله بحال القبيح بدفعه  
ان البحث فيه من هذا الجهة في كون الولاية لا يترتب الا بالجد مثلا او لما ذكره في طلاق الولي عنه وعدمه الذي ذكره الله وعلى كل حال لا اشكال في  
دلالة النصوص التي يوق على صحة طلاق الولي عنه فاسمعه من الشيخ وابراهم من عدم جواز تخير الطلاق بين من اذن بالطلاق وظهور قوله تعالى  
فان طلقها فلا تحل له ان يزوجها في وقوع الطلاق منه ولما ذكره للقبض العقول للاجتماع المحكي عن الشيخ واضح الضعيف ضروري انه لو سلم دلالة الخبر المذكور على  
ففي طلاق الولي لصحة لزوم حاكمه عليه كذا الآية التي اضعفت لانه من الخبر على ذلك ليقاس على الصحيح مع غيره جازم من الفرق بينهما  
مضافا الى النصوص والاجماع مع هذه المصالح في خلافه حتى من جابته غير الكتاب ما يرضى عن الفخ من الاجماع على الجواز هذا ولا يخفى عليه  
بعد من بل النصوص التي يوق على ما ذكرنا تدل بالاولوية على جواز طلاق ولي الجنون عنه كما هو واضح الشرط الثاني لعقله لا خلاف في جوده  
منه بيننا بل الاجماع يقتضيه عليه فلا يصح طلاق الجنون مطبقا او اذوارا حال جنونه ولا السكران ولا من ان عقله باغاء او شرب زيدا او نوم او نحو  
ذلك لعدم القصد الذي يترتب عليه حكمه بعد استفاضة النصوص على انه لا طلاق له بل لا يطلق السكران وشبهه لكان اصله للنسب بناء على ظهور  
في ذلك لعملي المانع في التصديق باعتبار ان زوال عدات غالب ثلثه وكما مذهب بل هو كالتام الذي لا اشكال في خلافه في عدم جواز طلاق ولو  
عند بل لا غير من المتروكات للمابة فضلا عن مثل الطلاق نعم يطلق الولي على الجنون فلو كان الجنون يقتضي في ذلك طلاق فيصح لنصوص العترة فيصح  
القومها ما تعرفت منه يعلم ضعف المحكي عن الشيخ وابراهم من عدم الجواز للادلة التي قد سمعنا فيها ما هو اولو لم يكره في من اذن بطلاقه  
السلطان ومنه في النظر في ذلك ظاهر كعدم عدم الفرق هنا بين المحتال جنونه بالبلوغ وعدمه وقد عرفنا الكلام في غير المقام ما فيه ظاهري  
ان ط ماسمعه من نصوص المتقوة خصوصا الاخير منها ذلك لا ينافي بتدبيره من الامام الشريفين في ذلك لانه بعد قوة احتمال اذاعة انتم له حيث  
يكون له لولا به والامر بالمعروف ان السلطان من ولي من عا له فلا شريك له ما بيننا جندا والمراد بالجنون الذي يطلق عنه الولي المطلق والاداء  
فاذا كان له حال عقل كامل برقبه لظن كونه كسكران لان له مدا برقبه للنسب وهو ان يطلق الله وغيره نعم لو فرض تأخر الجنون في حال  
افاقته على خبر يكون كالعترة اخرج جواز عترة كما ان الجنون بناء على عدم ظهوره في النصوص في طلاق الولي كالتام وانما هو بالنسبة للمقتضى بخلافه  
لاطلاق له لولا به او صوم مثل الغريب في ذلك من الجرم بعد جواز عنه مع قوله بعدم ظهوره في النصوص في طلاق الولي كالتام وانما هو بالنسبة للمقتضى بخلافه  
على الاداء في الجنون جندا ما عرف من عدم جواز طلاق الولي عنه لكن في قواعد الفاضل لو اشتمل على الطلاق في افاقته مع مصلح الطلاق  
الطلاق عنه في حال الجنون اشكال فيه ما لا يخفى ضروري عدم انضاد ذلك لولا به الشرط الثالث لا خيار في خلافه جده خذنا  
بل الاجماع يقتضيه عليه مضافا الى النصوص العامة مثل في حق من اطلقه كمن كان في جفيرة سئل عن طلاق المكره وعنه فقال ليس طلاقا  
ولا عترة بعقل المحدث وبغير عبد الله بالحسن عن ابي عبد الله لا يجوز الطلاق في استكراه الى قال لما الطلاق ما اراد به الطلاق من غير استكراه ولا  
اضرار على العترة والنسبة على ظهره بغير جعاب وشاهد من من خالف هذا فليس طلاقا في حق من اطلقه في كتاب الله عز وجل في المرسلة عنه وان رجلا سأل  
بقوم ليل سلطان فترى حق يتجوز على نفسان بغير اطلاق فيقول لا يكون عليه في حق لا يقع الطلاق باكره ولا اجبا ولا مع سكر ولا غيب  
غير ذلك من النصوص بل يصح طلاق المكره بلا خلاف لا اشكال في المرجح فيه كغيره من اللفاظ التي هي عنوان حكم شرعي في العترة للفتاوى له  
وضع شرعي لا مراد وقد قبل ان الاكره لغيره حمل الاشياء على ارتكاب ما يكره يتجوز فيه ما يحدث ولكن جرت عادة المصنفين من العامة والخاصة  
التعرض لوضويع في المقام وقد اشار الله في عترة الى عترة امور وفيها يظهر المراد به فقال لا يتحقق الاكره ما يحصل المورثه كون ذلك مراد  
على فعل ما قصد به بولاية ارتكاب نحوها واذ بعضهم مع غير من هذا دعوى في جفيرة سئل عن طلاق المكره وعنه فقال ليس طلاقا  
امتناع المكره وان يكون ما قصد به بغير اكره في نفس جافته وامر بجري مجرى نفسه كالايك الولد سواء كان ذلك لضرر وقتا او حرا او متما  
او ضرا ولكن الاكره بالاخرين بخلافه في مسائل المكرهين في احتمال الالهانة وعدمه وتجب فيه بنقص منه الشبهة الواحدة فضلا عن الضرر  
بخلاف المسئلة ليس كل المخرج والفصل الذين يستوي فيهما جميع الناس من جهة الاكره ولا يخفى عليك ان يقال الامر لا يسمعه في الضرر عند  
اعتبار غلبة الضرر بالفعل بل يكفي تحقق الخوف كما سمعته في المرسلة عن الاعرف بل لا يغير فيه عدم التمكن من الفرار عن بلادته والتوسل لغير  
او نحو ذلك ما فيه ضرر عليه به وبالحكمة تحديده مثل ذلك على وجه جامع متعدد ولو معتد فالكلام في عنوان الحكم في النقص القوي في العترة وفي  
بلا يتحقق بخلافه في الجنون اخذنا لما للمعتد به والمضرب بحاله على خلاف القولين وان ذكره الله بل عن بعض العامة القبيح باضطرار كرها لكونه كما  
تري لم لا يتحقق الاكره مع الضرر البسيط الذي يستحق العقلاء فعل المكره عليه جلة لا بعد مثله اكرهها في العترة في كل ذلك الاندراج تحت لفظ الاكره  
والا ضد عرفنا العنوان في النص وبالاضرار ولا يثبت تحقق الاكره الخوف على المال المزبور وكيف كان فاستق من الحكم بالطلاق الاكره بخلاف  
منه ما في خبر محمد بن الحسن لا شعري قال كتب بعض موالينا الى جفيرة معنى ان امرأة عاتقة احدث زوجها مذهب بل لبلاد فبع الزوج بعض اهل

# كتاب الطلاق

الموتة يقال ما طلقك اتاد ذلك فطلقها ومضى الرجل على وجهه فاقرى المنة وكسب خطبة تزوجى حملها وعرض الناس من ان يأتوا  
 يقتل او يقطع مسخى عليه قد بقى ان لم يمس كراهيها اصلا وعلى كل حال هالطلاق الواقع بسبب صحيح لا اشكال في ترك الحكم على لفظ المنة حتى بعد  
 حبل السرة من الاستبان عن فرف بين العقود والايقلع احد وعيها كالا سلام الحاصل من اللطع ما لم ياتين ولو كرهها ولكن في ذلك لا يجزئ  
 من عنوض من جهة العوي وان كان المحرم قابلا من قبل النبي من بعد لان كلتي النية ناذلتان في التعرب عما في الضمير من الاقرار والظن مما  
 الخيل عليه بالسبغة كاذب لكن بعقل الحكمة فيه انه مع الاعيانا ظاهر وصحبه سلب الاطلاع على بنهم بوجه التصديق القليل قد يجهل  
 الاقرار بالثبوت التصديق القليل قد يبقون طاهر الاول المحرم باثباته ما لم يعلم كذبه فالتناقض المعلوم حاله لا اشكال في كونه نعم  
 غيره بالظاهر المزبور ان يميز مقارنة الاسلام واقباله الاكراه الظاهري بل يميز بينه وبينه في الواقع وحده لا عن عوي من دعوى نهرها من  
 الاقرار بالنسبة الى ذلك ممنوعة نعم هي سبب شرعية الحكم بالاسلام وحقق ما لا يملك ما لم يعلم الخلفا طهرها والله العالم لا يجمع عليه  
 ان لفظ المكر كغيره من الالفاظ يراد به المحل على المكرن له واقعه ولكن كيف في تخلفه بطاهرها الاستفاد من صفت الفعل للمنهك بدخله ووض  
 حصول ما يرفع الظهور المزبور منه حكمه بغير الطلاق للمعومات باثبات ان كراهه مانع ولا يتحقق حصوله بغيره لا احتياجا على اية الشرط  
 يمكن في الحكم بتخلفه بغيره وعلى كل حال هذا ذكره ان من في ذلك ما اذا خالف المكره وان يجرها محله عليها في الفسخ لا اختيارا من ظهور  
 المكره ولا صور منها ان يكرهه على طرفة واحدة بطلت تلك فاسد بغيره وانما في صدور صدره حتى الاولى بفتح المعين مع احتمال وقوع الاخير  
 دون الاولى ليق لا معارض ليقض الاكراهها ولوا وقع التلب بعبعة واحدة وكان من يفتقد وقوع الواحدة بها فهو كمن اذتها واحدة وان كان  
 من يفتقد وقوعها ثلث وقع عليه الثلث بل لا يحتمل الالتزام بالاثبات هنا كما في السابقة لفظ واحد محال المكره عليه استدا به اولى ثلث التوبة  
 ومما انكره ثلاث طلاقات بوقوع واحدة فاسد المحل لغيره من الموقوف بغيره لا اختيارا الا ان كان تارة من كون الواحدة بعض المكره عليه فاسد  
 بقصد نفع المكرن بالاحابة الى عبده ومما لو اكرهه على طلاق رجة معينة بطلت ما عجزها بلفظ واحد فاسد بغيره باثباته نعم لو طلقها بغير  
 وقع الطلاق على غير المكره عليها بطلت الاخرى قد يجتمع عدم العرف بينهما ومما لو اكرهه على طلاق رجة معينة بطلت واحدة منها وفيه ما سقت  
 الطلاق نعم لو اكرهه على طلاق واحدة معينة بطلت غيرها في الوقوع لان ذلك مغاير لما اكرهه عليه بكل وجهه انه يمكن فصله  
 التوصل الى نفع الاكراهها لان ومنها لو اكرهه على طلاق واحدة معينة وفيه ان ذلك حلالا ولو اكرهه على الكل المكره عليه نعم لو كان  
 الاكراه على الاجام وعدل الى تعيين وقع عليها بطلت تلك لا شئ من ذلك لان نفع المكره عليها من ماله ولو اكرهه على ان يعطى ثوبا من الثياب  
 فطلق باللفظ الصريح او بالعكس لقائل بغيره بعد ان صرح ما مودر الى صرح اخر فانه يقع الطلاق بغيره في الاول لانه حلالا على طلاقه  
 فاسد فعدل الى صريح عند محو عدل الجبر الصبغة المكره عليها الى غير ذلك من الفرع الكثيرة المذكورة في كتب العامة والخاصة لم يفتد على ما قلنا  
 وكان الاولى بحرية الاصل المزبور ولا مكبر من غير هذه الفرع محل للسطح في ما انفوا التهمة عن عدم الاكراه فيه فانه قد يكون وقوعه الاكراه  
 التحقيق في الاصل المزبور الحكم بالصحيح مع التمسك بتحقق الاكراه لعلنا اكلت البينة على مدعيه ولا يضر عدل في الحكم بطلان طلاق المكره عند التمسك  
 من التوبة بان ينوي غيره رجة او اطلاقا من الوفاق او يفتقد في غيره بشرط او يتخول ذلك ان كان يحسنها ولم يتصل له الدية عنها صلح  
 الجاهلها او المدهوس عنها الضل الاكراه خلافا لبعض العامة فارجعها للقادر ولو صد المكره ايقاع الطلاق في ذلك وعيها في قوله وهذا ان  
 من الاكراه اسقط الالفاظ ويجزئ البينة لاتصال من حصول اللفظ والقصد وهذا هو الاصح قلت مرجع ذلك الى ان الاكراه في الظاهر والواقع قد  
 تكرر من العامة والخاصة حصول التمسك في ذلك لوجه في المقام وفي البيع ان المكره حال كراهه لا قصد له للدلول انما هو فاسد للفظه  
 وفيه مع واضح ضرورة تخلف الاشارة والقصد منه ولذا نرى عليه الاثر مع الاكراه حتى مع نفع الاحاق بالعقد بل قوله انما الطلاق الم  
 تحقق الاذنه من المكره بل لعل عدم القصد المدلول في المكره من التوبة التي نوجها عليه في المكره فاصد على نحو قوله الا انه قصد كراهه لا قصد  
 وان شئت عبرت عن ذلك اوصافه ومن هنا يظهر لك ما عوان لو حجبنا لتابعين المنع على كون المكره غير فاسد عليه كان المنع اذرا  
 في الشرط الرابع لا يبطل شرطه استقلاله بغيره ان لما في بقصد للفظ دون المعنى فلا اشكال في بطله بغيره وانما في بقصد فاسد اوصافا  
 الا انه قصد في الاثر في الشرع للدلالة الخاصة ولو تعقل الرضا بل دعوتها اشتغالها على طلاق العصبان وان كتب لم اعره وان اذن الا  
 مع وهاب العقل بما او القصد بحد فاحظ ما ذكرناه في كتاب البيع ولو قال طلق بوجه حق الا ان ذلك يطلق في ذلك وقوع الطلاق حان  
 الوقوع لا بد الباع في الادوة لوجه مع ان الاكراه بسقط حكم اللفظ نصا كما لو قال ومن طلقها بطلاق والفرق بينهما ان حبان الميراث  
 اصلا بخلاف عبارة المكره فانها مسلوته بغيره عدم تخلف القصد وان كان لا قصد له بغيره كراهه المأمور فاسد هذا منصوص عليه في  
 من خالفوا المكره عن القصد وقد عرفنا ان الحكم قد يكتسبناه على عدم حوزا القصد في الطلاق فانما للفظ المزبور الواقع من المكره لفظه اسكو  
 لان لغرض عدم الوكال للعبد من عا كونه الميراث في الاذن لا يقتضي صفت لفظه بغيره بل يكره دعوى لا كراهه بقصد لا بد من حيل الميراث  
 عن القصد لا يدل عليها وكذا الكلام بها لو اكرهه لو كبل على طلاقه ولو كبل في حبس ولو توبعوه فاسد مستقبل كقولنا لا نرسل مملوكا  
 عدا كراهه من حصول المحب بايقاع الضرر وسلامته منه الآن والظاهر ان المحرم يحصل ايقاعه عند وقوعه في الحال في ذلك وهذا  
 اقوى نعم لو كان محتمل كراهه في الاجل على ان لم يفعل الآن وقع به المكره في الاجل ان فعله ذلك لو توبع وقوع التوبة في الاجل

الاكراه  
 في الطلاق  
 في غير  
 في الطلاق  
 في غير  
 في الطلاق  
 في غير

في الشرح  
في الخلاف  
الفصل

في حكمه  
في بيان  
في المانع  
في كون

اكرها لسمي لما ذكره قلت الظاهر عند اكرها عرفا هذا وفي ذلك ينعى ولو تلفظ بالاطلاق ثم قال كنت مكروها انكرت المنة ثانيا كان هذا في منة عند  
على صفة بان كان محجوسا قدم قوله بمنع الا فلا ولو طلق في المرض ثم قال كنت مغتبا على ان يكون لغصدا بقوله لا يثبتة تقوم على ان كان  
ذلك العقل في ذلك الوقت لان الاصل الصبر وانما عدلنا في دعوى اكرها عن ذلك بالقرائن الظاهرها وكثرة وقوعها ووضوح ما فيها من اجحاد المرض  
قلت سنعرف بقوله في عدم القصد على وجه لا يعارض اصل الصبر في ذلك قد يفرق بين من سب مع ذلك سبكا لا كراهة والغشبا وعدمه وح بكون المنة  
عن صفة كونه مكروها وغشبا عليه عرفا ولو بالاطلاق المقيدة لذلك لا مدخلية لطلق الفراق اذا لم ينفذ على ضرورة اعتبار النكاح في مصاديق الالفاظ  
الاوصاف الواقعية وما يقوم مقام العلم والله العالم **الشرط الرابع** القصد بمعنى كونه صادقا بلفظ الطلاق معناه في المقام وغيره من التصرفات  
القولية بخلاف اجده فيه ببناء بل الاجماع بقسميه على مضافا الى قولنا انما القصد في خبر عبد الواحد صحيح هشام وخبر البيع ومرسل في غير  
الطلاق الا ان اريد الطلاق وقولنا لباوة الاطلاق على شدة وعلى ظهره يجرى جاع الابنية ولو ان رجلا طلق ولم ينفذ الطلاق لم يكن طلاقا ولا ينفذ  
منه خبر البيع الى غير ذلك من المصوص المنصدة بعمول الابنية وانما الاعمال بالبناء بناء على ارادة القصد منها الاصوص لغيره وكان ساقط  
التصريح في خصوص المقام في **باب** الكي عن العامة من عدم اعتبار القصد مع النطق بالصبر نعم هو معتبر في الكنية ولعله اذا قال المنة هو شرط  
في الصبر مع قولنا بان شرط النطق بالصبر ضرورة عدم الاكتفاء بذلك عنه فان مطلق النطق بالصبر اعلم من قصد الطلاق بوجه فلو لم ينفذ الطلاق  
وان نطقه لم يقع كالتأهي المرفوع عنه حكمه هو والشأن الذي هو احد من دفع القلم عنه حتى ينفذ في الغالب الذي هو في الحقيقة لقصد  
ولا المعنى انه اذا نطق بغيره مثلا انما ظاهره فيكون لانه فقال طالق فان في ذلك من الفرق بينه وبين الاولين بان قد تخلف فيه قصد المعنى دون اللفظ  
بخلاف الاولين الذين تخلفا معا في ذلك من نظران اريد قصد حصول لفظ الطلاق واغرب من ذلك قوله متصلا بما سمعت هل يقبل دعوى سبق  
السان ظاهر العيان بذلك عليه وجهان ذلك ما باطن لا يعلم الا من قبله فيرجع اليه فيه ولا اصل عدم القصد بحمل عدا القبول لان الاصل الاعمال  
والاقوال الصادرة عن العاقل المختار وقوعها على قصد يمكن جعل عدم الوقوع في كلام المنة في نفس المنة في الظاهر وانما في الظاهر بان وجهه في ذلك  
على معنى القبول والا فلا وهو هو واضح فان عيان المنة لا تعرض فيها لذلك فانما اعتبار القصد واقعا وتخلفه كان نعم ساقط لا التعرض لذلك في قوله  
ولو قال المنة وكيف كان فلا خلاف عندنا في بطلان طلاق النكاح بل قلنا انه كان عند العامة فضاء عن الخاصة وان لم يعتبر القصد في النطق بالصبر  
ذلك انما هو في مقابل اعتبار قصد الكنية بمعنى الاكتفاء في النطق بالصبر بقصد خلاف الكنية التي تعتبر قصد الطلاق بها ولا يكفي قصد منة  
نعم قد جوزوا طلاق النكاح عينا ما اخذوا به في كونها من نحو ما سمعت من في القصاص منه ونحوه مما لا يقاس عليه بمقام الذي قد استفاضت  
النصوص في بطلان طلاقه وجوزوا طلاقه لما زال عنه قصد اللفظ والمعنى لكن قصد اللفظ لا قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من طلق  
بغير قصد النكاح الطلاق الوجبة ولم يثبت الخبر المزبور عندنا بل من المقتطع به بخلافه بل الظاهر من الاراد في النصوص المزبورة وغيرها الوضاح العمد  
الى ذلك على وجه بناء فيه ومن هنا قال العبد الصالح نس بين من يزوج من اسنائه عن طلاق زوجته مداراة لا عنه وخالفه ويرد الطلاق حقيقة اما ما بينك  
وبيننا فمناخلة بيني وبينك ولكن قد روي الى السلطان بانها منك من في ذلك وبغيره من عدم جريان حكم الطلاق على من في كونه الصفة لتعلم الحكم  
او تلقينا من غير قصد لعناها ولا فهم لم يتخذ ذلك مما لا يملكها الطلاق بالمعنى المزبور وبذلك ظهر لسان بطلان طلاقه لما زال لما في ذلك الخلف  
القصد الى الدلول ان قصد اللفظ نحو ما سمعت من بعضهم في المكروه ضرورة تحقق القصد منها معا الى الدلول لكن على الوجه المزبور والى لم يعتبر  
الشأن نصا وفوق كما هو واضح على كل حال فقد ذكر غير واحد في بيعا على الشرط المزبور انه لو نطق في لزوجته فقال اني طالق وزوجي طالق  
ثم ذكره بغيره في ذلك خلاف اجده فيه لانه غير قصد لطلاق زوجته من اللفظ الصمد وكذا لو قال لزوجتي طالق لانه طالق لانه طالق لانه طالق لانه طالق  
وكالمنه وقال وجب طالق بغير حلو من الزوجة وظهر ان ذلك وجهه وعنه ان ما هو فاقصد الفراق بينهما وبينه والعهد اليه بل لا جد من اجل  
الصحة في المقام وان ذكرنا فيمن باع مال الغريب فان له ماله ولعله لظهور الادلة في المقام بالاعتبار القصد على الوجه المزبور بحسب ما يجري فيه الاحكام  
الذين كور مع فرض اتحاد المقامين بجهة الاستدلال بها على بغيرها في ذلك وكيف كان فلما وقع وقال العبد النطق بصيغة له قصد الطلاق بها قبل  
منه ظاهرا وبين بينه باطنا وان تأخر تفسيره ما لم يخرج المنة عن القصد وانما لما صح به الشرح في الحكم من بسوطة رجلا من غير منة في ذلك بسند في  
الاكثر بل عرط وط صريح الخلف الاجماع على ذلك لانه اخبار عن بنية النكاح لا من قبله ومقتضى الاصل عدمها وانما حكمها قبل القصد اعتمادا على  
ظاهر حال العاقل المختار للعلوم بحسب في ذلك ما لم يقصد الدعوى منه بما ساق في ذلك اشكال في ذلك انما بناء بانما في ذلك البيع غير من العفو  
والايقاعان مع الاتفاق على عدم قبول قوله مع ان الامر في الطلاق مشددا سمعت في النبوي من ان من طلق رجلا على ان الدعوى المزبورة وان كانت  
من بنية الا انها صاغية عن الغير الذي يمنع من قبول الدعوى منه وان تعلقت بالاعمال لا من قبله ولو فاقصد الطلاق غير بان القبول منه مقيد  
بالعدا المنصبة لبقاء الفراق وجبة بخلاف البيع والنكاح عندها لا تنقض ذلك العدة الباشرة فان لزوجته وانما معها بالكلية وانما قد استمر  
الزوم من الزوج وهو امر خارج عن الزوجة ولذا ثبت للوطى بالشيء مع انقضاء الزوجة اصلا ورجاخص بعض الحكم المزبور اعدا الزوجة منه ان  
لا تامة لان الزوج الوجوع بكل لفظ اول عليه منه دعواه عدم القصد كما نكار الطلاق بل لعله اقوى في ذلك لا على ذلك منه فقبول قوله في  
انه رجعة لا مرجع الرجوع اليه القصد ثم قال يمكن ان يكون مستند حكمه بذلك في تخصيص الطلاق رواية منصوصون بوضوح في الموقوف على الكمال  
قال سئل العبد الصالح وهو العريس فقلت له جعلت فداك اني تزوجت امرأة وكانت تخفى فزجتها عليها ابنته خالتي قد كان من المدة ذلك وجه









بابك

في بيان  
صحة الطلاق بعد  
مضيق العشرة  
ولو كان  
الحبس

اطلاع جالها بل التذير بذكر الشهود والاهلة منه مع التصريح بالاكفاء بالشهر كما اصرح بما ذكرناه من التحديد على الوجه المزبور بل هو شاهد  
للمع وان اشكل ذلك على بعض متأخري المتأخرين المراد به مضافا الى ان الغالبية النساء كل شهر حصة كما يشهر اخبار الاسرة الدينية المتقدمة  
كتاب الحبس بالثالث فما ذكرنا من الظاهر لك النظر في جملة من الكلمات لاحتمال رجوع القول بالاطلاق والتمسك بالثالث الى ما ذكرنا بنوع من الاعبات  
لا يخرج من بعد البعض او منع خصوصا الاول والاخير كل ذلك مما شأه لهم على ما ذكرنا ولا من المحتمل في ان محل البحث اعتبار اصل المدونة  
عدها وانها شهر او ثلثه في محموله الحال التي لم يعلم ايام حبسها من ايام وثمنها اذ من المستبعد عوى عدم اعتبار العادة مع فرض العلم بها بانها  
على القول بالاطلاق ودعوى الاعبات بالشهر لمن عاديها الا يزيد منها ودعوى الاعبات بالثلاثة لمن عاديها الا يزيد من ذلك فانما الجواب  
العادة مع العلم بما اجمع الجاهل بها في القول بعدم اعتبارها اصلا لا لطلاق القول بالشهر لانه الغالبية في غالب البتة والثالث لا يحتمل  
وللزيادة الاستظهار في غير الفروع خبرها او سطحا لا لعرضه ولكن عليه يكون ما اخذنا المقام بالثالث من خبره ورجوعه من بعض المسئلة كان  
عليه يتضح لك فساد كثير من الكلمات والله العالم وكيف كان فلا اشكال في صحة الطلاق بعد مضيق المدونة بناء على اعتبارها مع فرض المضيق  
بها الاجماع الشرطين كونها في غير طهر المواعدة والمخلو من الحبس بل لا خلاف فيه بل في ذلك الاجماع عليه كذا يصح لو بان انها في حبس خبر في حبس  
المؤبد بالطلاق منصوص الحسن بل كذا لو بان انها في طهر المواعدة لكان النصوص بل في ذلك انه اولى بالصحة من الاول الذي قد يختلف فيه الشرائط بخلاف  
فانه لم يختلف فيه الا شرط واحد ان كان هو كما ترى العدة ظاهر النصوص وربما قبلنا لعدم اختلاف الشرط الذي يقاس على حال الحبس كان  
الاذن بالطلاق مع مضيقها لا يقتضي الحكم بالصحة لو بان الخلاف هو كما ترى خصوصا مع فرض اندراج الفرض سابق في نصوص عمدة الغائبين  
الحسن التي تنطق على كل حال مؤدبا بغير الحبس فلا اشتراط في الحال المزبور بان يمد من مضيق المدونة وتختلف الحكم في انقضائها باعبار كونها  
لاستبراء الرحم لا يقتضي تخلف العدة الظاهرة من النصوص المزبورة وكذا لا اشكال في الاخذ في الصحة مع استمرار اشتباهها في حبس في طهر المواعدة لانه  
المستبر من النصوص المزبورة بل الظاهر الصريح لو طلق قبل المدونة العدة فضايف موافقة الشرط للاطلاق لاحتمال البطلان باعتبار كون مضيق المدونة شرطا  
الفرض خلفه بدنه كون الظاهر من نصوصها انها لا حازا لشرط العدة لان مضيقها من حيث هو بشرط بل لا بعد الصريح في الحاضر ولو طلق قبل العلم بخون  
الشرط فضايف حصوله لانه لا اشكال في البطلان لو طلق قبلها بان عدم حصول الشرط او استمرار اشتباهها كما هو واضح ولو مضيق المدونة  
فخبره عدل بانها حاضرا في طهر المواعدة ففي ذلك صحة الطلاق بخلاف اجماعنا وجودها العدة قال كذا الواجب ببقائها في طهر المواعدة او يكونها  
حيضا اخر بعد الطهر المعبر عنه صحة الحبس الطلاق لا يشترك الجميع المتفق للبطلان وصحة طلاق غائبا مشروط بعدم الظن بحصول النكاح وفيه  
منع الاشتراط المزبور لانه لا دلالة للقصة بقيدها على صون العلم خاصة نعم قد بقي باعتبار خصوص خبر العدل بناء على ان العلم شرعا  
هذا المقام لا كل نظر والله العالم ثم قال في بيانها ان الناس هنا كالحبس في المنع والاكفاء بطهرها منه فلو غاب هي حامل مضيق مدونة يعلم  
حال الحمل منها وطهرها من الناس حاز طلاقها لو انشغل من الحبس بغيره في الحكم بالنفاس فله المستدلى عاديها وان كان عدمه ممكنا  
قلنا في الحبس فقال لو وطهرها حاز طلاقها قبل مضيق مدونة فلها ما عاينها بالاصل والطلاق ولا دلتها وانقضاء نفاسها في صحة الحمل لان  
في الحبس الحكم فيها واحد وبه انتم يمكن القول بوجوب طلاقها على كل حال ما لم يعلم بغيرها لانها لا تخرج من الحيض لانه في الحمل لا يكون غائبا ولا  
مدخلية المدونة فانها وح فلو وطهرها حاز طلاقها غائبا عنها وطلق قبل مضيق مدونة فلها ما عاينها بالاصل والطلاق نفاسها صح وكذا لو صادق  
وانقضاء نفاسها لم يفسد طلاق قبل المدونة فضايف مضيقها وطهرها وذلك لاحتمال البطلان بسبب اعتكاف كون مضيق المدونة شرطا لم يحصل  
القيام الذي وجب فيه لاعبات المدونة ضرورت كونها حازا ملا وفي طهرها بغيرها بغيرها وكل منهما لا يجزئ مدونة اصلا كما عرفت والمدونة انما اعطيت  
لحصول الظن بالانقضاء لظهور اخر باعتبار موافقة لها في الطهر الذي غاب فيه وفي الفرض لا ندرج موافقة لكونها حازا ملا وفي طهرها بغيرها  
فيه وكيف كان فلو كان حاضرا وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حبسها طهرها بغيرها بغيرها الحكم كان الغائب له فرض مكان علمها  
كان كالحاضر لصح عبد الرحمن سئلنا باعبد الله عن رجل تزوج امرته ستر من اهله او في منزل اهله او قد راد ان يطلقها ولا يصل اليها  
ليعلمها اذا طهرت ولا يعلم بطهرها اذا طهرت قال فقال هذا سئل الغائب عن اهله يطلقها بالاهلة والتمسك ان كان يصل اليها  
الاجان والاجاب يصل اليها فيعلم حالها كيف يطلقها فقال اذا مضى لمرته لا يصل اليها فيبطلها اذا نظر الى غير الشهر الاخر فهو يكتف بالشهر  
الذي يطلقها فيه وبشهادة على طلاقها رجلين فانما مضوية الشهر فندارت منه وهو خاطب من الخطاب عليه فقسمنا في تلك الثلاثة الاشهر  
تقدمها وتجبر على ان يكون اكد الى الرجل استلمه عن رجل امرته من في اهله او العادة وادان يطلقها وقد كتمت حبسها طهرها خاتمة الطلاق  
تكتب بغيرها ثلثة اشهر ويطلقها انكر لا يجزئ على ان مقتضى التذير الصحيح الاول على جبر وقوع الثاني عنه بغيره ان الحذر والشهر والاضل  
الثلثة ولعله لذلك الشيخ في غائبه ومق كان للرجل زوجة مضيق في البيت فغاب عنه لا يصل اليها فهو بمنزلة الغائب عن زوجته والادان  
فليس في ان مضيقها من ثم الى ثلثة اشهر فيبطلها بعد ذلك فظهر لك خبره لانه ما قلناه سابقا من ان الحذر في الغائب مع عدم العلم بالثالث  
الشهر الذي هو الغالبية في النساء في الحكم بالحبس في كل شهر مرة للمدونة وفضل منه الثلثة وفضل من ذلك الاجرة والخبرة بزيادة استقامتها  
كما ان منه يعلم اعتبار العادة الشخصية مع فرض العلم بالامارة المحصورة ضرورتها انما اتوى فلما من العادة النوعية وكيف كان فلا واحد  
خلا في المسئلة الا من الحلي فيها حكمه عن بناء على اصله من عدم العمل بخبر الواحد فالحال في الحاضر بالغايب قياسا في خبره بقاءه وحكمه

الخاتمة





الخصم

علامات الغائب  
في الزمان  
في المكان  
في الشيء

امارة  
تقبل

الاشهر سنتا ارضاعا من الشهر من الحضر كيف ظنوا قال تعالى بالثبوت ومثل المعطار المجزأ لعل عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرضا بن جابر  
ومثلهما كان مثلها لا تخل ولا تحضر وقد اجمعا كيف بطلها اذا ارادوا ان يفسخا عنها ثلثة اشهر ثم بطلها انعم في ذلك بعضنا آخر  
عنها انه لا يخلو بالمشتركة من قضاء الحضر في كل مدة تزيد عن ثلثة اشهر فان تلك لا استراة في ما يخل من ثلثة اشهر وانما الحضر يجب سترها بحضرة وان  
توقف على سنة الشهر وان يد هذا وفي الربا من منصوص من الحضر بطلها سقوط في الغائب عنها زوجها اهلها وان هلك المص ولعله غفلة او مصو  
الى القول بالطلاق الذي مضى في الطلاق بعد المدة مع بين الوقوع في طهر المواقعة او من حيث خيان اعتبار العلم بالانقضاء من طهر الى اخره كما علم  
الفرق من باخره الطاهر هو الوجه في الابهال منه انه يمكن انك لا اعلى ذكر حكمه القاب ساقا ولا فقهه في ان الاستئصال الى ما لا خلاف حقيقة كما  
اوصفنا سابقا وعلى كل حال فلو طلق المنة اية قبل مضى ثلثة اشهر من حين المواقعة لم يقع الطلاق لما عرفت الشرط الخامس التيقن من ان يكون  
فلا ان طلق الزوجية اليها بما يرفع الاحتمال مع فرض التعدد من قولها وتكون ذلك فلو كان له زوجة واحدة فقال زوجتي طالق صح لعدم الاحتمال  
ح بل في ذلك وعبرها الاكفاء بالنسبة مع التقيد على وجه يظهر منه المفردة فان تحقق اجماعا فلا كلام خصوصا مع العتق والافتد بوان طاول في  
في صحيح بخلافها ان يقول لها في قبل العدة بعد ما تظهر من مجزأ قبل ان يجمعها انت طالق او اعتدى به بعد ذلك الطلاق ويظهر على  
رجلها عدل وانما ذكرها بعد التيقن من اظهر منه جرحه بل احمد بن المطهر قال كتب الى ابي الحسن صاحب العتق اني تزوجت باربع فلوله  
استل عن سامه من ثلثة اودت طلاقا حديثا وزوج امرأ أخرى فكسب لي انظر الى علامته ان كانت واحدة منهم فنقول شهد وان فلا تلتقي بها  
علامته كذا في طالق ثم تزوج اخرى اذا انفصلت العدة مضافا الى استصحاب بقاء النكاح الموقوف زواله على السبب الشرعي المحتمل مدخله ذكرها  
بفرض التيقن ولو فرائض الاحوال منه لا اقل من ثلثة اشهر في نكاح العتق التي لا تنقضي بان شرعية مع الطلاق اللهم الا ان يمنع الشك المفقود  
التمسك واحتمال وظهور كون المراء من الغير كون المطلقة معينة في نفسها في مقابل طلاق غير معينة الذي ستمنع البحث فيه ووجه فلو كان له زوجة  
مثلا ورجعت فقال زوجي طالق وان نوى معينة فذكرها ما يقصود لك صح وقبل تفسيرها لا يعلم الا من قبله من غيريين وفي ذلك وفيه يدل على  
القول في الزمان وجب عنها ما يمنع من الاستمتاع بها الى ان يبين ولو عرفت ان لا يخلو لها في ذلك فليعلم من غيري الى ان قال زوجتي عليه  
السلام قبل البيان لا يخلو لها ما يحجب الزمان ولا يستصحب وجوب النفقة لكل واحدة منها ما لا يشتر المصروف الى المطلقة بعد البيان بالجمع كما ذكرنا  
دليل على وجوب العتق في البيان خصوصا العدة خصوصا الزوجية كما لا دليل على وجوب الاتفاق عليها بعد معلومة كون احدهما اجنبية  
الاستصحاب المعلوم من احدهما بالبرهان كما حرر في محله وكونها مجموعين بحجها بالبقاء على العدة بفسخ وجوب الاتفاق عليها وهو  
اعتبار بعضه بوقوع اصول الامانة وعلى كل حال فان لم يتوطلق واحدة معينة بتل القائل العتق والمريض وان اراد في الشك في احد قوليه  
في الطلاق لعدم التيقن بل هو المنة فقلنا ونحسب بل في الانصاف وحكي الطبري ان الاجماع عليه بل ظاهره في الاول خلاص القول بالعنة باعتبار  
ضر في حقه واصحابه بالثبوت انما يتخير ان يمتنع شاء ويجعلها المطلقة وهو لما نفع في ذلك فصح ما نفع من حيثين وعين والى  
بطلان على جميع نسائه وقيل والقائل الشيخ فيما حكى عن بطون يصح ويستحب في الفقه وهو اشبه عند المصنف والفاضل بالثبوت احدى قوليه ما ولكن  
يرجع في التيقن الى خيانت لا الى القرعة ولكن لا يخفى ما في اصل الفقه من عدم دليل لها سوى دعوى عتق الاول التي لا بد من ذلك على ان  
الطلاق يلغى بعد النكاح الذي لم يقع في الخارج الاعلى شخص بعينه والاحدية ونحوها من الامور الانزاعية الوهمية لم يقع علم باعقد النكاح  
بل ليس الطلاق المحقق الا من نوع النكاح الذي قد عرفت عدم وثوقه الاعلى معين خصوصا بعد اقضاء ما يرتب عليه من العدة ونحوها  
كما قضاء ما يرتب على النكاح ذلك بل الظاهر عدم صلاح النكاح لا تزويج باسم معنى الطلاق منه كغيره من اثار كذا العتق والابقاع وبذلك  
يظهر لك عدم اندراج الفرض في معنى الطلاق كما سيجد في اطلاق النكاح لم يقطع او يطرع بغيره من اثار كذا العتق والابقاع وبذلك  
السابقين في غيرهما من النصوص التي تتعمها في بحث الصيغة المذكورة في التمسك على التيقن بعينها انما يعرف بالطلاق الجامع لشرائط الفقه التي فيها  
التيقن في غير ذلك من هذه الاعيان ايضا وان قضى بفسخ خصوص الصيغة المذكورة من لفظ است الى غيره من الفاظ التيقن بل قد يدعى في المناق من  
الكثر انه يوصى بالاية فلا فائز من الشك الذي ينبغي البقاء معه على صالحة بقاء النكاح ويناس معنى طلاق الواحدة من ثلثة اشهر على ما ظننا  
عليه لضعف الشك من تخبر من سلم على اكثر من ربع غير جائز في مذهبنا وانما هو مذهب مخالفنا ولذا وعبر من الاعتبار ان الفاسدة اقوا  
بالصحة ملأوا كهم من الفروع التي لا يفتح بعضها من خرافة كما لا ينبغي على من لا حظ له لعل استفاضة النصوص فيما يقتضي التيقن من صلاحيها  
عن كراهة مع اشبهان بين العاضدة في ذلك زمان مما يورث العقبة الظل والعلامة بان من لم يكن علمه بخبر عما ادعوه في الطلاق بل لو لم  
يكن في هذا العتق لا الزمان جملته امور لا دليل واضح عليها اذا التيقن ان كان مرجعه القرعة فتداسكه بعضهم بانها لا تكفي الامر المشبهة  
المقام منه عتق خلوه عن القصد الواضح اللهم الا ان يدعي انها لا علم من ذلك في المشكل الذي لا يوجب به بظاهر الشرع وان كان مرجعه اختيار  
الطلاق كما في الفاضل فيه لا لا دليل بعد فرض صحة الطلاق على مدخلية خيان في ذلك لا القياس على من سلم على ان لا بد من ربع وهو اظن  
في مذهبنا او دعوى ان لا التيقن ابتداء فله التيقن استنادا وهو كما ترى ضروري ان له طلاقا للعنة ابتداء لا تيقن المطلقة او ان ذلك من واقع  
كون الطلاق بدو ومنه ان تيقن المطلقة امر لا بد على الطلاق ثم على القول به هل هو معتبر الطلاق على معنى عدم حصوله انما لا يكون من القضا  
استصحابا للنكاح ما حيا طالع العدة ولا انها لو طلق بالابقاع فاما ان يقع الطلاق على الكل او على احد بعينه فسادا فما ظاهرا على احد بعينه

## كتاب الطلاق

وهو ايضاً باطل لان الطلاق معقول لا يحل الاعمى ولا وجود للمعنى الخارج فليس هو ح الالزام طلاق في الدية يتم بالتعيين لكن ذلك كله كما نرى على انه خاف لما دل على سبب السبب المحكوم بتخزينها عليه مثل التعيين الذي قد عذب هو به بل قد حكى بعضهم الاتفاق عليه بل المحكم بان لو انهما المطالبين فيها لوما او احدهما فله لسان لا يرت لعدم بقاء محل للطلاق من هناك كان المحكي عن السبب كون التعيين كما شاع وان الطلاق قد وقع حين التلفظ وتعبه العدة لانه اوقع صيغة الطلاق بمجرد وقوعها الطلاق على الها مده والتعيين ليس بسبعة الطلاق وتوفي نحو من سلم على الان يد هو ايضاً كما ترى خصوصاً بعد ملاحظة عدم كسب التعيين في ايراد الكل في السبع وغيره ولو وطئ احداهما بعد اطلاق ما شاع في عدان قلنا يقع الطلاق باللفظ كان تعينها اي للآخرى وان قلنا بالتعيين لم يؤثر الوطئ في محكيه ان جعل الوطئ تعيها اباح وطئ من ساء منها او لم يخرج بينهما وان لم يجعله تعيها احدهما بل التعيين متشبهان بحرية الطلاق والا قرب بعد الفاصل في عدمه لا يجعله تعيها نحو وطئها معا وابعاد من ساء منها وفي ذلك ان الوطئ لا يكون بياناً اذا كان قد عوى في احداهما وتعني المطالبة به كما انهما فان بين في الوطئ تعيها لغير ذلك لانه يجعلها انهما الطلاق فان بين فوطئته قبل ان ادعى الوطئ انه اراد ما حلف فان بكل حلف هي حكم بطلانها وعليه ليس واحد لان الشوث باليهن وان كان لم يسهو واحد تعيها هي كونه تعيها او لا وجهان في ان قال ربما سئى الوجهان على ان الطلاق يقع بعد اللفظ عند التعيين على الاول هو تعيها بخلاف الثاني ان جعلناه تعيها فلا مبر للوطئ لكونه يحتاج زوجة والا طالب بالتعيين فان عين الطلاق فيها وجب المهر ان قلنا بوقوعه عند اللفظ وان قلنا بوقوعه عند التعيين ففي جوار المهر وجهان من اهل المذهب مطلقه وقدره من حصوله والله صلاحه الناصر ومن ثم حرم الوطئ قبل التعيين قلت قد يقال ان يكون الوطئ بياناً ما لم يصح بحال قبل ولا اعلى التعيين كك بناء على وقوع الطلاق باللفظ ما لو قلنا بوقوعه عند التعيين فلا يلزم المخرج من عدمه بل ما لم يصح بحال قبل ولا اعلى التعيين كك بناء على وقوع الطلاق باللفظ والارث والتعيين بناء على الوقوع حال التلفظ واما على الوقوع به فالجواب بطلان ح عدمه خصوصاً وقوع الطلاق بعد الموت فبعضها معاً ولو مات هو المخرج في لسان اللفظ او بعد صيبا او حتم بينهما اصلها واحتمال بنام وادعى مقامه ذلك من العسكان ان ادعى انشاء النكاح وان ادعى به الاجاب عن موثره فليس مقاماً مقامه بل هو محرمه وسأهد عليه كغيره من الاحكام مدع لو وضع طائفة ما رت احدهما بل العجل بتمامه مقاماً في التعيين كك وان قلنا بوقوع الطلاق حين التلفظ فهو كونه محموراً وتباسر على الشفعة والنجاة كما نرى بل المخرج للزوج بالقرينة بناء على عموم شرعها في مثل النكاح بل صديقاً وحقيقتهما بينهما اصلها فتم اتم لا يحصى عليك فوجه النزاع مع الوارث دعوى لسان الذي يسهل المورث خلاف التعيين لدى يفتاه هو بقاء على قيامه مقامه ذلك نعم لهم الدعوى عليه فسقط تعيها من المورث وتبكون كالأربع في لسان وكل الكلام في النزاع مع المورث في البيان دون التعيين لاعلى الوجه المبرور كما هو واضح وكيف كان فماد كناه بطلانها لعل فيها اظنه بعض الصحاح في هذا الفرع الذي يقطع الباطل بينهما بعضاً منها وادى الاثبات اهل العباس والاستحسان والاهواء والاراء وقد ذكرنا حلة من اهلها في بحث الاحكام من النكاح بل يكفي في فسادها حلو تصور الطلاق على كونهما عن الانسان الى تقي منها فادعى عرفهم وهما في اعتناء التعيين السابق لهما بل فيها التعريض العامة وما احدثوه في الطلاق حتى قال الماتري في جبر معبرين شبيكة لا يصلح الناس في الطلاق لا لا السبب ولينهم لم يرد بهم في كتاب الله تعالى انه وهو ايضاً والصفاق في جبري بصير لو وليت الناس لاهلهم كيف يدعيان بطلانهم لم اؤثره بل قد خالف الا قد ارجع فلم يزل غير ذلك من النصوص المعترضة بذلك نحو ما ادعوه في الطلاق وسؤره وابره مصفاته كما لا يخفى على من كان حظه والله العالم ولو قال هذا طالق او هذا قال الشيخ في بعض المطلقات من شاء لانه كما نوقال فحة من وطئ طالق في الاستزادة ايقاع الطلاق على واحدة منهم ودما قبل البطلان لعدم التعيين فيه وفي ذلك وفيه نظر لان لثابته لم يقع بها طلاق بصيغة الشرع ومحمد وعظمه على الاو غير كانه نثر بكما هما في الصفة وشكاً استسكان المصنف بطر المسئلة كك ونجته على هذا انه عين الاو للطلاق طلف وان عين الثانية لم تطلق لما ذكرنا قلت طاهر بقيل المصنف هنا وفيما ياتي ان حجة البطلان عدم التعيين نعم يبقى عليه سؤال الفرع بين ما هنا وما تقدم الذي قد مضى موافقة للشيخ في الصحيح كما انه يبقى على الشيخ سؤال الفرع بينهما في الرجوع الى الفرقة في الاول والاجاب في الثاني لعل جبر الفرع في الموطأ في الميم ففتح الطلاق في الاول لانه تعيها في الجملة خلاف التلويح ان كان قد عرفت لبطلان بينهما عدا ما ودح الاخران الاول براد به الطبيعة المجزئة عن ماله حلة المصنف خلاف العرض الملاحظ فيه ذلك نحو الجواب الجواب لانه كما ترى يرجع الى حاصل معناه هذا وقد توهم من عيان المشايخه ياتي في العرض احتمال الصفة لو اراد معيها حيث لم يدرك كما في السابقة مدعى انه بعض التزديد بخلاف الموطأ في احدهما الذي يحتمل بانه العيها وان كان طاهر في التزديد محتمل من دون صلاحية اللفظ للاستعمال فيما اراد غير كانه في الطلاق ولذا كان المحكي عن البطلان الصفة لو قال طلفت ككاً مقترنه في البعض خلاف ما اذا قال اربعين طالق ثم قال ردت بعضهم لم يعل كك كما ترى من انعموا له الطلاق في الادانة لم يفسد وذكر التزديد طاهر العرض من الاعراض عنهما في ذلك في القول طاهر في الموطأ وعده الصفة في غير الامر كما هو واضح واما احتمال البطلان هنا وان قلنا بعدم اعتبار التعيين لعدم تكرار الصيغة الذي يجمع من ذلك هيئات حروف لطيفة بعض العتود وغيرها ولذا لا يحتاج الى تكرار الجواب المبع المقدر وليس ذلك من كك اني تقي من قوله ويصح لا من بطر ضرورت رجوعه الى التزديد بل الصحيح الباطل لا يتصور صحة الكل بالنسبة اليها بحيث يحتاج الى التعيين في المخرج حيث بطلان بينهما اد الصحيح خصوصاً المبر الصفة جيداً وانما العالم ولو قال هذا طالق او هذا طلفت لسانه قبل عند الشيخ لانها معطوذة على المعنوية التزديد هو احدهما المتعلق به الطلاق كك

الاول

الواجب





# كتاب الطلاق

لا قبل النكاح من المذهب الذي ينفك فيه على موضع الاذن منه كغيره من العزم السبعية ولكن لا يثبت مشروعية الطلاق لوضعه فكان  
المختار ولا ينفك منها بالحاصل باثباته بكل لفظ دل عليه لولا ما تقرر من الادلة على اعتبار خصوص صيغة خاصة بقراد منح الجامع للشرائط الشرعية  
التي منها كونها واقعا بالصيغة المخصوصة المتلقاة من الشارع لا زالت اي قيد النكاح وهي انت طالق وفلان او هذه وما شاكلها على اللفظ الدال على  
تعيين المطلقة دون غيرها من الصبي فحق المحل على بعد اربعة سنين عن جلاله لا مرة انت مني حرة او برية او بنة او بان وحرم فقال ليس يثبت  
وفي صحيحه من سلم سئل باجماعهم عن جلاله لا مرة انت على حرام او باثباته او برية او حلية قال هذا كله ليس بشئ انما الطلاق ان يقول  
قبل العد بعد ما يظهر من جملتها قبل ان يجامعها انت طالق او عندي يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك جلاله من رده وفي حق جلاله  
عن محمد بن باعنه عن محمد بن مسلم عن الباقر عن من قوله واعندي يريد بذلك الطلاق في جميع المحل واحسن عن ابي عبد الله الطلاق ان يقول لها  
اعندي لم يقل لها انت طالق في الكافي عن الحسن بن سماعه عن ابي الطلاق لا كروى كبر بن عمران يقول لها وهي طاهر من غير جراح انت طالق  
ويشهد شاهدان عدلين وكل ما سؤ ذلك فهو ملغ وفي الانصاف اجماع الامامية على ذلك ثلث بدلتك لفرق الطلاق عن غيره مما توسع صيغة  
للاصل الذي ذكره المصنف الذي هو جاح في غيره كاصل عدم انفعال الماتة البيع ونحوه ولكن مشروعية البيع الحاصل عند باثباته باللفظ الصحيح  
حقيقة ويجوز استعاره على اختلاف القولين قطعة مثله جاز المقام لولا الادلة الخاصة وعلى حال فلو قال انت طالق وطلاقا ومن الطلاق  
له كبر شيئا ولو قوى به الطلاق بلا خلاف اجماع المشقة الخاصة وان وجدنا لما ذهبنا الى ان قولك انت مطلقة وان قال في حقها لا قوى ان يقع  
توحيه اثناء الطلاق وهو واضح الضعف المعروف بل هو ما تقول به في غيره من الصيغ السابقة التي اعرفت بعدم وقوع الطلاق بها لما ذكره المصنف من  
بعد عن شبه الانشاء باعتبار دلالة على الضيق ضروري كونها بالصيغة السابقة بالنسبة او ذلك بعد فرض النقل من الاجزاء اليه بل كذا انما المصنف  
بالنقل الى اذاه الانشاء من غيره ولذا جعلوا الصيغ العود الصريح بلفظه فالصحيح كون الفرق الفصل المعلوم بين الطائفة قديما وحديثا في مقابلته  
مخالف لغيره من التوسعة ذلك حتى يضعه بالكتابة المراد بها الطلاق ومن ذلك يظهر لك النظر في ذلك من لسانه في ذلك ان كان من بطلان ذلك بان  
الاصح من التعليق ان لا يوافق ما ذكر في العود انما هو بالنسبة بعد الوقوع والاف لعدة النصوص المربوطة وعلمه ذلك ان قولك طلاق فلانة  
بعض الانشاء قال الشيخ لا يقع في ذلك من شكها ما لا يتفقوا على وقوعه بمثله في غير محله ولكن شبه اشكال بقاء من وجده وهو يوقع عند الشيخ وبعض  
استاءه ليواله هل طلق امرأتك يقول نعم غير السكون عن الصادق عن ابيه عن علي بن عليم عن ابي جلال قال طلق امرأتك يقول نعم قال فطلقها  
ومن المعلوم ان قول نعم تابع للفظ السؤال مقتضى علمه على سبيل الانشاء فكانه قال طلقها فاذا وقع باللفظ الرابع في حق لزم وقوعه باللفظ الاصلي  
اذ هو ادلى بل يمكن القول به ومنه الفرق بين الملقوط والمقدور في الصيغ فقال الفرق النص جزم مستقيم نعم تحقيق عدم الوقوع بهما معا ما عرفت ما  
لا يعارض خبر السكون بعد ضعفه عند الجاهل بل الموهوم بتحقيقه بحد احتمال كون المراد بالحكم عليه بالطلاق لا لاقباله انشاء طلاق كما علمه  
من رسل عثمان عن ابي عبد الله قلت له رجل امرأته من هؤلاء في عيا حلة قال فلتفاه بعد ما طلقها وانقضت عدها عند صاحبها فقول له طلق  
فلانة فان قال نعم عند صارت طليقة على ظهر قدمها من حين طلقها تلك الطليقة حتى تنقض عدها ثم تزوجها فصار طليقة باثباته وموت حتى  
عنه يقرى رجل طلاق امرأته ثلثا فاراد رجلان يترجها فكيف يصنع فقال يدعيها حتى يحضر فتنظر ثم ياتيه معه رجلان يقول طلق فلانة  
فاذا قال نعم فكما انشاء اشهر خطبها الى اخيه ونحوه موثقة لآخر وموثقة فقصنا بخبري عن ابي عبد الله ايضا صرفت ظهورها اجمع اصرها في اذاه  
الاجزاء عن طلاق سابق من قول نعم ومثله لا يصلح لوقوع الطلاق للاجتماع من امة على اشارة الانشاء منه ولذا يستدعيها احد المقام في الغيبة  
في الحدائق من الزام الطلاق به حتى مع قصد الاجزاء او ادعى الاحتياط في النصوص التي يجب حملها على ارادة الاشياء على اقران والاستسقاء بانفس  
العدة من حين الاقرار لكونه من الخافين كما هو واضح وكيف كان فقد بان لك الوجه في ان يقع الطلاق بالكتابة عندنا في اللفظ المحتمل للطلاق  
وغيره وان يبدل بلا خلاف اجماع بل الاجماع بغيره عليه مضافا الى ما سمعنا من النصوص بالصيغة بل قد عرفت عدم وقوعه بالصريح من غير الصيغة  
بضلالها نحو طلق فلانة مطلقة وان خلفها في ذلك من اية اطلق صاحبنا على عدم وقوعه بمطابق جميع العاقلات الكمال ولكن اختلفوا في حكمها  
مختصوهم من جملتها قد تقدم بعضها شيئا منها بعض آخر والفرق بينها وبين غيرها لا يمت من تكلف اصح الفاشية ستمع الخلاف خصوصا عند  
منها لفظ النزل الذي سنعرف حاله ولا خلاف جزمنا اعتبارا بالنسبة لكتابة عندنا في وقوع الطلاق بمجاورة ذلك هو الذي يذهبنا وبين اصره الى  
بحاج الى ياد عن قصد معناه بخلاف ما كان يحتاج الى قصد الطلاق بهما لا يكفي اذ اية المعنى الكفاي الدال على الطلاق ينع من الزام والامر بصل  
بعد ان عرفت عدم وقوع الطلاق بمعا عندنا في كل حال وكذا لا يقع بغير العشرة مع العدة على اللفظ باللفظ المخصوص فان لفظ النصيب  
السابقة مضافا الى ما ذكرناه في البيع الذي من المعلوم والوجه الطلاق منه بالنسبة الى ذلك لكونها من المردود لها والمقتضى المعنى لجهاد له يجوز ان  
في الطلاق الادلة الذي هو بعد تسليمه مقيد بل الظاهر من الاجزاء ما لم يلح منها للقادر على الصبي لولا انعدام صلاحيتها للاصاغة  
الغير بل لعله اولى بالتمنع من غيره عاين الملقط خلافا لما عاينهم من طلاق الشيخ في بعض ابعاده من الاجزاء بغيره في الصيغة المرفوعة من  
لغيره يثبت وهب لم يعرف بالكتابة عن جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
بل لا بعد دعوى كونه مضافا لاصل بيان الاكتمال في كبر في صحيح حال العجز الذي لا خلاف في اشكاله في ذلك المعنى الاكتمال ما شاءه الامر  
وغير ذلك ما سمعنا في البيع بل قد يحل كلام الشيخ ومن تبعه عليه كذا لا يقع بالاستارة فلو واحد الاصل ظاهر النصيب على سابق الامع الجوز

الطلاق  
ولا يملك طلاقا في غير ما ذكره في كتابه

في صحيحه  
في صحيحه  
في صحيحه

بالنقل الى...

تقع في الاشياء المعتبرة لا بد من الانتفاء وذلك لا خلاف في الاشكال انه يقع طلاق الاخر في عقد ولما عدا الاشياء المذكورة على ذلك على نحو  
غير من مقاصد بل قد عرفنا لاحتمالها في تبادله فخلع من ماعلا من ملق وابقى التوكيد في ابي صبر عن الصادق في طلاق الاخر من باخذها  
وبصمها على اسمها وعرضها وهي المعتبرة المصنوعة وفي رواية بلقي عليها القناع فيكون ذلك طلاقا وهي شاذة وتجب ان يكون بينهما مثلثا  
عند الله من طلاق الاخر من قال يلعن قناعها على اسمها بحد مجزئ على ذلك من افراد الاشياء لا اختصاصا صحة الطلاق بذلك منها الضعف المجزئ  
ان كان هو الاحوط خصوصا ما حكم من جملة منهم الصنفان من اعتبار ذلك ان كان مكن حمله على ما سمعنا به كصحة ابي في قصر قال مثلثا لرضا عن  
الرجل تكون عند المرونة مضمة لا يتكلم قال اخرس قل نعم قال يعلم منه بعض الامثلة وكرهه لها قلت نعم بحد وان كان يطلق عنه ولنه قال ولكن  
يكفي بشهد على ذلك فذلك طلاقا لله نعم لا يكفي لا يصح كيف يطلقها قال بالذي يعرفه من غير علم مثل ما ذكرته من كراهتها او يغيبها المحل  
على ان الكتاب اربعة من جملة افراد الاشياء بل عليها اقوالها الالهيا ضبط وادل على المراد ولعلنا قدماها ابراد بر على غير ما من افراد الاشياء لكن لا  
ربيل عليه سوى الصحيح في مورد الذي لا بد منه على اعتبار الترتيب ايضا الذي لا على كراهة الاشياء غير من يزوج رجل اخرس كنه الأرض طلاقا  
امرأة قال داخل ذلك في الظاهر فهو وفيه من كراهته من غير علم من هذا الطلاق جائز طلاقا على التمسك بالجملة لا يوجب على من ادعى علمه واداءه  
العصاة ظهورها في ذلك من المعوق قد تقدم في السبع وغيره ما يؤكد ذلك ما ثبتنا من حكمه من لا يستطيع الا العسيرة المحققة معاداة او اعراضا او غير ذلك  
ما خلطت امل فكيف كان فلا يقع الطلاق بالكتابة من الحاضر وهو فاد على الملقط ولا واحد للاصل والنصوص السابقة الخاصة بالطلاق بالقول  
المخصوص عنها كقولنا بما يحرم الكلام ويجعل الكلام مضافا الى معلومته عدم وقوع الطلاق بالانفعال بل بما ادعى ان اسم اللفظ المخصوص الموقر للطلاق  
والصحيح بذلك في حق من كذب طلاقا مرة او يعوق خلافه ثم بدله فواء قال ليس ذلك بطلاق ولا عتاق حتى يكلم به وضمن من اذنية  
سلطه من رجل كتب الى امرأته بطلاقها او كتب يعوق ملوكه ولم يخطب بها انما قال ليس شيء حتى يخطب به من غير ان يزوج من ذلك بل الغالب الخاصة بالطلاق كونه  
بوجه الطلاق على ذلك على ان قاعدة الشبهة عدم الفرق من باب الجمع في المعقود والبقاء انهم لو عجز عن الفسخ ولو عارضوا لانه يكف  
فادها بالطلاق صحيح لا خلاف لما سميته الاخر من نفاذ وقوة لكن مع ذلك كله قيل ان الفاعل بالانفاذ والزوج يتعا للشيخ في القصة معقودا كونه  
الاجاز والاضمة من جملة الاجماع على المعقود ككافي في الفسخ بالكتابة اذا كان خاشعا للزوجة وليس عندنا بصحة النكاح في مثلثا بل اعلم الله من اجل  
قال رجل كتب الى امرأته بطلاقها او كتب عليه عتقه يكون ذلك طلاقا وعتقا فاعل ان يكون طلاقا لا عتقا حتى يخطب به لانه لا يخطب بها  
وهو بدله الطلاق والعقود يكون ذلك منه بالاهلية والشهود ويكون غالبا على الملقط قصوره عن مقادير ما تقدم من وجوه منها ما وافق الصحيح  
للمؤيد للعامة الذين من وهو الطلاق بالكتابة كالكتابة لانها احد الخطابين ولحد التماسين للمعرب عن الفسخ بعد ذلك من الاعذار التي لا توجب ولا  
الامامية فيها الشاذة حتى من الفاعل به فقد اعتبرت الكتابة بدله على وجه كونه التوكيد على عدم معنى عوى الاجماع في مقابلة مؤيد بالشيخ ككافي  
الاستحسانا وحدها بل لا يخفى من ثبوت ابي مضافا الى اسمع من النصوص فكيف يحكم بمثله على من كان هو مقيدا والاول خط الا  
من من المعلوم والمعاذ من غير من جملة الطلاق والتبديد كما عرفت في اصول الاربعين فقد عاها كعرفت ربح الفسخ طرعا وحله على النكاح على كون  
به الفصل الذي يكتفي به الجواز حال الفسخ او غير ذلك من الاحتمالات التي في اول من طرح بعد ان عرفت وجوبه والفتنة في مقابلة الفسخية  
من الاطابغ فيجب مضمون الخبر المزبور لمكان صحته بسنده وكونه مقيدا والمعاذ له مطلقا لا يوجب بعد ان كان معقودا ذلك خلافا لطريقة الاستدلال  
كما وقع لوضع مثل ذلك عزمه ونشئل الله العفو لنا اوله من مائة لك ولغيره من ذلك ما يراه القول بالفتنة بالاعتذار ان الذي كونه في كتاب العامة والخط  
وتنقل الفاعل او ثم فانه ذلك حاله انما هو في قولنا بوقوعها بغير قصد بها الى الطلاق حصوة اسمها بان الكتاب به دل بطرارة في الكتاب  
ام يكتفي بغيرها لها بعد ما يقع حين ربانها وجهان والاول لا يخفى من فواء لان بدايتها هو القام مقام اللفظ وانما تعلم الشبهة باقراده ولو شك في الاصل  
عدها ربح فكون الكتاب كالكاتبه ومن ردها الاصحاصط اطراف القاعة مع انهم يقضونها اسم اضع كراي لا فرق في الغائب بين العبد بمسافة  
وعده مع احتمال عموله الغائب على المجلس لعموم النص الاقوى اعتبار الغيبة عن التوكيد للكتابة المعينة صحة الطلاق كقولنا طلاق او بكتبة الله  
ان طلاقا ولو علقه بشرط كقولنا اذا قرأت كتابي فمات طالق فكيف طالق فكيف طالق في غير ذلك مما ذكره العامة مفروصا له على اصلهم الفاسد الاصطلاح انما اذا  
عليهم الكتابات القولية ضد الفعليه ولولا النهي عن الملقوق الكلام لا مكن مناقضتها في كثير من هذه الفروع على ذلك الاصل فاستل الله  
اعلم بحقيقة الحال على كل حال لو قال انت طلاقه من الزوج او من غيرهما وجعلك على غاربك والحق باهلك او ابرام اهتبه في مقلوبة الزوجان  
اي من ذكر النكاح منه او لا الله سريلك واخره في عيني او اخره اي ينفك او اذ هي او اخره اي يخرجك من الغار او ذوق في امرته او كل ما زاد او اشرى  
شبهه او غير ذلك من الفاظ الكتابة التي ذكرها العامة في كتبهم مسألة لظاهرها والحق لم يكن شاعرا ساءوا في اطلاقها بما ادر منه به لا خلاف احد  
فيه بل الاجماع بتسمية عليه مضافا الى النصوص السابقة لخاصة الطلاق باسمع المصخرة بعد ربح الطلاق في اخروا مائة ذلك خلافا لمعنى وزاد وقع  
الطلاق بهما مع مقادير الشبهة في جميع اللفظ كما في قول الاول سواء استمرت في اخروا ولا في اخر خلاف ما اذا قدمت عليه واخرت عنه نعم لو اقررت  
باخر وجهان كانا ليقين لهم في ان ولها اننا والباسا بل في غير ذلك من خرافاتهم التي يجهل الاسماء لانها من حيل الشياطين بعضهم في البعض  
نحو قولهم غدا وكانا عبا رهم الشبهة هنا للفرق عندهم بين صريح اللفظ وكما به فلم يغيروا الشبهة في الاول بخلاف من لم يكره ان كانا بخلاف  
الثاني فاعبروا به الشبهة على الوجهين وادعوا ان لا يفرح الا اشتراك بينهما في معنى الطلاق غير بخلاف الكتاب في من مشترك بين معينين فلا بد من قصد

في عقد نكاح  
في طلاق  
في طلاق

في طلاق  
في طلاق













طاهره

الطلاق في المحل المسمى  
ما لا يشك  
الطلاق على

او جهل به

الأول  
عنى  
عنى

موجاه

فضم هؤلاء مبرأة فاعطوا الائم التسدي اعطوا الاخوة والاخوات ما بقى فاثبتوا اخوت خاصا من مبرأة حيث ان اسئل هل يجوز ان اخذ ما  
اصح من مبرأته على هذه القصة ام لا فقال بل ضللت ان ام المبت بما بلغت قد دخلت هذا الامر بعض الذين منك قليلا ثم قال هذه الى غير ذلك  
من الاصول الدالة على الموسعة لنا في امرهم وامر غيرهم من اهل الدنيا الباطلة ولا فرق في محل البحث بين العاديين واهل علي جواز نكاح الحائض لها  
وغيرها ضروري ان ذلك من التسعة الشاملة بل قد سمعت التصريح بنسخ خبرهم من الغرب ما وقع من بعض الناس من الفرق بينهما فلم يستبعا  
الكلام في هذا الاصل وهو يحتاج الى مقام اخر من الله التوفيق له ولو قال انت طالق للشيعة صح بالاختلاف لا اشكال مع فرض اجتماع الشرايط  
كما اذا كانت طاهره لم يوقعها متلاضرون عدم قدح الغيبة الزبوني في الخبر الذي هو مفضى ماسحة من الادلة السابقة بل عن موضع من الخلاف كذا لو  
للبسطة التي من المعلوم عدم انصافه في موضوعها كما لا تسند بحمد القول لا يصح السند بدعيه كالعكس فلو ان الغيبة صح بغير انقضاء البسطة الصحيحة  
على مفضى طلاق الادلة بل ينبغي الجزية مع فرض تحدد النفي كالتعلق بالبدعيه لفظا لفظا وقصدا اما مع فرض قصد ذلك لم ابتدأ على وجه  
يكون مراده نفس الطلاق بل ان كان اطلاقا فقلنا المراد به ذلك فقد يشك في الصلح بان مرجع ذلك لعدم اعادة الطلاق التي هي من اعتبارها في الصلح  
نضاد مؤدى فالذي صح غير مراده بالمراد عدم تاييد فلا قصد الطلاق الذي يلفظ به ولا اودعه له لثقل المصداق لو قيل لا يقع كان حسنا  
لان البسطة لا يقع عندنا والاخر غير ادل بل جزم بذلك الفاضل من اخره ولا ينافي ذلك عدم مدخلية هذا الخبر اثار الاستبساغة الشرعية التي  
بمنزلة الاستبساغة الغيبة في ذلك اذ الكلام في تحقو الشبهة الفرض خصوصا بعد صدور الخبر المؤثر منه الذي هو ليس بسبب بل ذلك ظهر من الغيبة  
بين يقع الصداق لا يقع بزم الفتا ويدين بقصد الفتا الذي مرجع الاخر الى قصد عدم الاثر له كما ان ذلك يعلم حال كل حقيقة تكون مقسمة  
للمرأة بالطلاق المقصود بقاءه بالفساد من قولنا سحره نعم قد تم ذلك عند العامة القائلين بترتيب الاثر على الطلاق البدعي وان اثاره يجوز  
التعليق ثم يصح الطلاق المعلق على البدعي وان لم تكن حال الطلاق متصفه بالبدعية البسطة البسطة البسطة البسطة البسطة البسطة البسطة البسطة البسطة  
العالم **فقرع** اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق يقع بك قال الشيخ لا يصح تعليقه على الشرط وظاهر عدم الجزية من العلم  
بحالها وعدمه وظنفة المصداق الفاضل غير ما في صوت الجعل بالحال دون العلم بقفا الو او هو حق ان كان لطلاق لا يعلم بحالها اما لو كان يعلم بالوصف  
الذي يصح معه الطلاق فيبقى القول بالصحة لان ذلك ليس شرطه من التبرير الذي قد مر من اعتبار بل هو اشبه بالوصف المقارن للايقاع وان كان  
بالفظ الشرط الذي امر منه التعليق بل ينبغي ان مثله ينافي لبيان اعادة الوقوع البسطة كما ذكر في قولنا ما بعد فاني فاعل ان لعنى ما يمكن من شيء  
فاني فاعل ان لا يكون شيء في الدنيا فاني فاعل للكم لان بان ظاهر لولة الحشر قولنا انت طالق بقصد عدم سبب البسطة التمسك على التعليق  
الصورة ومنع واضح خصوصا بعد ان عرفت كونها مشا للتمريض بطلان ما عند العامة من صحة الطلاق المعلق حقيقة على ان مفضاح الفتا في صورة  
العلم وبذلك ظهر ان لا بد في نشا التعليق على ما بنا في الخبر الذي هو مفضى سبب السبب وان كان بالوصف لعلو تحققه فيما بعد دون غيره  
ينقدح فواضلا لا يخفى في المحال لا يخفى من عند سناقات التعليق لم يله للشيخ المزور ودعوى ان قصد ح معلق واخص المنع بل انصا لتعليق اذ علته  
بافضاء السبب قضاء وهو مفعول لينا في الخبر المزور الذي هو شرط الاستسكان سبب عدم تحققه كما هو واضح بادني امل بذلك يظهر من الخبر  
الطلاق الاحتياطي البسطة كل مع الفتا في وجه مثلا وانكارها ضروري عند كون ذلك تعليقا غير جز في بغير كرم لفظا وعدمه بل لا فرق بين الامور  
التي على الشارع الصلح عليها وبينها من الاوصاف المقارنة كما لا فرق بين صور الجعل للعلم والله العالم ولو قال انت طالق اعد لطلاق واكمل واحسنه  
اخره او احسنه وادله او اسمي صح لطلاق الادلة ولو قصر الصلح المزمون التي يصح صف الطلاق بها بنوع من التجوز كذا لو قال ملاه مكره او ملاه الذنبار  
طوبى او عريضا او صغيرا او كبيرا او عظميا او غير ذلك ما يصح وصفه بغير من التجوز بل انما الصلح في قولنا اعدك فحق التجوز في ذلك انصا لفظا  
التي لا شائ في قصد الطلاق فلو فرض اذ لم ينفى قصد الطلاق بذلك لم يكن في تحققه بعد البسطة لم يقع في نحو ما عرفت في صف الطلاق بالفتا  
كما هو واضح عن العامة تنزيل وصا الحشر على طلاق السنة واوصا الفتا على طلاق البدعي وجعله كالوقوف للسنة واللبسطة ومنه لا وجعله مع فرض  
عدم القصد لان ذلك دعوى ان الوصف بلك الدنيا مثلا بقصد تقيده باللا يمكن خصوصا فيكون منافي الصلح كما لو صفنا البدعي غير محله بدعيه ما في  
الفرق بينهما بما ساقه الثاني لقصد الطلاق بخلاف الثاني فانما الصلح التجوز او الغلط بالوصف لو فرض كون القصد على جسي في القصد من بوجع  
الفتا في الجميع كما عرفت ولو قال انت طالق لرضوان فان عني ان شرط معنى ان رضوان قصد بطل الطلاق للتعلق الذي قد عرفت في المحال في حق الفتا  
منه مع جهل المطلق بعدم وان عني تعرض الذي هو دواعي من الدواعي له بطل سواء كان صادقا في ذلك كما لا بد بالاحصاء مفضى الصلح وعدم المانع  
وكذا لو قال ان دخلت لدار بكسر الحرف لم يصح للتعلق ان فخما مع ان عرفت الفرق بينهما وقصد صرون عند التجوز الاول والتعلق الثاني  
مخو له ان كان اذ ما كسب من غير فرق بين صفة وكذب ولو لم يعرف بقصد التعليق مع فتح الهمز والتعليق مع الكسر عكس الامر بل ان  
على القصد ولو لم يعلم بحالها لفظ الحمل على الحقيقة كما هو واضح ولو قال انما سكت طالق لم يصح بالاختلاف فاجد في بيننا في اشكال لا يحصل لنا في  
لا دلة للحصر التي سمعنا المؤيد بظهور الكتاب انه ليس محال للطلاق وان لزوج محله كما هو ظاهر قوله تعالى اذ اطلقتم النساء وطلعن من اطلاق  
فان طلعها وغير ذلك مانع بعض العامة من جعله كناية لان النكاح يقوم بالزوجين فيجوز اضافة الطلاق الى كل منهما ووضح الضعف لو قال انت طالق  
او قصد طلعها او رجع طلعها او سدر طلعها او نحو ذلك لا يقع لانه بقصد الطلقة التي هي اقل ما يقع اذا كان المراد بالصفة تقيده بقصد اطلاق  
لأنه الجحد فتكون ح منافيه للعدول لادلة الحصر وغير ذلك دواعي العامة من صحة وقوعه بجميع الاجراء العامة للصفة والمبرأة التي لا دليل عليها



# كتاب الطلاق

فما قبل الادلة على خلافها واضح الفاء لو قال انت طالق ثم قال اردت ان تقول انت طاهر قبل منه طاهرا اجماعا حكى عن الخلاف اذا كانت العدة كما عرفت  
ولو يائس للمعركة سابقا من يقول قوله قصد الذي يعلم الامر بطلانه ومقتضى الاصل عدمه مع اعراضه بالفصل للفظ فضلا عن المقام الذي  
دعواه عدم الفصل الى القطع بل منه يعلم عند الفرق في عوى الغلط بين قوله اردت ان تقول طاهرا ونحوه ما يؤيد الطاق وغيره الامع العلم  
بغيا الدعوى على كل حال فالمراد بقوله الظاهر من الباطن بينه فلا تخل له واقعا الامع صدق وان قبل طاهرا بينه من عدم موافقة  
المرئيه في ذلك كما عرفت الكلام في ذلك كله مفضلا وكان عند تعبد المصنف من العدة موقوف على ما تقدم سابقا ولذا كان المحكي عن طريق  
حصر قولها العدة بل لفظ عدم الفرق في عوى الغلط بين متقارب لم يعرف كظاهر بطاقي ونحوها وبين غيره من فاضله وانما يتوهم من  
منج بقى كنف اللثام لاتحاد المدرك الذي هو قول في عوى عدم الفصل المجمع ان كان تعديتوهم من بعض الناس خصا على الحكم بها بالاول  
فتكون هذه المسئلة غير المسئلة السابقة التي هو عدم قصد الطلاق بصيغة لكنه كما ترى ضرورة عدم مدلك خاص بها لا الحكم بقوله  
قوله في عدم الفصل الذي ما هنا التي مقتضى عدم الفرق بين المجمع لو قال يدك طالق او جعلك يقع وكذا لو قال اسد طالق او صدك  
او جهك كذا لو قال ثلثك او نصفك ثلثك لا لاختلاف الالوان في محل الطلاق فان الزوجة المدلول عليها بانقضاء هذه الزوجة  
فلا تزداد ما شاكل ذلك نعم لو اريد من لفظ الجوز ذلك مجازا بل وغلطا صحيح ومن كان طاهرا الا اتفاق على عدم تعلقه بالاجراء معتبرا  
بل في ذلك ظاهرهم عدم الفرق بين الجزء الذي يعبر به عن الجملة كالوجه وغيره وهو كالمعروض عدم ارادة الجملة ثم قال لم يذكر حكم ما اذا علق  
بجملة البذل لقوله يدك جسدك وشخصك مع انهم ذكروا خلافا في وقوع العتق بدلك لانه علقه على المصنف في الذات ويعني ان يكون هناك  
قلبان كان المراد منها يعني ان قلبي انما هو الحق والافلا في حق بين العتق والطلاق ولذا علق العامة في فاسا على جواز تعديتها بالجزء ثم  
الى الجوز كما يرى لعنى كان المصنف بالامثلة على خلافهم كما انه ظهر لك من خصوص المصنف في الحد الذي يعرض بك من خرافات العامة في  
فالجزء الجوز عليه سائر مقامات اشك في ذلك كالاصل الذي يرجع اليه في جعل من ذلك ان طالق طلقه او قبل طلقه او بعد طلقه او بعد  
طلقه او قبلها طلقه او معها طلقه او على طلقه او مع طلقه مراد بذلك كله انشاء العتق خارجا بالتقدم لفظا بالطريق المربور الذي هو ذكر غيره  
العدة بلفظ المرتين الثلث لم يقع شئ سواء كانت مدحولا بها او لم يكن كذلك لكونه غير المستفاد من المصنف النص من الزبوت ولا يقاس على وقوع الواحد  
بقول ثلث لو قلنا به لدلله من الاجماع المحكي ونحوه والافتداع في ان مقتضى ذلك عند وقوع ثلثها ضرورة ان مقتضى الصيغة التي قصدت  
لا انشاء صيغة الطلاق التي تخفى بالواحدة التعدد المحاج الى تعدد سبيل ما وقع بعده من المرتين الثلث وقول طلقه بعد طلقه مثله مقيد  
للمراد بالصيغة التي وقعها وهو غير ما وضع له الصيغة بمقتضى خصوص المصنف قطعاً لا انه قصد التعدد بالضميمة حتى لا يقدح بطلانها في المراد من  
ولكن مع ذلك قال المصنف لو قيل يقع طلقه واحدة بقوله انت طالق مع طلقه او بعدها طلقه او قبلها طلقه او بعد طلقه او معها طلقه او على طلقه  
كان حسنا واحتمل الفاضل في عدم ذلك هو الاصح قال اما الاول فلان الفصل لا يشترط قبض الفصل واحدة فاذ بطلت لثانية الفصل  
ينبغي الاولى بعد المقتضى ان ليس الا توهم انه لم يقصد الا الطلاق الموضوع بدلك هو ثم بل هو فاصدا الى كل واحد منهما ما يقع الواحد بقول انت  
طالق ولو لغو الضميمة كما لو قال انت طالق ثلثا او اثنين او اما البطلان في الثاني فلانه يشترط في المطلق الملقوط كونها واحدة بعد طلقه وان يكون  
قبلها لطلقه ولو يقع ذلك فكان قد علق الطلاق الملقوط على اخر لم يقع ولانه قصد طلاقا طلاقا لا ان الطلاق المستوفى باخر هو طلاق الملقوط  
رغبة وهو باطل مجازا شرط ان يكون بعد او مع فان الطلاق الواحد لا مانع منه وانما المانع من المصنف بالضميمة هو كنهه لثانته انما يوجب الاجترار  
ابقاع طلقه من اخره عن طلقه وهو بنا في التخيير لان يكون طلقها سابقا لطلقه صحيحا وادنا خبر هذه الطلقه عنها فادفع واما في غيرها فانه يوجب  
ابقاع طلقه بها وان وصفها بعد ذلك بمقارنه لطلقه او بالتقدم على طلقه فيكون لغوا فلكل من لا يخفى عليك في المجمع بعد التام فيما ذكرنا  
كون المراد بهذه الصيغة انشاء التعدد بالوجه المربور نحو انشاء بدك الثلث في التثنية وليس من لتعلق في شئ لا لا مقتضى البطلان المجمع لا  
الاجبار عن طلقه سابقا ولا الاصل في ذلك كله العامة الذين لم يتو القاء بذكر العدة لفظا او ما يقتضيه بالتقدم المسمى الخارج المراد بقوله بعد الطلاق  
ثم ان العدة وعرفا ابقاع الطلاق مرتين المتوقف على كل منهما على الزوجة ولو بان يرجع بهما بعد طلقها وقد ظهر بدلك كله ان الامثلة المربور  
كلها من واد واحد لكان المحكي عى وقوع طلقه واحدة بالمجمع ان لا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت من ان المجمع يقتضي اذ لم يقصد عدم الوقوع  
اصه بشئ منها نعم لو فرض استقلال الفصل على معنى قصد معنى الصيغة منها مستقلا والتقدم من الضميمة مستقلا انما هو الصحيح في المجمع والتعليق مقتضى  
في الاخرين يتوقف على غيرها ايضا لكن لم يعمد عدم ارادتها انما المراد من المجمع انشاء التعدد بدلك على الوجه الذي ذكرناه سابقا هذا في ذلك المص  
بقوله سواء كان في اخر على خلاف العامة حيث حكموا بوقوع الواحدة فقط غير المدخول بها فيقوى الاثنان ان كانت مدحولا بها لان غير المدخول  
بها يوجب الواحدة ولا قبل الطلقه الاخرى بخلاف المدخول بها فانها تقبل للمعد فيه اهلا وحكي عنها في من وقع اثنتان في الاولى ايضا  
بل هو خلاف ما يقتضيه قياسهم ضرورة كون الاثنان قد صدقوا فلا يحتاج الى التمسك بالقطع بمتدبره انما هو انما لا يخبر المذهب الجا  
انت طالق ثلثك او جعلك لحيي ليكي وجعلك من طالق فيصنع طلقه او ثلثا او ثلثا طلقه قال الشيخ لا يقع الاثنان طلقه صعب من المعنى  
ومعلومة عدم تجزئ الطلاق فهو كقول نصف طلقه ولكن قال المصنف يقع الطلاق اذ قد بقوله انت طالق وتام القصة اذ لم يرافقه المصنف  
كان حسنا بل في عدله الاقرب لا كذا لو قال نصف طلقه فان الظاهر في ارادة نصف من كل طلقه ولذا وقع بعض السابق طلقه لانه في وقوعه

فما قبل الادلة على خلافها واضح الفاء لو قال انت طالق ثم قال اردت ان تقول انت طاهر قبل منه طاهرا اجماعا حكى عن الخلاف اذا كانت العدة كما عرفت

فوق

ولو لا انطلقوا

القول

واحدة

طرفة ونصف طرفة بناء على وقوعها انما يعتمد به ذلك وقد جعلت كقول المراد به الطرفة من الطلغين بل مثل ان الظاهر من عرفها ولذا وقع به بعض  
 من الشافعية طرفة واحدة كذا ترى خروفت انما اذا كان الوقوع بالصبغة والصبغة لغو وهو موجود في الجمع بل هو كذا حتى ان الشافعية  
 طرفة واحدة كان اتحادا واداء الطرفة من نصفها وهي ثمة الصبغة فالجاء الصبغة ايضا في الاخير مع فرض واداء ذلك ايضا بالصنف عدم الوقوع في الجمع كونه  
 غير ثمة الصبغة المستفادة من حصول الحصر وهو الغناء الصبغة التي من الواضح مدخلها في قصد الصبغة طاهر القسائم هو كذا الصنف  
 لا مدخلها في ذلك **ففي** قال الشيخ **ار** قال لا ربع ربعا او وقت بغير ربع طلفات وضع بكل واحدة طرفة لا طلاقا ولا طلاقا الذي  
 بناء على الحصر في النصوص بعد ترجمته على غير ذلك لا ربع ربع طلاقا ولا ربع ربعا طلفات وضع بكل واحدة طرفة لا طلاقا ولا طلاقا الذي  
 عند الشيخ يقول ان طرفة وقول غير في جواب سؤال هل طرفة زوجة من هذا الذي لا يشكل هذا الفرع الشافعية في ما يوجب من غير الطلغ  
 فتردهم القوم بالوقوع ربع او وقت بغير ربع طرفة فالواقع بكل واحدة طرفة السابعة الربع الحاصل من الصبغة التي لا يعبرون بها لفظا خاصا  
 ما لو قال لا ربع او وقت بغير ربع طلفات وضع لكل واحدة واحدة ايضا لا يكون تداويا لكل واحدة طرفة اما ما فهم من قول الثاني واداء  
 المبني على تجري الطلاق بالمنع ولكن مع ذلك كله منه شك لان طرفة الصبغة الشافعية في حصول الطلاق الصنف حصول الحصر في النصوص بعد ترجمته على غير ذلك  
 بكل واحد مستو في حصولها لفظا لفظيا والحواليها احوال المقصود بها من طرفة لا يكون تداويا لكل واحدة طرفة اما ما فهم من قول الثاني واداء  
 الحصر في الوقوع ذلك في جواب لا فورا بالطلاق لا انشاء حكم به كما هو واضح في قولنا ان طلاقا ثلثا الاثلاث سمعنا ان نوى بالاول الطلاق وكل  
 الاستثناء او قلنا باقتضائه الصبغة ذلك مع عدم الاستثناء من ذلك بل ان يكون مستغنى عن غيره كذا وبكذلك حال كما اذا لم يكن استثناء  
 بناء على ما عند العامة من وقوع الثلث بدو استثناء حكم به في الاستثناء مع مراعاة قواعد المنهون في مثل المنهون في بقي الثلث وبغيره من  
 كواحدة يقول الا اثنين وثلثين يقول الا واحدة وهذا في قولنا ان نوى بالاول الطلاق لا خصوصية له بمدة المسئلة لان الصنف في جميع  
 الصنف وليس هذا كالكلمة المفترمة الى نية زائدة كما سبق في طرفة من الطلغ الصنف من اعاد لفظا ثلثين في الاستثناء ان يكون قصد من طرفة  
 اللفظ فلو بدله الاستثناء بعد تمام المنهون من طرفة لا يكون تداويا لكل واحدة طرفة اما ما فهم من قول الثاني واداء  
 مع الاستثناء وان قلنا باو واحدة بدو منه اذا كان قد قصد من ذلك الامر في ذلك عدم الطلاق وان داه بالعبار المنهون التي يمكن وقوعها  
 في ذلك باعتبار كون الاستثناء بالمراد بالاستثناء من وقوع فرض استغنى عن غيره الى راحة قصد الطلاق بالاستثناء من وقوعه في ذلك كون الاستثناء  
 لا هنا لغو في الثاني لان على المعنى المروي كما لا يخفى في ذلك الحكم بالانوار يلزم المستثنى من طرفة لا الاستثناء في مثله للدليل على ذلك  
 عدم سماع الانكار بعد الانوار الذي من المفروض مع قاعدة صون كلام العاقل عن هذا على ان بعض الاوقاف قبل الحاشي الاستثناء به كذا  
 بخلاف الانشاء الذي يقع ترتيبه التلقظ بالصبغة المقصود معناها ومن يمكن القول بالطلاق يقول ان طرفة كل اللفظ في اللفظ  
 عن وقوعه لواء المحضر في ذلك ان طلاق الصنف هو قولنا طلاقا بغير ربع ربعا او وقت بغير ربع طلفات وضع بكل واحدة طرفة لا طلاقا ولا طلاقا الذي  
 نحو في الطابع وان الحكم بالواحدة يقولنا طلاقا ثلثا الاثلاث سمعنا ان نوى بالاول الطلاق لا خصوصية له بمدة المسئلة لان الصنف في جميع  
 بقولنا طلاقا على قوله كذا في ذلك الحكم بالانوار يلزم المستثنى من طرفة لا الاستثناء في مثله للدليل على ذلك  
 وغيره ولو قال ان طلاقا بغير ربع ربعا او وقت بغير ربع طلفات وضع بكل واحدة طرفة لا طلاقا ولا طلاقا الذي  
 الرجوع به وان راد النقص حكمه بالطلقة التي ترتب عليه قولنا انشاء الصبغة المراد معناها التي سببها في ثمة فلا يثبت بقصد طرفة  
 الا طرفة في الاستثناء حكمه بالطلقة يقولنا طلاقا ما لم يعلم منه حكم قصد الطلاق بذلك بل قد عرفنا مكان ظاهرا وهو معنى التركيب في ذلك  
 قال بندي طلاقا ثم قال رددت عمره ولكن غلطنا وهاهنا وجنان لم قبل لان المخرج بقدر المطلقة الى قصد الذي لا يعلم الامر قبله مع ان الفعل  
 لا مشكركا بينه وبين غيره والغلط اللفظي احتمال يمكن ان يقع كثيرا وكذا هو الغلط بقول طلاق وان المراد قول طاهر وهو ما عرفنا سابقا في ذلك  
 فيكون بينهما وجهين لا يخرج عن اللفظي قصد اجنبية وغلط في تبيين وجهه فانه لا يقبل لان ذلك خلاف الظاهر فالصل الطلاق ان يواحدة الزوجة او بعين  
 بها فدعوا لاداء الاجنبية غير مجموعتين في ذلك في معنى عدم القصد الى قصد واداء الاجنبية لو قال طلاقا وكان كذا  
 مشكرا بين وجهه والاجنبية الذي تدعى البحث فيه سابقا والاصل المروي جاز في اكثر افراد المسئلة التي قد عرفنا القول بها واعلم ان القصد  
 بقول قوله طلاقا عمر المنوبة التي اريد بها من قول بندي غلط الا ان لفعل فعله ومعلقه من غير لان لفرض كون كل منهما زوجة لاداء الصنف  
 عدم وقوع الطلاق احدهما لعدم النطق بلفظ بعين المطلقة بل جعل في كماله هو اللفظ بعينه في اللفظ الغلط مع فرض القصد في اللفظ  
 ولو قال بندي طلاقا بل عمر طلقا جميعا لان كل منهما مقصود في ذلك التلقظ اسمها في ذلك فننتدج في طلاقا لاداء لك في كماله ان بل  
 نضا الانكار او النقص في الجمع ان كان فيه ان لفظا ثلثين الحكم من الوقوع راد النقص الذي لا ربع ربعا او وقت بغير ربع طلفات وضع بكل واحدة طرفة لا طلاقا ولا طلاقا الذي  
 لو ربع ذلك الى اداء بيان لفظا ثلثين في ثمة الفتح فيها بناء على قوله من ذلك في ذلك من غير فرض من كل حال في المعنى في شك  
 بنما اعتبار النطق بالصبغة التي هي ان طلاقا لا يتبعه العاضل في ذلك كما في العطف خصوصا اذا كان بلفظ طلاقا لا اقل من الشك في الاستثناء  
 حصوله في ذلك الا في قوله ثلثين على الصنف السابعة طلاقا من غير فرض في غير العطف بالواحد غير ربع ربعا او وقت بغير ربع طلفات وضع بكل واحدة طرفة لا طلاقا ولا طلاقا الذي  
 لا امره بطلاقا بل كونه او لا ثم رجع مستدكا في طلاقا الثانية فلا يقبل جوهرا في الاول في اخذ الثاني في قولنا طلاقا على ذلك بل في ذلك



مرعاة للرجح المنفي انه ورواية وخالفه الطائفة للتميز بين الطائفة مع من لا يصرحون من العصبية في ابي بصير فوالله ما اشرف بهن لك عونا حيا حيا طلاق  
الغائب يكون الغالب في شهوده عدم المعززة بالمطلة وسبما اذا كانت الغيبة في البلاد البعيدة والجملة الظاهر من الاولية كناية المعززة بخبر الاسم او الاشارة  
من دون لزوم سبب الغيبة في المعززة فكما وان جاد في انكار علمه باعتبار العلم الزبور لكن فيما اعتبره انهم من اثار العلم في الجملة بحث بل خبر من لا  
مالا يخفى على ان اذا كان من غير عدم اعتبار العلم بالمعنى الزبور هو كون المراد من الكتاب النص الغنوي هو حصول العدل بنشأه الطلاق من منشاء  
غير اعتبار لا تصافها بالشهادة على وجه يعبر فيها ما لا يخفى في الشهادة على غير ذلك من تحصيل الشهود على نحو بل يمكن دعوى الاكتمال بشهادة العدل من ذلك  
وان لم يقبل شهادتهما على المطلق او المطلق لا ينافي العدالة من خصوصية اربعة اوقية او نحو ذلك بناء على اعتبار ذلك قبولها باعتبار الغيبة في ذلك  
ما يثبت في صحة الطلاق لعدالة له في الاشياء بالمعنى الزبور فلو قال رجعي طالق او فاطمة طالق وكان الاسم مشتركاً بين شائسته وقصد به اعتبار  
صحة الطلاق وان لم يعلم الشاهد المعينة عند بل لو انشاء منشاء الطلاق بخصوص عدلين من غير علم لم يكن له ما يكون مكيلاً او زوجاً او لباحث وكذلك  
انشائه بخبر من لا يصره ولا يعرفه لعمى وغيره فضلاً عن معرفة المطلقة صح أيضاً لاطلاق الادلة والجملة لا يعبر فيها شهادته الطلاق كونه شاهداً  
على المطلق والمطلقة بقوله الشهادة عليه ما في بعض من الطلاق في حاشيتنا انما عليه ان لو قلنا باستفادة اعتبار كونه شاهداً من امر لا يقتضي في الكتاب  
والسنة الا ما لا يشهد الزبور لا ما لا يبلل الخبر اعتبار كونه ما مقبول الشهادة عليه ما كلاً ما يؤمى اليه حسن حران السابق المحلى على ضرب من الاعتناء  
لعدالتهم في ضمونه حتى لا يبدل الزبور لكن قد عرفت عدم بطلان الادلة بل مرجح بعضها خلافه وذكر العدل في كفاية الادلة في التعيين وذكره في  
ذلك ولعله لذلك المصطفى في تفسيره اعتبار الاشياء ان لا بد من خصوصية شهادته كونهما الاشياء او يراى في اشارة الاخرى كانه العاقل سواء قال لهما انهما  
اوله يقبل ضرورت عدم توقف صدق شهادتهما على ذلك مضافاً الى حسن ان نصير مسئلة ما الحسن عن رجل كانت له امرأة طهرت من عصبها  
بخاء الى جامع فقال فلانة طالق فيقع عليها الطلاق لم يقبل شهادته فان لم يصرح صريحاً بنفي عصبها نعم قد بين باعتمادنا انفساً اعتبار الامر لا  
في الآية وغيرهما فضلاً عن الطلاق بخصوصهما فلو طلق من ومنه لم يصح ذلك مع عدم علم من يراه جازوا مثلاً وان لم يصرح بذلك  
انه يمكن دعوى ظهور كبر من الكلام فينه ويحل كل حال فلا خلاف في اشكال الاختلاف ان سئلها التلغظ بانشاء الطلاق وما يقوم مقامه  
شرط في صحة الطلاق حتى لو عجز عن الشهادة لم يقع ولو كانت شرطه الاخر لم ينعرف ان ذلك مما يطابق عليه الكتاب السنة والاجماع بغيره كما يظن على  
اعتبار المتقدمين في هذا القول لا يقع الطلاق بشهادة واحد لو كان عدلاً مقصوماً ولا يشهد عدلين باسقين مضاعداً ولو بلغ الشهاد بل وها  
بعد العلم وان توهم بعض الناس الاكتمال بالآخر مع العلم بان له ليس بعدل علم متى لا انه كائى ضرورت عدم خلية العلم بوقوعه فيما يعبر فيه حال  
وقوعه بل ابد من حضور شاهدين عدلين نعم يمكن كون ظاهرهما العدالة ومن بينهما شك في نية الشهادة والقطب لا وندى فيها حكمه من ان قصر  
على اعتبار الاسلام فيها ومقتضى الاجراء بالملابن الفاسقين فضلاً عن المؤمنين لا يشك في الاول لظهوره في مقتضى القطع بدفعه عن اعتبارها  
بعد اتفاق الكتاب السنة والاجماع بغيره على ما في الفتا كدعوى تحفظها بالاسلام وان كان سائر القصاص من صحتها الفاسق عليه الذي يمنع  
معد صلتهم العدل بل لا يقع فيه هذا القول كالحديث من اصحابنا المترهبين عن امثال ذلك لعل ما في من انه متى طلق محض من رجلين مسلمين لم يقبل  
لها الشهادة وقع طلاقه وجاز لهما ان يشهدا به لغيره في البيان ذلك لانه قد تقدم له في ذلك اسطران من اشراط العامة لجمع انواع الطلاق ان  
يكون طلاقه محض من شاهدين مسلمين عدلين يتلفظ بلفظ مخصوص المزمع هو صريح في اشراط العدالة كما انه ظاهر اوصرح في انها الفرائض على الا  
نحو قوله واشهد ذوى عدل متكفون صواباً بعد ما تقدم له سابقاً في كتاب الشهاد من يعترف لعدل بمحضه فاصح ان لا يعترف بل اعترف  
افترق شهادته العاشر في الغيبة في بعض احوالها عدم اعتبار العدلين وانها هي الاسرار لعدل النسبة في القطع ان اتم بحضوره اكله في غرض من ذلك  
الاجتماع لهما بما في حسن البزطي عن الحسن قلت فان شهد رجلين ناصبين على الطلاق يكون طلاقاً فصال من لدن على الفطرة اجزئت شهادته على  
الطلاق بعد ان يعرف منه خبر وصح عبد الله بن المغيرة قلت المرءة رجل طلق امرأته وشهد شاهدين ناصبين قال كل من لدن على الفطرة اجزئت  
بالصلح في نفسه جازن شهادته المحيية بشهادة العدل من جواب السؤال على التعبر بها هو جامع بين الغيبة والغلو الذي لا الواجب علونه حتى قالوا  
لبعض اصحابهم في بعض خصوص الطلاق قلنا معلوم انهم لا يحسنون مثل هذا في مجموع بينهما العبارة الجامعة في ارجح معرفة الخبر والصلح  
في نفسه المومن العدل الذي قد سبق منه مقتضى الفطرة فضلاً عن الناصب الذي هو كافر اجماعاً بل ولا مطلق الخالف الذي هو الشر نفسه في ذلك المبل  
الى القول المزبور ووضح السام في قوله في كتاب الشهاد ان قوله كذا هنا ما عليه من العجب وانهم بسطوا له هنا ذلك الحق عني  
على النافع ولعله لغيره من اوجه من اوجه باعتبار قوله منه نعم لا عدل للكشاف في مفاخره سواء قالوا بعد اعتبار العدل الذي شاهده الطلاق او  
قالوا بانها في حجة الاسلام فان الامر من كائى اخرج من ذلك بقوله ذلك بعد ان ذكر رواية البزطي وهذه الرواية واضحة الاستاء والادلة في الخبر  
بشهادة الاكتمال في الاسلام في الطلاق ولا يردون قوله بعد ان يعرف من خبره في ذلك لا الخبر قد عرف من المؤمنين وغيره وهو كونه في شهادته الابتلاء في مقتضى  
العفو فلا ينافيه مع معرفة الخبر منها الذي يظهر من الشهادتين في الصلوات والصيا وغيرها من اركان الاسلام ان يعلم منها انما لا اعتناء بالصحة  
معرفة الخبر منه معرفة الخبر في الخرج تصدق باسقاط شهادته عدلين ثم الاكتمال بما ذكره في نفسه على ان لعدله في الاسلام فاذا اصبحت ذلك ان لا  
يظهر الفسق كان في ضرورت كونه من الكلام الذي يشاهد ان اوان طنب في الحدائق بل الواجب لعل القول به مع عدم الاصابة في الميزان  
التي جعلها اولى من ان للضروريين العلم كما انه منافي مع ما اشتهر لعلماء الفقه المحضة كما اوضحنا ذلك في كتاب الشهاد وان ثم ان لظالمين اولى

عدلين  
في الطلاق  
نصفين  
كذا



# كتاب الطلاق

اعتبار شاهدين خارجين عن المطلق وان كان وكلا او ثلثا كونهن في الموضع عند غزف باعذار ذلك حال ثم ان كان هو الزوج فواجب وان كان  
وكيله في الكفاءة به عن احدهما وجهان من تحقق الشبهة خارجين عن المطلق وان لو كمل نائب عن الزوج في محكمه فلا بد من اثنين خارجين عنها وفيه  
احدهما اعنى الزوج او الوكيل خارج لان اللفظ لا يقوم باثنين فابتنها اعتبارا بشهادة الاخر فلو كان المطلق على كل منهما باعذار فلا بد من شاهد  
غيرهما كما هو واضح ومن ذلك يعلم ما في عدل ولو كان احدهما الى شاهدان الزوج ففي صحة طلاق الوكيل اشكال فان قلنا بى الوقوع لم يشأ  
الطلاق بشهادة اياه هو المسمى فان المراد من قول المعاصرة ظاهرهما الخ ببيان ان العدالة وان كانت شرط لكن يكفي في الحكم بحصولها على وجه مرتبة عليه  
المشروط بها على الظاهر من قوله تعالى الاطلاق على نفس الامر فيفسر وهذا النقص النص الفنى على الكفاءة بذلك الحكم بحصولها على وجه مرتبة  
ح فمقتضى نفس الامر في الحكم بصحة الطلاق ظاهر الغير العا لم يبال لاثبت وطحا حكم الحاكم بذلك كافي غير من الموضوعات التي على عليها الحكم بل في  
هذا يتضح فمقتضى نفس الامر بالنسبة اليهما هو ان يزوج بهما ام لا فمقتضى حصول شرط الطلاق هو العدالة لظاهرهما وكذا لو علم  
الزوج فيها مع ظهور عدلها في الحكم بالواقع بالنسبة اليه حتى يقطع حقوق الزوجية ويستتبع خيها والحاشية لهما في الحكم بصحة خيها لا يوجب  
من قوة وقد يتبع بعض ذلك الفاضل بعدد ولو اشهد من ظاهر العدالة الزوج وان كان في الباطن فاسقين واحدهما عدل عليها على اشكال الا كذا  
اما لو كان في المطلق ظاهر اى مطلقا على نفسها فالوجه البطلان لدلله في كشف اللثام من ان ظن هو العدالة ان كانا معا يثبت نظر المطلق فيهما  
ح ليس بظاهر في العدالة فليكن ان مقتضى قاعدة وضع اللفظ لواقع بطلان الطلاق لكل من هو مطلع على منهما بان حقها بالاجزاء  
بالمظهر للنقص الفنى لا يوجب منعها من كتمان نعم لو قلنا ان العدالة هي من جرح الظاهر ايضا انما هو الصحيح حتى مع علم الزوج اذا فرض على وجه شيئا  
صد جرح الظاهر لكن لا يوجب ما يوجب من البعد سوى ظهور ما دل على الاجزاء بحس الظاهر من النص الفنى في ضرب الحكم العلني عليه ان بان بعد  
ذلك خلافه كافي لا يثبت ان يحكمه انما فعل انه عدالة لا دليل عليها بل لا ادلة في الشهادة ان غيرها خلاها والابتنام مدار على الفصل في  
اثبت فلا يقدح في صدق الامتنان فهو القوي على ذلك على ان الكلام هنا على عدل الشاهد بان نفسها او الزوج او غيرها المفاد كالحال الطلاق  
ح انما حكم هذا الموضوع في غير من الموضوعات وان اجتزأ في الحكم بصفه بطلان الحال لكن ما دل الامر مستورا في كتمان الحال لوبعد ذلك لم يحكم  
بصحة الطلاق فضلا عما كان كالحال مكوفا له من الزوج او الشاهد او غيرها كما ان الحكم الصحيح لو طلق بمحض من يحول الحال بان عدلها بان  
كذا الفاسقين الطلاق جملته كذا للامام احدى الوجهين الله العا وهذا لا يثبت ان ط الكتاب العزيز والسنة صريح الفناوى بل الظاهر  
عليه بان اجتماع العدلين في حضوره الطلاق بل هو صريح حسن الزنى نزلت بالفسق من اجل طلق امرته من غير جمع واشهد بالبوة  
ثم مكنت خداما ثم شهد اخر قال اما امرت بشهادتهما الذي لا يثبت صحة من يزوج من رضاء سئل عن تزويق الشاهد من في الطلاق  
نعم ونقد من اول الشاهد بنى قال لا يجوز تزويقهما جميعا المحل بقرينة ما اخر من قوله انما الفروقة في الاء في حضوره الا انما يثبت كذا لا يثبت  
من اول شهادة الشاهد كانه يكون قد وقع بهما فان شهدا ولهما بوقت كان الاخر شاهدا يمكن وان باخر الاول فلو شهدا معا بالاثبات  
ثم شهدا الاخر منفردا بيمين الطلاق بلا خلاف اجماع فيه ليعرف من اعتبار الاجماع في شهادة الاثبات او الفرض على كل من الاثبات اما لو  
شهدا بالافراد بالطلاق ولو المحل على الوجه الصحيح بشرط الاجتماع فيحكم بغيره وان اختلفت اذ هما سو شهدا في اقر الواحد شاهدا في  
شهدا على اقره في قسمة من حق الافراد لا يثبت اذ هما اثباتا المعيشة وشرا وهو يحصل مع تعدد وشهادة كل واحد من الافراد في مورد  
واحدا لو اقرت من المحل ولو شهدا معا بالاثبات والاخر لا يثبت نعم لو سيع الاثبات واحدا ثم اقر به عند اخر لم يسمع الاثبات  
ثم شهدا على الافراد لم يقع قطعا لان الافراد اجتماعا وقع سابقا فالمرجع السابق لغرض شرط لم يسمع الافراد لاقال مبر المؤمنين لو اياه  
بالكونية فقال اني طلق امرتي بعد ما طرقت من جرحها قبل ان يعلم بها فقال شهدا جليلي في رى عدل كما امر الله تعالى الاعمال في هاتان  
طلائك ليس بشئ وكذا ظاهر الكتاب السنن والفناوى عشا كونهما ذكور فلا يقبل شهادة النساء في الطلاق بل ولا الخنا في الامانة  
ولا منضمان الى الرجال ولو القابل هو صريح حسن الزنى قال الرضاء فان طلق من غير جمع بشهادة اقره في حال يجوز شهادة النساء في الطلاق  
ويجوز شهادتهما مع عهدهن في الدم اذا حضرنه وصحح الجليلي من بعدك فاسئل عن شهادة النساء في النكاح قال يجوز او كان ممنوعا من اجل ان  
يقول اجزها في الطلاق خبره واد من الحصنة فانه ايضا كان مبر المؤمنين لا يجز شهادة امراتهن في النكاح ولا يجز في الطلاق الا شاهد عدل  
الى غير ذلك من النصوص بل الظاهر الاتفاق عليه ما عدا اني يعقل والجهد بل في الشبهة فحس ببول شهادتهما مع الرجال هو على شوته بذلك بعد  
ايقاعه بشهادة الذكور فلا خلاف في المسئلة وقد كونا بعض كلام في ذلك كذا الشهادة ان ولو طلق ولم يشهد ثم شهد كان لا يرفع ولا خلاف  
ولا اشكال في وقوع الطلاق حين الاشهاد اذ ان اللفظ المعبر في الاثبات فاصد له ذلك بان حال شاهدان زوجي فلا ينعقد الطلاق ولو ابدل الاثبات  
الطلاق ايقاعه الاشهاد على وقوع الطلاق السابق الفناوى لا يشهدان كذا منها ح باطل وان كان لا ينعقد الاثبات في لعد الاثبات  
الفارق بينهما قرائن الاحوال والاختلاف في ذلك فحسب من سئل عن الطلاق حال على طهره كان على بقول اطلاق الابا بنحو  
فقال له رجل فان طلقه ولم يشهد ثم شهد بعد ذلك بايام فتنى بغيره فقال من البوا الذي شهد به على الطلاق كذا هو في مسموعة من النصوص  
التابعة المعتمدة بالمعروف **النظر الثاني** في ان الطلاق لفظ الذي هو الاعم من الصحيح والفاصل بينهما وشرا وعرفا يقع على الشاهد السنة  
فيقال طلاق متى فطلاق بدعى بنسبه اليهما بمعنى البدعة المحرمه والسنة المشهورة وجوب اجح اطلاق المحل المظاهر الذي بامر بعدا الى باقي

في كتاب  
الطلاق  
بابه









# كتاب الطلاق

طلعتا ثم تزوجها رجل ثم طلعتا ثم تزوجها لأول ذلك بهدم الطلاق الاول فلا يلزم ان يكون تزوجهم ذلك مرة واحدة فلو عرفت انها باطلاق  
 بل ما ذكرنا قد يفتقد الشك في وقوعه بعد الله سبحانه والواحدة لا ذكره ابن بكير قال اذ اطلق الرجل امرأته فبطلت على طهر وبغير جماع وشهوة فان تزوجها  
 بعد ذلك فهو عند علي ثلث وطلعت المطلقة فان طلقها انتنبر ثم كثر عن بعض النسخة الثالثة بانث من يثبت في هو حاطب بن الحسن كان  
 تزوجها بعد ذلك فهو عند علي ثلث وطلعت المطلقة لانثان فان طلقها ثلثا على العدة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان ذكر ذلك هو ابن بكير وصح  
 او صد عنه فغير كبر المعنى من خبث عن ابن بكير بعد الله في الرجل يطلق امرأته ثم لم ير لها حاضا بثلث حتى تزوجها ثم طلقها فغير كبر المعنى عند  
 ثلث حتى تزوجها ثم طلقها من غير ان يراجع ثم كثر حتى حاضت ثلاث حضرات لان يزوجها ابداما لم يراجع ويحرم ذلك كذا كان  
 فذا سقر المذهب على خلاف ابن بكير ولا فرق بين العكس والشرك بينهما في اشتراط الحول والحمل بعد الثالث كما عرفت سابقا **المسألة الثالثة**  
**الثانية** ان اطلق الحامل راجعا جاز ان يطأها ويطلقها ثانية بعد شهر ومطأ للعدة اجماعا على ذلك حتى لا يصح الايضاح شرح المحمدي ان اطلق  
 المنع الصدق فان اللذان لهما الاجماع ان لم يكن قد سبق ما لا خلاف له في ذلك وعودها وموتوا حتى يمارقها في ابرهيم الحامل فلهما راجعا  
 راجعا ثم طلقها ثم راجعا ثم طلقها الثالثة قال تبيين منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وموتة الاخر على المهر سئل عن رجل طلق امرأته  
 وهي حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في يوم واحد بين من قال نعم وموتة الاخر على المهر الاول سئل عن رجل طلق  
 الطلاق الفلح تحل له حتى تنكح زوجا غيره قال نعم قلت السكوت اذا جاع لم يكن له ان يطلق قال ان يطلق لا يكون الا على طهر وقباض وحمل  
 قد بان حملها وترسل ابن بكير قال في الرجل تكون له المهر الحامل وهو يريد ان يطلقها قال في طلقها اذ اراد الطلاق بعينها وطلعتا بالثبوت  
 بدال في يوم او بعد ذلك ان راجعها بريد الوتعة بعينها فله الرجوع في طهر او بعد شهر او بعد سنة ثم سئل عن رجل طلق امرأته ثم سئل عن رجل طلق امرأته  
 التي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره اذ كان راجعا بريد الوتعة ولا شك في ذلك وخبر بن بكير الكاسي سئل ابا جعفر عن طلاق الحامل فقال بطلت المطلقة  
 واحدا للعدة بالثبوت والشهوة قلت فله ان يراجعها حال نعم وهي امرأته قلت فان راجعها ومته ما تم اذ ان يطلقها المطلقة اخرى قال لا يطلقها حتى يحض  
 لها بعد ما تمته ما شهر قلت فان طلقها ثانية واشهد على طلاقها ثم راجعها واشهد على رجوعها ومته ما تم طلقها المطلقة الثالثة واشهد على طلاقها  
 لكل عدة شهر هل يبين له كاتب المطلقة على العدة لا تحل له رجوعا حتى تنكح زوجا غيره قال نعم قلت فماعدتها قال عدتها ان نكحها فطلعتا ثم  
 حلت للزوج ولا ينافي في النصوص الكثيرة التي فيها التحريم غير المنقصة لكون طلاق الحامل واحدا بل في خبر منصوص الصنف من الصحابة الذين  
 عن طلاقها بعد الرجوع منها حتى تضع الا انها شارة لعدم التماثل بمضمونها الامام سمع من اطلاق الصديقين وحملته لادارة الاختلاف حتى  
 انما اصل بينهما ما نفقه اطهر واخبر عنه واستحبوا الاحتياط في كراهة التعدد وفي ذلك ما لا اساس به بعد ترجيح النصوص السابقة **المسألة الرابعة** في الكفا  
 والسنه والعمل من مذهبنا بل قبله الى ما سماع اختلاف الامم متفاوتا في مشارب من الغريب سؤنه بعض مناخري المناخين في الحكم المروى  
 نعم يمكن القائل الشيخ المحمدي من هاتين وابنا البراج وحرة لا يجوز طلاقها بالسنه بالمعنى الذي هو خلاف العكس اي طلاقها بعد المراجعة **المسألة الخامسة**  
 لا السقي بالمعنى السابق الذي لا ينص في المقام لكون نقصا عدها وضع الحمل الذي يخرج به عن وصف الحامل التي هي موضع البحث ومعه بعض  
 الناس خرجوها من العدة بالثبوت اشر فينصون في حلال طلاق لثبوتها واضحه كما عرفت في محل وان قال الصافي فمتاخر الكفا في طلاق الحامل طهر  
 وعدتها اربع اجلس لكن في الصحيح طلاق الحامل واحدة واسلمها ان تضع حملها فمواتر لا جله وبضائها الى ما في الكفا لثبوتها من عدتها ووضع  
 فلا طلاق حتى لها بالمعنى الاخص فطهر او فوض اذ الشخ ذلك كان المعنى ان لا يصح طلاقها بالسنه بمعنى عدم نضوان كان حمل النكاح على حين  
 لا يجمع معونه وعلى كل حال فما اظن في ذلك والبايع في تحبوا ذلك في غير محله فطهر وكذا كان فلا دليل له سواء اجمع بين النصوص لكونها  
 مستور من ابن بكير الذي جابر لم يبحث بصلح الحكمية على النصوص السابقة بل هو من مضمون ومن هذا كان الجواب انما يصول الذهب فواحدة  
 عن خصوص طلاق الادلة السابقة فترد كونها زوجا راجع الذي يعرض صحة الموافقة ونفي في محل الطلاق بعموم الادلة واطرافها  
 وكذا ما عرفت ابن الجندب من غلب الشهور ان يجمع البعض الناس ان تؤمر بعض الناس من بعض العبادات القديمة كعدم الدليل الا الخبر في روى المعنى  
 بين الاحتياط في ما وجدنا على وجه لا يصلح معارضه الاطلاق النصوص السابقة فضلا عن غيرها خصوصا بعد ما كان حمله على ضرب من المندرجات  
 حصول البعد بين من مشابهة العامة الذي هو محتمل الطلاق ثلثا في مجلس احد راسا لا وتره بما من دون غلغل بجمع فضلا عن الموافقة كانه فظهر  
 حمل النكاح في المسئلة الثانية ووضح من ذلك احتياطها كونه احتياط طلاق الحامل واحدة وان كان يظهر الموافقة انه باطل لذلك في تزوجهم  
 ربما ارشد لذلك خبر ابي عن السابق بعد ذلك كله ظهر لك وجه استقرار كلمة الاحتياط على الجواز بالموافقة وددتها بعد من الشهر وقبله ولو  
 ساعده واحدة وربما جاع بين النصوص على واحدة على من لم يرد بالرجعة الاما وانما ارادها مقدمة طلاقها فانه غير جاز بخلاف ما لو رجعها  
 لارادة اسباها ومواقتها ثم بدال فطلعتا وهو مع انخرج جامع لجميع النصوص فان قيل على هذا المنع فغير انما هو بعد من كراهة العمل بهذا  
 في المقام فليس جند الا العام النصوص فيزوت المعصية بما عرفت في ذكر وجه النصوص المتباينة عنهما في ذلك ان لم يكن الا اطمح واجل  
 العلم بها في قولها كما هو مقتضى اصول الدعي قواعد **المسئلة الثالثة** ان اطلق الحامل راجعا ثم راجعها وانما وطأها  
 طهر يخرج اجماعا مني في خصوصها وشوازه بل هو في قطعنا اصول الدعي قواعد فضلا عما دل على التحسين ان طلقها في طهر اخر  
 من غير تزوجها رواية واحدة لا يقع الثاني انما هو في صحيحنا في اخرج عن ابن بكير الله الرجل يطلق امرأته ان يراجع وقال لا يطلق المطلقة

لو  
 في كتاب  
 في كتاب

في كتاب  
 في كتاب

الآخرى حتى عنها ورواية المولى بن خنيس عن ابي عبد الله ايضاً عن الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يطلها الثانية قبل ان يراجع فقال ابو عبد الله لا يقع  
الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع وموثقة السمع بن عمار عن ابي ابراهيم سئل عن رجل يطلق امرأته في طهر من غير جماع ثم راجعها من يومه ذلك ثم  
يطلها اثنى عشر سنة ظلمات في طهر واحد فقال خالف السنة قلت فليس ينبغي له اذا هو راجعها ان يطلها الا في طهر اخر قال نعم حتى يجمع  
قال نعم وصححه بن عيسى عن ابي عبد الله سئل عن طلاق السنة الى ان قال اما طلاق الرجعة فان يداها حتى تحيض تطهر ثم يطلها اثنى عشر سنة  
ثم يراجعها ويواقعها ثم يطلها في طهر واحد فاحضت طهرها شهدا فقد على التطليقة الثانية ثم لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ومعه ان تعدل  
قوله من يوم طلقها التطليقة الثانية فان طلقها واحدة على طهر ثم انقضت طهرها حتى تحيض تطهر ثم يطلها اثنى عشر سنة شاهدان  
طلق طالقاً لانه اذا كانت المنة مطلقاً من زوجها كانت خارجة عن ملكه حتى يراجعها فاذا راجعها صار في ملكه ما لم يطلق التطليقة الثانية فاذا طلقها  
التطليقة الثانية فقد خرج ملك الرجعة من يده فان طلقها على طهر ثم يراجعها وانقضت طهرها الطهر من غير موافقة فاحضت طهرها ثم يطلها قبل ان يداها  
بموافقة بعد الرجعة لم يكن طلاقاً لانه طلاق التطليقة الثانية في طهر الاول كما سقط الطهر الا بموافقة بعد الرجعة ولد لا يكون التطليقة الثانية الا  
بمراجعة وموافقة بعد المراجعة ثم يحض طهر بعد الحيض ثم يطلق في طهر واحد بناء على ان المراجعة بعينه ما سبق عدم احتساب التطليقة بعد المراجعة فلو طلق في طهر واحد والاولى طلقه الاول  
المراجعة في الجماع والافانما هي واحدة بناء على ان المراجعة بعينه ما سبق عدم احتساب التطليقة بعد المراجعة فلو طلق في طهر واحد والاولى طلقه الاول  
الى غير ذلك من النصوص والرواية الاخرى يقع الطلاق ويكون ثابته ولو راجعها وطلقة في طهر اخر حرمت عليها حتى تنكح زوجاً غيره وموثقة السمع  
بن عمار عن ابي الحسن قلت رجل طلق امرأته ثم راجعها بشئ ثم طلقها بشئ ثم راجعها بشئ ثم طلقها بشئ ثم راجعها بشئ ثم طلقها بشئ ثم راجعها بشئ  
قال بن عيسى وصححه بن محمد بن مسلم سئل انما عبد الله عن رجل طلق امرأته واشهد على الرجعة ولم يراجع ثم طلقها في طهر اخر على السنة اثبتت  
التطليقة الثانية من غير جماع قال نعم اذا هو اشهد على الرجعة ولم يراجع كانت التطليقة ثانية وصححه بن عيسى سئل انما عبد الله عن رجل طلق امرأته  
ثم راجعها ولم يجمعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها ثم طلقها على طهر شاهدان يقع عليها التطليقة الثانية وقد راجعها لم يجمعها قال نعم وحسنه  
ابن عيسى بن راشد سئل انما عبد الله عن رجل طلق امرأته شاهدان على طهر ثم سافر واشهد على رجعتها فقامت طهرها من غير جماع يجوز ذلك له قال نعم  
قد جاز طلاقها مودة وعمودا دل على وقوع الطلاق على الرجعة كما بارئ سنة التام لموضع النزاع بعد معلومة صبره بها زوجة بالرجعة ولو موثق  
جماع ونفاذ فلو طلقها من اهلها لم يحل له ان ينكحها هذا هو الاصح بل هو المشهور في الاحتجاجات عظمى لا بأس بقوى لا يجمع معها اذ لم يزل  
بالاولى الا ما يحكي عن ابن عبيد الله في رجعة الاجماع فلا إشكال في ترجيح هذه النصوص على السابقة وحملها على ضرب من الاستحباب ثم راجع وطلقها  
ثالثاً في طهر اخر حرمت عليها من غير ثبوت من حمل روايت الجواز على طلاق السنة الذي هو بمعون خلاف لعكس الاصل الذي قد عرفت سابقاً وروا  
المنع على العدة الذي قد عرفت سابقاً للموافقة بعد الرجعة منه مستهدا على ذلك في خبر المولى بن خنيس عن ابي عبد الله الذي يطلق ثم يراجع ثم  
يطلق فلا يكون بين الطلاق والطلاق جماع فذلك محل قبل ان تزوج زوجاً غيره هي التي يجمع بين الطلاق والطلاق ومبدأ الخبر في بطرس سئل  
ابا جعفر عن رجل طلق امرأته في طهر ثم راجعها في طهر اخر فقال الخبر لم يباحصن اباً امرأة كانت عندى فادون طلاقها تركها حتى طهرت ثم طلقها في طهر  
جماع واشهدت على ذلك شاهدان ثم تركها حتى اذا كانت انقضت عدتها راجعها ودخلها تركها حتى طهرت ثم طلقها على طهر من غير جماع بناء  
ثم تركها حتى اذا كان قبل ان تنقض عدتها راجعها ودخلها تركها حتى طهرت ثم طلقها على طهر من غير جماع بناء  
يكره فيهما حاجة لكنه كثر ضرر عده لانه لا يخلو الا في فضلها عن الثاني الا على شرط التوقف على المحلل بالجماع بين الطلاقين وهو غير التفضل  
المزبور على انه منان لمصلحة من النصف الاجماع على عكس شرطه بذلك فان مطلق الطلاق يفضي توقف المحلل على المحلل ولعله لذلك لا يملكه ولا يملكه  
لانه لا شاهد له وقوله بن خنيس بن مسلم على السنة انما راد به الجماع للشرط الشرعي لا الشيء بلغة الاختصاص بل بعض جبار المنع لا نقل الظهور اوضح  
في عدم وقوع الطلاق اسنقص خبره في بصر الشتمل على القبل السابق لكن لا يخفى عليك ان قول الشيخ ليس بقص في المستخبر وان لم يفرق وان  
قلنا بشرع ليس من العكس قطعاً لما عرفت من اعتبار الموافقة بعد الرجعة وانما ذكر ذلك مجازاً للتوضيح لا لبيان ولا يثبت قابليتها لذلك خصوصاً  
خبر ابن عبيد الله الذي قد ذكرنا مثله لبيان الوجه فيما اعتبر في الطلاق لعكس الرجعة والموافقة فيه ارجح بيان في الفاظها واحدة ما عرفت من العكس  
وعلى كل حال فالامر سهل وان كان الاولى منه ما قلناه من بناء ضرب من الاولوية والكرامة والوجه ذلك انه قد اشتهر بين العامة والخاصة صحة  
الطلاق في مجلس واحد بالارسال والترتيب من دون تحلل الرجعة ولهذا اشار عليه السلام الى درهم في الثاني بانها طلاق مطلق فلا ريب ان المراجعة في  
النصوص التي يرضعهم وان ولي لا فردا ما كان بعد عا عا عا عا وهو المشتمل على المراجعة والموافقة المستمرة لاعتبار طهر اخر غير الاول دون الطلاق  
بعد الرجعة في طهر اخر غير الاول دونها الطلاق في طهر الطهر بعد المراجعة والكل عا عا عا عا من قديم الطلاق من غير تحلل رجعة ولكن لا يملك  
القرن الاول هو الذي اشار اليه الامام بكونه غير مخالف للشئ الذي لا يملكه في هذا ذكره بلفظ ينبغي ذكر المباشرة ما صنع هو وبالجملة من ما في النصوص  
بما يجرى فيكون لمرادها ذلك انما خرجت لبيان هذا الامر ويدل ذلك كله طهر لان الاطباء في المقام لا حاصل لخصيص بعد استقرار  
كلمة الاحتياط من من اجله عا عا عا عا على ذلك لا من بعض اهل الوسوسة بل من بعض اهل العلم من قاطع والله العالم وروى جماعة بين  
النصوص بان كان غرضه من الرجعة التطليقة الاخرى الى ان تبين منه فلا يبرأ راجعها ولا يصح طلاقها بعد المراجعة ولا تحسب الثلاث حتى تبين  
وان كان غرضه من الرجعة ان تكون خياله وله فيها حاجة ثم بدله ان يطلقها فلا حاجة الى المراجعة بعد طلاقها ولا يحسب من الثلاث والوجه ان كثر ما يكره

على تطليقة اخرى براجعها ويوافقها بنظرها الطهر واذا خاضت وطهرت شاهدان  
طالقات  
التي هي  
تلك  
في الطلاق  
الذي يحتاج  
المحلك



















لا صالة صحة قول سلم **الثالث** لو وطئها محرما كالوطئ الإعراد أو في الصور الواجبة في الخفض نحو ذلك يتلوا القائل لا سكال في الشئ فباحك  
 عنهما لا تحلل له لا وطئ في موضع فلا يكون مراد الشارع ولا مندرجا أوله التحليل الظاهر في اعتبار الموطئ في المسئلة ما بالاذن فيه وقيل أن القائل  
 المتحلل المحقق النكاح المستند إلى العقد الصحيح الذي قد جعله الشارع سببا للمواز والمعام من أحكام الوضع التي لا مانع من تركها الشارع لها على المحرور  
 من غير في الأصوات يتلوا صحة العباد في مسئلة الصد على العصبان لا المأمور به ولا ريب في المقام بطريق أولى وعكسها لا دلالة لها إلا في الشرط  
 الوطئ للمأذون فيه من حيث كونه كائنه هو لا يتعلق بالمحرور أن لم يكن عاده واضحا لفت أضروا أعياله لا من المسئلة من لا دلالة له في دعوى اعتبارها  
 الشرطية فالأولى في الحلح العرض فصل على عارض لصيق وقت صلوه مثلا بل لا يظهر الفرق بين المحرمات معترف بها بعدم بلوغ البنت تسعا  
 أن نضائها لا إطلاق له ولا دعوى ظهور الآية في استقلال نكاح الحائض بنفسها دون الصغيرة التي يقدحها المولى واضحا لفت إذا كان لها  
 هذه الخصائص شاملة للوكلاء ولا ولاية وعيها كما في غير المقام ومن هنا لم يكن فرقا في الحلح والحائض بين الجنون والعقل نعم قد يفتى في صحتها  
 في الصغيرة لا من هذا الوجه بل لعدم بلوغها دون العيلة نحو ما سمعته المرافق دون بلوغ ومقتضا عدم الاستكثار في عدم صحتها إذا لم يكن  
 مرفوعة في المرافقة التي سبق أن لا الذي يظهر من غير أحد من الأصحاب المرفوعة من حصول الخطأ في بيان كانت صغيرة بناء على اعتبار الحلح  
 إلى غير صحتها لعدم تعرضهم للشرط وأقسامهم على اعتبار البلوغ في الحلح لم تعرضوا للمشكلة فإن جماعا ولا كان للنظر في مجال **المقصد**  
 في أربعة أوجه لغز المروم في زوج وشروط المروثة المطلقة إلى النكاح السابق لا خلاف بين المسلمين في أصل مشروعيته المسفادة من الكتاب والسنة  
 الاجتماع كما لا خلاف بينهم في أنها تصح الرجعة طعنا كقول راجحك ورجحك أو مع إضافة قوله لا كالحج في قوله لا لا لفظ الدلالة على ثبوت  
 المعنى الذي يورثه ما على ثبوتها بالضرورة أو بقرينة حال ومقال على حصة من المعاني التي مراد بها بالالفاظ الدالة عليها وهذا لا يمكن في خبره  
 ذكر الالفاظ الصريحة في الرجعة قال في معناها رد ذلك أمسكت لورودها في القرآن بقوله ويؤتى من حقهن قوله فاستمعوا له وانصتوا  
 سيرة الرجعة الصريحة لا لفظا ولا معنى في الأخيرين لا حنا لها غيرها كالامساك باليد في البيت نحو وهو حسن بيننا وأراد المعنى من اللفظ  
 به لا لا على ذلك يعتبر في كل مصدر من غير الشاهي والثائم والعايب نعم تختلف الالفاظ الصريحة عن غيرها بالحكم على اللفظ بالأول منها من غير حال  
 اجتناب بدلك بخلاف الثاني فإنه لا يحكم عليه بأداة المعنى المقصود بالإيجاب أو وجود القرينة الدالة على ذلك الذي يكون باصريحا كقوله لا  
 باري نظرا لما الكلام في أمرين أحدهما أن قوله لا كالم لا يصح أحدهما أن الرجعة من فساد الائتاع فيجب فيها تصد الانتداء واللفظ الصريح  
 عليها بعد من غير في نظرها من العقود والآيات اذ لم يثبت كل بل من حقوق المطلق كاعتبار في البرهنة التفاتهم ظاهر على عدم اعتبار اللفظ  
 مخصوصا بل يمنع لتصريح نصا ونقوى يحصلها بالفعل المقتضى للزوجة بل يمتنع على أن انكار الطلاق رجعة ونحو ذلك ما لم يهدمهم بنظر  
 في خبرها من الإيقاعات بل يستمع ترد المصنف بقولها للتعليق بأنها اعتبارا قصد الرجوع فيها أو كونه حصوا ما يقتضيه كونه زوجة فلا دلالة له  
 معنى الرجوع كاعتبار في البهائم يكون كل من لوطئ انكار الطلاق رجعة ورجاعها لهما بما يؤول تنقيح الجمل وكذا لا خلاف بيننا في أنها تصح  
 كالوطئ بل لا جاع بقرينة على بلوغ بعض العانة موافقتا عليه قال الصادق في صحيحه من انكس من عنتي امرأته بعد نكاحها جلد لها  
 عتبا قبل نكاحها بعد عتبانها ياها رجعة ولا خلاف عند اختصاص ذلك بل لو قبل ولا من شئ في ردنها أو نحو ذلك مما لا يحل إلا للزوج  
 كان ذلك رجعة أيضا ولم يفتقر استباحته إلى لوطئ أو التقبل أو التمسك في تقديم الرجعة في اللفظ لأنها زوجة ما دامت العدة فلم يزل ذلك غير  
 بها من دون تقديم رجوع بل قد يظهر من النص وعدم اعتبار قصد الرجوع كما اعترف من غير أحد بل في التصريح بأنه لا جاع إلى الرجعة أو انقضاء  
 العدة في الفعل المطلقة وان كان داهلا عن الرجعة بل في كنف اللثام احتمال ذلك حتى يبين خلافه لا إطلاقا للنقل الفتوى نعم لا غير بفعل  
 والثائم ونحوهما ما لا تصد به للفعل كما لا غير بالفعل المقصود به غيرهما مثل ما لوطن أنها غير المطلقة فواقها مثلا لكنه الحدائق في خبره  
 من اعتبار قصد الرجوع بالفعل لأن الأحكام صريحة بطلانها أو باعقابا أو مدارة الفتوى وهو كما ترى لا يسهل دونه في نحو قصد الفعل المقتضى  
 لكن بدون قصد الرجوع وهو أمر نادر على أصل القصد بالفعل الذي يخرج به عن الشاهي والثائم ونحوهما وكذا ما قبل من أن النكاح قد انفسخ بالطلاق فلا  
 يجوز الاستمتاع بالأبعد الرجوع الذي فلا ما يتحقق به قصد ذو كالأجتهاني مقابلة النقل الفتوى المصريح بها في العدة على كونه الزوج الذي  
 حائز له جو وطئها من غير قصد معنى الرجوع وبذلك يظهر أن لا فعل الرجوع وان لم يقصد بهما ذلك لا دلالة على الرجوع كما صرح به في جملة من اعتبار بل قبل أنه  
 أقوى من اللفظ بل على مقتضى إطلاق النقل الفتوى في ذلك حتى مع قصد العكس أيضا فيسقط ما ذكر في ذلك من التفرع من أن لوطئ قصد عدم  
 الرجوع أو مع عدم قصد الرجوع فعل جازما لانفساخ النكاح بالطلاق وان كان رجعا لأن فائدة الرجوع جواز الرجوع فلا بد من إيقاعه والأمر  
 بانقضاء العدة لكن لا أحد عليه أن كان عالما بالتحريم لمعذرة وجهها عن حكم الزوجية إذا استقام الشبهة بل التفرع على الفعل المحرم مع العلم لا مع الجهل  
 بالتحريم ثم إن لم يرجعها فعليه طلاقها لظهورها بانها بالطلاق لا بد من سبب غيره وان راجعها بعد ذلك ففي سقوطها من قية الوطئ  
 حال ظهور حلال النكاح حصول الحمل ونحوها ومن دفعه حلال الجبر وعودها إلى أصل النكاح الأول من ثم لو طأها بأشكال طلاق من قولها  
 نظر إلى الدعوى لا دلالة لأن الرجعة في النكاح الذي لا يطلق الزوج ومثلهما الوارثة المدة بعد الدخول وطئها بالزوج مدة العدة وهدا إلى  
 الإسلام وأسلم أحد الزوجين أو توفيت وطئها ثم سلم المخطوف قبل انقضاء العدة وأولى هنا بعد شؤن المهر في أن لا يطلق ولا يرفع بها رجعا بل يشبه  
 نكاح العدة فيكون ما بعد الرجعة وما قبل الطلاق بمثابة عقد بين مختلفين في الزود وتبدل لدين يرفع بالامتناع في السنة ويكون لوطئ مضافا

فلم يكن

مرفوعة

المراجعة

في نكاحها

الحجرات



الفاخر من عند خلة اطلاق في الباشة منه بالارتداد نعم تدعى بالبناء على ما ذكرناه سابقا من المرقا في الفسخ بالارتداد بالاسناد وعدم انقضائها  
 بتجرح خلة الرجعة والطلاق ايضا مرقا في اسلافها العدة لانكنا في حصولها في الحال القابل لها وله له هذا نظر المرقا من العامة فقال في الرجعة موقفة  
 اما على القول بان الاسلاف العدة عود جدد من جهة فلا يرتب عدم خلة الرجعة فضلا عن الطلاق بعدها وعلما بهذا بان يكون بناء الاسلام بان  
 ينبغي الترتول ما ذكره المصنف في وجوبه فترد في ذلك من كون الرجعة زوجة وان تبعه جليل الغافل وغيره فانه بعد السليم كونها كالاينا في يمينها بسبب خرو  
 الورد كما اذا تركن مطلقا فلا يصح الرجوع بها ح ل ذلك لان قلنا انها زوجة او كما لو تزوجت الاحكام بل من ذلك يظهر لك ما في لك وغيرهما من بناء المسئلة على  
 ان الطلاق لا يرفع حكم الرجعة ونعم ان لا يرتب بقاء العدة وان خرج العدة تمام السبب زوال الرجعة مؤبدا للاول بتجرح وطها القبر  
 وجوب المهر وطها على قول غيرهما اذ اكمل العدة وكشف اللثام بانها ابتدئ النكاح فان الطلاق والى والى الاول لا يعود واطلاق الرجعة عليها محاذ  
 لثبوت احكامها وانها الثاني بعد وجوب الحد بوطها ووقوع الظهار والنفاء الابلاء محاذ وجوب الغيل للزوج لها بالعكس في كشف اللثام فنبه المصنف  
 من الاجتناب والاحكام والقواعد زاد ان بانها الولد تكن زوجة كانت الرجعة بعد نكاح لو كان كذلك لا فسخ في اذنها خرون عدم مدعية ذلك فصح  
 رجوعها مرتدة كضرون عدم كونها زوجة بقية ولا يمكن الرجوع بها معني فانما احكام الزوجية وكذا بناء المسئلة على ان الرجعة ابتدئ النكاح  
 واستدانة على المتغيرين بتجرح عدم صحة الرجعة لانفساخ النكاح بالردة هنا العدة مصفاها النكاح الذي تفنخه وانما كانت مطلقا لها طعة  
 بدفعها ان العدة الزبوت هي علة النكاح الاول الذي لا يصح رجوع مع الرد ومن هنا كان ظاهرهم المفروضة من عدم جواز الاستمتاع بها حال الردة  
 لورجوعها وانها مستندة من القسمة بعضهم الكوافر ونكاح الكفار باعتبار عدم كون الرجعة نكاحا جديدا لا يتجرح جواز الاستمتاع بها بل لا يبين  
 حتى ان انقضت العدة مرتدة ولا اطلاق فان اياه وكذا الكلام لو فرض ان تدا الزوج من العدة الرجعة لم يكن له الرجوع على حسب ما سمعت قبل ذلك  
 ظهر لك ان ثما القواعد من ان لا يرتب جواز الرجوع لا يخرج من نظر او منع فلو اسلمت بعدة لك استأنف الرجعة ان شئت انفسا الرجعة السابقة لا ينافي  
 الذي ذكرناه نعم لو كان عندا نية فاسلم فظلمتها رجعتا ثم راجعها في العدة قبل ان يجوز لاول الرجعة كالعقد لثانها المفروض على جواز علمها  
 لان الاول قد فسخ بالطلاق ولكن الوجه الجواز لانها لا يخرج عنى وجبة كما هو مقتضى اطلاق النص القوي في ما ساعد من جواز وطها من دون نص  
 فصح رجوعها في العدة كاستدانة التي لم يطلها على ان النكاح الاول لو كان ذاتا بالطلاق الرجوع لكان العدة بالرجعة اما الاول وغيره والاول سار  
 اعادة العدة والثاني منفسا جاعا والالتوقف على رضاها فالتكاح الاول ان غايته انه منفسا استدانة غير مشغوبة بالذمة او امنعا ابتداء احكامها  
 والاسقط التفرع هذا وظاهر عبارة المصنف من موضوع المسئلة الارتداد بل كاد يكون صريح بعضهم لكن في كشف اللثام فقيلا بالارتداد كالكاتب  
 حكم المسئلة الاولى كالتاينة مع انك قد عرفنا ان لم نعلم جواز الرجوع منها ان يجوز استدانة نكاحها الا لا يتجرح جواز الرجوع بها لان الرجعة لم يبدئ نكاحا  
 مطلقا في القول بعقد جواز الرجعة فنه وكيف كان فقد يلحق بذلك جواز الرجوع بالارتداد في الاحكام كونه ابتداء نكاح بل يجوز الرجعة الا ان لم يكن قبل  
 نكاح الا انه الحق بعد الطول ثم استطلع فتك الحزم وقلنا بعد انفسا نكاح الا انه فلو طلقها كان له الرجوع بها وان لم يجز له ابتداء النكاح فصح ذلك  
 لا ينبغي عليك حزمه فلو طلق راجع فانكرت الدخول بها ولا رجعت انه لا علة عليها ولا رجعة راعى هو ان يقول كان لقول قولها مع عيها لانها تدعى الظ  
 الموافق للاصل مع فرض عدم الخلوة بها والاكاذيب البتة السابقة في النكاح كذا لو كانت دعوى ان طلقها بعد الدخول على الرجعة فانكرت الدخول  
 ضرون اتحاد الدلالة المسئلة من غير فرق بين وقوع الرجعة منه وعدمها نعم يختلفان في الواسر بالاحكام على مقتضى قرآن من عدم جواز نكاح اخنها  
 الخامسة لا بعد طلاقها في الاول بخلاف الثاني فانه يمكن في الجواز انفسا العدة وانما حكم المهر في النظر الى نصيبه والمطالبة به وغير ذلك فقد نفى  
 كتاب النكاح تفصيل القول في هذا الغرض فيما لو كانت الدعوى منها الدخول انكره هو على انه واضح بادى الثبات الى القواعد العامة المتعقبة  
 بالافراد ونحو رجعة الاخرى من الفعل كغيره بالقوى بالاشارة الدالة على الرجعة وفالف بين الاصحاحات وعظمها لغيره سابقا لمحل الاجزاء بذلك  
 عقوده ويقاونه الرجعة منها او اولى بذلك منها وحق فانيك كما عن الصدقة من مخرج صا ذلك لمخدا القناع من راسها واضع الفسخ العدة دليل صالح  
 ما دل على قيام مطلق اشارة مقام اللفظ الذي يقع من غير ومن هنا قال المصنف وهو شاذ وان استدل النافع الى رواية بل على الشيخ وابر البرج والشيخ  
 الا انه لم يفت على ما نعم روى السكوني عن ابي بصير في طلاق الاخر من ان ياخذ مفعها او يجرع على راسها يجرعها ولا اشارة فيها الى الرجعة اللهم الا ان يكون  
 قد مر من ان الصدقة وبما نسب لك الفقه المنسوبة الى الرضا لكن قد عرفنا غيرهم عدم تحقق هذه النسبة عندنا بالامر سهل بعد صريح الحال  
 بل يمكن حمل الرواية على تقديمها بل رجعت الصدقة على ابداء كون ذلك احدا لا فزا وان ادعت انفسا العدة بالمخض فان محتمل اقله للمر شذو  
 عشرن هو ما لو طلقها احد بعد وقوع الطلاق والاخرى لخص الظاهر الثالث والخروج من العدة لاجر معها لانها لثمة فترد وقد انقضت ضلها فاصح  
 الرجعة فيها ورضع العدة ربما قيل منها لان حكمه بانفساها موقوف على تحققها وهو كاري لا يدل على المدعي تدقيق الاقل لدار في المهر بثلاثة عشر  
 يوما بان يطلقها بعد الوضع قبل ثلثة ايام من النفاس العدة بحصة لاحد ثلثة ايام عشرة ثم تحيض ثلثة عشر ثم ترى الحيض فله ولها الا  
 فاقبل عدها بالحيض ثلثة عشر يوما وان طلقها قبل ثلثة ايام من النفاس فله من النفاس ثلثة عشر ثم تحيض ثلثة عشر ثم ترى الحيض فله ولها الا  
 الزوج مع انفاها على اذبح الطلاق وسكوها فاقول قولها مع عيها لقول ليع جعفر في صحيح دار او حسنه البعض العدة الى النفا افا اعدت

فانفسا سند وشذو العدة بالرد

الاولى في صحيح النكاح

عن

بعضها



لا تترك  
في  
انقضا  
لم  
صالح



# كتاب الطلاق

فلا يقبل من المولى ذلك الا بغيره لان الامر في العدة اليقين وكونه نحو بينهما وقد ارتفعت سلطة المولى عنها ما كان النكاح مازا ماعلم بان المعلوم ان الطلاق لا يقع  
 والرجوع منه من تواجدها الامر به اليه ما قبل قبل القائل الشيخ فيما حكى عنه لا يكلف الزوج اليقين على ما ادعاهما من من اخضاعه لغيره من النكاح  
 بالزوجين لكن بغيره تدبر من ذلك من كون المولى الحقيقة مدعيا لارتفاع علة النكاح فنبو حله اليقين عليه ليعلم اليقين على من انكره الواو على  
 الطلاق الباتر مثلا ولعله الاقوى **المفصل الرابع** جواز استعمال الجبل وهو باب الشيخ الغنم يختلف باختلاف اذهان الفقهاء اذ في الفقه احوال وضوء  
 وقد اشار الائمة عليهم السلام اليه الجملة في النكاح من الزوا والركوة وغيرها بل في صحيح البخاري في صحيح مدح لان ذلك مسئلة عن الصفة ان قال فذلك  
 اشترى الف درهم ودينار بالبر درهم قال لا بأس ان كان احرى على اصل المدينة في ذلك يقول هذا فيقولون بما هذا القرار لو جاز رجل دينار لم  
 يعط الف درهم ولو جاز بالف درهم لم يعط الف دينار وكان يقولون نعم الشيء القرار من المهر الى الجبل بل قد روي الصلوة لا يبطها صاحبها لخصا  
 فيه بها وما دل في تفسير العسكري في قوله تعالى لقد علم ان الذي يعتد اسكر في الشك فقلنا لهم كونوا قرة خاسئين عر على من الخبيث كان هو  
 قوم يسكنون على شاطئ بحر فهاهم الله تعالى ابتداء على صطبا التملك يوم السبت فنوصلوا الى جيلة ليطولوا منها لانفسهم ما حرق الله تعالى واخاديد  
 علوا طرا تودي الى جيل من فبهنا لحيث الدخول من تلك الطرق ولا يمتثلها الخرج اذ اتمت بالرجوع مجاث لحيثان يوم السبت حادية على ايمان لها  
 فدخلت الاحاديث وحصلت الحياض العذبان فلما كانت عشية اليوم هبت بالرجوع منها الى البحر لئلا من صايد هانوا من الرجوع فلم يقدروا  
 بيلتها في مكان هبتا اخذها بلا اضطراب استرسا لها فنهروا على ما عجزها عن الامتناع لمنع الامكان وكانوا ياجرون يوم الاحد يقولون ما اضطدنا في  
 وانما اضطدنا في الاحد كذب عدا الله تعالى كانوا احدى من لها باحاديدهم التي علوها يوم السبت حتى كثر من ذلك ما لم يمانها لعداها فوافقه الجيلة  
 للتخلص من عداها الاضطراب هو الطاعة والامتناع في مقام الاخبار لهم ولعل من ذلك ابتعاها بعض الناس هذه الايام من التخلص مما في شدة من  
 الخمر والزكوة يبيع شق في قيمة رتبة بالف دينار مثلا من يفرضا لحد عليه شاذت عن نفقة لومان يدفع لثانها ما هو متا المعلوم من الشارع  
 من كون المراد بشرعية ذلك العباد وسياسة الناس العاجل والاجل بكنها جالبة الفقر من مال الاضربا لينة نفق للقرض الذي شرع للفقير  
 وكل شيء تضمن نفق عرضا لصل مشروعية الحكم بحكم بطلانها او ما الى ذلك غير واحد من الاساطين فلا ينافي ذلك عدم اعطيا اطر الحكم ضروري  
 كون المراد هنا ما عدا على حضاض المشروعية كاهو رافع ولعل ذلك هو الوجه في بطلان الاحمال المزبورة ما قبل من عدم القصد حقيقة للسلع  
 الشراء بالنمو المزبور حتى انه لا يجر المثل الجواني بعد جوان لذلك هو كما ترى ضروري امكان تحق القصد لولا اذادة ترتيب الحكم وتحصيل الغرض  
 اذ لا يجب له اعادة تحق جميع فوائده العقد كما اعترف هو به في العقد على الضعيف انما القليل النظر بل سارت الى النصوص في بيع ما يباوى  
 القلب بالكثر تحسبا للرجح الذي يرتفع عن الوتو الذي يتعلم عدم منافاة ذلك لغرض الشارع من احرز من الربا قبل هو عاذا على نفق عرضا لصل  
 المشروعية فالضيق حيث ما عرفت في غير ذلك ان فتح الباب المزبور يعود على الغرض من النفق فلا ينافيه ما يصعبه بعض حكام الشرع في بعض الاحوال  
 مع بعض الناس لبعض المصالح الموسوعة لذلك ضروري انه لا ينفق شخص على الشبطة على اول امر ثم اذ ركنه التوبة والسند متبعة ذلك ثم صا  
 صغر الكفا لثما كلك ولكن دتمه مشغولة بحق الخمر مثلا فان اظهر جواز البيع في خلاصه بل بحانة بالطرق لشريعة التي يندرج فيها الاحتساب والقر  
 الكرية عن المؤمنين بخود ذلك من الموازين الشرعية المأمور بها وكيف كان فلا استكال لا خلا في انه يجوز التوصل الى الجبل المباعدة شرعا دون  
 المحرم في اسقاطها لولا الجيلة لثبت لطلاق الادلة وعمومها مع عدم العلم بمناواة ذلك لغرض الشارع ومطلوبه بل لو توصل الى المحرم ثم ولى للميلة  
 وترتب الحكم الشرعي عليها باعتبار تحق موضوع وعنوانه فلوان امرأة مثلا حلت له بها على راما مرة لتمنع اياه من العقد عليها او باءه بربا ينشر  
 بها فذلك هو ولدها حراما ولكن حرمت الموطوعة على قول من ينشر الحر بزازا لانه موضوعه وان كان لمقصود ذلك هكذا في الاثر  
 من الشارع ما يقتضي معاملته بضاعة كفي طلاق الموضع حراما لقائل من الارث ونحوها اما لو توصل الى المحلل كما لو سبق الولد الى العقد عليها  
 في صورت الفرض لم يات وترتب حكمه حرمته نكاح حليلة الولد هكذا لو كرهت المنة زوجها اراد ان اساخ العقد بينهما فان ذلك يقول بغيره لملك  
 وان لم يزل اعفائها ها انسخ النكاح بانه منعه من عقد الدخول الى انقضائه العدة بعد الدخول والمنافاة بينهما في هذا توقي من رجعتها ايتها  
 الكه من عزول اعتقاد الاسلام وهو غير موح لا لا تدستر عايدتها ما عرفت من امكان فنهها بالاذن اذ القولي لغيره فانشر فيها صرة من هذا  
 الباب من الجبل لنكاح امرته وان عدا جماعة في يوم واحد بان يزوجها احدى من يدخلها بطلانها ثم يزوجها ثالثة ويطلبها من غير حول فخل الامر واحد  
 باعتبار كونها غير مدخول بها ونسقط العدة الاصل عليها لنكاح دى العدة لها فانها لا اعد عليها النكاح وهكذا الشأن الثالث لعدتها ما بين  
 اول عداها لا اشتراط صحة الطلاق بكونه في غير طهر الواو فنه من ذلك عند العادة القائلين بعدم اشتراط ذلك من مصلح على الفضل في شأن الرأى  
 على هذا يشنع عليهم في طلاق الخلع والطلاق الساش على المصداح كان ذلك على الفضل في شأن الموضع الذي لزمه هذه الشناعة منها العايدون  
 الامامة لانهم يجهزون الخلع والظهار والطارفة المخصص في طهر المواقعة من غير استبانة طهر والامامة يثبت ذلك لعدا سلت ما وقع به الخافون لكن فيه  
 انه لا دلم في المتنع مما اذوها لانه ثم عقد عليها ثم طلقها قبل الدخول هكذا الاخر الى العدة ولا يخلص من ذلك الا بدعوى سقوط العدة لا اول  
 غير الزوج الاول كما صرح به الكاشاني والمحدث الجوزي اليها بما حكى عنه لكن الانصاع مخلو من استكال لا يقطع حكمه العدة الاولى بالعقد  
 الثاني عليها فلا وجه للعدا منها بعد الطلاق الذي دخول مع ضرورت عدمه فان عد من نكاح الاول عليها مع انها ان جعل لها اول عدا ليدخلها  
 على الفاضل الثالث البتة بعد العدة عليها مع بل ما قبل البتة المتروكة العدا ولو ادعى عد من قدر في عنة باسقاط اول عدا او غير ذلك

في من النكاح

بعض النكاحات  
والعلمية  
ذلك للفقهاء  
الذين لا يخطبوا

وهو

الزنا









# كتاب الطلاق

التي يسمونها لكم مع امر الكفاية المعقودة من وجوه لا شاهد له ولا فرق فيما ذكرها بين القول بامتناع القول بامتناع الطهر لفظ القهر من الحبس الطهر لفظ الطهر  
او حقيقة في احدهما بما ذكر في الاحكام لا فرق بين القول بالطلاق في القهر بالغير والضم ان الاول الحبس جمع على اقراءه الثاني الطهر ويجمع على  
قوله والقول بالطلاق هو اول ذلك لتبرير النص القوي بكون المراد بها الاطلاق على كل حال قال دارق في الصحيح والحسن بغير الزاين من راي ان  
الاقراء القهر سمي الله في القرآن عما هو الطهر من الحبس من ثمال كذب يعلمه رايه ولكن انما يلعبه عن علي بن ثعلب اصلح الله ثماله كان علي بن ثعلب  
معا لغير انما القهر الطهر بغيره الدم فجمعوا واذا الحبس بمعنى عدايتهم على ابي جعفر القهر ما بين الحبس من نحوه صحيح انهم سلم عليه بصره وحسن  
درار عنده بصره الاقراء الاطهار في المروى عن جمع السبا ونفسه ليعتاق عن دارق علي بن جعفر ان عليا كان يقول انما القهر الطهر بغيره الدم  
فجمعوا واذا الحبس قد منه قلت حل طلاق امراته من جبر جاع بينها عدلين قال دارق حلت الحبسة الثالثة انقضت عدتها وحلكت الارواح  
قلت ان اهل العراق يروون ان عليا يقول لا حق بجمعها ما لم تعتل من الحبسة الثالثة فقال كذا يروى في صحيح دارق علي بن جعفر المطلقة بين  
عما اول نظرة من الحبسة الثالثة قال قلت بلغني ان ربيعة الراي قال من اتي انتهات بن عدل نظرة فقال كذب ما هو من رايه انما هو كذب  
على علمه لتسلم وفي خبر محمد بن مسلم عن ربيعة سئل عن الرجل يطلق امراته من ثمال كذب ما لم يعتل من الحبسة الثالثة فقال كذب ما هو من رايه انما هو كذب  
ان شرطه في ذلك الحال قال نعم ولكن لا يمكن من نفسها حتى تظهر من الدم وحسن رواية قلت في جعفر اني سمعت بعد الراي يقول دارق الله لا يملكه الله  
ما لم يمسره واما القهر ما بين الحبس من ربيعة الراي انما اخذ ذلك رايه فقال ابو جعفر كذب الراي ما اخذ من رايه ولكن اخذ من رايه علي بن ثعلب قال  
علي بن ثعلب انما كان يقول دارق الله لا يملكه الله الثالثة عند انقضت عدتها ولا سبيل له عليها واما القهر ما بين الحبس من ربيعة الراي انما اخذ ذلك رايه  
حيث تعتل من الحبسة الثالثة وفي موقوفه بغيره سمعت يقول المطلقة بين عدلين طهر من الدم في القهر الاخير موقوفه بغيره الطهر  
بطلق امراته فقال هو احق برجعه ما لم يرفع في الدم الثالث في غير ذلك من النص المعتبر بسدا الصريح بحد لالة المضعة بعمل الاصحاب حتى امرتها  
في عدم حوا طلاقها حتى انما يحال الله لثلاثة لقوله طهر من الدم في قوله تعالى طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم  
صحة الطلاق المضعة عما استنفذ فراجع من بعد الطهر في طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم  
بل في حله منصوصا بغيره بل في حله منصوصا بغيره بل في حله منصوصا بغيره بل في حله منصوصا بغيره بل في حله منصوصا بغيره بل في حله منصوصا بغيره  
على انية في ذلك الوقت ولا سابقة بعصل لعمارة في الارض الماخوذة للحاجة في كونه العدة بالاطهار نحو صحيح الحلبي عن الصادق ع الله الذي تضمن موافقه  
بنته جميعا بثلثة اقراء وهي ثلاث حصص متله مصحح بصريح احوالها عدم اسبغ الحضة الثالثة وموقوف القدام عنه ايها عن ربيعة قال علي  
اد اطلاق الرجل امرته هو احق ما لم تعتل من الثالثة وقد سمعت قسما بانه بان ذلك يمكن ريب على دارق انما رايه برون ذلك  
علي او قاله بغيره خصوص ما سمعت من النصوص الكثيرة لمنه في الرواية عن علي ع الله خلاف لك وكذا مرسل سفيان بن عمار عن ابي عبد الله ع الله قال  
حادث امرته ان يمسر من طلاقها فقال ان هذا فاسد عليه يعني عليا فقال لعلي ان روحه طلقه قال غلبت رجل من جملته في قوله طهر من الدم  
ان حالي طهر قال ورواه الباقون من كل نوع منقول بالعدل فقال لها اطلقني اليه فانه اهلها قال فقال لها طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم  
مرجعت قال لا فان لم رجعت احق بضعها لم تفسد في رجل بقاء علي ان المراد بعمل العرج من الحبس من يكون كالحب الماشوق بحول على التوبة  
الرواية عن علي وان كانت كذا كما تضمنت النصوص السابقة وصحح امره سلم عليه بصره في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم في قوله طهر من الدم  
حيث بدلت قوتها الثالث في حبسها ما لم يرفعها عنها على ربيعة قال هو مالك لها لم تحل لها الصلوة وجبر المشقة زيدا عن ابي عبد الله ع الله  
هي ثبوت وتورث ما كان له الرجعة من المظلمة بين الاقران حتى تعتل المحل على التوبة اجبى للزنا باهنا رايه في الرواية المذكورة  
على ع الله في ذلك كما سمعت لقوتهم من جعفر في عدة نصوص معتزلة في اشكال في حله الله تعالى في المسئلة وما عن المصنف من الجمع بينها  
فانه اذا اطلقها في اخر شهرها عند الحبس وان طهرها في اوله عند الطهر مع امره مع النكاح المعقود من وجوه لا شاهد له وان استمر  
لنبي فيما حكى عنه تبعه بعض من اخرج في المشاحيتم لا يحق عليك عدم العرق في العدة بالاقراء بطلقة ومعتق النكاح من قبله وبقاها ل  
ولم يوطئ ستمه بالاحلاف احد به بل الطاهر ثبوت عدة الطلاق كما والاشهر على حسب ما سمعت من رايها انها المتفق في الخبر عن حكم  
العدة الثالث بينها الذي قد عرفت سابقا وهو احوال الحبس والماء وكان لا فضا على ذكره لضعفه في المتن ويحيى لكونها الاصل من العدة  
ما عتبار ذكرها في النصوص كما ناوله لان الاثباتها المرجح لو كونها الاصل لعدة او لوقوف ليقين على الخروج منها عليها بعد فرض  
حصول التبرك ان لا يحق عليك بعد الاطالة بما قلتم في دار الحبس من اظهاره عرفة عدة ايام القهر في ان العدة وفي غيره هاهنا في لغة القهر  
لاعادة زنا وتزوج في نفس حبسها التبرك مع عدة في عاده سابقا والاثبات من شهر عتقه من اخر ربيعة من كل شهر في ربيعة ساء ما هاهنا على  
كما هو صحيح نأه النكاح لا فرق في ذلك بين الحبس الطبيعي وبين ما خالفه وكذا الظاهر في النكاح الصريح مع احتمال جعل المدار على المعتك  
لم احدل لاحد من محاسب او كذا الا فرق بين الحبس النكاحي هو كالحبس بما في النصوص السابقة من ان القهر ما كان بين الحبس من جبر على القهر  
او على الحاق ما هو كالحبس به وحيث انه لا يبر المدة التي بين حبسها في حبسها فلو طهرها بعد الوضع مثل ان يؤد ما ثم بدلت لخطتها ثم ان الطهر  
عشر ابره ان الحبس لا كان ما بين ما ظهر رايه في ذلك ونفاسه من غير حبس مما سرجل لا يغير وضعه العدة كاحدا التوا من ان اطلقها بغيره ما قبل  
النكاح من اوله على كل حال في ذلك كله اذا كانت المعتدة حرة سواء كانت تحت حر او عتيدة بخلاف جبر الماعز من سابقا من ان لا يرد في العدة

في صحيح  
الكتاب

في صحيح  
الكتاب





کتاب الطلاق

[illegible]

送

زنگنه

فایک

٥٦



















کتاب الخلاف

الاولى يجب للعبد من ثم تكمل الثانية وكذا لو وطئ امرأته شهنة ثم وطئها شهنة اخرى شاء عدنها بل هي اولى بالتدخل الزبور من الاول لا فرق في ذلك بين كون العبد من جنس واحد او من جنسين بان يكون احدهما متصلا بالافراء والاخرى بالجل خلافا للحكم على العاترة من عدم التدخل فيه وجبه مع اختلاف الجنس وكيف كان فوقنا الاعتدال من الشهية اخر وطئة لا وقت لا بخلافه لان المراد حصول العلم بمراته زوجها من ذلك الوطئ الذي هو المنفعة موجب للعبد لا غير وان كان عقدا فاستناد دعوى ان الشهية لا كانت بمنزلة النكاح الصحيح كان لا بخلافه بمنزلة الفرق فيكون للعبد كاتري بجزء استحباب الاصل مد كل عتدنا كما هو واضح نعم تدبر ان ظاهر المصوص الزبور الدالة على عدم الدعا على الاعتدال للشبهة اذا كانت مع عقد تزويج بعد التفريق بينهما هو لا ذم ان فتلع الشهية نعم لو كانت الشهية مجرد الوطئ من دون عقد نتجح الاعتدال من غير وطئ ومن هنا كان الاحتياط لا ينبغي تركه ونو انا الوطئ شهنة عن الطلاق ولا حلال تمت عدتها من الطلاق للاصل المؤبد بقدم ادوتها باستناد هلك عقد جارة وسبب دفع قاذرة منها استئناف عدة الثاني وللتزويج مراجعتها في عدة ان كان الطلاق رجعا فان رجعا انقطع عدته وشرع في عدة الوطئ اليه وليس للتزويج وطئها فعلا الكون مخاف عدة بل في عدة المنع والاستمتاع بها الى ان ينقض عدتها لكن لا بدليل عليه يصلح لعارضه ما دل على الاستمتاع بالزور وجوبه لك يظهر لك جواز عقده عليها اشاعة لو كان الطلاق بائنا وان ينقض بذلك عدة رد عدتها عدة المشبهة لا ان لا مانع منه للعدو وحرمة الوطئ عليه شاف في ذلك من الغريب اني في ذلك من سبل الى الجواز مع قوله بجزء الاستمتاع معك لا يكون كالعقد على الحاضر الصغير المسمى بباح وطئها ان لا يخفى عليك ضوح الفرق بينهما بجلية غير الوطئ من انواع الاستمتاع منها ادونها وهو كانه في صحة عقد النكاح في السابق له حكم من اجل ان من اثنان على نحو النكاح حال الاحرام ولان ذلك كان الاقرب عند الفاضل عدم الجواز لان كل نكاح لم ينعطيه حل الاستمتاع كانا طلاقا نعم يتجرب عليه منع عدم حل الوطئ من الاستمتاع والله العالم ولو كان المتقدم الاعتدال للشبهة فالمتجرباؤها عليها للاصل ثم استنباعه الطلاق ربما احتمل تقدم عدة الطلاق كما لم عدة الشهية بعدها لقوتها كنه كاتري نعم مع الاثر ان بل في ذلك غيرها وا قبل الشرع في عدة الشهية قد تقدم عدة الطلاق لما عرفت من التلا مع ان لا يج من نظره منع ضرر توجه الخطابين اليها بما فاتت في تقديمها ثمانين مهلة الرجعة في اشاعة الشهية تكون مقدمة رجعا بل في الجوردها المنع فلت تدبر ان المستفاد من ادلة الرجعة في الرجوع بها لم ينقض عدتها لان شرط رجوعها كونها في عقد عشا بشبهة لانه لا استكانة جواز الرجوع بالمطلة رجعا في من الحاضر في الوطئ من لعدن حتى لو فرض اتصال زمان بصفة الطلاق بالحضر كما اوصى البه الشيخ فيما اتفق منه وان كان فيه ما جبه ويدل على الفرق بينهما بين العقد لو كان لطلاق بائنا على ادلة ظهروا في عدم جواز تزويجها وهي عدة الغير الا لا تجر الجوز بينهما ولعله لان ذلك محكم في كل حال من حال من الشهية لو طلق رجعا ان مدتها ان لرجعة في من العمل لان الرجعة ثبت بالطلاق فلم ينقطع حوا ينقض عدة وهذه ما لم يرفع الحيل في كل عدة الاول فعدة ما لم ينقض فيثبت الرجعة عليها ولا الرجعة ما دامت جامدة في ان نفع عدة النفاس الى ان ينقض عدتها بالافراء الى ان قال باننا لا ادجعله عليها حال الحمل فاذا وضعت ثبث لعلها الرجعة وان كانت في عدة النفاس لم يشرع في عدتها لان عدة الاول قد انقضت فنثبت الرجعة وان لم تكن معدة من ذلك الحال كالحالة للنفاس العدة فلت تدبر ان يرفع على ذلك جواز عقد الغير عليها من الحاضر المتخلل انشاء العدة فصار الرجوع المصدا لطلاق وهو معلوم الفاضل ضرورة احتساب ذلك كله من العدة لاداءها لنوارث مع موتها او موت غيره مع معلومها شرطا ذلك في عدة المهر لان ادعى ان المدد ذلك فيتم على عدم انقضائها لا على كونها فيها ومنع كنع عكس خروج من الحاضر على العدة فاجبت **الثاني** في النفاس والرجوع في من الطلاق واختلفا في من الوضع فعل الشهية جماعة كان القول قولها سواء ادعت فتمت ام واخره لانه اختلف في زمان الولادة وهي من عليها المؤمنة عليها لانها وان بدلتها فثبت في اصل تصدق في وقتها من هنا لو فرض انها النفاس في من الوضع واختلفا في من الطلاق فان القول قول سواء ادعت فتمت ام واخره لانه اختلف في فعل الذي هو الطلاق الذي كما يصدق في اصله بصدق في وقت ولكن في المستلزم مكان لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول قول المتكبرها وهي القاعدة للعلو عندهم وهي خارج عما هو النازع من معلوم وليس الادلة ما ينفي فليدري الفعل على وجه يعارض القاعدة للزبور في مقام الدلالة من غير فرق بين الشخص الزمان والمكان وغيرهما من الشخصات التي يتصور في السداد فيها والرجوع اليها في العدة لا يشمل مثل الفرض بل كنه اللتام ان ذلك ما هو ادبنا العدة بل ما اذ الريدع الزوج العلم بكنها لدا حكم في غيره بابها اذ ادعت حلفا فيقول الزوج لرجعت بالوضع فذلك الاعتدال بالافراء فيقول لفضت عدتي بالوضع فالقول قول لان الاصل بعد العدة نعم قد عرفت غير ذلك الاشكال في انفس الزبور النازع عن ذلك فان مرجع الى كولا الاصل شيئا يعارضه باصل اخر مثل رجح فالتجرحم الفرق بين تعلم سارح احدهما عدة انقضت الاصل عدم تقدم احدهما على الاخر ويقع معه على تقدم كولا للمدعي لباخر الطلاق بقاء سلطنة النكاح بقدم قوله بجنة معها على فغير دعوا تاخره اصل الزقاء حلف في الزوج من النفقة وشبهها لكان لا جواب من احداهما في جواب المدعي من الاخر لا تدفع عند ذلك كنف اللتام بل ان بالهين الحرم وان التناول بخلاف المدعي وثبت حقه فان نكل على مقتضى الاصل كما اذا كان كل منهما لا يدري ظاهرهم المفروض من ذلك بل في شفت اللتام ان الوجه في ط فان لا يعارض الزور في ذلك انه لو لم يكن كل واحد المدعي عليه الدعا وكلها عن الدفع بهذا الطريق فلت تدبر اننا انقضت في غير هذه المسألة وقد ان انما الخطا طريق ثبوت حق المدعي بالبهة ان لم ير من المدعي عليه حجة خصوصاً صون علم المدعي بكون المدعي عليه يدري ان صدق بقدر ذلك ارجاء على ذلك فان تكلفه اليها اجاز نزع لاداءه لا وجب عليها انما لا فام يمكن للمدعي الا البتة كما لو ادعى عليه انك قاصر لم يثبت نحوه ممن يمكن منه انكار فالاظن انما **الثالث** لو اقرن بالفضا العدة ثم جازت بولد لست اشهر بضاعتها مند طفلها قبل

والفائل الشيخ في الحكم من طه لا يلقح بالولد اذا انت بر لاكثر من سنة شهر من وقت انقضاء العدة ليعتبر قولها العدة وهو يستلزم المزوج عن الفرائض  
المسئل في شفاء الولد مع اصالته النسخ فلا يبطل قولها بالصحيح ظاهر بالامر المحمل في الاشبه التامة به ما لم يتجاوز انقضى الحمل من غير وطئ او من الطلاق وانقضاء  
العدة الرجعية ولم تكن ذات بعد لانها على حكم الفرائض السابق في حق كل ما يحتمل كونه منه لذل الورع بخبر بانقضاء العدة لم يكن اشكال في حق قول الولد  
بل في ذلك الاجماع عليه اقرارها بانقضاء العدة لا يرفع الحق السابق للفرائض السابقة بل يوجب الولد بل هو المصلحة اقرا في حق الغير مع انه حصل العار  
الذي هو في الحقيقة كما لو جازت به لذل من سنة اشهر مع اخبارها بانقضاء العدة فانه ثم ان مقتضى نفي الولد للمدة المزدوجة منذ طلقها عدم الفرائض  
عدن البائن الرجعية كما هو احد القولين في المسئلة لانها بالطلاق قد حرمت عليه بغير الرجعية التي هي كالحسد الباشنة والاخر الفرق بينهما فيمنع انقضاء  
العدة في الرجعية بخلاف الباشنة لما عرفت من جواز وطئها من دون سنة رجوع وانما يكون هو رجوعا وبقا لوزم النكاح من التوارث وقوع الطلاق والابلاء  
وبقاء المعلوم ليس عليه بقاء العدة فانكاح باق وكذا الفرائض لو بقاء حكمها لعدا لا في وقت اما اطلاق المدة وعبر اخذت المدة من حين الطلاق فيقتض  
لكون انقضى الحمل اكثر مما فرض انقضاء كما اعترف به في لك قال تقدم العلق على الطلاق لان المصلحة كونها في الفرائض وهو مقدم على الطلاق الذي  
يصح الا في وقت متأخر عن لوطي مقدار ما تدغل من الطهر الذي اقامها به الى غيره او ما يقوم مقامه من المدة وذلك بوجوب بقاء الاضيق بغيره فانه  
الحال ينفى بحث الاستبراء وانما سيجب على التسامح اولا حكم الفرائض باق لجهن اطلاق ويكفي فيه الاثقال الذي يعلم به الطلاق على وجه يتأكد  
كونها طهر لم يواقعها به بنوع مع انه يمكن طهرها في من الخوض في زمان ثم لا ينافي في حقوق الولد بناء على عدم ساقاة ذلك لصحة الطلاق ووقع بعده طهرها  
لصدا كونها في طهرها بواقعها به فلا حظ وانما لم لا يخفى عليك ان بناء على حقوق الولد بالمطهر في العدة فانه في العدة فلا رجعية بها لو كان  
ضروري لزوم ذلك للمصلحة لولده وانما احتمال الجمع بين قصد بقاء بانقضاء العدة من حقوق الولد بحكم الفرائض فلم احمل من اجله لعدم ساقاة مقتضى  
الطاهرة ولذل لك الشئ ينبغي عنه مع القول بمقتضى التصديق فيخرج بقاؤها في العدة على القول بلحوقه به هذا وقد بقي في حقها على قول الشيخ  
بعد كسوف الولد لا يمكن كونه من نال عدم حصول مقتضى دليل الاشبه بالمقتضى للعدة العدة على عده الطلاق اذا كانت بالحمل كما سنبينه باقانا  
من من المسئلة في وقت مكان انقضاء عدها التي اقوت بها قبل حصول الشبهة فمجرد كيف كان فلا اشكال في عدم حقوق الولد مع نفيها  
لا يزيد ما يقتضيه الحمل الامع دعوى فرائض جديد ولو وطئ شبهة فان تصادق عليه فلا اشكال ان ادعى هو ذلك ما ذكره هو القول قوله حيث قال انك  
هي وثبت النسبة ان ينفى باللعان فان تكلمت به بل بخلاف الولد اذ يبلغ في حق من جازها باجتماع ذلك ان فرض عليه ان بعد منه ما لا يخفى من الاشكال  
فاجز احكم بكونه الى من يلوغ الولد مع كون لدعوى بين الرجل والمرأة نعم لا بأس باجراء حكم الدعي المحدث بين الرجل والمرأة ولو سلم الفرائض  
انكرا اصل لا دهنها لكان القول قوله حيث فان نكل حلف فثبت لولده والنسب الفرائض لان ينفى باللعان على كل حال في حقك شقصة العدة  
بوضعه ان حلف او حلف على التخي لا نهائهم ان لولده من فكان كما لو نفي الرجل عليها باللعان فانه وان نفي الولد مقتضى العدة بوضعه رجوعا فانه  
ولا ج من غبار في ولادته على الوارث بعد موته لا زوج ان كان ولعبها او جدها نكاحا فان كان واحدا حكمه كما لو اوعت على الزوج الا ان الوارث  
حلف على العلم ولا لعان معه وان كان ثنائ فان صدقها او كذا باها وحلفا او نكلا فحلف كما مر فان صدقها او كذا في الآخر وحلفا  
ثبت المهر والنفقة بمنزلة المصنف ولا يثبت النسب الا ان يكون لمصدق عدلين وفيه شبهة بالنسب ايضا في حق المصنف والله اعلم **الفصل في**  
**آراء** في عدة الوفاة لا خلاف في انه عند الحرة المنكحة بالعتق اصح لعدم اربعة اشهر وعشرا ان كانت حرة قبل الاجماع حتى عليه مضافا الى الكتاب السنة  
تقدم جملة ما قاله الله تعالى الذين يتوفون منكم ويتركوا زوجاتكم منكم ويتركوا اولادهم منكم ويتركوا اولادهم منكم ويتركوا اولادهم منكم  
وصية لا رجوعهم من احوال الحول يتناول المواد منها الاعتد بالنسبة لانها من مشي بالاولى لا فرق في الزوج صغيره كانت او كبيرة مسلمة او ذميمة من ذوات  
الاخر او لا فان كان زوجها او لم يكن حرا كان وعدا دخلها او لم يدخل الاطلاق الاول والاجماع وخبر عمار المضم ليعلم ما على المذبح كما كالمطرفة  
من الشؤ المطر لمنا فانه اطلاق الكتاب السنة واجماع المسلمين مضافا الى ظهور الفرق بين عدة الطلاق وعدة الوفاة التي هي كالحقة لظواهر القرآن والتفهم على  
الطلاق والاحرام لغرضه ولذل للعرب بالاشهر وامرهما بالحد بخلاف عدل العبر فيهما اقراء اوله والذات وتبين بغير الشئ من ليو العاشر الذي جعل  
بعد هاب الحرة المشرقة كما حوت على عدة نهائية البيوت لا تغاير كما في كشف اللثام والاجماع كما في لك على المراد بالعتق على الجاه مع عشرة ايام خلاف للاوزا  
فابانها بطول في العاشر لذل كبر العدة الابدية المقتضى التايب في من غير متكون ليل في كونه لا يعارض ما سمع على الحكم في بعض اهل العربية ان ذلك  
مع ذكر العبر ما مع عدم كافي لا ينفذ بل على لك ويجوز ثبوت ذلك كذا الموثق بل قد يكون كونه مؤثرا لا يثبت الا في عدة عشر لبا ان ايامها الا من بعد طهرت  
وعلى كل حال فلا يشترط عدان ان تحضر حضرة في عدة الاطلاق لادلة وعين العامة قول به واخر ما شرط ان ترى بها الحضي كل اعنائه والمراد بالشهر ما سمعته  
اشهر المطرفة الذي قد تقدم الحضي في المنكس منه ايضا نعم ينبغي ان يعلم انه لو ما وكان الباقي عشر فلا كسر بل يقتضيها وقسم اليها اربعة اشهر هلالية وان  
كان الباقي قل له عدة وتحت بعاها لابلية وتكمل باقي عشر من الشهر لبا ان كان الباقي اكثر من نصف النصف السابق في المنكس فيه وان ينطق المون عدل  
افلال حبس في عدة اشهر بالاهلة وضعت لاجتماع ايام من الشهر الخاص لو كانت كما لا تعرف في الهلال لغيره ولو بانها من العبر اعتد بالايام ومائة  
وشلتون يوما استطار العدة المستصحب لو كانت جاملا اعتد با بعد الاجلين من موضع الحمل ومقتضى لادبعة اشهر وعشرون فان وضعت قبل استكمال  
الاشهر وعشرون ايام **الفصل في** العدة في العكر لا خلاف في عدة فانه ما قبل الاجماع بقي عليه مضافا الى النصوص الشرعية والبيانات وقيل  
ان مقتضى الجمع بين ابي الاحمال الوفاة لدخول الحامل تحت عاين فامشائها الامر بها يحصل باعداها باعد الاجلين وان كان فيه ولا ان اية

منه في العدة

فلو  
الاشهر وعشرون ايام







# كتاب الطلاق

منه ما  
كتاب

فعلها عدة الوفاة فيجب اليها انتم موتون على ذلك من هنا لو كنتم خواما لم واحد منكم انما بعد الاجل ان يكون لا خبايا حبر على حساب من لكن  
 قيل ان ذلك بالنسبة اليها ليس من باب المقدمة ضرورت عدم توجه خطاب اليها فيجب عليها تحصيل البقن بذلك بل استصحب الزوجية كل  
 منها واحتمال الطلاق لا يهدد كما في الثوب لئلا يكون من باب المقدمة بالنسبة من يملكها او احدهما فانه لا يسوغ له ذلك حتى يشوبها  
 معا بعد اعدتها انما لو هما الاحباط لانها اذا حرمت عليه حرمت عليها كما اننا اذا وجب عليه جناب واحد منهما رخصته في مثل الاثنان وجب على  
 كل منهما اجتنابا لهما اذا حرمت عليه حرمت عليها ولعلك يسقط حكم الحد الذي لا مدخل له في ذلك لا مفسر لوجوبه على احدهما وقبل ان يستصحب  
 الزوجية لا يعين عدة الوفاة والا لم يكن مقتضى الاحباط في ذلك الاقراء انظارها الا بعد بل اخلاف بخلاف من يفرض ذلك واخصنا المصنف عند  
 الوفاة بين على الغالب بل كان المتزوجا عليها له نكاحا صرح بذلك بل هو قد اعترف به فلا وجه لذلك الا لاستصحابا بقاها  
 على حكم العدة الى حصول البقن بالخروج الذي لا يكون له خروج من قبيل النكاح وهو باب المقدمة والاحباط اللازم نعم بما يشكل في اللغة صحت  
 عدم الدخول الذي لا عدل للمطلة بعد اعتبارها بعد كيصح في الاصل البرائة وبه بعد معلومته كون الاصل الفرج المحرم لا صلا  
 عدم ترتيبها العقد ليس عتق نكاح ما يقتضيه الحال في الموضوع النسب بين العتق المحل في المحرم كما افترقا الكلام في كتاب النكاح اشياء  
 الاجنبية مع الاختصاص بها ومن المعلوم ان ذات البعل لا تخرج من التحريم الا بالدخول في عنوان المحللة بالطلاق او وفات الزوج عنها وانما لا يقع  
 فوضا شيئا اندراجها في احد العتق من المصنف بعد العلم بكونها في احد ما يجب الاحباط عليها الى حصول البقن بانها اجماعا في المصنفين في مقتضى  
 الاحباط اللازم وباب المقدمة المذكور في صريح كشف اللثام وظاهره على كل حال لا اقراء حيث لم يخط تحت حين الطلاق بناء على وقوعه بالبقن  
 وعدة الوفاة من جهة ما حق لومض في واحد من حين الطلاق ثم مات الزوج عنها فعلمها الاضطر من القرين من الوفاة ولو مضى في زمان ثم مات الزوج  
 المسالك فعلمها الاضطر من عدة الوفاة ومن ثمرة وفاته الاضطر من عدة الوفاة اذ لا عجز بما اذا تجاوز الثلثة الاشهر البصير كما عرفت ثم لم تلتها  
 بوقوعه بالبقن قلنا بصريح ذلك لا يوجب اعتبار الاقراء من حين الوفاة لعدتها بالبقن قبلها اما اذا قلنا بفسخ الطلاق لعدم التعبد به في الموت  
 عليه علم من العدة الوفاة كما هو واضح فكذلك الحال لو طلق واحد منهما بائنا معينهما في نفسه مثلا ومات قبل ان يكره التعبد فعلى كل واحد منهما العدة عدة  
 الوفاة الا في ذات الاقراء على الوجه الذي قد عرفت ولو عين قبل الموت انصرف الطلاق الواقع فيهما او لا الى العينة التي ذكرها الخبر ولكن بعد من حين  
 الطلاق لما تقدم من وقوع الطلاق بالاول ان فخر البقن لا ينعقد من حين الوفاة وذلك لان الفرض كون طلاقها بائنا مباحا ثم نعم لو كان زوجها  
 اعتدت عدة الوفاة من حين الوفاة لما عرفت من انفار عن الزوجية الى عدة الوفاة لو ما المطلق اثنائها وما يدلك ظهر لك ما في مناقشة ذلك فلا حظ  
 تامل فانها ما عرفت لك من التوثيق في بعض ما ذكره من حكم المسئلة كما لا يخفى على من لا حظ له بها ما كان فيها ايضا ما يشا ما قدمه سابقا في البقن  
 وتاريخ هذا وقد يتحقق وهو ان طهر من طهر في المسئلة كالمسئلة والفاضل شارحها في التمهيد وغيرهم عدم الفرق في ذكر من الحكم الزبوري من المصنفين  
 وواقعا وبين المصنفين ظاهر وهو معتبر في قديمه من المتأخرين لا في الفقرة لان ذلك لا يتفق من مودها انما قد يفتقر الى الادل بناء على عدم اختصاصها  
 بذلك بل في كل مكان ليس الا ذلك ما يقتضيه بعينه لكن لو احدى اعماله هنا مع ذكرهم ذلك الطلاق المبرم لعدتها لعدم الاشكال هنا لما عرفت من  
 الخلف الذي هو مقتضى باب المقدمة وقاعدة البقن والاحباط الاردم وانما يحتاج الى القرينة فيكون طريقه ذلك كما اذ بقى الزوج متلا واريد  
 المطلقة من غيرها قلنا بعدم اعتبار تعبدية اخرى وجعلها بالية فلا او كانت المطلقة معينة واشبهت في امثال ذلك لا مثل المقام الذي عرفت  
 الاشكال على كل واحد من هذه من الغرض من العدة او في معلومته لا اندراج في عنوان الخليل لان الاضامع ذلك كله لا اعترف بظهور كلامه في ذلك  
 المقام بجرمان لقرعة التي كانت في مثل المقام فلا حظ وفاضل الله العالم والمفقود زوجها ان عرجه او اتفق على زوجه وتبرع عنه او تبرع  
 او كان له مال يمكن الاتفاق منه عليها فلا خيار لها وان ارادت ما تريد البتة وطالت المدة عليها فمضى مائة فليس له خلاف جدي في شيء من ذلك  
 لا فصل النصوص بل في خبر السكوني منها اعرج عن امره عليه السلام ان عليا عليه السلام قال في المفقود لا تبرع ما يعتق بيلها مائة وطلاقها لا يحسن  
 ما دل الشراء وان وجب تعبد بغيره من النصوص كصح الحديث سئل ابو عبد الله عن المفقود قال المفقود فافض له اربع سنين بعث لوالى اربك في ثلث  
 الى هو خائب خفافا لم يجد له امرا لوالى لينة ان ينفق عليها فما انفق عليها في امراته قال قلت لها تقول اني اريد ما تريد لثا قال ليرها  
 ذلك لا كرامة فان لم ينفق عليها ولينة او وكيله امر بان يطلقها وكان ذلك عليها طلاقا وتصح بريد سئل ابو عبد الله عن المفقود كيف يصنع بما  
 قال ما سكت وصبر على عجزها فان هي فعلت امرها الى والى اجلها اربع سنين ثم مكنته في الضيق الذي مضى به فيسئل عنه فان عجز عجزه  
 صبر وان لم يخبر عنه بتي حتى تمضي اربع سنين يرضى في الزوج المفقود فعيل له المفقود مال قال ان كان له مال انفق عليه ما عجز عجزه من  
 مائة وان لم يكن له مال فيل لوالى انفق عليها فان فعلت فلا يسبل لها ان تتزوج ما انفق عليها ان في ان ينفق عليها باجره لوالى على ان يطلقها بطلقة  
 في استقبال العدة في طهر فيصير طلاق لوالى طلاق الزوج فان حاز رجلا قبل ان تنقض عدتها من يوم طلقها لوالى مند ان يراجعها في امره  
 وهو عند على طلبه وان انقضت العدة قبل ان ينجي ويراجع فذلك للزوج ولا سبيل للزوجة ان ينفق في واپه اخرى ان لم  
 للزوج ولن طلقها لوالى في طهر شاهدين عدلين فيكون طلاق لوالى طلاق الزوج وتعد اربعة اشهر وعشرة اشهر وخبر في السكا  
 عوا ابو عبد الله في امرأة غاب عنها زوجها اربع سنين لم ينفق عليها لم يند حتى هوام يستجير لوالى على ان يطلقها قال نعم وان لم يكن في طلقها  
 السلطان قلت و ان قال لوالى انما انفق عليها قال فلا يجبر على طلاقها قال قلت لرايت ان قال انما اريد ما تريد لثا ولا اصبر الا بعد كما اقال ليس

لها ولا كونه في النفق علمها وموتها مع مسئلة عن المفقود فقال ان علمت ان في ارضي نفق لم يظفر له ابد الحى بانها ماتت وابطانها طلاق وان لم تعلم ان  
 في الارض كلها ولم يات بها من كتاب لاخبر فانها تاتي الامام فبما هما ان تنظر الارب سنين وبطلت الارض فان لم يجد له اثر حتى يقضى اربع سنين لم يرها  
 ان نكحها اربعة اشهر وعشر ثم نكحها ثلاثا واربعا فان قدم زوجها بعد ما تنقض عدتها فليقبل عليها وجعل وان قدم وهي في عدتها اربعة اشهر وعشر اهلك  
 زوجها وهي كذا في بعد الجمع بينهما على المطلق على المقتضا في عدم الخبر لهما مع احدا الامر من بل قد بين ان ظاهر هذه النصو اختصارا لغيرها في  
 انبساط الالمام لاحال تصورهما ولعل لدا في الحكمي عن الترتيب في زعم الغيبة ميتة وعليها القبر ان تعرف موتة وطلاقة ورح فستقط ثمرة  
 المسئلة في هذا الزمان اللهم الا ان يكون ذلك ضار ونوى من على الغالب من مقتضى من الغيبة والانع فرض عكس ثابت الغيبة من الاثبات بما ذكره النصو  
 بغيرها من تمام الوالي في ذلك لعدم ولايته لاسم ذلك بل في الحديث الجرحي في عدم بقاء هذه الامور على الحاكم فانه بعد ان حكم  
 على ذلك قوله فيها لو تعدد الارب سنين الحاكم لعدده او لقتوبه تعين عليها الصلح ان يحكم بموت شرعا او يظهر حاله بوجه من وجوه لاهل البقاء الزوجية وعليه  
 يخل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في المفقود حتى بانها يقين موتة وطلاقة وعلم على هذه امرة ابدية فتصير من المعاملة من وجب له ملكا عملا لاجل ان يكون  
 قال لا يخفى ما فيه من الاشكال الداء الضم والمفني بالابن والرواية الى ان قال هذا من غير علمها فانفق عليه حكمه من نكحها طلاقا ولا عذر  
 على رضى الامر الى الحاكم الشرعي كما سمعت ما في عدم من لو مضت سنة سنة ولم ترفع امرها الى الحاكم فاطلاق ولا عدل بل تبقى على حكم الزوجية وانما الفسخ  
 من الارب لا بد ان يكون من الحاكم في الحكم بغيره من الاخبار المزبونة نظر لما عرفت من ان بعضها ان دل على الرق الى الحاكم الا ان البعض الآخر حاله  
 ان الفسخ المأمور به لا يفسخ كونه من الحاكم بل يكفي كونه من الولي وغيره مؤيدا بما ذكره الكاشاني من الجمع بين النصو من ان اذا نكح الرجل عتله او بوجه اخر  
 اصناف من مضى عليه من غير نكح اربع سنين لم يوجبه من انفق على امره بعد ذلك لم يفسخ عدل ذلك جرحا بل على طلاقها بعد تنقو الفسخ سواء وقع  
 الفسخ قبل اربع او بعد وسواء وقع من الولي والوالي وغيرهما وعدتها عدة الوفاة الى ان قال بل يحل له الا في النصو في نكحها طلاقا على نكح الامر  
 الى الحاكم وان شدا الارب التي يجر عليها الترضي فيها من قبل الوفاة وان الفسخ انما هو من الحاكم ثم اطلب بيان ذلك وقال من ثبت ان الحاكم لا يختص  
 له بالحكم فلا اشكال في ان يرفع وفاءه ونصوبه لا يفتي الحكم المذكور بل يجب عدل المؤمنين القباة للحكمة كما سواها فانه في غير واقا الخبر المذكور  
 في ذلك فاعلم ان من لاحظ تمام كلامه ينبغي ان يقتصر من الجمع بين جميع النصو المزبونة ما بين صريح وظاهر في مدخلية الوالي في ذلك بل في بعضها ارسا  
 رسول او لكتبة الى ذلك الصقع كما تصرح في نبط البدن مع فرض عدم مدخلية الحاكم في ذلك كما مدخلية لعدول المؤمنين الذين لا يرفع ولا ينزل  
 لو لم يخل بالطلاق وقت انعقادها بالمدلة المزبونة على امر الحاكم وانما حمله في ذلك لاكتفاء نصها بالظاهر سيما عند انعقاد بعد طلبه اربع سنين  
 لا شكا الحال بالوفاة وله لعلها لكن كما ترى ضرورت ظهوره وعنه ان ذلك كله من اعمال الحاكم ومناصبه فليقبل ولا لغيرها شق من ذلك بما ذكره  
 ضربا لاجل لا في الفعل بعد كماله واضمحلاله بعد لحظة الاجتهاد وكون المسئلة على خلاف مقتضى الضوابط والله العالم كما ينبغي ان يقتصر على  
 منها اظهر من ان نصا في الحكم المذكور على جنس المفقود بسبب ضرورة دون المفقود بانكار سبب او معكدة ونحو ذلك مما لا اثر له في النصو لم يربط  
 فلهذا من هذه من دون دفع امرها الى الحاكم ومن دون تأجيل بل بالقرائن الدالة على موته ثم اطلب بيان ذلك حكى عن بعض مشايخ المحققين مؤيد  
 على ذلك كذا حكى عن الاخذة لمحمد جعفر لا يصحها التهمير بالكراسي قال قد روي حمله من النكاح الا في فقدان الزوجية معكدة في الاثبات مع عكس  
 شاه سلطان حسنة في مفاد فربك ما كان ولا يخفى عليك ما فيه او لا من مقتضى ما ذكره حرية الترويج للحصول العلم بالموت للموتة ولكن يريد بانها  
 هو على رجاها الى الترويج بالقرائن التي لا توجب مع فرض حصولها لا يثبت بل في مسئلة المفقود بالتلفيق وان لم يكن ثم يحجب بذلك وان تؤم لك  
 ضرورت انما بعد العلم من شيء وثانيا ان لعنوان في النصو المزبونة المفقود الشامل لهذا الافراد لا ينافي في ذلك ما في بعضها من الارسال الى التواخي فان  
 المدار على التجسس في الوجه الذي يفتق فيه لعلها وليس هذا من الفسنة في شيء بل هو مقتضى اطلاق اللفظ الذي داعي الى تخصيصه بد كحال  
 بعض افراد كما هو واضح ومنها لاجل احدا من اساطير الاصطلاح ترد في شيء من ذلك وقد جعلوا العنوان في النصو من المفقود الشامل لجميع الافراد  
 المزبونة كما هو واضح بادق فامل كيف كان فلو حمل خبره ولم يكن من يفتق عليها ولو مشيع فان صيرت فلا يثبت ضرورت كون ذلك كله لادراك جهاد ان  
 دفعت امرها الى الحاكم لاجل اربع سنين ونقص عنه فان عرف خبر صيرت وعلى الامام ان يفتق عليها في الاجل المزبور من يد المال المعد للصالح المقتضى  
 منها وان لم يعرف خبره امرها بالاعتداد عدة الوفاة ثم نكح ثلاثا واربعا بلا خلاف واجد بينه نكاحا وموت في الاجماع بغير علمه لكن بعد الطلاق في بلية  
 او الوالي كما سمعت النصو في النصو المزبونة المعضلة بالاصل غير عدم موته مع ما عدا ذلك عليه باصحا بعد قوله هو ملك رجعتا بل في كسر اللثام  
 لا خلاف في المسئلة فان غاية الامر السكون في مضمرة سماعه وعبارة ان اكثر الاصطلاح في لا ينافي في ذلك كون عدة وفاة الاحمال اخص من هذه العدة  
 للطلاق بالعدة المزبونة ولعل الشرع اخطأ في موته فيا باعبار حصة اعادة بالوقوف عليه مع سنين في النواحي التي يظن بوجودها من كون عدة  
 الطلاق هنا بعد عدة الوفاة ومن هنا صرح القائلون بالطلاق بكون العدة عدة وفاة وان اثبت الوجود والخلاف في ذلك كما ذكر في ذلك وغيرها  
 ناسب لمر الى الشيخ وحمل على المص وغيره من عبارات بل جعلوا ثمرة المسئلة التقيد والحداد وغيرها بل في الاشكال في العدة ايم مستظهر من النصو  
 انها عدة الطلاق قال لان القائلين بالطلاق صرحوا بكونها عدة وفاة ولا عليه من اشكال في رواية سماعه الدالة عليها ما هو قوة صيغة السند من ان  
 سماعه ليس الداعي انها عدة طلاق غير من سأل الفقيه الى على ذلك هو حجة بعد الانجاس كما ان موثوق سماعه بعد حمل الطلاق على مفيد غير يكون كذا  
 الحداد فلا يرتب عدم وجوبه وان توقف فيه الفاضل لكن في غير حمل بعد احد النصو المزبونة بالطلاق المقتضى لكون ذلك عدة وفاة فيل

في النفق  
 في الخبا

الاست

کتاب الفلاح

عنہ

الزنى

الأول لو نكح بعد العدة ثم إن موأ الزوجه كان العقد الثاني صحيحا بالاعتناء لا إشكال بل قد عرفنا الإجماع على أنه لا إختلاف في ذلك

وان  
في حكمه  
انما هو  
في حكمه

وان

اعيان في نظر الشرع بالطلاق والامر بالاعتدال فلا حكم له بتمتة كما لا حكم في حال حيوة المصير في النصوص بل لا احد ينه خلافا مع ما بيننا وفي ذلك  
 و به بل بطلان العدة لو ظهر موتها او بعدها قبل التزوج بناء على انه لو ظهر كان حق لان الحكم بالعدة والبعثون كان متبعا للنظم ومستند الحكم  
 الا بها وقد تبين خطأ وفعلها بتجديد عدة الوفاة بعد بلوغها الخبر وهو بالجهل بجواز العدة عليها ثانيان وان نكح لما ذكره سقوط حق الادعاء بها  
 لو حضر وقد تزوجت لا ينبغي الاعتداد منه لو ثما وهذا قول بعض النافذة والله الذي لا اله الا هو المصير بما ذكره من الحكم على خلافه فذلك لعل ذلك هو الذي  
 فرض المسألة في صون النكاح الاضطرار في مضي الزمان لا في مضي النكاح او عدمه نعم لو فرض محض خبر موته وهي اثنا العدة يمكن القول باستنباط  
 عدة الوفاة كما اذا جازها قبل الشرع بها اما اذا جازها بعد الاعتدال فلا اشكال في عدم الثبوت لها نظريتها منج بالطريق الشرعي دعوى اختصاص ذلك  
 اذا كان الامر مشتبها الاشهاد بها بل صريح ما فرضه النصوص من مجبته بعد العدة خلافا ولا بد وانها عدة طلاق وجب بناء على النكاح ومن حكم عدة الطلاق  
 انه اذا تجدد الموت في اثنا انقضائها الى عدة الوفاة وان لم يقبل الموت لا بعدها ساق عدة الوفاة وذلك لظهور النص القوي في كفاية العدة  
 المذبذبة لها هنا على كل حال كما هو واضح **الثاني** لا تقف على الغاشية زمان لعدة ولو حضر قبل انقضائها انظر الى انهاء عدتها من حكم الحكم  
 بالفرقة فهي اربعة ايام وفاة وان حلزله الرجوع في اثنا ايام او عدة طلاق لكن لا دليل على التقيد بانه فان جاز له الرجوع بدعوى ظهوره لادلة في ان نفقة المطلقة  
 الرجعية بما لو طلقها امهولة الطلاق في مثل الفرض الناشئ من حكم الحاكم الذي هو بان على منقضاء صالة البرائة بعد خروج الامر عن الرجعية ولكن مع ذلك  
 فيه تردد ما عرف من مناهور النصوص كون طلاقا رجعا وان كان مباشر للولي الشرعي الذي هو اولى من الوكيل بل يظهر من بعضها ان حكم العدة به حكم  
 العدة الرجعية وان لم يكن ثم طلاق اللهم الا ان يكون ان ذلك في خصوص الرجوع لا مطمح في التقيد ولكنه لا بان على النكاح من انشاء الطلاق في واثانها وان ينع  
 طهرها النصوص في كون طلاقا رجعا ان طالت عدة وما ذكرنا يظهر لك النظر فيما ذكر في بعض الكتب في المسألة في الفاضل بعد الذي حصل الاشكال في التقيد  
 لو حضر وظاهر عدم الاشكال في عدم رجوعها مع عدم الخصومة فتعرفنا بالمخبر رجوعها باعتبار كون الطلاق رجعا وان لم يحضر ولو قلنا بالاعتدال  
 مدونه وانما بالخصم ولو بعد العدة بنكس البطلان في رجوعه لا تقف لوجوب الرجوع ولو بعد العدة حتى لا يخرج من العدة وما عدها لبقائها على الزوجية كما  
 هو واضح **الثالث** لو طلقها الزوج انظر الى ان النكاح في ذلك في ثمة العدة التي هي من طلاق الحاكم وامر صحيح لان العدة ما قبله بالطلاق ولا  
 اشكال ساع على صحة دلالة العدة الرجعية ضرورة كونها منها ان وقع الطلاق من الولي او الولي للمعروف من ان طلاقا رجعا وان كانت عدة مقدار  
 عدة الوفاة وحكم الرجعية ان عند مدته بامر من دون طلاق واحتمال كونها حكمها خصوصا في خصوص الرجعية دون غيرها حتى لو عدل لاجرم من مع علمه خصوصا  
 السابعة ان العدة بالمرحوم من دون طلاق لان لا تضاعف خلوه من الاشكال ان لم ينفذ كون ذلك بعد العدة لم يقع له قبل التزوج لا يقطع العدة  
 بينهما بانقضائها على كل حال مع فرض عدم معرفته لكنه في ذلك كشف اللثام اشكال محض وقوع الطلاق على المصلحة الرجعية من دون تحلل رجعة بالرجوع  
 عندنا بالطلاق من دون تحلل رجوع بينهما اللهم الا ان يبق ان المصلحة الرجعية ما قبله على الرجعية حقيقة الى انقضائها العدة ويجعل ذلك عملة الرجوع الطلاق  
 على نحو اعني عند كنعني هذا وقد تقدم في الثاني التمسك في بحث لنكاح الكاظم ان الطلاق الرجعي من قبل النكاح والاشارة لا لا بفساد انقضائها العدة  
 وانخرج الشبهة الى ان تمام انقضائها العدة ورفع على الاخير جوار وقوع الظاهر واللغات الابناء وجوان تفصيلها الزوج وبالعكس بل جعلها لهما فيقول  
 هنا لان الرجعية زوجة في ادرى بالذي عاه الى الاشكال في خصوص الطلاق الذي هو في الحقيقة كالتطهر في اعتبارها وقوعه على الرجعية **الرابع** لو انقضت اذ  
 بعد مضي سنة من دخول الثاني لم يولد للفرقة ولو ادها الاول وكان وطئها سرا لم ينفذ على دعوى والافراش قال الشيخ بقوله بينهما نحو  
 قال فيها لو طلقها فترجعت وانث بولد بمك الحائض بما ذكره هو كما ترى جسد كنهها فاش الثاني فعلا بخلاف الاول انهما كانت فاشا فلا بد من رجعة عليه  
 ولا اشكال في كون محل المراجعة تقدم الكلام في ذلك كما بالنكاح بل ان المقام اولى منه من رجوع **الخامس** من نكح الزوج لومات بعد العدة و  
 كذلك لا اثر في الاشكال بناء على ما عرف من ما يقطع العدة بينهما بانقضائها ولو تزوج بل وان لم يولد بالطلاق كما سمعنا من بعض الموقر يانه لا بأس  
 عليها باعداها لوجاها فاضا ان الموت في ذلك على القول بان لا يوضح كان حق بما يثبت ثبوت التوارث لظهور كونها موجودة الى تلك الحال **المختصر**  
 بقاء الرجعية في نفس الامر كونها حق معا على تقدير ظهور دليل على ان الحكم بالبعثون مبني على الظاهر وبتزويج الاشبا لا مع ظهور الحال فيمنه مضاف الى ما  
 عرفه من ضعف القول لمزوران المخبر عد عليه به حكم الشارع بانقطاع العصمة بينهما بانقضائها وان كان هو اولى بها لوجاها فان ذلك لا يفضي التوارث  
 بينهما مع عدم مجبته كما هو واضح ولذا كان في المصعد عدم الاشكال في ذلك على كل حال بل ان التردد نوبتا احدهما في العدة من كونها عدة رجعية او ما ورد  
 الاستنباط لورث حتى لو قلنا بالاعتدال من دون طلاق للمعروف من كونها بمنزلة الرجعية ابنة وان كان لا يخرج من اشكال **السادس** لو غلط الحاكم بالحنافها  
 بالاعتدال واعتدت فترجعت قبل مضي مدة التريض بطل النكاح الثاني لا يوقع على غير الوجه الشرعي بل هو نكاح لذات بعل شرعيا بل الاور غيرهما  
 عليها ابداع الدخول كونه تزويجا لذات بعل هو محرم ابداعا واجامعا كغيره في محله لبيان كون نكاحها بعد موته ممكن القول بعدم جرمه على  
 ما في عدة الاقرب محض التثنية لو تبين موت الزوج الاول قبل العدة فلكل علم لعدم كونها ذات بعل في نقله بل في عدة لماعرف من انما عدا  
 موثوقا على الطلاق الصحيح الذي يتعفى فيه الاربع سنين لكنه في كشف اللثام لا يثبت البطلان لا بفساد ظاهر او في نعم التعاقب على الاعتدال المبني على  
 الخطأ ولو عدا الزوج من سبعة وقد ظهر الغلط في الحضانة لم يكن قد تزوجت بجلبه نفقة جميع الذوات وان كانت عدة رجعية في عدة سقطت نفقتها حين  
 التزوج لانها ناشرة فانفرد بها فان لم يكن حلها الثاني عادت نفقتها في الحال ان دخل لا نفقة لها على الثاني لانه مشبهة لعدة الاول لانها  
 محجوت عليها غير ذلك من نظر كان ما بينهما ايضا من انه لو رجع بعد موتها ورثها ان لم يخرج مدة التريض لعدة وبطلان الورثة الثاني من غيرها



# كتاب الطلاق

كلنا يسمي ولوليه ناموت الاول اعتدت له التفرق وان مات الثاني فعليه عادة وطى الشهية ولو ما باءا فان علمت السابق كان هو الاول اعتدت بعده  
باربعه شهر وعشرة ايام ولها يوم موت الثاني لان لعدة لا يجتمع مع الفرائض الفاسد فاشته فامر الى وقت موته وان سبق الثاني فان كان بهل المدن بين  
ثلاثة ايام فمضت عليه الثاني ففعل على الاول ان كان قد اكلت لعدة ثم اعتد من الاول ولو لم يعلم السابق او علم النفاذ اعتدت من الزوج ثم من  
الشبهة الفصل الثاني من سداد الاماء والاستبراء وان كان قد تقدم الكلام في اكثر احكامه كتاب البيع مستوفى من المعلوم انه طلب البرائة

لغزو الترتيب عن طي الامة مدة بسبب الملك وحديثه واما العدة ففي الترتيب فيها للنكاح شبيهة على نحو ما سمعته في الحرة ولعل انحصار الامة بالزور  
باعيان بقدره بترتصه بما يدل على البرائة من غير تكرار فعد فيه بخلاف الترتيب لواجب بسبب النكاح الذي هو ما خوذ من العدة باعتبار تعدد الاوقات

والتموير فيه هذا ولكن قد تطلق العدة على الاستبراء وبالعكس كيف كان فعلة الامة في الطلاق مع الذبول والبلوغ وعدم الباس قرآن بلا خلاف  
بل الاجماع بقية على بل لعله كل عند العادة فضلا عن الخاصة لا ما يحكي هرج ودمهم بجهاها ثلثة اواء وقد سبقه الاجماع بل كحقة والمثل كما في قوله

انها طهرت ان شهرة عظيمة وقيل في القائل الاسكافي في العلق على ما حكى عنها ما جفت او نبت بها بعض مناخري المناخرين كبثا لدارك وصاحب الكفا  
والحدائق بل كما في البنية الواضحة لكن لا ينبغي ان الاول مع كونه اشارة بل هو المثل بل يكون عوى الاتفاق عليهم من زمانها الى ان ما لم يورث بل طهرت

عن علي جعفر سئل عن ثمنه من بعد تحريمه كونه طلاقا او كونه نكاحا فقال في السنة في الطلاق فان كانت حرة فطلاقها ثلثة اواء وان كانت  
اقراء وان كان حرة فطلاقها اربعة اواء وان كان موكا لصحة نكاح المراء بالقر في الحرة والامة وقد عرفت ان الصور اختلفت في ذلك

بل قد سمع من المصنف ما يقتضيه من ذلك من غير فرق بين عدة الحرة والامة بل في بعضها انجيله بكونه بقر في الدم او بجمع ثم بعد ذلك الحضر فعد  
ينافي ذلك فصول الحضر التي هي كمنصوصات حصة الحرة التي قد عرفت حملها على النفقة او اداة الذبول في الاخرة لانما اداة الاستبراء خصوص

الزوج الى انقضائها كما عرفت سابقا ولقد اختلف في الوسائط يحمل ما هنا على ما عرفت في نظائرها هناك مع اختلاف طريقتي من انساب الاتحاد فيها من  
الفرق وقيل لبعض الناس من سبغ الطريقتي هنا من الاشكال في القيام باعتبار امكان الفرق بين القربين فيما للنقل التام على كونه الطهر هناك بخلاف هنا

فيلحق خصوص الحضرين بل معارض فيكون مفسر للفرق هنا او مبدية اذ هو كما ترى خصوص بعد ملاحظة الشبهة العظيمة وملاحظة معلومية كون ارق على  
النصف الحرة في الحرة والامر غيرهما ومقتضا كون لعدة حرة ونصف الامة لما لم يعلم نصف القوم الابعاد انما كانت العدة قريبن كما جعل المذاهب الا

بالنسبة الى المطلق على التظلمين باعتبار عدم تعقل النصف الطلاق وبالحكمة فلا ينبغي الشبهة الحكم المزبور وطى الطلاق فخرج النكاح لو سبغت بها  
بمع زيجها فخرج الشري كما حكم كما صرح بالاجرة الفاضلة لعدة لا تكون الحرة ولا مستصحا المنع المحقق فيها ولو مدة الاستبراء اذ احتمال عدم وجوب

شئ عليها مقطوع بعدم ومن هناك الاحتمال المقابل للتشدد الاستبراء وجوبه لاول لفظ الطلاق رتبة منع انحصار الاعتدال فسمي كما سمع في طي  
الشبهة الحرة ولا يصل البرائة للقطع باستصحا المنع فيها وتعمد الفرق بينهما وبين الحرة بالانسحاب من مضمون الاستبراء جميعا اقل من عدة الطلاق

فلا يمكن الحكم بالبرائة في اقل من اقلها بخلاف الامة لا يصلح معارضته للاستصحا المزبور نعم لو تسان الاصل على الامة الاستبراء الاما خرج من المطلق بخوة  
ذلك جميعا ولكن قد روي في بعض النسخ ان كل فرد حصل الشك فيه بالنسبة الى اعتنا حكم العدة عليه والاستبراء ولعل من ذلك على الشبهة

ولو لم يما للثمة المزج وغير ما يبرعليا في أثناء المباحث لعل من ذلك عدة البعض وذكرها وجهان لان المحل لاصل المزبور اعتدالها في  
الحرة واما احتمال ملاحظة المركب بالانفصاف فيسقط على كل من عدى الحرة والامة بالنسبة الى ما بينهما من الحرة والامة فلم اجد قائله بل لا من اجله وكيف

كان فاقول ان ما ان شفعه بعد ثلثة عشر يوما ولطختان لحظة بعد فروع الطلاق ولحظة اخرى من الحضر نحو ما سمعته في الحرة ومنه يعلم وجوب  
اللحظة الاخرة في انها من العدة لو بها يحصل العلم باعضائها ضرورية كون لكل ام كذا في الحرة بل ما تقدم يعلم انما كان فرضه باقل من ذلك هو عشر ايام

وثلاث لحظات فمضون الطلاق بعد الوضع قبل النفاس بل لحظة ثم باقى الدم لحظة ثم ظهر عشر ايام ثم يفيض فخرج باق لحظة من الحضر هذا كله  
في ذات الاقراء واما ان كانت لا تحضر في حق من يحضر عند خبره ونصفه واما ان كانت حرة وعبد كان في حرة بعد الفصل عن المطلق فخرج في

مضمونها عدة الامة والى لا تحضر على بل يعون يوما وفي الفقه عن ابي عبد الله علة الامة التي لا تحضر على بل يعون ليلة يعني ان طلفت في خبر  
ان يصبر ابي عبد الله علة الامة المطلقة شهر ونصف في خبر ذلك على جعفر الا في النص انما عدهم في الطلاق عدة الامة حصتها او حصة

اربعون يوما الخبر في ذلك من النصوص الدالة على ذلك ما اخر من الشهر من نشاء لاعامل بل لا اجد خلافا في الجملة بل الاجماع بقية عليه مضافا الى  
معلومية كون الامة في العدة على النصف من الحرة والقراء ان فيها ما عرفت بل لعل الظاهر ان في النصوص الواردة في الحرة والامة اتحادها في كيفية الاعتدال

وان اختلفا في الكسور بخبر كون لعدة في الامة احد الامر من القربين والشهر ونصف نحو ما سمعته في الحرة وثلاثة اقراء وثلاثة اشهر بعضا يستوي كال  
به من غير فرق في ذلك بين ان الاقراء بين من كانت سن من تحضر مثلاً لا تحضر كالمضعة ان السبع سن من تحضر ما بين التي لا تحضر مثلاً

يخفى لكن في بعض من عرض مثلاً بل بين من كانت عدها الحضرية الا يزيد من الشهر ونصف نحو ما سمعته في الحرة من كانت عدها ان يزدن ثلثة اشهر  
ضرورية ان الامة اضعف من الحرة في العدة بل لظهور انما الضابط المزبور في الامة حتى المستبرئة بان جاءها البعض الاول من شهر ونصف لو يورث

حضرها فانها انشج بالشهر والنصف لولا انها حصة اخرى قبلها لا يحجر عليها حكم المستبرئة في الحرة انقضاء في خبر سون عليها خاصة لظهوره او  
صراحة في اوازها لتقبل منه بفضة القعدة عنها في الحكم للحال في طلاق الامة المزبور وكذا خبرها الذي قد عرفت لخال فيه سابقا ولعل انما كان

على ما سمعته في الحرة انفسرها على ذكر الاعتدال بالفرقين والخبر اربعين يوما وهذا ولكن الرماض بعد ان ذكر الامة بالخبر الاربعين يوما  
على ما سمعته في الحرة انفسرها على ذكر الاعتدال بالفرقين والخبر اربعين يوما وهذا ولكن الرماض بعد ان ذكر الامة بالخبر الاربعين يوما

الامة  
في  
الاشبهة

من

الثانية

عند

لا يحصر وجهه من وجهه قال لو كانت مسترابة لمحل كان عليها الصبر بل شهر نبعه وفاقا لتبني العلامة وبصل الحلة النعنا الى ظهور المصو الاثرية  
الخفة التي هي كالصبر في ان لا تقبل تلك الامة لاستعلام البراءة ولا يعاوت فيه الخفة والامة لكي يظهرها ان الصبر تلك الامة ليس العدة بل انها معلومة  
المرأة واما العدة فهي الاسم الثالث الذي يصفه ذلك يجب عليها الصبر بعد التقعر شهر ونصف البنة الا الى اخره على معنى ذلك بل هم  
بمعنى نبعه ومصرح بعدم وجوبها والاكتفاء ما شهر ثلثة النعنا الى ظهور المحل في هذه الامة واحصاها الامم بالزيادة بالخفة والمناشئة فيه بعلل  
واخبر قلت لا يحصر عليك من وجوه النظر بعد الاحاطة بما ذكرناه هناك وما ادريها المصو التي اشار اليها وان كان خرسون فهو ليس الاخر احد  
تدعوني الحال وان كان المراد خصوص مدعية المحل هي غير الاسترابة التي قد عرفت عدم انضائها وجوب لتدعوني الحال ان سترابها ما رآه من  
حرارة ونحوها اللهم الا ان يعلم انها حامل مدعية المحل غير المسترابة بل هي من غير انضائها وان الاحاطة قد عرفت انها لا تقبل بعد النعنا كما اخبرنا  
الحال به هناك فلا حظ وناقل حتى تعرفه نحوه النظر في كلامه وقد سبق في هذا الوهم المعنى في الشفيع بل انما اعترضه كانه قد شرح قول الحق السامع  
لو كان اي امة مسترابة في ريعون يوما هذا هو المثل وقال بل الحسد لو اعتدلت به من كان عدو حوطا فان ستراب المحل لا ينظر ثلثة اشهر  
قال لعلاقة الوجه انها مع الزينة تنظر نبعه اشهر كالحرة لسا وبها في ما ان المحل ثم اعترضه بانه لا حاجة الى التسع لان يعلم المحل ان يتوقف على مفسد  
ولو قلنا ببدل للثخنة الحرة فلا محال الامة عليها بل كنهه ثلثة اشهر لا يفي في ذلك يعلم المحل بعد انما وضعه بعد ثمانية اشهر وما حاكمه على الامة  
هو ما وقع له في لفت ولكن لا يحصر عليك ما في الجمع بعد الاحاطة بما تقدم لنا سابقا وفي المقام الذي لم يظهر لها فيه مخالف غيرهم كون عدة الامة قريب  
اوشهر نصف ما الثلثة فلم يحمله شاهد ولا موافقا وقد عرفت ان الكلام في مسترابة المحل ان لا يجب فيه الاسرار الامع دعواها وان تكون متمم  
سوت الذي قد عرفت اختصاصا بالمرء فلا حظ وناقل ثلثة لا يحصر عليك جريان ما ذكرناه هناك في الاشهر ثلثة من كونها هذا البتة وتماما اذ المتسما  
من زاد واحد من تدوين ان المراد منها العدة ان تقر بانه ما سبعة من وجه الخفة اربعين يوما او بيلة لكن كذا هم الانفاق على الاجراء بالهلال مع فرض وقوع  
الطلاق بمقار الغرة بمكة خمسة عشر يوما من الاخر وتعد به وان كانت اربعة واربعين يوما لو فرض نقصا نعم لو وقع الطلاق في اثناء الشهر على المسترابة  
اربعون يوما كما في المحر الذي جملوه على الغالب من وقوع الطلاق في الاشياء ما واثمة اشهر بل اجعل بعض الناس في ذلك الفناء في المطلق ايصه وبعده ان كان  
المرء المصلح في التزام ذلك النصف لا ارحم للممكن من قوله شهر ونصف يكون ثلثة واربعين يوما ونصف يوم وعدم العلم بذلك يتأخر جريان  
الحكم عليه لو وقع عليها بعد ثلثة اربعة من مضي الخفة عشر يوما وتوجب العلم بخبرها عن عدة لان الشهر اذا كان ما لا يزيد على ثلثين يوما وموتعت  
ارادة المحل في الشهر ونصف طاعة من كونه المنقاة من بعد حمل خصوص الخفة لا اربعين على الغالب الذي عرفت بل العكس ذلك حتى لو وقع الطلاق في  
اثناء الشهر ما به بكل من الاخر مقدار ما فاضل من مضي ماعرفت من عدة كون الامة على النصف الحرة ذلك بعد ما عرفت من كون المراد من الثلثة في الحلال  
كما تقدم الكلام فيه مستوفى فلا حظ في المطابقة بين ما هناك وما واللة العادة ولو اعتقت الامة بطلان عدتها عدة الحرة بالاحوال لا اشكال في كون  
كونها حرة مطلقة شذو ح في ادائها بل كذا الاشكال لا حلاله عده عود عدتها لو وقع وقوع العدة بعد انضائها ضرورت كونها طلفت انة ولعل  
كان قتلها جميع الامة انهم لو طلقها طلاقا رجعا ثم اعتقت العدة اكملت عدة الحرة ولو كانت ابدا اعتقت الامة بالاحوال احدى من هاهنا بل العدة اجمع لا  
لكون الاول غير الزوجة ضرورت عدتها رجعا ان ذلك غير صحيح كونهما انة طلقها بحد عدتها ونول للاستصحاب ودعوى طوق اعتداد الامة في  
هي كذا في اخر العدة محال ان فرض الذي لا يدخل في امة الغرة لا الامة هو موضوع حد بد في صحيحكم المنع فيه الى انتهاء عدة الحرة ولا يصح حكمها في الاشياء  
المعلو كونه من حيث انها امة لو سلت نفعه عدم الفرق بين المائنة والوجهة بخارج حرج الاول ح الى نص خاص لينة ولي من القول بان النسخة  
فيها الاكتفاء بعدة الامة فيها الضد كونهما انة طلقته لكن حرج الوجهة للبدل خاص في البانة والامر محل بعد اتحاد الامر في النسخة المربوطة المشقة  
من الجمع بين ما دل على كل منها باطلا في كونهما امة على ثلثة امة كانت تحت حل طلقها ثم اعتقت الامة بعد عدة الحرة وحرجه في نفعه لا يحصر  
اذا طلق الرجل الملوكة فاعتقل بعض عدتها ثم اعتقت فانها تعد عدة الملوكة محل الاول على الرجوع التالى على المائنة بينهما قدر من شهر المحر العدة  
عن عبد الله في امة تحت وطلقها على طهر بغير جماع تطليقة ثم اعتقت بعد ما طلقها بثلثين يوما ولم ينقص عدتها هاهنا اذ اعتقت قبل ان تنقص  
عدتها اعدت عدة الحرة من اليوم الذي طلقها ولم يجلها الرجعة قبل انقصا العدة فان طلقها تطليقتين احدى بعد واحدة ثم اعتقت قبل انقصا  
عدتها فلا رجعة لجلها وعدتها عدة الاما وعدة هو جميع افراد البانة عرجا ح بعد عدم القول بالفضل خصوص على ما ذكرناه اخيرا من تمام النساء  
على الاطلاق ان السابعة وعدة الدمنة كالحرة في الطلاق وما يلحق به والوفاة فلا خلاف فيحقق احدى وان نسله لفاضل البعض للاصحا ولكن قد عرفت غير  
واحد بعد مع من يدر عن بعضهم الاطلاع عليه طلاق الامة وخصوص صحيح التراج عن الصادق في الامرة قلت ليد النصية ما عمن اذ رجعا وموتعت  
ما عرفت هاهنا عدة الحرة المسلمة اربعة اشهر وعشر ابل صحيح وان على جميع من يها اية كسج الفضة الطلاق قال سئل عن صراية كانت تحت صراية  
طلقها هاهنا بعد عدة المسلمة فقال لا لان هاهنا الكتاب مما يليك الامام الاربي انهم يودون الحرة كما يودون العدة الصرية انموذيا قال  
ومن اسلم منهم فهو حرة يطرح عمر الحرة قلت فما عدتها ان راد المسلم ان يزوجها قال عدتها عدة الامة خصوصا اربعة اشهر وعشر يوما قبل ان اسلم  
قال قلت له فان اسلم بعد ما طلقها فان عدتها عدة المسلمة قلت ط من مات عنها وبقي نصراية وهو نصراني فادرجل من المسلمين ان يزوجها قال  
بشرعها المسلم حتى تعتد من النصراني اربعة اشهر وعشر عدة المسلمة التسوية عما زوجها قلت كيف حلت عدتها اذ طلقها عدة الامة وحلت  
عدتها اذ مات عنها عدة الحرة المسلمة ولت تذكرهم مما يليك الامام فقال ليس عدتها في الطلاق مثل عدتها اذ اتى عنها زوجها وعلى الكافي زنا

عن ابن عباس  
عن علي بن ابي طالب  
عن ابي بصير



بصورتها لعدم الاستبراء بها فليس الا بعد بلعد الموت والامر يصل بعد معرفته من الادلة السالفة عن المعارض الكافرة والمنافقة للعد  
 ظهر خبر زيان السابق في اشتراط الغيبان ثم الاعاق في الاعلان بالعدة الزينون وان جده بعد الاعاق في حجة فاقول بعد ثبوت العدة بالاعتد  
 بعد اخرى سوى الاستبراء لا يثبت بالاعلان قطع مع عدم الاعاق كما هو مفروض البحث وسند الوانة لبريدن للضعف بل بما بعد  
 الحق مع ذلك معضدا بالاصل المتبرع وهو ما دل على ان على الاستبراء من وقت قبض بل من موت موالمش ودهم وبلو فقه من كسر العمل  
 باخبار الاحاد كما نرى بل كاشا هو باضرون عدم اقامة الشرط فيها بالنسبة الوفاة التي ذكر حكمها للمفروض حالها الغيبان والعوق ان  
 بالوفاء بالعدة مشروط بكونها كاشا هو باضرون عدم اقامة الشرط فيها بالنسبة الوفاة التي ذكر حكمها للمفروض حالها الغيبان والعوق ان  
 والعجيب كثر هذا الاخبار وجودة اساندها لم يوافق الشيخ على ضمها احد وخصوصا ام الولد بالحكم مع انه لا دليل عليها بخصوصا وعجيب  
 المختلف الاستدلال على حكم ام الولد بموتها مع ان دليل على حكم الأم الموطونة قطع كل مع ذلك فضرها وان الاختلاف ذكرناها بوضاها في ذلك  
 مع ان فيها ما هو موجود وسند ان سببا ان المص وبقية وجوب عدة الحرة على الامة المدبرة بما هو اقل مسندا ما ذكرناه لكن ناقشه بعض الافاضل الى العدة  
 في المسئلة المشهورة وهي هنا على الاستبراء خاصة فلا تكافؤ للمعبر الزينون ح بعد الاعراض عنها اصل البرائة وعمو الاستبراء على المملوكه ونعم هو صحيح  
 بن خالدا السابق فوجب حملها على خصوصها تمام الاولاد ومفروض خبر زيان السابق وان علمتها الاولاد الانحصار في مفهوم العدة في ذلك  
 الاولاد الشامل للزوج والمولى ذلك لا يخفى عليك فماذا ذلك كله من الخشوص بعد الاعراض بما قد تناه في المومين بل لا يتحقق عنه تا ما يقتضيه  
 هذه المعية عن المحبة من اعراض الاصل او غيره بل يظهر من كشف اللثام موافقة الشيخ على ذلك بل حكاه ابنه عن الجامع والفرقة بعدم التعرض لذلك  
 كثير من الاصطلاح من الاعراض عن هذه النصوص نعم من يراد من الغاضل في العوق ولقد انصريح بعدم العدة عليها وان عليها الاستبراء خاصة مثله  
 لا يوهن به النصوص المعينة ولا اقل من حصول الشك من ذلك الاصل بقاؤها على المنع الى المدة وكيف كان فقد بان لك ان الاعلان والامتناع  
 الولدين موت السداد لا يوجب من جهة بل لا يوجب دمج بل بعد انقضاء العدة اذا لم يكن قد مضى السداد وتوفيها في التمسك في الرضد من اطلاق  
 اعتدائها بموتها بعد عدم الوطى الموجب لذلك السابق على التزويج مع فرض حصوله قد سقط حكمه بالتزويج لكنه في غير محله معلوم متبرعا او  
 في الاعلان واستمع النصريح على جميع المدة بل قد سمعت الاشارة في حسن الجواب خبر زيان السابق نعم قد سبق بالانقضاء اطلاق الادلة وجوب اعتدائها  
 من موت السداد لا يوجب من جهة بل لا يوجب دمج بل بعد انقضاء العدة اذا لم يكن قد مضى السداد وتوفيها في التمسك في الرضد من اطلاق  
 ان يتفرع على ما ذكرناه من اعتدائها لامة زيان الولدين من السداد في وفاة الزوج انه لو طلقها الزوج رجعية ثم مات وهي في العدة استأنف عدة الحرة من الوفاة  
 وهي اربعة اشهر وعشرا بل خلاف ذلك كما لا يسمعه في المطلقة الحرة الرجعية وانها لو لم تكن اقل من اربعة اشهر استأنف عدة الوفاة عدة الامة مشهورة في بيت ابيها ما  
 سمعت من الاصح من كون عدتها ذلك اما على ما سمعته من المصنف وابن ابي اديس في كتابه عدة الحرة ايضا نعم لو كان اطلاقا بينا انتم عدة الطلاق فيجب  
 على عدتها منه كما سمعته الحرة الفصل وغيره ولو مات من الزوج الامتناع من الولد ثم اعتقت عدة الحرة تغلبا بجانب الحرة واستصحاب الجمع واقصا  
 في تحصيل العتق كما وصفته على الغرض الذي قد بدى اشارة من تلك النصوص بل يصح حمل هشام بن ابي العزرا بعد الله في امة طلق في العتق قبل ان  
 عدتها قال في عدة ثلث شجر فان مات من زوجها ثم اعتقت قبل ان تنقضي عدتها فان عدتها اربعة اشهر وعشرا ولو طلقها من قبلها سابقا من بيت فاد من  
 من النصوص في موارد عدة غلبت حكم الحرة مع فرض رجوعها على مقتضى حكم المملوكه ولعلنا في هذا اشار المصنف بقوله تعقيباً انه بمعنى مني اجمع على  
 منها على جانب الحرة وموت ذلك حكم المدبرة الا في وام الولدين من موت سبها السابق وما تقرر في الواعظ سبها في حق جوتة بعد ان كانت موطنة  
 ثم مات عنها وغير ذلك بل يرجع الى هذا ما في المتن من وجوب الغلبة للمزنيون من اهل العدة العتق ما موت باكل هذه الوفاة وقد صارت فلا تكون مخالفة حكم  
 الامامي عليها اكمال عدة الحرة نظر الى حالها حين الخطب لا يقتضي ابتداء الخطاب بالعدة فانها كل يوم مخاطبة بكمها والا كان محل النظر ولو كان المولى  
 يطأها ثم دبرها اعتدت بعد وفاة مع بقائها على حكم وطء باربعة اشهر وعشرا ايام ولو طعنها بموتها في جوتة اعتدت من وطء المزنيون بشرط اقرار ان كانت  
 من ذواته والا في الاشهر الثلاثة كالمدة المطلقة بل خلاف جده من غير الحلي للعدة التي بشرها اليها المؤبد بالانصاف والاحتياط وصححه اودعوا بعد الله  
 في المدبرة اذا مات عنها مولاها ان عدتها اربعة اشهر وعشرا من يوم موت سبها اذا كان سبها باطها قبل له فالرجل يعق مملوكه قبل موتها  
 اذ يوم فقال اعتدت بثلاثة اشهر وثلاثة فردد من يوم طعنها سبها مضافا الى ما سمعته سابقا في اعتداد ام الولدين من موت سبها من جوتة و  
 موثق اسحق وعبرها ما يدل على حكم المدبرة بل قد عرفت سابقا في القول بالاعتدائها بعد ذلك فان لم تكن مدبرة والى ما سمعته سابقا من خبر زيان  
 الجبل للذالين على الحكم الاخير المؤبد بما تقدمه وفي صحيح الحلبي احسنه شلت ابا عبد الله ع عرجيل يعقوس سبها يصلح لان تزويجها بغير عدل  
 نعم قلت فغيره قال لا حتى تعد ثلثة اشهر ونحو صحيح زيان عن ابي في موثوق في بصيرة ايضا ان عتق رجل حرة ثم اراد ان يزوجها مكانه فلا يباح  
 تعد من مائة وان اراد ان يزوج من غير فلها مثل عدة الحرة وفي خبره الاخر قلت لا يبي عبد الله ع الرجل تكون عنده السنة لم تعد له من ثلثة ايام  
 ثم يبيعها قال لا يحل لها ان تزويج حتى تنقضي عدتها ثلثة فردد بل صحيح الحلبي احسنه شلت ابا عبد الله ع عرجيل يعقوس سبها يصلح لان تزويجها بغير عدل  
 عنه جضه بعد ما طعنها قال اعتدت بجضين وان كان ظاهر احتساب الجضين لو طعنها بعد الوطى قبل العتق من العدة ولم يعرف الفان كان  
 ما عثر من النافع لتبدا المداولة لكن على كل حال ان على المطلب الذي هو الاشغال من حكم الامة بالعق فاعل ابن اديس من انكار الحكمين يكون  
 المدبرة غير زوجة والعدة غير مطلقة والاصل لامة المدبرة من اهل العدة واضح الفاشح مع قطع النظر عن النصوص المزنيون الاستصحاب بعد القطع والظن

في عدة الحرة  
 في عدة الحرة

مقتضى



# كتاب الطلاق

بعد ان ابلج كل منهما في حكم الامة كاهو طائفة الكلام فيما تضمنه خبر رزان وحسن الحجة السابقان من الاخذ بأداة الوفاة باعتبار خبرهم وعشر لولم  
سيد ما بعد ما اعتد بها المعتمد بحججهم عن عبد الله مسئلة عن رجل اعتق وليد عند الموت فقال عدتها عده الموتى عتقها زوجها  
ازبعدها ثم عتقها قال مسئلة عن رجل اعتق وليد وهو حي وقد كان يطاها فقال عدتها عده الموتى عتقها زوجها  
بعد العتق وما في ذلك من البقاء بعد فاعلى الشيخ من حمله على النديك داعي له بل يبرر حملها عن بعض اصحابنا في رجل اعتق ام ولد ثم توفي عنها  
قبل ان ينقض عدتها قال فقد باربعه اشهر عشر وان كانت حلي اعتدته باعد الاجلين وقد ثبت في الحديث ان المنة بين الاصل والفرع والفرع  
وعنه اخرى قال المنة بين الاصل ان اتم اذا اعتقها سيدها في حيوة وكان يطاها فانه لا يجوز لها التزوج بغيره الا بعد العدة بثلاثة اقراء واذ اوتت  
عنها زوجها اعتدت عده الوفاة كالخوة وكذا لو دثرها الى ان قال ايضا قد ذكر ذلك الشيخ وعبر وان كان المظنون ان ذلك شبهه منه بل يمكن حمل كل على الراه  
ذلك بالنسبة الى الحكم الاول الاخر كما لا يخفى على من لا يخطا كلامه بتمامه خصوصا بعد ان كان المحكي عن الشيخ قبيد النص الذي لا يخلو من ذلك صوتا بغيره  
عن اكثر الاصحاب كما ستعرف بقاها على اعتداد العتق لا لتفصل العدة الوفاة بل لعلها من غير من يطلق الحكم المزبور على انه لا يربط من اذ انتمت  
في ذيل صحيح ياد الظاهر والضرر في اعتد لها بالاشهر والاقراء بعد موت المعتمد باطلاق ذلك الادللة وبكون العتق كالطلاق البائن الذي لا يتفصل  
عده بالموت كما يمكن حمل المعارض على صحة التدين به في الرابض بسببه ذلك اكثر الاصحاب بل في ان النص المزبور غير مكاتبة للصحيح المذكور لا في  
ولا في العمل ولا في غيرها فان لم يكن الاضمار خلوا مسئلة من اشكال لكثرة الروايات المتباينة للصحيح بل هو باحد الاستفاض مع اعتبار سندها وهي  
فلك ما بين صحيحين بظاهره ومقتضى اجمع باصالة البقاء للموت ونسوى جاعته كاطلاق عيان الخلق وظهارة اجرة ويظهر من ذلك لميل اليها اذ لا ترد في  
بها الا ان لم يرد في بيان ذلك مما ذكرنا الحائز اجمع احوال الامة نعم لم يرد النص هنا حكمها في العقد المنقطع بل لا يرد انك لا على ما سبق النكاح كما لا يخفى على  
من تعرض بحكم الامة المحللة نعم في لو اني لم يرد بعد حمل خبرها لم يرد في ذلك عن عبد الله كما عرفت بالعدة في اجرة على ما اذا كانت محللة للعد  
ظاهره المفترضة من ان حكمها الاستبراء لا اعتد بالعدة ايضا الاضمار على غير من الدائم والمنقطع وعلى الشبهة بل يجهل به ما ذكر من ان التحليل  
ملك عين وفي حكمه وهو مع كونه جاعلا الاشكال الاجرى فيه الاصل السابق الذي ذكرناه في اول البحث هو انصح المانع بعد عدم بنو اصل  
الاستبراء من الامة ولكن على كل حال ينبغي الاعتدال بالعدة المدة اذا كانت في ان ولد السيد الماعرف من انها اعتدت كذا المزوج لو كانت في الامة  
تكن في جهة نزع فرض كون التحليل من ملك اليه من حكم المزبور ايضا والله العالم وكيف كان فقد تقدم في كتاب النكاح ان كل من زعم استبراءها اذا  
ملك بالبيع يجب استبراءها ولو املك بغيره من استغنام او صلح او ميراث وغير ذلك من يقطا استبراءها في البيع يقطا في الاقسام الاخر لا في الامة  
في الجميع فلا حاجة الى عادية وكذا تقدم في كتاب النكاح انه لو كان للامانة وجبة بتمامها بطلت كاحدها جماعا لان البيع لا يبيح جسيما هو مفضل  
النفقة الامة القاطع لا لا يشارك به هو صحيح الموثق المقدم القول بالفضل عن جلين بينهما امة فزوجها من رجل ثم ان الرجل اشترى بعضا منهن من  
حرم عليه بل قد يستأنس ذلك بالاعتبار المستفصصة الدالة على بطلان نكاح الخوة اذا اشترى زوجها المخرج ذلك مما تقدم في محامهم هو وان بطلت كما  
لكن حل له وطما بملك اليه من غير استبراء خلاف جهه بل الاجماع يقتضي بطلان الادلة في باعة وطى للملك اليه بل لا اصل للبرائة من اصل  
الاستبراء الامانة عليه الدليل المعلوم فتصور عن اول الفرض خصوصا بعد استغناء اصل حكمه شرعية وهو اختلاط المائتين ضرر كون الماء لو اعتق الفرض  
وان اختلفت جهة الباطن بل قد تقدم في التصوات انما يبدل على عدم وجوب الاستبراء على الامة الموطونة لاداعتهما واراد ان يزوجها بخلافه فهو  
مؤيد لما قلنا فان بعض العاتبة من وجوب الاستبراء لبعض وجوه اعتبارية لا لا ينطبق على اصولنا واضع الفاش ولو ابايع المملوك الماندين الله واستبراءها  
ذلك عن المولى لو اراد وطما مع فضل العلم واخا والعبد وكان ثمة ان المعسر من الاستبراء ترك وطما كغيره فيكون ذلك من ان يكون على المملوك  
وفضاه لا خلاف لما عن الشافعي من وجوب الاستبراء فضا الدين وهو كما ترى اذا كان في الشافعي حرم عليه طما لما تقدم في كتاب النكاح قال في النكاح  
للعجز مثلا حلت له ولا يجزى عليه الاستبراء ما لم يكن طى محرم بل خلاف جهه بيننا بل عن الخلاف لا يجمع عليه ان كان يزوجها بها بالكتابة لان ذلك  
يقضي وجوبه الدائم على ملك شخص حر لها تحتمل الوطى فاصل البرائة من الاستبراء سال عن المعارض خلاف المحكي عن بعض العاتبة تنزل الخوة الاستبراء  
بها بالكتابة منزلة الاشغال في النكاح ملة العود الى الملك هو قياسه قياس كذا لو ان المولى او المملوك عن ملة ثم عاد المدة منها الى الاسلام لم يجب  
الاستبراء وان حرم عليه الوطى حال الازداد لاشغال ما عرفت في الكتابة نعم لو بيعت عليه ممن يجزى استبراءه ثم عادت ليه نكاح مثلا او وطما غيرها وطما  
محرمها ولو لم يشترط ان لا يرد ادع من فطره قلنا بقول فتية على وجه بطلان المال بها جديدا ووضعوها اليه من الورث الذي يستبرأ منه شرعا ونحوه  
الاستبراء كما هو واضح ولو طلق الفتر بعد الدخول بها لم يجز للمولى الوطى الا بعد الاعتدال وان لم تغفل عن ملكه بالادلة لا اشكال في كفاية العدة  
عن الاستبراء للمولى الاول لا لا يصلح لغيره خصوص في جواز وطما بعد الفراغ من العدة بل في الثاني المشتري لها في العدة لذلك لا يخفى على من طرأ  
في الاخير بناء على انها حكاما لمكاتبين لا يندخلون وهو كما في الاول الذي قد حكى عن الشيخ في كذا الخلاف الموافقة على سقوط الاستبراء او بناء على كون  
انتقال سبب الاستبراء الى الاصل عدم دخوله الاستبراء على كل حال ولا يعارضه استظهاره من النص في هذه الموارد مما في كشف اللثام من انه انما يحصل العلم  
بالعروة بالنزول في حكم المدة المعهودة وهو معنى الاستبراء واجلنا الوقوع عليها بعد ذلك قد حصلنا ايضا العدة وكيف كان فلو طلق قبل الدخول في  
استبراء لم يقطع الاصل خلاف الصحيح عن بعض العاتبة فاجبه قياسا لزال ملك الاستبراء ثم عوده على زوال الملك عوده وهو باطل في مذهبه بل العمل  
عدم وجوب الاستبراء مع عدم العلم بالنزول عدمه وان وجب مع انتقال الملك لمرة القياس والله العالم ولو ابايع حرة فاستبراءها فاسلمت بعد اوفيه

ملكه  
بغيره





منها ما لا يخرج من  
مقتضى

بمقتضى

يكون فيه لا غلامه او كان مستعرا قد جمع به المعبر او مستعرا اذا انقضت له جازله انحرها فله بها الزامه بذلك وجازها الخروج فليس الزامه  
لانه اسكان غير متاع في الاخير قطع الكونه لا للغير في ذلك وجبها على الزوج ان يطلب من المالك ولو باجر متوقفا على الحصول الواجب على الزوج  
فان منع وطلب بدله من المثل فلهما الى سكن اخر واجب جماعة تحرى الاقرب لا الاقرب الا الاول فمتى في الخروج الشرط بالضرورة على موهبة  
مسر قلنا حسن فيه على اصولنا ضرورة عدم الفرق بين فرد الخروج الفرد من جوانب كل من القربى لبعده عن تحقيقه بالخروج عنه لانه مقتضى  
ولعله لذلك في كشف اللثام بعد ان حكمه في طوعه وفيه نظر بل قد يناقش اصله وجوب طلب الزوج ذلك من المالك ولو باجر المثل ضرورة  
عدم صدق الاخراج منه بما كعدم صدق الخروج منه فلا يندرج في النهي عن اخراج الا النهي عن الخروج والا لوجب على المالك ولو باجر المثل ضرورة  
المثل كما هو مقتضى باب المقدرة في تحصيل الوضوء والغسل نحوها بل قد بان مقتضى التكليف فيهما عدم تسلط المعبر على الزوج بالعين ان كان قد  
اعادها الا نطلب فيه ضرورة كونه كالعارية للدفن والوهن للصلوة ونحوها مما يتعلق به خطاب شرعي بعد التلبس يمنع من رد العين لما اكملها  
افضه ما يقتضي من الغفلة واستصحاب الاجرة عليه بل بما قد يوقد له فيها الواعان للسكنى فانفق الطلاق منه بقاء على لزوم فيها الواعان الثوب  
للبرص فيمنه او من لا يسكنه فيمنه فلا يخصص عن دفع البدع باب المقدرة او الالتزام بمثل ذلك ثم اجد احدا احتجوا في ذلك بعدم قد بان ان طلاق  
المصر وغيره الجواز عدم ما خلفه المقدرة ولو انفسا ضرورة بان بذكره ما لا يكيد الخروج ففيه وجوب العود اليه جهان من من والضرورة ومنه  
اعيان بعد الاذن شرعا بالخروج والاخراج منه والاصل في ائمة الذمة من العود والاعادة منصوصا ان كان لغيره الفاني ملازمة الذمة المسكن من غير ان  
تخرج وقد بان لعله الاقوى كما في كشف اللثام وغيره بل في عودها الى الاول من اعادة المقصود كانت لها العنة وظاهره وجوب حكمه الاخراج للخروج  
على الثاني ولا يخرج من نظر ضرورة ظهور النص فيقول بل في الكتاب اختصا الحكم المزبور بمنزلة الطلاق لا غيره والاصل في ائمة الذمة من جريان حكم الإشد  
الواصل على حكم التفات على الثاني والله العالم ولو طلق مسكن ومن مستحقها من المنازل فان رضى بالمقام فيه والاجاز لها المطلقة بالخروج  
عند الطلاق الى مسكن يناسبها وان كانت رضى به حال النكاح لا مستحقها الجواز انما هو قبل الطلاق باعتبار كون ذلك حالها بل من طبع  
حكمه الجواز ان يطلع بها الى اقرب المواضع الى ذلك الاقرب ان عرف ما فيه بل في اصل حكمه الجواز المطالبة بتردد ما عرف من ظهور الكتاب في خبر  
الخروج عليها من حيث الاعتدال ولا ينافي ذلك كون نقص مسكنها المصلحة من حيث الانتقال فيمكن الجمع بينهما باعتبار تفاوت رتبته من الجواز  
ما لو قد اسكنها قبل الطلاق في مسكنها ثم طلقها فيه لطلاق انتهى الزم وان صرح بعضهم بخلاف ذلك بل طلاق المسكن المرفوع عنه لكنه في غير حكمه وهو  
نعم يجوز بناء على ما يوجب في مسكنها ولو تمكن الزوج من ضم غيره الى بيتها واستجارها الى المنزل على وجه يصير باعتبارها اسكنا لا يوجب  
في غير ذلك ولا في كشف اللثام ان لم يدر به غيره او ضرر فوفى ما يلحقه من غيرها الى اخره على كل حال لا يخرج من حيث لو اورد الزوج انسا  
في دار واحدة بان تكون في بيت هو في بيت اخر فان كانت المطلقة رغبة في عدم منع بل في كشف اللثام عندنا لان له وطئها ومقدارته ويكون له رغبة  
وان لم يدر بها كما عرفنا فخلوة بها الى خلافة العامة لكنه في ذلك اشكل بعد علمه بانها لا تصح بان التمتع بها بالنظر وغيره الجواز في رغبة المطلقة  
في غير رغبة الاجنبية وان كان حكمه اضعف فتكون الخلوة بها محرمة كغيرها وفيه ان لا انهما في ما تقدم في الرجعة من عدم الحاجة الى التمتع على الاصح  
تاسا بما يظهر من النصوص من التمكن من ان لها الترتين والتشاور ونحوها استجارا له بل في الاجتماع معه بل هو المراد من قوله تعالى الله سبحانه وتعالى  
انما بينه والنصوص المزبورة لتعليل ذلك بل هو المقصود من عدم اخر اجتهاد من يوجب بل فعل مسكناها معه هو النفاق من قوله نعم اسكنوهن من  
حيث سكنتم لاقول من الشائنة شملوا ما دل على تحريم الخلوة بالاجنبية لها والاصل البرائة خصوصاً ان لو نفي عن دليله سوى النبوة الذي اجمعت  
طريقنا لا يخلو رجل امرأة فان تالها الشيطان فخير مع بل يدعي ابي عبد الله قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم البعثة على النساء ان لا يجنبن  
مع الرجال في الخلوة جهوسى بل هم المروى عن الجالس عن موسى جعفر عن ابياته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يوتى بالله واليو لاخر فلا بد في  
موضع يسمع نفس امرأة بنت جحر وترسل مكارم الاخلاق للظفر على اصادق قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء ان لا يجنبن ولا يفتقن  
الرجال في الخلوة غير ذلك فاما يمكن حمله على الكراهة بل فعل النفاق من ذلك فان اللسان سانه اولا ثم تحفظه للاصحاب في عدان كانت المطلقة  
باشنة منع من السكنى معها الا ان يكون معها من الثقات من عجمه الزوج وفي الواسطة عقد لمرة ذلك بايا ذكر فيه النص هو المدة كون وفي المدة  
من الممان لم يذكرها الاحتجاج باب النكاح اشارة الى هذا الباب فليكن ان يكون ذلك لعدم الحرمة عنهم ولعل ذلك للعامة كما يؤول اليه  
ما ذكره فيهما من فروع المسئلة قال المعبر من الخلوة المحرمة ان لا يكون معها ثالث من كراوية بحث محمد بن جاسبه لوزج اخرى او جارية او محرم ولو  
هضمه بخلوة الرجل بالمرة خلوة الاثني ضاعدا بمادون خلوة الواحد بنو وفوقه ايسر الامر بان استحبوا المدة من المدة اكثر من استحبوا الرجل من الرجل  
ولا يخرج ذلك من نظره فان حبس يحرم عليه مسكنها والخلوة بها من التحريم يسكن كل واحد منهما بيت الدار الواحدة يشاطعهما فلو كانا من اقرب  
حكما كالمطبخ والمستراح والبيت والمرق الى السطح متى وقى الدار لم يحرم ذلك لكانا في الدار وعلى المرافق بعض الخلوة وحكم التفاد العلو حكم  
الدار المحرم ولو كان البيت متجاورا مع بيتيها لاجاز ان كان ما سبق لها سكنى مثله ثم ان جعل باب ما يسكنه خارجا عن مسكنها لم يفتقر الى ثبات  
وان جعله في مسكنها لم يحرم الا به لانه لا ينافي على ذلك من عدم الانطباق على اصولنا بعد فرض عدم دليل صالح  
للمنع ذلك نحوه عليه كما هو واضح من الغريب اما بعض الناس هنا على الحرمة بدعي فهو يعارض ذلك بقوله اشارة الى اخره واخره من النكاح  
عن بعض من يارب عن بعض من عوى الاجماع على ذلك فضلا عن عوى ائمة الشريعة ضرورة ان مثال هذه الدعوى لا يورث الدالة على صحة الحرمة في طريق



# كتاب الطلاق

الحج وعبره لان المؤمن في المؤمن وغيره ذلك الله العالم **الثاني** لو طلقها ثم باع المتزوج من غير ذكر لغيره سخطها قبلها الا عند او قبله من المتزوج من الصغر  
 بين الصغر سواء كان اعتداها بالاقراء او بالاشهر وان ذكر ذلك اعتداها بالاشهر او بالاعتماد على ما كانت معتدة بالاقراء او بالاعتماد على ما كان معتد به من غير  
 معلومة باعتبارها تقدم العادة وناظرها وقصاها وبادتها فبما استقام جزمها وكذا العمل فتخص الجها بالاشهر فبطل بطل العقد والعادة المستقيمة  
 الاقراء والعمل لا يتحدى مكان تغير العادة ولو كانت معتدة بالاشهر صح لا ترفع الجها ولا تشكل كلامها في ذلك اما الاول فبان الاحلاف والحاصل والممكن  
 مع اعتيادها استقامة الجهم في غير الاضر حجة الترتيب تكون المنفعة في زمانه تابع للمعلوك كما جوزه بعض المحللين والمعلوم السبع حيث يكون الجهم في زمانه  
 هذا يجري على قول من لا يصح بيع الجهم وطه والمص منهم كائنه عيشه بانه فلذلك لا يطلق هنا وفيه لانه لا وجه للتعبد هنا بخلافها في اش الجدار ووطا الجها  
 التي بمضى البيع فيها عرا عليها انها لم توفقنا بغيره في ذلك الشرط اجمعه ولا نلزمه قال اما الثاني فيمكن مساواة الاول في احتمال الجهم لان  
 العدة بالاشهر قد توقع الجهم في انشائها فانتقل اليها كما سبقت في ان قال مع ذلك يمكن طر للموت اثناء العدة فبطل ترجع المنفعة من ملكه في هذه  
 العدة وهذا يفرق بين بيع العبد المورث مدة معتبه وبين بيع هذه الدار لان منافع العبد المورث ملك المسافر الا في الزمان لو ما كانت لوثة  
 بخلاف المنفعة فانها لانك منفعة الدار ولذا لو ماتت كانت منافعها ببقية المدة لترجع لا يخرى على ان لا يجرى من غرض ان الكلام صرود عدم خلت  
 في حقه البيع وقصاوه اذ ليس الشرط وثوق البائع بعد عود المنفعة اليه فان ما يجرى دارا من اجرة مدة معتبه مشروط بانها الحيا مثلا لا اشكال في  
 صحة بيعه وان لم يشترط البائع دعوى المنفعة اليها بالبيع نعم اشكال الاول لا يجرى من وجه الا انه قد يدفع بان يبيع البطلان في الاول حجة الاقراء عاده فان  
 الاستقامة بها مبنية على الاحلاف تقدم العادة وناظرها وبادتها فبما استقام جزمها وكذا العمل فتخص الجها بالاشهر فبطل بطل العقد والعادة المستقيمة  
 نظرا لان البيع لا ان مبنية على تغير العادة والانتقال الى الاشهر كى بانى مثله في ذلك لانه لم يزل في ان مدة مضمونة من مضمونها البيع بناء على  
 الغالب واصلا لعدم التغير في غير التغير بغير الجها ومثله لا يوجب جها القادحة في ان الفرق بينهما وانما دعوى التراجع في البتة خلاف الاقراء  
 في صوت الشرط موعودة على كل حال ولو حاصت ذات الاشهر في الاثناء فان مضت على ما يجرى مقدار الاشهر او اقل في ذلك لا اعتراض لشرى وكما  
 التخص ببقية الاشهر هل ينتقل منفعها الى المشتري والى البائع كما لو مات في اثنائها والاطر ينتقلها الى البائع لانها كانت مستغناة له مدة معلومة  
 به ان مضره مسئلة استثنى اعتداها هناك لم ينع فرض موعودة الاعتدا فتخص الدار للمشتري والى من ذلك اتفاق اعتداها بالاقراء والاشهر  
 مملوكة للبائع واما البتة فيمكن زوجه فيها تلك المدة بالاشهر كما انها هي اخص غير مملوكة لها وانما لها حق الاستيفاء فبطلان ذلك يظهر بالشرط  
 في غير ذلك من كلامه بل كلام غير من آخر عنه والله العالم ولو تفتت العدة بالاقراء لكان الاشهر اكثر من الاشهر قدمت الزوجة بالاشهر فيكون  
 في غير المشتري في الفسخ الا مضاهيها من وان يصح حصة فكان كبعض الصفقة ومن قد ربه على لانه كما يمكن بقاء استغنائها طول الدار فاستمر  
 عدم الجهم في حصة فبطلانها في بقية الطلوع في صحة البيع للبائع على الغالب على اصاله عدم التغير بوجه قيمته وفي ذلك التوى الفرق بين  
 يعلم بالحكم وغيره في غير الثاني ولذا لا بد ان جازر تبطل الصفقة من طبعها من الخيارات بما يقتضيه التبعيد فيه اولا ان المقام ليس به غير انصف  
 قطعا لان المنفعة ليس من البيع بل من صفته ولذا لا يقتضيه الثمن عليها مع الرضا بها وانما بان جبا التبعيد ليس بشرط الجهم بل الحكم التبعيد وانما هو  
 شرطه الجهم بل الموضوع كالمواضع ما لم يرد ما لم يرد من ذلك الفرض في المقام علم المشتري بكونه يمكن ان عده محملة للزيادة والقصا فلتخرج  
 لها وله لاصلا الدوم بعد اقامه على الحال المزبور والله العالم وهذا ايضا مما استثنى من عدم حصة بيع المنكح حيث لا يضحى ما لو بيع على المطلقة  
 لاستغنائها جميع المنفعة لان كان بعضها وبعضها بالروحية فان ذلك يصدق كالمواضع ما يملك ما لا يملك مع العمل بقسط ما فيه البيع حاله  
 وقد تقدم الصحة في هذه المسئلة في كمال التمسك اذ بيع المنكح من الجهم لانه كالمقرن بالعتق وحققنا القول به فلهذا مع انه لا يضحى فليست في شرطه المقتضى  
 بيع المملوك بغير وصو التفسير منه على انه قد يشكل في ذلك بشا على ما ذكره من عدم الوثوق بالمنفعة لاحل الجهم بالاشهر المورث وبعدها بانفسها  
 الاقراء والاقول من التمسك في المحلة لا يضحى عليك جميع كلامه في هذا البحث من الغريب ببيع بعض الناس كفا ضل لا يصبها التي بعض ذلك والله العالم  
**الثالث** لو طلقها في منزل من مساكنه التي يقع في الدين ثم جرحها بالهتك في دار المال المتل في ذلك بين الاصل والغير لم يفسد احدية حلالا فاعدا  
 هي احوال التمسك لبقائها على الغرض كالمورث المسافر وغيرها وقيل وان كانه غرضه بغير الغرض ما يضحى من اجرة المثل ووجه بان جهم هو التمسك  
 تابع للزوجة السابقة وهذا كان مشروطا بشرطها من بقائها على الطاعة والتمسك بغيره من الشرط فلا يكون حقها ان يدين حق الزوجه والزوج وانما  
 لشخصي السك بوماموما وعلى تقدير الجرح عليه لا يضحى السك الا اليوم الغنى خاصة فابقى من استغنائها في التمسك شيء خربت به مع الغرض كالمورث  
 متعلق بصفة الزوج وان اخص في غير السكن الخاص اجبت ان حق الزوجه في السكن في المقابل الاستماع مكان معتد به في هذه المظنة  
 فانما تباين بالطلاق لمجموع العدة لا في مقابلته شيء بان كان مشروطا بشرطه بغيره الزوجه ومن ثم وجب لها في المباشرة الحامل الا في الجواب بان  
 زيادة المطلقة على الزوجه تعلق جها في خصوص السكن للمتي عن غيرها وخرجها فاعل حق الغرض ما مع ذلك كان على الوجه المزبور لغيره سنفا اما ما في  
 الاستدلال من تعلق حق الزوجه الى جهم بوم القصة فيه لا لان المتخرب الزوجه مع الغرض بان الجرح خاص بغيره فبطلان الجرح وانما ما ذكره  
 صرح به هنا العاضلة في عدة تباينها ما استغرقت في عدة فبطلان ذلك لعل ان يجرى عليه لبقته من ماله ولحق جهم بغيره عليه من زوجه غيرها  
 الى يوم القصة فبطلان الخطأ لكونها والله العالم وعلى كل حال فلا يضحى ان الاول شبيه باصول الاربعة قواعد المعروفة من سبق  
 تعلق جها بالعبد على حق الغرض هذا كله فان تقدم الطلاق على الجرح اوجب عليه طلاق كان جهم من اجرة المثل سواء مع الغرض ما لا خلاف فيها كانت

بالشهرة  
 الملك والمالك  
 ودرته فلا وثوق  
 يخرج من المنفعة

معلوما

بمسئلتها

وأيضا

فيكون

مع

بين من عرض له اذ لا مزية له عليهم قالوا وليس في ذلك كذب يحدث بعد المحل وراح صاحب الغرض الان في ما كان حادنا من مستند الى سبب مقتد  
وهو النكاح فانه حق يثبت لها بالطلاق من غير اخبارها فاشبه ما اذا انكح المفسل الانانية وراح الغرض ومقتضا الضمير فيمكن من النفقة وهو  
صريح في ذلك الرابع قال اعلم انه لا فرق في هذه المسائل بين احوال السكن والنفقة فضاء الغرضاء عند انكح الزوج النفقة والسكن جميعا بل  
المضاربة بالنفقة ثابتة على كل حال بخلاف السكن فانها قد تخص به فلذلك اوردت بالذكر وفيه ان لم يكن اجماعا انه لا وجه لضمهما مع في السكن فخص  
عن النفقة لكونه من الدين بالتحريم فهو كنفقة الزوجة المتجدة بعد المحرورين ان الطلاق لم يوجب نفقة وانما هي نفقة الزوجة اقصى ما هنالك يسقطها  
الطلاق من المعلوم عدم ضربها لزوجته بتنفقها المتجدة بعد المحرورين فانه صريح في كتاب الفسلف انه يجري نفقة المفسل بل وجبت نفقة عليه من المفسل  
الى يوم القيمة بلا خلاف عرف فيه بغيرهم فتدبر الخطأ بالنفقة على خطاب الوفاة فلاحظوا ما قل مدعوى اختصاص المطلقة بالحكم الزوي ولا دليل على ما  
كما ان احتمال رادتهم الضرب بما زاد من النفقة على ما قلته اما قبله فهي ما يجري على المفسل من ماله لانها من حاجي النفقة عليه وانما كان ذلك  
بل صريح بعضهم مدعوى ان ذلك كما لا خلاف فيكون الطلاق من غير اخبارها بغيرها مضافا الى ما ذكرناه من الاشكال في كتاب الفسلف المشيع ان النفقة  
مستحقة بالنكاح لا بالطلاق وقد كان اخبارها الذي يثبت الطلاق حرمة اخراجها من السكن جاز لا اصل استعمالها السكن فيجب  
اصل خبرها مع الغرض بالسكن المتجدة فضلا عن غيرها وان كان هو مفرد غايتها عدم نعم هي كافي في نفقة ما يجري على المفسل من المفسل في يوم القيمة وبعد  
تكون في سنة القيمة ان يكون جماعا المقام والله اعلم الرابع لو طلق في سكن لغيره فانه يترتب عليها ما لا يستحقه السكن في وقتها لانها من  
النفقة لانها في ذلك تكون يثبت لم يحرم عليها اخراجها من السكن فليس في الاستحقاق لنفقة وفي خبرها مع الغرض الاشكال السابق اللهم الا ان يكون اجماعا  
وعلى ان كان لا يخرجها وقد قلنا الحكم ضربت مع الغرض باجرة مثل سكنها بالنفقة بها فان كانت معتبرا بالشم فانه قد معناه ولاحظوا الظاهر  
زيادة ونفقا من غير الاصل وان كانت معتبرا بالافراء او بلحاظ ضربت مع الغرض باجرة سكنه اقل الحمل اقل الافراء لانه لا ينفق فان نفق كل واحد في السكن  
والا احضت نصيب الوفاة ليس استحقاقا كدبر غير بعد القيمة ودعا احتمال رجوعه على المفسل لغيره جازما بما اعطيت فلا يتغير الحكم وهو واضح  
ضروري كون النفقة والزوي لا يستلزمها الحق الغرض لان حكم من الحكم كذلك فلا اشكال في استعمالها الزائد كما لا اشكال في ردها الثفان ولو فرض  
انفصالها بها بالاقول من المدة وكذا الوفاة لم يلزم سقطا ونحوه قبل اقل المدة رجع عليها بالثفان لظهور زيادة عندنا على ما بينا ولعل المتبحر العمل  
بالاصول في مدة الاصل لها الاصل عدم والعدل للجامع وضع ما يخصها على اضعاف الاحتمال بهذا الحكم حتى يعلم الحال في المسكون لو كانت ثبوت  
السكن جماعا جاز لهم قيمته عند الانقلا ب عدتها وعادتها ولا سكني لها فيها حتى لو كانت حاملا لكن عن النكح انما يطلق لم يكن في قيمتها اذا كان قبل  
سكنها الا اذا زنها ومع انقطاع عدتها لانها استحققت السكن فيجعل صنفه في قيمتها حاضر علمها فان لم يكونوا مستأجرا وارثا جملة ثم اراد قيمتها وهو  
بعد تبينه بالقيمة الصخره منطبق على مذهب بعض الشافعية القائلين باستحقاقها في هذه الوفاة كما تجب غيرهما وعلله لذلك انهم لو جازوا ان  
سكنها بعد الوفاة ما لم تكن حاملا وتبعه عليه الفاضل لكونه فيها انها كل ان كانت حاملا كما ستمنع عن النكح ان لها النفقة من نصيب لدها وهو  
ضفة لا يفسد المنع من افضه ضروري كونها كاحد الشركاء ولا حواضي خصوص العين والله اعلم **الاشكال** سئل عن ثمن من مفضلة الابن والابن بعد النكح  
والخروج من يوصي الحق فيها حال الطلاق بعض المسكن الذي سكنه في هذه الاذواج الامع المانع فلو انتقلت من غير ان الزوج فحق له علمها بان نفقته  
الاولى ولو اذن لها بعد الانقلا في ان قيمته في المنقلة اليه كان كما انتقلت اليه بعد الطلاق باذنه فان جازها وانما الاصل ان قل قبل ان يخرج  
في الغرض والاخر جاز في ولولها بالانقلا من منزل كانت سكن فيه سواء كان ملكا لزوجها او مستأجرا او مستعرا فقلت لعلها عيالها ثم قلت وهي  
في الاول عند تبينه دون الثاني الذي يصير فيها اذا انتقلت بيدنا البتة باعتبار عندنا الانقلا البتة الذي يفتحق الصدق فادون لما ان العيال  
خلافا للحكم في الحنفية فتعكر نعم لو انتقلت بيدنا بغير السكن وبغير عيالها ورعها ثم طلق عندئذ في الثاني الذي قد صابها به بذكر ذلك فيتمه  
التي عن الاخرى والخروج ولو انتقلت في الثاني ثم رجعت في الاول لفضل ما لها مثلا ثم طلقا عندئذ في الثاني لانهما من ماله الآن فخصها بالاول  
كخصها اذ ان اسوق بل بجا استظهر من ابحاث ما هو صريح كشف الشك في انما لا فرق في الانقلا بين ان يكون انتقالا قبل او بعده وان كانت  
انتقلت اليها غير مستقرة في احداهما كالماتون بالانقلا طلق في الطريق التي سافر عن حكمها وعن بعض ما كانت مستقرة في مكان طلق في الثاني  
اعندت فيه فان طلق في الاول فاحتمل ان لا يخرج من الاول فطلق قبل الوصول الى الثاني عندئذ في الثاني كما في عقد عيولها لانها ماتت  
بالانقلا اليه في الاول الذي خرج عن كونها بغيرها تجري قيمتها بعد الامر للشافعية لوجه ثلثة احوال عندنا الاول لانها لو حصلت سكن آخر قبل  
الطلاق تجب عليها لانها غير حاصلة في مخرج منها مع تعلقها بها واعبد الغرض ان كانت اقرب الى الثاني عندئذ فيه وان كانت اقرب الى الاول  
اعندت فيه طلق يفتحق عليها ان كثير من فروع المقام للعامة وبخبر على الراي بالفساد والاستحقاق والصلح المرسلة ونحو ذلك من اصولهم المفسد  
وليس ادلتنا سؤالا في الشريعة المشتملة على النهي عن الاخراج والخروج والابن الاخرى المشتملة على الاكرام كما نحن من حيث حكمهم بناء على انها في  
المطلقات تسكن ما في النصوص من الادب بالاعتناء بها فيكون واجبه العشرة به وحق له لعل المذاق خصوصا بغيره في النصوص الاخر الواردة في غير الزوجة  
المشتملة على الاذن له في الخروج الاعتناء بها فيكون واجبه قبل الطلاق لكونه في الاذواج لعل الله يحدث بعده ذلك امر اى رجوعا  
من الاذواج ممن في هذا ودارهم في الغرض من الاحتضان وغيره من الزينة والتشوق للزوج استجلا بالهوى ورجوعه والطلاق فبعد عنه لعل الحكم  
قد عرفنا سابقا ان الخروج الاخراج جائز مع اتفاقها وانما يجوز لها ان يخرج منها جازا بالاذن بل وعبرنا في اتم من ان يادون المنه بغيره بل وطول السفر ولو

# كتاب الطلاق

للتزوية ثم من المعلوم عدم كون ذلك شرطاً في صحة العدة فلو اخرجها عنها ونحوها هي عاصبة حتى ينفق عنها حتى لا يحتاج الى اعادة الطلاق  
 مادل على ان يفسد عقد من بالافراء او لا شهر كما باؤسنة واجاماً فالامر بحمد ذلك للتباعد المحض لا بشرط فاذا انفرد ذلك في كل عقد لم يفسد  
 ما طلاق سوى ثلثين للزوج اخرج من المنزل لولا في منزل خريدون رضاها واما خريدون الاذن فثبت الطلاق غير جائز لمن ينفق ذلك  
 كله بظهر ذلك النظر في كثير من فروع المتأمة المبينة على تقدير كون العدة في المنزل الذي يقرن الطلاق ان انفصل الرجل بعينه ودخله في منزل اخر مع  
 في النصوص ما هو صريح في اعتدادهما عند وقوع ذلك مسئلة الكتاب ايها وان يد من ذلك ما ذكر من ان ينفذوا في السفر في طهرها قبل الخرج  
 اعتدلت في منزلها سواء نفقت حلها وعيها الى البلد الثاني سئلوا ان تنفس حرجاً او سفر نفقة لانها طلفت وهي معينة فيه ولو خرجت من  
 اي موضع اجتماع القافل في البلد ونخلت معهما اطلقت قبل مفارقتها بول البلد فضلاً عما بعدهما فالأقرب للعد في الثاني ان كانت في البلد  
 اذا لاقى بين المنزلين في بلد واحد بل قد خرجت منها اذا اطلقت هي في الطريق بين المنزلين واعتدلت في الثاني من الترخ انهما لم يفارقا البلد في  
 في حكم المقيمة يعني ان البلد كالمزول فكما انهما اذا اطلقت هي في المنزل الاول اعتدلت فيه نكدا اذا اطلقت هي في البلد الاول اعتدلت فيه ولا يكون  
 الا في ذلك البيت كما لم يكن مانع لانها لما خرجت عن البينان في البلد الخ ولو كان سفرها للتحاق او لزيارة نكحها ما هو لغير المثل ثم اطلقت  
 وقد شرعت في السفر فارت البينان ولا فالأقرب لها تخرج بين الزوج والمضي في سفرها الا في المنزل الاول خرج عن بيتها بالاذن والزوج ولو خرج  
 منزل اخر تبعين عليها الخروج اليه ولا في الزام العوا اليها الطال هذه السفر ان لم يتجاوز البيت والمقتضى في الوصول الى المقصد لا انقطاع عن  
 ان تجاوزت كل ذلك ضرورة وفيه خروج المنزل عن كونها بمنزلة ما اذا اذن واضع المانع وعن الترخ المحكوم بالاغتلاء في البلد لم يفارق البينان معاً قال  
 ان فارق البينان فحينئذ مستلذان حدهما ان يكون اذن لها في الحج او الزيادة او الزهنة ولم ياذن في فاقعة مقدرة والثانية ان لها في ذلك فحين  
 الاول لا يلزمها العوفانه بما كان لطريق محذوراً ونقطع عن الزهنة فاذا اذنت العود كان لها ذلك وان قصدت في وجهها فان كان اذن لها في الحج  
 فاذا قصدت حجها لم يجز لها ان تقيم بعد قضاءها وان كان اذن لها في الزهنة او الزيادة فلها ان تقيم ثلثة ايام فاذا مضت ثلثة ايام قصدت حجها قال  
 بتخلفه تعود معهم وخاف في الطريق فلها ان تقيم لا بعد رد الا ان علمت حالها انها اذا عادت في البلد امكنها ان ينفق ما بقي من عتقها انما  
 ذلك الاتصال بعضهم لا يلزمها العود بل لها الا في موضعها قال اخرون يلزمها العود لانها ما مونت بالعوف غير ما مونت بالاذن وهو التوقيف  
 الثانية ان طلفت هي في بين البلدين فكما لو طلفت بين المنزلين فان طلفت هي في البلد الثاني لزمها الا فاقعة ثلثة ايام وهل لها الا فاقعة ثلثة ايام  
 قوله فان لم يكن فالحكم كما في المسئلة الاولى عند الشافعية ان لم يفارق البينان فوجاه تخرجها بين العود والمضي العود لها لشرع في السفر  
 فهي كما لو تخرج من المنزل وجعل اخر ان كان سفر الحج تجزى والاوجب العود وان تارقت تجزى وجعلت ان لم ينفق مسافريوم وبلد الزوج  
 والا فان كان الموضوع موضعاً فاقعة اقامت واعتدلت فيه المصنعة سفرها وما ذكر ايضاً انه لو تجزى جازها في السفر ثم طلفت رجعت في منزلها  
 يعني من العدة ان رجعت اليه ما ينفصل عن مدة الطريق الا لا يثبت لها سوى في الاعتدال فينبغي ان لا ينفصل شيء ولا ولو اذن لها في الاعتدال في اعتدلت  
 ثم طلقها فيه خرجت الى بيتها لا يعتد به بل عن كره اجاع علماء على ان لا يوجب حرجاً في الاعتدال في بعض العدة فثبت الاعتكاف بعد  
 ذلك مستأنفاً لمن كان واجباً كالحج وعلى المعبر بالبدن كره والمنهون ان لا بشرط ولا يثبت وعلى الخلاف طلاق البنا ولو كان الاعتكاف في زمان  
 بالنسبة مثلاً ففي الخروج الاعتدال اشكال بل على التمهيد لقطع الاعتدال في المحضر من الاصباح على تقدير الخروج في العتق اشكال من ان العدة ليس  
 باختيارها والزمان لم يقبل الاعتكاف في غير عدم انقضاء التدرج من حصر المومن من اوجب البند راو اعتكاف اوجب من لم يفعل فوجب القضاء  
 غير ذلك من كلامهم اني لا يخفى على ما في كثير من ما بعد الاحاطة بما ذكرنا ونصوصنا ان قلنا يكون المراد من لا يترد الزيادة بقا على الزوجة السابقة من كون  
 في ارجاعها من زوجها كما هو مقتضى قوله واستكون من حيث سكن وان هذا من قوله نفقة عتبت عنه بل هو معنى المني عن الخروج الى الحج لا  
 يخرجوه من حيث سكنهم مطلقاً ومن كان لا يجنب ان كان من حيث سكنهم لا يترك ذلك كله بل في قوم صيرت من خبايا اخلاق كاليان  
 والمراد بقاء الزوج عليه في استحقاقها من السكن مع كراهية طهر المطفلة وتبعها لا يسقط اعتداده في سفره او اعتكافه او غيره ذلك الا فاقعة معاً  
 معادلة لا زواج كما انه لا يثبت ايضاً لو قلنا يكون الحكم الاعتدال قد دفع احب الزوج افراد السكن واوجب المنزل الخاص على حصره ولو اخرج غيره لم يكن له  
 لا يثبت ايضاً لو قلنا يوجب الاعتدال في منزل الطلاق بقصد على وجهه يكون كالحدا في الموقوف عنها زوجها بحيث يجب بقائها فيه للاعتدال وان سكر الرد  
 وعيا لغيره وكما به وهو مع انه مناف لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنن وقصدت عندها لانه جل من كلهم عليه بقاء لثمة الاختلاف في  
 بناء على اعتبار ان مفسداً لا يوافق اولنا حصولاً بعد ما قلنا ان السفر الى الحج او طهرها بانقضاء العدة فضلاً عن طهرها في ثنائها وان كانت  
 كغيرها عليه لعل الحظ المكان نفاء موضوع الاخراج الخروج وبها يردت في حقا كثر من افراد المطلقان وكثير من اخوان صانعة الطلاق لله الله العا  
 محتاق بكانه **السابع** قد روي عن واحد من اصحابنا اجد جارية يتيمة في ان البلد تتردد في المنزل الذي فيه وان كان بينه وبين من ينفق في سفره  
 اذا لاقى بينه وبين الآخر طهر صدقاً لا يثبت الذي هو العدة الكتاب الشامل في كنف اللثام فلا يجوز لها الخروج الى الاخراج من القطعة من الاذن  
 التي عليها القصة او الخيرة ويجوز تبليها قال لا يثبت هو المادى كما ان في المتن التواضع عن غيرها فلو انحل النازل لوان انحل معهم دفعوا ضرراً لا يثبت  
 الوضوء والحوت غيرها وان بقي اهلها فيه اقامت معهم ما لم يطل الحول الا فاقعة ولو رجع اهلها اليها لو كانت تسانس في بيتها وبقي من التنازلين من ينفق  
 وتامر معهم فلا تسبه كغير حوازل المثل فعلاً ضرراً ولو حش بالانفراد بل في كنف اللثام وان بقي معها الزوج وفي القواعد ما لوهر في التنازلين على الصنع

كتاب الطلاق  
 طلفت  
 فيه

كتاب التلخيص  
في الفقه

لعدنان خائف هرب منهم وان لم يهربا ويقتل اهلها للضرب والافانسان بقى اهلها لان هلمبا لم ينفذوا ولا هي خائفة فلا يهاضرون القرب  
ولا ضربون الوحشة ولا يخفى عليك ما جيع ذلك بعد الاحاطة بما ذكرنا خصوصا ما عايناهم من عدم جواز نقل بيتها من مكان الى مكان للقرينة والاطلنا  
او المرعى ولا يغفل ذلك ما يفعله البكاد هو كما نرى ضربون عدم للفهوم من الكتاب السنن ان يدربها حال الاصل في بيتها الا يخرج منه ولا يخرج  
على حب حاله فلا ينافيه النقل البدر من مكان الى مكان وغير ما هم عليه كما هو واضح **المسألة الثانية** لو طلع في السفينة فان لم يكن مسكنا لها بان كانت مسكنا  
مثلا ففي عدتها المسكنا حيث شاء لانها كغيرها من المساكن وان كانت مسكنا لها بان كان زوجها ماله احوال واعتدت فيها لانها كغيرها من المساكن  
الدار للقرينة وفي ذلك قال الشافعي على ما يثبت من المرافعة في بيت منها معتزلة من الزرع سكن الزوج بدنا الزوج كانت كدار فيها حتى منفرة والمرافعة  
ان كانت صغيرة نظرا كان مع ما يحرم يدفع الحارة المحو اعتدتها ولو لم يكن خرج منها مع انقضاء الضرر وجب جرح بيتي فيها من غير ما يحرم معها  
كما تقدم في البيت الواحد حيث تعدلها خادها بحيث تحرق اقرب الناس الى الضاحية الى الشطركم فلهذا ضرور الخروج من منزل الطلاق في عدلها  
اسكانها في سفينة بناسها لها الاقربة لك في كشف اللثام خصوصا اذا اعتادت السكن في السفين لم تكن تلك السفينة مسكنا القوم سكنوهن من حيث  
ونسبته حدثت لاجتماع الاصل فان لم ينفوا ما وقع عن الخروج والخراج عن البيت فان دخلت السفينة في البيت فلا يخرج والا فلا يثبت حتى يحصل الاخراج  
عنه يحصل العقد حال الاكسار غالبا ولا يخفى عليك ما في الجملة بضر ضرور ان المجرى بناء على كل ما سبق عودها الى منزلها مع فرض كونها مسافرة  
وقد قضت طهرها وكان قد بقي من العدة ما يمكن قضائها في بيتها كما ان المجرى بناء على هذا فموجب قضائها العدة في تلك السفينة بل في بيت الطلاق  
كانت مسكنا لها فلا يخرج عن بيتها فضلا عن سفينة اخرى عن منزل اخر وقد عرفنا جواز الطلاق بالرجعة **المسألة الثالثة** اذا طلق في سفينة  
بغير اذن وسكن في منزلها فلا اجر لها فطعا وان كانت قبل الطلاق ساكنة في منزلها وطلعت بغير اذن لم يثبت نكاحها مع من حضرون ولا نكاح  
لها المطالبة بالاجرة كما في عدل لان ظاهرها النطق بالاجرة في حق كمن قضى بين غيره بغير اذن وكذا لو اسأجت مسكنا فسكن في منزلها انما ذلك  
عليه حيث يمكنها الا حيث تجوز وقد يشك ان ساكنها من جملة النفقات الواجبة التي تنقضي في مدة هوانها ويجب قضائها ولا يلزم من نكاحها ان يكون  
قاضية لغيره ولا له لا يستحق نفقة اذا امتنع من الاتفاق عليها في وجبة واقف على نفسها فانها تكون قاضية لغيره لا مع وجوب قضائها  
اجلها ودعى كونها ظاهر من حالها التبرع بخلافها اذا صرح بقصد الرجوع ولعلنا لم نكن هنا من قبل نفقة الا في نفقة الرجوع والوجبة لغيره من الرجوع  
وان لغيره من ساكنها تعين ما عليه على موجب نظرنا وحاشا طهره ولا يخفى وكانت بدلك شبهة بمفقه الاقارب لوقضاها بعد فوائدها لانها من الميراث  
لا العاوضة وادخلها واراضه من احوال الفرق بين السكنى والنفقة بان السكنى كالحاية الوقتية في مضر والميراث لا يملك المسكن ولها ان تملك النفقة  
عن تلك نفقة التي ضرور اقتضاء ذلك عدم ضمانه للزوج بل والكسوة بناء على انها امتناع ومثلها اقليل المص الا خبرنا انما مع هذا الزوج  
طها الامع سكوت الذي هو المفروض في تحقيق ثبوت ذلك لما في ديمته ما لم تكن اشتر او تخرج بالبيع لم يعلم ذلك من حالها نعم انما نحن على اجرة مسكن قابل  
لها الا خصوص جرح مسكنها وان علت لا خصوص الاجرة التي اسأجت بها لانهم لا ان يكون قد رعتها من حالها الى الحاكم بعد امتناعه وتقدر فامر بالاشيخا  
عليه اسأجت الا ان يها فان عليه الاجرة المشا بل في عدل اسأجت في حق الزوج لغيره عا اليه قال لوطيها غالبا او غا بعد الطلاق لم يكن  
لها سكن ملوك ولا ساجر استدان الحاكم عليه ولا اجرة المسكن بل ان ياذن لها في الاستدانة عليه لو اسأجت من دون اذنه ولا وجه جرحها اليه  
ان كان هو كما نرى مع فرض اذنه الاجرة المشا **المسألة الرابعة** لا نفقة للمنفقة عنها زوجها ولا سكن من الميراث الا اذا كان له ولو كان  
للأصل غير كالفهم الكلام في كتاب النكاح نعم روي انه ينفق عليها من نصيب الحمل الذي بقية له قال الصادق في خبر في المسكنا الكافي الميراث المشا  
عنها زوجها ينفق عليها من مال لها الذي ينفق عليها وقال احدى في صحيحنا في الميراث في حقها زوجها ينفق عليها من مالها بناء على وجوب الضمير الولد  
ان لم يجز له ذكر بل من النهاية والكافي والمنع والفقه القوي في ذلك ان رواية الميراث بعد اعتبارها فانها قواعد الميراث منها عدم تلك الحاق  
سقوطها منها عدم وجوب نفقة الاقارب لاني حال مخصوص هو الاعاش وكلام المضمير دليله مطلق نعم من الجامع التقيد بدلك منها ان بعض  
بالا لوارث للنفقة حيث يحفظ الحمل منها على انها معارضة بالنصوص الكثيرة كصحيح محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن الميراث في حقها زوجها لها نفقة  
لا ينفق عليها من مالها وحمل الحمل من قبل الصادق عن الحمل الميراث في حقها زوجها لها نفقة قال لا ومن هنا كان لا يوجب عدم النفقة لها كصريح صحيحنا  
بل المشا بل لما جدينا خلاف الامر عرف سواء قلنا ان النفقة للحمل والمحال ان ذلك انما هو في المطلقة الباقى بل في المختلف من ان كانت النفقة  
انفق عليها والا فلا كما نرى ثمانية التكون عن جنسها من غير على نفقة الحمل الميراث في حقها زوجها من جميع المال حتى تضع مع الضمة المعارضتها  
مع عدم القائل بغيره بل في كشف اللثام الاجماع على خلافه في الاستحسان والاتفاق من الجرح انا وضعت اولادنا اخذنا النفقة من نصيبه  
على كل حال فانها ان ثبت حيث شئت كما سمعنا لكلام فيه سابقا **المسألة الخامسة** لو تزوجت العدة لم ينفق ولا خلاف في اشكالها  
فتوى كما تقدم الكلام في كتاب النكاح من غير فرق بين حال الحمل العلم وح لا ينفق عده الاول قطعا لان محرم العدة لا يسد بطلانها حتى  
ولم يدخل الثاني بها فهو في عده الاول بلا خلاف في اشكال بل وطهرها الثاني حالها بالحق في نكاحها كمن كان ينفق لها من مالها لان سؤاها  
منه او لم ينفق في عده الاول لا عده عليها للثاني كما تقدم الكلام فيه سابقا ايضا ولو كان جاهلا لم ينفق ولا خلاف في اشكالها  
اخرى للثاني على اشر الروايتين عملا بل عن الخلاف الاجماع عليه لا ينفق من النكاح النكاح الحلي او حسن عن ابي عبد الله سئل عن رجل  
يموت زوجها فنفق ثلثي ماله في عدها اشهر وعشر اشهر ان كان قد دخل بها في وقتها لم ينفق لها الا في عدها اشهر وعشر اشهر

بحالها  
وان لم يزوج  
على نفقة  
عنه

العدة













كتاب  
الملك

الوحيدة لشيء وحملت من الثاني اعتقدت بالوضع من الثاني قطعاً مدونة الأول لأن الحمل له دونه وكانت هذه الأول بعد الوضع بأشهرها فاعلموا عرف من  
عدم التداخل وكان للأول الرجوع في تلك الفترة التي هي له دون زمان الحمل الذي هو هذه المشتبه خلافاً للمحكى من ط

من جواز الرجوع لدى زمن الحمل قبل ما ينعين أن له الرجعة في زمن الحمل لأن الرجعة ثبتت

بالطلاق فلم ينقطع حتى تنقضي هذه وهذه ما الوضع وتكمل هذه الأول صفها

لم تنقض قبيل الرجعة عليها ما دامت حاملاً وعبدان تضع مدة

القصاص على أن تنقض صفتها بالأول بل قال لولنا لأوجه

له عليها في زمن الحمل ثبتت الرجعة عليها أيام القاسم

أن كانت لم تضع وقتها لأن عدة الأول عند

انقضت على المانع له من الرجوع وإن لم تكن تنقض

منه في ذلك الحال كما أنه لا يفسخ هذه وقد

نقد الكلام في هذه المسألة في هذا

فليحفظ ما تامل الآن فاعلم في المقام وغيره من اجزاء هذه عدة الطلاق بالاقتران وانقضت صفتها في زمن الحمل بناء على ما مضى له فضلاً عن الاشتغال بغيره فاعلموا فاعلموا فاعلموا

فليحفظ ما تامل الآن فاعلم في المقام وغيره من اجزاء هذه عدة الطلاق بالاقتران وانقضت صفتها في زمن الحمل بناء على ما مضى له فضلاً عن الاشتغال بغيره فاعلموا فاعلموا فاعلموا

في ذلك سؤاً تبدأ بانقضاء الرجوع

إلى انقضاء فلا يكون إلا

تداعلاً وليس هو

فيل الشبهة

المغابرين الخارجين من موضوع عند أحل والحمل الكذب في أمهات الطلاق نسلاً للرجوع أن تمل منه بأن زوجها يتبعها بما يتبع من إمام الكتب التي منها ك و و



فاوقصوم

منہج افطار و فطر

فی الزخارف

مفتی محمد رفیع  
مفتی محمد رفیع  
مفتی محمد رفیع

لفظ الطارفين  
بعض قلمها  
في حكمها كالكتاب  
منها طارفا

















بغيره نك وقد كان الناس يرضون فيها دون هذا فاذا قلت المنة ذلك لزومها حاله ما اخذ منها الى ان قال يكون الكلام من عند ما هو قوله في حسن مسلم  
لا يحل له ان ياخذها شيئا حتى يقول والله لا ابرأ قمتا ولا اطيع لك الامر ولا وزن في ذلك لا وطن فاشك عتبت فاذا فعلت ذلك من غير ان يعطيك  
لما اخذ منها الى اخره ومضربا ما عنده من ذلك عن الخلعة فقال لا يحل له ان ياخذها حتى يقول لا ابرأ قمتا ولا اطيع لك الامر ولا وزن في ذلك لا وطن فاشك عتبت فاذا فعلت ذلك من غير ان يعطيك  
لا وطن فاشك لا دخل بينك من نكره من غير ان تعلم هذا ولا يتكلمون وتكون هي التي تقول لا ابرأ قمتا ولا اطيع لك الامر ولا وزن في ذلك لا وطن فاشك عتبت فاذا فعلت ذلك من غير ان يعطيك  
عليه السيرة ذلك من النقص في ظاهره ما ذلك مؤيد بالاعتناء عدم الصحة به نك قول الباقين عليهم السلام في صحيح مسلم اذا قلت المنة لزومها لا اطيع لك الامر ما فسر  
وعنه فسر حل ان ياخذ منها وليس له عليه ما رجة وضرب ما عتبه قال الشافعي لا يجوز للرجل ان ياخذ من الخلعة حتى يتكلم بهذا الكلام كله فقال لا ابرأ قمتا ولا اطيع لك الامر  
فيك حل ان ياخذ منها ما وجدنا هذا على عدم اعتناء ذلك الا في الاضافات الى اختلافها في الاضافات والجمع في الباقي بل في حجب المنة في الاصل في  
نزل الآية الخلع خالصة من كونه الاقوال المزبورة بل يقوى النظر من ذلك ان لا يعل الكراهة الا انها كانت لا تعلم غالبا بالاقوال والفعل بل الاخير منها  
لا لانه غالبا بان يفعل الخلع لزوجها فلم يبق الا القول الدل على ذلك كالكاف في الجملة رجة ثابتة لا لا فاعلم على الاول من الدل ومنه ان الكيفية المم  
منها عنه بل في كشف الشك من حيث ان الاصحاب كانوا منها سواء كان علم ذلك من قولها او فعلها او غيرها لانها لا تخفى من عدم افاة حله والله تعالى يعلم بها  
ومن ذلك يظهر لك النظر فيما في الروايات من عدم الاكتفاء بالكون وان وافق على عدم اعتناء العبادات المخصوصة لكن قال من اوصى الى هذا القول في النكاح وهو معتد  
في الكلام بما يدل على وقوعه وقومنا مع عدم الظاهر في المحرم بل قال لا وجه لاطلاق المتن بغيره الا كفا بالكونه فيجوز ان يكون النكاح في قوله فان بدل بعضها على الكفا  
بافل من ذلك قول العامة الا انه كما ذكره حتى ما ذكره اختراقات قوله في حسن الجمل فذلك ان الناس لا يرون لغيره الى الامانة وما للمهر حكمة فعل الناس في انهم يرضون بال  
من هذه الكلام لم يفر لكل احد بل في نكاح النكاح في الخلعة في عصرنا هذا وما فاد به من غير ما علمه من علمه من ما حاكم في الحدائق حتى عاصرنا في  
بل لا يخرج من اعتناء الكراهة الزاينة فان قد حضرنا في غير موضع مجلس الخلع وكان لا يوقوه الا بما يتحقق الحال ومنه ان بعض السوف يقولون ان الكراهة الدائنة وعدم  
الكراهة العارضة والسرعة قطع لا نسبتا الموحية للكراهة التي تدعي المنة ليعلم كونه الزاينة غير ثابتة فاذا تحقق ذلك لا يمكن رغبنا بوجه من الوجوه او وقوع الخلع  
بما هو من الضرب الذي يساعد عليها كالتأجيل والاشارة الى الامانة في المقام ولا في غيره بل كل ما في في تلك الشافعيين من الزوجين من صريح في خلافه والله تعالى اعلم  
كانت كلام المناقرون مثل المم وغيره ظاهر صريح في عدم خلاف في السلسلة خلا الكلام المتقدمة من ذلك منه ما سمعته من بن رجب على ردة على الكراهة منها الامانة  
في الروايات من ان لا بد منها من النكاح في الكلام على وجهه فان وقوعها مع عدم الطلاق الى حرام بل في الحدائق لم يشترط احد في العلم من نكاحه وتاخر البلوغ الى هذا الحد  
الاستغناء من هذه الاختيار وتوقف الخلع على كل ما شئ من هذه العبادات والعدل كل من ردة استغناء شرا الاستماع للمزبور بعد ما يشترط في الكراهة المتقدمة  
التي كان معها من ان لا بد من ذلك بل يمكن القول في القطع بما خصوصاً بعد ما سمعته من بعض عبارات الاحتياط في السلسلة الاولى وفي خصوص الكراهة من الامن من وجه الاصول  
في المنة والقول فيها كما هي كمن امره كانت شخوصه قد تعرضت لها شديداً في ما اعتد في حديثه فلهذا في راجعها على ذلك فقال لها انما هي على حرام فقال له اسكن عن هذا الكلام  
ثم لم يلح عليها فاجابته بان لا بد من كراهة في طلاقه لا في كراهة من ردة لا من كراهة فعلت فاعتدت خشيته من الله تعالى في الغيرة في حلق من ردة في غاية البعد بل اطلعت  
المنة المزبورة ان يكون في طلاقه طلاقاً في الواقع في المحرم عليها من ترك حق الزوجية يمكن ان يقال ان الشارع الكافي ما كراهة التي من شأنها وقوع مثل ذلك فلا  
يحتاج الى بعض الاشارة في ردة كما ان لا يكفي في الخلع واللعنة في حقوق الزوج مع عدم كونه من كراهة ولصنع بن وغيره في حق من كل تلك اعتناء المناقرون  
مطلق الكراهة في طلاقه من المفردة من اية مقترنة بعدم ذكر الخلاف في السلسلة مع كون الكراهة مستغنية عن ذلك كيف كان فلو قالت لا دخل عليك من تكون رجب  
خلعها الاصل في ظاهره في النكاح واللعنة في الكتاب لستة بل لا بد في شئ منها على استغناء وان قال المم وغيره يستغناء لانه للشارع يمكن ان يكون وجه المرجح من  
سببه الخلاف ولما اوسل في المتن ان يرد ردة بالوجوب ان كلام يقع عليها كما اعتبرت عليها اية الا ان لا ياتي في ذلك الاستدلال على المسك المشاع في ردة  
ومن ذلك يظهر لك ضعف المحكم في الشك والعارض وجماعة من القول بالوجوب اذا قال في ذلك الخفيف عليها في الواقع في المعصية استناد الى ان ذلك منكر ان الذي هو كراهة  
واجب تأخيرها بالخلع وروى في المسالك شعبة عليه غير ما يمنع من هذا الذي بالخلع بل روى بالطلاق لغيره من البذل في الية حسب مقام الغيرة والتمتع من مرجعها  
على من لا المال المحرم منه ولا يصح كون القول بنفسه من ردة عقبه بفعل منها شراً تأنيلاً منع وجوب الغراف عليه فضلاً عن الخلع وانما صرح في فعل الحرام ان  
الواجب من الممنوع عن النكاح والفعل لذلك لا يفسد من قول حق ولا وجوب عليه حقوق العبد المصغر في طاعة سيده وهو معلو الطلاق لا يجزئ لغيره من ردة من  
ملا ووجه مقترنة لخالص من المحرم الغادر على تركه بدو ذلك هذا وظل القول عدل في المتن وقع اختصار الخلاف في ذلك فيما لو قال في القول المزبور والمحكم  
عن الشيخ وانما يتجلى الخلع اذا قلت المنة لزومها الى لا اطيع لك الامر ولا اقيم لك هذا ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فاشك عتبت فاذا فعلت ذلك من غير ان يعطيك  
منها هذا القول وعلم من جملها اعتناء في شئ من ذلك ان لم ينطق به وجوب علمها وعن ابن رجب على الاستغناء ان كان لا يوجب علمها وطلقاتها  
وان سمع منها ما سمع بغير خلاف لان الطلاق يبيد ولا يحيد على ذلك عن بن زهرة وما الخلع فيكون مع كراهة الزوجية خاصة وهو غير في رواية الامانة  
اي حتى يقول له من لم يفعل لعصين الله تبرك طاعتك لا وطن فاشك عتبت او يعلم منها العتبات في شئ من ذلك فيجب له حال هذه طلاقها وعن  
ابن حزم وما هو بوجوب الخلع رتبة شيئا قول من المنة او كرهه فالقول ان تقول لا اطيع لك الامر ولا اقيم لك هذا ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فاشك عتبت  
والك من يعرف ذلك من طلاقه والامر في ذلك سهل بعد ضعف القول المزبور على كل حال في صحيح خلع الحامل مع ردة الدم كما يتضح طلاقها ولو قبلها فافق  
هذا الخبر فيطلق على كل حال وقد عرفنا ان الخلع طلاقا والطلاق في الاحكام مصداق الخبر ردة وعن ابن عباس رضي الله عنهما الخلع طليقة بائنة بغير  
منه رتبة قال ردة لا يكون الا على مثل موضع الطلاق مما طاهر ولما حاد بشئ فاعين بعض الاصحاب من اخذ من خلعها وان كان طلاقها وانما

وفي الخلع  
في الخلع  
الطلاق







كتاب النكاح

بعض غير مرقمة وما وقع لبعضهم كالغرض والمقدار في العيب في تعريف الخلع ما يفتن في كون الطلاق بعوض من غير الخلع ومن ذلك نحوه فشا الوهم في أنه  
 شئ مستقل توافق الخلع بغيره كذا العيب في رسالة المتن بوجه أنه حيث يكون موافق الخلع بقصد من معنى الخلع لا الطلاق ولقد اشرت سابقا على  
 ما يفسد هذا كله فالخط وتامر لكن بترك هذا انه ليس شئ من النصوص طلاق العوض وطلاق العدم فيها الخلع المبني اذ طلاق وظاهرها كالتفتا اذارة  
 القربة منه لا المشاركة في الحكم بل هو ظاهر الفدا التي في مقام الطلاق فمفهوم من ذلك عبة الطلاق من على نحو ما قرناه في السلم الكهوف من البيع لا يفسد  
 ذلك تعريف الطلاق سابقا بما لا يمتثل الخلع المنبج اذارة تعريف المقابل الخلع منه المعنى اعم الشامل له ويعبر عنه فلا يخلع المقصد بمعنى الخلع بلفظ الطلاق  
 المستعمل في مورد الخلع بل يقصد منها ويكون خلقا باخضاع شرائط كما يكون البيع في مقام السلم شرائط فلا يثبت مفهوم الطلاق بالعوض ومفهوم الخلع مضافا  
 ولكن لا مقصدا لها الامور الخلع من هذا اقرن الخلع عن الطلاق بالعوض في صيغة الثانية رجعتا بطلان بعض شرائط الخلع بخلاف الاول فانه يبطال من سئل ومن  
 العريب دعوى الفاضل المزبور وتوافق الطلاق بالعوض في غير مورد الخلع ذكره في ثلث مسائله واما الطلاق بالعوض في الثاني الصلح عن الطلاق بكذا والثالثة  
 الحب المعقوضة بالطلاق والاربع الخلع على الطلاق والحاصل شرط الطلاق بعقد بيع مثلا والصلح عن الطلاق بغير شرط العوض وذكر ان دليل صحة ما عدل الاول  
 والتمسها بما عرفت الصلح والحب والخلع والبيع ثم لم يبق في الخلع الطلاق الواقع في المذكور والبيوتة اعم المقابل في الفاسخ او بغير وقوعه وان جاله الرجوع به حيث  
 يكون رجعتا وتتم كونه كالتحليل جيبه يكون المراد في الصلح في الحب والخلع والشرط في البيع طلاقا لا رجعة فيه من حيث شرط قوة علم الرجعة وان كان لولا ذلك  
 كان رجعتا وجعل دليل الاول قوله ثم ونحو بالعقد الشامل له والعقد الجديد وما دل على الوفاء بالمشايخ او بالعقد المحل اذ اذارة من اقيم من الوفاء بالعقد ودليل الاجتز  
 المومنون عند شرطهم لاشمال الارواح بالعوض على جهة الشرطية ولو في ضمن الايقاع كشرط في الصلح الى غير ذلك مما ذكره فيها الله لولا الاربع بعد ثلثها فانك ومن هنا  
 ذكرنا انها او في بقية الاعام وليه في حاله قبل الاربعين سنة ضرورة خروج مفهوم الطلاق بعوض عن المذكور وانما يقع فانه يقع عوضا الا انه بعوض للمزور اذ  
 انما طلق بكذا اعلى في الخلع على ان يمكن المناقشة في صحة الصلح عن الطلاق بل بصله عوضا عن الحب بل في كونه على محمل وان صرح بجواز تالي استشهد ببعض  
 ناخره وعرف من ذلك كذا الاستدلال على الاول وهو وفوا عنهم الله من المفهوم عدم تناوله للعوض في قول الثاني بعوض المومنون عند لا حرة الله فذكرنا غير مرقمة  
 شاذ لا لا يقيع وبالحكم هذه الكلمات وبحولها لا ينبغي ان ينظر في اشكيات الشبهة التي هي مفكدة سائر البيوت وبارهن امثال هذه الكلمات الاثنية بكتب العامة لا الخاصة  
 اعر من ذلك الاستدلال على صحة بعوض او بشرط الزاوي وهو من الطلاق الله هو غير انما الصلح الله هو غير قابل النقل والارواح شق وصرح بذلك في غير طبع  
 الوجه فيما اتفق الاستدلال على عدم صحة الطلاق بعوض في الا في مورد الخلع حينئذ نلحق احكامه من الرجوع بابل وغيره كما هو واضح **المسئلة الثالثة** ان  
 بالفاضة جاز عندنا عندنا لنفكدها فمفكدها قوله ثم ولا يعضلوه من بعض ما استقر من ان بانين بفاحشة مبنية وقيل هو مبنية بانه الحب الخلع من غير منافية  
 له ولم يثبت نسخ بل لا القائل من انما اعترف به في المسألة وكشف اللثام قاله الاول منها واعلم ان القول لله حكمه المصنف من كون الآية نسخوه بغير فيه الشبهة  
 المبسوط وهو قول بعض العامة واما اصحابنا فلم يعرف ذلك بل ينقل احاديث اصحابهم ولكن الشرح في المسألة في احوالهم وقيل انها من اخرج عنده وقد نقل القول بانها  
 منسوخة بقول وقيل هو قول المسند والمراد بالعضل هنا مضارة الزوجة والضميق عليها بنوا لشرع لفظ لا لاقتسامه بما لها من الفضل على ما عرفت اخرج في  
 غيره الضيق والمنع من اردن امر فعضل عن زيد وامر فعضل عن علي فعضل عن الامر بانها واما الفاحشة فقد السائل قيل هو انما يوجب كذا ثم وقيل  
 كل بعينه ثم قال كون الحكم على خلاف الاصل بعينه الا فاحشة على قولين وهو الاول لانه ثابت على جميع الاحوال وفي كشف اللثام من كان معنيته كافي التباين  
 ابي احكام القرآن لم يروى واما من قولها اذ كرهنا لزوج كافي بغيره على اربهم وفي الحديث وانما ما يتقرب منه اذ من الاحتياط فلم يفت على ما ذكره  
 امين الاسرار الخبر في كذا يجمع ايضا حيث قال ان بانين بفاحشة مبنية اي ظاهرة وقيل انها قولان احدهما يعني ان بانين عن المحسن وقوله والسكوت وانما  
 طلع منها على رية فلاخذ لعمري انها والاخران الفاحشة المشققة عن بانين على الاولى حمل الآية على كل معصية وهو الذي عرفت عن جعفر واعداؤه الطبري هذا في  
 السائل بغير جواز الفضل بل يفتن كقدر ما وصل اليها من المنة ولا كذا عده لا طلاقهم الخ لانه ان نفكدها بالطلاق لا يريه ولعلم هذا خلقا ومغير  
 مقيد ورجع التمسك بعض تعميمه بقبوله ما وصل اليها من من به من غير محد من الضرب العظيم واستثناء الى قوله عليه السلام زوجة ثابت فيس وقايات  
 اذ به لاحد بقية فقط وفي بعض الالفاظ الجرا الزيادة فلا ولكن حديثه وخلا كلام الاصحاب على غير مودة الفضل وعلى ما اذا بدلت الزيادة من قبل فيها  
 ثم قال في الاحكام من الجاهلين معانظ لان الاستثناء في الآية وقع من اذهاب الارواح ببعدها اقول لا يجمع الاستثناء اخرج ما لوله دل في اللفظ والجمع  
 دخل فيه فاطلاق لا يفسد فلا جهة فيها القريبين واما الخبر فلا لانه لا يفي على موضع التراجع لان المرة المذكورة ليست من هذا الباب لا عضلها من غيرها واما  
 كان برئها لورضيت عنه واما في كذا رفته على أصل قاعدة الخلع وتعيينه ما بالحديقة يكون الزوج طيبا ولا الجارنا الزيادة اجماعا واما حكم الكلام الامتناع  
 على غير مودة الفضل فبغيره ثم اطلقوا في هذا على انك قد عرفت عدم الدليل على التعيين بقدر ما اخذته من الآية ولا من الخبر بل من بان الخلع والمباراة  
 ليثبت عن تعيينه بذلك شبهة واما حديث الاشرا فبعض كذا غير بعيد يكون بانك قد قلنا ما وصل اليها بل بما يحصل معه الاضرب وعده ولا يظهر الا فاشا  
 في تقدير الفضل على بعض ما وصل اليها بل بما يحصل معه الاضرب وعده ولا يظهر الا فاشا في تقدير الفضل على بعض ما وصل اليها من المنة ولا يظهر الا فاشا  
 فيما خلا لاسل على عمل الباقين وهو ذلك في كذا في الرخصة اذ قلت في كذا ان المقام ليس من الخلع والمباراة بعد ان عرفت سابقا انهم فاعدا  
 في بله وظاهرهم كون المقام منه ولا فقد صرحنا بالنصوص المستفيضة والمواثقة بعد حمل خبري متباين كذا في الظاهر بالاقوال المزبورة وقد  
 عرفت ان الطلاق بالعوض لا مقصد العزم هو الخلع بل لعل الثاني في كلامهم في المقام وذكرهم القديرة ونحوها اشرت للفقهاء على القطع بكون الزوجين مما  
 الخلع والذكر والاحكام استنفذت من كون طلاقا قابلا تاح او رجعتا وانه يجوز لها الرجوع باذنة او لا غير ذلك من احكام علانية على الزادة كل

في حكم التوبة كانت  
في فاحشة











وح بغيره نذكره لعدم تعلق الدعوى بالمعاضة حضوراً بعد ان عرف غير مرة من عدم بطلان الخلع بنشأ العوض وليس هو الا لكونه اشرف من الغنى لا لكونه  
احكام المعاضة فليس الزوج الامعية لا ليست الامنة كما يدعيه لا ينافي ذلك ان لم يملكه بغيره اذ اعاده وفي الحقيقة ليس من رغبة على الزوج شيئا  
ثم لو سلم كونه للمعاضة كان الخلع من الخلع لا من الرجوع الى مهر المثل لانها على الصحة غير محالة لا يخلو في البيع الحكم شرعاً بقى اذ اعاده كل منهما بالخير  
ولو انفصل على غير غير ثم انما اتمته في المسالك خبر لا يشك في صحة صورة زيادة مهر المثل على اذ اعاده الزوج فان الحكم به له مع اعترافه بعدم استحقاقه  
غير معقول كما هو واضح من هذا كالمثل الاختلاف في الجنس بعد الاذن على العقد انما لو انعكس بان نفعا على الجنس واختلفا في العقد فلا ريب ان القول قول المنة  
في دعوى الاصل لا يصلح كما في المعاضة وان ذكرنا احتمال الخلاف فيها هذا ان كان النزاع في شئ من واقع عليه العقد مثل بيعه هذا بنا على انه كالمعاضة فلا  
خطا وتام في الله تعالى **المسألة الثانية** لا نفعا على كذا العقد وهو المنة مثل دون الجنس واختلفا في الازالة وقيل والقائل الشئ في حكم الميسرة  
ثم لو كان المنة الاختلاف فيما اتفقا عليه الازالة وقت العقد بان يقول احدهما اذنا كذا والاخر يقول ردنا كذا بغير ما قيل من ان على الرجل البيعة  
ضرة فكونه كالمسألة السابقة اذ لا مخرجة للذكر بعد من العلم بالازالة ولعل لذلك المم وهو شبه كما عرفت من كون مناره في السابقة ذلك عن  
العلماء قول بالخالف كالسابقة ولو كان اختلافهما في اصل الازالة مع النفاذ على عدم ذكر الجنس فقال احدهما اذنا جئت معاً معاً وقال الاخر انما نزل للمنفعة  
ففي المسالك يرجع النزاع الى دعوى العقد والفسا ومن المعلوم تقديم مدعى الصحة بهت قلت لكن عن الخبر ما لم ينفذهم قول المنة هذا كما في الفواعل وانفعا  
على كذا العقد واختلفا في كذا الجنس بان دعي الفدوم فقال المثل الفدوم فان صدقته فحصل له ادم فلا بحث ولا فاعل وقوله بطل الخلع لعل ذلك لان دعوى  
الفسا ترجع الى النكاح كون العوض المهر المهر المدعى في ذمها للزوج ولذا كان القول قولها في والافني البيونة وهو الزوج وقد ثبت عليها بقره الله لا يعارضه  
دعواها الفسا لان القول قولها وهذا بخلاف دعوى العقد والفسا وقوله المدعى في ذمها للزوج عليه ان يبين علمها كما عرفت من الشئ والمنعدين  
وعلى ذلك من قبل كل منهما في **المسألة الثالثة** لا نفعا على كذا العقد فان قال خالفك على العقد فذلكم فقال له ذمة ربنا بالبين عليه ان يبين علمها كما عرفت من الشئ والمنعدين  
رجح في عقد العوض عنها ما لا يلزم زبد الاصل واكثر من الزوج يكون البين في ذمها ولكن تكون ثابته عنه لا عن غيره بل يبين علمها كما عرفت من الشئ والمنعدين  
في جارية دعواها اذ اتمت لان العوض عليه من غير من بين ذمها على وجه ينفذ منه الخلع فساداً لان مبنى المسألة ما ذكرناه لا العوض والفسا التي ينفذ  
فيه مدعى الصحة على ما في الفسا انما لو قال في جواب دعواها خالفك بكل ما مضى على فلان او بغيره من فلان فلانها الا فاعلها ما لم يكن بين دعواها فلانها  
دعوى محسنة ولا يثبت على غير شئ فخير دعواها وكان الفاعل في الدعوى ما شرح عبادة الشرائع بقوله ولو ادعى عليها الاختلاف فانكوت وتاخذت على خبيث  
فادعها في عقد العوض عنها وبات بقوله ولا شبه لعل الاجنبى قد تم قوله في بقى العوض عنها وبات بقوله ولا يشئ لعل الاجنبى لا عن غيره وكذا في ان خالفك  
على العقد فذلكم فقال له ذمة ربنا اذ اتمت خالفك بكل ما مضى على فلان او بغيره من فلان فلانها الا فاعلها ما لم يكن بين دعواها فلانها  
ان دعواها الوزن لا ثابته في دعواها وان فامنت البيعة وانما الله يبينها دعوى نعمان العوض عنها ولا يلزم بتايدتها بوجه شرع وعلى كل حال فاعلها ان يبين  
من ان القول قولها وعليها البيعة لان الاصل في مال الخلع ان يكون في ذمة الزوجة واخرج الضعيف والاصل المهر بغيره ليسل خصوصاً بعد اعتراف غيرهم ان  
العوض في الخلع ليس من ركانه لا بمعنى صحة مدونه بل لان عدم اشتراط صحة صحته فالدعوى في ذمها على الخلع وهذا حكم الاحكام ان القول  
قولها في ذمها وان جازيت لدعوى ما ينفذ في ذمها لان عدم كون المقام من مدعى الصحة والفسا خصوصاً بعد ان انفقوا في الرجوع بالخلع الصحيح تلف العوض  
عليه لعدم تمكنه من الرجوع على كل حال فدعواها الفسا في ذمها على الخلع في دعوى فحق له عليها الا الاثبات هو لها عليه نعم لو كانت دعوى العوض منه ودعوى  
الصحة منها اتجه بتقديم قولها بهيئتها لا بما تروى ثبات حق البيونة لها عليه مؤيد دعوى الفسا بربان بشت حق الرجوع له عليها فنتجبت فان المسألة في ذمها  
الذمة والذم في ذمها على ما في الشئ بعض من يتبعه فانه بعدل حكم عن الشئ القول الاول ونسبه الى عمل المتأخرين وعن ابن ابراهيم القول الثاني قال القول  
مطلقاً غير محقق والحقيق ان تقول دعواها وقوع المعاضة منها على الالف في ذمها ان يكون بمعنى ان كذا في ذمة ربنا لعل المعاضة لها وبمعنى ان المعاضة لها  
يثبت في ذمة ربنا بشت من غير ان يكون لها عند ذلك يدل فان زاد المعنى الاول فالج ما ان يوافقها في الزوج على ان كذا في ذمة ربنا لعل ولا على غير ذمة ربنا  
ما ان يكون زبد مقرها بالالف ولا فان كان الزوج موافقاً لها على ثبوت الالف في ذمة ربنا بشت من غير ان يكون لها عند ذلك يدل فان زاد المعنى الاول فالج ما ان يوافقها في الزوج على ان كذا في ذمة ربنا لعل ولا على غير ذمة ربنا  
وكلاهما هذا قد يكون يجوز لكن لم يثبتوا عليه الفدية وشرطها وجواز في البيع محل نظر وانما هذا فلا يبعد الجواز للتوسع في هذا العقد بما لا يتوسع في  
المعاضة المحسنة فان جوزه فذلك لانها لا نفعا على خلع صحيح على العقد في ذمها مع ذلك مدعى شغلها بالمعوض ويجوز الخلع اتم منه ولا يصلح ان  
ذمها منها وان لم يجوز ذلك لم يكن زبد مقرها بالحق او لم يعرف الزوج بشئ من ذمها فخلع صحيح على خلع صحيح لان دعواها لا نفعا في شئ من ذمها  
بغير العوض وهو مدعى صحة ومقتضى المعاضة المستمرة تقديم قوله وان اذنت بكوها في ذمة ربنا المعنى الثاني في ذمها لعل العوض في ذمها لعل  
ذمها بشت بان كان ذلك مع دعواها الوكالزعة في الخلع وواقع بغيره جاز خلع الاجنبى للمهر وان لم نزع ذلك ولم يوافق دعواها الرجوع الى الخلع  
وهو مدعى صحة فيكون له لم يقدّم وقوله ان ذلك تقدم في ذمها في هذه الصورة مطلقاً غير جيد لظهور موضوع المسألة ما وقع الخلع بطلانها في  
زبد لنبصتها العقد بين الطرفين الاصل في الظاهر ان الرخص من ذمها بعد التزامها بالمال والظن ان الخلع التزم العوض وعلى كل حال هذا هو  
مفروضة في نظامها على وقوع العقد بينهما لا بينه وبين الاجنبى لان ذلك على في العوض الثانية وهو من غريب الكلام وما كان جواز وقوع مثل من مثله  
فانما على عاين نسل الله نعم العضة منها خصوصاً وقد في البيع بشئ من ذمة ربنا خصوصاً اصل كلامهم مع اطلاقه بل هو في غير ما ذكره على خصوص ما اذا

فيما اتفقا  
فيما اتفقا  
فيما اتفقا

في حكمها قال  
في حكمها قال  
في حكمها قال























الافاق في كتاب  
الافاق في كتاب

الافاق هو موافق الاصل في خصوص العنق والقصبة بل من الامر لا يستغفار والتكفير نحوها ما ينافي قول ابن الجنيدي انك مشاغل وجوب نفذهم لا طعنا  
على المس عدم تكرره بكونه من جنس من قسم الما والخراج عن الحجة مع انه ليس باول من جملة اهل صورة الجمل والتشبيه العنق جاني الشاغل والاشام وعندها والحد  
عن الشيخ الذي اقامه استقوله المبرج سلة بن حنيفة الكفارة الواحدة وكذا الرجل من بني النجار بل العنق انك والاشارة قولنا في صحيح ابن مسعود ان اول قول الظن  
لا يكون الا على المنقذ اذ حث فليس له ان يوافيها حق كقولنا من اجل ما عليه كفارة واحدة الموتى بجبر من الخطا والتشبيه عنهم مضافا لا ظموا النصو الموجبة في  
العامد من ذلك حجة الخاف التام في الجاهل المصريح به في العنق الموقوف كيف كان فلو كذا لو طعن في ذلك الكفارة وقالا لا يثبت في الاطلاق معتد به لانه ليس له  
قبل التكفير على كونهما وقد عرفنا في قوله الاول في كونه سببا للتكفير لا اصل عدم الدخول مضافا الى خبره جبرها لاشارة ان اوضاع المنة الثانية قبل ان يكره فليكن الكفارة  
اخرى لتوضيح هذا الاختلاف فاعرف ان من ان كان كره من الوطى الاول من التكفير عن الثاني الا لان الاخذ بالوجبة لكفارة اخرى في مثل الوطى الواحد لا يثبت في  
الاصل البراءة من الكفر فان اوطى مرات قبل التكفير لم يكن عليه سوى كفارة اخرى ما اذا كره من الاول فاذا وطى ثانيا في كفارة واحدة وعلى قبل التكفير فلو كفارة اخرى  
وخطئه ليس هناك في الجاهل المصريح به وفي كونه سببا للتكفير لا اصل عدم الدخول مضافا الى خبره جبرها لاشارة ان اوضاع المنة الثانية قبل ان يكره فليكن الكفارة  
وطى ثانيا بعد تكفيره من السبيل اول عدم هذا الوطى قبل التكفير عن الظن انك موافق للسور لعلنا نذكرهم في الوطى الواحد مضافا الى خبره جبرها لاشارة ان اوضاع المنة الثانية  
بعد ان ادى كفارة واحدة فانها من الوطى الاول والظن على اشكاله الثاني حيث ان الوطى الثاني كفارة واحدة لثلاثة الوطى قبل التكفير عن الظن انك موافق للسور لعلنا نذكرهم في  
ظن الاول في كونه سببا للتكفير حتى في الصورة الثانية بنينا على محتملنا وانظرنا الى التوزيع عنهما لعدم خصوصية كفارة الظن فيكون كما لو طعن في اثبات الكفارة في  
ان يثبت عليه وعلى قبل ان يكره لانه ان يثبت من قبل الشريعة في الكفارة كذا في ضرورة كون الكفارة اقامة الحجة نعم فويل في الفرض انه يقع الكفارة  
لواحد منهما لا يبينه من القول مع بعد الحكم بمقتضى الوطى قبل التكفير والاصل بانه انما في جديدا **المسئلة الثالثة** ان ظاهرا وجبتا ثم راجعها الى محل حتى يجرى  
بالاخذ فاجاز في ذلك بموجب التوزيع نعم ليس بغيره بموجبها موجب الكفارة بل هي على حالها السابق الذي قد عرفنا عن الظن انك موافق للسور لعلنا نذكرهم في الوطى الواحد  
من الوطى الذي قد عرفه من سبيل التفسير عن ابن الجنيدي رجل ظاهرا مطلقا قال سقطت عنه كفارة اذ اطلق قبل ان يتبادر الى المعنى قبل ان يجرى راجعها الى ان كان انما ظاهرها  
لاشياء الكفارة عنه ثم راجعها الى الكفارة لا رتبة لا بد اذا علوا والها معه وان كان ظاهرا وهو لا يجرى شيئا من ذلك فلا تامل في الجمع ولا كفارة عليه مع سقوط عن الحجة في  
عن المتأخر من وجوه ذلك اذ اختلفا في رتبة التوزيع ووطى فلا كفارة فضلا عن الجاهل الوطى مع ما قاله المشهور لا اصل السالم عن مخالفة الامة الشافعية  
بعد ما هو ان الوطى الواحد لا يثبت في الكفارة على مطلقا حتى لا يستلزمها راجعها الى ذلك كذا في خبره عن ابن مسعود في قوله تعالى ومن يجرى راجعها الى ان كان انما ظاهرها  
الكفارة على ما عرفنا من سبيل التفسير عن ابن الجنيدي رجل ظاهرا مطلقا قال سقطت عنه كفارة اذ اطلق قبل ان يتبادر الى المعنى قبل ان يجرى راجعها الى ان كان انما ظاهرها  
مدام السلان الظن انك موافق للسور لعلنا نذكرهم في الوطى الواحد مضافا الى خبره جبرها لاشارة ان اوضاع المنة الثانية قبل ان يكره فليكن الكفارة  
بعد ان ادى كفارة واحدة فانها من الوطى الاول والظن على اشكاله الثاني حيث ان الوطى الثاني كفارة واحدة لثلاثة الوطى قبل التكفير عن الظن انك موافق للسور لعلنا نذكرهم في  
ذكر الله وعزم بقوله وكان لو طعن في اثباته ونزوحه الى العدة ووطى اضربه انما بالاطلاق البان في ذلك كفارة عنها وانقطع حكم السبيل الى ذلك وقطع عليه الظن والاعتماد  
اسطحها كاجازها بعد جديدها في السور والى الصلاح فاجوزها حكم الظن ولو بالترجيح بعد عدة البان في الاطلاق لا يجرى راجعها الى ذلك كذا في خبره عن ابن مسعود في قوله تعالى  
ان الوطى بذلك السبيل وطى بنوعه عن جنيده سبيل من رجل ظاهرا مطلقا قال سقطت عنه كفارة اذ اطلق قبل ان يتبادر الى المعنى قبل ان يجرى راجعها الى ان كان انما ظاهرها  
هل عليه فيها الكفارة لظن الاول انك نعم عتق رتبة وصوم او صدقة الفاضل عن مخالفة الشريعة وموافقة العامة وعزم في ذلك فلا تامل في الجمع ولا كفارة عليه مع سقوط عن الحجة في  
واما المتأخر من وجوه ذلك اذ اختلفا في رتبة التوزيع ووطى فلا كفارة فضلا عن الجاهل الوطى مع ما قاله المشهور لا اصل السالم عن مخالفة الامة الشافعية  
لعم الخرج من العدة بل قوله لا يجرى راجعها الاول ان يقر بوجوبها مشعر في ذلك لا يجرى عليها ما فيها بل لظن المشافعية وقالوا لا يجرى راجعها الى ان كان انما ظاهرها  
وكذا كفارة قطعا لو انما ظاهرها قبل الوطى لا خلاف ولا اشكال في اذ اطلقها من فطوة او غير ذلك قبل الدخول وبعد ان كان المراد من فطوة حق لو قلنا  
بقبول توبته على وجهه لانه راجعها بالمرئى لكن هو مع كالمطلق بالان بالاعظم ولو كان عن قلة او كانت الحرة الامرية فهو مع حكم الطلاق الرجعي ضرورة الرجوع الى  
الرجوع او بالاشارة في السور والى الصلاح فاجوزها حكم الظن ولو بالترجيح بعد عدة البان في الاطلاق لا يجرى راجعها الى ذلك كذا في خبره عن ابن مسعود في قوله تعالى  
**المسئلة الرابعة** ان ظاهرا وجبتا ثم راجعها الى محل حتى يجرى بالاجاز في ذلك بموجب التوزيع نعم ليس بغيره بموجبها موجب الكفارة بل هي على حالها السابق الذي قد عرفنا عن الظن انك موافق للسور لعلنا نذكرهم في  
الافاق في كتاب

الافاق في كتاب

الافاق في كتاب









فيستأنف الكفارة لانه لا يظلم من تصدق فلا يجعليه الاستئناس بل يتم صوته عليه كفارة اخرى لو لم يكن ان كان الوطى ما ازاد من غيره فربما ان يصوم من الشهر  
الثاني شيئا وجب عليه الاستئناس الكفارة التي وجبها الظن وكفارة اخرى لو لم يكن عتوبة وكان من ابدن دريس لا يهل على اعتنا ابدن من الشنايع المعصية الكفارة  
في الحق والفتا انهم يجيبون على كتابا وستة كوفاه قبل القياس وذلك لا ينفى ان يبدن الاثم لا البطلان لا لا يمكن تلافيه بالاستئناس الذي هو واقع اي بعد  
بعد القياس فرض فاس مع انه غير محل البحث يمكن ان يرد به موت المنة مثال وعلما بالحق انه لا ينفى الكفارة بالوطى قبل التكفير الا وجوب كفارة اخرى  
غير كفارة الظن لا على وجه لا ينافي الاجزاء بما وقع منها الظن كما لا يخفى على من لا اخطأ واستدلوا بوقت الفاضل والشهدا مؤبدا ذلك على صالة صحة ما وقع وما  
عرفه من انه لو غير قبله لم يشرط لم تجب الكفارة للظن مع فرض الوطى قبل الشروع في التكفير ضرورة عدم التمكن من الاثبات بان ما زود به على وجه مع انه لا  
خلاف في وجوب ابدان الاشكال وليس ذلك الا لان القبلة المذمومة واجبة بغد الاشراط وتلك الواقعة عليه الفاضل والشهدا في المدروس المسالك لكن  
الاشاعار عدم خلو المسئلة بعد من الاشكال ضرورة عدم امكن انكار ظن لا يرد وما شابهها من ان يرد في نوقف صدا مشا الى الامر بنو وعلى القبلة  
المذكورة في صا والفتوى التي تذكر في ذلك امور به وكان مقتضى ذلك تعدلنا امور مع فرض الوطى قبله وبتدعية الوطى عليه بل بالبرم بالظن مع  
مطالبة المنة الا ان الادلة المعصية بالقنوة قد صحت باجزاء الكفارة عن الظن في هذه الحال هو ايجال الاجزاء بالكفارة التي عليها الوطى ودعوا لوجوب  
منوعة على وجهها بل بالحق بقاءها على اشراط القبلة علم الاعتناء بالبين ان يكون الاستئناس محصلا لما منون في وجهه ايضا اورده المصنف من ان  
الاستئناس انما يحصل بعد ما زود به يكون الفرض حصول القياس بالاقامة بيقين البرائة اما للجماع والا بدسبب ان التكفير على ما قبل ان يشروع في التكفير او  
للقطع بعد ان يرد عليه بل قد يفتلح من ذلك طريقا الى احوالات المطلوب هو ايضا الامر في الاستئناس وذلك لفتا امثال الامر بالفعل بل القياس بالشرع  
اشارة فام يبق الا الاثر بالتكفير بل على من قبل ان يكفر وليس هو الاستئناس لتكفير لا اتمه بل قد يبق بافتضا فاعده الشغل ذلك ايضا للقطع بعد سقوط التكليف  
عنه ولكن لا يعلم المكلف به هل هو الاثام او الاستئناس الجبيل الاخير مقدمة للبرائة القينية بعد القطع بمقتضى علمه معا عليه بل لا يحصى عنما مع فرض ضايم  
الادلة واخوة ما عاريج بعد القولين ولعله لما كان جبهة غير المحققين الاستئناسا كما ذكره عن والده في الخلاف والتحرير بل في المتن بعد قوله ان شاذ ذلك  
اخر وهو غلط مع صوابه بان يرد من كانه من ان ابن دريس لم يفهم المراد بالشنايع في كلام الشيخ لكن لا نقا المسئلة في غير القنوة ولا يستأهل القائلان  
لا تمام الحكم بطلان بل هو قول قوي نظر حسن كعرفت ذلك كله بل قد عرفت اختيار جملة من الاساطين له كالفاضل والشهدا والكركي ولعله لما كان الاخير  
في حاشية على الكتاب لمحي ان ما غلبه المصنف من التغليب ونسب الى الشذوذ وتوغل في الخوض وتخرج عن انصافا فالتكفير يمكن ان يكون قد بينه المصنف  
فيما بعد من خفي على هذا ولكن قد كثر الشرح فانه يحكي عن جملة ما اخطوا عن ذلك لانه العاروس لما قال في هذا كالمظهر تلك الوجوه في ذلك الفاضل في القواعد  
فانه بعد ان حكم القولين في المسئلة قال هل يكفي الاستئناس عن كفارة الوطى قبل اكمال التكفير اشكال لا هو ليس من جهة حصول الوطى في الاشكال لا لا يهل  
فيما لا على اجماع الفقهاء الظن والموتوفين على قبل ان يشروع في التكفير قد عرفت ان بافتضا الكفارة التي وقع في شاتها كما كان الوطى قبل التكفير ولعله لما ذكره  
لم اجد خلافا في اجابة الكفارة ايتم حتى من الفاضل في غير القنوة والبرائة المسئلة في غير مخرج كلامهم وبحقيقة لما سمعت في الجملته ولا يصح على الاثر  
بفتا الصواب لو لم يكن لا زموليس من حيث كونه مظهر بل هو من حيث هو شرط الكفارة كما في قوله بل على مثل يوجب الاعطام اي وان لم يذكره ولم يجر عليه  
اي الظاهر بطلان ما زاد الوطى كالفلة والدايسة قيل لا تعادل الشيخ وجماعة على ما قيل انما لا يمتنع ولا اصل عدم النقل والاستئناس ولا يمتنع شبهها با  
بالدخول في غير الوطى من الاستئناس بها واخذوا في القواعد بل ظاهرها من مطلق الاستئناس حق النظم المخرج من ظاهر بعض الاحكام الصريح بطلان وعلى كل  
حال في مثل يوجب غير الوطى من الكفارة وهو عليه اشكال فيشأن خلافات القنوة في الالة الشريعة للفتا لكيفية ظاهر الوطى في غير القنوة في غير القنوة  
بالايسة منها وان كان المستئناس من ذلك لغة بل في حاشية الكركي كما ذكره مشهورة عنه ويعينه القيني فعمل عليه من ان يرد في الاتفاق على اذنه هنا  
وبه يتبين ان الشنايع منصوصا خصوصا ما جاء في القواعد في ازالة الوطى خصوصا ما سمع من صنف في بعض المسئلة الايسة ولا اقل من الشنايع لاصل الحل  
والفتية بالام يمكن كون المراد من حرمة الوطى المستفاد من قوله تقاطعت عليكم امهاتكم خصوصا بعد ان رويتم عن ملك الاستئناس بها فيمكن ان يكون  
مفاد الظن لا حرمة وطلما كما يخفى والتعوم وان كان في الشرع احوال اهلها بالفتية في الاستئناس بها الا ان يجرى على الزوم كالحمة والمعتكدة لكن لا يرفق  
الاحتمال الحل حتى يثبت ما يفتق الحق على فهو كما هو واضح المسئلة التي استعملت في الظاهر عن خط الكفارة او ما يقوم مقامها ان فلانها باستئناس مع  
فيما نشا والله عدا الاستعفاء في القائل الشيخ وجماعة بل بدسبب غير واحد الى اكثر تجرد عليه الوطى حتى يكره الفصل بعد خلاف الالة كتابا وسند حرمة الوطى  
قبل التكفير بل مزمع لستة محرم لاخذ من صدق قوله والتكفير منها كما لصرح في عدم اجزاء الاستعفاء والالام به مضاعفا لاصح اي جبر على الصنان على كل من  
يجز عن الكفارة التي تجز عليه من حق وصيها او صدق في بين وان راو قبل وعبره لك بما يجي على صاحب فيه الكفارة والاستعفاء لكفارة طاعة بين الظن  
فانه اذا لم يجد ما يكفر به حرمة عليه ان يجامعها فرفق بينهما الا ان ترفق المنة ان يكون معها ولا يجامعها واخره الجار وقال مثل بواو ردا لا جبر في ما فاعنه  
عن رجل قال امرته ان تلحق علي كل مرة ففعلت او جفرت يطبق بكل مرة عنوة فاعنه قال لا يطبق باعدا ستن منكنا فانه مرة قال لا لا يطبق مينا  
شهر من مشا بعين ما نزل قال لا لا يرفق بينهما ويقتل القائل ان يرد في تبطل في التافع والفاضل في محي اختلافه بغيره الاستعفاء هو اكثر وان كانا لخطفة  
لان الاصل بركة الاية من الحرمة في الحال المزبور والى اجزاء الكفارة معه تكليف بغلها وتوابع الوطى عليه مع شاعرا وجو الاطلاق عليه من الحجج مالا  
يخفى لو شئتم حتى عاود الصنان انما الظن انما يصح صاحب كفارة فليس يضر به ولو لم يكن لا يوقع قبل ان يوقع وقالوا بذلك عن الكفارة فلما  
وجد استئناسا لما يكفر به هو ما من الايام فليكن وان فصل بكنه فاطم نفسه وعيا فان يجرى اذا كان محتاجا لا يكره انك فليست بغير الله وتوابعه في ان يوقع

في كتاب الوطى  
في كتاب الوطى  
في كتاب الوطى

في كتاب الوطى  
في كتاب الوطى  
في كتاب الوطى



















وانقرض به التسليم فافاد الشيوخ من الاحتياط بها المتأخرين كما في المسألة التي قبلها بل هو على خلافها من جهة التسليم قبل التسليم  
 انما كان معناه انهم قد يقال بانقطاعها بالنسبة الى اهلها وفي صورة انقرض عنها الاصل الذي يمكن فيه الشك في بقا حكم البقية المتأخرة مضافا الى البقرة  
 ومنه ان فضل بعضهم بينهما وبين القوم مثلا فاعرف على حكم التسليم الاول بخلاف الثاني في حثا وفي المسألة التي قبلها ان يقال بانها متحققة فينا وفي غيرهما من القوم  
 والقول ودفنه في قبور المسلمين وغير ذلك وربما كان في اطلاق ما سمعته من النص الامر بقتل الاولاد شيئا على ذلك مضافا الى انصوص العظماء على اطلاق التسليم  
 الولادة على اسلاف الالات الامور من يولد منه ويصير له نذكر انقرضت على ذلك لان معناها الولادة على الاسلاف لا ان يولد منه مثلا بالنسبة له والشرعية  
 عنده في انقطاعه والحق في مقتضى العظماء ومقتضاها الحكم باسلاف التولية منهم بوجه اخر عنه وبغاؤه منقولا لولا الاجماع وربما كان ايضا في خبر السكوني في انقطاع التسليم  
 ايضا لقوله ولما نسبه النبي لا تعلم الا ما قلته وهي صغيرة ولعل ذلك غير كاف في جرة التدريس في ذلك هو لا يتناول من بعض الكلام في المسألة سابقا وقا  
 في كتابنا الجليل ولو اسلم المهر لم يحكم باسلافه الا في ما دل على سلب عبارة مؤيد بما سمعته من النص الذي ذكرنا ما لا يسكن في الشك على اعتبار البلو  
 لتحقيق الايمان والجمع ذلك قال المصنف على نرد ولا يعللنا على ما في لوصية وغيرها ما تقدم سابقا واسلام اوليها بذلك في ذل لا يخرج عن الفلاس الموضع  
 عندنا نحو التعليان ان الاشكال يقتضي من جعل الابداء على تقدير كون احدا بوجه مؤيد فباشرته للايمان مع عدم ابوابه في اطلاق ما دل على حصوله السلام  
 بقول الشافعي انما هو في عدم الحاجة الى قول اخر غير قوله ما لا يخلو اطلاق كل عقد واقيع المتكويين بحدوث النشأ من قبله في بينه وبين ابوابه في قولهم صولان  
 يستزاد عن غيره وان كان حكم الكافر في ان لا يفي عليك عدم صلاحية ذلك لاثبات اوجوبه على وجه سيقطع به حكم ذمة الوالد لو كان ذميا مثلا والله اعلم  
 هذا وفي المسألة ينبغي القول بيقين التسليم القاطن ان لم يقل باسلافه وان لم يجرى في الاعمال من يعظم من المسلمين ان لا يبلغ اذ في حقها انما نسبه  
 لم يخرج من هذه الاصل انما للباشرة غالب وليس للقائلين بغير التسليم في وجه حصولها بالحق ان الحكم الاسلامي ما ذكرناه وهو هو كما ترى في خصوص علما  
 الفرق بينه وبين التسليم **المسألة الثالثة** في التسليم من العيوب والتبعية فقلت في الخلاف ولا اشكال في الاجابة في الاعمال ولا العقد ولا النكاح في التحقيق  
 العقب يحصل هذه الاستصحاب فلا يحصل الخبر في الامور وفي الكفاية وفي الوقت عن الباقر لا يخرج في الشرع ويجري كان من قبل الاقطع والاعوج و  
 الاشكال في الاعوج ولا يوجب المقعد قال في خبرنا من ع في خبر السكوني في العبد الاعوج والاجام والمعهود في القنات لان رسول الله اعظمه ولا يخلو  
 الجبر في العنق الاعوج المقعد وهو الاشكال في الاعوج وفي الحق من قبله لا يستل ايجوز في اعتقاد الاعوج المقعد في خبره من جعفر المروعي عنه انه  
 سئل اخاه عن رجل عليه عقة نسبه اجبره عن ان يعاها ارجا او اسل فقال ان كان من يتابع اجبر عنه الا ان يكون وقت على نفسه شيئا فاعلم وقد تم لاحقا  
 معتد به ولا اشكال في اجزاء الناقص فحصلنا لا يخلو لا ينقص ما ليه قطع بعض نامة ونقصا بعض صايعه بل لا يتوق انه ينقص مع غيره ذلك من العيوب  
 المنقصة لما ليتها لطلحة باكتساب الامم والامور من قطعنا احد يديه او احد اركانها عليه لشد لوقت بل عن الخلاف والمشي والاجماع على ما لا يخفى في ذلك  
 عن المبسوط ان مقتضى التمسك والرجل واليد والرجل من جانب واحد لا يجزئ بغير خلاف مع ان الحكم عنه ايضا انه قال بعد تفصيل هذا ما يوافق ذلك  
 انك تقول في هذا الباب الافان التي يغتصبها الاخرى مما فاما من عدا هؤلاء فالظاهر ان يجرى وهو مخالف لما سمعته من ذلك بل يظهر ضعف الحكم في في  
 الخلاف بل قيل ان المراد به بين الناس فاعرف ان اسكان من عدم اجزاء الناقص في الحقيقة بطلان الجارية انما يمكن في البشارة بالاحكام والامم والاخر من  
 الاشكال من يد واحدة ولا قطع منها اذا ضعيف يمكن تحصيل الاجماع على خلافه وكذا يجري التسليم وان بلغه التسليم الى الحد الذي لشد المزبور في الحكم  
 عن المبسوط في كتابه من ع من غير انما اعلم في المهر العاخر عن الكتب كذا من قدم المقتل دون من لم يقدم وان وجب له نعم في العواجل ولو عاق من كدوة  
 لم ينسقره قال في رد عدم الاجتزاء بكونه حكم الميت كما ينبغي عليه حكم الذم مع ان الاقرب في خلافه في المقابن كما هو محذور في عدمه لو قطعت لجلاله الجرح في حق الا  
 الاقرار الموجب لعق هذا وقد بقر ان المراد في النقص عدم اجزاء ذرية هذا الاقرار والكفاية ولو كانا مملوكين كما لو فرض انهم سبوا كل باع على ما بينهم  
 لا طلاق الا ذل ولا يكون لوجه في اختصاصه الاوصافها بوجوب الحق ومن ع من عدا على الملك هذا معنى قوله لان رسول الله اعظمه بل يمكن جعل كلام  
 الاحتياط على ذلك ايضا بل على تعليمه في غير صورة التشكيل كل ذلك مع عدم تقوى العقب للمؤمن حتى يجعل من شرائط الكفاية من مبدءا والله اعلم وبجرحه ولذا زنا  
 ان يبلغ وصفه لاشكال الاطلاق الا لانه من المبسوط الاجماع عليه في خبره تعالى عن الشافعي لا باس ان يعق ولد الزنا ومنع من استسلا فلو صعد  
 بالكره والقصور عن صفة الايمان وهو ضعيف بل عن المرتضى من ردس الاجماع على ذلك ان كان هو هو باعرا في الاكر عنه والاجماع الحكم وانه لا يتصور الخشب  
 الاخره لا في مثل بعد نصفه بالاسلام بل في مثل شاعرا على ما عرفت من المزمع منها سابقا كما ان في الجرح ولذا في النوى قال في لغة وفي ردس ولا في جلد الى ان  
 قال ولا في شيء ومنع عدم الجارية لا ينافي اعتقاده ايضا لا يجرى ولد الزنا مثل البلوغ بعد البتة في كذا جرم من في الشبهة وغيره وان حكما جازما انه لا يصل  
 اليه مقتضا ذلك حتى لو كان بين كافرين فضلا عن ان يكون بين مسلم وكافر كما حققنا اجمع ذلك وغيره في محل لكن في التدريس من حيث يتحقق اسلافه لانا  
 بالباشرة بعد البلوغ ولبقية التسليم وفي حقيقة سبب الولادة من اسلم نظر من انفاذ عن شرعا ومن قوله عنه حقيقة فلا يقصر عن التسليم وفي شرح الصبر  
 وهو لعمري قلت حكمه يجوز اسببه مستلزم الحكم بتبعية ولولاها اشكال استرقاقه خصوص ما بنا على بعض ما ذكره في تفسير قوله كل مولود يولد على الفطرة الى  
 ان لم يولد بالولادة الشرعية فلا معنى للنظر في تبعية المسلم الا في فيها بالنسبة اليها ما عرفت ان من المقتضى بعدم تبعية للايمان في الاسلام والايمان ومنه  
 ينبغي القطع ايضا بحد تبعية لهما الكفر في مثل لانا لعلها على الولادة الشرعية ولو بقاء عليه اسلم كل قوم من كمال المزمع ان يكون سقلا حلالا نسب  
 شرع بينهما في تبعية البقية اللهم الا ان يبي بالفرق بين المسلم الكافر ابن الزنا من الثاني والنسبة لفرق الاحكام التي هي لا تستحق في النجاسة ويحق لها امة  
 من الثاني فان نسبت له نسبته لاسلامه وهو بعيد عن ذلك لكونه شرعا لثبته ولكن ذلك كله جرحا على ما ينبغي في الحكم شرعي وقد عرفت ان الحق في ذلك

الوصف الشافعي  
 الكفاية في التسليم  
 في العقب

في الجرح  
 في اللغة









استوجبنا في هذا الكيفية ان الوجه الاجزاء من المصطفى وقوعه عن المحيظ وان كان الوقوع لا ينج من قوة وفخاشية الكرم احتياجا الاجزاء على المصطفى  
 دون المحيظ قال فان فرضنا ان اجنبى قوى العوق عنى الكفاية فيقع من لعموم كماله منى ما نوى لا ينج ما ناسا سكونا اجنبيا ولا دخل له فى الكفاية عند المقتضى  
 لا ينافى تحتنا الذين عن الميت تبرعا كانا وغيرهما وبكيفية التمسك بالثبوت الما فيه عدم تحققه بتمسك بالاصل اما الى فليجرب عنه مطلقا الابان اذا لا يودى  
 عنه بن لا يقبل ولا يمانية فيما دخل فيه النسابة هذا هو الذى ساء الى الدليل فى الجمع ما لا يحيط بالثبوت فى المقام غيب الملك فيمن يكون العوق له ولا طريق  
 الى انخاله فى تلك الميت والمحضر او ما غاية المراد عن المسالك من ان توقف العوق على الملك يدفع بالملك الضيق كقيل به مع السؤال يدفعه وضوح الفرق بين  
 السؤال وعدمه بالمسئلة الى بليلة الدخول فى الملك احتياجا وعدمه ومن العرق ما سمعته من الكرم من عدم اجزاء المبيع فى وقا من المحيظ لا يوفى علم الفرق  
 بينهما فى البطلان اولا حسن برز بسئل الما عن رجل كان عليه عرق الرقبة فان من قبل ان يعق فانطلق ابنه فاشترى رجل من كسبه فاعق عنه ابنه والعوق  
 احتياجا لا يجرى ما من تركه ليس يكون ميراثه فقال ان كانت الرقبة لو كانت ابنه على غلظ او شوك او واجبه عليه فان العوق سائى لا يلا لاجل عليه قال وان كانت  
 الرقبة على ابنه يبرح او قد كان ابو امره ان يعق عنه فمعه فان ولا العوق يبرح الجميع ولذا الميت من الرجل قال ويكون الذى اشترى فاعقه كواحد من الورثة اذ لم  
 يكن للعوق قربة من المسلمين لوارث وقونه وان كان ابنه اشترى الرقبة فاعقه عن ابنه من ماله بعد موته ابنه تطوعا من غير ان يكون امره بذلك فان ولا يبرح  
 لذلك اشترى من ماله فاعقه اذ لم يكن للعوق وارث من قبله ولعل هذا الحسن المزبور فضل الشئ بين الوارث وغيره ولو لا ذلك كان المحيظ المتقوى عن عدم الاجزاء  
 الميت لا يدرى ملكه بل لعل المحيظ ان العوق من اصل القاعدة ما مضى لم يقع وما رفع لم يفسد كما عرفه سابقا وكيف كان فاذا قال العوق على عرق  
 فقال اعق عنه عرق فقد وقع الاتفاق كما حكمه غير واحد على الاجزاء وان كان قد سمعت الخلاف فيمن من ابن اذ ريش كما انك قد سمعت بخلاف من الشئ على  
 الدخول فى الملك وان كان فيه ايضا كقولهم فى الخلاف ان الذى ينقل الى الميراث الشئ ينقل الى العوق اعقت عنه عرق ثم يعق عنه عرق اذ انفسا لعله الوا  
 الشئ بين بالترتيب بينهما كقولهم فيا اذا كان احدهما اشترى انا في الترتيب العوق والاقفا فان عدم ترتيب الشئ السببية دليلنا انا ما و  
 لعله لذا قال المحيظ موضوعكم اذ لا دليل على تعيين ذلك من بين المختلفات بل ينفذ يستلزم نادر العوق عن الاعتنان بقدر ما يوسعهم الملك ان اعتن عنه فان  
 نال العوق عن الاعتنان بسببه عتافا عن الغير فلهذا وقع بقوله اعقت عنه عرق بكذا فاعقه بوقف على قبول العوق عنه وبما ومنه تاخر العوق عن الاعتنان  
 ولكن لا يجرى عليك خروج لفرق بين المثلين ومن هذا قيل كما هو الميعود والعارف والتجربة يحصل الملك بشرع فى لفظ الاعتنان ويعتق اذ لم يلفظ المحيظ  
 الصيغة فخرج علة الملك مؤمل الامر بالكل سبب الى ملكه به الاعتنان وبيانه يستلزم ضرورة ملكا لا قبل تمام الصيغة فلو فرض تركه كما هو خارج  
 عن ملكه ولم يقع العوق وقيل انه يحصل الملك بالمشقة بالاستدعاء ويعق عليه فان لفظ الملك بالاعتنان وبيانه ما عرفه وزيادة وقيل انه يحصل الملك  
 العوق معا عند تمام الاعتنان واورد عليه ذلك بانه وان كان فيه مثل من المحدث والسابق الا ان اشترط وقوع العوق فى ملك يقتضى تقديم الملك على العوق  
 فلا يتم وقوعهما فى وقت واحد عند تمام لفظ العوق وفيه يمكن الاكتفاء بالتقدم الذى فى الحاصل فلا يبين العلة والمعلو نحو ما قلنا فى شره من يعق عليه  
 ما يقال فيما لو قال انت كى على بيع كذا مثلا فان البيع كاشف عن قبول الوكالة وهو لا يبيع وقد حصل زمان واحد كما مترتبان طبعا وظاهرا وذلك  
 كبره بل قد يقال ان يكون في الصفة اعراضا ما هما الصفة فى ملك اذ ليس معنا اعتبا سبق الملك على العوق زمانا وبالجملة فالظاهر ان اتفاق الاعتنان على  
 المشقة فى المقام ليس لما ذكرنا الذى قد عرفنا به انه فى نظار المشقة والام تقف لهم على ليل خاص ومع فان رجوع ذلك الى احكام الاول خمسة فخرج الاول  
 والا كان قولنا ساءا وموافقا والى ان يملك المزبور ان شئت جعلته من العرق من بعض اوسم الفيليك به بوضوئية المعوضة ومن الفيليك المحل حيث لا يكون عوضا  
 او بوجه ذلك فانه بعد ان مضى وكلا عنه بانه لمه وسؤاله ياه صامو جيا فابا اذ ان الموكل فيه متوقفا على احواله فى ملك مثلا ان التوكيل فى شئ توكيل  
 لوارثه ونحوه ما لو قال لمتولى كذا بئس منك اوز وجو فلان مبرهنك فان المهر بالحق بل خلان فى ملك الموكل بفعل ما وكل فيه على الوجه الذى وكله عليه و  
 مثلا لا يجرى فى كثير من الابواب مفرغ من صحته بل هو موقوف على احوال الملك اعق عنه عرق عن كذا بئس منك بكذا مثلا فاعقه فانه يدخله ملكه بذلك بعد تقدمه  
 الكمال المزبور ومن ذلك ان الملك صا كالا يجرى لو فرض وقوع العوق مقاولا والا كان توكيله فى ملك العبد مقبولا بالشر المزبور ومن ذلك من النظر  
 فى كثير من الكفاية فى المقام بل يظهر النظر فيما ذكره الفرض من تخفيف صفة المشقة فيما لو وقعت على جهة العوق ودون الشرع بئس على من مفروض المشقة من الاجزاء  
 والقبول المعبر فيها ذلك ولم يمتثل الى التوكيل لا يبرح منه ذلك ومن هذا كان ظاهر المحيظ وغيره الاطلاق فى فرضها فالخطا وامل وقيل انه يحصل بالامر  
 المفرض بصفة العوق ويكون تمام الصيغة كاشفا عن سبق الملك عليها عدم ايقاعها بعد الاستدعاء او قطعا او مخرج خلل فيها اذ لم يحصل الملك بالامر  
 لعدم حصولها بغيره فيصير صحته وهو اقترانه بالعوق واورد عليه ذلك بان الاقتران المذكور يكون شرطا فى سبق الملك لا يتحقق الاقتران الا بتمام صيغة العوق فيلزم  
 تاخر الملك عن الاعتنان والافتراق الشرع من المشرط قال ولا جرح هذه الاشكال ومحوها فالعوق نعم ما قال ان الوجه الاقتران على البقرة وهي صحة العوق عن  
 الامر برائة زمت من الكفاية ولا يجرى العجب عن وقت انتقال الملك الى ان ذلك فحين لا يرجع الى ليل صالح قلت لكن قد جرت تحقيق الحال على وجه  
 لا ياتى به شئ من وجوه الاشكال بل قد عرفت عدم اختصاص المقام بل هو جارى فيه وفى نظاره وان كان ما ذكره المحيظ من سطره عن تحليل المشقة قال وبذلك  
 ما لو قال كل هذا الطعام قد اخلعوا ايم فى الوقت الذى يملكه الاكل هل هو بقا وله في يده او بوجهه في يده او باراد الله بعد الاتفاق على هذا ملكه  
 بوضعه بين يديه ومنه عا على ذلك جواز اطعامه بغيره على الاول دون غيره من الاقوال لكن لا يجرى علينا ان لا يجرى معنا لاعتبا الملك ذال اباة تكفى فى الجوا  
 الى اخر امره ومن هذا قال المحيظ والوجه عندك ان يكون اباة المشاة ولا يمتثل الى ملك الاكل وسبعة غيره عليه لا ليس كالعوق يعتبره الملك لمن يكون العوق  
 له قوا وح فلو ثبت من عا طه شجرة مثلا كان ملكا المقدم دون الاكل لان كان قد باق من جرحه عن الموكية اذ صا غاظا هذا وفى كشف التام انه يمكن

في العوق على  
عقب عرق





في العلم بقوله وانما البتوت من ابوابها والبتوت هي بوزن العلم المتقن استودع الله عند الانبياء وابوابها وصيغهم كل عمل من اعمال الخير يجري على غير الاصطفا  
وعندهم وشرعهم وسنتهم من شرورهم وقبول هاهنا محل كذا وان شئنا وصف الايمان الخ وعن رسول الله انه قال على امان الله انما ديننا العلم وانما ديننا العلم  
من اليانبة صلا على انت بالي الله او في منه وانما باب الله من فاني من سواهم يصل الله تعالى عن ذلك من النصو التي هي فوق على التوازي بل العلم من ضروري  
منهيب الشريعة ومن الغريب عوى هؤلاء الفضل الصفة في الكافر غير المجاهد مع ان مقتضاها ان الله تعالى على الخاطيء بالدين من تربية التوازي عليه بقاعدة اللطف لكونه باقيا لا  
وتجاها لما موربه على غيره الله اراه الله نعم منه لان ذلك مقتضى الصفة وعدم تربية التوازي على هذا الصفة من ان اللطف كما ان التوازي من الضرورة المذهب  
الدين وكان الله تعالى في ذلك جونا السيرة على احوالكم الصفة على احوالهم وكذا فيهم نعمهم فذلك قد عرفت علم الصفة فيها بالمعنى المزبور بل هو احوال الحكماء  
لصحة من الحاصل ينبغي ان ينفي عن الصفة ما عدا ذلك ولا يثبت في جميع تلك الكثرة حق الصفة في الايمان وان اكره العبد انما انما الصفة  
كان ينبغي ان يكون ذلك الصفة في الله ذكرناه اما ذكره الذي قد عرفت مكانه في غيره سيم ما ذكره على ان في قوله كذا الصفة في الله تعالى انما يكون  
عن كفاية نعمه فاجاد سيد المراتب بقوله وانما اشتراط الايمان يدل على ان التكفير عبارة والعبادة من شرطها الايمان والمقدسات اجماعيتان وبطلانها  
الاختصاص الكثرة المضمنة لبطالة الخالف وان كان هو لم يذكرنا ذكرناه ايتم من وجوب تعليمهم البطالة في بعض القرون من غير المؤمنين ومن الغريب ان في الرواين  
واقفي ولا على اشتراط الايمان استلزاما عليه بنحو ولكن قال بعد ذلك بفتح عن الكافر ان لا يمكن عن كفاية وغريب منه ما في المنع من جهة عن الكافر غير الجاهل كما  
لعمري الصفة واستحسنه انما يستحق عليه صفة التوازي فيصيرها من عقابه ولا يفي على ذلك في بعد الاطاعة بما ذكرناه والله الموفق والسادة كيف كان  
في تربية القبيح ان اجتمعنا جناسا مختلفة على المكلف فانه لا يكون عليه كفاية وظننا خطأ او مختلفة كاحدا مع كفاية القبيح مثلا على الاستبصار  
المذهب قواعد التي منها الوقت في الاشتغال عليه عقلا وعرفا كما عرفت في كل عبادة فغناجها على المكلف من انما هو الفعل لا الية والعرف من عدم صطلق  
يعتد امثاله كما ان مثلا السبيل يقتضي بقاء ما موربه دون الامر بغير خطا مع عبق رتبين بل هو ما موربه في عين الطهارة والافضل مثلا فلا بد من امثال  
كل منها والاحكام الاملا اخطا خصوص كل واحد منها والام يقع احدهما فلا يصح عليه امثال احدهما فبذلك كله بقاعدة الشغل وغيره فاحلنا الحكمي  
عن المطبوع فافقي اطراف مطروقة عليه من المذار لاكتساب البرائة من اشرار المعصية بما عرفت ودعوى حصول الامثال الزمنية للتكفير بما مضى  
الى واحدة لا يجنبنا بغيره من اخرى لموعظة على مدتها بما سمعت من ضرورة الامر بالتكفير على جهة الاطلاق وانما الوجوه لامر بالتكفير المتعدد وليس امثاله  
عرفا بالمطابق الذي لم يعلق به امره وسلم نظير ذلك الدفع وقا عن الذين المتكسبون سبب الزمان في بعضه دون اخر او بسبب اختلاف من له الدين فيحقق  
الواقع اطراف الدفع وان كان الاحتمال في توريده وتعيينه بعد الدفع والفرقة معتدلة بفرق واضح بين القبيح الموقفت صحتها على الخطا امثالا  
الامر بالمعروف بما يجزى وفيه الدين المتحقق عرفا صلا وان فقد القبيح المزبور فقياسا ما نحن فيه على ذلك كما هو في الباطن من الشئ من الاكفائه  
بالقبيح بعد الفعل واضح الغشا ووضح منه تحصيل اتحاد الامر بها باعتبار اندراج الجميع تحت اسم التكفير الذي قد عرفت عدم مشروعية مطلقه وانما هو  
اسم شرعي لا يقع في كل منها منقول من غير امثاله الاملا اخطا والافاضة بالعبث ايضا استعمل مع انه لا يربط في نفسه انواع مختلفة والمرة بالعبث  
الامر بتكفير الشرع بالامر المستقل وعدمه وهذا هو المذهب وجوب القبيح وعدمه مع الاجتماع على المكلف كما سمعتم زيادة توصية  
كان ذلك مضافا الى اشكال قول الشيخ في صورة الاختلاف حكما ككفاية الطهارة واليدين فانه ان تميز بعد العقوب بين عبق اخر والاخصام كان لعق منظر  
الى المرتبة وهو خلاف الفرض وان يقين العقوب ثانيا كان منصرفا الى الخيرة وحلاف القبيح بغيره من هنا حصل في محكي المختلف فاجوب القبيح مع اختلاف  
الكفاية حكما بالغير وعدمه الامع اتفاقا ولو في اصل وجوب العقوب ككفاية الطهارة والفضل خطأ واحدا مع كفاية الجمع وبما في الاشكال السابق بالفضل  
العقوب اول الامر المرتبة لشرعها على الخيرة بتعيينه فيها اولها وهو كما ترى بان الشيخ صرح في المطبوع ان القبيح بعد الايمان فيضرب العقوب الى مرتبة  
اليها كما لو عين في الاستدراك بيقع حكم الاخر بماله فلا يحل روح واختاره الفاضل في الخيرة وولده وفيه منع ذلك عليه القبا وان قلنا من مثل الذي  
انه قد يتعد عليه تلك يموت ويحضر على الاشكال قبل القبيح في ذلك يمكن دفعه هنا بالزام يقين العقوب ثانيا على قلنا يكون احدهما مرتبة و  
اخرى مجزئة ولا يلزم انصرف العقوب الى الخيرة بل الى كفاية مطلقا ككفاية مرتبة الخيرة وان اختلفا في العقوب لم يحصل برائة الدمة ما هو معلق  
بما لا يفسد خيرة او امة اختار العقوب ثم عطف على القبيح من يقين العقوب لذلك لا انصرف الى الخيرة وان شارك في العقوب هذا ككفاية ومثبته بين  
الخيرة والمرتبة فانه يتعين عليه العقوب ليقين برائة الدمة منها وان لم يكن العقوب متعينا عليه في نفس الامر بل من باب عقابه الواجب لوقفة برائة الدمة  
قلت قد يتبع بذلك الفاضل في القواعد ولذا في الايضاح بل اطبق في حق العقوب المزبور وقال انه من خواص هذا الباب لكن قد يوق ان الخيرة على بقوله  
الشيخ مع من عدم القبيح ابتداء بعد العقوب الاجزاء باحد خطا الكفاية الخيرة لا يقين عليه العقوب وذلك لان مقتضى جبره وجمع الامر الكفاية  
المقتدرة وانما خلفت الى امر واحد هو التكفير فيجب حينئذ على المكلف من الترتيب للخيرة يكون كالوقوف على العقوب مثلا او اعتق او صم او اطعم مثلا الله  
لا يفي بيمين الامثال فيه بما ذكرنا ضرورة كونه عند كفاية مقتضى ذلك لا يراجع الامر بالمقتدرة الى امر واحد يقتضيه كل واحد منها والله الموفق القبيح  
مقتدرا لم يثبت امثالا لامر بالتكفير من واثقا في صفا ناره وقلنا انه لا امر بالتكفير مطر وانما الوجوه لامر بالتكفير على جهة الاطلاق وانما الوجوه لامر بالتكفير  
في المنع من على وجه صحيح كان واقفا سئل الغنيق منه ما ذكرناه وليس عندنا بطلان بعد العقوب كفاية مجزئة من مرتبة الخيرة في كفاية الخيرات لزم تبطل  
للبرائة التيقينية بل يرجع كلامه الى العقوب الاول يقع مطلقا لا محال ولكن قد كفي في الامثال بالاطاعة كفاية وهو من الذين في المدة فتشبهوا او  
انحدروا في المدة كفاية في الامثال مفضلة المرتبة واحدة من فضلة الخيرة ولعل هذا اعنى ما ذكره في المحققين وخصوصا اذا لاحظنا وقوعه ما ذكرناه لفة

منقول في وجه  
التبيين لوجه  
مختلفة في الكفايات

# الكليات

القول في بيان  
أنه لا يتصور  
لغيره

بالقول مثلاً والأطعام من كيلة لوكيل الشئ والله العالم والموت والموتى والمستند وكيف كان فلو كانت الكليات ركنين واحد بان تكرر العلم  
منه والقتل خطأ أو الاطعام من كيلة لوكيل الشئ في كونه لا يتصور مع القربة ولا يقتضي الامثال في التبيين بل لا حظ سبيل واحد  
منها بخصوصه لصدا الامثال بدونه بل في كونه لا يتصور مع القربة ولا يقتضي الامثال في التبيين بل لا حظ سبيل واحد  
جمله اشكالاً وانكر عليه الصيغ ذلك قال انه مذهب في الدرس وجوب التبيين اعادة الكفارة او عدة اخلاف الجسد واحد هو ظاهر المصح المختص  
لا تاملن وجوب التبيين وهو المعتمد على كونه في حكمه غنماً لعله ان قال الكوكبي حاشية الكتاب المعتمد له لا بد من التبيين مع اختلاف الجسد في جاحته  
لان الاجزاء ما يتحقق بالاثبات بان ما موربه على لوجه كما موربه واما ما موربه وجوه الاعمال لثبته فلا يتعين الكفارة لسبب ما لا بالتبيين ولا يضر قول  
شيخنا في شرح الارشاد بان شرط التبيين مع جاحته السبيل بغيره فلو لا ذلك المصنف فيه من الاشكال لا يضر عدم التعارض مع قيام  
الدليل حيثما يشاء الاجماع وفعل الشيخ عدم الخلاف في ذلك مع بقاء جاحته قبح قلت متاعرت بظهر الوجه في قول الحنفية في اشكال صفا قال لا يكره غير واحد  
في وجهه من ان كل واحد من الكليات على كل حال يقتضي لثبته فكل كفارة تصالح اليه وان كان يثبت التبعيئية التبيين ااصل التبعة التي لا كلام في وجوبها  
في كل واحد منها ضرورة عدم صحة التبادل وظاهره ان كل كفارة عبادة ومن تلك ان كذا من الكليات في المعام مضبوطة حتى هؤلاء الغنائلين بوجوب  
التبيين في العرف فان الصيغ منهم قال والمرد بالتبيين تعين السبيل تعين شخص الكفارة فلا يجب ان يقول قتل زيد او عرق ولا تان الغنائلة وقد اخذوا  
من التبعيئية في الرد قال واعلم ان ههنا ما ينبغي ان لا يتصور ان يكون في شرط تعين خصوصية المألوف عليه في شرط تعين مطلق السبيل كان  
الاول فاعمال عدم الاشتراط ظاهر وان كان الثاني فالحق في الاشتراط لثبته الكفارة بين ماله في الذمة وبين غيره وليس ضرراً في ماله في الذمة اولى من صرفه الى غيره فلا  
يقتضي في الذمة الا بالنية والظاهر لا يتعارض في هذا عند هؤلاء وان حمل الشارع هو الاول قلت ومن الغرض ان كذا ما ذكرناه من وجوب التبيين مع الاعمال  
هو صريح الدرس والتفريق في ذلك لا يتعارض مع انه لا يجب لا عين التبيين مع الاعمال ضرورة كون المراد بالتبيين مع اشتراك ماله في ذمة المكلف لا في التبعيئية  
في نفسه لا في حاله الى التبيين والاعمال ويجوز ما لاحظته خصوصاً التبعيئية لا التبعيئية مع انه من غير مسئلة التبيين واضح لفتا ضرر واطلاق الامر بالتبعيئية في السبيل  
غير لخاله وجعلنا موهبة قطعاً واما ما يتبعه السبيل فيخص مع الاشتراك بل هو كغيره من الشخصيات والخصوصية له ومن هنا جاحته القربة والتبعيئية لو كان في منه  
كفارة مرة بين العلم والقتل وان يمكن من العلم بالارتجاع في كتابه مثلاً او بالتذكير بخبرها نعم لا يجوز مع الاعمال في التبعيئية لعق المطلق من غير ما لاحظته للتفكير  
لاشتراك بين التبعيئية وبينه وهذا غير ما نحن فيه كما ان ما سمعته من الصيغ لا بد من جاحته في سبيل التبيين التي هي على القول بها في الجاحته لا بد من ما لاحظته  
حصول واحد منها بمشعر من حيثها وذلك كله ظاهراً في عدم تنفيح المسئلة عندهم والتحقيق فيها ما اشارنا اليه بعد عدم دليلنا للحصو قطعاً من انه قد تقدم  
الا واما على وجه يقتضي التبعيئية في سبيل التبعيئية مع الاشتراك بل هو كغيره من الشخصيات والخصوصية له مع اشتراكه بالنية ومع كل كان الاخر  
متبادراً وان تقدمت اذاهم لا يهيل التبعيئية لصدا الامثال بدونه قطعاً وذلك كفضا ايام شهر رمضان الذي هو في الحقيقة كوة الدين والامر بالتبعيئية لا يقتضي التبعيئية  
في الكليات مع جمل سبيلها كالعلم والقتل خطأ واحداً مع الاطعام في شهر رمضان لا بد من التبيين لانهما امر متباعد متبوع ولا بد من جاحته لثبات حكم الكليات  
بالزينة والتبعيئية ضرورة عدم اعتقنا الاول اتحاد الامر الذي قد عرفت ان النشاط وجوب التبيين فيما سمعته من الجمع من التبعيئية بين المتفقه حكماً كان  
يجب التبيين بخلاف المتفقه في الترتيب التبعيئية في الفسك كان القول بوجوب التبيين في ذمة عدة السبيل كالكليات التي لا تاملن جاحته لا يضر لثبته  
كل منها باحد شخصتها كما ان ايضاً ضرر وقلة الامر ما احدثت بعد السبيل في خصوصية الامر ما احدثت في التبعيئية ضرورة كون السبيل فيها الامر الكفارة  
للعلم وفي الحقيقة مع ثبته السبيل بين مثلاً كان الامر بوجوبه وقبيل بل لا بد من ذلك وان استقرضها من مقتضى الامر مثلاً لجلال اخلاف الجسد  
كالقتل والظلم فان لكل منهما امراً مستقلاً بآثاره وتوقفت مثلاً على تخصيصه كان الشيخ في البطون ان هذه الامور كانت سبباً للدين المتخلفة بالقرض والجناية  
والشر مثلاً فانه مع اجتماع العقد المتخصص في الذمة لا يكفي في صدق الوافية الذمة لخلط غيرها من وجوب تخصيصه كذا في ضرورة الفرق بين الامر بالعبادة  
المالط فيها مثلاً الامثال وغيرها فلا بد من ما لاحظته كل واحد منها باحد شخصتها في صدق مثله وبذلك كان الوجه في اختلاف كلامهم وان التحقيق  
فيها ما ذكرناه لا ينعني الاشكال في عدم وجوب التبيين في امر متباعد الجسد المتعارفين بها افراد امر واحد فيجب مقتضى التبعيئية عن ذلك السبيل كما في وثقت  
كل واحد منها بالخصوص والحد منها بالخصلة لا اختلاف السبيل بان لا يكره انه لا وجه لقول المتصان الصوم فالاشبه بالمذهب لا يابى من نية التبيين  
ضرورة عدم الصوم وغيره من جاحته الجسد قول الاصحاب يجب التبيين في الصوم في غير شهر رمضان والدين تعين براد منه بنية التكفير لا خصوص كل شخص من  
اشخاصها سيما التبعيئية كما هو واضح وبذلك يظهر لك ان هذا الكلام من جملة الكلام المتعوض عما ذكرناه من انه يجوز تعديها الى الزوال فهو امر خارج عما  
نحن فيه وقد استوفينا الكلام فيه في كتاب الصوم وانه هل يغيره الناس من بذله ومخلطاً من بعد عدمه في الليل حتى يطلع الوجه في ما لاحظته في امر متباعد  
على القول بوجوب التبيين الاول لو علق عبداً عن احد كفاراته المتفقهين في الترتيب التبعيئية في الفسك كان القول بوجوب التبيين في ذمة عدة السبيل كالكليات التي لا تاملن جاحته لا يضر لثبته  
القال بذلك لا لا غير لا بالسبيل ولا غير من الجاحته مع اتحاد الحكم الذي هو وجوبه بوجوب ترتيبه او مجزئاً على ما سمعته من العدة لا بد من اذارة الترتيب  
في الكليات وانما لا يغير فيها من اتحاد الحكم في جاحته من الاول وجب فان كان مع اختلاف سبيلها متفقهين في الجمع والترتيب التبعيئية من من العلق عن احدهما  
لزم في الاول عرق رقبته اخرى متطابقة كذلك في ذمة من باب التبعيئية الى علق وكذا في الثاني والمركبة فيها واما الثالث فانه بالعلق يبرئ من احدهما او التبعيئية  
ثانياً بين فعل احد الحكمين متطابقة في ذمة من لو كانت احدهما مرتبة والاخرى غير مرتبة من ذمة من احدهما ايضاً الاعلى التبيين وتعين عليه العلق ثانياً  
على احدهما كل لو علق البراءة على منته المشرع من الامر من عليه ان لم يصر ذلك المطلق الاول بعد العلق الى حالة معينة والاخرى حكم اخرى جاحته

القول في بيان  
أنه لا يتصور  
لغيره







في كتاب الفقهاء

في كتاب الفقهاء

على فساد دين ورجل يجدها استغنى في زمانه موقو استغنى عن ابراهيم عن عسائره عن كفارة اليقين في قوله تعالى من اجل خطيائكم انتم لم تجدوا رجلا يسئل في كفة وهو جسد فقال لا يمكن عند فضل من قوت عياله فهو من اجل وان كان هو في غير ما نحن فيه من وجد الرتبة لكنه يقين  
 لاطلاق من اجل على معنى انه لا لا يذيل ما يحتاجه من قوته وقوت عياله وغيره من قوته فيكون ذكر القوت مثالا لكل مونة واعني ان الزاد في لاجل ان كان لا يذيل  
 بل كما موزنه وهو على جهة لانه بدل ذلك يكون فقيرا او سكيناً او يكون المرتب عليه الصعود لعدم الحاجة الى العنق في السنة ومن يشك في الحال في كثير مما ذكره فلا خلاف  
 نأمل كيف كان فلو وجد الرتبة وكان مضطرا للاخذ مما لم يرضوا وكما وانما او خفاة او لم يفتش ان اولى منها لنفسه او كونه له ولينا الواجب اليقظة عليه  
 اولدين وان لم يظا اليه او حق الاثم عليه وهو ذلك لم يجز العنق بل احلات ولا اشكال نعم في المراء من النفقة الوجوه والا فوال السابعة التي هي على المشق  
 اخيرا الاول منها لانه قال ان يكون له فضل عن كفايته على الدوام لا يذيل شيئا فان فرضه شيئا في الدروس من ذلك وخاصية الكثرة وغيرها اخيرا الثالث منها  
 لان الكفارة بمنزلة الدين التي يستغنى منه ذلك بالسبب الى القوت في ذلك وما الكثرة للحاج اليها الوقت فستفاد وان بقيت بعد ذلك مدة طويلة فيغير خلاف  
 وكل المسكن والحادم ثم قال في حيث كان المسكن قوت اليوم والليته فلو كانت مونة فستلزم من جهة او تجارة ويحصل منها كفايته بل لم يذيل لهما التحصيل عند كفايته  
 فكذلك كلف ذلك واستغنى مونه ما ذكر ولو اعتبرنا قوت السنة والذدام لم يقع واختلف كلام العلامة في المراء وجميعها في القواعد قطع بعد الجواب  
 مع انه لم يبين المراء من النفقة المستثناة ولكن هذا يشعر باستثنا ابراهيم من قوت اليوم والليته ووجه في الرماض بعد كفايته عن الدروس وجلاء مستدالة  
 بجسد الوجه لانه بانه معارض بمبدأ لشدة غرا وغارة وهو الاربع حيثما حصل فيها معاينة مع الثانية باصا البرائة والاولوية المستفاد من نفى الزيادة التي عظم  
 الفرائض بعد الصلوة ومثاله بالاجماع والادلة مع منافاة الوجوب بل لانه السبب السبب واستلزامه العنق لم يخرج في الشريعة للحاجة على الصلوة بها الصلوة  
 ومثلا وتحتية فالقول بذلك بعيد غايته كالقول الاول فانه لا وسط واجبه قلنا لا يقع عليك في جميع ذلك بعد الاحاطة بما ذكرناه من ان المراء بالوجدان السعة  
 وعده عنها ما لعل ايجالها الى العرف اولى من ذلك كذا قياسا على ما نحن فيه على الدين ليس من مذهبا وتقدير النفقة بما سمعت من خلية له فيما نحن فيه من ضرورة  
 عدم كونها عنوانا للحكم شرعي هنا في شيء من الكتابات لانه لا مدخلية هنا للاختلاف في الاستثنا في الدين عينا او جهة بنا على ان الكفارة منه ضرورة على ما سبقت  
 ذلك للاختلاف بينهم في اخذ النفقة السنة او تمام العمل الذي من المعلوم عدم ملاخضة مثله في وفاة الدين الذي قد يمنع شموله لئلا للمقام خصوصا بعد ملاخضة  
 ذكرهم في باب العمل الذي لا يكون الا في حقوق الناس وحقوق الله تعالى وعوى الاولوية على وجه يقطع العقل به بانواعه فلا خلاف في المسئلة مع الاما ذكرناه  
 من كون المعبر في وجوب العنق كون المكلف ناجدا او سعة في المال والعرف صالح للشريعة ان ابيت جعلنا المراء العنق الشرعي للمقابل الفقير كل وجه فاستند الامور  
 المذكورة لغير عدم الحاجة فين لا يملك سواها لا لاستثنا في الدين الذي منه الكفارة بل وضرر بقدره بعضها عندنا لم يجز عليه بغيره العنق مع عدم مسئلة الجدة  
 به وبذلك كل ظهير ان الوجه فيما ذكره المعبر من ادلاياع المسكن لا يذيل الجسد لا غيرهما كما ذكر في الدين كذا في الترتيب للحاجة والمشرع وغيره ما قلنا  
 من عدم مسئلة الجدة في النظر في قوتهم وبيع ما يفضل عن قدر الحاجة من المسكن اذ امر من عدم تحقيق مسئلة الجدة والسعة به نعم لا بأس بقولهم لا يذيل الحادم على المخرج  
 عن مباشرة الخدمة لكن لما ذكرناه لا نذكره من كونه مستثنى في الدين ومنه يعلم النظر في قوتهم وبيع ما على من جرت عادة بعده ففسد الامر مع المرض الصحيح لا الجدة  
 بنا على عدم تحقيق صدق الحاجة عليه بذلك كذا الكلام فيما لو كان الحادم طالبا بحيث يمكن من الاستبداد منه ببعض ثمنه الذي يتل بزم يفيده لا مكان القوت عنه و  
 قيل لا يلزم لاختلاف ما دل على استثنائه في الدين وكذا قيل في المسكن اذ كان غالبا او من يحصل اليك بعض الثمن بحيث يفيده لا مكان الجمع بين الامرين ولكن لا يثبت  
 عندنا لعدم غير ادلاياع يستلزم بقوله عن بيع المسكن في الدين وقدرت ان تحقيق دوران الامر على مسئلة الجدة وعده ومنه يعلم الحال لا كثير من كلامهم في المقام  
 على اختلافنا حتى ذكر الوجهين في جسد الرتبة باربعين من مثل المثل المبرح على ما ذكره في النظم من الوجوه المقدمة ومن عدم قاعدة لانه لا يشرع ولا ضرر للمشرع بالحد المراء  
 من عدم الوجوه لان في موضعين فهو كما ترى بعد الاحاطة بما ذكرناه من كون المراء على ضد الجدة وعدها نعم لو فرض معها وقت شرعا لا يثبت شرعا على ان الزيادة  
 المستلزم فيما اوضحنا راجع على المقدمة كما حققنا في حجة بالجملة ليس المراء من عدم الوجوه هنا ما اريد به هناك كما هو ظاهر بغيره وضرر حتى فرع في المقام يعني  
 ما ذكره هنا كما عرفت الحال مفصلا بقى الكلام في غرضي هو ما ذكره من الاجراء لو مكلف غير واجدا عتق بل ربما الاجماع عليه لا مع فرض الدين عنه وسئل من اشترى امر  
 مع وجود الدين لمطالبي ووفش بعد ففشا الامر بالدين للمهر عن صفاءه والامر بشرط الوفاء لا يفتنى في الشا العنق ولعل الوجه اصل الحكم بعد الاجماع لم يرد  
 ظهرا لانه في زيادة التخصيف مع الوجوه الغني مع عدم الجدة لا اصل المشروعية والله العالم وكيف كان فالخلافا في انه مع تحقيق الجدة عن العنق يلزم المحرفي  
 الظاهر والفتل انما هو شتم من مشايعين بل الاجماع يقتضيه على مضافا الى الكتابات السنة المستعينة والموافاة والمشيرو بل قيل عليه عانة من تاخر بل خلاف  
 الاجماع عليه ان على المملوك الشومر للصحيح المحرر المملوك مشايعان على المملوك نصف على الحر من الكفارة وليس عليه صدقة ولا عتق وخرجه من جوارح  
 القدر سئل عن المملوك اعليه فما قال نصف على الموصوفين وليس عليه كفارة من صدقة وعتق ونحوه غير المجاز بما سمعت ان كان في سندها الضعف  
 المعضد اعليه التفتيت بل قيل انما فاعلة كلبية وبذلك كله يخفى اننا نعالى لمحققنا في الاصول من جواز تخصيص الكتاب بحجج الوعاظ بل نقل بطور واضح  
 الحوا والآلاف الحاجة الى التخصيص والاختصاص بالكتاب يدفع عدم القول بالفرق بينه وبين العنق خطأ فاما من الحل في مائة مرة واهم دريس من كونه كاتوبه فاما في التفتيت  
 على اصولنا وواعق قبل الاداء وجب شتمان بنا على ما سطره من ان العتق عندنا بالمال الاداء ولو اعنق عندنا بالنفس بالصعود على جلية الشتمان على شكل  
 من ان العتق باول الاداء ولذا لا يجز عليه العنق اذا ايدى له مال كون مجموع الصوفا واحدة لان السبب في حقه سبب لصوم شهر فلا يثبت لصوم شهرين وبيان انما كان  
 بكتبه شهرين لوق قد زال مع كون الظاهر ان حو كل يوم عتقا مغايرة لصوفا واما كان العتق باول الاداء في سقوط الحصة المتقدمة لما لو اسد فاشرع فيمن  
 الصوفا نه يجب عليه الشتمان قطعنا بنا على وجوب العنق على المكور اذ ليس قبل التلبيح فانه كرم يشرع وكذا لو اريد في صدق عين نقى عليه بنا عليه وقد













والكان افضل لكن قد ينفذ انك انما لا تتركها الذي هو موطا من الارزاق فان لم يبق كان شرطا لصحة كل يوم من ايام الشهر كما هو المذهب الا لا يشترط  
 ح حتى انه وجد قبل نقصنا اليوم الاخير لمصلحة والكان شرطا لاصل الشرع في الصوم يشترط العتق لان الله افضل سقوط الامر به بالامر سبيل الله هو الصواب كما هو  
 منقضاء ما سمي من التكليف الذي كان من انك وعينه بالاعتقاد انك هو المانع لقوله ان العتق به لا الا الله هو قبل تمام الصوم منه بل لما ذكره في التيميم من  
 انقضاء التيميم وجدنا في ثلثه بل في قاعدة الشغل غير ذلك فالمذهب الصحيح بين الصحيحين لا بد من حصوله للدلالة للشرع العظيمة والتحقق في استئذان الاول على  
 ما قيل من روى التمهيد في صحيحهم بل اكثر واذا احدهما الجمع على صحيح ما يصح عنه جلا مثلثا في انه ليس كذلك لغير ذلك فخرج الراجح اللهم الا ان يقال ان ذلك  
 منقول على ما سمي من انك بغير علم سقوط شرعية العتق بعدم الوجدان وانما الشاطط شبيه لما لو تكلف العتق واقف اجرة فيخرج العمل فيه على الا  
 وكذا الكلام فيما لو جاز عن الفدية فدخل الاطعام لم يزل العتق لكن ينبغي ان يكون العتق في الصحيح الزور والمعتد بعد القول بالفصل ولولا ذلك لكان شكلا لما فيه  
 بالعتق كما عرف من جلا الا انه يخلو على كل حال ينبغي ان يعلم ان سقوط الحكم بالعق على تقدير الشرع في الصواب يغير ما في كمال الصوم على الوجه كما هو موقوف  
 عزه في الشاهد ما يبطل الشايع ويثبت التدبر على الصواب اما بالاستمرار السابق وبما سجد وجب العتق لوجوب المصلحة وهو العتق عليه قبل ان يشترط الصوم  
 لا بد بطلان السابق ينزل منزلة من لم يضم صلا بالنسبة الى الكفارة ولو فقد العتق على الاعيان قبل ان يبيح شيئا الصوم في حكم الصوم كما لا بد من وجوب  
 اشياء المشقة وتلا بوجوب بقائه عليها فانه لا يفسد التيمم لان يمتنع بعد الملائكة ان يفرض من الصلوة ويمكن ان يستعملها فان فقد قبل ذلك بقي التيمم كما لا بد  
 المسئلة لو فرض قطع الفلوس لوجب محرم قبل فقلنا انما يبطل التيمم حينئذ وكفنا طاعة الى الملائكة المستمرة لظاهر من ان القود قاطعت بعض الظن انما لا يشيخ لا يرد  
 كقولنا لو جاز محرم بل لا يخلو الا انما لا يخلو كما اعترف به في ذلك لكن شاعرا على ان السبب في الكثرة العتق لوجوب عدم مشروعية بقائه المستعمل سببه في ان لم  
 لو جازنا السبب في الظن والعوض شرطا واصلنا العتق السبب لوجوب تقديمها كما يجوز تقديم الزكاة على الجوع وجود بعض سببها وهو ملك الصلوة وعدم  
 تمامه بالتحول وهو قول بعض الشافعية والشيخ واقفهم على تعجيل الزكاة ووافق هذا على عدم اجزاء الكفارة وكلها عندنا من وجوبه وفيه لا فرق في عدم الاجزاء  
 على التفاضل في الشك في عدم تعقل الاشتغال قبل الامر بالتقديم في الزكاة على القول به بامر مستعمل في التعجيل وان تمام القول شرطا كما شئت كما نثبت في حق الحال  
 في ذلك المسئلة الشايع لا بد من الكفارة الى العمل لانه اهلية له لقبول التملك المبرق في الكفارة لظهوره في كل من يمكن ان لا يملكه  
 في ذلك لكن تدفع الى لية كبرها ما لا يغير فيها الغلبة في ذلك الجوع فاعين الخلاف من الخلاف في ذلك ما صح الضمعة ثم لو كانت الاطعام حجابا مباشرة لها لكان غيبا  
 التعليق فيها لما في ذلك من احتمال المنع بدان لو كان التسليم لا بد من سقوطه ولا بد من توقف الشرط في مصالح الطفل على امره وادخلنا ضرورة وجان الاحتياط  
 وشرعا على ان الاذن هنا ان قلنا انها في اصل الشرط في شغل الطفل بالنسبة الى صحة مقصوده رتبنا الملك عليه فهو ما سمي في التسليم في الكفارة فظاهر  
 اللام في الصوم انما هو في الغلبة فلا يجوز دفعها في المصلحة المحبوبة بل تدفع الى ليتها فاما في جواز مباشرة لها لانها من ضروراته لا يمكن ان لا يرضى بها وهو موقوف  
 له فتكون في معنى الاطعام واضع انما المسئلة الشايع لا يقرنا الكفارة الى ان يتوقف التسليم على الدخا لا بد من الاولاد والزوج والمملوك بالانطلاق  
 في ذلك لانهم لا ينفذون بالانفاق كما اخذناه في كتابنا في زكاة الانبياء اعزهم من الاولاد لخصوصهم مع اللاحظة قوله تعالى واسطوا لظهور ما فيكم من المشركين المسالكين بهم  
 وما لظهور قول الشافعية في صحيحهم عند الرحمن الوارد في زكاة حبة لا يعلون من الزكاة شيئا الا بالام والولد للمملوك والزوج وذلك لانهم لا ينفذون في الشر  
 بان ليليا لمة متأنية لشدة ان الزكاة الظاهر من وجهها عنه وعن غنا ضرورة انما الغنا لغيرها لغيره من اليتيم من وجوبه من الاحتياط وكذلك العتق الذي فيها الكفارة  
 بل العمل الاول على عدم اكل القيام الحقيقية لا بد من صحة شرعها بل قد يمدح معلومية ذلك من الشرع على وجهه بغير كل فاعل من ذلك يظهر انك جواز دفع  
 التيمم في الكفارة مع بدليها من عليه عدم هذه الموانع كما جاز دفع الزكاة من غير المقول لهم على الموانع التي رويها عن ابيهم كالتيمم في كتاب  
 الزكاة وفيه لا فرق بين من لا يملك من الاطعام فلا يملك في تقليل المصروف من الفقر بين الفقير وبين الفقير وجوز بل وما في اطلاق الفاضل في القواعد ان  
 جاز دفعها الى الفقير ولا بد من تقبيل الفقير عليه كذا ما فيها الا يتم من جواز دفعها العتق لغيره في اطلاق جواز ذلك قبول الحبة وادان له مولاه والا فلا زكاة لان  
 لا يقربها قبل التملك حتى يتجوز دفعها له ثم با من اطعامه مع عدم حق المولى في اطلاق جواز ذلك لانه احتياطي قال ولا يجوز دفعها الى الفقير عليه نفقة الاعم فكل فقر  
 على اشكال فيلزم ان لا يجر عليه الا ان يكون كالا جنى الفقير وقوله في حق جيل بن اظفر ونحوه فاعلم عيال ذلك واستغفر الله نعم وقول الشافعية في  
 خبره صحت عمار ان الظن انما يصح صاحب الكفارة فليس يتغير به وليوان لا يجوز بل ان يواقع ثم هو واقع فقد جاز ذلك عن الكفارة ما زاد جلا كغيره يربوا  
 من الايام فليكن وان نشأ لكفارة وهم بغنة عينا فانه يجوز ان كان عينا وان لم يجر ذلك فليست كفارة لله وبهوى ولا يجوز خبثه بل ان الله كفارة ومن  
 انه اذا تمكن من الاطعام للكفارة فهو متكم من الفقر مثلا وهو مقدم فيجب عليه لا يفي عليك في الجمع بعد الاطعمة بما ذكرناه ضرورة عدم مخرجة الفقر والفقير  
 في عدم جواز دفعها الى جنت فغنن عليه لما سمي من عدم مشا لا مشا لا كاعرفه في الامانة بين الفقر وعدم وجوب الاطعام او فخر جلا العتق عليه  
 ان كان فقيرا بمعنى انه لا يملك مؤنة التمسك ولكن يملك نفقة جملة من الامام واما الفيران المزبوران من المصروف اذارة سقوط الكفارة ولا فاعطاه النفس ليس بها مطلقا  
 ح فاعلم ان الله نعم يدين لك الكفارة بعد الاستغفار والتقدم هذا وقد تقدم في زكاة ما يشتمل من اجلة من الاحكام في المقام مثل جواز دفع الزكاة للفقير  
 لا لانفاق بل للتوسعة عليه مثل دفعها اليهم لان عندهم من يقولون به وغير ذلك من الفروع التي لا يفي عليك جزيها في المقام بل من النام فيها هذا  
 يظهر من النظر فيها في ذلك وغيره من الرعايا رسالهم الحكم من انما المشا من غير حاله على ما تقدم فلاحظ واما على كل حال فلا خلاف ولا اشكال في انها  
 الكفارة تدفع الى من اسوامهم من لا يجزئ فغنن وانما افاريك لكن بشرط المسئلة والسكينة والايان بل هم افضل من غيرهم والله العالم المسئلة الشايع قد عرفت  
 فيما تقدم انما وجبت الكفارة في الظن وجب تقديمها على ليس شوا كذا بالعق او بالعتق او بالاطعام وان لم يصرح به في الاخير الا انه معطوف

في كتابنا

في كتابنا













# كتاب الزكاة

بأنه والفرق بينك ولا شكوا شيئا بطلنا تطبقه عليك فما الزكاة المحذرة على قدر طاعة رغبنا المعتبر عليه فذلك وان رجع عاد الأهل كما استمع غلام الكرم  
 من أنشا الله وعلى كل حال بطلنا ما يخرج عن حقه وكذا ان شاء رجع إلى كذا يخرج عن حقه أي من أنشا الله وعلى كل حال بطلنا ما يخرج عن حقه وكذا ان شاء رجع إلى كذا يخرج عن حقه  
 بنى وأطلق بالخطا وما جده من قال الصانع في خبرها بن بريم كان أمير المؤمنين إذا إلى المولى ان يطلع جعل الخطية من موقوف عطا مريم ونحوه يطلق  
 وقاله خبر ابن عثم كان أمير المؤمنين في جعل الخطية من موقوف يحسب فيها ويغفر من الطعام والشراب في مرسلة ان شاء وهو ان رجع إلى الجماع والاحسب خطية  
 من موقوف شد عليه المال والشرع يحق بطلان من القيمة روى في امره امام المسلمين بالطلاق فاستغضب عنقه لاشنا على امام المسلمين وفي مرسلة جلد  
 حار عن الصانع في المولى ان بنى ويطلق فان ضل ولا تضرعت عنقه بل ولا يضرع ان أمير المؤمنين في خطية من موقوف جعل فيها رجل الام من امره بعد الأربعة  
 أشهر فقال له ان رجع إلى المناكير وان تطلق ولا اوقف عليه الخطية وكيف كان فلا يجوز لما ذكره على الصانع شيئا بطلنا لا الشارح خبره بين الامرين فلا  
 فلا يجوز إلا على ما وجب عليه شرعا ولولا ملة معتقة وادع بعد المرافعة حتى انقضت مدة سقوط حكم الايلاء ولولا ملة الكفاية مع الوصل ما يتجمع الخش في الميراث ولا  
 يتحقق الامع الوصل فيها وانما اذا انقضت سقط حكم الميراث سوا راعى الزمة لما ذكره احد الامرين ان لا لا شر كذا في الموقوف ان لم يملكه فعلى من يملكه المرافعة  
 كما هو واضح ولو سقطت حقه من المطالبة مدة ولو ما استوفى عنه لم يسقط اصل المطالبة لأنه حتى يتجدد فيسقط بالعموم ما كان لا ما يجوز وان وجد سبب لما كان  
 حقه من المطالبة يثبت في كل وقت مادام الايلاء باقيا فهو ما يطرد ويجوز ان لا يسقط حقه بها لا يسقط الا ما كان فيها ثابتا وقت الانقضاء وذلك في قوله  
 انما شيء كما اعترض به ذلك لان الايلاء اوقع بعد ذلك بل فصل بغيره في حق المطالبة ولم يسقط بالاشنا عليها المطالبة متى شئت قال كل القول في نظائره  
 من الموقوف الجدل المجيب الحق القصة التي توجبها الاشكال في موضع معين حيث نقول بجحدته ونحو ذلك من هذا الباب ولعلنا غشا الزوج فريضته ثم  
 اذا نزل الصنع على قول من يجوز به فلها ذلك الجدل الصحيح بقوات النفقة يومها يومها ونحوها اذا رخصت حصة الزوج كذا في الصنع حيث لا يطرد خارجا لها القواعد  
 بان جلد القومية ونحو ذلك مما سبق فلها لا يمكن منه وفرض بان القصة غير خاضعة وحصلنا نأخذ لا تسقط على الايام وحق الاستمتاع والنفقة بطلانها وان القصة  
 عيبا في ثباتها لا يسقط حق الصنع فلها لا يجوز علينا في القرن الميراث والمجدد كل سبب لها على الجارية في العقد حتى اسقطت حقه من الزم العقد ليس لها بعد  
 المطالبة بشرطه انما مينة العتق بالنسبة إلى ذلك فلا يكون في حال جازا وفي قولنا انما هو واضح انما الكلام في انقطاع حق العتق من المطالبة ولا يسقط سقوطه  
 لواقع بعد صلح ونحوه كما ورد ذلك في العتق ما سقطه بالاشنا فلا يخرج من اشكال المانع من مع الفعل كذا في الصنع حيث لا يطرد على سقوطه بالصلح  
 ضرورة انهم مع عدم قابلية سقوطه بالاشنا ومن ذلك هو الدعوى التي لا تخرق في مشروعية الصنع لا سقوطه وهو امر يحرر إلى حق المطالبة لها في القصة  
 ثم لا يسقط بالسقوط لغيره مدة قطعا كما هو صحيح بالنقض والقوى انما الكلام في سقوطه بالاشنا فاقولها اسقطه من اسقطه ونحوه من جلد فان المقام  
 محتاج إلى التامل لانه انما اخرج **الاول** واختلفنا في نقض المدة بان دعنا المدة انقضت انقضت المدة بالاشنا والاشنا وادع في بقاها القول قول من  
 بقاها بالاشنا لان من رجع دعوى نقضها على غلظة زمان الايلاء او زمان المرافعة ولا يصلح عدم تقدم كل منهما وكذا لو اختلفنا في غلظة زمان يقع الايلاء  
 او المرافعة ولاحق القول قول من يدعي ان لا يصلح الميراث كما هو واضح **الثاني** وانقضت مدة الرخص هناك من الوصل كما يحق للمرجع نحو ما يمكنها المطالبة  
 بالصفة تعقل بالاشنا اجده بل ذلك الجماع عليه لظهوره في الخلاف لعدم الصانع لها ثم ان قيل لما المطالبة بصفة المانع من الوصل كان حشنا بل اخذنا عن جلد  
 بل حتى يجرى الاطلاق الا لا لعامة الميراث بل بغيره بين الفتن والطلاق وورثها بالعلم انما لانه لا يكون المانع منها بل هو ممكن لو كان المانع من دونه تعطل في الحكم  
 عن اشية من المانع لان الامتناع من جهتها وبنية عدم قبول الحكم العتق من المانع كما يكون بصفة المانع عن جلد من الوصل كان يلزم عندنا ما هو بين  
 الميراث غير ولو قيدت على ما في اشنا المدة فلا يلزم تقطع الاستدانة على الميراث لان المدة قد زال المانع على المانع من المدة قبل المدة كما انما  
 الكرم ذلك لان الحق لها والعتق من قبلها ومدة الرخص حتى لا فلا يطرد منها ما لا يضره بل على الفتن منه بل كسفت المانع من المدة من قبلها من اجل الفتن  
 الى ان قال وانما يسنننا ولا يبين على ما سفي وجوب المرافعة في هذه المدة كسوة كفاة الايلاء ونحوه ومنع واضح وعلى كل حال تسقط المدة بغيره خذرها الشرعية  
 والمعية عند الشئ ثم يستثنى من ذلك خصوص الميراث فانه لا يقطعها بالاشنا لانها لو قطع لم تسقط مدة الرخص لانه اشهر بذكره في كل شئ غالبا ولو قيدت ردة ذلك  
 ومن اطلاق الادعاء قيام فتنه العالج مقام القول من المانع وهو محتمل ومن لا ينقطع باعلا القول ابتداء ولا اعتراضا بالاشنا لان حق الميراث له والعتق من قبلها  
 يمكن لكن المانع احسنه سواء كانت شرعية كالصوم والاحرام او مادية كالجنون والمهرج كذا لا تمنع من المرافعة انما لو انقضت على راس المدة بل بغيره العالج والطلاق  
 كما ينبغي الاطلاق الا لا لاشنا لان من رجع دعوى نقضها على غلظة زمان الايلاء او زمان المرافعة ولا يصلح عدم تقدم كل منهما وكذا لو اختلفنا في غلظة زمان يقع الايلاء  
 او المرافعة ولاحق القول قول من يدعي ان لا يصلح الميراث كما هو واضح **الثاني** وانقضت مدة الرخص هناك من الوصل كما يحق للمرجع نحو ما يمكنها المطالبة  
 بالصفة تعقل بالاشنا اجده بل ذلك الجماع عليه لظهوره في الخلاف لعدم الصانع لها ثم ان قيل لما المطالبة بصفة المانع من الوصل كان حشنا بل اخذنا عن جلد  
 بل حتى يجرى الاطلاق الا لا لعامة الميراث بل بغيره بين الفتن والطلاق وورثها بالعلم انما لانه لا يكون المانع منها بل هو ممكن لو كان المانع من دونه تعطل في الحكم  
 عن اشية من المانع لان الامتناع من جهتها وبنية عدم قبول الحكم العتق من المانع كما يكون بصفة المانع عن جلد من الوصل كان يلزم عندنا ما هو بين  
 الميراث غير ولو قيدت على ما في اشنا المدة فلا يلزم تقطع الاستدانة على الميراث لان المدة قد زال المانع على المانع من المدة قبل المدة كما انما  
 الكرم ذلك لان الحق لها والعتق من قبلها ومدة الرخص حتى لا فلا يطرد منها ما لا يضره بل على الفتن منه بل كسفت المانع من المدة من قبلها من اجل الفتن  
 الى ان قال وانما يسنننا ولا يبين على ما سفي وجوب المرافعة في هذه المدة كسوة كفاة الايلاء ونحوه ومنع واضح وعلى كل حال تسقط المدة بغيره خذرها الشرعية  
 والمعية عند الشئ ثم يستثنى من ذلك خصوص الميراث فانه لا يقطعها بالاشنا لانها لو قطع لم تسقط مدة الرخص لانه اشهر بذكره في كل شئ غالبا ولو قيدت ردة ذلك  
 ومن اطلاق الادعاء قيام فتنه العالج مقام القول من المانع وهو محتمل ومن لا ينقطع باعلا القول ابتداء ولا اعتراضا بالاشنا لان حق الميراث له والعتق من قبلها  
 يمكن لكن المانع احسنه سواء كانت شرعية كالصوم والاحرام او مادية كالجنون والمهرج كذا لا تمنع من المرافعة انما لو انقضت على راس المدة بل بغيره العالج والطلاق

في قوله  
 من الموقوف  
 الجدل المجيب  
 الحق القصة  
 التي توجبها  
 الاشكال في  
 موضع معين  
 حيث نقول  
 بجحدته ونحو  
 ذلك من هذا  
 الباب ولعلنا  
 غشا الزوج  
 فريضته ثم  
 اذا نزل الصنع  
 على قول من  
 يجوز به فلها  
 ذلك الجدل  
 الصحيح بقوات  
 النفقة يومها  
 يومها ونحوها  
 اذا رخصت  
 حصة الزوج  
 كذا في الصنع  
 حيث لا يطرد  
 خارجا لها  
 القواعد

في قوله  
 بان جلد  
 القومية  
 ونحو ذلك  
 مما سبق  
 فلها لا  
 يمكن منه  
 وفرض بان  
 القصة غير  
 خاضعة  
 وحصلنا  
 نأخذ لا  
 تسقط على  
 الايام وحق  
 الاستمتاع  
 والنفقة  
 بطلانها  
 وان القصة  
 عيبا في  
 ثباتها  
 لا يسقط  
 حق الصنع  
 فلها لا  
 يجوز علينا  
 في القرن  
 الميراث  
 والمجدد  
 كل سبب  
 لها على  
 الجارية  
 في العقد  
 حتى اسقطت  
 حقه من  
 الزم العقد  
 ليس لها  
 بعد  
 المطالبة  
 بشرطه  
 انما مينة  
 العتق  
 بالنسبة  
 إلى ذلك  
 فلا يكون  
 في حال  
 جازا وفي  
 قولنا انما  
 هو واضح  
 انما الكلام  
 في انقطاع  
 حق العتق  
 من المطالبة  
 ولا يسقط  
 سقوطه

في قوله  
 ضرورة انهم  
 مع عدم  
 قابلية  
 سقوطه  
 بالاشنا  
 ومن ذلك  
 هو الدعوى  
 التي لا تخرق  
 في مشروعية  
 الصنع لا  
 سقوطه  
 وهو امر  
 يحرر إلى  
 حق المطالبة  
 لها في  
 القصة  
 ثم لا يسقط  
 بالسقوط  
 لغيره  
 مدة قطعا  
 كما هو  
 صحيح  
 بالنقض  
 والقوى  
 انما الكلام  
 في سقوطه  
 بالاشنا  
 فاقولها  
 اسقطه  
 من اسقطه  
 ونحوه  
 من جلد  
 فان المقام  
 محتاج إلى  
 التامل  
 لانه انما  
 اخرج الاول  
 واختلفنا  
 في نقض  
 المدة بان  
 دعنا المدة  
 انقضت  
 انقضت  
 المدة بالاشنا  
 والاشنا  
 وادع في  
 بقاها القول  
 قول من

المدة  
 الموقعة













کتاب اللعان

واصحابه بنوا على العلم غير المسلمين وانما غير المسلمين وانما العلم على حاله لا يجوز فذات الزوج بالامور المبرورة بخلاف البعض العامة فحوز الزوج قد فيها  
 بجميع ذلك لكنه كما ترى بل لا يجوز فذات العلم مع اليقين انما تكون بنية نعم جاز ذلك الزوج خاصة وشرع له الشارع الخاص في الحد بالعلم ولا يجب عليه مع غيره  
 الولد لا يصل بل العمل المستعملها ومفادها بغير العلم وان لا يجوز عليه منسا كما ايقم بالاصل المرسل ان رجل تزوج امرأة فقال له انك لم تزد ولا تدر بالامر فبنا  
 عليها قال اني جها قال فاستكملت انما ذاك هناك ولا يتحقق ان ليس من يحمله فبني عليه فبني عنه لان ذلك النفي يقتضي الاستحسان ولا يجوز له استسلاما ومن لم يثبت كما لا يجوز له  
 نفي من هو منه في النبويا انما اشرته اذ دخل على قوم من لم يثبت منهم فليست مع الله في نفي ومن لم يثبت من رجل فبناها واذا ثبت في الغدة الزوجية اضافة الى ما ان الزوجية  
 او زمان الغدة كان له العلم انما الايام والظن انما العلم الزوج بل لا يوفق على جوعه بل يوجب في الحال ويترتب عليه حكمه بخلافها لا تعدد العلم على العلم اشره لكون  
 النسب الزوجية في ذلك كما تنكشف وفيما لا يخفى على الموت نعم ليس له ذلك بالنسب ولا في الزوجية بعد الغدة بل يثبت بالنسب لا في الوصافه وان كان زوجية لانها  
 اجنبية تح وقدرت ان الغدة زمان الفتنة بخلاف البعض العامة فان ثبت مع حصة اضافة لانها ما ايقم الولد له العلم لا ينفذ في الوفاة الشان لئلا كما استغفر ويوردت  
 لم بانها كان له العلم اشره على الزوجية بل لو كانت بنته مثل النور وجو يعيد العلم فبناها على العلم في الدنيا وقالت قد منى بعدك منى منك فبناها على العلم فبناها  
 قوله لان الغدة في غلة لان القول قوله في العمل وكذلك في غلة فبناها على العلم في الدنيا وقالت قد منى بعدك منى منك فبناها على العلم فبناها  
 لا يصل لكونه لا يثبت بالانصاف انما يثبت بالتأويل خلاف ولا اشكال فيقولون ان ذلك كونه باننا وفي الولد مع العلم انما فيه وهو شرع بشفادة ولكن ثبتت له في احد الطرفين  
 لانه قد ثبت بباحث وقد يتحقق انما دليل الفتن ظاهر في الزنا والواو الاية والاصل البرهنة فهو كالعقد باثبات العلم انما يثبت سوابي ومعه من ان كان الحق غلبة الفصل والاصل  
 في العلم الشرعي خاصة بل العمل مقتضى خبرهم موثق في العلم بالزنا والواو الاية والاصل البرهنة فهو كالعقد باثبات العلم انما يثبت سوابي ومعه من ان كان الحق غلبة الفصل والاصل  
 الادلة ولكن لا يقام عليه لا بعد المطالبة منها في حال صحتها فانما وقت وظائف مع العلم انما لا يسقط وليس يثبتا المطالبة بالحد او اذ من حيث لا ترون اسقاطا من جانب  
 الزوج بل بالمعنة التي لا يقر من الوفاق ولم يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 ذلك بموجب ولا يولي بل لا يثبت على غير العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 لا شفا عذبه وان لعن الله من يفتنهم وموتوا ويحوز ذلك فبناها على العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 وكذا لو كانت المقدرة فبناها على العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 جيون معقوج الاكثر من حيث العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 الكلام وما لا شفا من اذ انك زينت واصلت تفاديه من العلم بالاشفا لا يقتضي تفاديه من الزنا بل يثبت في الزنا في العلم بالاشفا لا يقتضي تفاديه من الزنا بل يثبت في الزنا في العلم بالاشفا  
 زينت وانما شفا من اذ انك زينت واصلت تفاديه من العلم بالاشفا لا يقتضي تفاديه من الزنا بل يثبت في الزنا في العلم بالاشفا لا يقتضي تفاديه من الزنا بل يثبت في الزنا في العلم بالاشفا  
 الاجنبى بالانصاف وقد ثبت انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 بورت كوني منى على عدم ملكه انما كان له فادله الاثر فتأمل على من المعلوم حقيقة السيدان لك بعد استحقاقه سقوطه وانتهى العلم ولو ثبت انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 عليه وشبهته عليها وانما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 وان كان الاظهر من ذلك انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 من الزنا وانما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 الجاهل ولو لم يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 حصص العلم في النصوص السابقة ولكن لا يثبت العلم بالانكار والولد في نفسه اما لا يستحقه من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 بالعقد لانه زوج فلو علم انه ولده فاما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 الغائبة في مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 ولعله لذي علمه وعينه بالقيام فانه يعلم فبني عليه وكذا لو علم انه قد جاحث به بعد حصوله من العلم بالانكار والولد في نفسه اما لا يستحقه من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 على ما ذكره اوله على ان لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 العلم شبهة وقد علمت انك في الفرق بين صورة الوضع لا يثبت بل يثبت في هذا انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 لا تصور في العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 شهر من التقدم على به لعله انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 هذه المسئلة ومنها انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 جزم فقيل لانه انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 مرقم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 فاذ ذلك كله يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 بد في الظاهر ولا العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم انما لا يثبت من مقتضى العلم  
 ينظر اليه احب اليه منه ومعه على رؤس خلافه نعم يحمله فبني عليه مع علمه بعدم توكيدهم ولولا ذلك اذا كان الظاهر محقق به هذا كمع العلم بالاحوال ما لو اختلفا بعد

۱۰۰

فانك





































[illegible]

في المتن

الملك

ان ہوں

المؤمنين

فان كان جبراً







# كتاب الغنم

اعلمنا الاسلام بل لايمان على صحة ذلك منهم على وجه شرع عليه ثوب بل يمكن عود لان على العكس في حقنا احوال يكون ضرر في الدنيا بل يكون الدين فلا ينفو حثونية  
 الغنم في العباد مع فقد شرطها انهم لو قلنا بعدا شرطها في حقنا وانما الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 كونه من المعاملة التي لا اشكال في حقنا وانما الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 في تلك وغيره ظاهر او صريح في ذلك ان كان هؤلاء عن ثوب في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 ملكنا انسلم فنكاه اسهل لبنا العنق على الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 وهو من حقنا في الدنيا لا اشكال في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 حال فلا يرب في ضعفه واصف من القول بالتفصيل وانما شرطها انهم لو قلنا بعدا شرطها في حقنا وانما الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 وعن منيع في قوله لا عنق في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 لما في الذي هو الاجر ولا يدل عليه الخبر بل كونه عدا مع منوع بل من هذا الوجه وهو لا يمنع وقوعه من الكافر لانه هو كافر في كل حال ضرر في حقنا  
 العنق في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 مع خبرنا في بين الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 انظر في جملة من الكفا وقد تقدمت مسائلنا في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 مسئلة بل الجدة مع منوع من حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 بين لبنا لان كافي في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 الاول من ما فضل على الثاني وليس في قوله فذلك قول الله في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 كونه محال للغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 ان ينفو شرطها في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 سلم فانه في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 اقتضا اطرافها الامر بعنق مطلق الوقت مسلمة كانت او كافتة فلا اشكال في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 على ذلك لا يخط بها الاطراف الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 اطرافها معقولة بان لكل كيد جراه او جرحه في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 بما يستفاد من قوله من حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 لامر عدم جرحها في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 والله العالم وصح عني وكذلك انما هو المشي فون على الاطلاق الاول وهو خبر سعيد عن ابي عبد الله ع لاسان من حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 فيه بالنبوة وان كان من الكافر ومن وصف الاشكال بل وان وصف الكافر في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 لا يبيح بنا على كونه وانا وان وصف الاشكال بل وان وصف الكافر في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 قطعنا وكذا قول الثاني من ذلك ان لا يبيح لنا الجدة ولو سلم لانها والاجماع الموروث في الساطع على انك قلنا في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 مضى لا يبيحنا حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 في الحق لانه اقرب الجواز الى حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 يشكل بقاها في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 المعلوم عنه ما مملو من حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 التي الاولى لا يبيح فيها المباشرة خصوصا بعد ان كان من ذلك الغنم في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 ثم من ان يبيح من حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 مع الملك لان يبيحها من اوعيد وبيحها بالخلع اجد فيه بل الاجماع يبيح عليه بل ولا اشكال في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 في رجل يقول ان شرطه عند بيعه لوجه فله ان يزوج فلا يزوج في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 بذلك واضح المشايخ في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 صيغة كما عن ابي حمزة ويشكل ان الحق شرطه في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 لقربنا ثم يبيح في ان الغرام ذلك في بعد ان لا دليل على حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 بل انك لا يبيح في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر  
 بغيره مثالا وكذا الكحل وغيره وهو مملو بالطلان ومن هنا صرح بقوله في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر

في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر

في حقنا على الكمال وعدم ثوبها ثواب بل وانما فلا اشكال في صحة ضرر































مع

على الاخر وبذلك يمكن جرد الباقي من الخصم برون الاخر بغيره بل انما كانت توجب حوى احداهما على الاخر فلا معنى لدعوى انما اعتق عبده وامانته  
من وثيقه العبد كل ذلك بغيره شرعية اليقين من العبد هذا مع الشاهد باعتبار كون دفع السعي عن نفسه ان قلنا بعد ثبوت العتق لا يشترط مع انه  
قد يناقش بان دفع السعي عن نفسه للشركيين فرع ثبوت العتق منهما والفرع عدم ثبوت الاباشاف ولا يمكن القول بهذا بقى السعي عن ذلك وان لم يثبت العتق  
بغيره بل باجتماع السعي في نفسه بالنسبة الى من المالك وان المحضر وقد امكن ان لا يثبت في حال من المقام على ذلك في صورة عدالة احدهما الا تخلف على دعوى  
عتق شرعيه يوجب السعي للمدعي لا يثبت عن كاهن واضح هذا وذلك في الصورة الاولى بعد ان حلف المدعي اليقين لرد ودة قال ثم لو شهد هذا المدعي اخر  
بثبوت العتق بشهادة الحسبة فيمكن ان منع القبول وان كان هو قد استحق القيمة بميت فلا يفرق من هذه الجهة الا انه هو مدعي فيما شهد به كما في اشراك الدعيين في  
وكيف كان ففي صورة السداد معسرين يخرج من حيث كل منهما باقاره على استقراء ارباب وسعي العبد في قيمته لها باطلا على ما عرفت من كون السعي بجميع الكسب حرم  
الجزء الحرام فلا يمكن السعي هنا فان كل منهما باخذ من كسبه ما قابل بضميمة كسبه العتق فربما لا يحصل منه ما يثقل به ولو اشترى عبدا بعد دعوى العتق على حصة  
العتق نصيبا بضميمة عتق عليه ذلك وقاره ولم يثبت في النصف المالك كان له ولا يثبت له عليه لا بزيادة هذا الجزء لانه ليس بعتقه عنه فان كان لم يملكه وارث سواء اقبل  
كان المالك يوافق البائع يقول انه لا يشرى بكونه عبدا ولا يشرى بكونه لولاه ولكن المشرى ان يخاله منه بقله اياه من الممنوع انه يبيع ان البائع  
اتما اخذ قلنا ان يفرط في مال وفيه ولا انه يبيع بغيره في مال لعله يكون له وثانيا انه لا ظلم من البائع بعد ان بذل هو له ان يبايعه فلا يجعله فاضلا ولو كان  
فغنى شتاه ما يشرى به بالعتق ليس في ما يشرى من لم يقبل الا انما كان بغيره وقاره واما لولاه لواعقته في حق عتق اياه لانه باعها وان على العبد ان لا يدعي سرقته  
له كما في سائر ارباب من سائر عتق وان قد تمت شهادته ولا باعها في شره بطلان لولاه في نصيب الشريك كانه يجرى رقة ان ليس هو العتق لهذا الخبر  
اولا هو لا يدعي لولا البعدان وانما شفا عنه فلا يبيع ولعلنا انما استقر بغيره انما استقر بغيره انما استقر بغيره انما استقر بغيره انما استقر بغيره  
مع ذلك هو يدعي ان لا يبيع شهادته السابقة المتضمنة لانفا المالك عنه فانه لم يكن حين الشهادة مال فيه حين حصوله الا يفتنه لانما عتق فوجع كل امرئ بما  
يده لاخر فاكوه ثم رجع ودعا له مع لو شرا المشرى قبل العتق ثم ما العبد وراث العبد وراث المال من لوجه وفيه هلا وارث لولاه الا لا يجرى من نظروا في  
البائع فغيره فافترس المال ولولاه بالاداء ورواهه لكن هذا المال لا يطالب على تملكه الا الارث بالولاه الذي قد فرض عدم ثبوته في ولو اكد بالشرى بغيره في قول  
يعتق بضميمة بعد الكذب  
حيث ادعى عليه العتق ولا يبيع كذبه فغنى ثانيا ولعله انما يبيع الذي فعله انما لم يملكه فلا يبيعه كذا بعد ثابته ولعله لا توفى لو اشترى كل منهما  
من حيث باع حتى اجمع باعها في مال ولا لاهلها على اقرارها فان عتق كل منهما ما اشترى ثم اكد بغيره في عتق لولاه ولو اقر لكل منهما ما كان  
فلا عتق وصلا لآخر في شهادته بطلان لبيها ولكل منهما لولاه على نصيب منه ولو كان احدهما معسرا او اخر موثر العتق نصيبا لمصر خاضعان فاما باعها في السرية  
لانما لم يملكها بالباشر او بالسرية ولا منصفية في السرية لانه اذا ما نصيب للموسر لم يبيع مطلقا لانما الباشرة وعدم السرية بدعي لمصر لا يفتنه لانه  
عليه ان يجرى بغيره لا يفتح في حلفه من القيمة والعين ولا لاهلها نصيبا لمصر فاما العتق بغيره في السرية فانه عتق نصيبا للموسر باعها في السرية  
بالشاهد اليقين فيه ولو عتق المعسر بالثلاثة نصيبه لم يجرى واستقر في الاخر من ان لم يفرق بالسعي فان عتق الثاني نصيبه كان موسرا سري حصا الثالث  
وكان ثلثا لولاه لانه لا يفرق في السرية وكيف كان فقد ظهر ان جميع ما ذكرناه انما يغير السرية زادة على كون العتق جازا العتق كون العتق باختيارا  
كما اشار اليها في مسند من رث شفا لا يذكر المعصية بل يذكر في عتق بغيره في السرية لانما يكون موسرا الثاني ان يبيع باختيارا الثاني انما لا  
يتعلق بمحل السرية حق لازم كالوقت قال لا فرياسرية في الرهن والكتابة والاستيلاء والتدبير الرابع يمكن العتق من نصيبه ولا فروع عتق بضميمة  
كان باطلا ولو عتق نصف العبد انصرف الى نصيب لولاه القوم ولو عتق الجميع صح ولزمه القيمة ونيان الاول ليس شرط السرية بل ما سمعت من حصولها مع  
الاعتناء واستيفاء العتق جميع الواجب لا عتق الشفيع الموقوف ولو عتق العبد اجمع واما الثالث فقد يتلوه في حصة من ملكه فيمنع من البيع فلا يبيع القوم  
والشر او يبيعه لا يبيع على القول بان شفا لوقت الموقوف عليه في حصة السرية لم يفرق لاعتناء اخصوا بغيره في وقت موقوفه لعله منها كانه اخصوا  
فري يكون كالوحي مجن وخصوصا ان يبيع بعد ما يفرق في وجهه لا يبيع شيئا منها فان الملك اتوى منها فاما ما منع من السرية في حق العتق عليه  
والاصل عدم العلم انما يناقش في الاخير ما عاقل خلال الاصل بانما حقوق لا يفرق ما منع من البيع فيمنع من القوم واقل من اشياءها في الاول حتى على القول بالاشفا  
ومنه ينفذ ولكن الاول لا يجرى من قوة وفيه يشرى في السرية ان لا يعلق بالشفيع حتى لازم كالوقت والكتابة والاستيلاء والرهن اخصوا في السرية للموسر  
الشك  
لما اقر من قوى قوى منه لشدتها في قوى منها الوضعية بعتق الشفيع في السرية والاشفا والاداء ولا يبيع البطل  
او الكسب فيعتق العتق بالصبغة قبل بيعه عند الدفع او بعده فيه يرد ولا يشبه عند الشفيع انما بعد الدفع لبيع العتق عن ملك ولكن لو مطلقا لا يفرق ان  
كان حتما كما سمعنا عتق لانا موثروا لانه في عتقه بغيره لاداء جمع بينه وبين مادل على انه عتق الا في ملكه ان يكون المرتب بينهما ذاتا لا زمانيا  
عقوبا بمعنى في شر الفرقة عتقه عليه بل قد يقال انما يبيع من ملكه بطلان لاهلها العتق بالاداء الذي هو من المولى كالكسب العبد ولا يبيع على عتق  
ان يقول الملك في ثبوت لولاه لانه يمكن القول بالاكفاء بذلك في ثبوته وعلى كل حال فلا اشكال في عدم اخصياع العتق هناك في مسعة وان اوجه بعض النصوص  
استابعة النفي غير مضمونها بعض لفتا ومن ذلك شكل الامر على بعض الاصل لكنه في غير ملزمة معلومة الحكم المتضمنة لشرى في المصروف بوجه عتق لولاه  
العتق بالاداء كما اشارنا في سابقنا انما لا يبيع في بعض الحق بغيره في القيمة كافي السعي لكن هل المالك الاستناع من بعض البعض يثبت ذلك بل لا يمكن جعل عدم اعتناء البصر  
نور من سماع الجميع وان كان لا يفرق لعله انما وان شهد بعض الورثة على مورثه بعتق مملوك فمضى العتق في نصيبه بلا اشكال ولا خلاف فانه قد اورد

بالعام  
في شفا  
بالسرية





























في ذلك من المجرى الأول بناء على عدم انفاذ دعوى المولى كما من بعض احوال العامة في غير الوارث بين فداية فيعتق ح وفي ذلك عن ابن الجيند انما هو لا يطل

الذي من فان طار سبيلهم

بالسنة والحق فمما من الشيخ من كون الارش في تركه المولى ضعيف نعم لو فرض انه بعد الجنازة وفلنا بانفاذ المولى وانفق حقوقه قبل الفاتمكن القول  
 بذلك كما ان المجرى الأول بناء على عدم انفاذ دعوى المولى كما من بعض احوال العامة في غير الوارث بين فداية فيعتق ح وفي ذلك عن ابن الجيند انما هو لا يطل  
 بل يستع في فتيته بعد موت المولى بخلافه في من يصح له في غير المولى ان ذلك في الجنازة فيما واما الموجهة الموجهة فلو عتق قبل الفات ففريقته  
 او ماله لا على الورثة وفيه يؤخذ الارش من تركه المولى كما به في جري عتق العبد الجاني ولو كان به جزء الشيخ بطلان الشد بدران الجيند وابن البراج  
 بطلان وهو الاصح لصحح يصح لعل فيها احضر من نسخة سقط وفي كشف الشام عن ابي على ان له ابي المولى ان يدعوا وليا المقتول بخلافه حتى يجوز  
 المولى ثم يستع في فتيته قلنا باس به مع النراض ولكن في المقتنة اذا قل العبد المدين بجزا خطأ فدينه على سيد الجاني فان لم يرد به دفع العبد المدين  
 الى وليا المقتول فاستردوا العبد واستخدموا المدين حتى يموت سيد اخرج عن الرق الى الحرية ولكن احده عليه سبيل قال الشيخ في رية اذا قل المدين  
 حرا كان له الدية على مولاه الذي به ان شاء وليه بمنزلة ولي المقتول فان شاء فلفوه ان كان قتل جانيهم ثم قال وان شاء اسرقوه وان كان قتله  
 خطأ اسرقوه وليس لهم قتله واذا مات الذي براد استع في رية المقتول وصاروا مينا منه فان ادرك على اسرقوه الظاهر غير وجع ملكا له و  
 صبر ورتدوا قول المولى عليه من غير من بين الفس والدين الذي هو كالفن ايم خصوصاً بعد صحيح بصيرن الباقر سئل عن مدبر قتل جانيه فقال  
 مقتيل بقتل من قتل خطأ يدفع الى وليا المقتول فيكون لهم فان شاء اسرقوه وليس لهم قتله ثم قال يا ابا عبد الله المدبر لم يملك الذي قد عرف غير  
 واحد بانه من الباب يمكن ان يكون مستنداً لمقتله من جيل عن الضامن فقلت مدبر قتل خطا من بصر عند قال جيل الح عند سواه فان ابي مع الى  
 وليا المقتول بخلافه حتى يموت الذي به ثم يرجع حرا لا سبيل عليه كما به يمكن ان يكون مستنداً لشيخ جرحه ابن اخ سئل بالحسن عن مدبر قتل جانيه  
 خطأ قال ابي في رية في هذا الباب قال قلت ونيما عتق عبد الله ما ان قال يومية اولياء المقتول فاذا مات الذي به راعى فقال سبحان الله عتق  
 فيظلم ام اشترى مسلم قلت هكذا ونيما قال عظم بل به مية الى وليا المقتول فاذا مات مدبره استع في رية من الشيخ في كتابي الاختيار فيقتيد الجرا الأول  
 بالثاني وفي الخ هو مذهب الصنف في دفع المقتل وليس بعيداً عن الصنف الما فيه من الجمع بين الاختيار بما يناسب الحق قلت كيف عليك ما به بعد الاطاعة  
 بما ذكرناه بل هو مذهب كلام الشيخ في الحكم عن ميسوطة وغيره لا باس بذلك لا يرد في المقتول اسرقوه وقد دفع مولاه اليه يا قاتل ذنبيه ورضي هو ملك  
 ولعله لذلك قال ابن ابي ريس في كتابه عن بعد ان ذكر كلام الشيخ في رية لا دليل على صحة هذه الرواية لاننا مقتضى الاصل وهو الخرج عن ملك من به وصار عبداً  
 لا وليا للمقتول ان خرج عن ملكهم بعد خوله يندرج الى ليل ولا دليل على ذلك يمكن ان قبل الرواية على ان كان الشد بدران عن نذر واجباً يجوز الرجوع فيه فاذا  
 كان ذلك كان القتل خطأ فانه بعد موت من به يصير حراً ويستع في الدية ثم قال ولا قوى عتق بغيره انه حريش سوا كان غنله او لا لان السيد ارجع عن نذر  
 واما ما عتق الجاني فقلت من اخر كلامه في شفا الحكم في سلة اخوه هو عدم الفرقة الاسراف حيث يكون له من السن والواجب عتق ولعله الموافق لظاهرهم  
 هذا اذ وجوبه لا ينافي اسرافه بل دليل اخر لا يخلو للدين منه ولا اصل برائة الدين من وجوبه ولو قتل المدبر مولاه فقتل المدبر بطلان ذنبيه مقابلته بقبض  
 مقتضو كوارث ذلك يمنع من الارث قبله ولا يبلغ من الاباء ولكن كما نرى لا يطبق على اصولنا فالجني الانفاذ لا اصل تغليباً به بعد منع القياس والوجه  
 وكذلك لا يطبق فانها اعم من ان لا يرد بعتق ولده من قبل منعه ما عتق من جرحه لقرعة فله ثلثها وكان للبلقي والآخر موقفاً فذا استوفى من الدين شي كل عتق  
 القرية ولا قدر ثلثه فار فضل عتق من الآخر وهكذا حتى يتفقا معاً او مقدار الثلث منها ولو عتق اسبقاً له لم يرد العتق على قدر ثلثها ولو خرج من رعت  
 الفرقة لم يستحق جيل العتق يني وعتق من اخر ثلثه اذ هو كما نرى ايم غير منطبق على اصولنا التي مقتضاه انفاذ ثلثها ثم قال ما جاس الدين يعق منها على السوا  
 وهكذا نعم لا باس بما فيها من ان لا يرد بعتق وكان له اشارة على جدها من ضعف بقيت عتق من المدبر ثلثها لا خصصة للمدين من الدين كالمستوفى وسقط عنه  
 من الدين نصفه لانه قد جرحه من الميراث ويقوم منه للآخر نصفه وكلما استوفى منها شيئاً عتق فله ثلث ولو كان النصف يتابع عليه بالاصوية عتق الكل ولا شيء  
 لاحدهما على الآخر ولو عتقوا فانه بنا نسبته الى كل منهما ضرورة انطباق ذلك كله على اصولنا والله العالم **المسئلة الثامنة** فانه رت ان ابا المدين  
 بطل الشد بدران وقوى ح من جرحه بدران ابا المدين بطلان لا خلاف في ذلك بل قد عرفت انما لو جعل خدامه لغيره جرحه جرح المدبر ثم هو حر بعد موت ذلك الممر له  
 سبيل الشد بدران بالاصح فيقولون شعيبا لتاقي الا انك قل عتق من باضى كون الحقيق عدم كون ذلك من الشد بدران انه لا يرد بعتق من اطلاق ما دل  
 على بطلان بالابان لو قلنا بشموله بما للكلام في انفاذ ابا المدين عتقه على وفاة الزوج ومطلق لغيره قلنا انه لزمه البطلان ما على القول بحد كونه نذراً  
 كما سمعت عتق الحال فيه فلا اشكال في عدم البطلان بل قد يقوى ذلك على القول انه نذر انفاذ في ما خالف الاصل على المتيقن انما هو المعلق على وفاة المولى  
 خصوصاً بعد التعير بعد البطلان في المدبر فذلك بعد الاشكال منه ولو قيل بقصر عدم البطلان على ابا من جعله منه ليزم وعلون ذنبيه على وفاة  
 المدبر كما ان هذا الحكم قد صاع على خلاف الاصل بالنظر في فاعاة الاصل في المسئلة وظهر انفاذهم على ان بانان المدبر بطلان ما اوجه الدليل الاج من خطر  
 خصوصاً بعد ان لم يتحقق ما ذكره من عتق الاصل وظهور انفاذهم عليه تمامه كلام سابق قبل الحوض في مسئلة الابان دفعا للاستلا على عدم كونه نذراً  
 بما تضمنه الصحيح لزم من عدم البطلان بالابان المعلق على وفاة المدبر وعلى جرحه كما يكون الجناح بحيث يعتد عليه في ايات حكم مخالفاً للاصل بعد فرض حلول النص  
 عما يقتضيه المولى لشل ذلك فلا خلاف واما **فروع اربعة** **الاول** اذا استغنى المدبر لا بعد موت مولاه فان خرج المدين من الثلث فالحل ان يكون حراً فكسبه  
 له ولا كان له من اكتسب بعد موته بمرور سنة من اطلاق ولا اشكال في شئ من ذلك هذا اذا كان حقيقه معلقاً على وفاة المولى لا ما لو كان معلقاً على فاعية غير المدبر  
 وناخره موت من المولى فانه فان على الوتة الى ان يموت المدبر لم يكتسبه ثم حكم المصلو المعلق عليه هل يجوز الوارث الرجوع في ذنبيه كما كان ذلك الجاني المولى  
 فوقف فيه ذلك الا من اطلاق جواز الرجوع في الشد بدران من اخفا ذلك من باشر الشد بدران لم يجر له بدران بجمع بالا ولا لعدم مباشرة الشد بدران

في كتابنا

لديه

كتاب الفرائض  
والنكاح والطلاق



تسليم المملوك  
على المالك

جعلها

حيث

وان لم يسلمها القبا مع عدم الكسب فلا عن كسبه بل عن قوله والمومن نعماء شعركوبه مؤثما مؤبدا بما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانه يوجب اصله بها  
 كونها احسانا او ضربا من ضرب العفو الذي قد سمعت شدة التعليل خصوصا بالنسبة للمومن وخصوصا اذا كان قابلا للقبض افسه لولا ذلك لا شك  
 اثبات الاستحقاق ابتداء وان نفى الخلاف عن الزاوية من جهة اختصاص المصنف بالدين يتبعون الكتاب من المالك لا تكون فلا يشعركوبهم الا من هو  
 للمصنف المفسر لغيرها بان نخرهم فيها الا انه كما ذكر في النسخ على الاستحقاق ابتداء نعم بنا على استغادة ندمه من غيرهما بما فيها على تاركها لئلا يستحق الا انما  
 بعد الاجتماع مناهل عدم وجوبها خلا فالبعض الغاية من هذا الما وروى ان كسبه بالاحد الا واما كسبه بالمرء بما التفت في الكتاب من نحو قوله وغيره فانه يشارك استحقاق  
 بنو المملوك بل قوله ولو عدم الا ان كانت بناه وكذا لو عدم احدهما لا يفي من ضرورة التفسير بالامر في المومن بل واللهى غنا مع عدم المال ولذا قال في نفع  
 الكتاب مستغن مع الذبابة وان كان التفسير في كسبه المملوك وشعب مع الناس لو كان عاجزا ومما الزاوية من المفاضلة فيها بالمال وروى لاسر من موردهم لم يظن  
 فلا يفيد سوى الا باخذ على الصح كما قرئ في محله الى ان قل وكيف كان يستغفانه لا باخذ في الصوة وعليه كذا الطائفة وعوط القول بالكرامة لا وجه له واخذه  
 الفضاخ من مصادم مفرقة رجحان فان المومن من الوثية وقد يمتد في المرسى بل ظاهر المرفعة في استحقاق الجزاء في الدين ولعل المومن بطوره في الاغاليق  
 الا انما لا يعلم منه لا خير ولا عيب فان يقال للمومن انه علم منه بل لا يقال لغيره انه علم منه خير كان كسبه المال كما اعترف به المرفعة ومن ذلك يعلم ما في المشايخ انه  
 بعد ان ذكر المرفعة في نفع المملوك على المال قل وجهه بعضهم بان فيه استعمال الشرف فاحد معنيته في الاول استعماله في المرفعة وهو يحل على شرفه العولب لا يستحق اليه بل  
 المرفعة ويشتغلان المرفعة موجودة وهي الزاوية الصريحة ولا تعارضها الاخرى لان استعمالها على اثبات شرط الوثية مقدم نعم يمكن اثبات كسب الاستحقاق  
 المال اعنى القدر على كسبه على الزاوية الصريحة ويشارك الاستحقاق وجودا ولو متعين نظرا الى الجزاء الا ان قول المصنف عدم احدهما يشارك ذلك لو فقد الشرف  
 لم يستحق لعدم المقتضى لمحيث ان الامر مخصوص بالخير المفسر او بالثاني ولو امتنع بالاول خاصة وهو الامانة لا يستحق لعدم المقتضى وبما يشارك الاستحقاق  
 لاستعمال الجزية وحده في قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره يعني اصلها الخا وهو الدين وقوله تعالى وان كنتم كنتم من شعائر الله كنتم فيها عصى ثوابكم الزيد  
 بالخير الى المال وحده في قوله تعالى وان كنتم كنتم من شعائر الله كنتم فيها عصى ثوابكم الزيد  
 المعين وهو منفية في جانب الدين وحده بخلاف المال فقد يرجح جانب الزاوية الصريحة والتعقيب ان الامانة اسم الخيرة المعين للمومن هنا جاز لان في ثبوت  
 انما استعمل في العمل الصالح والثواب نفس المال والماله هنا الامانة والقدر على التفسير في التفسير في الامانة والاولا بالحققة وانما يكون التفسير في الامانة  
 والاطلاق انهم السبيل المستحق لان اطلاق الامانة القليلة على الاعمال الصالحة المتبادرة منها اذارة اعمال الجوارح والتوابع عليه معرفة الامانة جازا ايضا  
 وحرف تلافى عليها او على احدها موقوف على الفناء هو موجود اذ اذارة ما طردة في المرفعة منها روي الاول فكان العمل من مفسنا حيث يفقد الشرفان الاول  
 منها تكون مباحة ولا تكون الاصل فيل تارة وقوائم في وبن بعد الاعضاء من مفاة فاذرة لغيره الاول منها المومن المؤبد باهت كانه فاذرة  
 المومن غير في المال بل هو اول فلتا من اذارة ذي المال خاصة بل لا تخفى المرفعة في المرافعة لا لانه لا والمال خاصة كانه مؤبد بغض العامة فانه يصيد  
 عليه من فيه غير خلاف كسبه في المال فلا ريب في اذارة ذلك خصوصا بعد معلومته من حجية فلتا من غير المومن واحرمته بل يترك في جزم الما  
 انما على الظهور ولا من جزمها على الميدين كونه مع الدين وان لم نقل على المطلق على الميدين المند في خصوص المقام باعتنا ما تقدم من النسخ في  
 الموضوع عتق غير الخائفين لا يرد كونه كسبه مع متلقى الموقوف لان تعليل الجزاء بناء على اذارة العبد ومع المولى في ذلك نعم ليس بنا اعتنا سؤال العبد كما  
 سمعته من ائمتنا ومن هنا قلنا باستغادة استحقاق الكتاب ابتداء مع الاكثر من حيث كذا السؤال والا فاعرف ان الامانة موضوع الجزية في خصوص المشايخ  
 ولا يشارك ذلك عدم تعريض المومن للمومن كسبه لا يمكن استغادة بالاولوية وبذلك كل غير تلك النظر فيل من الكتاب خصوصا ما اوضحه الله جعل الامانة  
 الزبور لا باخذ باعتنا لغيره الخا لا على بناء على الاستحقاق الكتاب ابتداء نعم غير موقوف والله تعالى وكيف كان في ليست عتقا بصفة كما عن بعض العامة لعدم  
 صدقة عليه لا عن وعده في عقدها ولا في الغاية الاولى يعنى الاحكام لا يقتضى الا اندراج في الاسم ولا يدخل كثير من المعاملات في بعضها بعض لا يباع  
 للعبد من نفسه كما عن النسخ ما بين مرة واحدة وليس ظاهر على ان يوهب في تفسير بل هي مما من مفسنة خارجة عن قياس المعاملات من جهة اذارة بين السيد وعبد  
 وان العوضين للسيد انما كسبه على مرتبة من مفسنة بين الوثية والحرة وليس له استقلال الا حار ولا هو المالك ولذا كان مفسنة مرتبة بين الاستقلال ونقيضه كما  
 سطره لان الحاجه كما كانت عليه اليها فان السيد فلا يبيع منه بالعق من انا والمملوك لا يبيع من كسبه فخره ذكره من هذا العمل الشرع فيها ما لا يعتد به غيرها هو  
 غنم في الجاني زج ففرض وعمل الجا على كل حال في عبيد من مفسنة البيع الذي يقتضى العبادة بين البائع والمشتري والمبيع هنا هو المشتري ويقضى بقول  
 المشتري الملك هو مشتري من المملوك ويقضى كون العوض ملكا للمشتري والمومن ملكا للبائع وهذا الامر لم يولي على ان يبيع اشغال بين مملوك من شخص الى اخر  
 فلا بد من تحقق اضافة المالك بين المشتري والمبيع هو مشتري من المملوك لا يباع من المملوك لان ملك العبد يتوقف على حرية وحرية  
 متوقفة على تملكه من يدو لان السيد لا يبيع عبده ومن ثم لا يصح بيعه الا احرى واحدا ولا توكا كانت بيما ثبت الما في رمة وعتق في الحال كما لو عتق على مال  
 له غير ذلك مما لا يفي من الشايات لا يباع الى بيع حقيقة مضافا الى صحة التملك تعارضه يوم عرفوا اطلاق الامانة على علماني بعض المصنفين من الجا لا يقتضى  
 اندراج حقيقة ولا لكان التصل على بان لك ضرورة كسبه اطلاق البيع والشراء على مؤداه فليس ج اطلاق المرفعة ولا على وجه التفسير في البيع لا حقيقة ومن  
 هنا قال الشيخ: الكتابة تغاير البيع من جوهرها ان الكتابة لا يباع فيها من اجل اذ لا يباع لا يفتقر اليه منها ان الكتابة يتبدلها بغيرها العبد والعبد يتبدل فيه خيرا الشرط















العوض

في الجبال النكية  
من مخرج

فالمجرب

والجبال

نصير

من الجبال النكية  
من مخرج

واما نوجه علينا المنع عند من يشترط بعد الجور في اطلاق خذته شهري على المصل بالعقد كخاتمة ولغيره من الغبن ثم المدة بطلت الكتابة فلا كانت  
 مشرطة او كان هو مجموع العوض لفقد شيء اما لو كان بعد الدية وكان له مطلقا لم يطل وروى في المال عن من بنينه ولو قال كانا على  
 خذته شهري بعد هذا الشهر قبل الفاعل الشيخ بطل بناء على القول بالشرط انك الله بالعقد فيه شرط بل منع كما عرفت سابقا وانما ذكر ذلك بخصوصية  
 انه لا فرق بين الخذعة والمال ولو كان به ثم حبسه مدة قبل الفاعل الشيخ في الهي عن طيبه ان يشترط مثل ذلك لان الفاعل الواجب من الشاغل الامهال  
 في تلك المدة ولا يمتد له فيضمنه مثلا فيقول الفاعل الشيخ ايضاً في موضع لقوم من طاعينين يلزمه اجرة مدة احتباسه وهو اشبه باصول المذهب فواعد لان الكاتب  
 مضى بالعقد كالفن فيضمن منعه مدة الحبس هو اوقوع وان لم يكن فاضعة وجب له لعل يطلو وان كان له صنعته وجب له تلك الضعفة وان فقدت  
 من كذا مائة او اقل منها او قيل اجرة بطلت عليك فوعاها بالنسبة اليه ياتي انما تعقبت في كتاب الغنيم والعوض فغيره ان يكون رتباً على الاعراض معلوما  
 الوصف لفقد شيء فمكمل للمولى فلا يقع الكتاب على عين مستحقة لانما قيل من انما ان كان بيد المملوك في المولى فلا يحقق المفاضلة لانها مفاضلة  
 على البيع بالمال وان كانت لغيره لم يصح وان كان لا شرط الملك في العوض حتى يملك العوض في ذلك لا يصح البيع بعين لغير المشتري على ان يكون البيع ملكا له والذين  
 من جهة ان يكون المراد في العوض بيع العبد والعين لها جاز لان لا يملك على القول بان العبد يملك لوفى الجملة ضرورة فصوص مالكية العبد وكيفية الاذن في ملكه  
 في البعوض لها مكانة عليها بالمال في المبعوض اذا ريد المكانة من على جرة الزمان يمكن كونه فذلك القين يجرى في التحمل قديون فكيف الاذن من لغيره بالمكانة  
 على عينه على ان تكون وفرة على يحصل بعقد المكانة المخرج لغيره من مفضل الرتبة بحيث يكون صاحب المال يملك القولي عليه بالبنية في منه من المال الحاصل بالبيع  
 القوم مملوك السيد صاحب المال يملك عليه الخذعة المملوك له معاذير العدم بقوله شرعية ذلك فلا اصل الفسخ بعد ائس في تناول طلاق الارل لئلا يتصور  
 بعد ما عرفت من غنيمتها الاجل فيها ذلك محله الدين لا الفين نعم قد يوان ان ذلك من العنصر جعل الخذعة للمصل بالعقد عوضا للعقد فذلك الجواب في هذا  
 التقيد بشهر هو انما هو عوض عن النفع لاجل ما فيه روح فلا بد من الجمع بازاءه غنيم الدين من في مقابل العين كما يشهد بالفرج وكذا لا ينضم مع جملة  
 العوض لانها لا تباع بالنسبة لانك لا تعلق في جده من باع بعضهم له كلف سائر عوضا للمفاضلة للمخرج والمز و كان فيه فانه كما في افضاض الصلح وغيره وعلى كل  
 حال فلا يكون العوض للمجرب بل لا بد ان يملك في نصفه كمالا ينفذ في الجمل بحيث يقع معه الجمل على ما سمعته فباع الدين ان يمكن المقام منه فهو شبيه بغيره  
 منزله بالنسبة في ذلك فاما من الاثنان ونصفه كما يصفه التنبه وان كان عرضا وصفه كصفه في السلم فشرطه ان يكون له اطلاق في دفع الجمل كما هو واضح وكذا  
 لا يصح بوضعه لملكه كالحزب المخرى في المولى السلم نعم هو في ذلك في الدينين كما عرفت سابقا ويجوز ان يكون في اطلاق الادلة في مضمون المرسلة من ملك  
 مملوكا منسل صاحب المكانة لان لا مكانة الا على الاعلى قال نعم ولكن يمكن ان يتجاوز قيمته يوم المكانة بلا خلاف جاز فيه بل في المرافعة الاصحاب لا يوافق عليه  
 قلت لعل لنا فاقته للادان والاحش الذي يفتي عليه مشرعية المكانة مفضلا لقاعدة السامح وكذا يجوز ان يكون الكتابة على منفعة الخذعة والبنية انما كان العنصر  
 الدية اطلاق الادلة نعم مع ذلك بعد منعه بما يقع الجمل من الثمن به العمل كالخيانة هذا الثوب المشغور لبن الجمل المعين مثل الادلة كخانة شهر وسند  
 المفاضلة بان المنفعة ملك فعلا للمولى فلا يعارض على ماله بماله بخلاف المال الجمل الذي هو ليس موجود ولا داخل تحت قدرته بالخذعة كالعين الحاضرة ومن ثم  
 جاز ههنا بغير شرط خذعة معينة بغير شرط ولا شرط مال بغيره شايدها فاما ما في ذلك ان عقد الكتابة يخرج المملوك عن ملك المولى محضا وان كان انتقالا  
 من لؤلؤ ومن ثم سقطت نفقة عنه وفطرية ولم يكن له استعماله وعجزه عن ذلك من قواع الملك فكانت منفعة وما يتجوز من كسبه نابعة في الانتقال عن ملكه ويحظر  
 جملته عوضا عن ذلك بغيره ولما كان العنصر المقتضى ملك المصنف منافع بغيره وكسبه غير ضا في شرط المال وولادة له لانها تكون كاستئثارها  
 مما يجوز من ملكه بالتقيد بشرطه وهذا لا يلزم منه بطلان جعل الخذعة عوضا عن الكتابة الواضحة مرضا الكتاب مضاعف الاعوم الادلة وان كان لا يفي غرضنا  
 بل هو عند السامح عوضا الاجر منه فوكلا السؤال اذ لا فالا بعد الجواب لا استئنا الى اطلاق الادلة وعموم مخصوص الجبر من رجل في اطلاق الادلة  
 عليه عالة كذا وكذا سنة فقال هو حر وعليه العالة بناء على ان من الكتابة كما عايشا يظهر من غير واحد من العنصر الذي اشترط فيه شرط وان كان هو الظاهر وان كان  
 الجمل عوضا ان يجزى لا يستعمله لها التي هو ملك له بل هو بخوان يكسبه لا ويغني في تحصيله فمجيلا واذ اجمع بين كتابه وسبع واجارة وغير ذلك من  
 عفوا لخاصة صحت كل منها عندنا لو ان عقد العوض من قطع عليها اجمع ويكون معلومته وان جعل تقييده للاصل وغيره مما مر في كتاب البيع وغيره خلا فان بعض  
 العامة فابطلها اجمع لانها تباين في عقود متعدة فيعتبر العلم ببعض كل واحد منها منفرا بخصوصا مع اختلاف الحكماء وفيه منع واضح ومنهم من يحالها خاصة  
 بكل العوض وهو كما ترى يقال له حال جلالها خاصة باعتبار ان المكانة لا ينفصل عن العنصر حتى ان يتم عقدا لمكانة وقد وقع البيع والاجارة بطل ملكه للعنصر  
 فوفقا باطلين واجارة بغيره فقلت بان الاستفلا منه دفع رضى المولى لان فان الجبر بما كان له ولا في الجواب بمجمل في جميع فقرة تمام القبول لا باس بذلك  
 لا اطلاق الادلة وعمومها الفسخ في المخرج عنها على سنو البيع والاجارة على الكتابة هذا بناء على انهم فيها من مفرق سلسلة جمع العقود المكاتب يعني ان البيع الجمل  
 والكتابة بعدد بعدد حل في طائفة الكسبة كغيره بان تكون الكتابة للعبد المعاصرة الاخرى لغيره ورح فلا اشكال وكان له الى عدم قابلية العبد على الاجارة  
 لمحوه ولا ياتي في ذلك وقوع ايجار الكتابة التي يفتي في عهدها على ذلك على ان مقتضى وقوع الثلث للعبدان بغير الاجارة والبيع مرافعا بمجمل المحررة وعندها  
 وان لا يقر ملكه لان الحق يحصل المحررة كما صرح به في ذلك وهو كما ترى على كل حال تكون مكانة بنية بغيره من قبله بعدد حظيرة القيمة المبيع و  
 اجرة المثل بالنسبة اليه ايم وبالا ما يكون هو وكذا اذا احتج بالمعرفة ما يفتي من ان الكتابة بان ظهر البيع مستحقا للغير لم يجر لها الا فانه في بيع العوض على  
 قيمة المملوك حين المكانة وعلى قيمة البيع في مثل الدار تلك المدة ويقطع من عوضا يعاين الفاسد كما هو واضح وكذا يجوز ان يكتب الاشياء غير  
 وحل صفته سواء انفتحت حصصها او اختلفت فنادى العوضا واحتمل اطلاق الادلة وعمومها فاقعة سلط كل من الشر كما على مكانة بغيره بناء على ان







# كتاب الكناية

تعالى عن اجمع وكان الزائد كما تقدم تحقيق ذلك كله كمال الوضوح فلا حظ ولو وجب عليه حد فان لم يخرج منه شيء حدا لم يعيد لنا الحد فاعطى  
 التخصيص فخرج منه جانب القبول وان لم يكن بهذا حسنا للكناية وان لم يخرج منه شيء اقيم عليه من حدا لا حوا يستلزمه وبسببه الرقية من حد العبد لان  
 انقسمت الاشواط على العفة والاعتصام من الشوط على النسبة في جميع الجمل على عكس ذلك في الكتاب بجلل الحد بقا العلق منه في من حد العبد بقدر  
 ظلم يعقوب وانما لم يذكره لظهور كونه لا يفسر من الاصل مني الا كذا ولو كان الذنب موجبا للحد على تقدير الحرمة دون الرقبة كان من انشور شاحلا كذا لو كان  
 فلو كان من يبيع عليه من حد لا حوا بنسبة الحرمة ويقتطع ما قابل الرقية اذ لا يجب على من يبيع على ما قبل الشراء وهو لا يندصف بل ينظر الحكم في غير عن الزيادة  
 بما لم يزل في المولى بكاتبته التي لم يخرج منها بعض سقط عنه من الحد بقدر ما لم يناس الرق وحيا لباقي اذا كان ما يقبل الجزية كما جلد فلو يقبلها  
 كالرجم سقط ايضه وجب الجلد بل يقتل الرجم فما منعت من اصله ان شرطه الاستلزام بشرطه الحرمة في الشرط على الجمل مع استلزامه لا يقتضيه  
 الرجم وعن بعض العامة عدم العتق في المولى الكناية لكان ماله فيها من الملك وجب العتق ودينه وحقه من خدمات جنسية يجب الحد ثم لا يخرج كالمالك  
 فيها من الملك الموجب لثقل الحد لكان من لا يخرج بالنسبة وفي غير المتعين خالد عن المشائيم قال سئل عن رجل كاتبا له فمالك لا يملك ما رتب من كاتبا  
 فانما هو عتق مستلزم فقال كاتبا فارتفع بعض كاتبا وجامعا مولاها بعد ذلك فقال كاتبا استكرها فاعطى ذلك من حد بقدر ما رتب من كاتبا ودين  
 عنه من الحد بقدر ما رتب له من كاتبا وان كانت ناعمة كانت مشركا في الحد فخصه مثل ما يفسر والله اعلم **المسئلة الثانية** ليس الكتاب بغيره المستقر  
 في ماله ببيع عابا مثل ولا يقتضيه ولا عتق ولا اقتراف ولا غير هاس الفترات المشافهة لا كذا كالعامة والمدينة ويحتمل الا باذن مولاه لانه لا يخرج بالكتاب من  
 العتق وانما اقتضت جواز الشك لخاصة العتق معوبة بن حب من المشائيم عن من يكون كاتبا لنفسه ماله ولعله قد شرط عليه ان لا يزوج فاقضى الا انه  
 فخر بهما قال لا يملك له ان يبيع ماله الا كذا من المصاحف فاسد من رد فلو ان استبد على نكاحه لم يقل شيئا قال اذ منعت حين يعلم ذلك فلو قبل  
 فانما كانت ثلث من شيطان بعد نكاحه ويخفى على النكاح الاول قال يبيع على نكاحه الاول واطلته كالمثل وهو يقتضي عدم الفرق بين المطلق والمشرط في ذلك  
 لكن في خبره يبيع عن بعد الله في الكتاب لا يجوز عتق ولا هبة ولا كسح ولا شهادة ولا بيع حتى يزوج ماله على ان كان مولا قد شرط عليه ان لا يزوج في الرقية  
 خبره الاخر سئل عن رجل يملك كاتبا والشهادة والبيع ويشترط ان يزوج عليه بن في نكاحه كان على مولاه ان يبيع عنه كاتبا بعد وعظماها و  
 اخذت الحكم بالفسخ في الاول لو جدها لكانها كاتبا على غيرها فانما حد في الكتاب بشرطه عليه مولاها لا يزوج الا باذن منه حتى ولو كان كاتبا قال يبيع له ان  
 لا يزوج الا باذن من له مشرة الخبيث لا يملكه ومعه وقيل على انه لا يزوج الا بشرطه كاتبا يمكن حل الاول في على زلة بيان عدم جواز الفسخ بالكتاب الا حين  
 الازالة وليس الا في مشرة فان الحش قد يجوز الفسخ في الجواز قبل الازالة الجمع وذلك كما اذا اراد الفسخ فخره قدر منه فانه يبيع بقرته بنسبة الحرمة ثم انما انقضت المدة  
 على الفسخ والفرق بين العتق يقتضي ابع من الفسخ المشافهة لا كذا كالمطل في الفسخ محسوسا بعد اخطا كرامة لان في الواسع الدال على الازالة المحالة من البيع هنا  
 لا مطهر العتق في ذلك من فسخه على المصاحف والمدة ولا يملكه من فسخه واعرب من الزيادة حيث جعله مثل الزيادة واستمر من المشتب المزبور فوافقا  
 للعقل والاجماع لانما جاز محال فاعطى الاستدلال على الفسخ بالعتق بانه مقتضى الجمع بين التخصيص والتعميم لعد جواز الفسخ بغير الكمال ليجوز البيع لشر  
 ثم يحل في رعي منشا عدم كاتبا لان الفسخ في الزيادة لا كذا فندخل في قوله الامع الا ان الفسخ في ذلك من الكتاب الذي لا رجوع له لانه لا يخطا كاتبا  
 فخرهم حتى لم يبايئ بحد جواز الفسخ ولعلهم اختلفوا في القواعد ما لم يعبد فليس ان يحترق في ماله في يات الا كذا كاتبا كاتبا بالهبة والفرق بين  
 لان قال في القبول في جوه الا كذا كاتبا من المولى غير ذلك الشراء ويبيع المال بالمولى فلو زاد الفسخ عن المثل ينتز من المثل بل هو الزيادة جاز وان  
 يشترط بالذات ان يستلزم شل في ذلك كالمستفاد من الفسخ وعجزه ثم قد يملك من استثنائه جواز لان جواز الفسخ المشافهة فيها ان كانت منافع من مشافهة  
 جواز الفسخ في العتق ولعل ذلك لما منع في بعض الفسخ وانما على القواعد وان اختلف في عدمه العتق والبيان بل قال في الكناية اشكال في جوازها مما مضى  
 او عتق وان عرفت انها ليست عتقا فحقا فمع حيث بالان سابقا والاحقة بل ياب بها انما كانت من الاكسما الماذون فيها الكتاب في حق فان عجزها انما فيها  
 المولى ان يجر الشراء الاول وان عجز الاول واسرف عتق الثاني ولو اسرف الاول قبل الازالة الثاني كالمال الى السيد الفسخ على منعه ما يملك للمعروف كما  
 ان له البيع من مولا وعجزه للمولى خانه بالشفقة وبالعكس في ثبوتها ما بين وبين المولى ان كان مشروطا او مطلقا لم يرد شيئا اشكال هذا وسئل عن رجل يبيع  
 الكلام في المسئلة الثانية والظاهر وكذا لا يجوز ان يظن على اشكال المولى المقرب في مال الكتاب لانه قد بين من الفسخ العتق بين المرفوع والمرفوعة لا احدا  
 التي فيها ذلك لاعتد حرة الفسخ في مال الغير بعد ان كان مالكا او امنا سئلوا بالاشافهة لانه عجزه في المرفوعة نعم في ذلك قد هو يملك المولى على الاستيفاء  
 بغيره في ماله اذا كان مشروطا وحل الاجل في ماله وكان سيده قال بقدره ولو زاد الفسخ من مولا الى ماله منع من المالك في كل متع فلا يرد بين المشرط والمطلق  
 في ذلك كما ينبغي ان الحار كمن الزيادة وعدمه لانه من كون الكتاب كالمواصفة لا يوجب للمولى على الكتاب وان كانت بالملك لا بالعقد فيعبد  
 كونه ماله كمنه اذ عتق كاتبا بل او شرطه المولى على العقد بجمع لم يطل العقد على المصاحف عليه الفسخ في المالا يملكه ولذا جاز عتقه لو قد منع من غيره  
 خالد من من الحد عند عتق كاتبا بل على كاتبا او جامعها لو طاعت حد ثلثي عن رتب ان لم يتبع عدم خروجها عن ملكه لكن في ذلك حد الحد المولى انما يفسر  
 والامه بالنسبة وقد قال في مال ذلك لانه ان وطئ المولى على كاتبا فخر ان لم يخرج منها شيء بعد بنسبة الحرمة بن بقتضيه كانه احد من الغاصل في عتق وان طاعت  
 عتق على اشكاله ومنه يفسر مع جله بالحق وفي الاصل فلو طعن الكتاب كاتبا في بيعه على حد الملك فانما يفسر في ذلك المصاحف اذ على ملك الكتاب لان ملكه ثبت  
 عليها الفسخ عتقه وان كان ضيفا فانه طعن من البتة فلو اخطا في بيعه فانه يفسر على ما هو عليه في ذلك قال في الزيادة في الكتاب لانه في الفسخ في كل  
 مقدم على غير ذلك لا يفسر عليه في ثبوت الحد عليها او رتبته مع اشتراكها في حد الملك لذا قال في كسفت الشام ولو على حد بين المالكين وانما يملكه

كتاب الكناية  
 في بيع المولى  
 كاتبا

كتاب الكناية  
 في بيع المولى  
 كاتبا

في بيع كذا  
في بيع كذا

في بيع كذا

في بيع كذا

في بيع كذا

امتها مع عليها بالقرير غدا ولم يجد الملك وبدل عليه ما تقدم من خبر الحسين بن خالد الناطق بل الخلد عن جامع مكاتبه ومن  
بعض العامة انما يجدان ولعل العبارة المزبورة التي هي كما هنا عن القواعد غير موجودة في بعض نسخها لاعتبارها مشروحة وكشف  
الثناء ولا في الاضمار ولم يشرع في تضمينها في من في القرير فان طارعه عزيت وبغير اللبث مع الشرط وعده ثم قال في اخر الحديث  
والقرير الذي اوجبا انما هو للعالم منها فلو جعل فلا يغير ولو جعل احدهما عن الاخر وما ذكرنا يظهر ان لها الميراث من كتبها وان  
طارعه كما حرم به في من لا لها البتة بزاوية ولذا لم يحدد تكون ام ولد ولا طلاق خبر على من جعفر من اخيه في رجل وقع على مكاتبته قال  
عليه ميراثها فان ولدت منه فهي مكاتبته وان عجزت فزوت في الرق فهي من امتهات الاولاد وبغير السكوني من القصة ان امير المؤمنين  
قال في مكاتبته بطلانها مولا فمحل قال برة عليها ميراثها وقضى في بنتها فان عجزت فهي من امتهات الاولاد بل قد يقوى تكرارها في تكرار  
الوطى وان لم يجعل الاداء للعدة السبب الا ان يدعى انسان لا يخاف من الحزين مضانا الى اصل البراءة لكن دعوى الانسان حتى مع العمل كما  
ومن هنا استوحى فيه واحد الفصل بذلك وقد جعل عدة بالعالم بالحكم والافق الشهية المستمرة في واحد وكذا لا يجوز له وطى الامه الكاتبة  
ولا امه الكاتبة ولو وطى الشهية او غير شهية كاي عليه المهر لم يعرف ثم لو وطى بنت المكاتبه المملوكة لم يكن عليه مهر لانها امته وانما وجب المهر لنفسها  
ولا امها لان من كتبها غلات مهر البنت كما هو واضح وكلما كتب المكاتب قبل الاداء وعده نوله لان فسط المولى والعنه الكاتبة ثم لو عصى  
المولى بملكه لما تقدم ولا تترج المكاتبه الا باذنه لانها مملوكة ولما في تزويجها من التفرج بها ولا سمعته من مخوى الهوى المكاتب من ذلك في التصو  
السابقة بل يمكن اعادة الجنس الشامل للذكر لان من خصه خبر في بصيرة سئل الباشا عن رجل اعتق نصف جاريته ثم انكحها على  
النصف الاخر بعد ذلك قال فليس على علمها انها ان عجزت عن نجومها فانها في الرق في نصف رقبته فان شاء كان له في الحرية  
يوم وطا يوم ان لم يكاتبها قال قلت فلها ان تترج في ذلك الحال قال لا لا تترج في جميع ما عليها في نصف رقبته وان عجزت فلها ما ردت  
كان عقد لها سقوفنا على الاذن او على الاداء مشروطه كانت او مطلقة ولم يقع باطلا لما سمعته من صحيح ابن وهب السابق وغيره وكذا  
ليس للمكاتب ان يترج عبيد من امته بغير اذن مولاه لانه خطر في الاكساب وكذا البسر للمكاتب والحلى امه يتاعها الا باذن مولاه  
ولو كانت كاتبة مطلقة لانه تصرف بغير الاكساب وفيه خطر بل عن بعض العامة عدم الجواز حتى مع الاذن لكنه كما ترى ثم لا  
مهر لها لانه لو ثبت لكان له ولا حد لو فعل لانها مملوكة فان حملت منها فولد له لانه ثمة ملكه الذي هو الحاربه المملوكة له فمحلها  
منه كحملها من غيره ولكن لا يفتق عليه لان كاتبة وشريها وان عجزت عن المالك لمقتضاه ملكه نعم ان ادى عتق وعتق الولد و  
ان عجز اسن فاعما وهل تكون ام ولد بعد العتق وجهان في الخبر الاقرب ذلك وتبعه ذلك ولعله لصدق ام الولد عليها لكن  
فدينافق بطوق عتبه في الاداء ولا يقضى الاستيلاء الذي هو المناسق من فصوص ام الولد بل المناسق الموطونة للسيد الحر المملوك  
والاصل عدم حقوق احكامها حتى لو ات به بعد العتق اذا كان لدن الستة اشهر من حين العتق لبيت كون العتق به في الرق  
نعم ان كان لما راعى ستة اشهر الى اقصى الحمل احتمال ان تصير مستولدة له علما بالاصل مع انه قد يفتق خبره او لا بما لفتة للعالم  
ثانيا بعد كاتبة شل في تحقق عنوان ام الولد على وجه التحق بالاحكام خصوصا اذ لم يكن قد وطها بعد الحرية بحيث يمكن استئناس  
اليه وان وجهه في ذلك بكونها في اشيا بطوق به الولد في المحلة قبل الحرية وهو مستدام بعدها وان كان العتق به بعد الحرية فتفتق به  
لنبوت الاستيلاء وظاهرا وان افترق فيما بينه وبين الله سبحانه الا انه كما ترى المسئلة الثامنة كل ما بشرط المولى على المكاتب  
من عمل مخصوص من الكاتبة او بعد العتق بالاداء ان الاكساب على وجه معين او بخودك وبالعكس في عقد الكاتبة يكون لازما لعدم  
المؤمنون واذا فوذهما فاضام يمكن من انما يفتق العتق والمعا لالكاتب والسنة على نحو غيره من الشرايط في العقود فلو شرط عدم  
الحرية بعد الاداء او الوطى بطل الشرط بل الاقوى بطلان العقد كما تقدم محراب في كتاب البيع الذي مر فيه تسلط من له الشرط على الغيا  
مع عدم الوفاء مطا واذا عجز جبر على الوفاء المسئلة التاسعة لا يدخل الحمل المعلوم وجوده حال الكاتبة ولو بانفصال لدن  
ستة اشهر من حين الكاتبة في كاتبة امه فضلا عن ميراث قصده لعدم قابلية للعالم وعدم دليل على البيعة بخلاف التدبير الذي هو  
عتق يقع على الصغير والكبير فهو كالمولود المنفصل خلافا لبعض العامة فابصر فاحل بيعا لا على جهة السرية كما يتبع الحامل في البيع  
واضح الضعف في المقس عليه لكن لو حملت بمولود عبد الكاتبة لكونه من عبد السيد اذنه او في وسي جاهلة بل وعالمه كما  
اطلقة جماعة وان اشكل في من عدم الكاتبة ما شرها كان حكم اولادها حكمها بمحض انه يتفق منهم بحسب ما يتفق منها كالا وبعضها  
بالعتق او بالاداء او بالابراء لما سمعته في صحيح ابن قيس وبريد العجلي المتقدمين سابقا ولما قيل ان الولد من كتبها يتوقف  
امره على رتبها وحرمتها كاتبة وهذا ونحوه هو المراد بكونه بحكمها لا انهم يصيرون مكاتبين اذ لم يجز معهم عقد الكاتبة بل المراد  
انفائهم بانفائهم من جهة الكاتبة حتى لو صنعت الكاتبة عتقت الام لم يفتق الولد لانها في ذلك ما سمعته مراد الاولاد ما بقي من  
مال الكاتبة المطلقة التي قد ادى بعضها للادلة الخاصة هذا في ذلك وهل يثبت حق ملكه قبل الانفائ للام المولى وجمان من انه تابع  
للام وحق له ومن انه تجله كتبها فيكون لها وتظهر الفائدة فيما لو قتله قاتل فعلى الاول تكون القتلة للمولى كما لو قتلت الام وعلى الثاني

يكون للمكاتبه تسعين ميه في اداء الخوم اما كك الولد وارث الجنانية عليه فيا دون النفس وارث الوطى الشهية لو كانت جارية  
موقوف على عتقها فيكون له والاولى ككك الام فلو عجزت الام وارادت الاستعانة بككب ولدها الموقوف في اجابتهما رجسا  
مبنيان على ان الحق هل هو للمولى او لها اصل الثاني لا اشكال في جواز استعانة ثابته وعلى الاول يحتمل ان لا يملكها اذا رقت رقب الولد  
اخذ المولى كسبه واذا اعتقت عتق وقد يفضل شيخ من الككب في اجابتهما حظ الولد وماله لانه لاحق لها في كسبه لان الكلام على تقدير  
وتظهر الفائدة ايم في نفقة الولد الوكبه انما في كسبه وما فضل فهو الذي يوقف فان لم يكن له كسب اولى به بالنفقة فغيره وجها  
اظهرها انما على المولى بناء على ان حق الملك له وان كان مراعى الثالث ان ينفق عليه من بيت المال لان تكليفه النفقة من غير ان يصرف  
اليه كك في الحال اجماع به وبه وجه ثالث على الام لان كك قد تنفع به فتكون نفقته عليها البقية النفقة لكك قد تنفع بعض  
ذلك في س قال ولو حتى على ولدها في طرف فهو موقوف فان عتق ملكه ولا تملكه فلو استرق الام على العجز فلها الاستعانة به وكذا  
كسبه ولو قتل بالقيمة للام لعدم تمكن السيد من التصرف فيه ويحتمل السيد كالوقوف للام ونفقة من كسبه فان تصرفته السيد لانه ملكه  
وان كان موقفا في جواز اخذ المولى اياه وجها من تحقق الملك ومن تعلق حق الام بكسبه في الاستعانة وحكم ولد الولد من انه حكم  
الولد وقد تنفع هو مل في س قال لو قتل الولد اختمل صبوة القهر للسيد كالام وعدم كك يملك التصرف فيه مع كونه قاتلا ينفق قيمته و  
نواه الشيخ ولو حتى عليه او كك فالاقوى انه موقوف تملكه ان عتق والاولى ان اشرف اصل العجز كان لها الاستعانة به ولو مات الولد  
قبل عتق الام فكسبه كقيمة لو قتل ونفقة من كسبه فان قصرت فالاقوى على السيد لانه يستره مع العجز ويحتمل اخذ النافق من بيت المال  
واعتقه مولا فان قلنا كسبه للسيد اذ انه موقوف وليس للامام الاستعانة به عند العجز حتى وان قلنا للامام او بوقوف مع حوار الاستعانة  
لم ينفذ والاقوى عندى بنفذه على التقديرين ونحو ذلك في تقدير شجرها ولولا له الامكن المناقشة بنفقتان ملكة المقتني لا نفقة عليه  
مخو استعانة في ولد المكاتب من جارية زوج مع كونه مكاتبه يصيرام ولد فلذلك قد ناقش في ذلك كله بان مقتضى عدلان لم يكن مكاتبه  
بكاتبه انه ملكة السيد للولد بقا عدة النكاح وليس هو من كسبه والام الملكة ودفعت من المعلوم عدم صبوة كونه من ثمنها الذي هو  
ملوك السيد وثبتت بعينه لها في بردهم مع رض بقائه لا يبا في كونه ملكا له الا ان على رجب يجري عليه حكم الملك من العتق ونحوه زوج  
كون كسبه له ونفقة لو قتل ونفقة اطرافه له ايم وليس لها الاستعانة به من ذلك في وفاة عتقها ونفقة على السيد وموتة تجهيزه  
كل بل ان لو يكن اجماع جاز له التصرف فيه ببيع ونحوه مخصصا بعد عدم الدليل على كونه هنا من وقف المكس من استعانة ايم  
عند العجز غير ثابته جاز ان الحق في ما ذكرناه ان لم يكن اجماع على جاز له ولو تزوجت بغيره كان اولادها احرار مع عدم شرط  
الرفقة عليه بنا على محتمل ولو جعلت من مولاها لم يملك المكاتبه للاصل وغيره وكان الولد من اناها علفت به في ملكه وقدر له بطلاقه  
اجده فيه مضافا الى ما سمعته من خبر عمر جعفر فان ماتت وعليها ثمن من مال المكاتب بخرت من نصيب ولدها وهل ينضمها حرة ولدها  
من غير مولاها اشكال لكن جرم في بر باعناه نفعنا لازم فان لم يكن لها ولد من المولى حين موته او لو فتنسب بها عليها سعت في حال النكاح  
وما يقع منه للوارث قال موسى بن جعفر في حراضية على منعه ان رسول الله قال في رجل وقع على مكاتبته فوطئها ان عليه من ثمنها فان ولد  
منه نفى على مكاتبته وان عجزت فردت في الزنى من اثمها الاولاد بلاهر ان عليه المهر خاصة دون بقية الولد ما حرم في تروى بظن  
المسئلة لكن في لك وهل عليه نفقة الولد في طاعة من لو جهن من نكاحه حق الملك فيه السيد فلو شئ عليه كما لو قتل ولدا مكاتبته  
وارقتا الحق لها فعليه النفقة وتسعين المكاتبه بما فان عجزت قبل الاخذ سقطت ان عتقت اخذتها وان ولدت بعدا عجزت ودفعت ماله  
لها وكذا لو ولدت بعدا اعتقت ان نفقة تقويمه لكك مكاتبته ولا يجمع عليك فيه بعدا لاحاطة بما ذكرناه فلا حظ واصل ولو تنازع المولى  
والمكاتب في نفد الولد على النكاح اذ اذخره بغيره وعد من خلف المولى ولو تنازع المكاتب والسيد خلف المكاتب قالان الفرق ان بقاء ثابته عليه  
وهو يدعي ملكه فترجح باليد المكاتبه لا تدعى الوقف ولم يثبت كون المهر حجة للوقف فلك بناء على ما لحظنا قاعدة اخو مجهول النازح عن  
معلوم ينبغي مراعاة والبالا فصل للمهر جمع ما لم يسد لها صاحبها الى مباحص يكون بعد عيا وبالحمل كذا هم هنا محتاج الى التمسك ويستقروا التمسك  
في المكاتب بان يزوجه امته بغير ثمنها المكاتب فالولد قبل الشراء السيد وبعد المكاتب المستعمل الخامسة قد عرفت بما تقدم ان المشرط  
رق وان ادى اكثرها عليه في نفقة مولا له ولو كان مطلقا لم يكن عليه نفقة كما اطلقه جماعة تعال الاطلاق المصون المتقدم في زكوة الفطر وظن  
العبد على مولا له وان احدا لعيال بل في مرفوع محمد بن احمد بن اسيد الله قال يؤدى الرجل زكوة الفطر عن مكاتبته ودفق امره وعبد النصراني و  
المجوس ومن فلق عليه بابه ومنه من يفرق قوة احتمال كون نفقة عليه وان لم يعمل به ما لم يعمل به غيرا لانه جازيا شرعا كما سمعته في زكوة الفطر  
مضافا الى ما سمعته في خبره في بصير السابق عن ابنه في خصوص المشرط وان وقع عليه في غارة كان على مولا له ان ينفق عنه لانه عبد وغيره ذلك مما  
دل على عدم جواز تصرفه بماله في غير الاكسابه نحوه الذي يكفي في سقوطها عنه لعدم تمكنه لكن مع ذلك ظهر وسوس في ذلك في ذلك  
بل ما الى عدم قال المكاتب مكر قد خرج عن محض الرقة ولو وصل الى حد الحرية وموتة بينهما كما علم مرارا من سقوط احكام الرقة عنه  
سقوط نفقته عن مولا له وتعلقها بكسبه وقد كان اللازم من ذلك ثبوت نفقة على نفسه ايم لانها ثابتة للنفقة لكن قد اطلق جماعة الرقة في

في كتاب  
المكاتب  
على

في كتاب  
المكاتب  
على

فَعِيلٌ هُوَ















۱۰۰













هذا هو الحق في كل حال

هذا هو الحق في كل حال

هذا هو الحق في كل حال

بشهادة مضافا الى ان ذكرنا ما مضى من خبره من ان رضى عنه عدم صدق حدوثه عندنا على المفضل قبل قبيل ان يسلطوا على الاولاد ان يهلكوا وان حرم على اهل البيت  
 بخلاف خبره البتة لا خلاف في ذلك فان يهلكوا من ان ملكهم حتى لو اولى اهل البيت جميعا غير ما لعقدوا واشتري زوجة لامة فانه يولد بمكان يتجدد بعد ان يمتنعوا على  
 القواعد فلهذا على عدم الحاح على اصاله عدم الاستيلاء ولا يملكها الا بالذات في شاتك لاسما لو نفاه بنفلي لا سبيل له وقطعا وفي ان نفاه في الاولاد الى المعان اشكا  
 ولعلهم بان ولد ملوك الحكماء بناتهم واولادهم من كانت وجته والاميل بقا الفرض مع قوة فرائد انهم يحكون النسب عدم الا كفاه بالاحمال في نفسه  
 فلهذا تقدم في العالم ما استفاد منه من خبره في ذلك فلا خلاف في انهم في الدنيا السابعة ما استفاد منه عدم يتو من موضوع الولد باصاله عدم  
 الحاح لو وطى الموهنة فماتت خد لا يخرج كرامتها الا ولاد ولو من غير ان لا يطين بالخلاف في اشكال انما الكلام في جواب حكم الاستيلاء بالنسبة الى المفضل  
 على الوهن وضعه من خبره والافتقار وعدم التقدم في الاستيلاء والنقص من الوهن في الاولاد والافتقار في الثاني  
 كما على الحاح وفي قواعا الفاضل هو الاقرب على المبطو والسر ان لا يبطل الوهن من ماله فخر الاستيلاء وعتي عن خبره بطلان منم الاطلاق الذي يترتب  
 امها الا ولاد وعتي ثالثا لنقصه من الوهن في بطلان بل ان ذنوبه بطلان بما احتمل عدم الخلاف في عدم بطلان الوهن بقا الملك عليها وجواز  
 موتها لولا انما الخلاف في جواز بيعها هذا وقد تقدم الكلام في المسئلة في كتابا رهن لو اولى الماهة لراض في القواعد بطلان الفرض فيها وان كان فيها  
 رجع جرح في مال الصنف فانك في طهره الرجع وقا ما علمنا العالم في خبره ان حكمها حكم الامانة لا في اولادها احد فيكون في ذلك جميع ما ذكرنا لو اولى الماهة  
 مثلا او من جعلت سنة فاوله العالم الفرض في الاولاد من السلم وغيره الاطلاق لا لاد ولكن لو اسلمت بيعت على كل من اسلمه ووضع في السلم فطعا السيل في ذلك  
 القائل في الخبر الحكم من ذلك في موضع اخر من مباحات البيع فيها ويجعل على يد امرة فلهذا لا يمكن من النضر فيها او لسلط عليها اعلام الوهن عن بيعها وعن الخلف  
 لشئ في خبرها جاعلا في الحق في الاول استبعدنا في خبره وقد تقدم في كتاب البيع ما استفاد منه في ذلك فلا خلاف في ان يكتفي في خبره حكم ام الولد علوه في ما  
 هو بهذا الساق لو علفه بالاختلاف في الاصل الاجماع عليه في صحيح من مسلم عن يعقوب بن ميمون قال في جازية لرجل كان بائنا فاسقطت بغيرها بعد ثلثة  
 اشهر قال هي ام ولد لم يسلط على ان لا يرد ام الولد من ملكها هو بهذا الساق في الاول السقط بعد ثلثة اشهر وليس له قطعها في بطلان النضر بها حجة لا ربح في ان  
 المصلحة العلف في كل النطفة مع خبره بقاها في رجم وانفادها ولدا وبما يشهد له لعلو من بطلان بيع كذا في الاولاد فاعلموا بانها سيدة بالافضل ثمان  
 من ذلك المصلحة فلهذا في موضع اخر منها القضاة في النضر بها حال وهي لها فيها الخبر الحكم بسخة البيع لعلو العلم بكونها انتوار في العالم ما سدة خلاف ما  
 لوالها علفه في بيعها بكونها انتوار من بطلان النضر بها المان حال كونها نطفة وعلم في كل الامانة التي من ماله ورفا لا بد مع الاشياء من ثمان اربع  
 من النضر في الخبر في الاول السقط في موضع اخر اما النطفة فلا خلاف في الخبر والقاعدة في استبعاد الخبر لانه لا يولد في كنفه بعد تمامه عند اطلاقها  
 النضر في السابق على الوضع بالبيع وشبهه في الوهن من بعد محمول الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 ولذا في الخبر وهو ان جرى في المصلحة على عدم بطلان النضر في الولد الاجماع خلافا للفتا في الخبر بطلان الاستيلاء على النطفة في بيعها بعد العلف في  
 والنطفة بعد استنفادها للصورة الانسان بنبش لعلو الماهة وهو كذا في ثلث نكاح انما ساد كونه فاذ كان محال للنضر في عدم الفرق بين النطفة وغيرها  
 بعد بطلان انفادها ما صدر من انتوار في بطلان البيع من موضع النطفة في سبها هذا وفي الاولاد في خبره ان اطلاق النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 جرح في النضر في الاولاد في بطلان النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 الفرض في ذلك في الخبر في الاول السقط في موضع اخر اما النطفة فلا خلاف في الخبر والقاعدة في استبعاد الخبر لانه لا يولد في كنفه بعد تمامه عند اطلاقها  
 للجماع فلا خلاف في الاولاد في بطلان النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 والجماع وغيرها في صحيح رارة على بيعهم من سلة عن ام الولد ثلثة اشهر في خبره بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 من عدم او متعلق بالجماع في ذلك قال نعم فان كان ولد في غير ذلك بل لا يتصور محمول الولد من بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 على الملك لاصل في النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 فو على ولد هان نصيبه بغيرها فلا نفق من صل النكر ولا من ولد هان نصيبه من النكر بل في ذلك من بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 اذا اراد ان نصيبه لها الذي عنفها بعد الوفاة مستند اليه ان كان قد بنافش بان لا يوافق النكر الى الوفاة وان كان له من مستفاد في خبره بطلان  
 مستند ان كان له من مستفاد في خبره بطلان النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 الكلام لان يهلك الولد بما يحضره ام ولد بن وهي السعي وهو الاولاد بل على ما راجح الا لا يخلو في خبره بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 وان كانت نكاح لا يجوز له في الولد بغيرها ما دام ولد هان لاجل الا في بطنها اذا كان قد بنافش في الولد لا يخلو في خبره بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 المهور وما في غير المهور من المهور في الموضع المخصص في خبره بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 فلا وجه لعلو في المهور في خبره بطلان النضر فيها من عبا للجماع كالنصف من صحيح  
 طحا صلب النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 الضيق قال بعض النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 نال في خبره بطلان النضر في الولد لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها  
 لا نصيب له بعد هو اخل في المسئلة انما كان هان ولد هان نصيبه لعلوها بما يكون لشوا في موضع اخر ولا غير ما نطفة وفات الا ذكره وعدم المصلحة فيها







التلخيص في كون خبرنا عن جواز ثبوت صحة التعليق على المقتضى لعدم وقوع التعليق قبل وقوع التعليق عليه لوقال ان على كذا ان شئت شئت يعلم اننا لو قلنا انما لم يكن انقرا ولو كان  
 لوقال ان عدم زبدها ان رضينا ان كان شهدا ونحو ذلك في شئنا جميع التعليق انما لا يخبر ان كان على صفة يفتق وتوعدا طيسر هذا ونحو التعليق انقرا بما ينافي الذي يوجد  
 ببعضه فيكون لا خسر في كون الشرط والجواز كلاهما واحدا لكون الحكم بينهما في كل واحد منهما ولا في الجواز فقط والشرط كما عن بعض أهل العربية كما انما لا يخفى عليك ان الفرق  
 بين التعليقين ما ذكرناه سابقا من ان الانقرا بالحق المستقبل المعلق على شئ في ان ليس انقرا معلقا بل هو انقرا بالحق المعلق بمقتضى السبيل المعلق به وليس هو انقرا معلقا كما هو واضح  
 ولوقال ان شهد لك فلان هو صادق في الانقرا في الحال لانه اذا صدق في الحق وان لم يشهد كما هو خبر في الشئ في الحكم عن سبط وابن سعد في الحكم عن  
 وخبر القاضين حلة في كونه بل عن خبر الاسلام عن لادسبني الى الاحكام ان كذا لم يخف في غير عرف وجهه ما اشار اليه المصنف من ان اذا صدق على تقدير  
 التمثال ان الحق يصح مطلقا خبر الخبر في الواقع فيكون في منتهى ذلك التقدير ومن يعلم ان لا يدخل التمثال في ثبوت المقتضى في الذي في نفس الامر فينبغي  
 مع مطلوبه ان الصدق مطلقا خبر الخبر لاسباب خارجة فلا بد من تحقق السبب الخارجي في تحقق الصدق على تقدير التمثال والجملة التي هي السبب في محصلها ان السبب المقتضى  
 لشغل الذي امره من بيع او قرض او نحوها فان الحكم بالصدق على تقدير التمثال فحكم بثنو سبب يقتضي شغل الذي امره مع ثبوت خبر الحكم على تقدير التمثال وعدم  
 لما عرفت من ان المقتضى لشغل غير التمثال واهم المال اما ان يكون تابعا في منتهى ولا والثاني باطل الاستدلال كما ان التمثال على تقدير التمثال لا يخرج عن طابق الحكم  
 بصدق على تقدير ما يكون مخالفا للعرض فيجب الاول واليه يصدق كلاما بل ان المال تابعا في منتهى بل كبر صدق قاضي التقدير التمثال وبكسر التعليق في قوله انما  
 كان صادقا على تقدير التمثال كما ان المال تابعا في منتهى بل كبر المقتضى في قوله فانه حكم بصدق على تقدير التمثال فالتا الى منتهى بل كبر الحكم المقتضى في قوله فانه حكم  
 المراد من توقف المقتضى على ان يستند بمقتضى المقتضى فينبغي ان يكون مقتضى الحكم في كونه حقا او باطلا فصح ان التمثال بعد عرفت من خبره في قوله انما  
 بعد ان حكم في ان نعم وهو موقوف لا يعرفه في كل ما في حاشية الكوكبي على الكتاب من ان خفي وجه هذا المسئلة على من الطلبة نظر الى ان الاستدلال هو لعل المقتضى  
 او لمقتضى التا في حكمه بل ان المال المعلق ومعه على التمثال فيحصل ان لا يقع شئ في ذلك بعد احاطة بما ذكرناه في شك في عابا المراد بان التعليق الصدق على التمثال في  
 فوقع عليها كقراءة التعليق وشهادته وان كانت ممكنة في نفس الامر فانه قد تكون مشعرة بالنظر الى المقتضى المعلق على المنع ومنع وبان التعليق مطلق للانقرا وان  
 المعلق عليه محال لان اوله يعقل التعليق ولو كان كما ان التمثال صدق في كونه خبر في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 فكذا الاخرى في شغل المقتضى في كونه خبر في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 التمثال لا يخرج عن ذلك على التعليق بل هو في منتهى منتهى ان لا يشهد على كذا ان شهد به فلان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 والانقرا في المسئلة من قبل الانقرا في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 الذي هو تعليق محض فالتمس في الاشكال عدم ظهوره في المقتضى في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 البطلان محتمل لان القاضين المقتضى في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 في السبب خبره في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 بدل عرفت ان الحق قبل الانقرا بل التمثال فان الصدق بصدق ثبوت التمثال به بدلهما لا بل الانقرا ويكون انقرا بالصدق مع خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 الخبير في نفس الامر وهو ما يقول ان لا يعلم في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 على تقدير القول لعل انما قال القاضي في المحكي عن كونه بعد ان يقع في جميع ما سبقت في الشئ في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 والاقول ان لا بد من عدم علمه بما قال وان لمقتضى التعليق في منتهى منتهى ان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 في الاسلام فيما حكاه عن ان ان لم يكن عارفا بهذه الملائكة لعلها لولا الانقرا والافلا تم قال وهو الاصح عندي فذلك يخفى عليك مقتضاها هذه العبارة فصح  
 صدق من بدلا لانقرا بالحق لا عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 كما عرفت في التمثال في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 من يعلم ان منتهى منتهى ان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 فيريد بها انما اني اعلم صدق ذلك فيمنتهى ان شهدا من الملائكة اني اعلم ان خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 الانقرا بالحق باعتبارها هو الحكم بالصدق في ما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 مصنفه في خبره في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 على ان في خبره في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 احتمالها انما عرفت من خبره في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 من خبره في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 بالحق بخلافه فلا بد ان يظهر لك انما عرفت من خبره في خبره انما لا يخفى على من يفتق كونه مملكة لان لفظه فوصان في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 شاهدك في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة  
 لم يبق بعد عدم الملائكة من الصدق والحكم بالصدق الذي هو الخبر في قوله فانه حكم هذه العبارة لان لا يكون انقرا انما عرفت من خبره في قوله فانه حكم هذه العبارة















































ذلك

كامل العمل حال سكرو لا يقبل اقراره عند علمائنا اجمع وكذا الكلام في الغنائم والمغني على ما ليسهم والساهي والغافل وغيرهم من غير المكلفين بل لا خلاف جلي في شئ  
 منها بل يمكن تحصيل الاجماع عليه ضرورة وضوح اعتدائنا اختياره من التصور المنفرد في الابواب الثمانية لجميع الاستثناءات الشرعية التي منها الاقرار لا يخرج بل يملك  
 كعلمنا المتفاوت ونحوه والله العالم واما المحجور عليه السقف فان قوما لم يقبلوا بالاختلاف فيه بل عن بعضهم الاجماع عليه كما تقدم في كتابنا المحجل في الدرر من هنا  
 ولا يلزم بعد ذلك والتمسنا به في المسائل التي ذكركم عنها لا يلزم ما اقر من مال هذا في الظاهر ما فيها بلبنة بل لا تقم شأنه فيلزم التخلص مما اقر منه  
 كما لو كان عدل لم يلزم اختيار صاحبك لنفسه عليه ما يقضي بالمال ونحوه في جميع البرهان وهو ان اجماعنا ذلك والا امكن المناقشة في عموم اقرار العقلاء  
 في تحصيله على المحجور ما اقر به لا يلزم من حيث لم يجز ان هو غير مسلوب العبادة ولذا صح بيعه لنفسه بالمال ولا هو اقل من العبد الذي  
 يؤخذ بقراره بعد الغنى اللهم الا ان يقول ان المحجور عليه في المال لعقد فالبينة تحفظ المال فكل سبب بعد رصفه حال سقمه كما انزل في الظاهر يدون انما  
 بنظر الولي عنه لو اخذ بمأصده من غير ان يخرجه حاله نعم لو علم اشغال رصفه ما بينه وبين الله نعم فيما اقر وجب عليه التخلص من المذكورة انه لو حصل  
 ما لا يجزها صاحب المال المحجور لا يقبل ما كان المحجور منع من معاملته صار كالعبيد ولكن الملك الواحد الضابط بالشر لا يملك العبيد في فتحه لا للمعاملة  
 التي في العبد بل للانفاق الذي لا يغير في جوار النقص نعم الاصل ان ذلك امكن اجماعا ولو انصرف في نفسه ان المحجور ما هو في ماله لا في نفسه فبيع بها  
 بعد ذلك المحجور في جميع البرهان بعد ان حكم في المذكورة انه اذا سلب المالك على ماله بالبيع وشبهه بعد المحجور على ماله ذلك لانه يسلبه السفيه على ماله  
 مضيق لانه لا عوض له فكانه انفسه قال هذا مع عدم علمه بسفهه مستحيل بل مع علمه بصفاته على اليد ما اخذ وماسله اليه العوض بل يكون مع  
 مع علمه بعد لزوم العوض بسفهها ايضا كما انصرف فلا يخرج ماله من ملكه ولا يلزم عدم العوض يسلبه بالعرض كالهبة نحوها فبقي على وجه العوض فانما  
 العوض ينال عوضا بينهم وهو ان لم يكن بينهم واطناء لكن قريب منهم مع ضرورة ان لزوم العوض الذي سماه وان كان مرامه مطلقا انما اظهره ايضا عند  
 اختصاصه بما اذا بشره لا نفاق كما سمى في المسائل التي في نفسه نعم الظاهر ان بناءه على ان ذكرناه لا يستلزم على الولي يتجهل في ذلك لانه لا يملك ما يملكه على ضمانه  
 لقاعدة الظاهر بالانفاق وبالمبدأ المحجور ان الولي كما لو انفق السفيه مال الغنيمة جنبا واما ذلك بخلاف ما احتملناه الذي مقتضاه صحة الاعمال في ذمة  
 السفيه نعم مع جهل البائع بثبوت الخيارات والا كان الثمن في نفسه ولعل مطالبته بالولي ان معاطنة بعد دفعه فبغيره فقلل جيدا والله العالم وكيف كان فلا خلا  
 في انه يقبل اقراره فيما عدا اى المال كالحلج والطلاق ونحوهما ما هو ليس بقصرها لبا الا ان قد عدت في كتاب المحجور احتمال عدم جواز الحلج ليدون مرعاة الولي  
 البذل جنسا وقد لا ان تصرف ما الى ان حاز الطلاق بالعرض كما ان قد تقدم هذا الاحتمال عدم وجوبه لانفاق عليه ولو اقر بفسخه ليعتد في انفسه وان لم يفسخ  
 بكونه ليس بالاذن كونه كونه تقبله فبغيره من غير مال وان النقص سببه بل قد قللنا عدم نفوذ اقراره بما اوجب الفصاح اذا اقره فدل عليه من مال  
 بل يجيب على الولي ما في موضع الامكان لان ذلك كيد فنعوا واما ان البينة من الملتصقين من المحجور عليه النقص في نفس المال دون غيره وان سلبه ماله لا  
 الا ولزوم ما والله العالم ولو اقر المحجور بالعرض على امرين مال محجور في السرقة فانه مال وعليه الحد في السرقة لعدم كونه تصرفا ما ابا دون المال للمحجور  
 فيكون لا يرضى لبعض عدم الملائمة بين المحجور وبينه فبغيره من غير المال بانه ان كان في المحجور قد انعكس كل في القدر قد اشكل الحال على الاولين  
 ولكن بعد فذلك ليس من المناقضة في شئ كما اوضحنا في غير المقام ولا يقبل عندنا اقرار المملوك وان كان الا عاقلان لا احد ولا جنبا بل هو جيب  
 او فضا صا بل عن المذكورة وظاهره ان من فضا البسوط الاجماع على انه لا يقبل اقراره بغيره ولا في جميع المقاصد اجمع على انه لا يقبل اقراره على نفسه مال  
 ولا احد ولا جنبا ومطاف في السكوت وغيرها في المخالف وعن المخالف والعقبة الاجماع على عدم قبول اقراره بما اوجب جنبا على ماله وعن البسوط لا يقبل اقراره بغيره  
 عندنا ولا يقبل اقراره بالمال على ماله بالاختلاف وبالمجاز فالمسئل فرغ منها عندنا لانه لا مال له وبنه مملوك لغير ما فاقاره انما هو في حق العبد لو قلنا  
 ملكه مطلقا وعلى بعض الوجوه فهو محجور عليه بالنظر فيه الذي منه الاخر خلافا لبعض العامة فقبل في الحكم القضاء احوافا ونفسا دون المال لان علمنا على ذلك  
 قطع عبدا باقراره ولا ان الاقرار دون البينة فبغيره من غير ما اقر في طعننا يمكن ان يكون بصدقه في المولى له والفرق بين البينة والاذن الذي قد  
 عرف ان في حق الغير واضح وكيفية ان قلوا اقراره بصدقه المولى قبل بالاختلاف كما على الغيبة ليس له بل لا اشكال من غير فبين المال والجنبا بل ان الحق لا بعد  
 والتمع انما كان نحو السيد وفلان في فظيهم بعض العباد وانما احتمال عدم في الحكم الفصاح لعدم اهلية الاقرار لانه لا يجد على شئ والمولى له ملك بغيره لو قلنا  
 الفصاح عليه جنبا لا يتحقق من غير ما اهلية للعقود المعصية لعدم الخلاف وخصو في المال المحجور في الملاءمة مع غيره فبغيره من غير عدم الفقد على ما عارض في المولى  
 وح يجهل في الحكم الفصاح اما المال فان كان عنه موجودا دفع الى المولى وان كان تالفا او لم يصد المولى وكان مستندا الى جنبا وانما في الواقع  
 لعل من من وبتبع به اذا اعتنى بالاختلاف لا اشكال للمواثيق لعلنا بعد معلوم عدم اهلية الاقرار لانه لا يجد على شئ والمولى له ملك بغيره لو قلنا  
 بمافي المتيقن من عدم القبول لعدم تجبيل ما هو للسيد ملكا او لا به هذا وفي المسائل والفرق بين المملوك والمحجور عليه للسقف حيث نفذ بعد الضيق ولم  
 يقع لا غنى ان المملوك كامل في نفسه معن القول ببلوغه رشدا وانما منع من نفوذ موثوق المولى فان زال المانع عمل السبب عمل بخلاف السفيه ان عبارة في المال كونه  
 شرعا لاصل الفصوحه كما ان المحجور فلا ينفذ في نفي الحال كما لا ينفذ اقراره بعد الكمال في مرفوع من من يجهل دعوى كاشا له بل عمو الا لا على  
 خلافا بل الفرق بينه وبين الصبي كمال الوضوح هذا ولكن يظهر من المتن اختصاصا السفيه بعد الضيق بالمال دون الجنبا بل لظاهره الفصل في المواعيد ايضا  
 لا نفي ان لا يقبل اقرار العبد بماله ولا احد ولا جنبا بل هو جيب اوضاعا الا ان يصد المولى فانه يقبل وبتبع بالمال بعد الغنى ولو قبل بغيره بغيره  
 وان لم يصد السيد كان حيا كما في صورة التصديق ولا في اختصاص المالى في ذلك فشره السفيه في التجبيل بالحد الجنبا مع التصديق بخلاف  
 المال الذي لا يصد السيد عنه في صدقة نعم لا فرق بينه مافي صورة عدم التصديق بالاختلاف فبغيره مافي الدوس فان ظاهره الوضوح في المقام

في المملوك

في المملوك

واما العبد













لغاية

المريضة وان صدر الرجوع له مدخل في ذلك خروج الشا وانما ذكرنا وجهها ما سمعنا هو مشر من الصور الثلاثة التي هي دفعها الاول  
 الثاني والله العالم ولو افترع بعد ذلك انكر المقر قال الشيخ بالي المسالك وابتاعه وان كان لم يتحقق غير القاضى منهم بعض حتى لو افترع بعد ملكته  
 لكانت صدق لان كل واحد منهما اى المقر المقر قد انكر ملكته واقر العبد عنه مقبول فيبقى لغيره الملك والاصل الحرة واد من تاخر عنه الاستدلال  
 بما قيل به ان موضوع المسئلة من قول الزيادة التي ذكره بما يرجع حاصل الى ذلك وهو انه ما لك له لتبقى المقر المقر وان خلفت العبارة في غير  
 وفيه وانه ان فرض المسئلة لايم اذا كانت المقر بشرع على اسبابه بقضى سلطة الملك يجب يكون مملوكا بمقتضى ظاهر الحال اذ لو لم يكن كذلك لم يفت  
 اقرار المقر ان صدقة المقر له بل ما بعد ذلك اقراره فلا يلزم من بقاء الملك ظاهر انما غافه بحسب القواف بعد ان اقر ان رغبة العبد لم يتحقق  
 كما عرفت بل سعى اقر المقر ان ملكه وان لم يرد بطا ان الثاني بالنكذب لا بقضى بطا ان الاول وان كان مقتضا حصول ملك فيه بغيره غيره والا  
 لكان في غير العبد منه كان على وجه يلحق بالمباحات ويغوى محال للجمع بين الرتبة وانقضاء العلف عن المقر المقر وغيره ما دام ما سمي  
 ان تبقى العلف انما هو ظاهر فيبعضها تبقى الرتبة ظاهر في احتمال القول بالرد الحو ظاهر العلف يبقى الرتبة ظاهر في المقر المقر في المقر المقر في المقر المقر  
 مطلق العلف بعد ما سمع من كون الرضى يتحقق ملكية فليس بعد على هذا الرضى الا كغيره من اموال التي لا يكون يتحقق من المتباحات فطرح  
 فاصل الخبر بعد هذا الرضى وقوله ولعل لذلك المنع ولو قيل بقى على الرتبة الجوهري لما لك كان حسابا لخار سائر من تاخر عنه كالفاضل  
 وثاني الشهيد بن الكوكبي عنهم ومنه يعلم ضعف ما احتمل الفاضل من الحرية ان ادعاها العبا بل عن الانسحاب انه الاصح في ذلك ومن نحو شى  
 لا يمنع ولا مانع له ذلك فينبغي بعد ما سمع من يتحقق ملكية يحكم على الحاكم على المقر العالم بملكته ان ينافى بها بعد وثبت البعد عا  
 بسوء عن انصافا كان على العبد من الاموال بل منه يعلم ايضا فاما المنع بعض الناس من كراه ما يقتضى يتحقق ملكية وان ليس المقر من كل اثم  
 فيبقى اصل الحرية كما ان قد عرفت مقتضاها على وجه لا ينافيها الا نفاها عن اقرارها والله العالم ولو اقر ان ملوكا غنى عبد قال الشيخ طرقت  
 ولو قيل يكون لك استنفاذ الاشراء كان حسنا ولا شك وان لم يرد من غير خلاف فيبعضهم ان لا يشرط في الاقرار ان يكون المقر من غير المقر  
 الدال على الملك لولا الاقرار انه بغيره ككلامهم في المقام مؤيد لموافاة العلفا وغيره براد منه عدم نفوذ الاقرار فيما هو في دفع المقر  
 عرفت ان ليل الاقرار انما يقتضى جواز على نفسه لا ان لا لغوية الاقرار من صلبه بل هو فيها يتعلق بنفسه ما مضى فعلا فلا يجوز له استنفاذ  
 الاقرار من هو في يد من رضى العبد لا يبره بدفع منافع وكسبه الى صاحب اليد الى غير ذلك من احكام الكثرة نعم هو لا يقتضى على غير  
 فيبقى على الملكية له شرعا على وجه يصح له ولعاسا به الضمان اجمع كما عرفت بذلك في الثاني الشهيد بن المقر والمقر في المقر من شرح الاقرار  
 الاول منها والنفقة الثاني ونحوه قالوا اشتراه من المقر بغيره في الجمل لا خلاف اجد قبل يمكن بحسب الاجماع عليه ليس من الاعانة على ا  
 فطعا وهكذا الحال في ظاهره اجمع نعم في المشترا فلا خلاف لو قال فلا يخفى من الرضا ثم اراد ان يحكمه بل يمكن منه كانه في مشرا غرضه استنفاذ  
 من يشرط في هذا الرضى لا يحصل مما اذ منع من الاستمتاع بفرج اغتر بان حرام عليه فانه يمكن اجراء صورة العلف عليها الرضى من ادعاء  
 وهو ان الاستمتاع بفرجها يحول بصورة الشراء في الرضى ان لم ينفع بالعبد على كل حال فلا اشكال في اجراء الصورة في الرضى بل ظاهره  
 عدم اعتبار ذلك كما هو صحيح في ذلك وسخا لما يحكى عن بعض من شرطه بما الكلام في كونه مشرا حقيقه من الجانين واستنفاذ اهل منهما  
 او بغيرهما جهة البائع واستنفاذ من جهة المشتري ارجا لوقال لان الثاني منهما في غاية الضعف ضرورة عدم بصو اخذ البائع الاشراء استنفاذ  
 بل الاول وان يوم من ظاهر الحكم على الشيخ وحده بان يحكم برتبة ظاهره او انما يحكم بعنفه على المشتري بعد الحكم بصحة البيع وان العلف من رتبة على ملكه  
 المتوفى على صحة الشراء اذ ليس هنا سبب وجب ان ينفذ عن ملك البائع الثابت ظاهره سواء لكن يجمع حكم برتبة ظاهره في حق المشتري المقر بغيره  
 قبل الشراء والتمسك بالشراء بالسبب له لا منافع شراء الحكم رضى العلف على المشتري بعد الحكم بصحة البيع ضرورة عدم انقضاء على المشتري بعد  
 دخول في ملكه وانما يثبت حرمه باعتبار نفوذ الاقرار منه ليعا استقلال اليد عليه لولا الاستنفاذ المتقضى لا قطع لثبت البائع ومن ذلك يعلم  
 ما في دعوى ترتب العلف على الملك المتوفى على صحة الشراء لعد سبب غيره اذ قد عرفت ان السبب لا اقرار بل يورث الشراء ومن هذا يظهر حقيقة الثالث  
 الذي حرمه الجربان احكام البيع الصحيح بالنسبة للبائع والاستنفاذ بالنسبة للمشتري وظاهره في الاحكام الظاهرية بينهما ما امر في البيع  
 في احدى احدى الزوجين بالزوجية وان كان لاحد وعنه ولا يخفى عليك بفرج على الوجوه الثلاثة ضرورة نبوت خبا الجس لها على الاول انه طو  
 للمشتري حيا الحيوان بل لو كان البيع بثمن مخرج معيبا كان له رده واسترد العبد بخلاف ما لو باع عبدا واشتد المشتري ثم خرج العلف  
 المعبر دعيا ورده فانه لا يرد العبد بل العبد الى الفسخ لا نقادها على حصول العلف هنا واسكن في ذلك جبار على هذا القول بان ينعقد على المشتري  
 بنام العلف كما ينعقد في رتبة اذا اشراه بل هذا القوي لان هذا امر بالنسبة اليه قبل الشراء وبالنظر الى غير بعد بل اصل فلا يخفى ثور جبار الجلس لبيع و  
 جبار العيب لا يخفى له الاثر في رتبة هذا كسفر المشتري العلف وغيره حيث يكون للبائع خيار لان الموع من المقر انما هو النوع باختياره وهذا لا ينفى  
 على اخذ رده وبغيره بغيره من هذا الوجه وان كان من جانب البائع لا ينفسر العلف بحسب الصورة من حيث هو اخذ العلف وهو  
 على رده وانما يرد به من العرف على الحكم الشراء ولكنه كاري من رتبة العلف ضرورة وضوح الفرق بين المقام وبين انقضاء الرضى لا عرفت وكف عن ذلك  
 عليك بفرج على لا يخفى من هذا رده واما ما يفرج على الثالث فانه كذا في ثبوت احكام البيع اجمع للبائع فانه باع حقيقة فلا يفسخ بجار الجلس لبيع  
 والعين لشرطه ووجه ذلك ما هو من نواله مع ما المشتري فليس له الخيار في المجلس بل لا اربا ليعتد لا غير ذلك ما هو من نواله مع ما المشتري فليس له الخيار في المجلس لبيع  
 لا يفسخ بجار الجلس لبيع

واضا

الملكية

سكن





الاحتمال ولو كان مادرا ولا شاع ان يحتمل كون عطفه لزوم الترتيب بينهما لا عطفه فحتملك مطلقا او اذا كان اسما على كافر او لزوم ذلك في  
في ان الكفر بالجملة مع امكان الاحتمال لا يلزم معه شي ولا يصح الكلام لغوا محذورا متناقضا بحيث عطفه فيشكل الحكم بالرد ويجوز ذلك لا يصل  
التعاقب وهذا قال في الذكره نقله عن بعض الشافعية لوقال لقائل على من من الخلف لم يزمه شي ولم يرد الى ان قال بوجه نقل الاحتمال في الذكره  
في صورة الخارج عن القاعدة دون صورة الوصول لما حكاه فيها ايضا على الجواب انه كان يقول كذا وكذا لو فصل بين ان يكون مغاها لبيان ثم لم يرد  
ويبين ان يكون عالما في عين الجاهل دون العاقل وان لم يصل اليه احد من الشافعية وقد يرد في ذلك ثمة في غاية المباحثي قال ان ما ذكره الجوابي  
لا يفسر في قوله ويجوز في الجاهل ان الجميع بما نرى لا ينبغي الا لتفان في خصم من القاعدة التي قد عرفنا في غير مرة ولو صححنا سد باب الاقرار وما نذكره  
من الشافعية فليس من منها بشي وهذا لا يذهب اليه احد من العامة الذين يتبع ما بهم على هذه الاعبار لا نعم بوقول المفسر كان ذلك من غير ما يرد  
لازم الى ان يمكن الجاهل بذلك في حد نفسه وجوب دعواه وكان الخليفة قد اعلم في بيان ذلك العاقل بالاسم فلو قال اعلم حلف على عاقل بالاسم فلو لم يكن  
الجاهل بذلك في حد نفسه لم يثبت دعواه **المسئلة الثانية** ان قال على الف قطع ثم قال ان من مبيع لم يقض له له الف لا خلاف واحد فيمن من غير  
سواء عين المبيع او المثل في سفره الا ان اقررت في ثلثي دعوى عدم استحقاق التسليم عليه فلا يرد له غير ما وصل فقال على الف من مبيع  
قطع ثم قال لم يقضه كعمل المبطو والخلاف والفاضل قبل سواء عين المبيع لهذا العاقل لم يقضه وعن الاخبار ان القوت في الخلاف في العاقل فانه مال البصر  
متاخر في المناقشة في قوله من مبيع مقبول من جهة النص وهو اعلم من كونه مقبولا وغير مقبولا قال بعد ذلك لم يقضه فذلك بعض محققا لا يعلم ابو الفتح  
مضافا الى اصل البراءة والقاعدة التي هي منها وان لا نشأ محل الموهو والشيء فذلك قول قوله من مبيع بمعنى عدم الحكم بمنافاة انه محقق  
على المقابلة على وجه الوصول بعد ذلك للمنا في الظاهر الاول القاطع لاصل البراءة والقاعدة المعروفة قد عرفت عدم اقرارها ومن هنا قال المفسر ونحوها  
الشوب من الفوت في محل العاقل شبه بالوصول المذهب فاعاد بل هو حجة على المحل والفاضل والكر في غير بل العمل الاقوى عدم القبول للوصول الكلام  
بان لا قال على الف من مبيع لم يقضه فاقال الفاضل والمصنف في الناصح والتعبد في المعطى المحكي على المحل ويجوز من سعيد بل مال البصر غير احد من متاخرين  
لنحو ما سبق في الاصل من منافات الاخير الاول الذي سقناه ثبوت المال في منته على وجهه نحو ان عليه حلفا للمحكي عن المبطو والخلاف في قبيل  
ما لا يثبت للمساكين في مال المذموم انه الاصح وفي الكتابة ان الاقرب الى الكلام جملة واحدة ولا مكان صدق فيها احب راد للتخصيص لا قرار به فلو لم يقبل  
والزعماء اقرب الى التسديد بالاقرب الى الواقع حيث راد وهو مناف للملكة والمنافات ممنوعة وانما هو وصف نداء على الاقرار بالطلق والواقع هو  
الاقرار بالمسئلة المطلقا لو ثبت الف بعد اخذ غير ذلك ثبت ان كون الكلام جملة لا يقضي بقول ما يقتضي ابطال الاقرار فيها والاقبل قوله في  
عشر قد رآهم قضيتها واما مكان صدق لا يحصل له فلا يثبت في رفع اليد عن يقضية الاقرار الاول ولذا ما ذكره اخبر الله العالم **المسئلة الثالثة** ان قال  
قال ان يثبت بخبار او كلف بخبار او ضمن بخبار قبل اقراره في العقد لم يثبت بخبار ولا خلاف فيه قبل الاقرار يثبت في تلبيد والخبر على من يفتي  
من المذموم ما يثبت بالاجماع على ضرورة ظهوره في العرف بكونه اقرارا ودعوى بل ينبغي القطع بعدم القبول اذا كان له منه فاستما وقع منه العاقل والكا  
بذلك بناء على طلاق شرط المورد فيها مخصصا بعد معلومته بوفقه وشكها على شرطه والاصل عدم كغيره من شرطه ولو كان محمولا باعتماد عدم كبر  
الاجل ضرورة كونه من على الفاش الذي لا يفي بعدم قبوله من ذلك بغيره فلو وقع من المفسر في رد يثبت من القبول في الفرض لو كان الكلام جملة واحدة ولما  
والاصل بخلاف ذلك مما ذكرنا نقله عن بعض الشافعية لا نقان اليه من غير ما في الرضا من الشوب من هذه المسئلة والمسئلة السابعة هي لو قال له على كذا يمين  
مبيع لم يقضه الخلاف وان قلنا نحن ان حكمها واحد باعتبارنا فقه الاجرة دعوى فيها اقرية ولا وان لم يكن منافيا لانه احد اقراره وفي ذلك يظهر ان  
فيما عرفت بخلاف المقام من عدم ذكره منافيا للاول انه هو كما عرفت حوى جديده فيها اقرية وان لم يكن منافيا نحو قوله كان لك على يمين قضيتها  
هذا وفي المسئلة السابعة موضع الاشياء ما اذا كان غير معتقد لزوم على هذا الوجه باجتهاد او تقليد لا فلا اشكال في لزوم ذلك في المسئلة  
اجتهاديه فتوقف على المعتقد بما يدين به وبغيره على مقتضى نظر المعنى قد سبقه للكلام في هذه المسئلة الكركي كما مع قال هناك نكته في ذكرها  
هنا وهو ان لو اخذ بهذا الاقرار ونظيره من الواضع لمختلف جميعا الى اخر ما ذكره هو كل من سواه كان من له هبة الاجتهاد ام لا معتقد بقول من قال  
ام لا ادب ان من يعتقد مثل ذلك وعلم ذلك من هذه هبة يعلم معتقد لا اعلم في ذلك كلاما للاصحا والذى يقتضيه النظر انه يلزم بمعتقد ان حكم  
كان ما كان خلفه على جملة من يقضي لقنوى بالحكم الذي يبناه في كتاب الفضا ولو كان المسئلة عينية لا يقتضي صدق الكلام من المعتقد على عطفه الذي  
قد انقل عنه في كتابه على طرفة العرف فيصير في سماعه وان كان مختل في عطفه الذي ليس هو اصطلاحا له ولا فقهه على رآته في خطابه ذلك  
نعم لو علم منه خطاب على ذلك التوجه المؤخذ به والله العالم **المسئلة الرابعة** ان قال له على رآهم فاضد صحيح اذا اتصل الاقرار لا نزع كالا سقنا  
بلا خلاف احد فيه الا ما على الاضاح من الاصح عدم القبول على الاول الكلام كون الوصف منافيا للسابق ففضائه الرجوع عن يقضية لا يقتضي  
ان لم يثبت الاقرار سواء حق يقال ان سقط ولا منافاة بين الاقرار بقطعه بعض العمل عن بعض والزمان بعد عن مقصد الشارع خصوصا بعد ما سبق  
مصحح هشام المنصفي عدم الاخذ بالكلام حتى يتم مضافا الى فهم العرف بكونه ملاما او مقصدا واحدا وان ليس اقرارا ودعوى لا رجوعا بل  
قوله ذلك لا يفي الى التقدير الاقرار من عليه رآهم فاضد نعم لو انفصل لم يلزم بلا خلاف واحد في جميع المقاصد لا يفتنح ولعله لو كان دعوى  
جديدة لفتنح رجع ملكه بثبوتها فلا شمع بذلك البينة لكن عن الخبر لاحتمال القبول اذا كان الناعلم بالانفصال لبا هو كقول على كذا في رجع اليه  
قد رجع منه مع فرض تعدد هابل الخلاف لا اشكال في ذلكا بقبول مع الاصل او قال له على رآهم فاضد في ضوئه الفواصة عليه لكن بقبول نفسه بما فيه

بالعقد



المدعى عليه بما عليه مقابل اقراره الصوى منها دفع ضريبة يكون عليه غير تلك الا انك مثلاً ما فهم من المدعى وغيره ان السبب سماع الدعوى في المقام  
جريان العادة بل في جماع المقاصد غير اقليل مما يكونه تعبه البلوى فيكون ذلك مما يظهرونه خصوصاً المقام سوغت سماع الدعوى فيه ان كانت مكنية  
لاقراره نعم قول المدعى ليس في ان المقام ليس من تكذيبه لاقراره بل من دعوى شئ اخر معه ونحوه غير في التعليل المذكور وان كان هو كما  
تري ضرورة صحتها التأكيد عليه بالدعوى عدم القبض بعد الاقرار بتكذيبه قطعاً وان كان وجهه الاقرار ولعل الاقوى النظر ان لم يكن اجماع عدم  
خصوصاً المقام فلتسمع الدعوى مطلقاً اذ ذكر وجهها ممكناً لاقراره الاول بل لو ادعى علم المقر باستحقاقه اليقين عليه بل لا بعد جريان محذور ذلك في  
القول الاول الذي فيها البينة على المدعى واليمين على منكريه وليس في شئ منها اعتبار عدم استنواها تكتدبها الاقراره الاول البينة في القبول وان كروجهما  
ممكناً لعل اقرارهم ظاهر على سماع الدعوى انفساً لعل احكام الشارع بصحة اقراره في ذلك موافق لما ذكرناه وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك في كتابنا  
القبض المقتضيات في الاقرار بالنسبة الى اجمع العلماء كما ذكرنا في كتابنا المرام والخلاف بين العلماء في ثبوت بينة في الكفاية مصافاً الى عموم ادله  
وحصول النص في لورده التي فيها الصحيح هو الذي لم يسل في ذلك فعدم جملتها في كتابنا للشك وكيفية فقه مسائل الاول في ثبوت الاقرار بالنسبة الى الولد  
الصغير لو ان شئ من كون البينة ممكنة ويكون المقر مجبها ولا ينافي في ممانعة هذه فيكون ثلثه لا خلاف في اعتبارها في الاقرار بالنسبة الى الولد وان  
احتمل التعيين فيها ففي كبر الكتاب التعيين في الزبوة وفي جملتها في شرط في الاقرار به بعد تكذيبه للشرع وعند المنازع الا ان المراد واحد من اوجه  
ما تقدم من اعتبار في المقر من البلوغ والعقل بل في الزبوة من عدم الحجر وان كان فيه ما فيه نعم ظاهر ما نحن نا من نسخة الشارع ومضى السر في ذلك ان خلاص  
اعتبارها في الصغير ليس كل قطعاً وان وجه المحكى عن عبارة المسبوط ايضاً لكنه قال بعد ذلك وان كان كبيراً فانه يعين فيه اربعة شروط التلخيص التي  
والاربعة مضبوطة ويمكن ان يربط العبارة في التلخيص على ذلك في بل لعل المعروف من نسخة الشارع المشروحة فيها عندنا في ذلك عدم التعيين بالصغيرة بل يكاد  
يترفع في قوله في التلخيص الاخر مع فرض بلوغ المقر وصغر المقر كما انه يمكن تنزيل الطائفة في الاستناد ومضى المسبوط والسر في ذكره وجهها علم في الكتاب عند من وغيره  
من التعيين ما كان التولد عادة لا لا المتيقن من اجماع الذي هو عادة دليل المساء وان قلنا ساقياً في الحرف بالقرائن ان ابن العشرة يمكن القول منه على خلاف  
بل في ذلك ان الاول اعتباراً مطلقاً لا مكان لكن فيه ما عرف من عدم الدليل هنا على اجماع العلوم منه ذلك بخلاف عادة القرائن في خصوص المقام لا دلالة  
شئ منها على النسبة بالنسبة الى غير المقر من ارضاءه في الخبر اذا اقر الرجل بالولد ساعده لم ينفذ عندنا وفي الرسالة رجال ادعى لداره لا يعرف لدارهم اشنع من  
فالبلد ذلك وفي الصحيح في احدهما عن المرأة انبى من ارضاءها ومعها الولد الصغير فيقول هذا ابني والرجل يسئ في اخاه فيقول لحي وبخار فان ولد لها بينة  
على قولها وفي رواية ما يقول من ذلك فلا يورثهم لانهم لم يكن لهم على ذلك بينة انما كانت ولا تفرق في الشرع فقال سبحانه ان الله انا جاءنا بآياتها او سنها ولم يثر  
واذا عرفنا انها وكان ذلك في محض من عقلمها ولما لم يفرق في وراث بعض من بعض الخبر عن رجلين جاء امل لشره وقال احدهما لصاحبه اني فخرت بدينك ثم اغشاه  
ولكن يعرف بالاحاء ان احدهما مات فقال الميراث للامير يصدق ان الميراث من ذلك من الميراث لا دلالة فيها على ثبوت النسبة بالنسبة الى غير المقر ولا كان قد تقدم ذلك  
منها بالنسبة الى الصغير خصوصاً ما صحح المرأة التي اثبت لها ارثه بحجر اقرارها بل في ذلك لا ينفذ عندنا كما في من كونه ولد لشرعاً ان يدين ولدا لقران لكنه كان في عتاج  
الى تمام ذلك بالايجاع فالجرح في الافتراض في الميراث على الميراث الذي كونه وليس في ذلك الا ما كان العادى الى الام لا يوان ان المراد منه ما يمكن فيها ولو ان ادعى في  
المعنى الذي هو كما لا يخفى ان يكون فيها ولو ان ادعى في الكفاية وعلى كل حال فلا خلاف في امكان تولده لرضاع الاقرار ببينة من هو كبر مسنده او  
في السر او صغر منه بما يجري العادة بولده لثبوت بناء على اعتبار العادة وفي بينة ولد له لبيته ما لا يمكن لو سئل اليها في مثل عمره عادة بلا خلاف  
اجده في شئ من ذلك الا اشكال ان مضاداً وكذا لو كان لطفل علوم النسبة على غير ما يعقل اقراره ايضاً كذلك ولو ان ادعى من ادعى في بينة لا يعقل ايضا في  
او بالقرعة كما صرح به جماعة ولعل الاشكال من خاخر في اقراره في حق الشك والامنة المشتركة مع تدعيمه جميعاً في دلالة  
ولو ولد له من يشك في الاسلام ومنها ولد فاسلمه مسلم او ذى من يدار الاسلام في حق به الا ان علم عدم دخوله بالحرب عدم من وجها الى الاسلام وعدم  
مساخفها بل هو مطلقاً بل فيمكن له ان يراه ولا يكتفى امكن ان افاض الماء في رودة البها بعد فوضه والاختلاف منه ولا يعين بضدين الصغير بل خلافه في  
كما اخبر في الكفاية والظاهر في ذلك مجمع المهران والمحكى عن جامع المقاصد لاجماع عليه سواء كان زهراً شيد الاول لا يعين بضدين ايضاً بعد بلوغه  
ويشده لما سطره من عدم سماع انكاره بعد ما بلوغه من اجماع على ان لا ينفذ في غرضه الاقرار به على بلوغه وضد بينة الكفاية لا يفرق في خلا  
فذلك لا اشكال في عدم كونه في التلخيص مطلقاً في الاول ولما استلحق المشغول باللعان غير صاحب القرائن في ثبوت نسبته وجها من جهة المنازع ومن يمكن  
الشبهة لعل الاول اقوى لو استلحق عبد الغير امانة في ثبوت نسبته فوضع الضدين في الامعة اذ كان غير كامل من زوال العمى ومن يبرر اقراره بالولد والاول  
اقوى لو استلحق عبد نفسه الكبير كبره بلبنة النسبة في نفسه فظهر من اقراره بموجب ومن عكس ثبوت النسبة في لبنة والاول اقوى ان مال بالارادة ثم لو كان  
مشغولاً بالنسبة على الحق لا خلاف في عدم شرعاً وكيف كان فليست بضدين الكبير اقراره في لا يبرر في الحكم غير اقراره على اقراره كونه مشغولاً  
لكن يمكن ان يكون تركه كذا في اقراره الا ان لا يبرر في طاعة جميع من اقره عند بينة ذلك هو الاستدلال على ان لا خلاف في خلاف الاصل وغيره  
في حق وانما تركه الكبير بينة النسبة بما كان بؤخذ المقر باقراره بل لا يحتاج الى انكاره في كفى سكونه في عدا الثبوت ولذا كان المعبر في كذا لا يحل النسخ  
نعم في قواعد الفاضل اعتباراً تكذيبه فيمكن اقراره الضدين من الذي هو موافق للصلح وهو واضح ولا يثبت النسبة المقر المقربة في غير الولد لا ينفذ  
المقر فيثبت على الوجه التسعير كما هو المشهور بين الاصحاب بل في نهاية المرام والكفاية الظاهرية لا خلاف في ذلك لعلنا انما نعني بما عني من عدم  
الضدين في الصغير لكان وغيره او لم يخفاه اذ لا خلاف على ما عني الوهلة من عدم اعتباره في غير الولد بالنسبة الى جريان احكام المقر عليه المقر في بينة

طالع  
بقوة





البن  
النسب  
ساقط  
الامكار

فلا شك ان الجاهل ولو اقر الابن بابوة رجل انكره فلما مات عرقه بالابوة له فلا شك اننا ضعيفون الاقرار بالبنوة بعد الموت مجموع في الكبير والصغير عند النكاح  
بخلاف الاقرار بعرقها من البنوة من هذا الاقرار من قبله الاقرار بالبنداء وفيه ما لا يخفى بعد اذ لا بد ان كان له واسد العاد **المسئلة الثانية** اذا اقر ابو  
صغير فثبت نسبه ثم بلغ فانكروا لم ينفك انكاره لعمدة السبب بقا على انكاره بخلاف اقره فيه كما اعترف به غير واحد بل لا يمين له عليه لو طلبه منه لان ما ينه سمي  
ضد خبره ونكول وكلاهما غير مجموع بل ظاهره عند الانكاح ان النسبة اليه في حقه كما لو ولد للمفترش مع احدهما لا لا نقاش خذنا باقرار المسئلة الثانية  
ان الاقرار بالبنوة بعد اقره فانما ثبتت النسبة للثلاث كما ناعدا بين حصول البنوة ولو انكر الثالث انما يثبت النسبة للثلاث في ذلك كان ولد منه باقرار الا  
لكن باخذنا النسبة للثلاث لان المشارة له الاول خاصة وبأخذ الاول ثلث الزكاة لان نصيبه في ذلك بعرضه اقره واما الثاني الذي اقره الاول فناه  
الثالث باخذ الثلث من أصل وهو نكاحه نصيبه في اول ان ليس له الا زيادة ما في هذا الاول للمفترش بخلاف وجه فيه بل على السر ان من مذهبنا بل على موضعين  
من البيان وموضع من جامع لمفاصل نسبه الى اصحاب بل عن كرم ان من مذهبنا اجمع كما عرفت الاجماع عليه وفي الخبر اذا اقر واحد من الورثة بدين ولو كانت  
ذلك حقه وكذا اذا اقر اثنان لم يكونا عاينين نصيبه في ذلك على الورثة واوضح منه نصيبه في كل حال فانكروا ورثة فاقرا بعد الورثة مدعي على سببه بل زعم  
ذلك في حقه ما عرفت ولا يكون ذلك ما لو اقر اثنان من الورثة وكما ناعدا بين احدى الثلث على الورثة وان لم يكونا عاينين الزنا في حقه ما بقدر ما عرفت  
وكان اذا اقر بعض الورثة باخ واحدنا ما يلزم في حقه ومعا كما اعترف به الشيخ انه يلزم بعد ما يصيبه فقولنا لورثة من اخوان واحدنا واعترف بها احدهما اقر  
لها من حقه ما عرفت نصيبها لو اعترف بها الاخر مع حقه فلما انكر الزعم لها المفترش حقه وهو معنى الزعم ما فضل من نصيبه حقه فيكون نصيبه هو الزعم في ذلك  
على نصيبه في حقه اعترف وهو نكاحه نصيبه مع حقه المنكر الذي قسم المال معه نصيبين مؤيد ذلك بان لا ينقص باقراره نصيب الثالث بل باعتراف المنكر واعا التوقيع  
الحقيقة بين اقره والاح الاخر المنكر في فرض الميراث سمي بعض نصيبه على الاشاعة واما نصيبه لمفترش لا نزاع فيه كما عرفت بذلك انظر في المقام على المنكر في مال  
الذي يقضي القاعده لثلاثة بنات فلهما بالنسبة وما بقي مما كان ومقتضاه من نصيبه للاح المفترش في بنات ثلثا وان كان ما عدا الاخ عليها المنكر  
ولعلنا انما في الثلث وما قبل في مفترش من نصيبه للاح المفترش في بنات ثلثا وان كان ما عدا الاخ عليها المنكر  
النص في حقه ظهور الادلة نصا وقوى في قولنا الاقرار على الاشاعة في الاسم مثل الاقرار بالدين في ذلك ان الثاني هو شائع فيما في الاول والثالث  
بالسوية في الثلث من كل منهما وهذا قد تقدم لنا سابقا في الكليات بعد اذ لا بد لكشف السبل والفرق بين الاقرار وغيره وعلى كل حال فاصاب في صورة  
المفترش بظواهرنا على ما ذكرنا ان باخذ اصل المسئلة على قول المنكر واصلها على قول المفترش حد هما في الاخرى نفسا كما حصل باعترافنا مسئلة الانكار  
فبعد دفع نصيب المنكر منه اليه ثم باعترافنا مسئلة الاقرار بعد دفع نصيبه المقر منه بدفع الباقي الى المفترش فمسئلة الانكار في هذه الصورة من اثنين مسئلة  
الاقرار من ثلثة فمقتضى حدهم على الاخرى في ثلث لم يقع وهو اثنان للمفترش نصفه ثلثه للمنكر وبقي سهم للاخوة واما القضا على الثاني فهو ان ينظر في  
اصل المسئلة على قول المنكر ويصرف نصيبه اليها فيما تم بقسم الباقي بين المفترش المقر فان انكسر صحح بالضرب فاصل المسئلة في هذه على قول المنكر اثنان بدفع  
اليه منها واحد والاخره ينقسم على اثنين فمقتضى اثنين اصل المسئلة فالمفترش وهو اربعة نصفه للمنكر ونصفه للاخوة لكل منهما واحد كما هو واضح هذا كله  
اذا لم يكونا معلومين النسبة الا فلو كانا في الاثنان معلومين النسبة فربما ثبتت النسبة لثلاث بنات كما ناعدا بين حصول البنوة التي يثبت بها او كونها مائة في ثلثها  
كونها مائة بنين ولو انكر الثالث احدها لم يثبت النسبة لثلاث بنات كما ناعدا بين ثلثها في ثلثها ولو انكرها بالثالث سواء كانا عاينين او لا لكن مع عدلها  
ثبتت نسبهما لانهما بالاثنتين معهما بالاثنتين خاصة لما عرفت في الاقرار في غير البنوة لا يثبت النسبة لثلاث بنات في الوارثين بل المضاد بين على الوجه الذي قد عرفت  
**المسئلة الثالثة** لو كان الميت في الظاهر حرة وزوجه فافر الزوجة له أي الميت بولد صغير كي يكون لها الثمن بمقتضى اقرارها وهو نصف بنات  
لو اقرارها ثم نظر فان صدقها الاخوة على ذلك كان الباقي وهو ثلثة ارباع الزكاة للولد والاخوة بل ان كان منهم عدا كان ثبتت نسبها مع ذلك لكان  
الحكم في كل وارث في الظاهر العلم المفترش الميت اقرب منه في جميع ما ينفق له لعموم اقرار العقلاء بخلاف الاجنبى الذي هو شاهد غير مقر  
بخلاف الوارث واقعا المعلوم كذب قراره ولو كان مثل في الارث دفع اليه بنسبة نصيبه أي المقر الى انصاء الورثة من نصيبه أي المقر لو اقر واحد  
الاخوة باخذ ثلثه ولاخر دفع المقر نصيبه هو النصف خمسامة لا بنسبة نصيبه لثلاث بنات الاخرى ببقية نصيبها خمس أخرى نصيبها خمس غير  
المقر مرجعها الى المقر بدفع الى المقر ما زاد من نصيبه لا الاقرار على تقدير وجود المقر فالزوجة المقر تدفع الثمن لانه الفاضل من نصيبها لولا الا  
بالولد كان الاخ بدفع الخمس لانه الفاضل من نصيبه لولا الاقرار بالاخ وهكذا واضح فان انكر الاخوة الولد كان لهم ثلثة ارباع وللزوجة الثمن وباقي نصيبها  
لولا الاقرار للولد بخلاف معتد في شيء من ذلك بل ان اشكال بعد الاحكام ذكرنا في المسئلة السابقة من القاعده والنصوص الفناوى لو اقر الوارث  
ظاهره انما انكر المقر بنسبة المقر لانه بنسبة في الدرس جاز المقر الزكاة مع مائة عمل بالمنفق عليه المسئلة الخامسة انما نصيبها ثلثا فان انكر البنوة  
بنسبة بخلاف خبره على ما عرفت بل ظاهره نصيبه بين المسلمين بل ظاهره وعبره كسبح غير حدة ترك صغيرا كان كبيرا سواء كان له مال او لم يكن وله مال  
نسب في قاعه القاصد الى الاحكام على الشئ في خلافه بل في كل شيء عبارة الكتاب المسئلة ثمانية هذا الحكم مشهور بين اصحاب كره الشيخ في وعبره  
عليه لا نقاش في الرواية ان عليه نفوى الاحكام استظهر في الرواية ان جميع عليه ان خلافه فيه بل على غير ذلك من كلامهم الظاهر في الاتفاق للمرجوع  
بنون النسبة لانه الميت مع زوج فان ثبتت نسبته كانت ميراثه اجمع مع عدا ورثه غيره كالميراث لانه ابو شرع بالافراد لم يورثها فاشرا ولزبد ولا يورث  
في ذلك احتمال البتة لو كان جيا وله ما خلا فلا يهضمه فلم يهضمه في الميت في المال دون المحي وهو واضح الضعيف لعموم خبره اعتبار الله في شرعنا  
قد عرفت في بين المحي والميت فاستحسن غيرهم وعلى كل حال فبنا على ما سمعنا في النصيب في طرف الميت لو كان كبيرا في معنى الصغير وكذا لو اقر

فكما ان  
في كل  
ما عرفت  
فانكر  
بنسبة



الحكمي الشيخ في خلافه مدعيًا فيلزم بالاجماع الفرض وانما يجرى عليه البسوط هنا اخبار في اول كلامه ثم في الشهادات لكن بالشاهد شاذ  
وعلى السر ان صومذ هينا نفقي لعدم ثبوت بالرجل الامارتين في غيبة البسوط في الخبر الثاني المخرجه لعدم ثبوت بذلك وبالشاهد اليه من قبل هذا  
برشد على ان صومذ خلاف الاجماع والاخبار على ما نحن فيه بل فيلزم انهما سافان للرد على قولنا لا يثبت للبسوط في الرواية اصاله وكنت كان قد ذكرنا  
في كتاب الشهادات تمام الكلام في انه لا يثبت بذلك ولا يشهد به رجل ميم فلا يخلو واما في قولنا لا خلاف عندنا ولا اشكال نصادقون في ان لا يثبت بشهادة  
شاهد واحد وسفين ولو كانا وارثين ان كانا باوخذنا بما نفقي فيه فزارها **المسألة الثانية** لو شهد الاخير بشهادة واحدة على ما بين اليك ثبت بنسبه بالاجماع  
كما في خوانه في الشهادة بل فيلزم هو مغل في وجوه من العامة على الظاهر واما في قولنا لا خلاف عندنا ولا اشكال نصادقون في ان لا يثبت بشهادة  
فيها لو كان له به ما يجرى عليه من الميراث في الميراث ولا شيء للميراث اصحابه الا فيكون ذلك واما على بسوط في اول كلامه فيلزم ثبت بنسبه واثبت  
لا له واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
لكنه ما يجرى عليه في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
مخرجه وهو لو كان من صدور هذه الخرافة منصوصا بعد ما سمعنا من الخبرين الثانيين على العدلين في العاشرين ومنها في شهادة قبول في قولنا لا خلاف عندنا ولا اشكال  
تكون لمصلحة في الاقرار واثبت في الظاهر من الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
كونها صاحب على في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
من كون قبول العدلين من جيش الشهادة لا الاقرار والدي فيكون يظهر في بين نصيب ما اخبار بشهادة او اقرار او اجماع فالمسألة على اننا في المسألة الاولى  
لو اقرار احد من العدلين او ثبت دفعه واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
و اما العدلين والمقر على انهم ثبت بنسبه ايضا ولكن ثبت الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
على والمقر ايضا على اخير بالبرهان والافراد لو كانتا في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
بما دفع فلم يبق احد من العدلين الا في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
او على ما عليه العلم بل في قوله ولما الكلام ضا في استحقاقها الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
فلو اقرار احد من العدلين او ثبت دفعه واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
اشكال ان كان له حلف في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
بالورث الاول مساو بالمقر اول بالارث بان في هذا الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
المقر عليه خوفا لو قال هذه العين لزيد فله ولغيره كما يصح بذلك في كل عذر احد من غير يثبت المقر له بما اذا دفع ونفى واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
او على الاشبه بل في ذلك بنسبه في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
في واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
لست لو كان هو المقول للذكر وصريح الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
عطف وقد يكون سبيل له ولما لم يعلم ثم تذكر او ثبت عندنا في الاقرار هي الاخذ بالمعقوف في بعضه من جماعة ان لو اقر شخص في مال الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
وارثه واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
المعقوف في استحقاق جميع الزكاة فاقاره به على هذا الوجه في مال المعقوف في استحقاق جميع الزكاة فاقاره به على هذا الوجه في مال المعقوف في استحقاق جميع الزكاة  
الشيخ في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
ام يجب التمسك بالحكم ليعلم المحقق ان الوارث في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
صحيح في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
بين في واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
ان كان اقراره استناد الى اقراره فان نفى واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
وسعد بالانتماء الى الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله واثبت في الميراث من قبله  
فيها في الحكم وعبر بما روي من عدم كون مفرض التمسك في الاقرار على الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه  
ما ذكره من مسئلة الامرين في بعضه من عدمه مع انك قد عرفت ان التمسك فيها في الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه  
الاحتياط من جهة ارض معلوم التمسك من ارض معلوم التمسك من ارض معلوم التمسك من ارض معلوم التمسك من ارض معلوم التمسك من ارض معلوم التمسك من ارض معلوم التمسك من ارض معلوم  
وتمنع في المسئلة فاسمع من كونها كالافراد بالعين الشخص في الاقرار بها الاخر سواء دفع او لم يدفع نعم قد يتوقف في الغرامة مع الافتقار على انه واثبت في الميراث من قبله  
المرسول مع انه قد سمعت في بعض الدروس بعد الفرق بل هو ظاهر في ايضا ولعله انما افاد في الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه  
بالبدل المقصود بالملك تعقيب التمسك في الاقرار بها والافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه الاقرار بالافخ الذي كان فيه















[illegible]

۱۲  
سن

۱۰ فی المقتن

وَكَذَا لَوْ سَعَى

المعصية

مستوفى

مجلس

5

الحمد لله

۱۰۰

٧٨٠

في الغزوات









بغير الخدع بها اولى الله العالم ومنها بمن الغش هي على ما في التبيين الخلف على الماضي والحال مع تعذر الكذب سميتها غشوا لانها تنسب الى الخدع  
او في ثلثا وفي بعض الروايات انها من الكبار وفي بعض الهانديع الدنيا اربع قلت في رجل ابن جدي عن ابي عبد الله عليه السلام ان ثلث من افسد فيها  
كفارة ومن بها كفارة ومن غش في حقها كفارة لثا فالفهم التي ليس فيها كفارة الرجل يخلف على باب بران لا يفعل كفارة ترك فعله واليهي الى فيها الكفارة  
الرجل يخلف على ابي عبد الله عليه السلام لا يفعل كفارة في حقها كفارة واليهي التي توجب النار الرجل يخلف على رجل مسلم ما حبس ما لا وفي رجل الصد  
على لثا ثم اليه على وجهه الى ان قال ولما التي غشوها نول النار هو ان يخلف الرجل على مال امر مسلم او على جس ماله الى غير ذلك من انصوح على كل  
حالة فلكفارة بها لعدم العقد القابل للحال فيها لانها على الاخبار بما مضى كن باومنها بمن المناشدة وهي الخلف على الغير بفعل او بغيره كمن سبها كرها  
المصنف منها بمن العقد هي الخلف على الفعل او الترتيب للمستقبل وهي التي يقع لها الحث وتوجب الكفارة واليه اشار المصنف بقوله والنظر في مورد  
اربع الاول ما منه يعقد اليه كمن يعقد اليه ابا الله او باسمائه التي لا ينكر فيها غيره او مع امكان ان يشاركه بنصف طلاقها اليها الاول  
كقولنا مثل القول لا ابصا والى نفسي سبيد والذي خلق الجند ويرى الشهد بالحق كذا كذا والملوك ذكر اكان وانثي والثاني كقولنا والله  
والرجل الاول الذي ليس قبله شيء والثالث كقولنا والرب الخالق والبارئ الرازق وحاصل ان انشاء اليه المعاهدة ثلثة مرجعها الى الخلف  
او باسمائه المختصة بواو العا ليدخلها الاول ان يقسم بها فبهم من ذلته للثقة بذكر ما يخص من الاضال صلا وغيره بخوفه والذى نفسي سبيد  
صلى سبيد الخدي كان رسول الله اذا اجتمع اليه اليه قال لا والله نفسي الى القاسم سبيد ونحوه والذي خلق الجند ويرى الشهد عن علي والذي  
واصل الى غير ذلك وفي الثالث وهذا القسم يقع به اليه سواء اطلق وصفه الباري تعالى لوقا لم يصدق غيره ولم يقبل ظاهرا ولو قيل من غير  
القسما الى اصل اليه فانك انظر في الثاني الخلف باسمائه المختصة به التي لا تطلق على غيره والله والرجل رب العالمين فمالك يوم الدين خالق الخلق  
والاول الذي لم يزل في الذي لا يموت والواحد الذي ليس كمثل شيء وعن بعضهم عند الخالق والرازق منها وفي المسالك الاصح انهما مالم يثا  
كانهما بطلان في حق الله تعالى الله فاعلموا ويخفون وكذا قال نعم وان زعمهم فذلك لك غير طلاق لفظ الخالق والرازق على الاطلاق والثالث  
ما بطلان في حق الله وحق غيره لكن الغالب استعماله في حق الله وان يقيد في حق غيره بضمير ان يقيد كالرحم والرب الخالق والرازق فاعلموا وفي  
الذي وس بعد ان حكم عن بعض جعل القسم الاول الخلف بالله مقولا بالقسم وغيره وهو ضعيف لا رجحان له في صفات الافعال كالحال والرازق الثاني  
البعيد من الاسماء الدالة على صفات الذات كالجسم التي هي دون اسم الله الذات وهو الله جل اسمه والاسم الجامع واحد في المسمى بان مخصوصه بان ذلك  
من حيث انها على الذات من غير حال مشاركة غيره ومع ذلك ليس من اسمائه نقل المختصة لا المشرك وانما جملوها في امرية الاولى بمثابة النفس من  
اسماءه نعم لما انقسمت الى اقسام كثيرة منها المختص والمشارك الغالب غير والدل على صفة فعل وغير ذلك من اقسامه يناسب حال هذه في جملة  
الاسماء ولو تناسب بعضها لانها ليست اسماء اولية بل هي اسماء من اقسامه فلو كانت اسماء اولية لكانت خاصة بها ولو كانت  
فما لا ينقسم وما هذا شأنه يقدم في القسم على ما ينقسم واسم الله وان كان دل على الذات عنها الا ان جمل اسمائه ثلثا فاسمائه كد مع بلى الاسماء علم  
فيما ذكره من القسم تصوير من هذا الوجه ان كان ما اعبر حسنا ايضا الا ان غير مناسبا لذكره لجامع فذلك ان لم يكن كما ذكره فاسماء الجمل على اصل  
لضرورة رجوعه الى مجرد لفظ وتسمية لا يرتب ان صد الخلف بطلان على الخلف باسمه المختص على اتم بل عن سبيل المداك في نهايتها لمرام احتمال خضاض  
الخلف بلفظ الجلالة لا يدعى تبادره من انصوح الامر بالخلف بالله وان كان هو مخالفا للجماع في الظاهر والحكم عن الشيخين بل قد يمنع التباين بعد  
ملاحظة سبب تلك الاختيار الظاهر في ارادة ذاته للثقة من لفظ المروي كذا يصح في الربط في الصحيحين بغيره بالادب والله وعليه في خصوص  
اللفظ قال له شهد ايضا ما استبان الصحيح الدل بافتقار اليه بل بغيره وبها بهاء بهاء من الغلب في الاول بقوله فان لك بالله عز وجل في الثاني  
بقوله فاما ذلك لعل اسم ليس المراد بالله فذكره من خصوصية كذا على ان ذكرنا من مطلق الذات للثقة وحجب الدل على انفاق اليه بكل ما  
عليها ولو كان غلب لفظ الجلالة وجعلنا الحمد ولذا لم يحتمل احد من اصحابنا بل اصبحوا على عدم الفرق بين هذه اللفظة وغيرها من اسمائه لضعفه  
فلست عرض عدم خلية الغلب الثاني فيما نحن فيه بل المراد بطلب الاسم في النداء ليس في شيء على حال فالذي حصل اليه من انصوح المصلحة  
في هذا المقام هي حجة على من يفرار قلت لا في جعفر الثاني ثم جعلت ذلك قول الله عز وجل والليل اذا بعث في النهار انما يخفى قول الله عز وجل انما هو  
يشبه هذا فقال ان الله عز وجل ان يقسم من خلقه بما شاء وليس خلقه ان يقسم من خلقه بما شاء وليس خلقه ان يقسم من خلقه بما شاء  
ثم ان يخلف الرجل بغير الله وقال من خلف بغير الله فليس من الله شيء ونهى ان يخلف الرجل بسورة من كتاب الله عز وجل قال من خلف بسورة من  
الله فعليه بكل اية منها كفارة بمن فرغ منه ومن شاء فمروا الى الرجل ان يقول للرجل كاجنوت وجنوت فلا ان ويحج محمد بن مسلم فذلك في جعفر  
قول الله عز وجل والليل اذا بعث في النهار انما يخفى قول الله عز وجل والليل اذا بعث في النهار انما يخفى قول الله عز وجل انما هو  
ابن عبد الله عز وجل لا اري للرجل ان يخلف لا بالله فاما قول لا ابل شائنا فان يقول اهل الجاهلية ولو علم بهذا اسبابه لم يترك الخلف بالله فاما قول  
بها بهاء بهاء فاما ذلك لعل اسم ولا اري باسا فاما قول له لعلمه وقول ما الله فاما ذلك بالله عز وجل كذا رواه الصدوق في اخره واما قول  
الرجل لعلمه واهم الله انما هو بالله ونحوه المروي عن ثوبان لا سنا روي عن ابي عبد الله لا اري للرجل ان يخلف الا بالله قال واما قول الرجل لا  
شائنا فانما هو من قول الجاهلية ولو خلق للناس بهذا وشبهه لم يترك ان يخلف بالله وفي خبر زرارة المروي عن نفسه لعنه الله شئت بالجمع  
عن قول الله عز وجل من اكثرهم بالله الا هم مشركون قال ان تلك قول الرجل كاجنوت وعنده ايضا عن ابي جعفر عليه السلام قال شرك طاعة قول الرجل والله فلا



[illegible]

۱۰۰

فصل ۲

اللقطة المصورة  
م. زعاق  
في عاصم  
مصر  
١٩٨٩

فی الشیء  
فی الشیء  
فی الشیء  
فی الشیء





[illegible]

وَاللَّهُ  
حَالَهُ كَمَا فِي الْمَنْ

ونفى عن المن

اُغَارِبُ

نَفْسِ حُرٍّ  
مِنْ رَحْمَتِهِ

611

المفسود

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ

بسم الله الرحمن الرحيم



فالمفرد

1



















[illegible]





# كتاب الإيمان

لعل أحد من هذا القبيل أن منها المكمل فلابد أن يتخذها سكنى وهي تصدق بذلك وانما حكمة في الملك لا ينافي ذلك فوريته الخروج عن خلاف كونها  
 مسكناً لا يخرج عنه يخرج القيد كما أن المقدم لا يصير مسافراً يخرجها بخلاف من خرج ثم عاد لها فانه بعد ان خرج عن اسم الساكن يخرج من خارج في حوزة  
 صدق اسم الساكن إلى حدثاً فانه يصير معها ذلك وكذا البنية اسنداً إلى كونه نحوها ما عرفنا بخلاف لا يبداء والاسندان في الصدق اللزوم إلا أن يبقى بين الخلق  
 على عدم اليقين أو لا يلبس بافان لا يندم به بعد عليها اسم اللبس لذي هو أحداث وتجدد فانه جاري عبر والله العالم أما التخصيص بل قد روي عن محمد  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يخرج من البيت الذي فيه الصلاة حتى يغسل يديه ويغسل وجهه ويغسل رجليه ويغسل بطنه ويغسل ظهره ويغسل  
 الاسندان الاحرام ولعل الاسندان لا يندم به بعد عليها اسم اللبس لذي هو أحداث وتجدد فانه جاري عبر والله العالم أما التخصيص بل قد روي عن محمد  
 كونه منطبقاً لا يندم به بعد عليها اسم اللبس لذي هو أحداث وتجدد فانه جاري عبر والله العالم أما التخصيص بل قد روي عن محمد  
 النزاع وان عرفت على الصانع والموحد كما لا يبداء فلهذا ذكره لكن لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 النقو اليه خصوصاً للطلب في الوطى ونحوها دون الامثلة السابقة لم نوافق على المحاط بل خلاف كما عالجنا في الوطى  
 وحسبنا لا يبداء دون الاسندان طبعاً لا يندم به بعد عليها اسم اللبس لذي هو أحداث وتجدد فانه جاري عبر والله العالم أما التخصيص بل قد روي عن محمد  
 هذه الدوافع كلها او بعضها او غير ذلك منها او بعضها اختلف الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 الدار ولو نزل اليها من سطحها الذي يكون في الصدق اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 يريد الدخول فخط من سطحه او من الماء او السقف الى ان حزن لا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 فادخله وطرح نفسه في الماء فلهذا ذكره لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 عالين عن سورها فخلق بعض منها خارج الدار وحصل في الشجر فبان كما اعلى من سطح لم يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 خشي في خوفه الدار وان حصل يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 من خارج او من جدار العقر الى سطحها فانه في الدار وعبر من تحتها وكان محجراً لعدم صدق دخوله في الدار فاما ما عرفت من كون المحوط بالدار كما  
 جدران الدار في كل موضع من موضعها وان لم يكن محوطاً لكن لا تصاد من حوله الا من تحتها العرش فخطوب بعد ملائكة اندراج قوله ثم من دخل داره فوجد  
 ان فيه من هذا القبيل وفي الملك هذا اذا لم يكن السطح مسفحاً ولا كان كسطح اخرى في الدار قلنا لم يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 الى السطح او من حيث السطح لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 حلف على الدخول لم يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 في حوله لان عدم الحنك لا يصح على السطح لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 الاحاط بالعلم على ان العلم هو فوضف حصوله على السطح ولكن محتمل ان يكون توقفاً لكل على غيره وان يكون فوضف على السطح فلهذا ذكره لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 من باب الدار مثلاً في كل عتبة او غيرهما لا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 لم يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 بعضه من تحتها ايضاً لان حكمه اشتركا لا يبداء ولذا حرم المكنت على من دخل داره فخطوب بعد ملائكة اندراج قوله ثم من دخل داره فوجد  
 الذي منه الملك بخلاف اسم الدخول في فلا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 من رتبة فلا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 بيتاً حتى يدخل بيتاً محاضراً الذي هو المفضل لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 على ان الملك غير من البيت عندهم وهو المفضل مما عرفت لم يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 كافي الملك الذي قد بينا في تحتها ايضاً لانها من البيت في لغة اهل البادية الذين هم من اهل الملك وقد قال الله تعالى في سورة النمل  
 الانعام بيوتهم تستخفون بها وما اجبيبان الاستعمال اعم من جهة وبعدها لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 حكموا باختصاص الفة الرتبة والبيت باوابع خاص فذلك يخفى على من نظر كلامهم الامثلة السابقة عجزاً عن الخطيب لا نشاء والحقائق لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 حكمة لا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 ان حصرها من افراد ما هو الخلف من نوع خاص لا لا وجه للفرض بين مخفى البدي حتى حكم بالحق لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 بين الحاضر وبين الجمل فانه من كل من يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 على من السطح لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 تابعاً للملك عرفت في خرج شيء من ملكه بانواع الدار وطلو الزخمة مع العبدات لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا  
 حنك الثاني دون الاول الا ان يكون الاول جنة فلا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 بكل من يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 الجبين اما الوصفان قال لا يندم به بعد عليها اسم الدخول عليها منها بين الباب وبين الباب ان كان تجاوز الباب تحت للصدور عن خلاف الطاق خارج الباب  
 لعلنا اشترنا البرهان فيناون بين صدق اسم الفعل فيكتم المصدات في المقام ونحوه ولا

عقوبة

لعلنا



















666

أما في السنة

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰

2

1

1

4

و

3

91

3

3

42

•

9.

5

1

[illegible]





























محمد بن عبد الله بن محمد

الحمد لله رب العالمين

بجھن





[illegible]

اسلمی من  
میں / ان  
فہم / ہند  
الک / ہندی  
خفی

وَلَوْ كُنَّا نَعْلَمُ

فیما لاندن ایحدی





نافذة بقوله ما ويشترطها ويقف بها يعرفه وتعلم عليها البدن والبقول في عيني سبعة وقوله فاذ وجبت خوفاً نعم هل يشترطها العبد والكمال و  
غيرها من شروط الاضحية ام يكفي ما يطلق عليه اسمها الغنم تلك وجهان قد سلف الكلام فيها وبنائها على ما تقدم من ان تطلق التذرع على  
على قل واجب من ذلك الجسد على اقل ما يغرب به منه ومثله فلو ان هيك بقوله او شاء ذلك فدرعت ذلك لا ينبغي على ذلك بل على ان كان المراد  
الهدى التمكن من غير منج ما يعبر فيه ولا كفى سماء بل الظاهر ان كل من جعليه بدنة في ذنوفان من غير منج شيئا بلا حلا  
اجله فيه وبيننا ولو لم يجد الا الاقل منج سيقا فاحوط ان لا يكون الا في وجوب لقاعة المسكون واذا امرتكم نعم لو قد رعى بعض البدن او البقرة لا يجرى  
لان البدل مقدم على البعض لشدة شرعها على بقدر العجز عن مجموع البدل من غير التفات الى القدرة على البعض الله العالم وما اللواحق فساكن  
الوجه الاسكال ولا خلاف في فلو في اتم يلزم في اللغة التذرع المتعدد كثرة وهي عند جماعة كثرة هي من قبل كثرة شهر رمضان والاول ان  
قال المتأخر اشهر الا ان الثاني صح كما تقدم الكلام فيه مقتضاه وكذا تقدم في انما تلزم الكثارة اذا خالفنا ما نحن اذ لا حظ وقابل والله العالم  
**المسألة الثانية** اذا كان من سنه معينة مثل هذه السنة من دون اشتراط التتابع وجب صومها جميعا كطلاق الادلة وعمومها الى العبد من ايام  
التشريع ان كان من ايام السكا او مطلقا على الخلاف السابق لوجوبها على التذرع خلافا للعامة في وجوبه فلا تضام هذه الايام ولا تقضي ذلك الحاضر  
من وجوبها على التذرع لو كان بغير من ايام صومها ايام التشريع لوجود المقتضي انقضاء المانع لكن قد يشكك في ذلك في خصوص ايام التشريع ان لم  
يكن اجازة التمول للفظها وعدم كونها في ايامها في كايام البعض والسكن في سفر وجوب فضائها واما كان هذا هو الوجه الذي يعينه  
من العامة لا انه لا يبعد خلافه بل انما ينافي كونه في ايامها في كايام البعض والسكن في سفر وجوب فضائها واما كان هذا هو الوجه الذي يعينه  
افتر العبد في شي من ايام السنة قضاءه وجب ان لا يشترط التتابع وكفر بخلافه في شي من ذلك بل ولا اشكال في التكفير لها لغة المقتضين له نصا  
وفوى بل ولا القضاء العموم من فاشه ولصير بدنة التذرع من ايامها في كايام البعض والسكن في سفر وجوب فضائها واما كان هذا هو الوجه الذي يعينه  
يقضي فوان التذرع هو كل يوم بمحضه والتتابع فيه انفا في لا ندرى فهو كصوم شهر رمضان الذي يجعل له التذرع بوجوب كل يوم يوم من على انفراد  
سوى المجموع باسم السنة والشهر الا ان التذرع ليس كذلك من هذه الحثية بل هو ذات كل يوم على وجهه لا مخرجه لا مثالا لكل يوم يوم بالحق لغة في غير  
مع الخلف ولكن ظاهر الاحكام انفا في على غيره وانما لا يجعل التذرع في ذلك بل يبقى مخاطبا بما بقي من ايامها ومكلفا بقضاء ما فات منها مع صومها ماضى  
منه قبل الحاضر نعم بشرط التتابع استنادا عند المتأخر لان ذكر التتابع يدل على كونه مقصودا ولا بد من تخصيصه وفان فيجوز ان يضار فحججه  
بالاستيناف تام السنة بعد نقصا المعين بقدر ما فات منها وفيه ان الاصل البراءة وصوم كل يوم عبادة مغايرة لصوم غيره وانما يجز عليه قضاء  
ما اضل به ولما لم يكن ثلثا ما وجب عليه من التتابع الذي هو صوم للعبادة لم يجز عليه لعدم امكان الانبياء بالصفه دون الموصوفه والاستيناف  
انما يبينه التتابع في القضاء دون التذرع ولا الغرض كون السنة معينة بل بما قبله انما شرط التتابع فيها لغوفا كان فيه فافيه ولعله لئلا يجرى  
الفاصل في عدم الاستيناف وقال بعض الصحابة وهو مخ في طمها حكمه انما انما والاضيق جان البناء ولو تفرق عمل او لا فلا ونسبه  
الى رواية اصحابنا لكن هو كما ترى محكم ان كان مراده بالرواية ما ورد في الشهر والشهر بمرحلة القياس عندنا ووروى الا لونه وعمود كنعدي  
الحقيقة الشرعية في التتابع وكيف كان فلا يدخل في الغرض شهر رمضان قلنا بعضه ندره الا اذا ضده خلاف الفاضل في عدم فاضله لانه  
في السنة فيجوز بافتاده عمل كفارة ان نعم على كل حال ليس عليه الا قضاء يوم واحد كما هو واضح هذا كل ان قطر لغيره راما لو كان الاضطرار لعدم  
كالمرح والحصص والناس يجز على الحالين اي شرط التتابع وعدمه لظهور الادلة في الكفارة بعدم انقطاع التتابع بالافطار لعدم روعه ولا كفارة للسبل  
اما القضاء فيقول ان جودهما ذلك لعدم من فاشه ولصوم في السابعة والآخر لعدم الاصل لا ذكرا ليعتد عدم الدخول في التذرع وفيه منع واضح  
عدم فافيه العهد للصوم بخلاف ايام الزبيرة نعم لو تفرق صوم الدهر صح وان قلنا بكرهه انه ذكروا عبادة وليسقط العيدان واما التشريع  
مخى لما عرفت في هذا الاشكال السابق بل بما احمل البطلان في الجميع مع اطلاق التبعة المتناهية للجميع من حيث هو مجموع ولا يحيل وان كان في ذلك  
المجموع هناك مجموع الذي هو السنة والشهر الذين عرفت ثنائيا لهما كل يوم يوم والمجموع تابع فلا يضر بغيره خصوص ما عارضه بل لو صح باوفاها في التذرع  
فالاخرى الصفة فيما عداها وان كان باطلان هذا او لو قبل به ثم كما انه لا يجرى من وجبه لو صح بدخولها من حيث كونها ذكروا وصمى الذم على عبيد بنو ناسقا  
اليوم منه ولكن ذلك خرج على الغرض الذي هو اطلاق صوم الدهر على محو اطلاق صوم الشهر والسنة وكيف كان فلا خلاف في انه يقترن ذمهم في التذرع  
الذي وضع الله عنه الصوم ليعبدان لا يمكن فذوا له بل ظاهره وصير في ذلك له اختيارا والتفريق كان غير ضروري نعم قال في ذلك تجز الغنم عبد عن كل  
يوم كالعاج من التذرع ان لا يجرى من نظره عدم كونه كالعاج بغيره فلا يثبت له حكمه للاصل وغيره على كل حال في كلامهم هنا شهادة على  
ما ذكرناه من عدم وجوبه في الا فانه لم يكن عليه قضاء شهر رمضان قد مضى لكن الحضر شرط وجوب الصوم ولا يجز عليه تخصيصه ولعله المقام وظاهر  
واسد العالم وكذا نظر المتأخر في ايام جبهها الذم الله عليها الصوفيات ولكن لا يجرى القضاء عليها ولا على المسافر او لا وقت له لان الغرض من الصوم  
لا عدم اندراجها في متعلق التذرع بل لو اخل عامدا لا قضاء عليه لذلك وان وجب التكفير ولو كان عليه قضاء شهر رمضان او صوم كفارة بل التذرع  
او بعد فظاهره وجب على التذرع وان ذلك يحكم المستثنى مما على المعارف ومع فلا يجرى التذرع في قضاء شهر رمضان الى ان يمتنع بدخل  
كل شهر رمضان لان المستثنى كونه اولى من ذلك خرج نفس شهر رمضان وان دخل في الدهر السنة الا ان المراد بالاجابة يضفيه التذرع ومنها هذا  
ان قلنا بصوم التذرع الواجب الا في الاشكال في الخروج عن الاطلاق ومن الغرض ليجعل الدخول والخروج في شهر رمضان ونسبته وبنائها في الدخول والخروج

في كل يوم من ايامه

في كل يوم من ايامه

عامدا

فيه

في كل يوم من ايامه

في كل يوم من ايامه







# كتاب التفسير

التصريح على مسافة العهد المبين والندرك في حق مطلق ان حكمه وتشرية شرعية ومورد به فاحية الشان في حكمه وافق العرفان في تبيين  
بين التند واليهين واما الكفارة فالجرح كونه كبره في حق ان لا عفاض لذلك سوا اطلاق الصدق في جرحه على جرحه على جرحه على جرحه  
على شين من كونه كونه حكمه حكم التند ومط كانه لا يلزم من عدم اشتراط كون متعلقه طاعة مثلا للعهد مساوية لليهين جرحه انما سارة التي لا يلا  
عليها جرحه كالفول بانها كفارة لها وكذا عن الميهد وكذا عن اعترافه ان في حد ذاته السيد بنا على ان ذلك حكم اليهين والعهود واسب  
بجلافة حتى لو قلنا باشتراك التند ومط ذلك او غير ذلك كما عرف الكلام فيه سابقا بل لا يهل على الخصا امره فيها ان يمكن ان تكون شاملا لنا  
بوقوع كلا منها في حكم وكيف كان ففي المتن يفرع على كون حكمه حكم اليهين فصوره بان يقول عا هدا لله او على عهد الله متى كان كذا افضل لنا  
مع انك قد عرفت ان مقتضى العفو كما با وسنة صحيحة مع التبرع بل عن كمال اجماع عليه فوافق اليهين مع بالنسبة ان ذلك فهو لما سلفه بقرعة مساوية  
اليهين لا خصوص العفو وعلى حال فلا اشكال ولا خلافة في ان كان ما عاهد عليه وجبا او مدوبا او لم يكره او اجاب بحرمه ولم يكره وما  
وان قلنا بعدم انعقاد التند وعلى واجب لو كان بالعكس يلزم وان كان فعل مكره او فرك مندوب دها به رشدا ليرسا مع من خبيثة الذي  
مضمو عدم المسخ مضاف الى ما عايت يظهر من غير واحد من اجماع على عدم مورد عن التند واليهين وهما معا لا ينعقدان على ذلك في  
عشوة لكل كان انك فيه منقعة في حق او وبنا فلا خست فيه نعم نواعا هدا على مباح نواعا كانه يهين للعفو والخبر المزبور وهو كونه كالتند في  
اعتبار كون مورد طاعة خالصة عن المعتد به وكذا يظهر منهم اجماع ايقه على ان لو كان ما عاهد على تركه صلا اول من ذلك ولو من جهة الدنيا او  
كان ما عاهد على فعله تركه او في فعله الا في ولا كفارة عليه عندنا كما عن النبيان لعدم انعقاده لو كان كل ابتداء والخلال لا يضر ضرر له  
في الاثناء والله اعلم **المسألة السابعة** لا خلافة ولا اشكال في ان التند والعهد يعقدان بالنطق بل اجماع بقسميه عليه التمسك بآثار  
تكون مؤثرة فيه وهل يعقدان بانها في التند لا يعقدان في الاعقاد من دون التمسك الدالة على ذلك في بعض الاحواب وهو الشفان والشاف  
وارجح على ما حكى عنهم بعدم الاصل ولا اصل له وعموم الدالة وهو فزع الصلغة وعرفا وليس ولا اقل ان يكون مشكوكا ولا نه اعاده والا اصل  
فيها الاعتقاد والتميز لقوله اما الاعمال بالنيان واما التصرف بالياء للتبينة وتلك بدل على حصر العا في التينة ولا يوقع على غيرها  
الا ان جعل لا ليس بسبب سببا وان اعرض من اللفظ اعلام العبر في الصمير لا سند له بل على القصد والله تعالى اعلم بالسر والعلو تعالى  
ان تبد واشتبا او تحقوه يحاسبكم به الله ومن الغريب توقف القاضل وغيره من القولين مع ان الدالة هذا القول طامع فيه من ان كونه صادرة  
اعم من الاكتفاء فيها بالاعتماد وقد تكون لفظية كالغراه وذكر وقد تكون فائلة كالزكوة والمنس اعناد البية التي هي القصد الفعلي بها لا  
الاجزاء بدل ذلك وافصي ما يدعي الخبر المزبور اعتراف التينة في العمل لم يدونها لانه طالا لان العمل في ضمير كون الواقع خلا فخرج هو قال على  
خافية التينة للعمل وكون التالسيبته لا يدل على ان يدما ذكرنا من شرط التينة في صحة العمل شرعا بل كونه سببا في تدينها لغا في سده اعتبارا  
على ان السبب فيكون ما ما وقد يكون ناقضا ومطلقا من ان يلم بل الواقع في الاعمال المعتبرة شرعا ذلك ان التينة لا تكون في صحة ناس عي انعام  
باقا بعشر فيها وعوا اخضا العرض في بعض الاعلام بموعة ان يمكن التعبد بدل بل هو مقتضى قوله اما يحرم الكلام وعمل الكلام في ان  
لا دالة فيها على الاعتقاد بالتينة كل لا مضافا الى التصريح بالمسبيغة الدالة على ان التند ليس بشئ حتى يقول كذا وفيها التقيد به وان توس  
في الاستدلال بها باحتمال كون المراد بها التشرط بقصد القرية حاصلا لا اشتراط الحقيقة بل قد يظهر ذلك من سابقا واما في اللفظ والسمه  
شعنا للتند والغالبه لا ان ذلك لا ينافي ظهورها في اعتبارها القول ولعله لا و غيره من المصنف وفاقا للحكم على الاسكان في

وابن ادريس اكثر المناجر من الوجه ان يعقدان لا بالنطق بصفاء الى الصلابة عام من يربح حكمها على عدم ذلك في  
من لا سببا التي لا يكون بها جرحا القصد ذلك وهو لا يوجب لم لو نطق بعقد العهد لغة وشراها

عرفا على الانشاء الصمير نوى القول لا الاعتقاد للعموما ولعله لذا فواء في كنه

فيه الله الرحمن الرحيم اللغام فاربا يسوي بين التند باعتبار كون التند في الاصل لو ععد جرحه ان سبه  
ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وهو لفظي بخلاف العهد والله العالم ستم قسمه جلدنا بآثار خوام الكلو حجاب  
قاموا الامم بان لهم الجنة يقالون سبيل الانطلاقات في الجنة اولا وآخرها وفاقا  
فيقتلون ويقتلون وقد اعلم حقيقة التو باطنا وعلنا على محمد اهل  
والا يجحد القرآن ومن اوفى بعهد بين الله فاستبشر يا ايها الذين آمنتم  
به وذلك هو الفوز العظيم فخر في هذا الجلد الثاني الفهية  
والحمد لله رب العالمين

كتاب التكاثر كتاب الطلاق كتاب الخلع كتاب النكاح كتاب الطهارة كتاب الزكاة كتاب البكاء كتاب العفو كتاب  
الشهيد كتاب التوبة كتاب الاقرار كتاب الحجارة كتاب النكاح كتاب النكاح كتاب النكاح كتاب النكاح